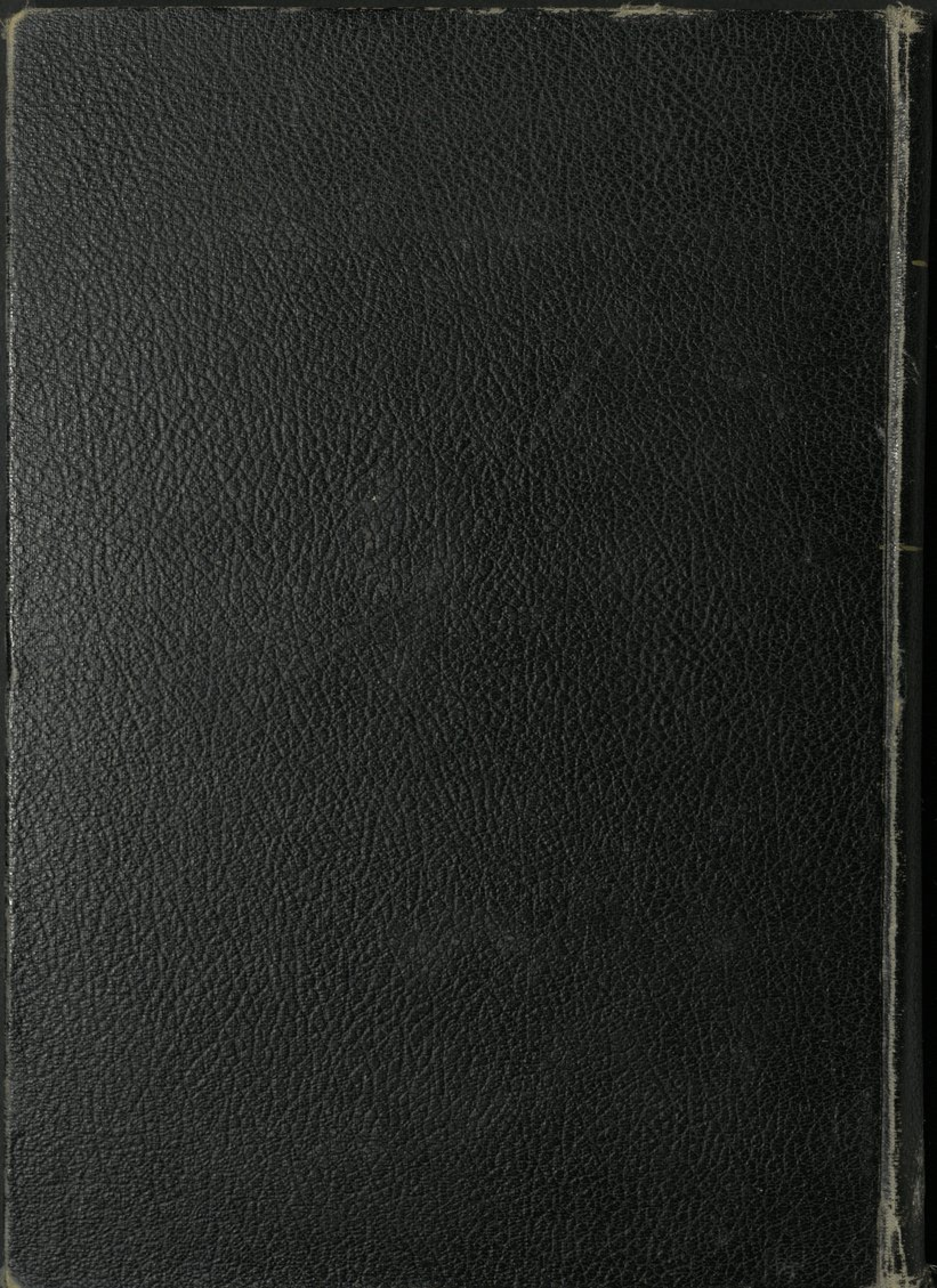
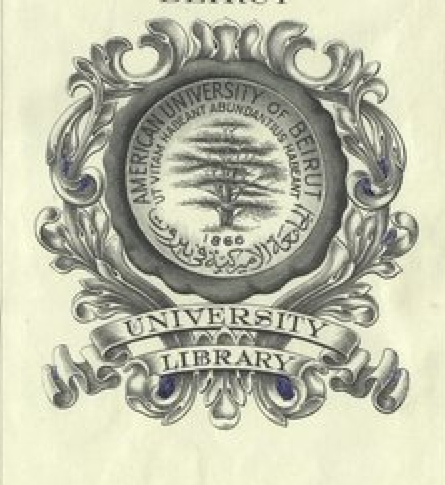
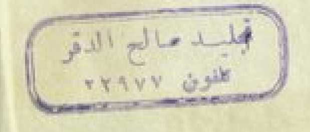
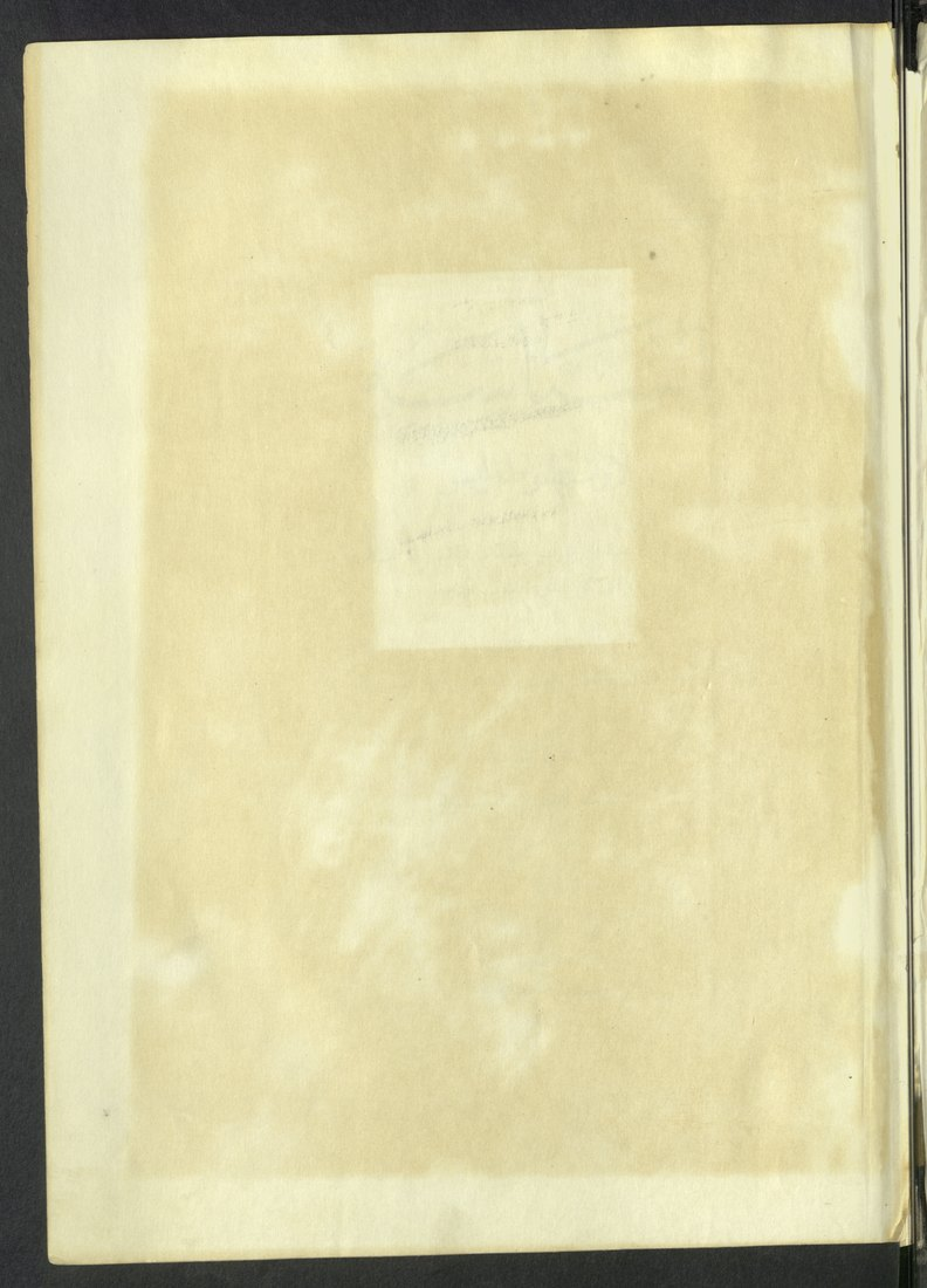



AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
UNIVERSITY
LIBRARY


تجليد صالح الدقر
تلفون ٢٢٩٧٧



لجنة التأليف والترجمة والنشر

السياسة

لأرسطوطاليس

ترجمه من الإغريقية إلى الفرنسية وصدّره بمقدمة فى علم السياسة،
وعلق على النص تعليقات متتابعة

بارتلمى سانتهيلير
أستاذ الفلسفة الإغريقية فى "كلليج دى فرنس" ثم وزير الخارجية الفرنسية

نقله إلى العربية

أحمد لطفى السيد

القاهرة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٤٧

فهرس

كتاب السياسة

صحيفة

الكتاب الأول

فى الاجتماع المدنى — فى الرق — فى الملكية — فى السلطة العائلية

الكتاب الثانى

نقد النظريات السالفة والدساتير الرئيسية

صحيفة

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن — نظرية الحكومات والسيادة — فى الملوكية

صحيفة

الكتاب الرابـع

النظرية العـامة للجمهورية الفاضلة

الكتاب الخامس

التربيـــة فى المدينـــة الفاضـــلة

الكتاب السادس

في الديمقراطية وفي الأوليغرشية ، وفي السلطات الثلاث التشريعيـة والتنفيـذية والقضائيـة

صحيفة

الكتاب السابع

فى نظام السلطان فى الديمقراطية وفى الأوليغرشية

الكتاب الثامن

النظـرية العامـة للثـورات

صحيفة

مقـدمـة

بارتلمى سانتهيلـــير

إعلان حقوق الانسان والمواطن هو ملخص العلم السياسى كله — منفعة هذا العلم ومناهجه — أفلاطون : أن سياسته حقة وعظيمة وأنها عقلية وتاريخية معا . ضلالاته — أرسطوطاليس : منهاجه تاريخى كله تقريبا . خطؤه وبراعته — منتسكيو : منهاجه أدخل أيضا فى باب التاريخ من منهاج أرسطو : روح القوانين . ما فيه من نقص وما فيه من عظمة — فولو بيوس — شيشرون — ميكيافللى — هبز — إسفينوزا — روسو — الخلاصة : واجبات علم السياسة

الثورة الفرنسية قد أحدثت فى مصائر الجماعات وفى التاريخ عهدا جديدا . فان إعلان حقوق الإنسان والمواطن قد ذكرت الشعوب بل الفلاسفة بالقواعد الحقة للنظام الاجتماعى . وقد يمكن أن يقال عليها مع الإنصاف إنها "قدمت للطبع الإنسانى صكوك حقه التى فقدها فى أكبر جزء من الكرة الأرضية" . فإن الجمعية التأسيسية ربما بلغت فى عملها فوق ما كانت تقدر بأن أعلنت أن غرض كل اجتماع سياسى هو حفظ حقوق الإنسان التى هى طبيعية وغير قابلة للتقادم وأن الجهل بهذه الحقوق ونسيانها والسهو عنها، تلك هى الأسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات . إنها كانت تتعمد أن تقتضى حقوق النوع الانسانى باسم فرنسا . بل هى فوق ذلك قد اقتضت ما اقتضت باسم الحق لمنفعة العلم .

لكن السياسة قد استباحت ألا تحفل ببيان فلسفى صدر به دستور خيالى . فإن السياسة وهى مستغرقة فى المنافع وفى مشاغل الساعة لم يكن ليسعها أن تسمو إلى المبادئ . ولما أنها لا تفكر إلا فى النتائج وعلى الخصوص فى التطبيقات فلم تكن لتلق بالها دائما إلى أن من هذه الحقوق المعترف بها والمعلنة على هذا الوجه كانت الثورة تستمد مشروعيتها بل قوتها أيضا . فقد كانت تلك الحقوق هى أسس النظام الجديد بأسره ، والينبوع الفياض الذى منه تخرج وتجرى كل الأنظمة

الضرورية لترتيبه وبقائه ، وإنما هي تلك التي تؤتى الجمعية الفرنسية استعلاء لا جدال فيه على جميع الجمعيات المعاصرة التي كانت تقنع بمحا كاتها دون منافستها .

إن السياسة لتقطع قرونا طوالا في العمل سواء في أوربا أو في سائر بقاع الأرض قبل أن تستخرج من إعلان تلك الحقوق ما تكن من الثمرات . وإن رجال السياسة ، على رغم ما يصطنعونه غالبا من ازدراء هذه النظريات ، لا يزيدون مع ذلك على أن يعملوا بها و يعملوا لها .

غير أن التاريخ ، الذى يعرف بأى ثمن اشتريت هذه الفتوحات للعقل وللعدل ، هو الأعلم بقيمتها جمعاء . ففى نظره أن إعلان تلك الحقوق هو خلاصة ما تم من الجهود في مدى أربعين قرنا ، كما أنه يمهد لما هو أطول من ذلك من قرون تقدم ورجاء . إن الجمعية التأسيسية قد فاقت في علمها من سبقها من الحكماء لأنها استطاعت الانتفاع بدروسهم . فلقد جهلت الجمعيات أزمانا طوالا تلك الأوضاع الشرعية لعيشتهم وسعادتهم . ولم يطلعهم المقننون عليها إلا من وراء غشاء من الغموض ، حتى الفلسفة ذاتها لم تك دائما محيطة بها علما ، كذلك الديانات الأقدس مايكون لم تستطع أن توجبها . غير أن جهود الأمم والمقننين والفلاسفة والديانات لم تظل عقيمة فقد وجدت ، بعد انتظار طويل ، أمة جديرة بأن تفهمها قمنة بأن تستثمرها بأن جمعت بينها . وإن الفلسفة التي ترحب دون تحفظ بهذا القانون الأبدى للجمعيات لسعيدة بأن تتلقاه تاما من أيدى الجمعية التأسيسية التي انفردت بأن تنفخ فيه من روح الحياة . ليس لدى الفلسفة ما تزيده عليه ولا ما تنقصه منه . وإنما تلق بنظرها من قمة هذا الأثر الخالد الى الماضى الذى عاون في تشييده وإلى المستقبل الذى لن يزعزع من قواعده شيئا .

وإن من غير الممكن أن يضل الناس تحت هذا النور الساطع . فإذا كان حقا أن يكون لطبع الإنسان حقوق لاقابلة للنزول عنها فلا ينبغى للإنسان ألبتة أن يفقدها مع الجماعة التي هي غايته الحقة وكماله . إن الجمعية أية كانت الصورة السياسية التي تلبسها ، أى الحكومة ، يجب عليها أن تحترم هذه الحقوق وتكفلها بمقدار معرفتها

إياها، تحترمها وتكفلها أولا فى ذاتها ثم فى جميع النتائج المشروعة التى تستتبعها. و إن خير جمعية تكون هى تلك التى تحقق، على أتم وجه، التمتع الحر بهذه الحقوق، وخير حكومة هى تلك التى تعرف أن تنميها وتثبتها فى قلوب المواطنين على أحسن وجه، وأحذق الساسة هو ذلك الذى يفهمها و يطبقها خير تطبيق. إلى هذا المقياس الفسيح العادل يمكن أن ترد بلا ضلة الجمعيات الماضية والحكومات التى أدارت سياستها بل أعمال الفلاسفة. فلأفلاطون وأرسطوطاليس ومنتسكيو وروسو أن يحضروا أمام هذه المحكمة التى طالما استعانوا بقضائها دون أن يقدروا كل مداه، و إن الجمعيات القديمة والجمعيات الحديثة يمكن على سواء أن تكون خاضعة لهذا القضاء، ورجال السياسة والمقننون فى كل الأزمان وديانة الشرك والديانة المسيحية يمكن أن يحضروا أمامها كل فى دوره. إن الطبع الإنسانى، إذ قد عرف نفسه آخر الأمر بعد كثير من الدراسات و بعد شتى من الامتحانات، يستطيع أن يسألهم جميعا ماذا عملوا له، لأنه هو وحده الذى كان ينبغى أن يكون مطرح نظرهم أجمعين، ما داموا قد تكلفوا أن يقودوه ويحسنوا حاله وسط جميع العوائق و جميع الآلام التى ابتلت بها العناية الإلهية حكمة الناس وشجاعتهم.

إن الأولى باسترعاء النظر من بين جميع الأعمال المختلفة الأنواع والتى كلها حقيقة باعتراف الإنسانية بجميلها هى أعمال الفلاسفة. فإنها بديا قد ساعدت على بلوغ النتيجة العامة، ونصيبها الذى هو فى الغالب من الأمر يكون أشد استتارا من غيره لم يكن أقل جمالا ولا أقل ثمرة. بل لها فوق ذلك على غيرها جميعا مزية أنها أوضحها محجة بلا جدال. وإن الشارع حتى الأشد بصيرة بالعواقب يقوم بعمله دون أن يعنى بمعرفة المبادئ ولا بتحليلها. بل هو ينصاع الى الشيمة السعيدة بل المعصومة لحكمته ووطنيته. ورجل السياسة أقل تعمقا للمسائل من الشارع. فإن المصالح التى يخدمها والشهوات التى يجب عليه التوفيق بينها، ولو أنه فى الغالب يشاطر فى أمرها، تزلزل رأيه وتعمى بصره. فهو فى المنازعات اليومية ستلحقه الحيرة فى أن يقول بأى نور سام ينقاد. زد على هذا أن أعمال الشارع مسجلة فى مجموعات

قوانين يضل فيها فكره إذ يحيط بتفاصيل غامضة مشكوك فيها . وهدى رجال السياسة ينطفئ نوره غالبا فى سجلات التاريخ وهى أقل من الأخرى محلا للاطمئنان. فالفيلسوف وحده يتكلم باسمه الخاص بمعزل بقدر مايكونه الإنسان عن الضلالات والأوهام . إنه يضع نفسه مباشرة وبدون وساطة القوانين أو الشؤون أمام الطبع الإنسانى وجها لوجه، ولا شىء على ما يظهر يمنعه أن يفهمه حق فهمه . فليس له عوائق من الزمان ولا من مختلف المكان . بل لا عليه ألبتة أن يهتم بالأوضاع المادية للجمعية ولا بمختلف الظروف التى لها ما لها من سلطان على مصائر الأمم ، ولا بالحوادث التى ترفع شأنها أو تودى بوجودها . إنه لا يتجه إلا إلى العقل وليس عليه إلا أن يحيى ما يحييه به .

ومع ذلك فالفيلسوف على استقلاله لا يخلص ألبتة تماما من تأثير القرن الذى يعيش فيه . وعبثا يحاول التجرد فإنه يتصل دائما بزمانه . وإن الدولة المثالية التى رسمها أفلاطون لايزال يُتنسم فيها ريح السياسة الإغريقية، كما أن حكومة الفرد التى كان يحلم بها منتسكيو هى نسخة من حكومة الفرد الوحيدة المقيدة فى كل أوربا، فأعمال الفلاسفة مهما ظهر عليها أنها شخصية فإنها أيضا مظاهر اجتماعية . وما دراسة الأمم إلا دراسة الرجال العظام الذين يشرفونها و يمثلونها .

على هذا فالحكم فى أمر الفلاسفة سيكون أيسر وآكد بل أنفع من الحكم فى التشاريع والأمم .

فمن هم إذًا، منذ ألفى عام وأكثر، أولئك الفلاسفة الذين أجهدوا أنفسهم فى فهم الجمعية وإطلاعها على طبيعتها وعلى منافعها الحقيقية ؟ هم قليل أولئك الذين قد احتفظ المجد بأسمائهم وخلد ذكراهم . فبديا أفلاطون وأرسطوطاليس ومنتسكيو، أحدهم منشئ علم الأخلاق والثانى منظم العلم والثالث أحصف مفسر للقوانين . ثم دون هؤلاء وعلى مسافات متفاوتة فى قوة العقل وسهولته فولوبيوس وشيشرون فى الزمن القديم ومكيافللى فى فجر العصور الحديثة وهبز و إسفينوزا فى القرن السابع عشر

وروسو على عتبة الثورة الفرنسية ، بعضهم لا يسأل نظرياته إلا التجربة وما يعلّم التاريخ ، والآخرون لا يأخذونها إلا من استنتاجات المنطق . أولئك هم جميعا أو على التقريب . وحتى فى هذا القدر المختار من المفكرين السياسيين، كم منهم من هم أحط درجة فى الفضل وعلى الخصوص فى المنفعة ؟

فى علم السياسة كما فى كل علم آخر لا يوجد إلا منهجان ممكنان : فإما أن يصدر المرء عن المبادئ العقلية ليحكم على الحوادث و ينظمها ، و إما أن يصدر عن الحوادث المفسرة تفسيرا مناسبا ليضع منها مبادئ . فهنا الطبع الإنسانى ملحوظا مباشرة على ضوء امتحان يقظ يحمل منه الفيلسوف فى نفسه كل عناصره . وهناك الطبع الإنسانى ملحوظا على مسرح أكبر شقة وأشدّ غموضا يسمى التاريخ . إن تعرّف الإنسان فى كل ما هو هو وما يجب أن يكون ، أو تعرّفه فيما قد كان ، ذانكم هما المنهجان اللذان قد سلكهما الكتّاب السياسيون من حيث لا يعلمون فى الغالب من أمرهم ، وفى الواقع لا يوجد سواهما أبدا . هذان المنهجان، إذا أجيد فهمهما، مع المزايا والمضار التى يستدعيانها، يفسران بجلاء عظمة بعض المذاهب السياسية أو تقصيرها والضلالات التى تشوّه أجلها وأحقها .

ولقد ثبت أن المنهج العقلى ، فى كل العلوم ، على رغم أخطاره أحسن من التجريبى . فإن الإنسان وهو ما هو فى عقله آكد منه فى حساسيته ولو أن العقل يضل أحيانا . وفى السياسة تفوق العقل هذا بديهى كل البداهة . ونظرًا إلى أن الأحداث التى تشتغل بها السياسة هى أحداث إنسانية أى إرادية فالعلم فى مكنة، إلى حدّ ما ، كالإنسان نفسه ، من أن يتصرف فيها على ما يختار، وليس عليه ألبتة أن يتحملها كيفما اتفق . فإن الإنسان من بين جميع الكائنات هو وحده الذى يتغير ويتحسن ، ويؤيد ذلك على وجه بيّن تقدّم المدنية . وإذا لم يكن الإحساس بالحرية الذى لا يقاوم يحيا فى الوعى الإنسانى ، فإن مشهد التاريخ قد يكفى فى إثبات أن الانسان هو حر ما دام أنه يتغير . من أجل ذلك كانت السياسة

هى العلم الوحيد الذى تجد الأنظمة الخيالية لها فيه محلا . لا شك فى أن الأخيلة غير القابلة للتنفيذ ليست جد معقولة فى السياسة ، غير أنها استطاعت أن تجد لها فيها مدخلا : فإن الناس حتى العمليين منهم ليسوا منها معصومين ، بل قد مارسوها لا على أنها لعبة عقلية بل آلة وسلاح . أكثر من هذا أن السعد المفاجئ الذى أوتيه بعض عظماء الرجال الذين خلقوا دولا وقلبوا نظام العالم لم يكن، على مايظهر، إلا حلما عجيبا. فلقد قيل ، حتى فى أيامنا هذه ، إن مؤسس الأمبراطورية لم يزد على أن حقق قصة عجيبة تفرّد هو وحده بسرها . حينما تلق علينا حوادث التاريخ أمثال هذه الغير وعدم الاستقرار لا جناح على العلم أن يطمح هو أيضا إلى تعديلها . يجب عليه أن يحرّم على نفسه الصور الخيالية غير القابلة للتنفيذ التى لا تكون بعد إلا نوعا من السخرية، ولكنه لا ينبغى له أن يجنب نفسه صنوف الرجاء وضروب النصائح . ينبغى أن يعتقد لنفسه من الحول بل يعتقد أن عليه من الواجب أن يؤثر بقضاياه فى الناس بل فى مصائرهم أيضا وإلا صار عقيما . يجب على العلم السياسى ألا ينسى أبدا أنه يتعلق مباشرة بعلم الأخلاق وأن علم الأخلاق هو ميدان الحرية .

فإذا كان هناك إذًا علم فيه استخدام العقل مشروع وخصب فإنما هو علم الأخلاق بلا جدال . ورجال الدولة يعلمون ذلك حق العلم لأنهم يكادون لا يأبهون لدروس التاريخ وندر ما ينتفعون بتجربة الماضى . والفلاسفة يعلمونه أيضا أحسن من رجال الدولة ، وأكابرهم هم أولئك الذين أعطوا العقل أكثر من سواهم .

إذًا ما ذا يعمل الفيلسوف حينما يريد أن يفهم ما هى الجمعية وما هى القوانين العامة التى يجب أن تسيرها ؟ شىء واحد . هو أن يعرف الطبع الإنسانى . ومتى سبر الغور من سر الإنسان ، عرف سر الجماعة التى ليس أفرادها إلا أناسا متشابهين جميعا إن لم يكونوا متساوين . إن غرض الاجتماع مهما عظم عدد أفراده، لا يمكن أن يكون غير غرض الخلائق المجتمعين، وأن يكون القانون الأسمى للفرد هو القانون الأسمى للدولة ،وهو منهاج بسيط بقدر ماهو قوى، طبقه الفلاسفة أحيانا،ولكنهم، حتى بمساعدة عبقريتهم ، لم يستنتجوا منه نتائج محكمة ولا كاملة بقدر ما ينبغى .

نسائل بديّا أفلاطون ، الذى ، بفضل سقراط ، قد علم كثيرا من هذا المنهاج وعلمنا منه كثيرا فى أمر الإنسان : ما هى الجمعية ؟ لو أن فيلسوفًا قد عرف أبدًا الطبع الإنسانى فى كل عظمته وفى شيمته القدسية لكان هو أفلاطون . فلم يكن للفضيلة مرب أشدّ أثرا ولا أغزر علما منه . حتى المسيحية ذاتها جاءت تستنير بمدرسته . ولا أحد قد فهم خيرا منه قانون أدب الإنسان ولا تعمق فى تحليل نفسه . لا أحد قد آتى السلوك العملى للحياة أنفع ولا أشرف من نصائحه . ومع ذلك فسياسة أفلاطون موصومة فى أساسها بخطأ كبير موجب للأسف . لاشك فى أنه لم ينفرد بارتكاب هذا الخطأ ، إنه تلقاه من أوهام زمانه وضروراته . لكن أفلاطون كجميع مقننى بلاده ، وكما هو شأن دساتير إغريقا أجمع ، يقسم الجمعية إلى طبقتين : طبقة الأحرار وطبقة العبيد . حق إنه لم يحاول كما حاول تلميذه تفسيرا يشبه التقريظ للرق الذى كان يشعر بكراهيته ، غير أنه لم يحارب باسم هذه المبادئ السامية التى كان يعلمها حق العلم والتى كشفت له عنها بسيكولوجيا سقراط . إنه لم يهدره ألبتة باسم الطبع الإنسانى الذى حللته الفلسفة تحليلا ، مع أنه كان لا بد له من أن يكون قد سمع لا شكاوى العبيد التى لا يقبل فيها العزاء فحسب بل أيضا الاحتجاجات الصريحة التى انتزعتها الرحمة والعقل عندئذ من قلوب أقل استنارة من قلبه . كان أفلاطون يعلم حق العلم الإنسان فى ذاته وفى كل عمومه ، لكنه فى العمل لم يكن ليعترف به إلا فى الإنسان الحرّ الذى هو وحده عضو فى المدينة . ومهما أوصى برعاية العبيد وملاطفتهم فإن العبد فى نظره ليس جزءا من الجمعية المدنية أو بعبارة أخرى من الإنسانية ، والفيلسوف يعلم مع ذلك أن نفس العبد لم تفقد تحت نير " العبودية " ذلك الطابع القدسى الذى قد تلقاه فى حياة أخرى . فإن عبد مينون يجيب سقراط كما كان يجيبه رجل حر ، و إن ادكار تلك الحياة السابقة الذى لم تذهب به العبودية ألبتة ليس أقل حدّة ولا أقل ثباتا فى نفسه . حق أن أفلاطون قد أراد أن يقصر الرق على زمانه ونصح لمواطنيه ألا يتخذوا بعد من بينهم

عبيدا ، بل المتوحش وحده إنما كان أولى بأن يحمل الأغلال : ضلال جديد يرتكز على وهم قومى ، كما أن الضلال السابق كان يرتكز على وهم مدنى لم يكن أشد جرما ولا أشد عماية .

لنسدل ستارا على هذا الجزء من السياسة القديمة . وما دام لدينا ما يجعلنا نعجب بأفلاطون فلا نقف عند هذه الأخطاء التى ليست كلها من عنده . فإن الرق كما عرفه قد مكث بعده ألف سنة ، ولم تهدره المسيحية كما لم يهدره الفيلسوف . وقد اجتهد الإنجيل فى تلطيفه ولكنه لم يقض عليه . وكان سنكا أشد إقداما من القانون الجديد . فى القرن السادس بعد الميلاد ، أية كانت التغييرات الأساسية التى اعتورت القانون الرومانى ، ظل الرق باقيا بكل قوته القانونية ولو أن الأخلاق تخفف من قسوته . فلم يلغه جوستنيان ألبتة مع أنه كان يزاول الإصلاح ، حتى بعد ذلك لم يختف الرق إلا ليفسح محلا لهذه الحلقة الأخيرة من غل النظام الالتزامى . فلنأسف لضلالة الفلسفة الإغريقية ولكن لا ندهش لأمرها . فإن الوقت لم يكن قد حان بعد : إنما المدنية وحدها هى التى بتعديلها شأن الجمعية قد أركزتها على أسس جديدة لم تكن لتتكهن بها عبقرية الفلاسفة ، لأن مثل هذه الأسرار لا يعلمها إلا الله .

فلنحتمل إذًا أن الفيلسوف قد نفى الأرقاء من المدينة فلم يدخلوها بخطا وئيدة إلا بعد ذلك بخمسة عشر قرنا أو عشرين قرنا . ولكن ما هى تلك المدينة كما يتصورها ، مدينته المؤلفة من أناس أحرار ؟ وأى المبادئ آتاها ؟ لنقدم ها هنا أزكى التحيات لأفلاطون ، فإنه أول من أبان أن ليس للاجتماع المدنى قاعدة متينة سوى العدل ، وأن أية دولة لا تعرف أن تقوم عليه هى دولة فاسدة مؤذنة بالانهيار معا . تلق هذه القاعدة السامية الخالدة عن سقراط الذى تلقاها هو نفسه من وعيه ، تلك القاعدة التى تعيش فى كل الجماعات ولو أنها فى الغالب مجهولة فيها فى غالب الأحيان ، إنما هى ملاذ المظلومين والنذير الأبدى للظالمين . وهى التى آتت القوة السياسية للديانة المسيحية . والتى كانت نبراسا لأعضاء الجمعية التأسيسية والتى هى غير قابلة للتقادم

كترجمانها المقدّس ، أعنى حقوق الإنسان . فلنذكر الفكرة التى أملت كتاب « الجمهورية » والفرصة التى أنتجت هذا الحوار المعدوم النظير . يحاور سقراط أصدقاءه فى طبيعة العادل والظالم وهو أحد الموضوعات التى اعتاد الناس فيها الشك والبحث . لكن بما أنه ، على مسرح الوعى مهما كان لألاؤه ، ربما لا تدرك قسمات العادل والظالم لما هى عليه من رقة ودقة ، فقد نقل الحكيم بحوثه إلى ميدان أوسع . فعمد إلى الدولة وامتداداتها الفسيحة ليرسم منها صورة يكون الفرد فيها أقل ظهورا وأضعف نورا . لكن إلى أى دولة اتجه ليجد فيها صورة صادقة ساطعة ؟ حق أنه لا واحدة من الدول القائمة تستحق أن تتخذ نموذجا : فكلها ساقطة بما بها من الرذائل التى تضعها بعيدا عن هذا النموذج الذى يطلبه الفيلسوف . إنها دولة مثالية هى التى يمكن أن تقدّمه له . ومن هنا كان كتاب « الجمهورية » وكذلك كتاب «القوانين» اللذين بهما أتم أفلاطون رسم هذا النموذج لمدينة لا روح لها إلا العدل ينظم منشآتها جميعا كما يبث فيها الأخلاق التى لا شانئ لها .

يمكن أن يكون خيال أفلاطون قد ضل . فمع أنه لا يريد أن يتبع إلا العدل والعقل قد أنكر الطبع الإنسانى أكثر من مرة . من ذا الذى يستطيع أن ينكر ذلك؟ غير أن هذا الإدراك العام للدولة الذى لاينبغى أن تكون له قاعدة إلا العدل والفضيلة أليس هو فى مجموعه مملوءا بالعظمة وبالحق ؟ قد يخدع الفيلسوف فى تطبيقات هذا المبدأ . وقد يستنتج منه نتائج كاذبة بل خطرة . ولكن هذا المبدأ السامى الذى جعله قيد نظره بلا انقطاع هو وحده الحق . مجد كبير أن يكون هو أوّل من أسطع نورا صافيا كهذا . فى أيامنا لا محل للجدال فى قاعدة على هذا القدر من البداهة فى نظر العلم على الأقل ، وإن كان الواقع ، حتى فى الجمعيات المنظمة خير نظام ، مازال ، فيما يظهر ، بعيدا عن أن يتقبله ويعمل به . لكن فى زمان أفلاطون ، فى وسط تلك الحكومات التى كان أكثرها لا يدين إلا للمصادفة والعنف بأصله وبقائه ، أليس نزعة عبقرية أن يستكشف ، فى ظل كثير من البغى وشتى من المظالم ، المبدأ الكفيل بكشفها والذى يظل أبدا دواء للأمراض تصيب

الجمعيات ؟ أوليس فهم الدولة حق فهمها أن تماثل بالفرد وأن يراد إلزام الاجتماع المدنى القانون الذى هو وحده قادر على إيجاد القوة الحقيقية والسعادة للإنسان ؟

ومتى وضعت هـذه القاعدة العليا فهاك القواعد الثانوية التى يستمسك بهـا الفيلسوف، وهى التى ليست أقل مدخلا فى باب الحق ولا أقل خصبا .

بديا لن يكون للسلطان فى الجمعيـة من غرض سـوى منفعة أولئـك الذين يتسلط عليهم . ولا ينشئ المواطنون الوظائف إلا لخدمة جمهور الجماعة . ليس من فن أيا كان به منفعة خاصة لمن يزاوله ، والفن السياسى فى ذلك أبعد من كل فن عن تلك المنفعة . فالمعمار يبنى الدار والطبيب يؤتى الصحة ورجل السياسة يدير الدولة، دون أن يكون لأحد من هؤلاء أن يعنى ، بمـا هو رجل دولة أو طبيب أو معمار، بالأجرة التى تتبع عمله بالضرورة قل أو كثر مقدارها ، والسـياسى على الخصوص أقل اهتماما بمنفعته ما دامت المهمة التى ائتمن عليها هى أشدّ نفعا وأعلى مقاما . إنه لا يتلقى السلطة أبدا لنفعه الخاص، بل هو يعانيها واجبا تفرضه عليه فضائله الخاصة التى يمتاز بها واختيار مواطنيه الحر . لا شك فى أن أفلاطون كاد لا يكون أقل بعدا عن الواقعيات فى زمانه حين كان يطالب الرجال السياسيين بالنزاهة منـه حين كان يطالب بالعدل للمدينة . لا شك فى أن الورع حتى فى أيامنا ليس هو الفضيلة العادية لرجال الدولة ، وأكثرهم ما زال بحاجة الى الدروس التى كان يلقيهـا أفلاطون على مواطنيه منذ اثنين وعشرين قرنا . غير أن القاعدة التى طالب بها السلطان ما زالت حقة وإن كان فى الغالب يتنكر لها الساسة العاميون، وأمثلة عظـام الرجال أجمعين تشهـد بحصافة الفيلسوف . فإن نفوس لوقرغس والاسكندر وقيصر وشارلمـان ونابليون وأمثالهم لم تكن نفوسا تستأثر بها المنفعة ، وقد كانت وطنيتهم أكبر بكثير من طمعهم . أجل يجب أن يعمل السلطان الاجتماعى لمنفعة أولئـك الذين آتوه لا لمنفعة أولئـك الذين أوتوه . أو بعبارة أخرى إن سـيادة الأمة ، ذلك المبـدأ الأساسى للدساتير الحرة، ليست ألبتة شيئا آخر إلا تلك القاعدة. وقد كانت الجمعية

التأسيسية لم تزل أفلاطونيـة حين أعلنت أن القوة العامة إنما رتبت لمنفعة الجميع لا للمنفعة الخاصة لأولئك الذين ائتمنوا عليها .

من هـذا المبدأ الثانى تنتج نتائج عمليـة فى غاية من الأهمية تنطبق على جميع الدول بلا استثناء . لمن يجب أن يكون السلطان ؟ جواب هـذا السؤال لا يمكن أن يكون موضع شك ، السلطان لمن هم أحق به . وأيا كان مع ذلك شكل الدولة السياسى ، وأيا كان دستورها ، فالعدل يقضى لا محالة كما تقضى منفعة المجتمع نفسه أن تكون الأيدى التى يوكل اليها أمر هذا العبء الخطير هى كذلك الأجدر بحمله . من أجل ذلك كان أفلاطون يحمد الملوكية أحيانا بشرط أن يكون الملك ، هذا الراعى المقدس ، قادرا على أن يرعى بيد رحيمة حازمة ذلك القطيع الشريف الذى وكلت اليه رعايته . ومن أجل ذلك كان أفلاطون ، ليصل الى تحسين حال الجماعة ، قد يقبل حتى النير الوقتى لطاغية مستنير ، نفسه الفتية المحبة للخير تقبل جميع النصائح الحكيمة والقرارات الحـازمة التى تنقذ الدولة بأن تجـدد شبابها . ومن أجل ذلك على الخصوص يشيد بذكر الحكومة الأرستقراطية التى اسمها ، إن لم يك كاذبا ، كفيل بالتبصر و بالفضيلة . لقد استهزئ بأفلاطون أحيانا إذ أعلن أن الشعوب لا تسعد إلا حينما يصير رؤساؤها فلاسـفة أو حينما يكون الفلاسفة رؤساءها . لقـد ظنوا أن يجدوا فى هذا التقرير ، الذى ليس إلا نتيجة لحسن التقدير وللتجربة ، ضربا من مطالبـة دافعُها الطمع ، أو أنه ربمـا كان ضربا من السذاجة الفلسفية كأنما كان الفيلسوف غيراً لمحب الحكمة ، وكأنما لم تكن الحكمة أجدى على سلام الدول منهـا على سعادة الأفراد . وفى الحق ليس عند أفلاطون إلا حكومة واحدة هى حكومة الأخيار ، هى الأرستقراطية(١) ، على المعنى الحقيق لهذا الاسم المسعود . أما الأخرى أية كانت فإنهـا لا تكاد تستحق اسم حكومات . لأنه ليس من حكومة حقـة

(١) ر . كتاب السياسى لأفلاطون ص ٤٥٨ من ترجمـة كوزان . وعلى هـذا المعنى الأفلاطونى يجب أن تفهم كلمة الأرستقراطية فى علم السياسة . ولقد خلط منتسكيو كثيرا إذ لم يعن بهـذا المعنى واتبع اللغة العامية . فلم يتكلم على الأوليغرشات إلا تحت اسم الأرستقراطيات .

إلا تلك التى فيها تكون الفطنة والعقل مستودع القوة العامة والمتصرفين فيها . وإن الحوادث، كما يحلوها التاريخ ، قد خطأت فى الكثير الأغلب نظرية الفيلسوف، فلم تكن الأمم لترى على رأسها دائما أولى الرجال بذلك ، لكنه لم يكن قط شعب حر لم يفعل كل ما يستطيع ليجعل الأهلية وحدها علة الوصول الى السلطان كما يريد أفلاطون . وقد يشرف الحكومة النيابية أن تعنى، بتواليفها الحاذقة، بأن تكفل أحسن من كل حكومة أخرى إعطاء السلطان للمواطنين الأكفأ من سواهم لتنفيذه. إذًا فنظرية أفلاطون حقة بقدر ما هى نافعة لو أنها مع ذلك كانت أيسر صعوبة فى التطبيق وأقل ندرة فى الوجود .

نتيجة أخرى لها ما لما قبلها من الخطر ومن الحكمة . إلى أى الأيدى يسلم السلطان ؟ فمهما كانت تلك الأيدى نقية وقوية فإن التبصر يقضى بأن تتخذ الضمانات من الأخطاء وسوء الاستعمال التى يرتكبها الضعف الإنسانى ويمد لها فى الأعذار . إن الأعين الأبصر ما تكون ليست دائما يقظة : بل الحكمة مهما كانت يقظتها يدركها الإعياء . ومهما تكن الثقة التى يستحقها رجال الحكومة فلا يزال السبيل الآمن أن يوكل الأمر الى الأنظمة . إن جواذب السلطان أيا كان لا تكاد تقاوم، ومعاطاة الشؤون، وهى من العجلة والضوضاء على ما هى بالضرورة، لا تسمح دائما حتى لخير العزائم استقامة وتجربة بأن تميز الحدود الحقة مما عداها . فبقى حينئذ، متى أريد للدولة السعادة والبقاء، أن يحدّ من غلواء السلطان نفسه. فتأسيس السلطان على مبدأ واحد تعريض له عما قريب لأن يجاوز هذا المبدأ حدوده ويغلو فى ذلك فيودى به غلوه. لا شبهة فى أنه ينبغى دائما أن يكاف الأخيار إدارة المصالح العامة. لكنه ينبغى أن يكون الجمهور من تحتهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم، مهما كان منحط المقام عنهم، محتفظا دائما بحقوقه مانعا باستعماله تلك الحقوق من الإفراطات حتى فى الخير حيث الفضيلة قد تخلى عن نفسها الى الإفراط . فليس من الحكومات ما يقدرله البقاء إلا الحكومات المعتدلة . فقد أهلك الطغيان نفسه فى إيران بسبب السلطان الذى ليس له من حدود . وفى الطرف الآخر لم تكن ديمقراطية أثينا حكيمة بعد.

هاهنا الحرية التى لا وازع لهـا قد أنتجت إباحية يؤسف لها، وهناك طاعة الرعايا العمياء قد ولدت طغيانا شنيعا . وبين هذين الإفراطين كانت إسبرتة المعتـدلة ، وعلى هذا كانت هى الحكومة الأفضل والأولى بالطمأنينة . غير أن إسبرتة نفسها لم تعرف أن تحجه بهذا المبدأ الخصب الى ما ينبغى من مدى ، ومن الممكن افتراض دولة يكون فيها السلطان أكثر اعتدالا منه فى حكومة إسبرتة . و إذًا يبحث أفلاطون عن هذه الحكومة الفاضلة، وربما أنه لم يجدها. لكن أليس مجدا عظيما أنه قد بحث فى أمرها ؟ وهذا التوازن الحكيم لعناصر الدولة أليس هو الغرض الذى رمت إليه الجماعات المستنيرة ولا تزال تتابع خطاها نحوه حتى الآن ؟ من أين جاء معظم الثورات إن لم يكن من إفراط السلطان المسلم لبعض الأيدى ؟ ألم تكن الجماعات قد زلزلت فى غالب أمرها بأن صارت الطبقات الممتازة وشيكا ظالمـة بحكم طبائع الأشياء؟ أو ليست الدساتير الأبقى ما تكون هى التى كان فيها الاعتدال المنصف للسلطان أشد استقرارا سواء أصاب ذلك من إرادة الشارع الحكيمة أم من الاجتماع الفجائى لشتى الظروف ؟ أو لم تكن إسـبرتة ورومة من أكبر الأمثلة على ذلك ؟ وماذا تفعل الآن الشعوب الأرقى مدنيـة فى أوربا إلا أنها تعطى حكوماتها حينما يقومون بتعديلها القواعد المتينة والفسيحة التى جعلها أفلاطون ركنا للسلطان الذى يريد أن يبـقى ويؤدى واجباته الاجتماعية ؟ ولقـد أوصى حكماء بعـد أفلاطون بضرورة اعتدال السلطان ليصير باقيـا قويا بجعله شرعيا ومنظما . لكنه هو وحده الذى فهم هذه الضرورة حق فهمها لأنه هو وحده الذى قد عرف الروابط الخفية بين الاعتدال فى مبدأ الدولة وبين الاعتدال فى نفس الفرد .

غير أن هذه الضمانة الأولى على قوتها ليست كافية . بل يلزم أن تضاف إليها، ما دامت تشمل السـلطان كله وتحده من حيث لا يشـعر ، ضمانات أخرى أشـد بداهة وإن لم تكن أشـد حرمة . فإن أولئك النواب الذين إليهـم وكلت المدينة أمر السلطان يجب أن يؤدوا حسابا عما قد استعملوا السلطان فيه . ونظرا الى أن جميـع المواطنين متساوون من حيث هم مواطنون وقد شاركوا جميعـا على

نسب مختلفة فى انتخاب الحكام من الشيوخ والقواد والكهنة إلى ضباط البوليس المدنى فإن جميع الحكام بلا استثناء عليهم أن يبرروا إدارتهم أمام أولئك الذين وكلوا إليهم السلطان واحتملوا أمرهم بطاعتهم إياهم . وهذه الرقابة الشديدة تقع فى أوقات دورية ومتقاربة . ولا بد أن تكون العقوبات التى يجزى بها الذين اقترفوا الآثام معينة من قبل ومطبقة بحسب الإجراءات المبينة بالقانون . إن مسئولية السلطان المرتبة على سائر الدرجات تحقق انتظام الادارة . ومتى كانت جدية كما ينبغى أن تكون فإنها تنفى عن الوظائف العامة تلك الأطماع التبعية التى تخاطر أشد المخاطرة بمجاوزتها حدود السلطان . زد على هذا أن لهذا النظام مزية إمساك الحكام على حدود الواجب والمواطنين على حدود الرقابة فى آن واحد . متى كان الأمر كذلك فإن الخشية المشروعة والمتكافئة من فريق ومن آخر تجعل نفوس الفريقين على يقظة تامة . كل دولة لا تكون فيها المسئولية عن السلطان ملحوظة من قبل ومنظمة بالقانون نفسه يجب أن تعلم أنها أسلمت نفسها ، لإصلاح مجاوزة الحدود القانونية ، إلى المصادفة وإلى عنف الثورات . وقد اعتاد الناس أن يتلافوا الشرّ حين لا ينفع التلافى ويلقون عن أنفسهم العبء حينما يبهظهم حمله . لكن الخير هو فى اتقاء الاختلال بالعناية بمراقبته لأنه لا تمكن السلامة منه بتلك العلاجات المروعة إلا بأن يجرح الجسم الاجتماعى جروحا كثيرة كان قليل من التبصر كافيا بغاية السهولة فى اجتنابها .

وذلك أمان أخير من الدولة بأسرها ، ومن شهوات العامة ، كما هو أمان من أخطاء الحكام ، وهو إنشاء جمعية خاصة إليها توكل رعاية الدستور وحفظه . مفاتيح أبواب تلك الجماعة الرفيعة المقام بيد السن والفضيلة دون سواهما ، فهى تجمع كل من تحويه المدينة من الحكماء أولى الخبرة . ولا يكون لحراس القوانين أولئك إلا مهمة واحدة ، هى منع ماعسى أن يعترى مبدأ الحكومة من صنوف الزيغ السرية التى هى بهذا الوصف مخوفة النتائج ، التى يمكن أن تعترى مبدأ الحكومة . ليس الأمر فقط بصدد الإجراءات التى تضرّ به مباشرة فإن هذه الإجراءات ظاهرة

لأعين الناس جميعا، فكل المواطنين الطيبين يفهمونها ويرفضونها، لكن فى الإجراءات والقرارات اليومية ميولا عميقة ونتائج بعيدة لا يكشفها أبصر الناس بعواقب الأمور، ولا تكفى فى أمرها الوطنية ولا الاستقامة، لأن تلك أخطاء قد ترتكبها الوطنية والاستقامة السياسية إذا لم يظهرهما عليها النصح البصير. فيلزم حينئذ أن يقوم بجانب السلطان القائم بالأمر إما بواسطة الحكام وإما بواسطة الجمعية العامة هيئة فى الدولة لا تلى الأمور التنفيذية لكنها تحمى مبدأ الدولة الذى هو مصدر الحياة فى المدينة بأسرها وتحافظ عليه جد المحافظة بأن تجنبه التأثيرات التى يمكن أن تمسه بسوء. حراس القوانين هم السلطان الذى يحفظ الدولة من شر المواطنين الذين قد تفسدها حريتهم والحكام الذين إذ يغلون فى أمر النظام الموكول إليهم ولايته يمكن أن يعرضوه لأخطار ليست أقل إفسادا.

على هذا فأركان السلطان، على حسب أفلاطون، هى أولا العدل المنظم الأعلى للدولة كما هو للفرد، ثم النزاهة والمعرفة والاعتدال والمسئولية واحترام القانون.

وإن سلطانا مكونا على هذا الوضع هين عليه أن يعرف العلاقات التى يجب أن يرعاها مع المواطنين. فبديا كل المواطنين تجمعهم الروابط الأضيق ما تكون والأحسن ما تكون، وسواء أكانوا حكاما أم محاربين، صناعا أم زراعا، فقد نشأوا جميعا من أرض واحدة واتخذوا وطنا "هو أمهم وهو مرضعهم المشتركة، فيجب عليهم جميعا حمايته من أيهم اجترأ على مهاجمته، ولأنهم جميعا خرجوا من أصل واحد فيجب عليهم أن يعتبر بعضهم بعضا إخوانا". (القوانين ك ٣ ص ١٨٧ من ترجمة كوزان). إن الله فى أوامره العالية التى لا ندرك أسرارها قد مزج بالطبائع المختلفة للناس الذهب والفضة والنحاس والحديد. وهذا تميز أول وسام يدعو البعض إلى السلطة ويدعو الآخرين إلى الطاعة. فالمدينة التى تنظم أمورها على هذه الفروق التى ليست قط من صنعها تكل إلى هؤلاء السلطان الذى يدبر أمرها، وإلى أولئك الأسلحة ليدافعوا عنها وإلى الزراع القيام بنفقاتها وتغذيتها. ثم بعد ذلك يمكنها أيضا إلى جانب هذه الفروق فى الفضائل التى هى رأس المميزات

أن تخصص آخرين لاميزة لهم إلا الثروة : تلك هى النصاب السياسى ، الذى ربما لا يكون له نصيب من رفعة الاعتبار ولو أنه ضرورى . وعلى الرغم من هذه التمايز التى تقررها الجمعية ، بل على الرغم من تلك التى تأمر بها مشيئة الآلهة ، فالمدينة لا تكون إلا أسرة أعضاؤها أجمعون يجب أن يشعروا على التبادل بالتراحم الأخوى بينهم . إن الرابطة الاجتماعية إنما هى الإخاء . وإن أفلاطون الذى يبين هذا المبدأ العظيم بغاية الصراحة يكون قد سبق المسيحية بأربعة قرون ، إذ كان الناس جميعا فى نظره حتى أولئك الذين لم يكونوا أحرارا قد كانوا أعضاء للمدينة . من هذا التسامح الاجتماعى تنتج نتائج حسنة . فمن ناحية يطيع المواطنون طاعة مخلصة للقوانين التى لم تسن إلا للمنفعة العامة . وهذه الطاعة نفسها تصير مقياسا لفضيلتهم المدنية وأول شهادة على كفايتهم لوظائف الدولة ، ومن ناحية أخرى حكام قوامون على إخوان لهم باسم العدل يستطيعون فى أكثر الحالات ألا يستخدموا إلا الإقناع ولطف سلطانه . فإن القانون نفسه مهما كانت سيادته قبل أن يأمر ويقتضى يوضح الأسباب التى عليها قد بنى . وهو يبتدئ أيضا بالإقناع قبل الإكراه ، حتى العقوبة ذاتها أيا كان تحرجها العادل لا تطبق أبدا دون أن تبرر نفسها على وجه ما بالوصايا الشديدة التى تكون قد تقدمت بين يديها من قبل . وبالجملة فاستعمال القوة حين يكون ضروريا يصير مشروعا لأنه دائما مرتكز على العدل ، ذلك قانون الدولة الأسمى الذى لا يجوز تعدى حدوده . فالسياسى المستنير يلزم إذًا المواطنين أن يحسنوا العمل على رغم مقاومتهم . شأنه فى ذلك شأن الطبيب يبرئ المريض الذى يقاوم العلم الخاص بإنقاذه . غير أن هذه الأحوال هى من الندرة بمكان ، فإن عقل المواطن الطيب هو على العموم بصير بالواجبات التى عليه أداؤها . إن المريض ليرضى عادة بتناول الأدوية حتى المؤلمة . وقلما يوصف بالكياسة فن أولئك المقننين العاميين الذين لا يستعملون أبدا إلا الطريقة السهلة لولاية جبروت وقسوة عوضا عن هذه الطريقة المزدوجة التى تقنع العقول قبل أن تقيدها بنص محكم ومتحرج .

إن السلطان القائم على قواعد ثابتة على هذا النحو تعاونه طرائق من هذا الطراز مستشعرا إحساسات طاهرة وقوية على مثل هذا القدر يستطيع بلا عناء أن يقوم بمهمته النبيلة . وإن غرض رجل الدولة الذى يفهم نفسه حق فهمها هو جلى غاية الجلاء : إنما هو أن يجعل المواطنين بقدر استطاعته مواطنين فضلاء .
وإن الفضائل التى من واجبه أن يبثها فيهم بالقدوة الحسنة التى يقوم بها وبالنصح لهم إنما هى العدل والاعتدال . وقد تكون الفلسفة قد علمته مقدار هذه الفضائل فى ذاتها، وإن تجربة الأمور، إذا حذق ملاحظتها، تكون قد علمته أيضا فأحسنت تعليمه . ولا وسيلة لسلامة الأفراد إلا بهذا الثمن ، وما كانت سلامة الدولة بأصعب من ذلك ولا بأشد منه محلا للشك . وما السبيل إلى ذلك إلا واضحة وأمينة.
إن هذه الفصاحة التى يشيد بذكرها الخطباء السياسيون، والتى هى قديرة فى الواقع، ولو أنها فى أكثر الأحوال خطرة وآثمة، لا يمكن أن يكون لها موضوع غير هذا الموضوع . إن رجل الدولة الذى لا يعرف ألبتة بادئ بدء أن يتخذ الحق والعدل ناصحين صاحبين وفيين من شأنه أن يرثى له . إنه لا يرى أنه يضر مصلحة المدينة ومصلحته الذاتية معا . إنه ليس إلا سفسطائيا أسلم أمره إلى المصادفات وسوافل الأكاذيب وإلى الإمعان فى اتباع الشهوات وإلى جميع أخطار الحظوة الشعبية .
فالخطيب الحق هو قبل كل شىء ذلك الذى يمكن أن يعرّف كما عرفه فيما بعد تلميذ أفلاطون قنصل رومة : " خيّر قد أوتى حسن البيان " . فالخطيب الذى ينقاد إلى قواعد أخرى ربما يرضى طمعه أحيانا ، لكنه تلقاء هذا الأجر المغتصب والمشكوك فى أمره يجد فى طريقه جزاء آخر لا يفوته أبدا وهو احتقار القلوب المستنيرة والنفوس الشريفة جمعاء. السياسى الحق يغذى مقاصد مختلفة أيما اختلاف.
ولما أنه لم يك فى قلبه النبيل إلا منفعة واحدة هى منفعة الفضيلة فإنه لا يظن أن الدولة يمكن أن يكون بها غيرها . تكبير حجم المدينة قليلا ما يهمه، ولا يهمه إلا كمالها الأخلاق . ولم يك سقراط، حين عين لرجل الدولة واجباته تلك التى هى، على جلالها، غاية فى البساطة، ليجهل أنه بذلك يثير ابتسام حذاق أهل زمانه . وقد يكون من

المحتمل أنه يثير ابتسام حذاق أهل زماننا إذا أصغوا إلى صوته مصادفة . غير أن سقراط على حكمته المعصومة يستشهد بأحداث التاريخ ولا رحمة فى شهادتها . كيف أن كثيرا من رجال الدولة المشهورين الذين هم، مع كونهم غير سفسطائيين بل كانوا مواطنين طيبين، قد استخدموا السلطان حتى نقم منهم الشعب الذى كانوا يحكمونه شر انتقام؟ ثميستوقلس قد نفى، وملتيادس حكم عليه بالسجن، وسيمون غُرِّبَ ، وفريقلس جر من تلابيبه إلى مجلس الحكم ، وكثير غيرهم . فكيف انخدع هؤلاء جميعا إلى هذا الحد عن ذلك العلم الخطير الذى كانوا يزعمون أنهم يعلمونه و يطبقونه؟ وعوضا عن أن يجعلوا مواطنيهم أخيارا ، كما كان يجب عليهم ، بل كما كانوا يظنون أنهم يفعلون ، لم يجعلوا منهم إلا موجودات مفترسة مستعدة دائما أن ترتد على قادتها وتمزق رؤساءها بلا عدل ولا اعتراف بجميل ولا رحمة ، فى حماة من صرع وجنون كمثل تلك الحيوانات التى يجعلها قواد جهلاء غير قابلة للتذليل والترويض ، مع أنهم قد أخذوا على عواتقهم أمر ترويضها واستئناسها . ذلك بأن علم السياسة على بساطته وطهارته ، كما يتصوره الحكيم ، هو شىء عزيز ونادر على رغم دروس الأساتذة أجمعين الذين يتصدرون لتعليمه تلامذتهم ومريديهم . فليس إلا قليل من الرجال فى الدولة ، لايكادون يزيدون على آحاد ، بل ربما رجل واحد ، هم الذين يقدرون على قيادة الأغيار ، لأن قليلا من الناس هم الذين يعرفون أن يقودوا أنفسهم . وفى الحق يجب على السياسى أن يكون فيلسوفا قبل كل شىء أى حكيما بمقدار ما أوتى الإنسان أن يكونه ، بمثابرة على جهود طويلة مخلصة . لكن فى الواقع وفى أغلب الأحيان ليس السياسى إلا سفسطائيا ، والمواطن النادر ، المواطن الوحيد الذى يمكن أن يقود الدولة إلى الخير وينجيها ، ليس فى أغلب الأحيان إلا ضحية للشهوات الجامحة التى لا يشارك فيها والتى كان يمكنه أن يعدل أمرها فى إخوانه كما عدل مجراها فى نفسه . إن فن السياسة ليس من التعقيد ولا من العلم على مايفترضه جهل العامة أو على مايظنه رجال الدولة فى خيلائهم ، بل إن الدرس الذى كان يلقيه سقراط على تلميذه السيبياد ما زال أولى بالساسة أن يتلقوه وأن ينتفعوا

به : " يجب قبل كل شيء يا صديق أن تفكر فى اكتساب الفضيلة أنت وكل رجل يريد ألّا يعنى بنفسه و بما له من الأشياء فحسب بل أيضا بالدولة و بالشؤون التى هى للدولة " . قاعدة عميقة قلما كان يصغى إليها أهل أثينا بلا شك وحتى الآن لا يكاد أحد يصغى إليها أيضا .

غير أنه إذا كان السياسى يلقى نصبا من أمر إدارة مواطنيه وتغيير ما بهم فلا أقل من أن يجد فى المدينة جزءا يستطيع أن يطبعه على ما يبغى و يكون ما فيه من أصل صالح نواة لما يكون فى مستقبل الدولة : ذلك الجزء هو الطفولة . فبالتربية يكاد المرء يجعل من الإنسان ما يشاء . لأن التربية تعدل كل الخواص التى يجيء بها كل منا عند ولادته تعديلا جوهريا . ودون أن نتكلم على هذا الأثر الخفى القوى ، فإن التربية إن لم تعمل إلا لا كتشاف طباع الممتازين وتنميته ، فانها تكون قد أدّت للجماعة خدمة عظمى وأتمت بهذا عينه المشيئة الخفية للعناية الإلهية . إن التربية متى أجاد فهمها رجل الدولة الذى يستطيع أن يفسح لتبصره أمدا بعيدا ، تكاد تكون هى النقطة الوحيدة المهمة أو بالأقل النقطة الوحيدة الكافية . فبفضلها " يصير الرجال الذين سعدوا بطبع حسن أكثر كمالا ومواطنين أكثر خيرا ممن سبقوهم ، بل هم فوق ذلك ينسلون للعالم أولادا يريدون أن يكونوا خيرا من آبائهم " . وتسير الدولة قدما إلى الارتقاء فى مدارج السعادة والفضيلة . وإذًا فليس فى الجماعة منفعة واحدة ، أو شأن واحد أحق بحسن الرعاية ولا بأدق العناية من التربية . بيّن بذاته أن ما يجب على السلطان الفطن أن يصوّره قبل كل شيء ، هو نفوس مواطنى المستقبل . ذلك بأن النفس وحدها هى التى لها ارتباط بالعدل الذى بدونه لا يكون الرجل ولا الدولة شيئا مذكورا . غير أن الرياضة البدنية المنظمة (الجمباز) تشغل فى التربية مركزا عظيما وإن يك ثانويا ، لأنها هى التى ينبغى أن تمهد للنفس الآلة الفعالة المطيعة من جسم سليم وقوى . وفوق ذلك فإن التربية تمتدّ باضطرار لتسع الجنسين جميعا ، ولا تختلف تربية النساء عن تربية الرجال شيئا كثيرا . فأيا كان بعد ذلك ما يختص به النساء أليس بهن من حاجة أيضا إلى نفس مستنيرة وجسم قوى ؟

أليس لحكمة الأمهات وسلامة أبدانهنّ من أثر فى قوة أولادهن وعقولهم ؟ مهم لسعادة الدولة وقوتها أن يكون الرجال والنساء على السواء أناسى على أكمل ما يمكن أن يكونوه . أما فى تربية الشبيبة فينبغى أن يكون مربوهم على أكبر قسط من العلم ومن الفضيلة . بل إلى أحكم من يكون من الحكماء توكل هذه الوديعة المقدسة . وإن الأطفال جميعا ليستحقون على سواء اهتمام الحاكم المكلف تمييز هؤلاء الأشخاص المتازين ، وهم تلك الطبائع من الذهب التى ستجعلها الفلسفة هى الأحق بالسلطان .

لا يكفى مع ذلك أن يباعد بين نفوس الأطفال وبين كل ما يمكن أن يلوث طهارتهم ، لا تكفى إضاءة عقولهم بنور العلم وطبعهم على الفضيلة بالنصائح وضرب الأمثال ، بل لابد فوق ذلك من أن تنمى فيهم أصول الدين التى أودعها الطبع قلوبهم جميعا والتى منها تظهر الاعتقادات القوية التى تصل بين المرء وبين الله . إن الله هو الأول وهو الوسط وهو الآخر لجميع الكائنات . إنه لدى الناس الذين خلقهم هو المقياس العدل لجميع الأشياء ، وإن الإيمان بوجوده هو أساس للقوانين . هذه العقائد الكبرى الضرورية التى يجب تثقيف الأولاد بها والتى يبثها الشارع ، إن كان حكيما ، بجميع ما لديه من وسائل اللين والقسوة فى أنفس المواطنين ، هذه العقائد بسيطة بقدر ماهى نافعة . وإنها لترد إلى عقائد ثلاث : وجود الله ورعايته وعدله الذى لا يلحقه ميل . بدونها يضل المرء بالمصادفة فى هذه الدنيا إذا أسلم إلى النزغات وإلى غياهب شهواته وجهالته . إنه لينكر نفسه ما دام لا يعرف من أين أتى ولا ما هو المثال الكامل المقدّس الذى يجب أن يروض نفسه دائما على الاقتداء به والتوكل عليه . وليس للدولة من قاعدة قارة ما دامت لا ترتكز إلى هذه القاعدة . ذلك بأن العدل المقوّم لحياة الدولة ونظامها لا يأتى إلا من الله الذى هو يتحد به فى جوهره الأبدىّ . فينبغى إذًا البدار منذ السنين الأولى لبذر هذه العقائد المقدّسة فى القلوب جميعا . بل القانون نفسه لا ينبغى أن يهمل بعد ذلك أن يدعو إليها بالإقناع أو بالقسوة أولئك الذين ينسونها ويتركونها تنعدم

فى الصدور لضعف فى أنفسهم أو سوء فى أخلاقهم . كل تربية ليست دينية ناقصة وباطلة، وكل دولة يكون المواطنون فيها معرضين عن هذه المسائل الكبرى أو عميا عنها فتلك دولة توشك أن تهلك . ليس الأمر ، كما قد يظن الساسة العاميون، أن يجدوا فى الدين آلات يستخدمونها للحكومة، كلا إنه للجماعات والدول حاجة وأكثر من حاجة ، إنه أكثر من ضمانة للنظام ، بيد أنه ذو حدين تبعا لما يستخدم فيه. الدين قد تولد من التوثب الذى لايقاوم للعقل الإنسانى . إنه فى صوره المختلفة للعقل الإنسانى الترجمان الطبيعى المحض والأعمق مايكون غورا. إن الإنسان يقدس الآلهة كما يحترم أباه، إنه يعبدهم بأنهم الينبوع المقدس لجميع الخيرات، وعلى الخصوص للفضيلة والعقل، أوليس مجرد الجدال فى وجود الله يكاد يكون كفرا ؟

الدولة ، كما يفهمها أفلاطون ، هى إذًا جماعة من أناس متساوين أحرار ، يجعلون شركة بينهم عملهم وفطنتهم ، وينمون جميعا البذور الإلهية التى تنطوى عليها نفس الإنسان، يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة ويطيعون، لبقاء النظام فى المدينة، الحكام المستنيرين أولى الرعاية والحزم الذين اتخذوهم لهم رؤساء ، يخضعون "للقوانين التى ليست إلا قواعد العقل ذاته" . طبعتهم تربية صادقة على جميع الفضائل وعلى جميع العلوم، يقضون حياتهم المقدسة تحت أعين الآلهة .

يكاد يكون غير نافع أن يقال إن الدولة الفلانية التى رتبت لبقاء السلام والاتحاد فى داخلها "لا تبحث عند جيرانها إلا عما يشبه حالها من الرغبة فى السلام، على أنها تكون دائما على استعداد للحرب لدفع هجوم الغير ، ويكون حماتها وهم على استعداد لطول ما تعاطوا من التمرينات الرياضية القاسية والدراسات العلمية واثقين بالظفر على قدر ماتؤتى الشجاعة والوطنية مهما كثر عدد أعدائهم . غير أن المدينة لا تجعل من الحرب الغرض الوحيد لهمها كما قد فعلت الشعوب ذوات الشهرة. "بل تنظم كل ما يختص بالحرب تمهيدا للسلام لا أن تجعل السلام ممهدا للحرب" . وتتقى الخصومات مع الخارج بقدر ما تتقى الثورات الداخلية تقريبا . ولما أنها عازمة على ألا ترتكب أبدا مظالم نحو الأغيار فهى تتفادى من نصف الغرض الذى يحمل الدول فى الغالب

على حمل السلاح ، بل ليس عليها إلا أن تدفع عن نفسها بكل ما للقضية العادلة من قوة إذا هاجمها منافسون ظالمون على رغم ما لها من الفضائل .

تلك هى القسمات الرئيسة للسياسة الأفلاطونية . أفليس ملؤها الحق والعظمة والخصب ؟ وهل فى هذه السياسة النبيلة الحكيمة شىء ناب ؟ وهل بها من الخيالى شىء؟ وهل هى لا يمكن تطبيقها إلا على المدينة الإغريقية التى فيها ولدت ؟ أوليس أن نظر الفيلسوف قد امتد الى ما وراء المدينة الضيقة التى انحصرت فيها أنظار غيره؟ إنه لم يقتصر على العلم بما كانت الدولة فى جمهوريات إغريقا، بل هو إذ يسعى لفهم ما هى الدولة فى ذاتها، قد وجد ماذا يجب أن تكون الدولة. ولما أن فى هذه المأساة الفسيحة التى تلعبها الإنسانية على ماشاء الله من مسارح الزمان والمكان هؤلاء الممثلين العظام الذين يسمون الأمم يتابعون بلا انقطاع نهاية تتباعد دائما أمامهم ولو أنهم يقتربون منها دائما، فقد بان أن المثل الأعلى عند الفيلسوف هو الحقيقة بعينها التى تكسبها الجماعات الإنسانية شيئا فشيئا والتى تستمتع بها على نسب استنارتها وفضائلها . ألا فليعلم حق العلم أن هذه هى الوجهة الكبرى لسياسة أفلاطون . وهذا هو الذى يجعلها خالدة ويوصى بها تفكير الحكماء ويوصى بها أكثر من ذلك تفكيرات رجال الدولة . يتحدث الناس غالبا بأحلام أفلاطون بل تردها عقول كبيرة أحيانا الى السخرية . إن التصريح بأن هذه المبادئ العجيبة أحلام وأنها ليس فيها ماهو حقيق ولا قابل للتطبيق ليس نقدا للفيلسوف الذى له المجد بأن كان أول مستكشف لها ومعلن إياها ، بل هو تصريح بأن العدل والعقل والفضيلة هى عند الناس أسماء جُوف. إنما هو تنكر للطبيعة الإنسانية وللتاريخ وللمدنية كل تلك التى تجدُّ من حيث لا تشعر غالبا فى تحقيق هذا النموذج المقدس . وإن السياسة الحقة هى تلك التى تحسن تحصيله أكثر من غيرها . وإن المذاهب الاجتماعية والحكومات إنما تتدهور بمقدار ابتعادها عنه . فإن مبادئ حوارىّ سقراط هى بمجموعها أنقى جميع المبادئ نقاء وأقبلها للتطبيق فى العمل .

حقا يعز علينا أن نتنزل من علياء هذه النظريات التى لا غبار عليها الى هذه التطبيقات التى حاولها الفيلسوف ذاته والتى هيهات أن تنطبق على مقاصده الخاصة: شيوع الأموال وشيوع النساء والأولاد و إهدار الملكية والتربية الرجولية لجنس لم يقدر له بالضبط ما قدر للرجل ... الخ كل هذه النظريات قد فندها أرسطو منذ اثنين وعشرين قرنا فتهافتت من ثم بتأثير نقده . ثم كان أن عادت الى الظهور أكثر من مرة تحمل كل مابها من بطلان دون أن تكون لها رشاقة الأسلوب الأفلاطونى . لكن لتسمح لنا عبقرية أرسطو أن نقول إن هذه النظريات ليست هى بالضبط سياسة أستاذه . لا شك فى أنه من الخير تبيان أمثال هذه الأخطاء ولو أن ما وجه إليها من اللوم لم يمنع من نشرها بعد الطى . ولكن كان خيرا أن تبرز الحقائق الخالدة التى تبررها والتى، على رأيى ، تمحو كل تلك الأخطاء. لقد وقفوا عند هذه الجمهورية المثالية التى رسم أفلاطون لها صورة غير مستقرة ولا تامة. غير أنه هو نفسه، وهو لم يزل يلتزم التهكم السقراطى، قد ابتسم منها أكثر من مرة . فهو يتكهن بما ستثيره من الاحتجاجات من كل نوع، وهو يفهمها بلا عناء، و إذا كان يجد حكومات زمانه بعيدة عن المثال الذى يقتفيه، فهو لا يظن كذلك أن الحكومة الجديدة التى يقترحها تحقق ذلك المثال تماما . فالغرض المباشر للجمهورية ليس إذًا تلك الحال الواقعة كثيرا أو قليلا أو الممكنة كثيرا أو قليلا التى لا يشتغل سقراط بها إلا عرضا ، بل الموضوع الأول والأساسى للجمهورية هو دراسة العدل معتبرا فى الفرد وفى الدولة. لا شبهة فى أن سقراط يظن أنه أيضا يطيع العدل فى هذه الحكومة المثالية التى يصفها ، لكنه يشعر و يعترف ألف مرة أنه يمكن أن ينخدع فى هذا النموذج الذى جعله كثير من الجماعات ومن الحكومات أشد زيغا مما فعل، والنقطة الوحيدة التى هو فيها واثق من ألّا يضل هى طباع العدل وسيادته الاجتماعية . أما تلك النظريات فليست محلا للمناقشة بل هى محل للإعجاب، و إذا أمكن فلتجعل موضعا للتنفيذ بأحسن مما فعل أفلاطون ومما فعلت الشعوب التى لم تعرف أن تنفذها .

ومن النافع أن نزيد على هـذا أيضا أن أخطاء الفيلسوف كأخطاء النفـوس الكبيرة، تأتى من الغلو فى المبادئ الفاضلة : إنها لا تتولد إلا من الإفراط فى الخير. فإذا كان يريد شيوع الأطيان والأولاد والنساء فذلك لتقرير الوحدة المدنيـة على أرسخ ما يكون من القواعد، وقد يظهر له أن إخاء المواطنين بعضهم لبعض مزيته عظيمة القدر الى حد أنه يريد ألا يجعل من المدينة إلا عائلة بل فردا عظيما واحدا إن استطاعه ، فهو يهدم الطبيعة نفسها و يتنكر لهـا لأجل أن ينقذ الدولة . فإذا كان يريد إهدار الملكية فذلك على الخصوص فى حق المحاربين الذين لا يملكون شيئا ملكية خاصة والذين بما أنهم ليس لهم خير إلا حب الفضيلة والوطن حبا لا يشبعه شيء هم تابعون لسائر المواطنين تبعية تامة فلا يطغون على أولئك الذين يجب عليهم الدفاع عنهم . إنه يعلم كل ما تقدر الشجاعة التى تحمى المدينة على إذلاله، إنه يخاف الطغيان حتى من الرجال الذين يجمعون بين أنوار العلم والعقل و بين القوة التى تكفلها لهم الأسلحة : إنه يريد اتقاء الاستبداد فى جمهورية فيها الحرية الحكيمة المنظمة هى وحدها التى فيها محل على الدوام . وأخيرا إذا كان يريد أن يؤتى النساء تربيـة عسكرية ما كانت بطلات إسبرتة ليحتملنها ، و إذا كان يريد إيتاءهن تربية فلسفية يقل من الرجال من هو كفـء لها ، فذلك بأنه يتخذ من طبع المرأة معنى غاية فى السمو . لقـد كانت المرأة منحطة المقام فى زمان أفلاطون ، فلم يكن الحب منصرفًا إليهـا حتى فى رغبات الفيلسوف العفيفات الطاهرات ، ولأنه يريد أن يرفع قدرها من هذا الانحطاط ، قد انقاد الى الغلو فى أمرها الى ما وراء كل تقدير . وحينما يتيه هكذا أفلاطون فى هـذه السبيل فالغرض الذى يرمى اليه دون أن يصيبه لا يزال غرضا شريفا ، فإنما يرمى إلى وحدة الدولة أو الحرية المدنية أو كرامة النساء .

تلك هى على التقريب الحقائق الكبرى التى تخلد سياسة أفلاطون، وتلك هى أيضا الضلالات التى تذهب بروائها ، وإنمـا علة تلك الحقائق وتلك الضلالات النمط العقلى . فإن أفلاطون لم يكد يتجـه إلا إلى العقل لكشف الأركان الثابتـة للسلطان والصور المتغايرة التى يقبلها النظام الاجتماعى . هذا النمط قد حمله على أن

يلاحظ أحداث النفس الإنسانية قبل كل شيء ، فلما عرفها حق المعرفة فى الفرد استطاع أن ينقل الى الدولة القسمات الأساسية للصورة التى أظهره عليها علم البسيكولوجيا . وحقا إنه لو كان قد تعمق فى التحليل وأتمه لأدرك فى طبع الانسان أسس الملكية والزواج كما قد أدرك فيه قواعد السلطان ، وكان قد جنب الخوض فى نظريات لا يمكن تأييدها قد رفضها القلب الإنسانى قبل أن ترفضها الجمعية . غير أن هذه الأخطاء، مهما كان خطرها، لا ينبغى أن تحملنا على الجور فى الحكم ، فقد أفرد أفلاطون بالنقد دون سواه، و بولغ فى ذلك، وإن النقد على حصافته فى استكشاف الشر الذى هو أظهر ما يكون قد أخطأ فى إغفال الخير الذى هو ليس أقل ظهورا والذى متى ووزن بذلك الشر رجح عليه .

غير أنه إذا كان النمط العقلى على الخصوص هو الذى يقود أفلاطون ، فإنه لم يهمل ، كما يظن الرأى العامى ، ذلك النمط الآخر الذى يتقاضى من التاريخ ومن تجربة الماضى نظريات ومعلومات أخرى . يعرف أفلاطون حق المعرفة حكومات زمانه وقد استخلص من كل منها بنظر ثاقب المبدأ الذى به تتكوّن وبه تحفظ وبه تهلك . فإن الصورة التى رسمها للاستبداد وإفراطاته فى إيران لامعة بقدر ماهى مضبوطة . وحينما انهارت هذه الامبراطورية الفسيحة الأرجاء بعد نصف قرن فى ثلاث وقائع قام بها فاتح شاب، دهش معاصرو الاسكندر لحصافة الفيلسوف الذى تكهن بذلك وأعلن سر ذلك الضعف وقد كان استشعر السهولة العجيبة لذلك الفتح . ومن جهة أخرى فإن الرسم الذى رسمه أفلاطون للديمقراطية الأثينية فى البيئة التى كان يعيش فيها قد كرره عشرين مرة بألوان صادقة وإن كانت محزنة . إنه قد وصف الديماغوجيين الأثينيين وصفا صادقا كان من شأنه أن أسخطهم عليه ولكنه بفضل هذا الصدق قد أظهر العصور المستقبلة على أغراض الديماغوجيين ووسائلهم فى جميع القرون . وإن أفلاطون ، الذى يبحث فى جمهوريته المثالية عن المساواة الحقة أى المساواة المتناسبة مع الفضيلة المدنية والحرية الحقة أى الحرية التى تقوم على العدل والعقل، كان لا يقيم وزنا لهذه الحرية

الصاخبة ولا لتلك المساواة الظالمة اللتين لا تجلبان للدولة سوى الفوضى بإباحة كل الإفراطات الشعبية وبخفض جميع الكفايات السياسية إلى مستوى واحد. لقد بصر بالهاوية التى يتردى فيها وطنه الذى "وهو مخمور بهذه الحرية وهذه المساواة اللتين كان يسقاهما بأيدى سقاة السوء" كان لا محيص له عن السقوط. ولقد يشعر المرء من بلاغة الفيلسوف المريرة أنه كان يقاسى آلام المواطن الذى قد توقع منذ زمان طويل ما سوف يحيق بوطنه من الأخطار يعلنها على الملأ بلا جدوى. كذلك يستطيع المرء أن يذكر بأى ضبط قد خط أفلاطون تاريخ "الاتحاد الدّورى" وأى درس عظيم استخرجه منه. إنما استعار أفلاطون من الأحداث نظريته التى هى فى الحق عملية وإن لم يعمل بها إلا فيما ندر على السلطان المعتدل. أو بالأحرى هو قد عزز تلك النظرية بالأحداث وأقام بها الدليل على صدقها، لأنه إنما قصد قصد البسيكولوجيا والعقل وحدهما لاستكشاف نظريته. غير أنه يعرض على نظر الرائين بواسطة صنوف الفساد التى تردّت فيها الحكومات الجائرة، أنها لا تهلك إلا بأنها قد جهلت قانون الاعتدال الذى قد أحسنت معرفته وأجادت استعماله حكومات أهدى من تلك سبيلا.

ومن التاريخ ممزوجا بالعقل استخرج أيضا أفلاطون هذه النظرية الأخرى التى وإن تكن أقل تعمقا من الأولى فهى أشهر منها، تلك هى نظرية الحكومات الثلاث. فقد استطاع أن يجد بين تخالف الخلق الأدبى للناس وبين تخالف أنواع الحكومات المشابهات الأظهر ما يكون والأحق ما يكون. استطاع أن يعلن الفضائل والرذائل التى ترتب سعادة الدولة أو شقاءها كما يكون الشأن فى الأفراد. لكن ليس بدراسة النفس بل على الأخص بدراسة حوادث التاريخ أنه استنبط هذا الترتيب العام للحكومات التى هى، مع فروق متباينة، ليست إلا ثلاثة أنواع رئيسة: حكومة الفرد والأرستقراطية أو حكومة الأخيار والديمقراطية: دساتير منتظمة ونافعة ما دام الرؤساء الذين يلون أمر الجماعة لا يفكرون إلا فى الصالح العام، ودساتير خاطئة جائرة متى كان الصالح العام يضحى به ولاة السلطان للصالح الخاصة لفرد

أو لطبقة أو حتى للأكثرية . فالملوكية حين تنسى واجبها الاجتماعى تنقلب طغيانا والأرستقراطية تصير أوليغرشية والديمقراطية تسقط فى الديماغوجية . و إذ لاتستنطق إلا الحوادث لا يكون إذًا فى الواقع إلا ست حكومات تتقابل ثنتين ثنتين ثلاثتها الخبيثات أكثر شيوعا فى الإنسانية مع الأسف من الثلاث الطيبات . هذه النظرية التى هى تاريخية أكثر منها عقلية هى بتمامها من عمل أفلاطون . ولم يزد أرسطوطاليس على أن كررها وأفاض عليها ضبطا أكثر من ذلك . بيديه دخلت فى العلم الذى تناولها وقررها . ولا تزال فيه الآن كما يثبته مؤلف منتسكيو القيم . لقد جودل أحيانا فى ضبط هذا الترتيب وقيل إنه لم تكن حكومة قط خالصة على الإطلاق و إنه فى الواقع لم تكن أبدا حكومة بدون اختلاط مهما كان عنف المبدأ الذى يحكمها وغلوه . الاعتراض حق . وليس أفلاطون إلا آخر من يرفضه . غير أنه يلزم أن يضع العلم أسماء للأشياء التى يدرسها، ينبغى أن يميزها و يسميها على حسب ماهو أبرز من خصائصها . مثال ذلك هل يمكن أن ينكر أن الديمقراطية كانت السائدة على أتينا وأن إسبرتة جمهورية كما أن رومة كانت من بعد كذلك منذ طرد آل طَرْقوِينْيُوس إلى أن اغتصب السلطان أوّل القياصرة ؟ هذه النظرية التى تعين للأشياء السياسية الاسم والحدّ المناسبين هى حقة ونافعة للعلم ، و بأفلاطون يتصل نسبها .

إذًا فنظرية أفلاطون تستند أيضا إلى التاريخ ، و إن يك التاريخ ليس لها بأثبت قاعدة ولا بأعمق ينبوع .

إلى جانب ما لهذه السياسة من محامد شتى من صدق وحكمة ومن بساطة وحقيقة وعظمة فإن لها أيضا محمدة أخرى ليست بأقل لألاء من شأنها أن تعطفنا إليها وإن لم تك لتفجأنا . هذه المحمدة العليا هى النزاهة ، فإن الإنسان يشعر وهو يدرس أفلاطون بأن روحه مخلصة كلها للخير وأنها جمعت بين الطهارة والذكاء . يمكن أن ينبه فى نظرياته على أخطاء وغموض ولكن الوعى المتحرج لا يفجؤه فيها شىء من سوء النية ولا إحساس مريب . ذلك بأن أفلاطون أخلاقى قبل كل شىء، فهو يعرف أن يلهم الفضيلة لأنه ملهم إياها . يعيش المرء معه فى جو صاف

لا تعيش فيه كل الأرواح بلا شك و إن كان ينبغى أن تعيش فيه. إن السياسة التى هى فى مجرى الشؤون تخفض الحق وتفسده فى الغالب من أمرها بشتى المصالحات التى تحسب نفسها فى أمرها غاية فى الحذق وما هى فيها إلا ضعيفة أو مجرمة لم يقتصر أمرها على تشويه المبادئ فى الأمور العملية. فإن ضروب مكرها المجرد من الشرف قد تتطرق أحيانا إلى النظريات فتستدرج للباطل أكابر العقول. ولقد يكون مكياڤللى وحده لهذا مثلا لكيلا نخوض فى أمر مناقضه الملكى. ولكن حتى بدون التنزل إلى هذا الحدّ فإن نظريات أرسطو ونظريات منتسكيو مهما كان موضعها من الجمال ليس بها من الصفاء الكامل ما بنظريات أفلاطون. ولاشك فى أنه ليست عظمة الفطنة هى التى تعوز أحدهما أو الآخر، لكن لا أحدهما ولا الآخر، لأسباب مختلفة، يسبر الغور فى دراسة الخير وفى معرفته بمقدار ما فعل أفلاطون. فكان نظرهما أقل ثباتا وأقل نقاء و إن كان موجها إلى الغرض بعينه. فإنهما كليهما قد استدرجا أحيانا إلى الضلال إما بأن قصر كلاهما اشتغال باله على حوادث ماضية و إما مجاراة لأوهام أهل زمانه. أما أفلاطون وهو معتاد ألا يسائل إلا العدل فلم يصغ ألبتة إلا إليه. ولقد شاء مؤلف غرغياس أن يجعل من السياسة مذهبا للأدب وللفضيلة. فلم يكن لحقوق المواطن مدافع أصدق ولا أبلغ منه. ولم يكن أبدا للظلم والطغيان فى المدينة خصم ألد ولا أحصف منه، و إذا كانت الرذيلة يمكن أن تنفى من الدولة ومن قلب الانسان فلن يكون ذلك أبدا إلا باسم المبادئ والإحساسات التى اغتذت بها تلك الروح العجيبة والتى لم يكن بينها و بين الحكمة والفضيلة حجاب مستور.(١)

لكى نمضى من أفلاطون إلى تلميذه يجب أن نتنزل. فإن أرسطو مهما كان عظيما فهيهات ما بينه و بين أستاذه. ليس ذلك بأنه قد تنكر للدروس النبيلة التى تلقاها فى الأقاذيميا فإن الروح السقراطية والأفلاطونية مازالت تسرى فيه فهو يعرف ما هى

(١) يقرّظ شيشرون فى كتابه "الجمهورية ك ٢ ب ٣٠" تقريظا محكما جمهورية أفلاطون "الذى قصد لا إلى أن يرسم نموذجا لدولة يمكن وجودها، بل إلى أن يقرّر بطريقة حسية المبادئ السياسية الحقة".

الأواصر الضيقة غير القابلة للفساد التى تربط السياسة بعلم الأخلاق، و إذا كان يدرس النظام الاجتماعى بعد أن درس الفضيلة والسعادة فذلك ليتم ، كما قال هو نفسه " فلسفة الأشياء الإنسانية " . لكنه كثيرا ما يعزب نظره عن المبادئ ليتجه إلى الحوادث . لقد كان أفلاطون قد أسلم قياده إلى العقل قبل كل شيء ليفهم الدولة وليقدرها قدرها . فكان يسائل العقل عن القوانين الأساسية للسلطان كما كان يسأله عن أركان السعادة الحقة سواء بسواء . أما أرسطو فإنه ، دون أن يهمل العقل، يسأله مع ذلك على نحو أقل يقظة وأقل اطمئنانا له ، بل هو يكل الأمر أكثر من ذلك إلى التاريخ . فمن مشاهدة الحوادث الخارجية والظواهر الاجتماعية يستعير نظرياته كلها تقريبا . حق أن المشاهدة وحدها هى التى ينبغى أن تهدى الفلسفة المستبصرة. غير أن الحوادث على نوعين . فنفس الإنسان تحوى منها ما هى حقيقية كالتى فى دنيا الخارج، و إذا كانت الأحداث البسيكولوجية يجب أن تحتل مكانا كبيرا فذلك على الخصوص فى علم السياسة حيث لا موضوع لها إلا الانسانية. لقد استخرج أفلاطون أنفع تعاليمه من البسيكولوجيا مطبقة على السياسة وعرف كيف يمضى مطمئنا من الوعى الملحوظ على المسرح الضيق للفرد إلى الوعى الملحوظ على المسرح الأوسع للمدينة. لم يحتذ أرسطو هذا المثل على ما به من خصب. بل سواء أنظر إلى الحقائق التى أقام عليها البرهان أستاذه باعتبارها مسلمة أم انقاد إلى مذهب مخالف فإنه لم يعترف دائما بعظم تلك الحقائق ، بل آثر مشهد المجتمع على مشهد الوعى ، وظن فى غالب الأحيان أن ما قد كان ، هو بالضبط ما يجب أن يكون . وجملة القول أنه إذا كان أفلاطون على الأخص عقليا فإن أرسطو قد كان على الأخص تاريخيا . لكن لما أن العباقرة من هذا الطراز ليسوا من التعصب على شيء لم يغفل التلميذ العقل تماما كما أن الأستاذ لم يهمل التاريخ تماما .

من ثم كانت أفضال أرسطو، وتبعا لذلك كانت أخطاؤه أيضا . ولو أن الأولى تغمر الأخرى فتكبتها .

فبديا يرجع إلى أرسطو المجد فى أنه قد صنع السياسة كما صنع أجزاء الفلسفة الأخرى فأسبغ عليها صورة علمية . فإن المبادئ بل أكبر النظريات والأحداث الاجتماعية كانت عند أفلاطون من قبل، ولكن كانت فى تلك المحاورات العجيبة، كما يكون فى المحادثات حتى فى محادثات الرجال الأقوى امتيازا ، على حال اختلاط وتشويش ظاهرى على الأقل ، فجاء أرسطو فرتبها كلها و إن لم يك ليسلم بها كلها . فعند أفلاطون المذهب العميق المتسلسل يستتر وراء استطرادات تقطع مجراه كثيرا جدا فيما يظهر، فلا تبين الرابطة الخفية التى تجمع أجزاءه إلا للأعين البصيرة النقادة، وهذا هو ضرر الحوار . أما عند أرسطو فالأمر على ضد ذلك ، ترتيب المجموع واقع على أدق ما يكون المنهاج . وقد تكون أحيانا بعض التفاصيل ليست فى موضعها، وقد تكون بعض الإيضاحات ليس لها ما يبررها دائما، وأخرى أوجز مما ينبغى . غير أن الإطار العام على غاية ما يكون من النظام، وذلك ما احتفظ به العلم منذ أكثر من ألفى سنة ولو أن العلم لم يحسن القيام به . وحينئذ فإن أرسطو قد أسس العلم السياسى بالمعنى الخاص على صورته الحقة كما أسس علم المنطق وعلم ما بعد الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم التاريخ الطبيعى وعلم الطبيعة ، وعلى مستوى أقل رفعة من ذاك علم الخطابة وعلم الشعر وعلم المتيورولوجيا (الظواهر الجوية) وعلم الفراسة وكثيراً غيرها . فيمكن أن يقال إن أرسطو هو منظم العلم فى الزمن القديم كما أنه كان بعد ذلك مربى القرون الوسطى ، و إذا كان يدين بكثير إلى من تقدموه فى معظم أعماله فإنه هو وحده الذى عرف أن يشيد آثارا تعليمية منتظمة.

إنه يدرس الدول كما قد درس الكائنات الأخرى ، واتبع فى السياسة نمطه العادى كما يسارع إلى التصريح به منذ السطور الأولى من مؤلفه ، وهذا النمط إنما هو التحليل. هو لا يرى كأفلاطون أنه يستطيع بوجه ما أن يخلق دولة ويؤتيها صورتها على ضوء عقله ومنى قلبه، بل هو يقبلها كما هى حسنة التأليف أو قبيحته، ويبحث فى ما هى عناصرها البسيطة اللاقابلة للتحليل ، ويضع نظرية هذه العناصر الأصلية على حسب الأحداث الجلية المضبوطة التى تقدمها له المشاهدة . ثم هو،

دون أن يدعى أنه يؤلف بينها على مقتضى عقل سام، يقنع بأن يوضح كيف تتآلف فى أغلب شأنها، وإذ ينتفع بالتحقيق الواسع الذى اغترفه من "مجموعة الدساتير" التى جمعها والتى لا تشمل أقل من مائة وخمسين دستورا، يصنف الدول و يميزها على حسب ما بها من الفروق الأدق ما يكون . لكنه فى هذا الترتيب نفسه لا يتمسك بالدساتير السياسية القائمة عادة . وأخيرا يتوج مؤلفه بنظرية التغيرات السياسية التى تهدم المجتمعات أو تصلحها . ولما أن لهذه التغيرات أسبابا مختلفة جد الاختلاف تبعا لاختلافات الدول ذاتها فهو يقرر، وبيده التاريخ دائما، ما هى تلك الأسباب الموفورة التى كثر ما تكون مستترة أو ضعيفة؛ مستخدما كل حصافته وتجربته الناضجة فى تعيين الوسائل لاتقاء تلك الشرور الكثيرة .

وإذا اذّكر بعض الظروف الرئيسة لحياة أرسطو وجد بصرف النظر عن عبقريته الخاصة أن هذه الظروف قد عاونت معاونة قوية فى إيتاء سياسته ذلك التوجيه التاريخى المحض . فقد كان أرسطو ابن طبيب "امنتاس الثانى" ملك مقدونيا . نشأ فى ميعة طفولته فى معيّة ذلك الملك، ومن ثم بدأت تلك العلاقات التى جعلته بادئ الأمر رفيق فيلبس فى اللعب ثم صديقا له ثم مربيا لابنه . ثم بعد ذلك عاش أرسطو ملازما لهرمياس طاغية أطرنة فى آسية الصغرى ، فلما دعاه فيلبس لاتمام تربية الإسكندر وجد نفسه وهو فى سن الواحدة والأربعين طوال سبع سنين أو ثمان متوالية فى مركز الأحداث الكبرى لزمانه مطلعا على أسرارها : لحرب فيلبس لإغريقا وتبوؤ تلميذه العرش وتعبئة الحملة التى دمرت إمبراطورية الفرس . إذًا فقد قضى أرسطو جزءا عظيما من حياته فى معيات الملوك واستطاع أن يرى عن كثب معاطاة الشؤون . والظاهر أنه لم يبق غريبا عنها ، فقد قيل أن الأثينيين كلفوه القيام بسفارة لدى رفيق صباه وأنه سن قوانين لوطنه اسطاغير . وعلى هذا فقد كاد يكون على الدوام مع بقائه فيلسوفا شخصية سياسية . كذلك كان أفلاطون أحيانًا وكان قد أوحى إلى بعض الشعوب خير ما يكون من المشروعات رفضها دينيس ولم يقدر على تنفيذها ديون . ولكن الاتصال بتلك الشؤون كان

قليل الأثر فى أفلاطون بيد أنه كان ذا أثر كبير فى أرسطو الذى لم يستطع ، وقد غلا فى تقدير أهمية الحوادث كما هو شأن معظم رجال الدولة ، أن يسمو إلى أصلها وقنع بأن رسم الصورة الصادقة عوضا عن الحكم عليها باسم مبادئ العدل والعقل .

وقد كان اهتمام أرسطو بهذا النحو حادًا إلى غاية أنه فى علم السياسة كما فى سائر الفلسفة قد اتخذ من دراسة التاريخ قانونا صريحا ورفعها بوصاياه وبفعله حتى جعلها منهاجا . وقد خص الكتاب الثانى من السياسة كله بالامتحان النقدى للنظريات السالفة ولأشهر الدساتير . يسائل أرسطو أسلافه ، لا ليفندهم ، كما زعم النقاد ، ولا لكى يظهر لألاء ذهنه على حسابهم كما يبرئ نفسه من ذلك ، بل ليجمع ما يمكن أن تشمله هذه النظريات وتلك الدساتير من طيب قابل للتطبيق مجانبا لما فيها من خبيث . كذلك كان الشأن فى مؤلف "ما بعد الطبيعة" فإن غرض الكتاب الأول منه يشبه هذا الغرض . وكذلك الكتاب الأول من "كتاب النفس" مملوء بأبحاث ومناقشات من هذا القبيل . كذلك فى بعض مؤلفاته الأخرى يكرر أبحاثا بها هذا الشبه . من أجل ذلك سمى أرسطو بحق أول مؤرخ للفلسفة ، وفى أيامنا هذه إذ تعكف الفلسفة على دراسة التاريخ لم تزد على محاكاته متبعة قواعده الجليلة بتحرج أكثر من تحرجه .

بين يدى أرسطو، على حذقهما، قد أدى النمط التاريخى، كما هو منتظر، إلى بعض نتائج غير محمودة . فعند ما يقصر المرء أمره على دراسة الحوادث ينقاد فى الغالب الى تقريظها، وعلى هذا المنزلق الذى يقارب ألا يقاوم انزلق أرسطو حين عالج الرق . إنه لم يدافع عنه دفاعا أعمى ، كما قد كرر ذلك أكثر من مرة، بل الأمر على الضد، فإن الرق، كما كان مقررا فى زمانه مؤسسا على العنف ونتيجة للحرب، ليس فى نظره قابلا للتبرير. فهو يعترف فوق ذلك أن من الأرقاء من هم أهل للحرية التى خلقتهم لها الطبيعة وأن كثيرا من الرجال الأحرار يستأهلون الرق الذى وقتهم المصادفة وحدها إياه . ولكنه إذا لم يكن يدافع عن الرق بما يلابسه من عدم النظام والظلامات الصارخات التى تلوثه فهو يحاول أن يفسره نظريا ،

وهذا التفسير يكاد يكون تقريظا . فهو إذ يغلو فى تقدير الفروق التى بينها أفلاطون فى الطبائع المختلفة للناس والتى هى حقيقية ، لم يقرر فقط ، كما فعل أستاذه ، أن البعض قد جعل للسلطان السياسى والآخرين للطاعة . بل ذهب إلى أن قرر أن البعض قد جعل بالطبع للحرية والآخرين للرق . فالعبد هو هذا الذى لا ينبغى أن يملك نفسه لأنه لا يستطيع أن ينقاد بنفسه ولا يستطيع أن يخدم المجتمع إلا كما تكون الدواب القوية التى يشركها الإنسان فى أعماله ، فهو كمثلها آلة حية ، وما دامت المدينة والعائلة لا تستغنى عن آلات لا صارف لهما عنها فالرق شرعى والرق طبيعى ككسب الأموال الضرورية للعيشة سواء بسواء . و " إذا كان صيد الحيوانات المتوحشة مباحا فهذا الصيد الآخر الذى يسمى الحرب يجب أن يكون مباحا على سواء ضد هؤلاء الناس الذين ، وقد خلقوا ليطيعوا ، يرفضون أن يطيعوا " . تلك هى نظرية الرق فى كل ما لها من غور وفى كل ما بها من بطلان . شىء لا يقبل التصديق حقا . الفيلسوف نفسه الذى يخط هذه النظرية البشعة بمثل هذا الدم البارد لا يتردّد فى أن يسند إلى العبيد فضائل كما يسندها إلى الرجال الأحرار . فهو يرى جليا أنه يهدم بهذا التسامح الأدبى الفرق الأصلى الذى يفرق بين الأوّلين والآخرين ويبرر الاستبداد والخضوع . لكنه وقد جذبته بداهة الحوادث يصرح بأن من السخف أن يؤبى على العبيد كل فضيلة كالحكمة والعدالة والاعتدال لأنهم " أناس وأن لهم نصيبهم من العقل " إنهم أناس ، ذلك هو السبب الأكبر والأغلب الذى ينبغى أن يناقض به الرق . ولا فائدة فى إبراز سبب آخر ، إنه انتهاك لحرمة الإنسانية أن يوقع المرء مثيله فى الرق ، بل هو كفران بنعمة الله الذى خلق الانسان على شيم لا يجوز مطلقا إنكارها ولا محوها . وإن أرسطو الذى لا يخشى أن يناقض نفسه ليزعم أيضا أن العبد هو على الإطلاق مجرّد من الإرادة كما لو أن الإنسان محروم الإرادة يظل مع ذلك إنسانا ! مفهوم أن الرق على ما فيه من شناعة موجود فى الواقع وأنه لا يزال موجودا فى أيامنا مع أن الطبع الإنسانى اليوم قد أجيدت معرفته وصار أشد احتراما عند الشعوب المتمدنة . ومفهوم أن الضرورات الاجتماعية التى يذكرها

الفيلسوف ، دون أن يتعمقها مع ذلك، استطاعت أن تجعل الرق قانونا للأمم العتيقة التى قبلته كلها حتى من غير استثناء الشعب الذى كان يقول إنه شعب الله . ولكن الذى يغمرنا دهشا هو أن فلاسفة كانوا حللوا بالضبط أيضا خواص الطبع الإنسانى لم يشعروا أكثر من سواهم بكرامته ولم يحتجوا بقوة عبقريتهم كلها على هذه العادة الشنعاء التى تهدره . إن أفلاطون الذى سبر أكثر من غيره خفايا النفس وكان يجب عليه أن يكون هو أوّل من يطالب به بأعلى صوته لم يدخل على الأقل الرق فى جمهوريته المثالية فقد جعل فيها الزرّاع والصناع القائمين بالأعمال الغليظة للجمعية مواطنين ولم تكن مصادفة المولد فى حقهم سببا لاستثنائهم ، و إذا كان الله قد حباهم ملكات نادرة فإن الوظائف العليا للدولة تنتظرهم وتطلبهم . لم ينقص أفلاطون إلا أنه لم يعمم هذه النظريات الشريفة وأن يبين أن تطبيقها ممكن فى الدول القائمة فى زمانه . لم يفعل من ذلك شيئا . وليكن هذا هو خطؤه . لكنه بالأقل قد حوّل أنظاره الحزينة إلى الاستعباد كما كان جاريا فى كل مكان . أما أرسطو فعلى ضدّ ذلك قد ثبت فيه أنظاره ، لا ليبرره على حقيقته البغيضة بلا شك بل ليحاول أن يؤتيه نظريا قاعدة ثابتة ويؤتيه بهذا نفسه شيئا من العذر . فإن كلمة واحدة تفسر خطأ موجبا للأسف : الرق قد كان أمرا واقعا . وأرسطو المؤمن بنمطه يحلله ولكنه لا يهاجمه .

لكن إذا كان النمط التاريخى قاد أرسطو إلى أمثال هذا الزيغ فانه فى أكثر الأحيان يقوده إلى الحق عند ما تكون الحوادث التى يثبتها شرعية مطابقة للعقل . وعلى هذا فلكى يجيد فهم الدولة يدرس أوّلا المجتمع الذى ليست الدولة إلا صورته و يعلن أن المجتمع عمل الطبع وأن الإنسان موجود اجتماعى إلى أعلى غاية . وهذا الذى ينفرد ولا يجتمع بأمثاله هو أكثر أو أقل من إنسان . إنه بمعزل عن الإنسانية "إنه بهيمة أو إله". فحينئذ كان إنشاء جمعية منظمة بقوانين خدمة جلى للنوع الإنسانى. إن نظرية أرسطو هذه حقة بمقدار ما هى بسيطة . فما هى إلا عبارة عن هذا الواقع الأكبر الذى يرينا الناس جماعة فى كل مكان. لأن المجتمع، كما يقول أرسطو ، هو

غاية الانسان وكماله ، فالإنسان يبقى ناقصا أبتر إذا لم يكن ليتصل بأمثاله ويتلقى عنهم ضروب الإحساسات الأدبية التى هى حياته الحقة . حينما يذكر أن كثيرا من الفلاسفة ابتداء من هُبْز وروسو قد أنكروا هذه الحقائق الكبرى وشوّهوا الإنسان بأن جعلوه غير اجتماعى ومستوحش يرى أن آراء أرسطو هذه لها من الأهمية أكثر مما تستحقه بساطتها فى ظاهر الأمر . ولم تعصم روسو من أن يخدع أنوارُ قرن مستنير فى حين أن غياهب مدنية أقل تقدما بكثير لم تكن لتضل الفيلسوف القديم ، فيجب الاعتراف بفضل هذا الذى هو أوّل من بيّن الحوادث على طباعها الحق .

يشاكل المشاهدات السابقة مشاهدات أخرى قادت أرسطو إلى استكشاف عظيم ، وإن كان مع ذلك لم يستخرج نتائج الأصل الذى يشمله ذلك الاستكشاف . وبقى على رغم مجهوداته عقيما ومجهولا . وهذا الاستكشاف هو الاقتصاد السياسى . فإن المجتمع لا يتألف فقط من أشخاص بل هو يتألف أيضا من أشياء بدونها لا بقاء للأشخاص . فإذا أمكن حينئذ ، بواسطة دراسة طبيعة الأشخاص وملابساتهم ، تأسيس علم ليس شيئا آخر إلا علم السياسة وجب أيضا تأسيس علم آخر للأشياء نافع كالآخر وليس أقل واقعية منه . كيف تنتج الأشياء؟ وكيف تتوزع فى المجتمع؟ ماهى قيمة الأشياء؟ ماذا تضيف المعاوضة إلى هذه القيمة ، ثم بعد المعاوضة التجارة؟ أى مركز يحله النقد؟ وماهى الثروة؟ تلك هى المسائل الرئيسة التى يجب أن يتعمقها هذا العلم فى جزئه النظرى ، بصرف النظر عن الكلام على تلك المسائل الأخرى التى هى عملية بحتة ، ومثال ذلك مسألة الاحتكارات التى يجب أن يبحثها على السواء . هذا العلم الجديد الذى يفرده أرسطو عن سائر العلوم الأخرى وعن الاقتصاد العائلى الذى هو له جار لصيق ، يسميه أرسطو اسما خاصا قد احتفظ به أحيانا : الكريماتستيكا ، أى علم الثروات . فإذا غير هذا الاسم كان هو الاقتصاد السياسى يحفه موكب الظواهر التى يجب أن يفسرها بل ينظمها إذا استطاع . قد يكون من الغلو القول بأن أرسطو قد أسس الاقتصاد السياسى . فإن القرن الثامن عشر من حقه أن يستأهل هذا الشرف ليضيفه على الخصوص إلى آدم سميث ، ولم يكن هذا الإيقوسى الشهير ليستعير

شيئا من سلفه القديم بل ربما لم يكن قد قرأه . لكنه يمكن التأكيد بلا مبالغة أن الاقتصاد السياسى بحدوده الحقيقية ، إن لم يكن بكل تفاصيله ، قد كان من عمل أرسطو ، هداه إليه نمطه التاريخى . فإغفال ما يتعلق بالأشياء هو حذف لنصف الحدث الاجتماعى العظيم ، وإن ذلك الفيلسوف لأشد انتباها من أن يرتكب مثل هذا الإغفال . غير أنه لم يزد على أن بين الكريماتستيكا ولم يخصص لها إلا بابين من مؤلف كان يعالج فيه بالتوسع شتى النظريات الأخرى . والآن كيف أن نظرية صريحة وهامة إلى هذا القدر تكاد تكون قد مرت دون أن يحس بها ؟ كيف أن الأحداث ذوات الخطر التى لفتت تلك النظرية إليها أنظار الساسة منذ أرسطو إلى القرن التاسع عشر لم تكن لتدرس من جديد درسا مذهبيا ؟ وحينما جاء العلم ينهض بعد نسيان طويل كيف لم يحى أحد ذكرى الفيلسوف الذى هو أول من شرع يفتح بابها ؟ تلك أسئلة يمكن أن تحل بالجزء إذ يفكر فى ذات صبغة العلم الذى لا يستهوى إلا قليلا من العقول، وإذ يذكر أن سياسة أرسطو قليلا ما كانت معروفة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى ، وعلى الخصوص إذ يلاحظ أن الظواهر التى يدرسها الاقتصاد السياسى أيا كان شمولها لا تتراءى إلا لأعين بصيرة . ومهما يكن من شىء فإن الكريماتستيكا لأرسطو قد تقدمت الاقتصاد السياسى لكزنى ولآدم سميث وترغوت باثنين وعشرين قرنا . ربما يظهر أن إسناد هذا العلم إلى أرسطو قد جاء بعد فوات وقته، أفليس هو منصفا على الأقل ؟

مزية أخرى تدعو إلى نمط أرسطو . أن الفضل يرجع اليه فى أن احتفظ لنا بتفاصيل شائقة وحيدة فى بابها هو وحده الذى نقلها لنا عن دول العصر القديم . لا شك فى أنه لا شىء يعوض خسارة مجموعة الدساتير . ولكن بدون مساعدة التاريخ التى استخدمها كنا لا نزال أقل علما مما نحن بالنظام السياسى لكثير من الشعوب الشهيرة . فمثلا من ذا الذى جعلنا نعرف حكومة قرطاجنة خير المعرفة؟ شىء غريب! إننا ندين لمؤلف إغريقى سابق على إسقيفيون بأكثر من مائة وخمسين سنة بالمعلومات المضبوطة التامة عن منافسة رومة . لقد محا المؤرخون الرومان كل الذكريات تقريبا

كما استأصل الفاتحون آثار المدينة الخربة . إن مؤدب الإسكندر هو الذى يحفظ سجلات مدينة إفريقية كما كان يكون قد احتفظ لنا بسجلات كثير من الأمم المتوحشة التى قد غاب من التاريخ حتى اسمها لو سمح له الزمان .

وأخيرا إنما النمط التاريخى هو الذى يؤتى الفيلسوف قاعدة مؤلفه إذ لا يمكن أن يقال قاعدة مذهبه . فانه من ملاحظة الظواهر الماضية ومن أفلاطون قد تلق نظرية الحكومات الثلاث التى رد اليها الأخرى جميعا . فقد بسط أفلاطون هذا الرأى المحكم لكنه كان يعنى باستخراجه من تحليل النفس الإنسانية أكثر من عنايته فى ذلك بالأحداث الاجتماعية ، وعلى رغم الصيغ الصريحة الواردة فى "السياسى" فإنه يمكن الاعتقاد بأن تلميذ سقراط قد اغترف من البسيكولوجيا أكثر مما اغترف من التاريخ. أما أرسطو فإنه من أول كلمة ينفى كل لبس. لا يوجد إلا ثلاث حكومات ممكنة لأن السلطان لا يمكن بطبيعة الأشياء ذاتها أن يكون إلا فى يد فرد أو عدة أو فى أيدى الجميع . قاعدة عميقة بيّنة وإن يكن قد تنكرلها فيما بعد وأن منتسكيو قد انخدع فيها . يسلم أرسطو بصنوف الزيغ الثلاثة التى نبه اليها أفلاطون ويؤتيها أسماء لا زالت محتفظة بها الى الآن . الطغيان زيغ للملوكية والأوليغرشية زيغ للأرستقراطية والديماغوجية زيغ للديمقراطية . وهو كأفلاطون أيضا يجعل لفساد الحكومات الثلاث سببا أوحد وهو الاستبدال غير الشرعى لمنفعة خاصة بالمنفعة العامة . والى هنا لم يزد التلميذ على أن اتبع أستاذه ونقل عنه . لكن هاك الإيضاح المنير الذى يسبغه على تلك النظرية الأساسية : إنه يبين كيف تنطبق على التاريخ فيسائل تاريخ الشعوب عن الأنواع المختلفة التى تعرض لكل واحدة من هذه الحكومات فى الواقع . فإن فروق الملوكية متعددة جدا من الملوكية المطلقة والوراثية إلى الملوكية الانتخابية والمؤقتة التى كانت الشعوب الإغريقية تستخدمها فى عهود كثيرة قبل أن يكون لرومة حكامها من كل قنصل وكل دكتاتور . وفروق الحكومات الأخرى ليست أقل تغايرا . يعددها أرسطو بالضبط . وعند كل تغاير جديد يسجله يذكّر مع غاية التحرج بالشعب الذى اتخذه منه ويزيد به على ثروة العلم .

لكن هنا يتخلى عنه لحظة نمطه التاريخى . فبعد الملوكية كان ينبغى أن يدرس الأرستقراطية . غير أن الأرستقراطية بالمعنى الخاص نادرة الوجود بل لم توجد أبدا فى المجتمعات الإنسانيـة . فعوضا عن أن يؤتى السلطان الأحقين يؤتى الأقوين أو الأغنين فى العـادة . وتكاد لا توجد الأرستقراطية، كما تحددها النظرية، إلا فى الحدود التى يضعها العـلم أو فى خيال الفلاسفة . وإذًا فأرسطو مضطر الى أن يلقى بنفسه فى المثالى تبعا لأفلاطون ويحاول هو أيضا أن يرسم صورة لدولة فاضلة ويخصص لهذه المحاولة لا أقل من كتابين كاملين، ولا يخفى ما فى ذلك من تعسف من ذى عبقرية مثله . ويقارب ألا يكون ثم حاجة الى القول بأن أرسطو فى أجواء رفيعة كهذه لا يحلق عاليا ولا على ثقة مثل ما يفعل أفلاطون، فإن الصورة التى رسمها من مدينته الفاضلة ناقصة عن جمهورية أفلاطون التى طالمـا عيبت . لا مشاحة فى أن بها قسمات عجيبات وتعاليم كثيرة وعملية لكل أجزاء السياسة وعلى الخصوص للتربية . غير أن هـذه المدينة التى أسسها أرسطو لم تنل قسطا من الحياة . ليس ذلك لأنه اقترح فيها أيًا ما ممـا لا يقبل التطبيق، بل على الضد من ذلك قـد عنى بأن يجمع من الأحداث الواقعية ما بدا له أنه الأفضل . وحين يتحدث عن أراضى الدولة وامتدادها وموقع المدينـة والصفات الطبيعية لسكانها والعناصر الضرورية للمجتمع السياسى والحقوق الأساسية للمواطنين يشعر المـرء بأنه يستمد تقريراته من الواقع ويلتزم فى ذلك الحدود الحكيمة . غير أن هذه القطع المجمعة بعناية والتى كل منها على حدة لا شبهـة فى أنه نفيس لا تؤلف كلًّا منظما تنظيما مذهبيا بعيـد الغور مثل مدينة أفلاطون . ليس فى عمل أرسطو شىء ممـا لا يستسيغه الذوق، ولكنه خلو من الجمـال، خلو من المنفعة تقريبا . كان خيرًا له من خطر العثار أن يضـل فى سبل أستاذه الخصبة . فإن هـذه الجمهورية المثالية بالنصف والواقعية بالنصف هى شاحبة بل ميتة الى حد أنها تكاد تكون غير معروفة . فالكلام عنها يوشـك أن يكون استكشافا لها أول مرة، ولم تك القرون اللاحقة ظالمـة إذ خلدت جمهورية أفلاطون وتركت الأخرى فى زوايا النسيان .

غير أنه إذا كانت عبقرية أرسطو قد ضعفت بعض لحظات فإنها تستعيد كل قوتها وكل مزاياها حينما تنتزل من العقليات المجردة الى التاريخ، ولا تقصد إلا قصد تعميم الأحداث . ليس من رجل دولة، مهما كانت لباقته، إلا وجب عليه أن ينتفع بدراساته للأوليغرشيات والديمقراطيات والجمهوريات وتنظيم السلطان فى كل من هذه الحكومات وعلى الخصوص دراسته الثورات، وهو موضوع عالجه بضرب من الامتاع و بنجاح لا مثيل له . وإن أفلاطون فى هـذه النقطة الأخيرة دونه الى ما لانهاية فى الأمور العملية، وفى هـذه المسألة التى كلها تجربة يخدع سقراط عن نفسه تماما إذ يبحث فى حلها بواسطة البسيكولوجيا كما يعيبه عليه بحق أرسطوطاليس. إن نظرية الثورات هى خاتمة سياسة أرسطو كما بين هو ذلك ولا يمكن فى الواقع أن يتصور لهـا موضع آخر . فإن علم السياسة يبدأ بدراسة المجتمع والدولة ثم يجتاز بعد ذلك كل الأشكال التى تكسوها الدولة، وآخر بحوثه إنما هو البحث عن الأسباب التى تودى بهـا والوسائل التى تحفظها . وهنا أرسطو ليس أعلى من أفلاطون فحسب بل هو أعلى من كل من خلفه إلى هذا اليوم، فهو على الإطلاق غير منافَس . لا شك فى أن مجموعة الدساتير كانت هيأت له مواد غنية، وها نحن أولاء لا نزال نرى هذا فى المؤلف الذى ليس إلا وجيزها فأى مقدار كان فيضها؟ لكن هاهنا عمل العبقرية، إنما هو أن يجمع فى نظرية مذهبية كل هذه الأحداث التى هى حقا متشابهة فيما بينها، ولكن التاريخ قدمها مبعثرة لارابطة بينها. رتب أرسطو، واحدا واحدا، كل أسباب الثـورات وحدد عددها مقتصرا على العموميات أوسعها وأضبطها معا . ثم إذ قد عدد هذه الأسباب يبين كيف يعمل كل واحد منهـا على حسب المبادئ المختلفة للحكومات . وكما أنه كان يعتبر الثورات فى مجموعها فهو يدرسها بتفاصيلها الدقيقة مبرزا دائمـا سندا لنظرياته حجة الأحداث التاريخية . فكان نظر الفيلسوف نفاذا وحكيما الى حد أنه فى زماننا هـذا بعد إضافة ألفى سـنة من التجربة و بعـد هذه المغايرة اللانهائية للأحداث الجديدة التى زادتها سـنو التجارب على تاريخ المجتمعات الإنسانية، يصعب أن يقال أكثر مما قال أرسطو فى هذا الموضوع . ليست واحدة

من الظواهر السياسية التى جاءت بعده لا تدخل فى الإطارات التى رسمها من قبل. فليس علينا أن نعصر كثيرا نظرياته لنستخرج منها ماهو كالنبوءات المعصومة. لا شك فى أنه يمكن أن نتلق دروس نافعة جدا فى دراسة الثورات الحديثة وعلى الخصوص تلك الثورة الكبرى التى قد جددت المجتمع الفرنسى فى آخر القرن الثامن عشر. غير أن التعاليم التى استخرجها الفيلسوف من الثورات القديمة لا تزال حقة وحتى الآن هو الوحيد الذى جمعتها حكمته. على أن نظرية الثورات لا تزال دائما موضوعا واسعا وشائقا جدا ربما يستهوى يوما ما عبقرية أرسطو ثان. وفى انتظار ذلك اليوم فإلى مدرسته يجب أن يذهب ليتعلم فيها. فعلى رغم الجهود الفكرية لأعمال تفصيلية شهرت مؤلفيها لا تزال المدرسة المشائية هى الوحيدة التى يمكن أن يدرس فيها أى امرئ شاء أن يقف بنظرة عامة على أسباب الثورات وعلاجاتها.

نظرية أخرى بالغة غاية من الأهمية هى أيضا كلها لفيلسوف إسطاغيرا هى نظرية السلطات الثلاث. يميز أرسطو فى السلطان العام ثلاثة ضروب على حسبها يعمل: سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية. يشرح كل واحدة منها على انفراد لكى يبين كم هو ضرورى لحسن النظام أن تكون هذه السلطات متميزا بعضها عن بعض فلا توضع أبدا فى يد واحدة بعينها. وعلى رأيه فلا مسألة واحدة يشتغل بها الشارع، إذا كان حكيما، أهم من العناية بهذه المسألة. ومتى أجيد تقسيم هذه السلطات أجيد نظام الدولة كلها. وتمتاز الدول على الخصوص بعضها عن بعض بالاعتدال المتغاير لهذه العناصر الثلاثة. وعند أرسطو لا جدال فى أن السلطة التشريعية تتركز فى الجمعية العمومية للمواطنين الذين هم، فى كل مدائن إغريقا الصغيرات، كان يمكن أن يجتمعوا بغاية السهولة. وهو يعدد اختصاصات الجمعية العمومية ومن أعظمها خطرا بعد سن القوانين وانتخاب الحكام مراجعة حسابات الدولة. يفهم المرء بلا عناء أن الاختصاصات تختلف تبعا لاختلاف أنواع الحكومات، فالجمعية العمومية ذاتها ربما تتألف على طرائق مختلفة تبعا لعدد الذين يؤلفونها والمقدار المتغير من النصاب الذى يخول دخولها ... الخ

فى الديمقراطيات وفى الأوليغرشيات بل فى الأرستقراطيات والجمهوريات. كذلك قد تثار مسائل لا أقل عددا ولا أقل أهمية فى أمر السلطة التنفيذية. ما هى الوظائف العامة الرئيسة؟ وكم يجب أن تكون مدتها؟ وإلى من يوكل أمرها؟ وكيف يعينون فيها؟ وأى الوظائف يمكن الجمع بينها من غير خطر بل بفائدة؟ زد على هذا هل جميع الوظائف تناسب جميع الحكومات؟ أليس بعض الوظائف خاصا بالشكل السياسى الفلانى ومضادًّا للشكل الفلانى الآخر؟ وأخيرا بعد تنظيم الجمعية العمومية والوظائف يتكلم أرسطو على تنظيم المحاكم ويقف عند ثلاث نقط خاصة: موظفيها وقضائها وطريقة ترتيبها سواء بالانتخاب أو بالقرعة. وتكاد لا تكون حاجة للتنبيه على أن كل هذه النظريات تستوقف الأبصار. فإن قسمة السلطات لا تزال عندنا وفى سائر الحكومات النيابية مسئلة رئيسة. كل الدساتير الحرة تفصل بعضها عن بعض كما يفعل الفيلسوف وأيا كانت فروق الزمان والظروف السياسية فهاهنا لا يزال أرسطو إماما يؤتم به لا للفضول العلمى فحسب بل للاستفادة أيضا.

تحت هذه النظريات الكبرى التى تسبغ على مؤلفه ما شئت من قيمة نظريات كثيرة أخرى يحسن ألا يغفل أمرها وإن تك أقل فى باب الجوهرية، بعضها ينبغى أن يكون لها عندنا أثر خاص. يعرضها أرسطو تارة لمناسبة آراء أسلاف له ينقدها وتارة لمناسبة آرائه الشخصية. مثال ذلك تنفيذ الشيوعية الذى عنى به عند دراسة مذهب أفلاطون. وإذ يتكلم على مؤلف فلياس الخلقيدونى يتفحص تلك المسألة الأخرى مسألة المساواة فى الأموال التى قدر لها كمسألة الشيوعية أن تبعث أكثر من مرة وإن لم تكن أدخل فى باب العملى. وإذ يعرض لأفكار إبوادموس الملطى يتساءل معه إلى أية نقطة يمكن أن يكون التجديد فى السياسة نافعا أو ضارا بالدول، وبأى مقياس يناسب إدخال التعديلات على الدستور. مسألة خطيرة جدا يجب على كل شارع بصير أن يتخذ له فيها وضعا وأن يحلها من قبل حتى لا يترك أمرها إلى مصادفة الثورات. وفى موطن آخر يعالج أرسطو

مسألة التغريب، إجراء استخدمته سياسة الجمهوريات الإغريقية، وفى الحكومات البرلمانية هو مجرى منظم تتذرع به الأكثريات فتصيب منه فائدة كبرى. لكن على أثر هذه المسألة الخاصة كل الخصوص يضع الفيلسوف مسألة أعم ويتساءل عما يجب أن يكون محل العبقرى فى المدينة . حينما يخلق الله بين أعضاء المجتمع السياسى الذين هم جميعا سواسية واحدا من تلك الشخصيات النادرة التى تفوق أهليته أهلية الآخرين جميعا ما ذا يصنع به ؟ ردّه إلى المستوى العامىّ ألا يكون إهانة له ؟ " هؤلاء الرجال الأعلون هم آلهة بين الناس، لم يسن القانون لهم لأنهم هم أنفسهم القانون الحى. فإذا قصد إلى إخضاعهم للدستور فإنهم يجيبون بما أجاب به الأسد على المرسوم الذى أصدرته جماعة الأرانب بالمساواة العامة للحيوانات : (يلزم أن تؤيد أمثال هذا المزاعم بأنياب وبراثن مثل مالنا) ". إن نفى عظماء الرجال لفائدة المساواة العامة، وهى قاعدة ضرورية للمدينة، أمكن أن يكون نافعا للدولة أحيانا. فإن أرغوس تلك السفينة العجيبة فى أساطير اليونان قد جرت بأسرع مما كانت بعد أن تخففت من ثقل هرقلس بأن تركته على البر . غير أن تلك قسوة ينبغى تركها للخرافة وللدول الفاسدة . ماينبغى أن يصنع بالرجل العظيم هو أن ينصب رئيسا على المدينة لا لفائدته بل لمنفعتها . فإن السلطان إذ يوكل إلى مثل هذه الأيدى هو أنفع للدولة منه لمن يحمل عبئه . لقد زُعم أنه قد استكشف فى الإسكندر صورة "هذا الملك الطبيعى" الذى فرضه أرسطو على المدينة وحباه له هدم المبدأ الأساسى للمجتمع المدنى. لقد أريد أن يرى فى هذا الإلماع الموهوم تملقا من المربى لتلميذه الملكى . لم يكن من ذلك شىء . وليس ذلك إلا فرضا باطلا وهزؤا، ما دام أن أرسطو بعد هذا بقليل من السطور يهدر فى حق أبناء الملوك تلك الوراثة التى أجلست الإسكندر على العرش ويبين ما فيها من ظلم وأخطار محيقة . وإن أرسطو إذ يخول العبقرى وحده تبوؤ السلطان لم يكن ملقا بل كان حكيما بصيرا . ولم يكن مثل فريقلس الذى كاد يكون سيدا للجمهورية قرابة أربعين عاما عنه ببعيد . وقد جاءت بعده أمثلة أخرى تثبت حصافة الفيلسوف . فقيصر وكروميل ونابليون فى عصرنا على ذلك

أدلة ساطعة . فالعبقرى يحتل من المدينة المكان الأرفع ويخطئ الشارع أن يهدّده بقانون التغريب الذى لا فائدة منه . على أن العبقرى هو أندر وجودا من أن يلتزم الشارع بأن يشرع ضدّه . وعلى رغم ما به من صنوف البعد عن مستوى العامة فإنه على العموم أعم خيرا من أن تهدره الشعوب أبدا عوضا من أن تنتفع بمواهبه . وقد كانت الإنسانية على رأى أرسطو ، إذ أنها بررت الاغتصاب كلما كان العبقرى هو المغتصب ، لأن منفعة العبقرى تُتحد فى أغلب الأحيان مع المنفعة العامة . فالشعوب تستخدم الرجل العظيم لمنفعتها بأن تضعه على رأسها .

أما فى المجرى العادى للأشياء فإن أرسطو قلما يكون نصيرا لسلطان الفرد بحيث إنه جهد بكل الوسائل أن يثبت استحقاق الأكثريات للسيادة السياسية ورتب لهذه النقطة مناقشة خاصة ، ووازن بين الأدلة التى يمكن أن يقيمها المطالبون بالعروش ، وأصغى إلى مطالب الغنى والفقر ، بل إلى مطالب الفضيلة والكفاية . وبعد تحقيق طويل ودقيق أعلن رأيه لمصلحة كتلة مواطنيه على وجه حازم حقيق بديمقراطى فى أيامنا . لا شك فى أن الأفراد فردًا فردًا فى كتلة العامة ليس لهم من القيمة شىء كبير ، لكنهم بجمعهم لهم قيمة عظمى . "كمثل الطعام تسهم الجماعة فى نفقاته هو دائما أجل قدرا من طعام يقدّمه أحدهم" . وذلك كثروة الجماعة التى هى دائما أكبر من ثروة أغنى مواطن ، ولو أن الجماعة مؤلفة من الفقراء . وذلك أيضا كقوتها التى لا تقاوم فلا يستطيع قوىّ الرجال أن يقاومها . حكم العامة فى الفنون حسن جميل مع أن الأفراد الذين يؤلفونها ليسوا فنانين ، وإذا كان لا بدّ من معمارين للحكم على عمل معمارىّ فإن الذى يسكن البيت أولى بأن يعلم أكثر من ذلك الذى يبنيه ما فيه من حسن أو غير ملائم . وقد يمكن الحكم على عمل فنى من غير معرفة للفن . كذلك العامة تحكم على وجه يكاد يكون معصوما من الخطأ فى أهلية القضاة الذين تختارهم هى . لأنها هى التى يقع عليها فعل السلطان فهى على الخصوص التى تحسن الحكم فيه . ومع ذلك ففكرة أرسطو أن سيادة الأكثرية ليست إلا إضافية ، فإن السيادة المطلقة لا تكون إلا للقوانين المؤسسة على العقل ،

وهـذا مذهب أفلاطونى بحت نراه يظهر من جديد فى أيامنا ، وقـد اعتنقه كبار العقول فى كل الأزمان لأنه هو وحده الحق وهو وحده العملى .

تبقى نظرية أخيرة ترتبط عن قرب بالنظرية السابقـة وهى فى الحال الحاضرة للمجتمع الفرنسى يجب أن تهمنا على الخصوص . وهى نظرية الطبقة الوسـطى . لقد جعـل أفلاطون فى الاعتدال سـعادة الفرد ونظام الدولة واستقرار السلطان ، فلما نقل أرسطو هـذه القاعدة القـوية الى أدبه حاول أن يثبت أن الفضيلة هى على العموم حد وسـط بين إفراطين متضادين . وتبعا لهـذه النظريات توضـع فى السياسـة قوة الدولة فى الطبقة الوسطى للمواطنين الذين ثروتهم كذلك بعيدة عن الثروة الضخمة وعن الفقر المدقع . هؤلاء المواطنون هم خير الكل لأنهم أعقلهم . لا يصيرهم الفقر الى الانتقاض ولا تدفعهم سكرة الثروة الى محاولات الطمع الأعمى الذى يجعلهم فى صف المنتقضين ، إنهم يكفلون للمدينـة توازنا قويا هادئا يحقق طمأنينتها وسعادتها . فينبغى أن يقرأ فى أرسطو تلك الصحف المطبوعة بعجيب من الذوق السليم (ك ٦ ب ١٠) . ولكن ماذا عسى أن يقول الفيلسوف إذا رأى فى أيامنا هذا المعنى العظيم قد حق فى بلد يقطنه أكثر ثمانين أو مائة مرة مما كانت تعد أثينا؟ ماذا عسى أن يقول إذا كان يرى المجتمع الأعدل والأولى ما يكون يرتكز الى هذه القاعدة الواسعة؟ كان يريد منذ ألفى سنة أن يؤتيها المدينة التى بدونها تكون دائما على شفا جرف هار، لقد بقى التمدن بعد اثنين وعشرين قرنا تابعا لرأى الفيلسوف. وإنه لمن أشرف صنوف الظفر أن تخلق شيئا فشيئا وتنمو بلا انقطاع فى جميع الدول تلك الطبقة الوسطى التى كان أرسطو يتمناها لدول زمانه بلا جدوى .

إلى جانب أفضال أرسطو هذه فضل واحد يسمو بها إذ يصحبها دائما ويكون من الظلم أن يسكت عنه . ذلك هو فضل الأسلوب . أسلوب أفلاطون يبقى الى الأبد لا يحاكى برشاقتـه فحسب بل ببساطته وذوق تفاصيـله بل أيضـا بصورته الروائية الحية التى اكتساها . فكل حوار له هو تحفة من الفن ومن الفلسفة فى آن واحد . غير أن الحوار لا يمكن أن يكون صورة للعلم . وإذا كانت هـذه الصورة

التى كان يعجب بها أرسطو كما يعجب بها غيره والتى أثنى عليها فى سياسته قد كانت ميسرة لتلميذ سقراط فإنها وعرة على من يشاء أن يحاكيها لأن شخصية سقراط لن تمثل أبدا فى تاريخ العقل الإنسانى . إن أرسطو الذى كثيرا ما استعار من أستاذه حتى وهو ينتقده قد اجتنب أن يحاول استعارة أسلوبه فى مؤلفاته التى وصلت إلينا على الأقل ، و إذا كان هناك فرق واضح بين الفيلسوفين فهو ذاك . أسلوب أرسطو الذى هو دائما وجيز وقور بل جاف هو مع ذلك على وفق المواد المختلفة جدا التى يعالجها من المنطق الى الشعر الى المتيورولوجيا . وفى السياسة على الخصوص له كل الصفات التى يقتضيها الموضوع . وحتى ها هنا للإيجاز شىء مناسب على الخصوص لم يضر بحركة الفكرة ولا بحياتها . ولو أن أرسطو لا يتكلم بإيجاز التوقيعات فإن المرء يشعر دائما له بنخوة رجل كان يمكن أن يكون شارعا . ومما لا ينبغى أن يعزب عن العقول الفطنة أن أسلوب السياسة قد احتفظ ببعض أشعة من النور الأفلاطونى نادرا وعلى غير قصد من غير شك . وقليل من قطع الأدب الإغريقى ما يفوق فى ألوانه القوية القاسية مناقشة الرق ومناقشة السيادة ومناقشة التغريب ، وعلى الخصوص وصف الطغيان الذى يبقى على الزمان أجمل ما يكون من هذا القبيل إذا كان أفلاطون لم يك قد خط هذا الوصف من قبل . فالواجب أن يلح فى الاعتداد بمحاسن أسلوب أرسطو . فإن كل الكتاب السياسيين لم يصحبهم مثل هذا التوفيق . فمثلا أسلوب منتسكيو مهما كان براقا بعيد عليه أن يبلغ ذلك التناسب التام . فسبيل أرسطو هى سبيل يجب أن يلتزمها علم السياسة دائما كما أنه يجب أن يحتفظ على العموم بالحدود التى رسمها له .

وحينئذ يمكن الجزم بأن أرسطو ، متى استثنيت نظرية الرق ، لم يرتكب خطأ ما فى سياسته . فله على ذلك أرفع الثناء . لكن السياسة الأفلاطونية مع ذلك على رغم عيوبها الكبرى فى الشيوعية ، تظل أرقى منها لا من جهة النظر التجريدية فحسب بل على الخصوص من جهة النظر العملية . فإن من يعرف كسقراط وتلميذه أن يلهم الفضيلة و يفرغ فى القلوب ذلك اللهب النبيل ، يعمل أكثر بكثير لسعادة الأفراد

والدول من ذلك الذى يقصر أمره على أن يبين لهم حالهم الذى كانوا عليه ويقدر ما يرجون فى مستقبلهم على ما قد كان فى ماضيهم . فإن المثل الأعلى وأعنى به العقل لم يشغل ما ينبغى أن يشغل من المحل فى سياسة أرسطو، وأما التاريخ فله فيها محل أعظم مما ينبغى .

على بعد الأمد الذى مقداره ألفا سنة توجه الى منتسكيو المدائح والانتقادات أعيانها تقريبا . فإن الفكرة التى تدور فى روح القوانين هى أقل غورا من فكرة أرسطو وعلى الخصوص من فكرة أفلاطون . لم يشأ منتسكيو أن يدرس، مثلهما، الاجتماع والدولة فى عناصرهما الأصلية وفى كل صورهما . هو يبحث فقط ماذا كانت القوانين فى الشعوب المختلفة فى المواد الرئيسة، وكيف أن مبدأ الحكومات قد عدل هذه القوانين ؟ موضوع ما زال فسيحا يسع من غير مباشرة كل مسائل السياسة ويمتد مع الحوادث أنفسها ومع ضروب ارتقاء التاريخ العام . غير أن الروح الذى يحرك منتسكيو هو بالتقريب تاريخى محض، وكان نقصه متناسبا مع قلة ما اعتد بالعقل فى علم يجب أن يقدم العقل فيه على كل النظريات أو أن يحكم على كل الحوادث . ليس ذلك بأن منتسكيو يجهل النمط الحق أو يستهين به . فإنه يعتقد مخلصا أنه أصعد" إلى المبادئ التى يريد استخراجها لا من الاعتباريات بل من طبيعة الأشياء" إنه يعلم أن الإنسان "هذا المخلوق اللين الذى يساير فى المجتمع أفكار الآخرين وأحاسيسهم هو على السواء جدير بأن يعرف طبعه متى أظهر عليه وأن يفقد منه حتى الاحساس به متى أخفى عنه". فهو حينئذ يرى واضحا أنه إنما ينبغى أن يسأل الطبع الإنسانى المعروف حق المعرفة عن كنه القوانين التى تدبر شئون الجمعيات وعن كنه القوانين التى طبقت عليه فى الظروف المختلفة جد الاختلاف . هذا هو النمط الأفلاطونى بل هو نمط أرسطو إلى حد ما . غير أن منتسكيو الذى يلمح النور يكاد لا يتبعه أبدا، وعلى رغم حصافته كلها لم يستطع أن يتقى، لا أقول السقطات، بل الأغلاط الكثيرة فى التفصيل التى انتزعت من مؤلفه جزءا من عظمته ومن فائدته . لقد أعجب الناس بحق بالتعريف المنقوش على جبهة هذا الأثر :

" القوانين بمعناها الأوسع هى الروابط الضرورية التى تنزع من طبيعة الأشياء" لكن الأمر هنا مع ذلك ليس بصدد قوانين العالم ولا بصدد قوانين الله بل بصدد القوانين الوضعية فهى وحدها التى كان الأوفق تعريفها . فإن الأخرى ليس لها أقل محل فى مؤلف فيه القوانين الوحيدة التى هو بصددها هى تلك الاتفاقات المتغيرة التى تبرمها أو تنقضها الإرادة الحرة للناس . غير أن منتسكيو يبتدئ بخطأ فى النمط ، وكل كتابه الأول الذى يعالج فيه القوانين على العموم هو " من ميتافيزيقية ضعيفة غامضة " كما يعيب عليه ڤولتير الذى لا يريد أن يتبعه فى هذا التيه وهلفسيوس الذى لانتقاداته مسكة من الاحكام لا كما كان ينتظر منه . لا شك فى أن عقل منتسكيو عقل فلسفى ، لكنه على التحقيق لم يدرس الفلسفة ذاتها درسا كافيا . وقد استدرجته دراساته التى ألهمته إياها عبقريته والتى فرضتها عليه وظيفته القضائية زمانا طويلا ، فلم يخصص الزمن الضرورى لهذه الدراسات الأخرى الأعمق غورا التى كان من شأنها أن تكشف له المبادئ الحقة . ومتى وضع مؤلفه إزاء مؤلفات أفلاطون وأرسطو يبرز بروزا كل ماينقصه ، كما يبين أيضا من أين جاءه ذلك النقص الكثير .

ليس من أحد لم يلحظ تشويش "روح القوانين" . الفكرة العامة بينة جدا . لكن تنفيذها ليس كذلك ألبتة . فالكتب الكثيرة العدد تتعاقب دون أن يكون بينها علاقات واضحة بل أحيانا دون أن يستطيع التمحيص الدقيق أن يجد فيها أية علاقة . وشاهد ذلك على الخصوص الكتاب السابع والعشرون والتاسع والعشرون. ومع ذلك فإن منتسكيو إذ يختتم مؤلفه يظن أنه بلغ الغرض الذى كان يحث جاهدا لبلوغه أو على الأقل غرض الجزء الأخير من أصول القوانين . وهو كمثل الملاحين الذين بعد سفرة محفوفة بالأخطار يلمحون البر آخر الأمر فيصيحون صيحات الفرح. هو أيضا يشبه أن يصالح نظام الاقطاعيات كما كانت رفقة إينى فى الزمن الغابر تحيى إيطاليا ، و يغتبط " بأنه أتم كتاب الاقطاعيات الذى بدأه معظم المؤلفين " . ولا يسعنا إلا أن نعترف بأنه على رغم ما قد يستفيد القارئ من هذه الدراسة الطويلة على هدى مثل هذا العقل ربما يحب هو أيضا أن يرسو على الميناء . لكنه يدهش

من أن مثل هذا الشوط الطويل يوصل إلى أرض جديدة . لقد بدئ ذلك الكتاب ببراعة المطلع ولكن تلك الأنهاج الجميلة لم تؤد ألبتة إلى معبد . بيّن أن المؤلف لم يكن قد ألم به دفعة واحدة وأن منتسكيو لم يدرك منذ بدء السير السبيل التى يسلكها . اشتغل به عشرين عاما كما يخبرنا هو نفسه . وهذا فى الحق ليس كثيرا على مثل هذا المؤلف . لكن المؤلف كلما كان فسيح الجهات كان من الضرورى أن يحدّ بالتحرّج و بالنمط الواضح . ومع أن المؤلف قد رسم لنفسه من قبل حدودا ثابتة وعميقة كان يستطيع أن يحتفظ بلا عناء بحدّة رواء مذهبه و بأثر طرائفه المقدّرة من قبل .

يدين منتسكيو بكثير لأسلافه الذين يسدى إليهم أحيانا ثناء جميلا. ولكن هيهات أن يعلم بالضبط كل ما يدين لهم به، وتحقيقه الذى كثر ما يخطئ فيه ليس ها هنا بعد بالغا غاية التمام . لقد استعار أرسطو كثيرا من أفلاطون دون أن يذكره فى الغالب، لكنه كان تلميذه ، وزد على ذلك أنه لم يكن ليضع مؤلف تحقيق . وأما منتسكيو فقد استعار مثل ذلك من أفلاطون ومن أرسطو و إذا لم يكن قد ذكرهما فلأنه يجهل فى الغالب الينابيع التى استمدّ منها . ينبغى أن يضاف إلى ذلك ، على وجه الإنصاف، أنه لم يك ليفهمهما حق الفهم . حق أن المرء ليجد شيئا من التردّد عند ما يصدر مثل هذا الحكم القاسى . لكن ما للحق من القدسية ما هو أجل من حقوق العبقرى . وإن منتسكيو نفسه ليقرّ هذه الصراحة .

فلنأخذ مثلا نظرية الحكومات الثلاث . إذ ليس ما هو أهم منها لا من حيث العلم على العموم فحسب بل من حيث كتاب منتسكيو كما قدّره المؤلف نفسه . هذه النظرية واضحة تمام الوضوح فى أفلاطون، و إنها أوسع شرحا وأبسط بساطة أيضا فى أرسطو الذى جعلها كلحمة لكتابه ونقل هذا المثل الخصب إلى خلفائه . هذا لايمكن أن يخدع امرؤ عنه فيما يظهر . فى السيادة واحد وعدّة والجميع تلك هى الحدود الثلاثة الممكنة دون سواها . ومع ذلك ماذا يصنع مؤلف روح القوانين ؟ هو يمايز بين حكومات ثلاث ممايزة يظنه أنه تلقاها من أيدى التقاليد . لكنها هى الجمهورية

وحكومة الفـرد والحكومة المستبدة ، ولا يرى منتسكيو فى ذلك ما يرتكبـه من ضروب النسيان والتخليط . فمبـدئيا الحكومة الاستبدادية تلتبس بحكومـة الفرد وسيضطر منتسكيو نفسه إلى الاعتراف به أكثر من مرة (ك ٣ ب ١٠) فالفرد الملك لا يختلف عن المستبد إلا بمباشرة السلطان وحدها . والطغيان نوع من حكومة الفرد فسدت وزاغت كما قال ساسة الإغريق فأحسنوا . لكن فى الواقع ليستا حكومتين متميزتين . وكثير من الأمثلة يشهد لنا ، دون أن نخرج عن تاريخنا الخاص، بأن حكومة الفرد المطلقة تتغير، كلما شاءت ذلك، إلى طغيان، ولا شىء يفصـل بينها وبين الاستبداد على المعنى الخاص إلا أخلاق الشـعوب التى تطبق عليها ودرجتها من التنور . ولقد نبه هلفسيوس وڤولتير ودستوت دى تراسى على هذا التخليط الغريب . غير أن له من النتائج ذات الخطر ما لم يروه . فهـو ليس خطأ ضـد النظرية ، بل هو قـد جر منتسكيو إلى أن يؤتى الاستبداد أهميـة مبالغا فيها، وساسة الإغريق، الذين طالما مدحهم بحق، قد اجتنبوا أن يؤتوا الطغيان مثلها . يلزم بلا شك أن يمتهن الطغيان كما قد فعلوا وكما فعل منتسكيو. ولكن إذا كان الاستبداد هـو مع الأسف النظام الذى إليه يخضـع جزء عظيم من الأرض فإن الشعوب التى تنوء بحمله والتى هو يجردها من كرامتها لا تستحق التفات الفيلسوف. إنهم كل المستوحشين تقريبا الذين ليس لهم تقاليد ولا تاريخ وإن مصائرهم، مع التسليم بأننا عرفناهم حق المعرفة، يجب أن تثير فى أنفسنا الرجفة أو الرحمة لكن لا نتعلم منها. ومن هنا جاءت فى كتاب منتسكيو هذه الاعتبارات الكثيرة الورود والقليلة المتانة متعلقة بمستبدى الشرق . ومن هنا تلك الشواهد المبهمة وغير المحققة التى أقل ما يقال عنها إنها مشكوك فيها إن لم تكن هزؤا . وكان يجب على منتسكيو أن يتذكر القاعدة السامية التى قررها أرسطو فى سياسته "ينبغى أن تدرس الطبيعة نامية تبعا لقوانينها المنتظمة لا فى الكائنات ذوات المراتب الدنيا" وإن هلفسيوس قـد كان أحكم وأجدى عمليا من العقل الكبير الذى قام بتفسيره حين يستهين بدراسة مثـل تلك الحكومة ويتنكر لها .

لا يمايز منتسكيو فقط بين حكومتين من مبدإ واحد ، بل هو ينسى حكومة ذات مبدإ خاص . لأن التقليد الذى يسلم به والذى يزعم أنه لا يغيره لا يتكلم إلا عن ثلاث حكومات. هذه الحكومة المنسية فى التعداد العام هى الأرستقراطية، إحدى الثلاث التى هى على الأقل، بسبب الاسم الذى تحمله ، يجب أن تستدعى الفحص الجدّى . لكن بما أن الأرستقراطية، ولو أنها تكاد تكون غير موجودة فى تاريخ المجتمعات، تحل مع ذلك منه مكانا كبيرا فى الصورة الفاسدة للأوليغرشية، فكان على منتسكيو بعد أن قرر عدد الحكومات الثلاث ، ليكون دقيقا إذا لم يك منتجا مع نفسه ، أن يحلل رابعة وأن يدخل هذا العنصر الجديد فى كل نظرياته . فهكذا يبحث فى الأرستقراطية كما يبحث فى الديمقراطية وحكومة الفرد والاستبداد عما هى طبيعتها ومبدؤها وقوانينها وفسادها . لا شك فى أن الحدود التى نقلت إلى العلم بواسطة التقليد ليست غير قابلة للتغير . لكن لا ينبغى تغييرها إلا لتجعل أتم مما كانت . فالأرستقراطية بعيدة من أن تكون نوعا من الديمقراطية حتى إن الشعوب تبغضها بغضا منكرًا و إن معظم الثورات الديمقراطية قد تولدت من الأوليغرشيات المتغالية . ومما يلفت النظر هو أن منتسكيو لم يلفظ قط اسم الأوليغرشية التى هى بلا شك بغيضة عنده فيما يظهر، لكنها مع ذلك جوهرية عند العلم لأن قوة الأوليغرشية ما زال انتشارها يربى على الأسف لوجودها . فعدم التكلم عليها محو لجزء كبير من التاريخ بواسطة الطى غير الممدوح . ولم يك بأفلاطون ولا بأرسطو شيء من هذا التحفظ الذى لا تنتفع به الحكومات الخبيثة والذى لا يضر إلا الحق .

نظرية تكاد تكون لمنتسكيو خاصة وهى نظرية الحكومات الثلاث . إنه يميز بين طباع الحكومة الذى يجعلها هى ما هى و بين المبدأ الذى يجعلها تفعل أو المحرك الذى يحركها . وعلى هذا فمبدأ الديمقراطية هو الفضيلة ومبدأ حكومة الفرد هو الشرف ومبدأ الاستبداد هو الخوف، كما أن طباع الديمقراطية إنما هو أن تديرها الأمة بجمعها أو بجزء منها، وطباع حكومة الفرد أن يكون لها رئيس واحد

سلطانه محدود بالقوانين، وأخيرا طباع الاستبداد ألا يكون له من قاعدة إلا إرادة السيد مهما كان على غير نظام وكانت له من الأهواء أشنعها .

نظرية مبدأ الحكومات هذه قد أثارت أشد الانتقادات حدة ورأى منتسكيو أنه مضطر لتفسير فكرته . فإن نزع الفضيلة عن حكومة الفرد كان للحكومة التى كان يعيش فى ظلها اتهاما خطيرا لم يكن المؤلف ليتعمده ، فصرح أنه ما كان يعنى بالفضيلة إلا الفضيلة السياسية أى حب الوطن والمساواة . ولم يكد هذا التفسير يكون مرضيا . لأن إنكار حب الوطن على الدول الملوكية إنما هو سبة جديدة يلصقها بها . وإن الملك يشبه أن يدعى دائما أن خدمته خدمة للدولة . وكلمة لويس الرابع عشر : " الدولة هى أنا " مهما كان بها من كبرياء هى أيضا تحية لمبدإ الوطنية هذا الذى كان منتسكيو ينازع حكومة الفرد[1] إياه .

لا ينكر مع ذلك أن لهذه النظرية ظاهرا من الحق . ولقد نبه أفلاطون وأرسطو منذ زمان طويل على أن الطاغية يملك على رغم إرادة رعاياه فى حين أن الملك لا يملك إلا وفقا لهذه الإرادة . ونظرا إلى أن العنف المسلح بالقوة يلقى بالضرورة الرعب فى القلوب فلم يك منتسكيو ليزيد على أن ترجم فكرة حقة عريقة فى القدم بأن جعل الخوف مبدأ للاستبداد . فى هذه النقطة كانت النظرية قابلة للتأييد . غير أن الرهبة تكره الناس فى الغالب من الأمر على أعمالهم فى الحكومات الديمقراطية والملوكيات . وفوق ذلك فإن الديمقراطية لا تأبى الشرف والملوكية لا تأبى الفضيلة حتى بالمعنى الضيق الذى يقصرها عليه منتسكيو . فالنظرية حينئذ كانت صادقة وكاذبة معا . ذلك ما لم ينتبه إليه منتسكيو إلا عند ما ظن أنه يدرس الملوكية على العموم فلم يدرس منها فى الواقع إلا ملوكية لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر . حق إنه كان للشرف عمل فى كثير من الأشياء فى عهد هذين الملكين . غير أن الفضيلة السياسية لم تكن مجهولة فى ذلك الزمان الذى أخرج ڤوبان وفابير وكاتينا وفينيلون ومنتوزيى وكثيرا

(١) يرجع منتسكيو إلى الحق ويناقض نفسه بأن يؤكد أن حكومة الفرد تفسد حين ترى أن عليها كل شىء للملك وليس عليها شىء للوطن ك ٨ . ب ٧ .

غيرهم . وإن الشرف بما به من دقائق قوية وتافهة يقود أحيانا المعيات التى رسم منها منتسكيو صورة غير مرضية ، وليست المعيات معروفة إلا فى حكومات الأفراد . غير أن الملوكية الفرنسية كانت قد عاشت قرابة ألف عام دون أن يكون لهذا المبدإ فيها نماء . فلم يكن هذا المبدأ ليؤثر البتة فى الدولة الأثر الحاسم الذى كان يسنده إليه منتسكيو حتى حينما ساد فيها هذا المبدأ سيادة وقتية ، فى حين أن العلم لا يستمسك إلا بما هو جوهرى ولا متغير . ماذا عسى أن يقول ساسة اليونان إذا كان قد حدثهم محدث بعدة مبادئ فى الدولة ؟ فافتراض أنه يمكن أن يقاد الناس ، المواطنون ، بوسائل على نحو من هذه الضعة ومن هذا العبث ، وافتراض أنه يمكن أن ينقل من الدولة إلى فرد كل الإحساسات التى تجعل القوة والسعادة فى المدينة ، وأنه يمكن أن يفرد ملك بالإخلاص الذى لا ينبغى إلا للوطن وأن يحس الناس بين يدى مستبد هذا الخوف النافع الذى لا ينبغى أن يحسه المرء إلا بين يدى العدل والفضيلة ، كل هذه الفروض من شأنها أن يدهش لها أرسطو وأفلاطون وألّا يكون فهمهما إياها إلا بشىء من العناء . فى الواقع ليس للدولة إلا مبدأ واحد كما أنه ليس للفرد إلا مبدأ واحد : ذلك هو مبدأ الخير، مبدأ العدل، مبدأ العقل الذى ينبغى أن يخضع له المواطنون والحكام ، الطغاة والرعايا ، وإليه يؤدون على الأقل ظاهرا من الإجلال . فلأن يقع مع ذلك فى أغلب الأحيان ألا يكون لهذا المبدإ الشريف القوى فعله كله ويستبدل به إجراءات وضيعة فذلك ما هو فى الواقع أظهر من أن ينكر . لكن الفيلسوف يجب عليه ألا يلتفت إلى ذلك إلا ليعيبه، وأن يخشى، إذا هو وقف، على جهة المحاباة، عند تفحص هذه الرذائل السياسية ، أن يتنكر للإنسانية ويشجع ضلالاتها .

من هذه النظريات المزعومة اثنتان تكادان لا تستحقان التفات الحكيم إلى حد أنهما على التحقيق هما اللتان تذهبان بالدول التى كان ينبغى مع ذلك أن تنهضا بها وتكفلا بقاءها . فالشرف ، كما يعنيه منتسكيو قد عجل بخراب المملكة الفرنسية : "فإن الوهم الذى يقوم بكل شخص وبكل ظرف" قد شارك فى تراخى الروابط السياسية

وفى إفساد العلاقات الحقة بين الملك ورعاياه ، وقامت بغاءة ملوكية محفوفة بمعية مخلصة لكنها عاجزة، بمعزل من الأمة التى لم تكن تعرفها والتى لم تلبث أن أصابتها بالضربة القاضية. الشرف "بما له من إيثارات وامتياز" كان قد أوجد فراغا فسيحا حوالى الملك، وهذا الجو المفتعل، الذى لم يكن لسائر الدولة به يدان، لم يلبث أن خنق أولئك الذين كانوا يظنون أنفسهم يتنفسونه . وإذا كان الشرف مضيعة للملوكيات فلا يكاد الخوف يكون أجدى منه على المستبد . لا شك فى أنه يفرضه على الأغيار فرضا لكنه يتأثر به هو نفسه وكثيرا ما وقع فى أحبولة مؤامرات شعوبه بل مؤامرات الأثيرين عنده . ولم يك أرسطو ليخدع نفسه البتة حين كان يعلن، وفاقا للتاريخ ، أن أقل الحكومات ثباتا حكومة الطغيان على رغم احتياطاته ومكايده. وأخيرا يبقى مبدأ الفضيلة فى الديمقراطية. هذا هو أدخل مايكون فى باب الحق . غير أن منتسكيو كان يجب عليه أن يرى أن هذا المبدأ ما كان لينطبق على الديمقراطية فقط فإن الفضيلة السياسية ، أعنى حب المواطنين الحكومة التى تدبر شؤونهم ، هى الركن الضرورى لبقاء كل الحكومات بلا استثناء . تلك قاعدة كررها الساسة الإغريق بكل الصيغ، حتى إن ڤولتير[1] بسلامة ذوقه قد أعلنها كما أعلنوها، وهى تدين حتما، ولو على درجات مختلفة، الاستبداد، لأنه لا أحد يحب الظلم ، وتدين الشرف لأن قواعده الدقيقة كثيرا ما تناقض العقل الذى هو وحده خليق بأن يحبه الإنسان .

غير أن نظرية مبدإ الحكومات هذه التى هى فى ذاتها باطلة كان ينبغى فوق ذلك أن تحمل نتائج ليست أقل منها بطلانا . فقد كان أفلاطون وأرسطو يجعلان للتربية أهمية ليس فيها من الغلو شىء مهما كانت كبيرة . كذلك منتسكيو خصص كتابا من مؤلفه لهذا الموضوع الجوهرى . ولكن مذهبه قد جره إلى أن يضع بادئ بدء قاعدة هى أن قوانين التربية يجب أن تكون تابعة لمبدإ الحكومة ، ولم

(١) يقول منتسكيو فى رسالة إلى الأب جوسكو فى أغسطس سنة ١٧٥٢ : "أما ڤولتير فإنه أفطن من أن يسمعنى" فالكلمة لاذعة ولكنها ليست حقة وتثبت ذلك ملحوظات ڤولتير .

يتردد فى أن يستنتج من ذلك أن " هذه القوانين فى حكومات الفرد ينبغى أن يكون موضوعها الشرف، وفى الجمهوريات الفضيلة وفى الاستبداد الخوف ". وفى الحق أن منتسكيو قد قال أقوالا ملؤها الدقة والرشاقة على التربية فى الملوكية. وفوق ذلك أنصف تربية الفحولة التى فرضتها الدول القديمة على الأولاد. بل أحيانا، فى إعجابه بإغريقا و برومة، لم يكن منصفا نحـو زمانه الذى على رأيه ما كاد يكون إلا " للنفوس الصغيرة " . لكن أليس أنه غلط فى موضوع التربية الشريف هذا، حين يصوغ فى قالب مبادئ ضرورية ونافعة تلك الضروب من الإسراف الأعمى الذى يفسد التربية و يشوهها؟ ألم يكن لهلفسيوس الحق ألف مرة حينما يستغرب أن فى روح القوانين " يُعلّم ما يلزم أن يعمل لتثبيت ما هو شر " . وأنه يستطاع أن يتصور " أن فى مادة الحكومة والتربية توجد مسألة أخرى غير معرفة ماهو الأوفق لتحقيق سعادة الناس ". وعند ما درج منتسكيو على هذا المنزلق وصل إلى أن يطرى حكومة الجزويت فى باراجواى بأن جعلهم هم وغليوم بن فى مستوى لوقرغس . وقد يصل من هذا إلى أن يوصى بشيوعية الأموال التى اقترحها أفلاطون، والقضاء على التجارة مع الأجانب وعلى كل علاقة معهـم . تلك مطـاوعة عمياء للمنطق . وإن المبـادئ التى تدفع مثل هـذا العقل إلى أمثال هـذه نتائج باطلة أضلته الى هذا المدى .

وهاك خطأ ليس بأقل خطرا وهو نتيجة الأخطاء السابقة يملأ الكتاب التالى كله، وهو أن القوانين التى يسنها الشارع فى جميع المواد يجب أن تكون، كقوانين التربية، تابعة لمبـدإ الحكومة . فالقوانين لأجل أن يجوز تشريعها ينبغى أن تشـعر فى الجمهوريات بالفضـيلة أى حب المساواة والكفاف، وفى الملوكيات أن تتعلق بالشرف، " ابن النبل وأبيه " وأخيرا فى الدول الاستبدادية وهى فيها مع ذلك غير كثيرة أن يمسك الرعايا أبدا على الرهبوت . يعلق منتسكيو على كل هذا من الأهمية إلى حدّ أن اعتباراته فيما يتعلق بالأستبداد أطول ممـا اختص به الديمقراطيـة والملوكية . ولمـا أنه لا يسـع المرء فى مثل هـذا السبيل إلا العثار فمن ها هنا جاء

تصريحه بأنه نصير بيع الوظائف بيع السلع . ولأجل أن يبرر هـذا الخرق المحزن بلغ به الحال أن يؤثر رأى سويداس وأنستاس على رأى أفلاطون . يقول "لكن أفلاطون يتحدث عن جمهورية مؤسسة على الفضيلة ونحن نتكلم على ملوكيـة . وإذن ففى مثل هـذه الحكومة متى دفع العوز والشره بطانة الملك إلى بيـع الوظائف خلافا للقـانون تجىء المصادفة برعايا خير من اختيار الملك" . ومعلوم أى الوظائف يعنى منتسكيو بهذا القول . لم يكن الأمر قاصرا على وظائف الأعباء المـالية بل يتعدّاها إلى وظائف القضاء ، ولقد حدا به العرف الجـارى إلى أنه لا يتردّد فى أن يقر هذا السحت الشنيع الذى يجرّ وراءه ما هو أشنع منه . وفى هذا ينبغى الرجوع إلى المبادئ التى كان يضعها أرسطو حين كان يعيب بيع الوظائف فى قرطاجنة "طبيعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يجهدون فى أن يعوّضوا على أنفسهم خسارتهم بواسطتها ما داموا قـد وصلوا إلى السلطان بقوّة المـال . ومن السخف أن يفترض أن رجلا فقيرا لكنه شريف يريد أن يثرى ، وأن رجلا فاسد الخلق اشـترى وظيفة بثمن غال لا يريد أن يثرى" . فلقد كان فلاسفة الإغريق يعلمون من هـذه النقطة الدقيقة أجل بكثير ممـا يعلم كاتب القرن الثامن عشر ، ولم يكن تحت أعينهم كثير من المظالم والمخزيات .

ضلالات أخرى تفيض من الينبوع عينه . ذلك أن منتسكيو يطالب ، ولو على استحياء ، بإلغاء التعـذيب ولا يجرؤ أن يذهب إلى أبعد من هـذا التصريح "إنه بطبعه غير ضرورى ما دام أن أمة متمدّنة جدا وهى الأمة الإنجليزية استطاعت أن تقضى عليـه دون ضرر" . لكن لمـا أن القسوة فى العقوبات تناسب بالبداهة الحكومة الاستبدادية التى مبدؤها هو الرهبة فقد شاء منتسكيو أن يبقى على التعذيب فى هذه الحكومة . إنه يجده لهـا مناسبا . بل يكاد يذهب إلى تبرير ما ارتكب الإغريق والرومان من الفظائع فى العبيد ، غير أنه "يسمع صوت الطبع يصيح به" فيقف فى هذا السبيل المحزن حيث ساقه إليه تكلف مذهب باطل وحيث صوت الحكماء قبل صوت الطبع لم يكن استطاع أن يقفه .

وعلى إثر ذلك أيضا يضطر منتسكيو إذ يدرس الأسباب التى تفسد المبادئ المختلفة للحكومات إلى تقرير أن الحكومة الاستبدادية تفسد بأن تصير خيرا مما هى . لكنه يتقهقر أمام هذا التناقض الذى لا يمكن تأييده فيقتصر على أن ينبه إلى أن مبدأ الحكومة الاستبدادية يميل دوما إلى أن يفسد . [تناقض يكاد يكون صارخا] أيضا . ومع ذلك فقد صرح بأن مبدأ أى حكومة هو ذلك الذى يسيرها ، وهاك مبدأ هذه الحكومة وهو على التحقيق ذلك الذى يقتلها !

وأخيرا فإن منتسكيو إذ يتنكر لشواهد التاريخ وعلى الخصوص لشواهد التاريخ الرومانى يقرر أن الجمهورية إنما تكون للدول الصغيرة المساحة ، والملوكية للدول ذات المساحة المتوسطة ، وأن الاستبداد وحده هو الخليق بادارة إمبراطورية كبيرة . ويذكر دليلا على ذلك الصين التى كان لا يكاد يعرف من أمرها فى زمانه إلا القليل والتى لا نزال نسيء معرفتها إلى اليوم ، كذلك كان ينكر شاهد الملوكية الإسبانية التى كان فيها الاستبداد أقل ضررا على التحقيق من التعصب الدينى ومن الإفراط فى الخرافات التى حق له أن يتهمها به .

ربما يكون مستطاعا أن ننبه أيضا فى مؤلف منتسكيو على ضلالات أخر أوحت بها إليه تلك النظرية الباطلة نظرية مبدإ الحكومات . لكن أليس خيرا من ذلك أن نتجه إلى ما هو محل للإعجاب فى روح القوانين ؟ فإن هذه المواد الخطيرة التى يسنها التشريع عند جميع الشعوب لم تك لتدرس بسعة من النظر وساطع من البيان بل بكثير من الرشاقة مثل ما صنع منتسكيو . بعد النظرية العامة للحكومات يعرض منتسكيو لحرب الدفاع والهجوم والحرية الدستورية والمدنية والضرائب والمناخ والرق المدنى والمنزلى والسياسى والموطن والأخلاق والتجارة والنقد والسكان والدين الخ ، وعلى كل هذه الموضوعات يسلط من النور أشعة لألاءة وهو لا يستلهمها من العقل وحده كما يكون غيره يفعل بل يسائل عنها التاريخ يفسره بحصافة سامية ، وكان يعتمد فى درسه على مقتنى العصور جميعا وعلى أخلاق الشعوب جميعا وعلى شواهد المؤرخين أجمعين وأفكار الفلاسفة ، إن لم يكن يعرض كل ذلك بالضبط

الكامل فعلى الأقل بنوع من التحمس ومن الفطنة لشدّ ما تحمل على قراءته والتفكير فى آرائه . وإن منتسكيو الذى قد دفع فى " الرسائل الفارسية " انتقاده وحبه للشكلات إلى حدّ الجرأة هو كذلك مجدّد فى مؤلفه الكبير وإن يك فيه أشدّ تحفظا وأرزن وقارا . ومع احترامه للدين ، وإن كان دائما فى أمره محايداً يشهر بقوة بما ارتكبته الكنيسة من الجور ، فهو يبغى أن يحدّ من ثروات الكنيسة وينبه إلى أخطار الرهبنة والأديرة وعدم فائدتها . وإن حملته القلمية البليغة على محكمة التفتيش وفظاعتها وعلى استرقاق الزنج لم يوهن من قوتها مابها من التهكم . ولقد أقام نفسه للعقل وللإنسانية وليا فى فترة من القرن الثامن عشر حيث لم تكن بعد هذه المسائل النبيلة قد عالجها من الكتاب إلا القليل ولم تكن قد صارت بنوع ما ضربا مما قد أجمعت عليه الفلسفة . إنه يكشف لفرنسا أهمية حقها الإقطاعى الذى كاد لا يكون مفهوما بل كان منسيا . يفرغ مسحة قوية على هذا الموضوع الذى يشغل بلا شك محلا فى روح القوانين أوسع مما ينبغى لكنه عظيم الفائدة للأمة . وإنه يسدى إليها خدمة أكبر إذ يفسر لها ميكانيكية حكومة هى جارة لها وإذ يهيئ صيغة لجميع التأملات الجدّية الخصبة لكل أولئك الذين كانوا حينئذ يتوقعون من الملوكية الإصلاح السياسى . إن تحليل الدستور الإنجليزى على نحو ما صنع منتسكيو يمكن أن يظهر لنا الآن غير كاف وغير مضبوط . فإنه هو نفسه يناقض نظرياته ، وإن إحدى السلطات الثلاث التى كان الوفاق بينها ، على رأيه ، هو قاعدة الدستور الإنجليزى نفسها ، لم تكن تحل فى الواقع منه محلا ما : وهى السلطة القضائية . لكن على رغم هذه العيوب فإن هذا التحليل الذى هو جديد وقتئذ كان من شأنه أن يلفت العقول جميعا بأن جعل لجميع الآمال اتجاها إجماعيا تقريبا . كان الزمان فى صف منتسكيو . فرنسا لم تستنسخ الدستور الإنجليزى لكنها بطبيعة الأشياء استطاعت أن تؤسس حكومتها على مبادئ مشابهة له وإن تكن من عناصر لا شبه بينها وبينه . فإن ما بالدستور الإنجليزى مما يستحق الإعجاب هو شىء من اعتدال السلطان ، به من الحكمة ما يعطيه حرية العمل بأن انتزع منه جميع الإفراطات على التقريب ، وبه من العدالة

مايرضى جميع المزاعم المشروعة التى تتنازع إدارة المصالح الاجتماعية. غير أن منتسكيو كان مطواعا أكثر مما ينبغى لذوق الاستشكال وللشذوذ الذى أضله أكثر من مرة بأن زعم أن " الإنجليز قد أخذوا عن الجرمان فكرة حكومتهم وأن هذا النظام الجميل قد كان موجودا فى الغابات " هذا الرأى الغريب قد فند ولكنه كثيرا ما تجدد بعد منتسكيو وفى ظل اسمه الكبير. وذلك لايدفع عنه البطلان. فإن انجلترا ليست مدينة إلا لقوة بعض الظروف بسعادة أنها الأولى فى أن بها شكل دستور سياسى فيه تأتلف كل العناصر الاجتماعية. وتوازن السلطات هذا هو حقا نتيجة التنور والتمدن إلى حد أن عقل الحكماء منذ الأزمان القديمة، وهو يتقدم دائما عقل الشعوب بمسافة طويلة ، قد لمح هذا الحل العميق للنظرية الاجتماعية . ولو كان منتسكيو قد جوّد قراءة أفلاطون أكثر مما صنع لكان وسعه أن يسند اليه شرف هذا الاستكشاف على وجه أعدل من إسناده إلى المتوحشين أصحاب أرمنيوس .

وفى الحق إن أسلوب منتسكيو قد شاطر كثيرا فى نجاحه، ومع ذلك يجد المرء فيه كثيرا من العيوب نبه إليها ڤولتير بذوق معصوم على أنه حادّ الإعجاب به وإن كان ينقده . وإنها فى الواقع لعيوب حقيقية . حق أن المزايا التى تفتديها ساطعة ولها الفضل على الخصوص فى أن هذا الموضوع الجاف كثيرا ما قرئ وكثيرا ما أمعن التفكير فيه . وإن كلمة مدام دى ديفند وإن تك لاذعة هى مع ذلك حقة ، فليس من قارئ ذكى إلا ردّدها وإلا صدمته هذه النكات التى كان يلزم أن تترك للسان أزبك وهذا التعمل اللغوى الذى يوشك ألا يناسب إلا معبد جنيد . قد يذكر أن منتسكيو كان يريد أن يضع كتابه تحت حماية الموز (إلهة الشعر) ولم يستطع أحد أصدقائه إلا مع الجهد أن يحمله على حذف دعائه إياها الذى كان يريد أن يفتتح به السفر الثانى من روح القوانين . فقد كان المؤلف يظن أن " هذا الشذوذ يكون سببا لرواج مؤلَّف يلزم فيه أكثر من كل شيء آخر التفكير فى صرف ملل القارئ بسبب طول المواد وثقلها " . ومع ذلك بقيت آثار هذا الذوق الشاذ إذ يقرأ ، لا بلا مفاجأة ، فى رأس الكتاب الثالث والعشرين

على السكان دعاء ككريس الى زهرة . لا شك فى أن منتسكيو محق فى أن يجعل، إذا استطاع ، هذا الموضوع الجاف الذى كان يعالجه ، جذابا سهلا . غير أنه من حسن الذوق أن يضفى على هذه المواد الخطيرة من الزينة ما يلابسها ! نجح فى ذلك أفلاطون . لكن منتسكيو لم يك يكتب حوارا . بل الإطار الذى التزمه لا يناسبه ما اتخذ من استباحات لا يستطيع الذوق السليم على الدوام أن يقاره عليها. فإن أولى صفات الأسلوب وأشدّها لزوما له إنما هى أن يكون صالحا للموضوع . وقد وضع أرسطو لهذا نموذجا فاضلا، وكان يمكن اقتفاء أثره مع تطرية من قسوته شيئًا ما .

وإن هلفسيوس الذى كانت صداقته به تغلو فى المخاوف كان يخشى أن يكون فى نظر الأجيال المستقبلة "منتسكيو مجرّدًا من لقب الحكيم والمقنن فلا يكون بعد إلا رجل قضاء نبيلا ألمعيا" وهذا الناقد النزيه كان يتوجع لمنتسكيو وللإنسانية التى كان يمكنه أن يخدمها بخير من ذلك . وڤولتير وهو أشدّ نزاهة وأصدق قولا كان يصرح بأن هذا المؤلف " كان مؤلف رجل سياسة وفيلسوف وألمعى ومواطن " . وفى أيامنا لا يقرأ " روح القوانين " على قدر ما ينبغى، ومع ذلك فإن مجد منتسكيو لم يفقد شيئا من لألائه . لاشك فى أن كتابه ليس بعد "مجموعة قوانين للعقل والحرية" كما كان يعلنه بطريق فرنى. ومنذ سنة ٨٩ نحن نعلم أحسن من ذى قبل ماذا تقتضى الحرية والعقل ؟ فقد علمتنا الثورة من حقوقنا أكثر مما كان منتسكيو بل ڤولتير يجسران أن يقولاه بل أن يفكرا فيه. لكن على الرغم من فتوحاتنا جمعاء ومن تقدّمنا لا يزال المحل الذى تبوّأه روح القوانين منذ قرن كامل مشغولا به وحده . وليجد المرء شيئا أكبر منه ينبغى أن يصعد الى أزمان أرسطو وأفلاطون . غير أن الينابيع العتيقة مهما غزرت لا تزار إلا فى النادر لأنه يلزم لتذوّقها ألا يخوّل فضول العقل إلا القليل وأن يؤتى العقل كثيرا، أى أن يهتم بما قد كان أقل من أن يهتم بما يجب أن يكون، وأن تؤثر الدراسة الهادئة للعدل على المشهد الصاخب للتاريخ. و إن لدى منتسكيو، ليبصرنا ويرضينا، اثنين وعشرين قرنا من التجربة فوق ذلك والإمبراطورية الرومانية بأسرها والمسيحية وإغارة المتوحشين و جريدة الحوادث لجميع الأمم الحديثة.

إنه يعرف ويجعلنا نعرف من الأشياء أكثر من أفلاطون وأرسطو. فهل كان يعرفهما حق المعرفة ؟ هـذا ما يجوز الشك فيه أو بعبارة أحسن إنه مهما كان علمه لا يزال يستطيع أن يتعلم فى مدرسة هذين الأستاذين التى لم يمارسها قدر الكفاية مع أنه مارسها كثيرا . فالذى ينقصه على الخصوص والذى يقيم مجد السياسة الأفلاطونية وعظمتها هو مثال الكمال . إنه قد غلبت عليه مجاراة عصره فى أوهامه ومجاوزته الحدود المقبولة . إن "مثال الكمال" كما كان يقوله له هلفسيوس فى نصيحته المخلصة الحكيمة "لا يزيد فى الحق على أن يسلى معاصرينا بل هو يعلم الشبيبة ويخدم الأجيال المستقبلة" . وكان خليقا بمنتسكيو أن يستشعر مستقبلا كان قريبا جدا ، وما كان عزيزا على عبقريته أن تستروح أنه يتقدم الجمعية التأسيسية وإعلان حقوق الإنسان بأربعين سنة .

أفلاطون وأرسطو ومنتسكيو أولئك هم الثلاثة الكتاب الخالدون الذين يشرف بهم العلم السياسى . غير أنه إذا لم يكن البتة غيرهم من يمكن وضعهم فى صفهم من حيث البسطة ومن حيث التعمق فإنه ينبغى مع ذلك أن يذكر آحاد ليسوا بقليلى الأهمية مهما يكن مستواهم أحط من المستوى السابق فيما يظهر . أولئك هم رجال دولة ومؤرخون وفلاسفة من الطبقة الثانية قبلوا نظريات أساتذة العلم وشرحوها . ففى الزمن القديم ينبغى الوقوف خصوصا على فولو بيوس وشيشرون .

ليس فولو بيوس على التحقيق كاتبا سياسيا . بل هو رجل حرب ومؤرخ، عاش بعد أرسطو بقرن ونصف قرن تقريبا وشهد خراب إغريقا التى دافع عنها بوطنية حكيمة ما أجدت عليها . وهو يشهد على الخصوص المشهد الهائل للدولة الرومانية التى بعـد أن انتصرت على قرطاجنة تقدمت بخطا واسـعة وبلا خطر بعدئذ نحو السيادة العالمية، ولأجل أن يفهم عنه قرنه وما يليه سر هذه الأحداث المروعة عول على أن يقص عُقْبيَات الحوادث التى فى مدة خمسين سنة من الحرب البونيقية الثانية

إلى سقوط مملكة مقدونيا قد مهدت للشعب الرومانى ملك الدنيا. إنه يقيم أعواما طوالا فى رومة نفسها مرتبطا ارتباطا أكيدا بآل إسقيفيون الذين كان يعلم أولادهم فن الحرب وفن السياسة، ويزور الأقاليم الرئيسة فى الدنيا المتمدنة، مصر وإفريقية وإسبانيا والغال ، ويعرف أيضا المسرح الذى ستتسلط عليه الدولة الرومانية التى تكفل لها قواها الدافعة النصر الذى لا مفر منه . وحينما كان يكتب فولو بيوس كان يسترشد بتجربته فى حياة ملأى بالأعمال قد ابتلته الحوادث فيها بأشد أنواع البلاء. فقد باشر بنفسه الحرب وشهدها زمانا طويلا وقد أفاد عقله الذى هو نقاد عميق بالطبع من عشرته المتصلة لرجال أولى شهرة ونفوذ . من أجل ذلك لم يك ليقنع بقصص الحوادث بل هو يستنتج منها تعاليم مفيدة ويصرح فى بداءة قصصه أن التاريخ هو المدرسة الحقة للسياسة . فانظر كيف أنه إذ بلغ الكتاب السادس يقطع قصصه ليصعد إلى علة ذلك النجاح العجيب ويتلمس فى دستور رومة سر تلك الانتصارات الكثيرة .

حلل هـذا الدستور بوصفه سياسيا وجنديا ، وهـذا التحليل المملوء بالحصافة جدير بالاعتبار لذاته أوّلا ولأنه كان الموحى الى مكيافللى وبوسوى ومنتسكيو ، فلولا فولو بيوس الذى جوّد مشاهدة ما كان يقصه لتطرّق الشك إلى استطاعة تلك العقول الكبيرة أن تنفـذ هكذا بعيدا فى خفايا العظمة الرومانية، فالفضل لإمامهم الذى فهموه حق الفهم وعرفوا أن يستنتجوا منه دروسا لا ينضب معينها .

غير أن تحليل فولو بيوس هـذا لا يهم التاريخ فحسب بل العلم السياسى ينبغى أن يلق عليه نظره . فإلى العلم مرجع المبـادئ التى استنار بهـا المؤرّخ والتى تبين تقدّما وتغيرا حقيقيين بلفت النظر. لم يقتصر فولو بيوس على أن يمدح دستور رومة بل أعلن أنه أكمل كل ما كان من الدساتير لأنه هو الذى جعل لشعبه أوسع سلطان وأبقاه . فالفرس واللقدمونيون والمقدونيون على رغم امتـداد سلطانهم وبطولتهم وشجاعتهم لا يمكن أن يوازنوا بالرومان الذين سخروا العالم لأنفسهم . ولكن ما العلة فى فضـل هذا الدستور الرومانى ؟ علة واحدة : هى أنه قد جمع وأحكم التأليف

بين جميع المبادئ التي اقتصرت كل واحدة من الحكومات الأخرى على تطبيق مبدإ واحد منها بعينه . فقد أحكم فيه مزج الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية إلى حد أنه يستحيل القول بأن هذه الدولة ملوكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية . فالقناصل ومجلس الشيوخ والشعب كل له نصيب مفروض فى شؤون الدولة، والتوازن المحكم بين هذه القوى الثلاث هو الذى جعل للامبراطورية ثباتها وعظمتها . على أنه ليس الى رومة نفسها يرجع فضل هذا النظام الذى صدر عن علم وأجدى عليها فى البقاء والذى عزاه فولو بيوس إليها بل إن لوقرغس هو أوّل من استكشفه وطبقه . فان هذا الرجل العظيم قد وضع دستورا مختلطا لأنه اقتنع بحكمته و بتجارب الماضى بأن "كل شكل بسيط يستند إلى مبدإ واحد لا يقدر له البقاء لأنه لا يلبث أن يسقط بما فيه من نقص" . (فولو بيوس ك ٦ ب ١٠ من ترجمة بوشو) وعلى ذلك كان فولو بيوس نصيرا للدساتير المختلطة كما قد فعل أفلاطون من قبل إذ يطلب هذا المبدأ الجوهرى إلى علم الأخلاق أكثر مما يطلبه إلى دروس التاريخ أو إلى جمهورية إسبرتة . وحينئذ فقد كان ، قبل فولو بيوس، لوقرغس بوصفه مقننا وأفلاطون وأرسطو بوصفهما أخلاقيين وفيلسوفين كانوا يطبقون أو يوصون بهذا التعادل الحكيم للسلطان . و بعد ذلك كان شيشرون صدى فولو بيوس وأفلاطون وأرسطو ، حتى مكيافللى نفسه آثر أن ينحاز إلى رأيهم . واليوم بفضل كثير من النصائح و بفضل مجرى العمل فى الحكومات النيابية قد ألقيت الدساتير البسيطة حيث الأنظمة الخيالية الخطرة التى لا يمكن تطبيقها، فى زاوية الاهمال .

ولكن فولو بيوس إذ ينوه على غرار ما تصنع الشعوب وما توحى أفكار الحكماء بالتأليف العلمى للدستور الرومانى يعتقد أنه يتخذ فى السياسة النمط الوحيد الذى يناسب تطبيقه . قد يقال إنه لا يريد أن يدين بشيء للعقل وأنه يستمدّ العلم كله من مشاهدة الحوادث . فإذا كان فى بعض الأحيان قد وازن بين إمبراطورية الفرس وممالك إسبرته ومَقَدُونيَا و بين جمهورية رومة فذلك بأن هذه الدول، و إن كانت منحطة جدا، قد عاشت مثلها عيشة واقعية وقوية . غير أنه يلوم نفسه على أنه

وقف بنظره لحظة على هذه الجمهورية المثالية التى اقترحها أفلاطون. "إن التجربة لم تثبت حقيقة قيمتها . فإقامة الموازنة بين هذه الجمهورية، كما قد كانت إلى الآن فى الكتب، وبين جمهوريات رومة ولقدمونيا أو قرطاجنة تشبه خطأ المثال الذى يعادل بين تماثيل وبين رجال أحياء، ولو كانت التماثيل ، من حيث الفن، مثارا للإعجاب من كل وجه. إن الموازنة بين شىء غير حى و بين كائنات تتنفس لا يمكن أن تكون إلا فاسدة وفى غير موضعها" (فولو بيوس ص ٥٢٨ من المرجع السابق). على هذا لا يرى فولو بيوس مايدين به العلم السياسى لأفلاطون . فإنه وقد اصطدم ببعض أخطاء بينة نسى كل الحقائق العملية التى استكشفها أفلاطون أو أقام عليها الدليل . فيرفض أول وهلة النمط العقلى ليستعيض عنه على وجه الاختصاص بالنمط التاريخى الذى استخدمه من قبل أرسطو لكن بتحفظ أكثر . هذا المثل سيكون خطرا . ومنذ زمان فولو بيوس يغتصب التاريخ فى الأغلب من الأمر مكانا ليس له البتة . فالسياسة متصورة على هذا الوضع تصير ضربا من التجريبى الذى لن يكون له من قاعدة سوى النجاح والظفر . ويختفى من نظرياتها علم الأخلاق ولا يكون العدل بعد أكثر من كلمة جوفاء ، ومن ثم يستطيع مكيافللى يوما ما، مطمئن الضمير وتحت إملاء الحوادث، أن يرسم من أميره صورة شنعاء . هذا النمط الجديد هو من عمل رجل عمل ، من عمل مؤرخ لم يستبن منذ البداءة كل النتائج وكان من شأنه أن يرفضها لأنه متزمت أو أقل اتفاقا مع منطقه من مقلديه .

على أن فولو بيوس لم يكن أعمى فى حماسته، إنه يعلم حق العلم أن "كل ما فى هذه الدنيا محل للتغير والموت" . إنه يعلم أن القانون الذى لا محيد عنه يسير الحكومات كما يسير الأفراد و "الدائرة التى فيها تدور الدساتير" وعلى رأيه كان دستور رومة قد بلغ كماله حتى فى عهد أنِّيبَال . والنضج لا يلبث أن يعقبه "الاضمحلال الذى سيبتدئ بشهوة التسلط وبحقد أولئك الذين يكونون خارج الحكم ثم بتبذير الأفراد وتكبرهم". (فولو بيوس . المرجع السابق ص ٥٣٦). لا يجرؤ فولو بيوس أن يطبق مباشرة هذه التكهنات المحزنة التى لا محيص عنها على مدينة آل إسقيفيون، بل ربما

يخشى أن يجرح شعور أصدقائه. غير أن التاريخ الذى لا يعرف الرحمة فى تعاليمه يعلمه أن ديمقراطية فاسدة تولد بالضرورة الطغيان وماذا عسى ألّا يقال فى هذا التنبؤ حين يسمع الناس فولو بيوس يصرح بهذه التكهنات المحزنة: "عصابات تتكون ولا يكون بعد إلا عداوات و إهدارات وتقسيم أرض إلى أن تجد العامة، فى غمرة أحقادها وغيظها، سيدا تضعه على رأس المملكة؟" (المرجع السابق ص٤٩٥) كان فولو بيوس يكتب قبل سيلا بأربعين سنة تقريبا وقبل قيصر بستين فلم يخدع عن المصير المستقبل لذلك الدستور الذى كان يغلو فى الإعجاب به . لكن لم يقل فى نفسه، ولو أن أفلاطون كان يمكن أن يعلمه إياه، إن الحرب وهى ينبوع كبير من القوة وكثير من الفساد، ليست هى الغرض الذى يجب أن ترمى الدولة إليه، وأن هذا المبدأ المشؤوم سيكفر عما قريب عن الرومانيين الانتصارات والثروات التى أصابوها من ورائه .

وعلى هذا فلفولو بيوس نظرية فاضلة، ثبّت دعائمها مثل كبير، وهى نظرية الدساتير المختلطة ونمط خطر لم يخترعه ألبتة ولكنه استخدمه على قدر الحاجة دون أن يحمله على الإفراطات التى سوف يدفعه إليها آخرون .

لقد أمكن أن يكون شيشرون بسبب تضافر غريب للظروف تلميذا لفولو بيوس ولأرسطو ولأفلاطون معجبا بهم معا، يستعير من الثلاثة مبادئه ونظرياته وفكرة تواليفه وعنوانها وأحيانا يستعير منهم مقطوعات بتمامها. لكنه لم يستر هذه الاستعارات وكذلك لا يتجاهلها كما وقع لبعض الكتّاب السياسيين، فهو يذكر غالبا أسلافه بعبارات الثناء التى تبرر تأثره خطاهم . فأخذ عن فولو بيوس إعجابه بدستور رومة، ويبدو هذا القنصل المشبع بروح الوطنية الصادقة من الحدّة فى تحمسه أشدّ من المؤرّخ الميغالو بى الوقور . [وعلى غراره يرفض جمهورية أفلاطون الخيالية التى هو مقتنع مع ذلك بجمالها بل بفائدتها] أكثر مما كان من ذلك الذى هو رجل الحرب . فهو كمثله يجانب البحث عن أحسن شكل للحكومة و يجعل الدستور الرومانى نموذجا حقيقيا وكاملا ينبغى أن تقاس عليه كل الدساتير . كذلك كان نصيرا للدساتير المختلفة

ورأيه كرأى فولو بيوس فى أن رومة إذا كانت قوية رغدة العيش فذلك لأنها عرفت أن تعادل بين السلطات وتحكم الموازنة بينها وتجعل نصيبا عادلا لكل من المبادئ الثلاثة التى كان انفراد أحدها بالتطبيق مهلكة لكثير من الدول الأخرى . فالملوكية والأرستقراطية والديمقراطية تعيش معا فى الدستور الرومانى الذى كفل للواطنين المساواة والحرية جميعا . ولم يعجب شيشرون بالنظام السياسى لرومة فحسب بل هو معجب أيضا بقوانينها التى يقترح على جميع الشعوب الأخرى أن تقلدها وترعى حرمتها . ولا عجب فى أن يقتفى شيشرون عن كثب آثار فولو بيوس ، فان المحاور الأول فى جمهوريته هو إسقيفيون الافريقى الثانى تلميذ ذلك القائد الإغريقى ، وترى الروح التاريخى لفولو بيوس ظاهرا فى الحديث الذى أثاره ليليوس عن صديقه العظيم . ومع ذلك فإن إسقيفيون يظن أنه لا يتكلم الا كما يتكلم رومانى لأن ذلك العالم الأجنبى الذى يحصل شيشرون نظرياته كان يجيد الكلام على رومة كما لو كان أحد أبنائها .

ولقد كان شيشرون يعترف أن له بجانب فولو بيوس ملهما أقوى وأعمق وهو أفلاطون . فإنه بديا قد استعار منه عنوان كتابيه الرئيسين فى السياسة : الجمهورية والقوانين ، بل استعار منه أيضا صورتهما . وتدل محاوراته ، مصبوبة فى لغة ليست فلسفية ، لا على أنه منافس بل أحيانا على أنه مقلد موفق لرشاقة احتفظ تلميذ سقراط بأسرارها . بل أكثر من ذلك استعار منه كل نظرياته الجوهرية على طبيعة السلطان الاجتماعى وعلى الغرض الذى يرمى اليه هذا السلطان . وأطرى مبدأ العدل إطراء خليقا بأفلاطون . وهذه الدراسات الشريفة ، التى أنشأتها إغريقا من قبل بثلاثة قرون ، على ترتيب الجمعيات ومصيرها ، قد صارت حينئذ لأول مرة معروفة فى رومة ومقدرة فيها برفيع قيمتها . فكان مجد شيشرون أنه أشاعها بأن ألبسها من أسلوبه فاستفادت تلك الدراسات من رعايته فى العالم الرومانى وفى القرون الوسطى ولولاه لصعبت معرفتها وتذوقها . على أن شيشرون لم يتخذ لنفسه مركز المخترع بل اقتصر تواضعه على أن يكون هو مترجم أفكار غيره . فكان

محله فى تاريخ العلم السياسى كما هو فى سائر الفلسفة محل مترجم ذكى أمين . وفى الحق أن العبقرية الرومانية لم تزد على أن تكون على العموم كذلك . فحينما يكون المرء أمام أرسطو وأفلاطون فأحسن ما يصنع هو أن يحصلهما ما دام لا يستطيع أن يفوقهما . وحينئذ فليست مؤلفات شيشرون أصيلة ، إنها ثمينة للغاية فى تاريخ الفلسفة وفى تاريخ القانون الرومانى . وليست على هذا القدر فيما يتعلق بالعلم السياسى الذى عالجته و إن لم تكن زادت عليه . فان الفكرة الرئيسة للجمهورية وللقانون هى من فولو بيوس ، وطراز الانشاء هو لأفلاطون وجميع التفاصيل تقريبا هى من أفلاطون وأرسطو وفولو بيوس ، والأسلوب وحده لشيشرون بما فيه من المحسنات التى تميزه وتجعل منه كاتبا من أسرة أفلاطون وڤولتير معا .

من شيشرون الى مكياڤللى لابدّ من اجتياز خمسة عشر قرنا تقريبا دون أن يلفى مؤلف واحد . فإن القرون الوسطى كانت لا تدرس المؤلفات السياسية لأفلاطون وأرسطو إلا قليلا لأنها توشك ألا تنتفع بها . وندر ما كان يفكر فى القوانين الأساسية للجتمعات فى تلك العهود عهود الفوضى الاجتماعية . غير أن النظريات التى كانت تظهر وقتئذ فى قلة قليلة من العدد كلها مستعارة من السياسة الإغريقية أو منتسبة اليها . فإن الكتاب المنسوب كذبا الى القديس توماس (de Regimine principum) و "مسائل بوريدان على سياسة أرسطو" هما كل ما يمكن الاستشهاد به هنا ففيهما أحيانا أفكار جريئة فى الحرية السياسية لا تفوقها أفكار زماننا . إنها أصداء الحرية اليونانية والرومانية تغمض السلطات أعينها فيها لأنها لا تجر البتة الى نتيجة ما . لكن العلم السياسى يجد إيضاحا جديدا وأصيلا بمكياڤللى فى آخر القرن الخامس عشر وأوّل القرن السادس عشر . كانت إيطاليا هى مقرّه لأنها الأرض التى كانت تحيا فيها تقاليد السياسة الرومانية و إن لقيت فيها فسادا عظيما من جانب البابوات ومن جانب الأمراء الصغار الذين كانوا منذ دهر طويل يتسلطون على هذه البقعة و يوسعونها إفسادا .

لقد قيل كل شيء فى سياسة مكيافللى البغيضة وصار اسمها وحده ضربا من الخزى عند رجال الدولة حتى أفسدهم سلوكا . ولم يكن الأخلاقيون وحدهم هم الذين يزرون عليها بل الملوك الذين يدعى أنها قد ألفت لهم قد نبذوها نبذا . وشرف فريدريك الثانى نفسه بأن فندها أشد من كل أحد سواه . وإنها لتستحق هذا المقت الإجماعى ومن المحال على المرء أن يقرأها متى تفطن فى قراءة كتاب الأمير . فكر المؤلف واضح جدا و إن اختلفت فى أمره التفاسير . إنما هى نصائح يسديها الى لورنزو دى مديتشى و يقدّم له قواعد "الأمير" أنضج ثمرة جناها من تجربته الخاصة ومن دراساته التاريخية لأشهر الرجال. ومكيافللى نفسه هو الذى يقول ذلك فى كلمة الإهداء ولا سبيل للخلائف إلا تصديقه ، فليس الأمر لهوا عقليا كما قد افترض أحيانا ، بل هى دراسة جدّية عميقة وملؤها حصافة نادرة وإن يكن الفسوق عن الأدب واضحا فيها . و يظهر أن مكيافللى قد فقد كل تمييز بين الخير والشر : فهو يوصى بالجناية فى كل صورها بهدوء الدم البارد . و يتخذ عادة نماذجه من أولئك الذين يعلن الرأى العام فزعه منهم باعتبارهم أغوالا : إنما هو سيزار بورچيا ، و إنما هو أبوه الفاسق إسكندر السادس ، صنائعهما الذين صاروا ضحاياهما مثل راميرو ، وأوليفيرتو . وإنما هو فى العهد القديم أغا توكل ، كل أولئك أشقياء كسوا دما ولوّثوا بفظائع الغدر أو الفواحش الأشد منها شناعة . و إذا اتفق أن يوجه مكيافللى إليهم بعض اللوم فيوشك أن يكون ذلك لا على الآثام بل على زلات السلوك ، على هفوات كان هذا العقل الكبير يقيم لها من الوزن ماهو أدخل فى باب الهزؤ . فعند مايتكلم على الدوق دى ڤلنتنوا يقول بصريح العبارة : "لا أستطيع أن أعيب عليه أى نقص بل هو يستحق أن يتخذ ، كما قد فعلت ، مثالا لجميع أولئك الذين لسعد طالعهم أو لأسلحة غيرهم ، قد بلغوا عرش الإمارة بطموح عظيم ومشروعات أعظم " تلك هى جنايات سيزار برچيا كلها التى حكم بأنها خليقة بالتعظيم . غير أنه قد أخطأ فى حياته خطأ واحدا ! هو أنه ترك جول الثانى يصعد العرش البابوى ولم يصدر أمرًا بحرمانه . ليس مكيافللى هو الذى وجد هذا المثل البغيض بل اختُرع من بعده : " هذا أكثر

من جناية؛ هذا خطأ" لكن يُرى أن الصيغة إن لم تك من عنده بالضبط. فان الفكرة فكرته وهى فكرة بشعة . بعد أن درس مكيافللى الدويلات المختلفة وحال الجيوش يرسم مصورا للفضائل التى ينبغى أن يتصف بها الأمير، ويقيس بمقياس غاية فى الضبط ماهو السخاء والتبذير والقسوة والرحمة وحسن النية والمكر، ويقرّ الكذب بلا أدنى تردد والغدر والسم والاغتيال كلما كانت هذه الوسائل العنيفة نافعة . والغرض الوحيد هو البقاء فى السلطان بأى ثمن كان وإن النجاح ليبرر كل انتهاك للحرمات . وإذا كان مكيافللى يهدر التملق فذلك لأنه خطر بستر حقيقة الحال من الشؤون، لا لأنه يكذب بل لأنه يعمى ويوشك أن يهلك . ولأجل أن توصف هذه السياسة بكلمة واحدة يقال إنها العبقرية انصرفت إلى الشر .

أمران يدهش المرء لهما فى مكيافللى، أنه استطاع أن يقف ملكات نادرة كملكاته على نظريات بغيضة كنظرياته، وأن عقلا يحسب نفسه وضعيا استطاع أن يتعلل بمثل هذه الأوهام الفارغة، كأن التاريخ لم يعلمه شيئا قط لا هو ولا الضمير . فلم يفد من مثل قطاع الطريق هؤلاء الذين سعدوا لحظة وعما قليل لحقهم العقاب العادل . هو لا يرى أن السعادة القائمة على الخيانة هى أقرب الأشياء زوالا، وأن النجاح الذى يزعم أنه يضحى له بكل شىء، بالإنسانية، بالفضيلة، بالدين، لا يشترى بهذا الثمن . هذه السياسة هى حينئذ من السخف بقدر ما هى عليه من البشاعة، ويمكن الاعتقاد بأن مكيافللى حين يصدع بها تعروه تلك اللوثة وذلك السكر الذى يقترن بالجناية دائما . على أنه لا يرى من هو هذا الذى يمكن أن تنفعه هذه التعاليم . فليس بالأشرار حاجة إلى أن يعلموا، فشهواتهم الجامحات وفرص الإمكان هى معلموهم معدومو النظير . وليس مكيافللى فى ظاهر الأمر هو الذى كوّن القلنتنوا . قال روسو فى بعض مغالاته فى الإشكال عند ما كان يحصل معنى لباكون : إن "الأمير" كان ينبغى أن يكون كتاب الجمهوريين (عقد الاجتماع ك ٣ ب ٦) وإن أصدقاء الحرية لم يكونوا لينتظروا هذا الكتاب ليبغضوا الطغاة ويعاقبوهم . فلم يعن "الأمير" على خلاص إيطاليا على رغم أمنيته الوطنية .

والرجال الذين يكون لهـذا الكتاب أن يتوجه إليهـم ويرضيهم هم الأشرار الذين يصفهم والذين لا يحسبون أنفسهم جديرين بدراسة ولا بإعجاب .

ليس معنى هذا أن "الأمير" لا يحوى إلا هذا السم الزعاف. كلا، فإن عقلا حكيما وحازما يستطيع أن يفيد منه كثيرا، يتعلم منه كل ماتقتضى الشؤون من النشاط والعناية والإصرار وكل ما تستطيع إرادة الانسان أن تعارض به صروف القـدر . فلا يلزم مع ذلك إلا إبدال الغـرض : ضع الخـير مكان النجاح فيصبح عدد كثير من نصائح مكيافللى صوابا ونافعا . فإنه هو نفسه كان ذا دربة بصيرة بالشؤون، ولما أنه لم يكن قط أميرا كان تبريره الإثم أقل من المزايا التى تجعـل الرجل بحق رجل دولة .

عند ما يمضى المرء من "الأمير" إلى مقالاته على عاشورات تيتوس لو يوس يشعر بيسر فى التنفس ، يترك سياسة القتلة والغادرين إلى سياسة أكبر شعوب الأرض . ولو أن طريقـة مكيافللى لم تتغير ولو أن المبـادئ توشك أن تكون هى بذاتها فإن الأثر العام لذلك الكتاب مختلف جدا . ولا عناء فى فهم ذلك : فمتى كان الأمر بصـدد نجاة رومة، المدينـة الخالدة، أمكن أن تكون جـوامع الكلم فى مجلس الشيوخ أحيانا ككلمات الأمراء الصغار الذين كان يصنع لنا منهم مكيافللى أشنع الصور . كانت عظمة الغرض وجلاله يبرران إلى حدّ ما الوسائل المناقضة لأدب السلوك فى أعين أولئك الذين كانوا يستخدمونها . فيمكن أن يقال عند القناصل والدكتاتورين "سلام الشعب يمحو القانون" ولكن هذا لا يمكن أن يقال على سيزار برجيا . لا شك فى أنه لا يسمح لأحد بانتهاك قوانين الأدب ولو كان ذلك لأجل سلامة أمة . فأولى من فقدان مبـدأ أن تترك المستعمرات تهلك . غير أن الوطنية تقيم عذرا لكثير من الضلالات وكثير من الجنايات عند القضاة العاميين . على ضـدّ ذلك أثرة الفـرد ومنفعته لم تكونا أبدا إلا عللا سافلة لأنه ليس ممكنا ، على رغم ما يرى مكيافللى ، أن يكون للمرء أغراض نبيـلة حينا لا يكون الأمر إلا بصدد ذاته .

لمكيافللى فضلان كبيران فى "المقالات" . فبديا تبرز فيها فى أمر مواد الحكومة على حسب ما تقدم الحوادث، النتائج الطيبة لتجربته الشخصية ونظرات عبقريته فى تصريف الشؤون . ونظرا إلى أن قرارات مجلس الشيوخ والشعب الرومانى فى كثير من الأمر توحى بها إحساسات المروءة، ونظرا إلى جسامة الحوادث، كان مكيافللى يضع نفسه بلا عناء فى المستوى السامى للبطولة والفضيلة والحكمة ولا يدع ذلك الأصل المحزن الذى انتزعه من سياسة زمانه يظهر إلا من بعد بعيد . وثانيا يفسر حوافز الدولة الرومانية والمعنى الحقيق للحوادث التاريخية بحصافة عزت عن الشبيه . إنه يدين بجزء منها من غير شك إلى فولو بيوس الذى هو أول من ألقى بنظراته العميقة فى حنايا ذلك البناء العجيب . لكن فولو بيوس إن يكن هو مخترع هذا النمط فإنه لم يطبقه فى كل امتداده فان مصائر رومة لم تكن بعد قد تمت حين كان يكتب فولو بيوس؛ ولو أنه كان يتوقع الاضمحلال القريب فلم يك أمامه إلا مشهد الظفر ولم يك أمامه مشهد السقوط الذى كان يتوقعه . لقد كان مكيافللى على علم تام بالحوادث استخرج منه أنفس الدروس . فإن التاريخ مفهوما على الوجه الذى كان يفهمه به مدرسة سياسة تكاد تكون معصومة إذا كان الطهر الأدبى للعقل الذى يدرسه مساويا لنفوذ البصر الذى يشاهده . فلم يكن على منتسكيو أن يفعل كبير شيء بعد سلفيه . فإن تقديراته لعظمة الرومان واضمحلالهم هى ملخص وشرح معا لفولو بيوس ولمكيافللى . فتح فولو بيوس الطريق فأوسعه مكيافللى كثيرا بأن اتخذ "عاشورات تيتوس لو يوس" نموذجا له . فلم يكن على منتسكيو بعد إلا أن يتبعهما كليهما بأن يطبق، مع تحرج فى النمط وفى الترتيب، على تاريخ رومة كله النظرات التى كان هذا يقصرها على الحرب الثانية مع قرطاجنة وكان ذاك يقصرها على رأى تيتوس لو يوس، على القرون الأولى للجمهورية .

لا شك فى أن مكيافللى وقد استوحى قواعد مجلس الشيوخ الرومانى قد أظهر أنه مستقل جدا فى أمر الديانة : فهو يعالجها كما يعالجها رجل سياسى فحسب ولا يتردد فى أن يخضع السلطة الروحية للسلطة الزمنية . ولم يكن لهذه المسئلة من الخطر

عند الفلاسفة الأقدمين ما لها من الخطر فى الأزمان الحديثة . فلم يحفل الفلاسفة القدماء بتنازع هاتين السلطتين لأن ذلك لم يوجد قط فى الدولة . فاختصت القرون الوسطى بمشهد هذا الانقسام الفظيع الذى يرتبط مع ذلك بأسباب ما أعمق غورها . لكن فى آخر القرن الخامس عشر كان من النادر أن تكون هناك عقول مستنيرة فى هذه النقطة تضاهى فى استنارتها عقل مكياڤللى ، فهو من أوائل من انحازوا إلى السلطة السياسية وأيدوا الحق فى حل هذه المسئلة . ولم تخدع الكنيسة فى أمره بل كان مؤرخ فلورنسا من أبغض أعدائها إليها وأهيبهم عندها . زد على هذا أن مكياڤللى كان يعزو إلى البابوية تفرق إيطاليا الذى أضر بها ضررا بليغا . فإن البابوية ، على رأيه ، هى التى أسلمت الوطن المشترك إلى إغارة الأجنبي ، ولم يك لوم هذا الوطنى إلا حقا مرا ، وكان يظهر استقلاله فى الرأى وقتئذ إلحادا ومسبة . ومن هنا كانت التمائم التى لم تنقطع الكنيسة عن إلصاقها بذكرى ذلك الذى صدق حكمه عليها ولامها لوم الحر المخوف جانبه .

إن ما هو مثار للإعجاب فى مكياڤللى بلا قيد هو أسلوبه . إن مقالاته على "العاشورات" لم تكن فى الحق مؤلفا حسن التأليف جدا فإنها قليلة النظام والنمط العلمى . و "الأمير" عينه ولو أنه أحسن نظما ليس بمنجاة من كل نقد : لكن إذا كان المجموع ليس مما لا شين به فان التفاصيل قد بلغت درجة الكمال . لكل من أفلاطون وأرسطو ومنتسكيو وفولو بيوس وشيشرون طريقته وعظمته . ولكن لأسلوب كل منهم عيوبه : فأسلوب أفلاطون مع أنه معدوم النظير لا يمكن أن يكون صورة للعلم . وأسلوب أرسطو تعليمى فوق ما ينبغى . وأسلوب منتسكيو براق أشد مما ينبغى وليس عليه دائما مسحة الرزانة . وفولو بيوس له فى غالب أمره جفاء الإمرة بل جفاف التكلف . وأسلوب شيشرون أدبى ورشيق أكثر مما ينبغى . أما مكياڤللى فله وحده الأسلوب الحق للسياسة والشئون العامة جمع بين البساطة والإحكام والبيان والإيجاز والحركة . إنه أشد احتفالا بالأشياء منه

بالألفاظ . ورجل الدولة لا يستطيع أن يتخذ أسلوبا خيرا منه . فمبادئه لا تساوى شيئا لكن الأسلوب الذى تلبسه حسن جميل .

وإن ماينقص مكيافللى على الخصوص هو تلك المعانى العامة، إنه يهدرها ليس فى النظريات التى لايكاد يهتم بها فحسب بل على الخصوص فى العمل،يبغى فى رجل الدولة الذكى حقا أن يستلهم الظروف ، ولما أنه يرى دائما فى التاريخ النتائج أعيانها تنتج من وسائل متخالفة جدّ التخالف فهو يرفض كل القواعد الجامدة باعتبارها خطرة . فهذا السلوك وهـذا السلوك الآخر كلاهما حسن عنده وإنه ليقيم الدليل بالمثل القارع لإسقيفيون وأنيبال على أن الكيوف الأشدّ تضادّا يمكن أن تأتى بنتائج متماثلة على الإطلاق .

وأية كانت مزايا مكيافللى فإن ذلك لا يمنع من أن سياسته معيبة بحق كما أن العاريق باسمه لاحقا . فكيف يسقط مثل هذا العقل فى هذه الضلالات المحزنة؟ كيف أن نظرا صادقا ينكر النـور الحق إلى هـذا المقدار ؟ يمكن أن يكون لذلك سببان : الأول فساد القلب الذى تكون قد أنمته عادة الأعمال والذى كل ما حوله كان يؤتيه المثل الذى لا يغالب . والثانى نمطه الذى هو لم يخترعه البتة ولكنه غلا فيه الى النهاية . فإن النمط التاريخى الذى اتخذه أفلاطون مع التحفظ كان قد أدى بأرسطو إلى بعض نتائج غير محمودة . هذه النتائج هى أشدّ سوءا أيضا فى مؤلف فولو بيوس الذى كان يعتقد الكمال فى الدستور الرومانى . وشيشرون بفضل تحمسه لأفلاطون يخفف من هذه الميول الخطرة مع أنه يقلد فولو بيوس. ومنتسكيو إذ يرخى لنفسه العنان فى هذا النمط يتعثر أكثر من مرة . وليس لمكيافللى فى هذا السبيل من لجام . هو لايريد أن يرجع إلا الى التاريخ ولا يأمن إلا إياه . ولأنه يفسره بحذق عجيب يريد أن يجعل منه المذهب الأعلى الوحيد. والتاريخ يقدّم أمثلة بينة التخالف، وإذا كان الوعى لا يؤتى المرءَ مابه من تمييز كان عرضة لأشد العثار . قـد يعجب أناس بمثل سيزار برچيا كما يعجب سائر الناس بمثل تيتوس ومرك أوريل، يعبدون الجناية لأنها ظفر ويحتقرون الفضيلة المغلوبة ، ويستخدمون الكذب كما يستخدم

بنو الإنسان الصدق، و يتلهون بالغدر و بالفسوق لأن تاريخ الماضى كثيرا مايذكر ضروبامن النجاح قدتمت بهذا الثمن الحقير. فالبابا اسكندر السادس هو شخصية تاريخية كمثل ريجولوس أو قيصر سواء بسواء . وما دام قد نجح فهو أعظم منهما . هاك هو الحد الأخير الذى اليه يفضى النمط التاريخى . و إذا كان أفلاطون كاد يكل كل شيء الى العقل فهو أشرف الكتّاب السياسيين . ومكياڤللى الذى وكل كل شيء الى التاريخ هو أقلهم أدبا وأكثرهم فسادا . وهذا مثل مخيف ليس لامرئ أن يحاول اتباعه وسيبقى على التحقيق وحيدا وعلى الدوام بغيضا .

فى القرن السادس عشر لايعدّ العلم السياسى كتابا واحدا صالحا. فكتاب بودان الذى كان له فى زمانه اسم كبير ليس إلا صدى خافتا للنظريات القديمة، و ينسب نجاحه على الخصوص إلى أنه كتب بلغة عامية . وفى القرن التالى ليس بين الفلاسفة إلا هبز و إسپينوزا هما اللذان اشتغلا بالسياسة . وقد هاب باكون وهو رجل دولة سنين طوالا أن يقرب موضوعا كان يعرفه حق المعرفة . لكن مخزيات حياته العامة تدل على ماذا كانت مبادئه، فليس للخلف أن يأسف كثيرا لصمته . أما ديكرت فقد امتنع دائما عن أن يعالج السياسة . ليس ذلك بأنه تنقصه الشجاعة حتى تحت حكم ريشليو، وليس لأنه ينكر أهمية هذه المواد، وليس لأن قلبه قد برد من لبثه فى أرض أجنبية، لكنه يعيب على "تلك الأمزجة القلقة المخلطة التى لا تعدم، وهى ليست مهيأة لا بالمولد ولا بالثروة لمزاولة الشؤون العامة، أن يخطر فى بالها شيء من الإصلاح الجديد. وربما كان ديكرت يؤثر ألا ينشر نمطه ومؤلفاته على أن يظن به مثل هذ الجنون . فإذا كان يشرع فى أن يكتب "القواعد التى ينبغى ملاحظتها فى الحياة المدنية فقد لا يرى نفسه أقل تبجحا من ذلك الفيلسوف الذى كان يريد أن يعلم واجب القائد بحضرة أنيّبال". ومع ذلك هو يرى فى السياسة الاعتماد على التجربة أولى من الاعتماد على العقل "لأنه يندر أن يعامل المرء أشخاصا كاملى العقل وأن خير النصائح ليست فى الأغلب من الأمر أسعدها نتيجة" . ومع إجلالنا لديكرت وبرغم الاحترام والإعجاب اللذين تستأهلهما عبقريته الشريفة فإن تلك

المبادئ ليست خليقة بنفسه الكبيرة . فلم يكن أفلاطون ولا أرسطو ولا منتسكيو بعد ذلك رجال دولة أبدا ، ومع ذلك فهم أساتذة العلم . لقد استخرج مكيافللي من مزاولة الأعمال أبشع النظريات التى تخزى ذكراه . فليس إذاً ضروريا أن يكون المرء فى الحكومة لأجل أن يجيد الكلام فى السياسة، وفى الغالب أن العمل فى الحكومة من شأنه أن يكون خطرا على العلم . فإن فولو بيوس وشيشرون مع احتفاظهما فيها بشرفهما وطهارتهما لم يتعلما منها شيئا كثيرا .

أما سياسة هبز فهى معروفة . هى نظرية للاستبداد وتبرير له . إن هبز ليصدر عن أشد المبادئ بطلانا فى أمر الطبع الإنسانى الذى لم يجود ملاحظته ، يستخرج منه مجتمعا مشوها لا توجد فيه بعد الحرية التى نكرها فى الإنسان وأساء التعبير عنها ، وفيه السلطة المطلقة لفرد تحكم بلا رقابة و بلا حدود . إنه يعيب بحدة على أرسطو أنه قرر أن الإنسان حيوان اجتماعى . والحالة الطبيعية للناس فيما بينهم، إذا صدقنا الفيلسوف الانكليزى المبغض لبنى الانسان، هى حالة حرب . فإنما الخوف هو الذى ألف الاجتماع ، وليس إلا الخوف هو الذى يحفظه . ذلك بأن الناس لما بهم من خوف بعضهم بعضا قد اجتمعوا ولما أن لهم دائما ميلا الى أن يمزق بعضهم بعضا حتى فى الحياة الاجتماعية كان السلطان الذى يزعهم و يلزمهم النظام لا يمكن إلا أن يكون أشد قوة . وكأننا إذ نسمع هذه القواعد المنكرة نرى الملك مكلفا بأن يحرس و يقود حيوانات مفترسة . وما نرى إلا أن قلب هبز يستحق أن يرثى له إذا كان هذا هو كل ما استخلصه من تجربته وتأملاته . ولا عذر له حتى من مشهد الحروب المدنية التى حاقت ببلاده وقتئذ . فمن شأن الفيلسوف أن يسمو بنفسه فوق الحوادث ولا يتركها تخاف هولها ، وواجبه أن يقدرها قدرها . ومن الشىء الغريب أن هبز لم يتفهم أحداث زمانه حتى إنه لم ير أن الاستبداد الذى طالما نادى به هو وحده الذى سبب كل أضرار الوطن والذى قضى على حياة شارل الأول . كانت إنجلترا فى ذلك العهد أكثر بلد حرية فى أوربا وإن تكن أشد اضطرابا . وكان أكثر من عرض ينبئ منذ ذلك

الوقت بدستور سيجيء عما قريب يحمل السلام والقوة للجتمع الإنجليزى ، وقد مات هبز قبل ثورة ١٦٨٨ بعشر سنين تقريبا ، تلك الثورة التى لم تك نفسه تحدثه بها .

ولقد شرف هبز عند الناس باستقلاله فى الرأى حين قرر صراحة سيادة السلطة المدنية على السلطة الدينية . أما هذا التنبيه فحق وأما فضل هبز فلم يزد به شيئا . فقد كانت هذه المسألة جديدة فى زمن مكيافللى ، وكانت جدتها أقل من ذلك بكثير فى القرن السابع عشر بعد انتصار "الإصلاح الدينى" وبعد امثال لويس الرابع عشر وكثير غيره من الملوك . على أن الفضل كان يرجع إلى إنجلترا أكثر من أى بلد آخر فى صوغ هذه النظرية صوغا دقيقا ما دام أن فى إنجلترا وقبل هبز بقرن كان هنرى الثامن هو الأول بين الملوك الذى جمع فى يده بين السلطتين وأقام نفسه بابا لمملكته .

لقد أبان الباحثون من أين جاءت ضلالات هبز[1] . فسياسته وأدبه باطلان لأنهما يستندان إلى ميتافيزيقا وبسيكولوجيا باطلين أيضا ، ونمط هبز عقلى محض ولا يظهر للتاريخ أثر فيه . غير أنه يسيء استيحاء العقل . إنه لا يعرف أن يدرس النفس الإنسانية بالانتباه الكافى وبالضبط المخلص . إنه قد جمع من فلسفة باكون أصولا مشؤومة شرحها كما كاد يفعل بعد ذلك تلامذة لوك وكندياك . فإنه قد استخرج قبلهم بقرن من مذهب الحس كل النتائج الاجتماعية التى يحويها ، وقد أمكن بدون غلط تاريخى اعتبار سياسته متممة لمذهب الحس لهلفسيوس وسان لمبير ، فليعلم أهل هذا المذهب أن مذهب هبز متى قبلت مبادئه متحرج لا يقبل التفنيد ، وأن هبز عدو للحرية مبين . فمذهب الحس إذن بين خصلتين فى السياسة فإما أن ينكر مبادئه وإما ، إذا أراد أن يكون منتجا ، أن يبلغ الاستبداد بالضرورة دون أن يستطيع التهرب من أى واحد من إفراطاته . بأفلاطون وصل النمط العقلى إلى تأسيس الحرية على قواعد من العدل لا تتزعزع وإلى تحديد السلطات بحدود لا تجاوز . وبهبز يصل النمط العقلى إلى نتائج على نقيض

(١) ر . السلسلة الأولى من مؤلفات كوزان ج ٣ ص ٢٤٥ وما بعدها .

ذلك . لكن أفلاطون قد لاحظ على هدى أحداثَ العقل الإنسانى ونكرها هبز كما نكرها أستاذه باكون . وإن سياسته التى لا تستخرج من التاريخ الذى يستهين به ولا من البسيكولوجيا التى يهمل أمرها هى سفسطة من منطق يسب سبا فاضحا الطبع الإنسانى، وليس به من الحق ولا من العظمة شيء ما .

كذلك توجه أمثال هذه العيوب إلى إسفينوزا . فإن مذهبه فى المجتمع هو محصل مذهب هبز تماما ، ولو أنه يصدر عن مبادئ ميتافيزيقية مخالفة على الاطلاق ، فإن إسفينوزا لا ينكر الحرّية فى البسيكولوجيا ولم يك يجحدها فى الدولة . والسلطان الذى هو يتخيله وينقله إلى المجتمع عوضا عن أن يتركه إلى الملك كما كان يصنع هبز هو على السواء استبداد جامح . حال الفطرة هى على رأيه أيضا حالة حرب والصورة التى يتخذها من الإنسان فى هذه الدرجة الأولى الحقيرة بشعة ولو أنها صورة خيالية محضة . وملاحظة إسفينوزا للأحداث البسيكولوجية أقل أيضا من ملاحظة هبز إذا كان ذلك ممكنا . فإنسانه الطبيعى هو نوع من الوحش لا يميز الخير من الشر لا عقل ولا أدب له . أكثر من ذلك أن إنسان إسفينوزا مع ارتقائه إلى الحياة المدنية يظل منحطا ميت الوعى فى المجتمع كما هو فى حال الفطرة ، تقوم السلطة العامة عوضا عنه بما يجب عليه هو أن يفعله أو ألا يفعله ، وتقرر على جهة السيادة ما هو العادل وما هو غير العادل، لأن العقل البليد للمواطن لا يستطيع هو وحده أن يعرفه . وبحجة أن الفرد عاجز تلقاء الجماعة يقدّمه إسفينوزا ، بلا قيد وبلا رحمة ، قرباناً للسلطان الذى لا يدبر أمر الرعايا إلا بالترغيب والترهيب .

وهو على هذا يسلم بالتقسيم الجارى من قبل للحكومات الثلاث . وفى كتابه السياسى الذى لم يستطع إتمامه كان يعوّل على وضع نظرية الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية ، فلم يتم من ذلك إلا الأولين . فالملوكية كما يتخيلها غاية فى الغرابة ، تتصرف فى كل شيء فى الدولة وكل شيء ملك لها بما فى ذلك دور المواطنين التى تؤجرها بنقود معدودة . وفوق ذلك للملك مجلس يجدّده كل عام " ويكون هو كالحس الخارجى للدينة التى روحها الملك " . وإلى جانب هذا المجلس الذى

يدير الشؤون مجلس آخر للقضاء يستوفى أعضاؤه رواتب وظائفهم المهمة السامية من أموال المحكوم عليهم بالعقوبات . وليس للجيش رواتب فى أزمنة السلام وأما فى مدة الحرب فهو يعيش على الأنفال التى ينالها من العدو . وعلى هذا المستوى تكون الأنظمة الأخرى للملوكية التى يحلم بها إسفينوزا ولا فائدة فى ذكرها . لكن ربما كان أغرب من هذا أن إسفينوزا يراها عملية جدا . فملوكيته خير من كل ما قد كان من الملوكيات ، وإنها لأعلى علوا من الملوكيات التى تخيلها الفلاسفة . فهو معجب بمؤلفه ، وعلى رغم تواضعه العادى يخصص بابا قائما برأسه ليقيم الدليل على أفضلية نظرياته المقطوعة النظير . حق إنه يقف أحيانا متهيبا أن يثير ابتسام قرائه ، غير أن هذا الاستبصار نفسه وإن يك من الحصافة بموضع ليس من شأنه أن يدرأ الخطر الذى يخشاه الفيلسوف . وإن إسفينوزا الذى يزدرى التصور المجرد فى السياسة ولا يريد أن يرجع إلا إلى التجربة لا يرى أنه لا يقفو إلا أوهاما لا تليق بعبقريته .

حينئذ لم يتقدم العلم السياسى خطوة واحدة فى القرن السابع عشر على يد هبز وإسفينوزا أى مدرسة باكون ولا على يد مدرسة ديكرت . بل على الضد قد أضروا به إذ جعلوه بغيضا تارة وهزؤا تارة أخرى . حتى بوسوى نفسه لم يقله من هذه العثرة . فإن السياسة المستخرجة من الكتاب المقدس التى عيبها ڤولتير بحق ليست إلا نظرية الملوكية المطلقة . وربما لم يفطن بوسوى إلى أنه لم يك ليدرس التوراة إلا ليستخرج منها صورة سيده محسنة وتقريظا لاستبداده خلوا من الإنصاف .

فى القرن الثامن عشر وبعد أصول القوانين بخمس عشرة سنة تقريبا ظهر عقد الاجتماع بغأة يعطى وجهة جديدة لعلم السياسة . فإنه إلى روسو لم يكن إلا فى حيز النظريات فجعل منه سلاحا للثورة وآلة لها . لم يكن عقد الاجتماع إلا رسالة مستخرجة من مؤلف كبير هو "الأنظمة السياسية" فلم يشرح فيها من مذهبه إلا معنى واحدا . غير أن هذا المعنى كان أساسيا وإن لم يكن كله جديدا ، وهو

معنى السيادة . وقد كان أرسطو قد وضعه قبل المواطن الجنيڤى بألفى عام و بالاتجاه عينه . وقد كان لوك قد عالجه آنفا فى مؤلف مبين ترجم قبل أن يظهر كتاب روسو بعشرين سنة فاستعار منه روسو مبادئه . فى محيط الديمقراطيات القديمة كانت هذه المسئلة من البساطة بموضع وكادت لا تكون محلا للمناقشة . فإن الشعب بجملته كانت له السيادة الدائمة التى لا جدال فيها ، وكان من الحرص عليها بحيث أنه لا يقصر أمره على أن ينتقم من الطغاة بل كان يتق بواسطة التغريب كل الأخطار البعيدة التى كان يمكن أن تهدّد سلطانه . كان الطاغية يستطيع أن يغتصب بالقوة والمفاجأة لكن سلطانه لم ينل أبدا أن يكون مشروعا . أما سلطان الملوك فى الدول التى كانت قد احتفظت بهم فلم يكن إلا نيابة مجرّدة . فكان الملك هو الحاكم الفرد الذى كانت سلطته ، وقد أقرّه الرعايا عليها ، يمكن دائما أن تنزع منه . وكان الاحتفاظ بها ضدّ رغبتهم نزولا عن الملوكية ، إنه كان ينقلب من ملك إلى طاغية و يعرض نفسه لعقاب ندر ما كان آجلا . جرى الأمر على خلاف ذلك فى الأزمان الحديثة . وتبعا لعلل كثيرة وعميقة صار المعنى الحقيقى للسيادة نسيا منسيا . فإن الملك لم يك ليتلق سلطانه إلا من الله وحده لا يحاسبه عليه أحد أيا كان على ظهر الأرض . هذه النظرية ولو أن الثورات أكذبتها أكثر من مرة ولو أن بعض الفلاسفة قد فندها مثل لابو يثى مثلا فإنها كانت مقبولة على العموم ولم يجرؤ منتسكيو على مناقشتها فضلا عن إبطالها . وكان روسو قد وجد المدينة العتيقة بالجزء لا بالكل فى جمهورية جنيف الصغيرة ، وكان يرى أن السيادة فيها للشعب ، وكان يفتخر هو نفسه بأنه " عضو من السلطان " . بفضل ذلك و بفضل تدبره الذاتى وعسى أن يكون أيضا بفضل حبه للشكلات ، قد أيد مذهبا قد كان له فى زمانه شىء من الغرابة مع أنه قديم وكله حق . ومن هنا أتت أهمية عقد الاجتماع على رغم الخطأ الجوهرى الذى بنى عليه والذى طالما فند فلم تبق فائدة فى الإلحاح عليه بالتفنيد من جديد . وإنى لأقتصر على نظرية السيادة وأدع جانبا نظرية العهد البدائى الذى طالما بحث عنه عبثا روسو .

إن إعلان سيادة الأمة و إقامة الدليل عليها فى القرن الثامن عشر وفى عهد لويس الخامس عشر قبل الجمعيات العمومية (les etats généraux) بخمس وعشرين سنة إنما كان ضربا من الجسارة والتنبؤ . لم يلحظ فى بادئ الأمر مدى هذه النظرية وظهرت تلك المبادئ الكبرى خيالية أكثر منها خطرة ومجرمة أكثر منها مشؤومة . فلم تبلغ درجة أن تكون مذهبا . وهى ولو أنها كان من شأنها أن تكون إعلانا وإنذارا للسلطان وللشعب كادت تبقى عقيمة ، بل لم تثر مناقشة جدية . فإن السلطان المستند إلى ماض مقداره أربعة عشر قرنا لم يشعر بانه قد أُتى من ناحية كشف السر عن ضعفه . والشعب الذى يكاد لا يعدّ مدافعا عنه إلا روسو لم يشعر بانه قد وجد من جديد صك سلطانه . لم يزد عقد الإجتماع روسو مجدا . وغاية ما فى الأمر أن أنصاره قد غلوا قليلا فى الاعجاب به وأعداءه قد غلوا فى مهاجمته . لكن الأصدقاء والأعداء لم يشك أحدهم فى أن مبدأ الثورة وضع آنفا ، وأن نتائجه لا محالة واقعة . حين جاءت الجمعية التأسيسية تضع يدها على السيادة القومية المغتصبة منذ ثلاث سلالات من الملوك ، وحين رتبت على الحق الاجتماعى مناقشاتها الخالدة ، وحين حاولت الجمعية الثورية أن تؤسس بنيانا جديدا للسياسة — نال روسو من جديد ، وقد كان منسيا منذ آخرته الغامضة المحزنة ، من النفوذ ومن المجد ما لم يكن اجتمع له أبدا فى حياته وشاطر منتسكيو آراء الرجال السياسيين الذين كان أشدّهم عنفا وأقومهم منطقا منحازين الى عقد الاجتماع وكان أرجحهم عقلا إن لم يكن أقواهم بصيرة بالأمور منحازين إلى أصول القوانين . فكان هؤلاء الأخيرون يشبهون أن يكونوا هم الذين قد حلوا النظرية . وقد شاءت الجمعية التأسيسية ، ولو أنها غير مؤمنة بمنتسكيو ، أن تستلهم على الخصوص نظرياته ، غير أن عملها الذى كان من شأنه فيما بعد أن يظهر من جديد كاسيا صورة أخرى لم يستطع أن يعيش إلا سنة واحدة ، على ضدّ ذلك الجمهورية مع الجمعية الثورية لم تضع دليلا للعمل إلا النظريات الأصلية لجان جاك . وفى الحق أنها لم تكد تلبث أكثر من الجمعية التأسيسية . وقد اضطرت السيادة

القومية التى أتيت من جراء الظروف أكثر مما أتيت من ناحية إفراطاتها أن تنزل عن عرشها من بعد سلطان قصير مداه وكثيرة آلامه إلى يدى بطل كان يعترف بالأقل أنه تلق عنها كل شىء ، غير أن هذا النزول المتبوع بهزيمة وخيبة أمل مدة ثلاثين سنة أظهرت أنها تعطى الحق لمنتسكيو ، قد استبدل بعد نصف قرن من الأخطاء والكفاح بظفر حاسم لم يستعر شيئا إلا من مبدإ روسو .

حينئذ يمكن القول بأن روسو قد كان بشير الثورة وكان له الفخر فى أن شرح المبدأ الذى جعلها مشروعة قوية و باقية . وإذا كان مبدأ السيادة القومية لا يزال غير منظم بين ظهرانينا فإنه منذ الآن لم يعد موضوعا للجدال . و ينبغى أن تعترف ديمقراطية أيامنا لجان جاك الذى تحسسها قبل وقوعها بقرن تقريبا ولو أنه لم يفهمها دائما حق فهمها .

إنه معجب بالديمقراطية أيما إعجاب قال : " لئن كان فيها شعب للآلهة لحكم ديمقراطيا " . وهذا التحمس معقول جدا فعند فيلسوف يعرف للإنسان كرامته وطبعه القدسى يجب أن تكون الديمقراطية ، نظريا على الأقل ، الحكومة الوحيدة الشرعية إن لم تك دائما حكومة يمكن تطبيقها عمليا . غير أن هذا التمجيد لايؤدى الى العمل فى رأى روسو فهو يسارع الى أن يعلن، وربما كان ذلك لبقية فيه من بغض الإنسانية " أن حكومة على هذا القدر من الكمال لا توافق الناس " . (عقد الاجتماع ك ٣ ب ٤) وهذا قيد يحدّ فى الواقع حدّا غريبا من مبدإ السيادة القومية، وربما كان يكون حكيما على هذا الحساب أن تنزع تماما من علم السياسة، الذى لا ينبغى أن يشتغل بالأوهام، نظرية الديمقراطية. حق أن أفلاطون لم يهمل دراسة الحكومة الأرستقراطية، و إن تك حكومة الفضيلة هذه، كما كان يعنى، كانت أقل إمكانا من ديمقراطية جان جاك. غير أن روسو مع اعتقاده بصلاحية الديمقراطية لشعب من الآلهة لا يقنط تماما من صلاحيتها للناس. فهو لا يزيد على أن يضع شرطًا واحدًا هين التحقيق. فعلى رأيه يلزم أن تكون الحكومة الديمقراطية صغيرة جدا حتى يستطيع الشعب فيها أن يجتمع وأن يتمكن كل مواطن

من معرفة الآخرين . إذن لا يخرج المثل الأعلى لروسو عن نطاق جنيڤ التى هى على رغم حريتها المزعومة أضيق من حدود المدينة العتيقة نفسها . و إن روسو ليدع نفسه تنقاد لحبه للمدينــة التى ولد فيها ، ولا يمكن أن يقال لوطنه ، ولذكريات مطالعاته الأولى . و إن جنيڤ التى يعجب بها ليقابل بهـا على الخصوص باريس و إسبرتة وأتينا التى لا يعرفها إلا من إفلوطرخس ، تلك الديمقراطيات التى كانت دائما تحت نظره ، وعلى هذا المقياس الضيق الناقص يريد أن يحمل سائر الشعوب الأخرى .

بل إنه يذهب بعيدا فى هــذا السبيل الذى اقتفى أثره فيــه كثير من الكتاب فأضلهم حتى إنه جاء يأسف للرق باعتباره قاعدة وركنا ضروريا للمجتمع عند الأقدمين. ومع أن هذه المشكلة فى نظره شنعاء فهو يميل الى الاعتقاد بأن الحرية المجهولة لدى الشعوب الحاضرة على رغم دعاويهم " ربما لا تماسك إلا بعمد من الاستعباد " . (عقد الاجتماع ك ٣ ب ١٥) .

نتيجة أخرى ليست أقل بطلانا يستنتجها روســو من مبادئه أو بالأولى من أوهامه ، هى أن يحظر على السيادة القومية كل نوع من النيابة " فى اللحظة التى فيها شعب ينتخب نوابا يصبح غير حر بعد ، وغير موجود ، فإن منتخبي الشعب ليسوا نائبين عنه ولا يمكن أن يكونوهم ، إنهم ليسوا إلا مبعوثين فلا يستطيعون أن يقرروا شيئا تقريرا نهائيا " (المرجع السابق). كان هذا حقا فى أتينا وفى إسبرتة وغيرهما بمعنى أن الشعب لم يفكر قط فى أن يوكل فى سيادته فى كل الشؤون التى كان يمكن أن يقوم بها بنفسه . لكن حتى فى هذه الجمهوريات التى لا تكاد تكون إلا فى مدينة واحدة كان لا يمكن للشعب أن يعمل كل شىء ، و إن الحكام الذين كان يختارهم كانوا ينوبون عنه فى كثير من الأحوال مهما يقل روسو .

لكن إذا كان هذا المبدأ الموضوع بكل سعته غير مضبوط بجزئه فى حق الديمقراطيات القديمة ، و إذا كان لم يمكن تطبيقه أبدا تطبيقا تاما فإنه يصير باطلا تمـاما فى حق الديمقراطيات التى كانت عبقرية روسو تتكهن بها والتى كان قلبــه

الجمهوری يتمناها لشعوب أخر غير شعب جنيف ، وعلى الخصوص فرنسا التى كان المواطن الجنيفى يدين لها بمجده وبإبوائه . أفكان محكوما عليها بالملوكية الى الأبد؟ وإذا كانت تكسر النير عن عاتقها يوما ما قريبا ، كما كان يدعوها إليه روسو ، فأى شكل من الحكومة تتجه إليه إن لم يكن إلى الديمقراطية ؟ هذا هو ما كان يشعر به روسو قبل وقوعه : كان يمكن أن يقول لنفسه إن مبدأه المزعوم الذى كان يرفض كل نيابة فى السيادة لم يكن إلا ضلالا . أكان بالمصادفة يفكر فى تقسيم فرنسا الى جمهوريات صغيرة متحدة ؟ أم كان يرى أن يقطع الوحدة القومية أجزاء لا يكون أى واحد منها أكبر من مقاطعة جنيف أو أتيقا أو لكونيا ؟ ما كنت لأريد أن أتهمه بمثل هذا الحلم ، غير أنه كان يشغل نفسه كثيرا بدراسات الاتحادات ، وهو موضوع جديد ، على ما يقول ، ولا شك أن عبقريته المغامرة لم تكن لتتردّد فى أن تأتى فيه بالبدع حتى التى هى محل للجدال . (تعليق روسو فى آخر الكتاب الثالث الباب ١٥ من عقد الاجتماع وتعليقات الكونت دانتريج) .

بيّن إذن أن روسو وهو يدعو الى مذهب السيادة القومية لم يكن ليؤمن قط فى شأنه بما ينبغى أن تؤمن به الأمم الحديثة . ولم يك ليرى كيف كان يمكن تحقيقه عما قريب . لا شك فى أن للنيابة مساوئ . إنها ليست دائما حتى فى أوقات الشدّة من حياة الشعوب الترجمان الصادق لإرادات من استنابوهم . غير أن النيابة ضرورية ، وليست الحال الراهنة فى السياسة هى وحدها التى تبررها ، وما دامت طبيعة الأشياء لم تتغير فلا محيص عن النوّاب وإنهم على العموم خير من الذين أنابوهم . على أن السيادة كما قدرها روسو لا تستنيب بمعنى أنها كالحرية ليست قابلة لأن يتنزل عنها ، وأن الثورات هناك دائما لتثبت لمن لا يفهم أن الشعوب لا تنزل عن عرشها أبدا . لكن إهدار النظام النيابى الآن إنما هو جحود للأحداث الأبين ما تكون ، وارتماء ، بحجة عدل محال ، فى أضغاث الأحلام وأخطر ما يكون من الأوهام .

لقد جاء روسو بتمييز عادل جدا ونافع جدا خير مما أتى به أى امرئ قبله بل بعده أيضا ، وهو التمييز بين السيد وبين الحكومة التى يسميها أيضا الأمير . هذا التمييز أساسى وهو ينتج طبعا من نظريته فى السيادة ، وقد كان فى الجمهوريات القديمة يكاد يكون مستحيلا : فإن الشعب الذى كان هو السيد يحكم بذاته ولا يعترف ، على أكثر مايكون ، إلا بحكام قابلين للعزل ولمدة قصيرة ، فكانت الحكومة والسيادة تتحدان ما كان لأحد أن يميز بينهما . أما أفلاطون فإنه لم يتكلم فى ذلك . وأرسطو على رجاحة عقله لم يضع لنفسه هذه المسألة إلا ليسىء حلها . ومع أنه كان يعرف السيادة الحقيقية ، وكان يضعها نظريا فى العقل وعمليا فى الأكثرية ، فلم يتردّد البتة مع ذلك فى القول بأن الحكومة هى سيدة الدولة (على الخصوص ك ٣ ب ٤ ف ١) . ومنتسكيو يركب الخطأ عينه فلا شىء فى مؤلفه الكبير يدل على أن عنده الملك الذى يحكم ليس هو السيد الشرعى للدولة . وأما روسو فهو وحده الذى يرى الحق ويعرف أن يبرزه فى بيان لا يدع محلا للإبهام . الأمير ، الحكومة أيا كان شكلها ، بل أحيانا القادرة على كل شىء ، ليست أبدا إلا مندوب الشعب ، يعزل بإرادته وهو مسئول أمام عدالته التى هى سيدة وإن لم تكن معصومة . يقول صريحا "إن الحكومة كانت مندمجة بغير وجه فى السيد الذى ليست هى إلا وزيرا له". كان يمكن ألا تستساغ هذه النظريات فى عهد لويس الخامس عشر لكنها قد كانت غاية فى الحق . ولم تمض خمس وعشرون سنة حتى جاءت الجمعية التأسيسية تنفذه فجعلت للملوكية التى كانت تحسب نفسها سيدة مكانا تبعيا صرفا لم يك ليتغير من ذلك الحين . واليوم أصبح اعتقاد أن الحكومة هى السيد خطأ لم يعد بعد جائزا حتى عند أشدّ العقول عماية . فليحتفظ روسو بمجد أنه هو أول من يجلو كل غموض فى هذه النقطة الأساسية .

مزية أخيرة لا ينبغى أن تنسى لعقد الاجتماع وإن كانت محلا للمبالغة أحيانا ، وهى مزية الأسلوب . حق أن روسو لم يكتب أبدا بما هو أشدّ قوة وأعدل قصدا ، لكنه لم يستطع أن يتخلص ، حتى فى موضوع السياسة ، من بهرج

الأسلوب الذى كان يحمل عليه حتى قصصه . وعلى رغم الضبط العام للمعانى يستروح المرء منه روح البليغ أكثر من روح رجل دولة ، و يرى حينما يقرأ مكيافللى أن روسو لم يكن أبدا ليتعاطى الشئون العامة . وأنه إذا كانت تنقصه البساطة فذلك على الخصوص لأنه تعوزه التجربة . على أن كتابه أحسن تأليفًا فى مجموعه من الأمير أو " المقالات على العاشورات " ، لكن على رغم هذا الترتيب المنظم المتسق يسوده نوع من التردّد ومن الاستيثاق يبرز من تحت مظاهر الشظف . وعسير ألا يعرو المرء هذا التردّد متى كان لم ير بنفسه الواقعيات التى يتكلم عليها .

منذ ظهر عقد الاجتماع لم ينتج العلم السياسى أثرا عظيما وإن يكن قد أخرج مؤلفات يعتدّ بها بل مؤلفات مشهورة . فلا تزال الديمقراطية التى أعلن روسو مبدأها تنتظر من رجل عبقرى نظرية كاملة . و ربما يتفق أن تمر فى عدّة قرون و يمر بها كثير من المحن قبل أن تُمكّن الفلسفة من أن تتلق من التاريخ مواد كافية لإحسان فهمها .

ها نحن أولاء نصل بعقد الاجتماع و بالنظرية الحقة للسيادة إلى منتهى غاية الأزمان والعلم . فالذهاب إلى ما وراء ذلك مغامرة بالتكهنات التى ربما لا يقرّها المستقبل . ولكن دون أن نسبح مع الوهم يمكن أن نتساءل ما ذا يجب على علم السياسة أن يصنع بعد مثل ذلك الماضى المجيد ؟ وما هى الفوائد التى يستطيع إسداءها للجتمعات فى حالة التنوّر والتمدّن الحاضرة ؟ تلك خدمات عظيمة القيمة وحسب من يشك فى أمرها أن يذكر التأثير الصادق الذى أثره فى مصائر بلدنا " أصول القوانين " و" عقد الاجتماع " ، بصرف الكلام عن ذلك التأثير غير المباشر الذى كان لها فى مصائر أوربا المستنيرة أو الخاضعة لعبقرية الديمقراطية الفرنسية . فلم يكن العلم السياسى ، فى العصور القديمة ، أخصب إنتاجا ولا أجدى نفعا ولو أنه كان أعظم مما هو الآن . ففى أيامنا ليس له البتة أن يبطئ فى أعماله التى يعينه عليها تقدّم العلوم الاقتصادية ولا أن يشك على الخصوص فى فاعليتها .

فبديا هو منذ الآن واثق أشدّ الثقة بالنمط الذى يجب أن يتبعه : أخلاقى قبل كل شيء عند أفلاطون وشيشرون، وتاريخى عند أرسطو ومنتسكيو، وعملى عند فولو بيوس ومكيافللى، ومنطق محض عند هبز و إسفينوزا وروسو. فهو بذلك لشد مايبصر السبل التى يسلكها للوصول إلى الحق والسبل التى يجب أن يجتنبها ليتقى الوقوع فى الضلال . إن دراسة النفس الإنسانية هى أولى الدراسات التى ينبغى أن يقوم بها وأهمها جميعا : فانه بواسطة البسيكولوجيا يستكشف المبادئ الخفية التى بمساعدتها يمكن أن يفهم بقية تلك الدراسات و يديرها . فان البسيكولوجيا المنظمة الواسعة المحققة كما ينبغى بعد تعاليم أفلاطون وبعد تعاليم ديكرت والمدرسة الإيقوسية بله تعاليم المسيحية يمكن أن تؤدّى الان إلى نتائج معصومة من الخطأ . فعلى آثار أمثال هؤلاء الأساتذة و بمساعدة المشاهدة اليقظة يصبح الخطأ محالا، فان يك طبع سعيد الطالع يجيء فيجمع بين مواهبه وبين مقتضيات العمل و يضيف العبقرية إلى سلاسة القياد يمكن أن يرجى استكشاف وتقدم جديدان . إن معرفة نفس الإنسان فى كل عظمتها ، فى كل حوائجها المشروعة ، فى كل واجباتها ، فى كل حقوقها المقدّسة غير القابلة للتقادم ، تلك هى الشرط الأوّل الأعلى الذى يجب على السياسى الحق أن يستوفيه . فمتى أعوزه ذلك الشرط فلا يكاد ينفعه غيره فى شيء حتى لو اضله عنه فى الحنايا الملتوية التى يضل فيها مثل عبقرية مكيافللى . بدون البسيكولوجيا لا سياسة حقة . بدونها ليس إلا الضلالات الشنيعات التى لا علاج لها . غير أنه لا تكفى معرفة النفس الإنسانية فى ذاتها وفى كل كرامة طبعها الشريف . فان إنسان البسيكولوجيا ليس حيا أو على الأقل ليس فاعلا، و إن الفعل والحياة لخاضعان لضرورات لا صارف عنها كثيرا ما تسقط معها النفس الإنسانية مهما كانت جميلة فاضلة كل الفضل . لا أريد البتة أن أتكلم على الجرائم وانتهاك الحرمات التى يردّدها التاريخ . لكن دون أن نخرج عن أنفسنا ودون أن نلجأ إلى مثل آخر غير هذا الذى يشعر به كل منا شد ما يصعب أن نوفق بين أعمال سلوكنا و بين نصائح عقلنا وأن نطابق بين عيشتنا و بين إلهامات ضميرنا .

هـذا التنافر الذى كثيرا ما يضطرب له الفـرد يحدث أشـدّ عنفا وأبق أمدا فى الشعوب، فى الإنسانية . والفيلسـوف الذى يظن أنه يحقق بلا عناء فى دنيـا الخارج كل ما لقيه فى دنيا نفسه الصافية الطاهرة يرتكب خطأ قـد يكون شريفا ولكنه خطر . إنمـا دراسة التاريخ هى التى ستقيه إذا هو عرف أن يفهم التاريخ كما قـد فهم قلبه هو وأن يجنى منـه الأصداء المفيدة كما قـد تلق الصوت الخفى المعصوم الذى يتكلم فى صدره . إذن فدراسة التاريخ تفيد فى مراقبة البسيكولوجيا وحدها بحدود . فإن أحدهما يعلم الحكيم ماذا يجب أن يكون عليه الإنسان، والآخر يكاد يخبره بمـا كان عليه الانسان خبرا أكيدا أيضا تقريبا وماذا عسى أن يرجى منه على حسب الأزمنة والأمكنة . ليس الغرض أن نحلم للإنسان بكمال ممتنع، و بسعادة لا يستطاع بلوغها، بل الغرض أن نقوده بالبساطة إلى غرض يمكنه أن يبلغه و بطرق فيهـا يمكن لقدميه الضعيفتين أن تحملاه . و إن هذه المهمة محدودة على هذا الوجه هى ما زالت من السعة بحيث لا يطيق القيام بها إلا العبقريات القوية، و إنها من الجمال بحيث تستهوى أكرم القلوب .

حينئذ يجب على علم السياسة أن يستند إلى البسيكولوجيا والتاريخ معا، يستعير من تلك مبادئه ومن هذا أمثاله جامعا إياهما على قدر مضبوط، يدع لكل منهما كل قوته وكل منفعته مستعيرا من أحدهما ومن الآخر ما بهما من نافع، ومن المثل الأعلى والممكن، مجتنبا ما فيهما من الخطر سواء أكان خياليا أم تجريبيا . و بكلمة واحدة يعادل بينهما فى توافق علمى خصب . لا شك أن فى هذا مطالبة للفيلسوف السياسى بشىء كثير . و ربمـا كان ذلك خيالا غير قابل للتحقيق من صنف آخر . لكن مع ذلك حينما يعرف ماذا فعل أفلاطون وأرسطو ومكيافللى وحتى منتسكيو أيضا فى أوقات أقل ملاءمة يكون من الخطأ أن يقنط من العقل الانسانى . فليس ممتنعا أن يأتى رجل ما سعيد يوما ما يجتمع فيه هو وحده، و بفضـل أسلافه، كل الخصائص المبعثرة التى جعلتهم محلا لتقـدير الناس و إعجابهم . ذلك الرجل أيا كان

سيكون له ذلك المجد الذى يحاوله الحكماء ، فإلى الآن لا يزال ينتظره محل شاغر فى تاريخ الفلسفة وفى حسن تقدير الشعوب .

و إذا كان بين الأمم الحديثة أمة تستطيع أن تدعى بحق حيازة قصب السبق فهى أمتنا . فلها ضمان من ماضيها ولا يزال إلى الآن لا يرى ماذا تستطيع بقية أوربا أن تضع بجانب منتسكيو وروسو . فإن الأرض التى حملتهما كليهما لم تجدب فيما هو الظاهر ويستطاع أن ينتظر منها أن تخرج من الثمرات ما ليس أقل جمالا . سبب آخر أرجح وزناً للرجاء هو حال المجتمع فى بلدنا . فنظامه الاجتماعى لا يضاهيه فى الكمال مثل فى بلد آخر وحقوق الطبع الإنسانية ليست مفهومة ولا محترمة بأحسن منها فيه ، ولم تك النظريات الجوهرية لتصادف حلا أحسن مما كان فى فرنسا . و إن ثوراتنا مهما كانت مؤلمة قد كانت ارتقاء لم يقصر نفعه علينا بل تعدانا إلى سائر البلاد . و بمصائرنا ترتبط بجزئها الأكبر مصائر المجتمعات المتمدنة . والفتوحات التى يفتتحها عندنا العلم السياسى هى فتوحات عالمية ، ومن المحال ألا يحرك مشهد هذا المجتمع العجيب عقلا كبيرا و يعلمه أن يحسن إدراكه وتفسيره إلا أن تقف فرنسا فى سيرها و إلا أن تتخلى عن رسالتها التى عينتها لها العناية الإلهية فيما يظهر . ففى هذا المشهد أحد الينابيع التى تستلهم منها فكرة الفيلسوف . فان ديمقراطية أتينا ، على رغم عيوبها ، طالما أضاءت السبيل لأفلاطون الذى كان يراقبها عن كثب . و إذا كان مكيافللى قد عرف حق المعرفة الوسائل العملية فى السياسة وهو يفسدها فذلك لأنه كان أمامه مثال الجمهوريات الإيطالية التى أضلته السبيل ، و إذا كانت فرنسا فى القرن الثامن عشر قد أنجبت منتسكيو وروسو فذلك لأن المجتمع الفرنسى كان لا يزال خير المجتمعات وأشدها تقدما ، ولو أنه استدعى كثيرا من الإصلاحات . تلك مزية نفيسة لم نفقدها البتة ندعو الله ألا ينزعها منها . فإننا قد بلغنا بعد كثير من العوائق وكثير من الآلام هذه النتيجة الباهرة ، أن جميع أعضاء المجتمع بلا استثناء و بلا قيد يتمتعون بالحقوق المدنية التى كانت الى الآن امتيازا لبعض الآحاد . و إن حق الانتخاب العام الذى يظهر الفينة بعد الفينة فى حوليات التاريخ

لم يكن ليراه أحد فى أمة كثيرة العدد كأمتنا ؛ والنتائج التى جاء بها هى على التقريب كقوى العقل الانسانى فى أنها لا تحصر ولا تعد. إن المجتمعات القديمة كان عليها أن تشفى فى داخلها من علة الرق وكانت الحرية فيها هى الاستثناء . وفى القرون الوسطى كان العبيد يؤلفون الجزء الأكبر من جسم الاجتماع . وحتى اليوم الناس الأحرار المتمتعون بالحقوق السياسية هم الأقلون فى أكثر الدول الأوربية . أما فرنسا فليس فيها إلا مواطنون ، وهذه المزية عامة لجميع الناس محققة للجميع بقدر ما هى جميلة . وإن الامتيازات السياسية التى هى مصدر كثير من الأحقاد الاجتماعية ، وإن كانت هى العرف الجارى فى النظام أزمانا طوالا ، قد بادت عندنا وسقطت تحت كراهية العقل قبل أن تسقط تحت سلطان القانون فليس شعارنا المقدس أكذوبة . فإن الحرية والمساواة والإخاء لم يكن لها فى أى شعب أكثر مما لها عندنا من الإخلاص ومن التقدم المتين . مركز ممتاز لفرنسا أنها ليس عليها بعد إلا أن تحارب الجهل والفقر : هما عدوان وإن كانا مخيفين فان قهرهما أيسر من القضاء على أوهام الناس وعلى شهواتهم .

على هذا تستدعى فرنسا دون شك بماضيها وعلى الخصوص بحاضرها تشييد أثر عظيم للعلم السياسى سيشرفها وينفع الانسانية فى آن واحد، وإن التآليف التى تبتكر فى أيامنا ليس من شأنها أن تؤيسنا من نجاح أحسن . فإنه ينبغى الاعتراف بأن أكثرها كان خطرا ولا معنى له وأن أكثرها مجلبةً للضوضاء أشأمُها وأمسخها صورة . وليست إلا لعبا يلعبها الخيال فى حكم الذى يعرف حق المعرفة أوضاع العلم . إنها ليست مؤلفات جدية . ولقد أعوز أدعياء الإصلاح هؤلاء الذين قد أخذ منهم الكبر بل السخرية مأخذا عظيما ، صفتان بدونهما لا يقدر على شىء فى هذا المضمار العسير وهما وعى مستنير ودراسات كافية . وإن أكثرهم ليزدرى الطبع الإنسانى بأنه لم يكلف نفسه ملاحظته . أرادوا أن يخلقوا المجتمع خلقا جديدا لأنهم لم يكونوا ليعرفوا ما يحويه من فضل . غير أن هذه النظريات مهما يكن من عدم استمرائها وبعدها عن المعقول تشهد بغيرة ممدوحة ما زال يثيرها الدنو من الغاية

التى تزمع بلوغها . وليس ببعيد ذلك اليوم الذى فيه يصبح الناس جميعا أحرارا لا بالحقوق المكفولة لهم وحدها بل بأنوار العلم وضروب العيشة الراضية . خطوة واحدة أيضا نلمس بعدها تلك الأرض الموعودة لا يحرمنا إياها الاضطرابات المدنية المحزنة ، ولن يمضى القرن الذى سيتلو القرن الحاضر دون أن تدخلها أمتنا السعيدة وتستقر فيها .

لكن ينبغى الحذر من محاكاة المجددين الذين هم محل للّوم ومن التنبؤ بنبوءات ربما لا تكون أصدق من نبوءاتهم ، وعوضا عن أن يتنبأ المرء باسم العلم ماذا عسى أن يكون فى زمن بعيد أوقريب ، خير له أن يدرس تحت النظام القاسى للعلم ما هو موجود و يطلب إلى البسيكولوجيا و إلى التاريخ مفهومين حق فهمهما النتائج النافعة والباقية التى هما وحدهما يؤتياننا إياها . فإن العلم هو أجمل من الرجاء .

السياسة لأرسطوطاليس

الكتاب الأول

فى الاجتماع المدنى — فى الرق — فى الملكية — فى السلطة العائلية

الباب الأول

فى الدولة . أصل الاجتماع . أنه من فعل الطبع — عناصر العائلة . الزوج والزوجة ، السيد والعبد — القرية مكوّنة من اجتماع العائلات — الدولة مكوّنة من اجتماع القرى . وأنها غاية الاجتماعات الأخرى كلها . الانسان كائن مدنى بالطبع — سيادة الدولة على الأفراد . ضرورة العدل الاجتماعى .

§ ١ — كل دولة هى بالبديهية اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير ما ما دام الناس أيا كانوا لا يعملون أبدا شيئا إلا وهم يقصدون الى ما يظهر لهم أنه خير . فبيّن إذن أن كل الاجتماعات ترمى الى خير من نوع ما . و إن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذى يشمل الأخر كلها . وهذا هو الذى يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسى .

---

§ ١ — كل دولة . الغرض الحق من الاجتماع السياسى معروض هنا على أشد ما يكون من الوضوح . ومن المحال أن يوضع وضعا أسمى من ذلك . من مبدإ سام كهذا يمكن بلا عناء أن تستخرج كل الأركان الحقة الأساسية للجمعيات الإنسانية وللحكومات . على أن هذه النظرية موجودة فيما سبق عند أفلاطون (ر . الجمهورية ك ٢ ص ٨٨ من ترجمة كوزان) . ولقد حصلها روسو فى "عقد الاجتماع" (ك ١ ب ٦) حيث يقول : "هذا الشخص العام الذى يتكوّن من الاجتماعات كلها كان يسمى فيما سبق المدينة" — لخير ما . (ر . تفصيل هذا المبدأ فيما بعد فى ك ٣ ب ٧ ف ١) — الدولة . ترجمتها الحرفية "مدينة" . وهنا ينبغى أن يذكر أن كثرة الدول الإغريقية كانت تتألف من مدينة واحدة بعينها تحيط بها ضاحية ضيقة .

§ ٢ — فلا وجه إذن لمن قال من المؤلفين إن خصائص الملك والحاكم ورب العائلة والسيد لا تمتاز فيما بينها . وذلك يقتضى أن يكون كل الفرق بينها إنما هو بالأكثر أو بالأقل لا بالنوع . وعلى ذلك فعدد قليل من المحكومين يرأسهم السيد، وعدد أكبر منه يرأسهم رب العائلة، وعدد أكبر منه أيضا يحكمهم الحاكم أو الملك . وهذا يؤدى الى أن تكون عائلة كبرى هى على الإطلاق مدينة صغرى . يضيف هؤلاء المؤلفون الى هذا فيما يخص الحاكم والملك أن سلطان أحدهما هو شخصى ومستقل ، وأن الآخر ، على حد تعاريف علمهم المزعوم، هو رئيس بالجزء مرءوس بالجزء .

§ ٣ — هذه النظرية كلها باطلة . وسيكفى فى الاقتناع بذلك استخدام منهاجنا العادى فى هذه الدراسة . فهاهنا كما فى كل موطن آخر ينبغى رد المركب الى عناصره غير القابلة للتحليل أعنى الى أصغر أجزاء المجموع . فبالبحث عما هى العناصر المؤلفة للدولة تحسن معرفتنا بماذا تختلف هذه العناصر . وسنرى كيف أنه يمكن تقرير مبادئ علمية فى المسائل التى تكلمنا عليها آنفا . فهنا كما فى كل موطن آخر الصعود الى أصل الأشياء وتتبع تشعبها هو الطريق الأمين للشاهدة .

§ ٤ — بديا من الضرورى اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر . أريد أن أقول اجتماع الجنسين للتناسل . ليس فى هذا شىء من التحكم ،

---

§ ٢ — من المؤلفين . يقصد أرسطو الى أفلاطون الذى يقرر هذا الرأى فى السياسى (ص ٣٣٤ ترجمة كوزان) . ولقد كان رأى هبز كرأى أفلاطون . فان نظرية الحكومات الأبوية ليس لها قاعدة أخرى . ولقد أخطأ روسو إذ يقول (فى بداية الاقتصاد السياسى) إن أرسطو قد خلط أحيانا بين العائلة والمدينة . فالحق أنه كان دائما يفرق بينهما كما يفعل هنا .

§ ٣ — منهاجنا العادى — (ر . هذه العبارة فى هذا الكتاب الأول ب ٣ ف ١) . فإن أرسطو يريد أن يتكلم على المنهاج الذى اتبعه من قبل أى المنهاج التحليلى كما يوضح ذلك هو نفسه بعد عدة أسطر .

ففى الإنسان كما فى الحيوانات الأخر وفى النباتات نزعة طبيعية الى أن يخلّف بعده موجودا على صورته .

إنما الطبيعة وهى ترمى الى البقاء هى التى قد خلقت بعض الكائنات للإمرة وبعضها للطاعة . إنما هى التى أرادت أن الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفه سيداً ، كما أن الطبيعة هى أيضا التى أرادت أن الكائن الكفء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبدا . وبهذا تمتزج منفعة السيد ومنفعة العبد .

§ ٥ — فالطبع إذن هو الذى عين المركز الخاص للمرأة والعبد . ذلك بأن الطبع ، وليس به ما بعمالنا من العجز ، لا يصنع شيئا يشبه سكاكين ولف التى صنعوها . وعنده أن كائنًا لا يخصص إلّا لغرض واحد لأن الأدوات تكون أكمل كلما صلحت لا لاستعمالات متعددة بل لاستعمال واحد . وعند المتوحشين المرأة والعبد هما كائنان من طبقة واحدة . والسبب فى ذلك بسيط ، هو أن الطبع لم يجعل بينهم ألبتة من كائن للإمرة . فليس فيهم حقا إلا من عبد ومن أمة . ولم يخدع الشعراء إذ يقولون :

أجل للإغريق على المتوحش حق الإمرة

ما دام أن الطبع قد أراد أن يكون المتوحش والعبد سيّين .

§ ٦ — هذان الاجتماعان الأولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة هما قاعدتا العائلة ، وقد أحسن هيزيود إذ قال فى هذا البيت :

البيت ثم المرأة والثور الحارث

لأن الفقير لا عبد له إلا الثور . على هذا إذن فالاجتماع الطبيعى فى كل الأزمان إنما هو

---

§ ٤ — وفى النباتات . أراد بعض المفسرين أن يستنتج من أن أرسطو يسند هذه النزعة الى النباتات أنه كان يعرف فصل ما بين الجنسين فى النباتات .

§ ٥ — أجل للاغريق . هذا البيت مأخوذ من أوريبيد (إفيجينى) و ر . أيضا السياسى لأفلاطون ص ٣٤٦ ترجمة كوزان .

§ ٦ — هيزيود . هذا البيت مأخوذ من هيزيود (الأعمال والأيام) .

العائلة، وقد استطاع خارنداس أن يقول إذ يتكلم على أعضائها "إنهم كانوا يأكلون على الخوان عينه". ويقول إفيميندس الكريتى "إنهم يصطلون على كانون واحد".

§ ٧ — إن الاجتماع الأول لعدة عائلات الذى ألّف بالنظر الى العلاقات التى ليست يومية إنما هو القرية التى يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة، لأن الأفراد الذين يعمرون القرية، كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون "قد رضعوا لبن العائلة" إنهم أولادها و" أولاد أولادها ". فإذا الدول الأولى قد كانت خاضعة لملوك وإذا الأمم الكبرى ما زالت كذلك الى الآن ، فذلك لأن هذه الدول كانت قد تألفت من عناصر معتادة السلطان الملكى ما دام أنه فى العائلة الأكبر سنا دو ملك حقيق . وقد احتذت مستعمرات العائلة من طريق البنوّة ذلك المثل الذى ضرب لهم، وإذن فقد حق لهوميروس أن يقول :

كل امرئ على حدة يحكم بوصفه سيدا نساءه وأولاده

والواقع فى الأصل أن العائلات المتفردة كانت تحكم أنفسها على هذا الوجه . ومن هذا أيضا ذلك الرأى العام الذى يخضع الآلهة لملك منهم . لأن الأمم جمعاء كانت ولا تزال إلى الآن تعترف بالسلطة الملكية . ولم يتخلف الناس أبدا عن أن يسبغوا على الآلهة عاداتهم كما أنهم يصورونهم على صورتهم .

§ ٨ — إن اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها إنها بلغت حد كفاية نفسها على الإطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها .

— خارنداس . من قطانية فى صقلية . وهو مقنن طور يوم نحو السنة ٢٩ الأولمبية أى سنة ٦٦٤ ق . م . وهو يتكلم عليه مرة أخرى فى الكتاب الثانى (ب . ٩ . ف ٥، ٨) .

إفيمينيدس — من كريت، كان قد وضع كتابا على جمهورية كريت ويحتمل أن يكون أرسطو قد أخذ منه كلمة مدينة وأنه قد جاء أثينا فى السنة ٤٥ الأولمبية أى سنة ٦٠٠ ق . م .

§ ٧ — الأمم الكبرى . (ر . ك ٢ ب ١ ف ٥) . — هوميروس . الأوذيسة . يذكر أرسطو هذا البيت أيضا فى علم الأخلاق ك ١ ب ٤ ويطبقه على السكلوب مردة الإله فولكان . ويذكره أيضا أفلاطون دو وما قبله فى القوانين ك ٣ ص ١٤١ ترجمة كوزان . والظاهر أن كل فقرة أفلاطون هذه هى التى ألهمت أرسطو تلميذه .

§ ٨ — دولة . والترجمة الحرفية «مدينة» .

على هذا فالدولة تأتى دائما من الطبع ، شأنها فى ذلك شأن الاجتماعات الأولى التى الدولة غايتها الأخيرة . لأن طبع كل شىء هو بالضبط غايته . وإن ماهية كل واحد من الموجودات متى بلغ مبلغه التام هى ما يقال عليها إنها هى طبعه الخاص سواء أكان الموجود يعنى إنسانا أم حصانا أم عائلة . يمكن أن يضاف إلى هذا أن هذا المصير وهذه الغاية للموجودات هى أول الخيرات لها . ولأن يكفى الموجود نفسه فذلك غرض وسعادة معا . § ٩ — من هذا تنتج هذه النتيجة البينة : أن الدولة هى من عمل الطبع ، وأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعى ، وأن هذا الذى يبق متوحشا بحكم النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق إنسان ساقط أو إنسان أسمى من النوع الإنسانى ، وإليه يمكن أن يوجه توبيخ هوميروس :

بلا عائلة وبلا قوانين و بلا بيت

وإن الإنسان الذى يكون بطبعه كذلك الذى وصفه الشاعر لا يستروح إلا الحرب لأنه غير كفء لأى اجتماع كجوارح الطير .

§ ١٠ — إذا كان الإنسان أشد قابلية الى ما لا نهاية للاجتماع من النحل ومن سائر الحيوانات التى تعيش قطعانا فذلك بالبديهية ، كما نبهت اليه كثيرا ، لأن الطبع لا يفعل شيئا عبثا . وإنه ليختص الإنسان بالنطق . حق أن الصوت ربما يعبر عن الفرح والألم ، لذلك لم يحرمه الحيوانات الأخرى لأن نظام خلقها يذهب

---

§ ٩ — كائن اجتماعى . يعيب هبز على أرسطو هذه العبارة ويحاول أن يطبق مبدأه الكبير أن الخوف هو أصل الجمعية — هوميروس . الالياذة . الحادى عشر ٦٣٠ .

§ ١٠ — النحل . أتعب هبز نفسه ليبرهن خلافا لأرسطو على جميع الفروق بين جماعة النحل وجماعة الناس . ويلتق فى هذا بأوريجين الذى شدما عاب على سلز أنه ألحق بالناس النمل والنحل — الطبع لا يفعل شيئا عبثا . هذا هو مبدأ العلل الغائية التى استخدمها أرسطو استخداما كبيرا . ر . كتاب النفس ك ٣ ب ٩ ف ٦ وكتاب الشباب ب ٤ ف ١ وقد زعم بعض المفسرين خطأ أن شيشرون قد حاكى هذه الفقرة فى القوانين ك ١ ب ٢٢ .

الى حد أن تحس هذين الإحساسين وتبثهما بعضها بعضا . لكن النطق إنما يكون للتعبير عن الخير والشر وبالتَّبع عن العادل والظالم . وللإنسان هذه الخصوصية من بين سائر الحيوانات أنه وحده يدرك الخير والشر والعادل والظالم وكل الأحاسيس من هذا القبيل التى باجتماعها تؤلف بالضبط العائلة والدولة .

§ ١١ — لا يمكن الشك فى أن الدولة هى بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء ما دام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء ، لا أرجل ولا أيدى إلا أن يكون على سبيل المجاز كما يقال يد من حجر ، لأن اليد متى فصلت عن الجسم لا تبقى يدا على الحقيقة . وإن الأشياء لتعرّف على العموم بآثارها التى توقعها والتى من شأنها أن توقعها . فمتى انقطع استعدادها الأولى لا يمكن أن يقال إنها هى أنفسها : إنما هى مندرجة تحت اسم واحد ليس غير .
§ ١٢ — إن ما يثبت الضرورة الطبعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه إن لم يسلم به لأمكن الفرد أن يكتفى بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك . وإن هذا الذى لا يستطيع أن يعيش فى الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع ألبتة أن يكون عضوا فى الدولة . إنما هو بهيمة أو إله .

§ ١٣ — فالطبع إذن يدفع الناس بغرائزهم الى الاجتماع السياسى . ولقد أسدى أول من رتبه خدمة كبرى لأنه إذا كان الإنسان الذى بلغ كماله الخاص كله هو أول الحيوانات فإنه حقا آخرها أيضا متى حيي بلا قوانين وبلا عدل . والواقع أنه لا شىء أشنع من الظلم المسلح . لكن الإنسان قد تلقى عن الطبع أسلحة العدل والفضيلة التى ينبغى أن يستعملها ضد شهواته الخبيثة . فبدون الفضيلة يكون هو أكثر ما يكون فسادا وافتراسا . فليس له إلا ثورات الحب والجوع البهيمية . فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسى وتقرير العادل هو ذلك الذى يرتب الحق .

الباب الثانى

نظرية الرق الطبيعى — آراء مختلفة للرق وعليه ، الرأى الشخصى لأرسطو — ضرورة الأدوات الاجتماعية : ضرورة الإمرة والطاعة وفائدتهما — الاستعلاء والانحطاط الطبيعيان هما اللذان يجعلان السادة والعبيد . الرق الطبيعى ضرورى عادل ونافع : حق الحرب لا يمكن أن يكون أساسا للرق . — علم السيد وعلم العبد .

---

§ ١ — الآن ونحن نعرف وضعا الأجزاء المختلفة التى تتكوّن منها الدولة ينبغى أن نشتغل بديا بالاقتصاد الذى يسير شؤون العائلات ما دام أن الدولة مؤلفة من العائلات . عناصر الاقتصاد المنزلى هى على الضبط عناصر العائلة نفسها التى لأجل أن تكون تامة يجب أن تشمل أرقاء وأفرادا أحرارا . لكن لأجل إدراك ذلك يلزم بديا أن نضع تحت البحث أبسط أجزائها ، ونظرا إلى أن الأجزاء الأولية والبسيطة للعائلة هى السيد والعبد ، والزوج والزوجة ، والأب والأولاد ، لزمت دراسة هذه الصنوف الثلاثة من الأفراد والنظر فيما هو كل واحد منهم وما يجب أن يكون . § ٢ — فمن جهة سلطة السيد ثم السلطة الزوجية ، لأن اللغة الإغريقية ليس بها كلمة خاصة للتعبير عن علاقة الرجل بالمرأة . وأخيرا كون الأولاد . وهو معنى لا يقابله كذلك لفظ خاص . إلى هذه العناصر الثلاثة التى عددناها آنفا يمكن أن يضاف رابع يدمجه بعض المؤلفين فى الإدارة المنزلية ، وآخرون يجعلونه على الأقل فرعا منها مهما جدّا ، سندرسه أيضا ، وهو ما يسمى كسب الأموال .

ولنشتغل أوّلا بالسيد و بالعبد لكى نعرف معرفة استيعاب الروابط الضرورية التى تربطهما ، ولنرى فى الوقت عينه أ لا نستطيع أن نجد فى هذا الموضوع أفكارا أولى بالرضا من الأفكار الجارية اليوم ؟

§ ٣ — فمن جهة يؤيد بعضهم أنه يوجد علم خاص للسيد وأن هذا العلم يختلط بعلم رب العائلة والحاكم والملك كما ذكرنا بادئ الأمر . وآخرون على ضد ذلك يزعمون أن سلطة السيد ضد الطبع وأن القانون وحده هو الذى يجعل من الناس أحرارا وأرقاء . ولكن الطبع لا يجعل فرقا ما بينهم . بل إن الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذى أنتجه .

§ ٤ — ومن جهة أخرى الملكية جزء غير منفصل عن العائلة، وعلم الحيازة جزء من العلم المنزلى مادام أنه بغير الأشياء التى هى من الضرورة الأولى لا يستطيع

---

§ ٣ — على ضد ذلك . يفهم من هذا أنه كان هناك حينئذ احتجاجات على الرق حتى فى زمن أرسطو . غير أن الزمن الغابر لم يحتفظ لنا بأسماء الفلاسفة الذين أبدوا هذه المذاهب الإنسانية . وفى عهد فريقلس كان فيرقراط الشاعر الفكاهى يأسف فى بيت له رواه أثينى ك ٦ ص ٢٦٣ على الزمان الذى لم يكن فيه أرقاء . وفى القطع التى نقلها الينا استوبى أن فيليمون الشاعر ومتروودورس الفيلسوف، وكلاهما معاصر لأرسطو، يظهر أنهما كانا للرق خصمين . فالأول يذكر السيد بأن عبده، على رغم مركزه التعس، ما زال إنسانا . والآخر مع اعترافه بأن العبد ملك ضرورى يقول إن هذه الملكية قلقة وغير موافقة . وطماوس الطرمنيومى"، وهو معاصر أيضا لأرسطو يؤكد أن الرق الذى كان القانون قد حرمه زمانا طويلا عند القريين والفوقيين لم يكن ليباح إلا منذ عهد قريب . ر . أثينى ك ٦ ص ٢٦٣ ، ينبه أثينى أيضا الى أن الأرقاء لم يسموا فى أى شعب إغريقى باسمهم الحقيق "عبيد" فهاهنا كانوا يسمون "فنست" (السكان الأول لتساليا الذين وقعوا فى الرق على أثر الغارة الدورية وأتبعوا طبقة الأشراف التساليين الفاتحين، وكان شأن هؤلاء الأرقاء أنهم لا يقتلون ولا يباعون خارج أرض الوطن) . وهناك الهيلتيون (أهل مدينة هيلوت الذين هم أوّل من استعبدهم الشعب اللقدمونى) وفى موضع آخر "الكلاروت" أى سكان ملحقات الدار ... الخ . ويؤكد كالسطراموس، وهو من أقدم مفسرى أرسطوفان أن هذه الصيغة إنما وجدت لتلطف، لفظيا على الأقل، من الحظ المحزن لأولئك التعساء . وقد كان ذلك أيضا نوعا من الاحتجاج على الرق . ويقول طيوفف، وهو مؤرخ معاصر لأرسطو، إن أهل خيوس هم أوّل من أدخل فى الاغريق شراء العبيد وأن هاتف دلفوس لما علم بهذه الكبيرة أعلن أن أهل خيوس حق عليهم غضب الآلهة . وهذا هنا إنما هو احتجاج إلهى على سوء استعمال القوّة هذا . غير أنه لا يظهر أن الاغريق قد عرفوه أو أنهم لم يقيموا له وزنا . ينتج من هذا كله أن مبدأ الرق فى القرن الرابع قبل المسيح لم يكن مسلما به بلا جدال . ذلك بأن الحرية هى فى الواقع من الأمر أقدم من الاستعباد . ولقد أحس أرسطو نفسه عند موته الحاجة الى أن يقرّر فى وصيته عتق عبيده .

الناس أن يعيشوا وأن يعيشوا سعداء . ينتج من هذا أنه ، كما أن الفنون الأخرى ، كل فى دائرته ، بها حاجة الى أدوات خاصة للقيام بعملها ، كذلك العلم المنزلى ينبغى أن يكون له أدواته على سواء . وإن من تلك الأدوات ما هو غير حى ، ومنها ما هو حى . فمثلا صاحب السفينة عنده الدفة أداة لا حياة بها وملّاح الجؤجؤ أداة حية باعتبار أن العامل ، فى الفنون ، أداة حقيقية . وعلى القاعدة عينها يمكن أن يقال إن الملكية ليست إلا أداة للعيشة ، و إن الثروة متعدّدة الأدوات و إن العبد ملكية حية ، والعامل بما هو أداة هو أوّل الأدوات جميعا . § ٥ — والواقع أنه لو كان كل أداة يمكنها ، بأمر أمرت به أو أُشعرته ، أن تشتغل من تلقاء ذاتها كتماثيل ديدال أو مشاجب فولكان ، "التى كانت تجىء وحدها ، كما يقول الشاعر ، الى جمعيات الآلهة" ، ولو كانت الأموام (المكوكات) تنسج وحدها بذواتها ، ولو كانت القوس تلعب وحدها على القيثارة لاستغنى أرباب الأعمال عن العمال والسادة عن العبيد . فالأدوات بالمعنى الخاص هى إذن أدوات إنتاج ، أما الملكية فهى على الضدّ من ذلك بالبساطة أداة استعمال فحسب . على هذا فالموم ينتج شيئا أزيد مما يستعمل له . لكن كسوة وسريرا لا يؤدى كلاهما إلا ذلك الاستعمال نفسه . § ٦ — زد على هذا أنه لما أن الانتاج والاستعمال يختلفان بالنوع وأن هذين الأمرين لهما كليهما أدوات خاصة فيلزم حتما أن تكون بين الأدوات التى يستخدمانها فرق كذلك . فالعيشة هى الاستعمال وليست إنتاج أشياء . و إن العبد لا يصلح إلا لتيسير أفعال الاستعمال هذه . فينبغى أن يعنى بلفظ الملكية كما يعنى

§ ٥ — تماثيل ديدال . كان حذق ديدال كله أنه حاول أن يظهر الحركة فى تماثيله بأن فتح ما بين سيقانها وأزال الالتصاق بين الأذرع و بين الجسم الخ . وقد كان ذلك ارتقاء عظيما للفن الإغريقى على الفن المصرى . وقد تحدّث أفلاطون عن حذق ديدال هذا فى ايثيفرون ج ١ ص ٣٧ ، وفى مينون ج ٦ ص ٢٢٣ ترجمة كوزان — فولكان ر . الالياذة ، النشيد ١٨ البيت ٣٧٦ . — أدوات إنتاج ...... استعمال فحسب . هذا التمييز ذكره أرسطو فى مواطن مختلفة فى علم الأخلاق الى نيقوماخوس فى الكتاب السادس وفى علم الأخلاق الكبير ك ١ و فى كتاب حركة الحيوانات ب ٧ ف ٥

بلفظ الجزء . وإن الجزء ليس جزءا لكل فحسب بل هو أيضا يتعلق على الإطلاق بشىء غير ذاته . كذلك الحال فى الملكية فالسيد هو بالبساطة سيد العبد لكنه لا يتعلق به أصلا، أما العبد فعلى الضدّ ليس عبد السيد فحسب بل هو أيضا يتعلق به على الإطلاق . § ٧ — هذا يوضح جليا ما هو العبد فى ذاته وماذا يمكن أن يكون . فإن هذا الذى بقانون الطبع لا يتعلق بنفسه بل هو مع كونه إنسانا يتعلق بآخر هو العبد طبعا . يكون إنسان إنسان آخر ذلك الذى من حيث هو إنسان يصير ملكًا، وإن الملك لهو أداة استعمال شخصية تماما .

§ ٨ — ينبغى الآن أن ينظر أيوجد أناسى جعلهم الطبع كذلك أم لا يوجد ألبتة . وفى حق من أيا كان يصير عادلا ونافعا أن يكون عبدا، أم أن كل استرقاق هو عمل مضادّ للطبع . العقل والواقعيات يمكن أن تحل مع اليسر هذه المسائل . فالإمرة والطاعة ليسا شيئين ضروريين فحسب بل هما أيضا شيئان نافعان كل النفع . بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للإمرة، ولو على درجات وفروق شديدة التخالف بالقياس إلى هؤلاء وهؤلاء . فالسلطة تعلو وتحسن بنسبة ما يكون ذلك فيمن يطبقها أو تقع عليه . إنها فى الناس أحسن منها فى الحيوانات لأن كمال العمل هو دائما تابع لكمال العمال . وإن عملا يتم فى كل مكان حيث تلتقى الإمرة والطاعة . § ٩ — هذان العنصران الطاعة والإمرة توجدان فى كل مجموع مكون من عدة أشياء بالغة نتيجة عامة ، منفصلة كانت تلك الأشياء أو متصلة . هذا هو وضع فرضه الطبع على كل الكائنات الحية . بل ربما أمكن أن يكشف بعض آثار لهذا المبدأ حتى فى الأشياء التى بلا حياة، مثال ذلك الانسجام فى الأصوات . غير أن هذا ربما يجرنا الى أبعد من موضوعنا .

---

§ ٧ — يصير ملكا . كان العبد متاعا مملوكا الى حد أنه يصلح لأن يرهن .

§ ١٠ — بديا الموجود الحى هو مركب من روح ومن جسم كان أحدهما بالطبع ليأمر والآخر ليطيع . تلك هى على الأقل إرادة الطبع التى يهم أن تدرس فى الكائنات العليا على حسب قوانينه المرتبة لا فى الكائنات الدنيا . وإن سلطان النفس هذا بيّن فى الإنسان الكامل سليم العقل والبدن وهو وحده الذى ينبغى أن نختبر ذلك فيه . أما فى الفاسدين من الناس أو المستعدين للفساد فإن الجسم أحيانا يتسلط على النفس ، ذلك بأن نموّهم غير المرتب هو على ضد الطبع تماما .

§ ١١ — أكرر أنه ينبغى إذن أن يعرف ، بادئ الأمر ، فى الكائن الحى ، وجود سلطة تشبه سلطة سيد وسلطة حاكم معا . النفس تتسلط على البدن كسيد على عبده ، والعقل على الغريزة كحاكم ، كملك . وإذن فبديهى أنه لا يستطاع إنكار أن يكون من الطبيعى ومن الخير للجسم أن يطيع النفس وللجزء الحساس من ذاتنا أن يطيع العقل والجزء العاقل . وإن المساواة أو انقلاب السلطة بين هذه العناصر المختلفة يكون شرا للجميع . § ١٢ — والحال كذلك بين الإنسان وسائر الحيوانات فإن الحيوانات المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة . وأن تكون خاضعة للإنسان فتلك مزية كبرى لها من حيث أمنها نفسه . ومن جهة أخرى فإن الرابطة بين الجنسين هى على هذا النحو . فإن أحدهما أرقى من الآخر . ذلك كان ليحكم والآخر كان ليطيع .

§ ١٣ — ذلك هو أيضا القانون العام الذى يجب ضرورة أن يسود بين الناس . فمتى كان المرء أحط من أمثاله — كما يكون الجسم بالقياس الى النفس والبهيمة

§ ١٠ — إرادة الطبع . اتخذ روسو هذا عنوانا لخطبه فى " اللامساواة " .

§ ١٣ — بين الناس . هذا هو مبدأ الرق عند أرسطو . ويحسن التنبيه الى أن أرسطو هو الفيلسوف الوحيد فى الغابرين الذى عنى بأن يدرك حق الإدراك هذا الحدث الكبير الذى هو الرق أى قاعدة الجمعية الاغريقية كما صار بعد ذلك قاعدة الجمعية الرومانية . وفى أيامنا هذه ليس للدافعين عن الرق من أدلة إلا ما قرره الفيلسوف الإغريق . فان انجلترا بتحريرها زنوج مستعمراتها فى سنة ١٨٣٣ إنما ضربت الرق ضربة لم يقم من بعدها أبدا . ورجاؤنا أن يقضى على هذا الاعتداء الصارخ فى مدى أقل من نصف قرن .

إلى الإنسان . وهذا هو مركز جميع أولئك الذين لديهم استعمال القوى البدنية هو أحسن ما يمكن أن ينتفع به — كان هو الرقيق بالطبع . وفى حق هؤلاء الناس ، كما هو فى حق الموجودات الأخرى التى تكلمنا عليها آنفا يحسن بهم أن يخضعوا لسلطة سيد . لأن هذا الذى يؤتى نفسه غيره هو رقيق بالطبع ، وما يجعله يؤتى نفسه غيره هو أنه لا يستطيع أن يذهب إلا إلى حد أن يفهم الحق متى أظهره غيره عليه ، لكن لا إلى حد أنه يملكه هو فى نفسه . إن الحيوانات الأخرى لا تستطيع أن تفهم الحق و إنها لتطيع على عماية غرائزها . § ١٤ — على أن منفعة الحيوانات المستأنسة ومنفعة العبيد كأنها شىء واحد تقريبا . فإن الأولى والآخرين يساعدوننا بقواهم المادية فى قضاء حاجات المعيشة . والطبع ذاته يريد ذلك ما دام يجعل أجسام الناس الأحرار مغايرة لأجسام العبيد ، إذ يعطى هؤلاء الشدة الضرورية فى الأعمال الغليظة للجمعية و يخلق على ضد ذلك أجسام أولئك غير صالحة لأن تحنى قوامها المستقيم لتلك الأشغال الشاقة بل يعدّهم لوظائف الحياة المدنية فحسب ، تلك الحياة التى تتنازعها فيهم مشاغل الحرب ومشاغل السلام .

§ ١٥ — أسلم بأنه كثيرا ما يقع نقيض ذلك فيكون بعضهم ليس فيه من الناس الأحرار غير الجسم كما يكون الآخرون ليس لهم منهم إلا الروح . لكن من المحقق أنه إذا كان الناس دائما مختلفين فيما بينهم بظاهرهم الجثمانى كما يكونونه بالقياس إلى صور الآلهة فربما يقع الإجماع على أن أقلهم جمالا يجب أن يكونوا

---

§ ١٤ — والطبع ذاته . قد ذكر هذه الفكرة تيغنيس المجارى الذى سبق أرسطو بنحو ٢٥٠ سنة فى بيتين من جوامع كلمه . على أن الطبع قد خدم السادة المتأخرين أكثر مما خدم الأقدمين . فإن لون الجلد علامة لا يخدع عنها أحد وهى فى خير بقاع الدنيا الجديدة القاعدة الثابتة التى يأسف لها أرسطو فيما يظهر . ولقد عاب طائفة من الكتاب على أرسطو هذه المبادئ الغريبة ، لكن ليس الغريب أن أرسطو يدافع عنها بل الغريب أن الحكومات الحالية ما عدا واحدة منها تقرها وتنفذها . و بديهى أن الفيلسوف الإغريقى أبعد من أن يكون هو وحده نصيرا للرق بل هو لا يرى أن من يهاجون الرق مبطلون كل البطلان ، ومع ذلك فقد يرى فى الكتاب الرابع ب ٩ ف ٩ أن أرسطو كثيرا ما يحض على عتق الأرقاء .

للآخرين عبيدا . وإذا حق هذا فى القول على الجسم حق من باب أولى فى القول على الروح . غير أن جمال الروح أقل يسرا فى التعرف من الجمال الجثمانى .

ومهما يكن من شىء فبيّن أن البعض هم بالطبع أحرار والآخرين بالطبع عبيد وأن الرق فى حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل . »

§ ١٦ — على أنه ربما يكون من الصعب إنكار أن الرأى المضاد ينطوى هو أيضا على شىء من الحق . إن معنى الرق والرقيق يمكن أن يفهم على وجهين : يمكن أن يقع المرء فى الرق ويبق فيه بالقانون، ما دام أن هذا القانون هو اتفاق به يعترف المغلوب بأنه ملك للغالب . غير أن كثيرا من أهل العلم بالقانون يتهمون هذا الحق بعدم المشروعية، كما يتهمون بذلك الخطباء العموميين فعندهم أن من الشناعة بمكان أن الأقوى لمجرّد أنه الأقوى يستطيع استعمال العنف ليجعل من أسيره رعيته وعبـده .

§ ١٧ — وهذان الرأيان المتقابلان أيدهما على سواء بعض الحكماء . وعلة هـذا التخالف وهذه الأسباب التى احتج لها من طرف ومن آخر هى أن الفضيلة

---

§ ١٥ — بالطبع عبيد . لا يرى منتسكيو فى كتابه روح القوانين ك ١٥ ب ٧ أن أرسطو قد أقام البرهان على مبادئه فى الرق . ولكن هل كانت أدلة منتسكيو أشدّ إقناعا؟ وروسو فى عقد الاجتماع ك ١ ب ٢ لم يحسن فهم هذه الفقرة من أرسطو إذ يظن خطأ أن أرسطو يريد أن يقول فقط إن بعض الناس ولدوا فى الرق .

§ ١٦ — يمكن أن يقع المـرء فى الرق ويبق فيـه — بين التعبيرين فرق عظـيم فان الأوّل يدل على الإنسان الذى يجب قانونا أن يكون رقيقا بسبب انحطاطه الطبيعى على مذهب أرسطو . والثـانى يدل على الرقيق بالفعل سواء أكان مقدّرا عليه أن يكونه أم لا بسبب تركيبه — اتفاق . يذكر أتينى (ك ٦) عن المؤرّخ أرشياك اتفاقا مشابها لهـذا بين جالية من اليوسـيين وبين التسـالبين . أما هـبز فانه يرتّب الرق على الحرب . وقد كان جرسيوس قد قبل هذا المبدأ الذى قال به كل الكتّاب تقريبا إلى منتسكيو لأنهم كانوا يخوّلون المنتصر حق الحياة والموت على المهزوم . وعنـد القدامى وعلى الخصوص فى زمن أرسطو كانت هذه القاعدة اللاإنسانية مسلمة بلاجدال ومطبقة بغاية التحرج . ويمكن أن يعدّ فى حرب البيلو بونيز أكثر من مائة مثال . فانهم بعد الواقعة كانوا يذبحون دائما الأسرى . (ر . طوسيديد ك ١ ب ٣٠ وك ٢ ب ٥ الخ) فقـد كان طوسيديد شاهدا لهـذه الفظائع وربما كان هو فاعلاها فانه كان يحكيها بارد الطبع كأنما يصف "مناورة" بحرية دون أن يعلق عليها أهمية ما .

لها — متى كانت عندها الوسيلة — حق حتى فى استعمال العنف إلى حدّ ما، وأن النصر يستدعى دائما استعلاء ممدوحا من بعض الوجوه . وإذن فمن الممكن الاعتقاد بأن القوّة ليست مجرّدة عن الاستحقاق وأن كل النزاع ها هنا لا يقع فى حقيقة الأمر إلا على أصل الحق، يضعه بعضهم فى الرعاية والإنسانية ويضعه الآخرون فى تسلط الأقوى . غير أن كلا التدليلين المتضادّين هو فى ذاته ضعيف وباطل . لأن كليهما يستدرج إلى الاعتقاد بأن حق إمارة السيد لا تتعلق برفعة الاستحقاق .

§ ١٨ — من الناس من يقرعهم ما يظنونه الحق، وللقانون ظاهر من الحق دائما، فيقولون إن الرق عادل متى نتج من حدث الحرب . ولكن هذا هو التناقض لأن مبدأ الحرب نفسها يمكن أن يكون ظالما ولن يسمى أبدا عبدا ذلك الذى لا يستحق أن يكونه . وإلا فالناس الأشرف مولدا فيما يظهر ربما يصيرون عبيدا، بل بفعل عبيد آخر، لأنهم قد يكونون قد بيعوا بوصف أنهم أسارى حرب . من أجل ذلك يعنى أنصار هذا الرأى بتطبيق اسم العبيد هذا على المستوحشين فحسب ويأبونه على أمتهم الخاصة . ومرد هذا إذن إلى البحث فيما هو الرق الطبيعى . وهذا هو بالضبط ما قد تساءلنا عنه بادئ الأمر .

---

§ ١٨ — الأشرف مولدا — يجب التمييز بين شريف المولد أو النبيل وبين الحرّ فان شريف المولد أو النبيل هو الذى ولد لأبوين حرّين وله الحق أن يكون مثلهما . وأما "الحرّ" فلا يدل إلا على من هو حر بالفعل أيا كان موضع أبويه . ويفسر هيزشيوس كلمة نبيل بأنه من سلالة حرة . إذن فقد يكون المرء حرا دون أن يكون نبيلا والعكس صادق . وأما الإنسان غير ذى المولد فهو الإنسان الذى ليس من أصل حر وهو بمولده يجب أن يكون عبدا . وفى اللغة التشريعية للإمبراطورية الشرقية يعنى بالتمييز بين الإنسان الحر بولادته وبين المعتوق . (ر . ك ٣ ب ٧ ف ٧ .) — أنصار هذا الرأى . أظن أرسطو يعنى أفلاطون حين ينصح للإغريق ألا يتخذوا بعد أرقاء من بينهم، بل من المتوحشين فحسب (الجمهورية ك ٥ ص ٢٩٦ من ترجمة كوزان) . ويجب أن تذكر الأسطورة التى تزعم أن أفلاطون نفسه قد وقع فى الرق بأمر أحد الطغاة .

§ ١٩ — فيلزم بالضرورة التسليم بأن بعض الناس يكونون عبيدا أينما كانوا وأن آخرين لا يكونونهم فى أى مكان. كذلك الشأن فى الشرف. فإن الناس الذين تكلمنا عليهم آنفا يعتقدون أنهم أشراف، لا فى وطنهم فحسب، بل فى كل الأماكن. وفى عرفهم أن المستوحشين على ضدّ ذلك لا يمكن أن يكونوا أشرافا إلا فى وطنهم. فهم يفترضون إذن أن الجنس الفلانى هو على سبيل الإطلاق حر وشريف وأن الجنس الفلانى الآخر لا يكونه إلا بشرط.

هيلينة فى شعر ثيوديكت هى التى تصيح:

إنى من سلالة الآلهة من كل ناحية
من ذا الذى يجرؤ أن يهيننى باسم أَمَة.

مردّ هذا الرأى بالضبط أن يؤسس على السمو وعلى الانحطاط الطبيعين كل الفرق بين الرجل الحر وبين العبد، والفرق بين الأشراف والعامة. وهذا يستدعى أن من الأصول الممتازة تنتج الأولاد الممتازون كما أن إنسانا ينتج إنسانا وحيوانا ينتج حيوانا. غير أن الطبيعة فى الحق تريد فى الغالب أن تفعله دون أن تقدر عليه.

§ ٢٠ — يمكن بالبديهية إذن أن نسمو بهذه المناقشة ونقرّر أنه يوجد بفعل الطبع عبيد وأناس أحرار. ويمكن أن يؤيد أن هذا التمييز يبقى قائما كلما كان نافعا لأحدهما أن يخدم باعتباره عبدا وللآخر أن يحكم باعتباره سيدا. بل يمكن

---

§ ١٩ — الأشراف والعامة. كلمتا الأشراف والعامة يمكن أن تظهرا جديدتين عند الكلام على الإغريق فى زمن أرسطو لكنهما تحصلان تماما فكرة المؤلف. ربما كان اللفظان جديدين لكن المعنى قديم جدا. فإن الحرية فى إغريقا كانت تخوّل شرفا حقيقيا وراثيا وخاصا كما كان الحال فى القرون الوسطى. ويعرف أرسطو نفسه فى ك ٣ ب ١ ف ٧ ماذا يعنى بكلمة شرف. يقول إنها أهلية سلالة، وما أظن الشرف الوراثى يطالب بحق أكثر من هذا. ويقول أرسطو (ك ٨ ب ١ ف ٣) "إن الشرف ينحصر فى الفضيلة وفى ثراء الأجداد" — ثيوديكت. شاعر تلميذ لأرسطو أهدى إليه كتابه "الخطابة".

§ ٢٠ — يوجد ... عبيد. أكثر المخطوطات بها هذه القضية سالبة لا موجبة. والظاهر بالبداهة أن سياق التدليل يؤكد إيجابها. والقضية التالية لها تثبت أن هذا هو المعنى الحق لهذه الفقرة.

أن يؤيد آخر الأمر أنه عادل وأن كلا يجب عليـه، تبعا لمشيئة الطبيعة، أن يقوم بالسلطة أو أن يحتملها . وعلى هذا فسلطة السيد على العبد هى كذلك عادلة ونافعة. وهذا لا يمنع أن سوء استعمال هذه السلطة شؤم على الطرفين . إن منفعة الجزء هى منفعة الكل، ومنفعة الجسم هى منفعة الروح، وإن العبد لهو جزء السيد، وإنه لجزء حى من جسمه وإن يكن منفصلا عنه. كذلك بين السيد والعبد، مادامت الطبيعة هى التى صنعتهما كليهما، توجد منفعة مشتركة، ورعاية متبادلة . ويكون الأمر على غير ذلك متى كان القانون ومجرّد القوّة هما اللذين جعلاهما ما هما أحدها والآخر.

§ ٢١ — هذا يثبت أيضا بغاية الوضوح أن سلطة السيد وسلطة الحاكم هما متميزتان، وأن كل السلطات، على رغم ما قيـل فيها، لا تندمج فى سلطة واحدة . فإحداهما تطبق على الرجال الأحرار، والأخرى على العبيـد بالطبع . إحداهما وهى السلطة المنزلية تتعلق بواحد لأن كل عائلة يديرها رئيس واحد . والأخرى سلطة الحاكم لا تختص إلا برجال أحرار متساوين . § ٢٢ — يكون المرء سيدا، ليس ألبتة لأنه يعرف أن يحكم، بل لأن له طبعا ما . ويكون الإنسان عبـدا أو رجلا حرا بمميزات مشابهة كذلك . غير أنه من الممكن أن يطبع السادة على العلم الذى يجب عليهم أن يطبقوه كما يفعل بالأرقاء سواء بسواء . وقد درس علم العبيد فى سرقوسة حيث كانوا، بمقابل من النقد، يعلمون الصبيان الأرقاء تفاصيل الخدمة المنزليـة كلها . وربما يمكن أن يوسع عليهم فى معارفهم ويعلموا بعض الفنون كفن طهو الأطعمة وما شاكل ذلك، ما دام أن هذه الخدمة أسمى فى تقديرها أو أشد ضرورة من سـواها . وأنه جريا على المثل "ثمـة عبد وعبد وسـيد وسيد".

§ ٢١ — فى سلطة واحدة . (ر . ب ١ ف ٢) .

§ ٢٢ — سرقوسة ... طهو الأطعمة — كانت سرقوسة مشهورة باجادة الطبخ . — عبد وعبـد . هذا مثل مقتبس من فنكراتست لفليمون . ولقد جمع ملر فى كتابه «الدوريون» حـ ٢ ك ١ و ٢ و ٣ و ٤ معلومات قيمة على حال العبيد فى السلالات الدورية . لقد كانت شمائل السلالات الأثينية على العموم أرفق بكثير وأشد إنسانية . ففى أثينا كان العبيد يعاملون معاملة خيرا من معاملتهم فى اسبرتة . وقد ذكر غريغريوس فى كتابه على "الخدمة" تفصيلات عجيبة للرق فى الأزمان القديمة (ر . منتسكيو ك ١٥ ب ٦ وما بعده) .

§ ٢٣ — كل هذه التعاليم تؤلف علم العبيد .

وأما كيفية استخدام العبيد فذلك علم السيد الذى بما هو مالك عبدا أقل فى باب السيادة منه من حيث هو يستخدمهم . هذا العلم فى الحق ، لا هو بالواسع ولا بالرفيع . إنه ينحصر فقط فى أن يعرف ماذا يستطيع العبيد أن يحسنوا عمله . من أجل ذلك يترك هذا الشأن إلى وكيل متى أمكن المرء أن يوفر على نفسه هذا الهم ليفرغ للحياة العامة أو للفلسفة .

علم الكسب ، أعنى الكسب الطبيعى والعادل ، هو مخالف جدّ المخالفة لهذين العلمين اللذين تكلمنا عليهما آنفا ، إن به شيئا من الحرب وشيئا من الصيد معا .

وإنا لن نجاوز إلى أبعد من هذا فيما كنا نريد أن نقوله على السيد وعلى العبد .

الباب الثالث

فى الملكية الطبيعية والصناعية — نظرية كسب الأموال . كسب الأموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلى الذى هو يستعمل الأموال وليس عليه أن يخلقها — الطرائق المختلفة للكسب : الزراعة ، الرعى ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ الخ ، هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعى — التجارة طريقة كسب ليست طبيعية . القيمة المزدوجة للأشياء ، الاستعمال والمعاوضة : ضرورة النقد ونفعه : البيع : شره التجارة التى لا تشبع : تحريم الربا .

---

§ ١ — لما أن العبد يكون جزءا من الملكية نعمد ، على حسب منهاجنا العادى ، إلى درس الملكية على العموم وكسب الأموال .

المسألة الأولى هى أن نعلم ألا يؤلف علم الكسب مع العلم المنزلى إلّا علما واحدا ، أم هو فرع منه أم هو مساعد له فحسب ؟ فإن كان مساعدا له أفهو كفن صنع الموم يخدم فن الحياكة ؟ أم هو كفن صهر المعادن يخدم فن المثّال ؟ إن خدمات هذين الفنين المساعدين هى فى الواقع متميزة . فهناك إنما الآلة هى التى تجهز ، وهنا إنما هى المادة . وأعنى بالمادة الجوهر الذى يصلح لصنع شىء . مثال ذلك الصوف للحائك ، والنحاس للمثال . هذا يدل على أن كسب الأموال لا يختلط بإدارة المنزل لأن الواحد يستعمل ما يقدمه الآخر . وفى الواقع لأىّ تكون إدارة أموال العائلة إن لم تكن للإدارة المنزلية ؟

§ ٢ — يبقى أن يعرف أكسب الأشياء ليس إلا فرعا من هذه الادارة ، أم هو علم بمعزل ؟ بديا إذا كان هذا الذى يعلم هذا العلم يجب أن يعرف ينابيع الثروة والملكية لزم التسليم بأن الملكية والثروة تشملان أشياء مختلفة حقا . فأولا يمكن أن يتساءل : هل فن الزراعة ، وعلى العموم البحث عن الأغذية وتحصيلها ، داخل فى كسب الأموال ، أو هو طريقة أخرى للكسب ؟ § ٣ — غير أن أنواع الغذاء مختلفة إلى الغاية . ومن ذلك تعدد أنواع المعيشة لدى الإنسان ولدى الحيوانات التى لا يمكن أن يعيش واحد منها بلا غذاء . وعلى ذلك فهذه الاختلافات

---

§ ١ — منهاجنا — ر . ما سبق ب ١ ف ٣

هى التى تتغاير بها أصناف معيشة الحيوانات . ففى الحالة الوحشية بعضها يعيش قطيعا وأخر تعيش فى عزلة حسبما تقتضيه منفعة معيشتها ، لأن بعضها يعيش على اللحم وأخر على النبات وأخر على كليهما . ولأجل أن تيسر لها الطبيعة البحث عن الأغذية وتخيرها عينت لها ضربا خاصا من المعيشة . وإن حياة أكلة اللحوم وحياة أكلة النباتات تختلف بالضبط بأنها لا ترغب بالغريزة فى غذاء واحد بعينه وأن كلا منهما له أذواق خاصة .

§ ٤ — يمكن أن يقال مثل هذا على الناس ، فإن طرائق عيشتهم ليست أقل اختلافا . بعضهم رحّل فى فراغ مطلق ، لا كد ولا عمل ، يغتذون بلحم الحيوانات التى يربونها . ولأن قطعانهم مضطرة ، لتجد كلأها ، أن تغير دائما مكانها ، فهم أيضا مضطرون الى أن يتبعوها كأنهم بذلك يحرثون حقلا حيا . وآخرون يعيشون من الغنيمة ، غير أن غنيمة بعضهم ليست هى غنيمة البعض الآخر . فلهؤلاء السلب ، ولأولئك صيد البحر حين يقطنون شطوط البحيرات والمناقع وشواطئ الأنهار والبحار . وآخرون يصيدون الطيور والحيوانات المتوحشة . لكن الجزء الأكبر من النوع الإنسانى يعيش من زراعة الأرض وثمارها .

§ ٥ — فهاك إذن على التقريب طرائق لمعيشة لا حاجة بالإنسان فيها لأن يقدم إلا عمله الشخصى ، دون أن يطلب عيشه فى المعاوضات أو فى التجارة : رحال وزرّاع ونهاب وصياد بحر أو صياد بر . ومن الشعوب من يعيشون عيشة الرغد بأن يؤلفوا بين هذه الطرائق المختلفة وأن يستعيروا من إحداها ما يسدّ نقص الأخرى . فهم رحل نهابون زُرّاع صيادون معا . ومن الشعوب آخرون يسلكون سبيل العيشة الذى تفرضه عليهم الحاجة .

---

§ ٤ — السلب . لم يكن قطع الطريق شيئا منكرا فى الأزمان الأولى لإغريقا . كما أشار اليه طوسيديد (ك ١ ب ٥) . ففى زمان هذا المؤرخ كان بعض القبائل لا يزال يصطنع هذه العادة . ومعلوم أنها قد ظهرت فى القرون الوسطى عند سراة الجمعية وعند سادة أقوياء بل عند الملوك . ويرى هبز أنه فى حالة البداوة الأولى كان قطع الطريق أمرا شريفا بقدر ما هو نافع . فإن قطع الطريق فى الواقع كان وقتئذ غزوا فرديا مصغرا ، ويسند منتسكيو النهب والسلب إلى الحرمان من التجارة (ر . روح القوانين ك ٢٠ ب ٢) .

§ ٦ — إن حيازة الأغذية هى، كما يرى، منحة من قبل الطبيعة للحيوانات منذ ولادتها، وكذلك بعد تمام نموّها . وبعض الحيوانات عند وضعها تنتج مع الصغير الغذاء الذى يكفيه حتى يصير إلى حال يستطيع معها أن يحصله بنفسه . هذا هو شأن الفرسيبار والأوفيبار، فإن الأولى لتحمل مدّة زمن ما فى أنفسها أغذية صغارها حديثى العهد بالولادة، وإن ما يسمى اللبن ليس شيئا آخر. § ٧ — وإن إحراز الأغذية هذا هو على السواء ميسر للحيوانات عند مايتم نموّها . فينبغى الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات للإنسان . فإن كانت داجنة فهى تخدمه وتغذيه وإن كانت متوحشة فهى تشارك إن لم يكن كلها فجلها فى تغذيته وفى حاجاته المختلفة، إنها تقدّم له كسى ومتاعا من صنوف شتى . فإذا كانت الطبيعة إذن لا تخلق شيئا ناقصا، وإذا كانت لا تخلق من شىء عبثا ، لزم ضرورة أنها قد خلقت كل ذلك للإنسان .

§ ٨ — من أجل ذلك كانت الحرب هى أيضا بوجه ما وسيلة طبيعية للكسب، إذ أنها تشمل هذا الصيد الذى يصطنعه الإنسان للوحوش وللأناسى الذين ، وقد خلقوا ليطيعوا ، يمتنعون عن الطاعة . فتلك حرب قضى الطبع نفسه بمشروعيتها .

---

§ ٦ — فرسيبار . يريد أرسطو ، كما نبه إليه تيرو، أن يتكلم بلا شك على ديدان الحشرات التى بيضها أصغر من أن تراه العين المجردة .

§ ٧ — الطبيعة لا تخلق من شىء عبثا . ذلك هو مبدأ العلل الغائية الذى يغلب استعمال أرسطو إياه (ر . ما سبق فكرة مشابهة ب ١ ف ١٠) .

§ ٨ — خلقوا ليطيعوا . يرجح أن أرسطو يقصد بذلك المتوحشين الذين حظهم عنده هو الرق . فقد قال فيما تقدم ب ١ ف ٥ أن الطبع أراد أن يكون المستوحش والعبد شيئا واحدا . ولا حاجة للقول بأن هذه الفقرة طالما كانت موضع التهجم واللوم . ولست أذكر إلا جروسيوس إذ يزعم أن أرسطو أراد هنا تمليق الإسكندر وغرامه بالفتح وفى هذا من التقعر فى الحصافة فانه لأجل أن يكون لهذا التعييب بعض القيمة ينبغى إثبات أن كتاب « السياسة » قد ظهر قبل موت الإسكندر . وهذا غير محقق .

فهاك إذن طريقة كسب طبيعية تكون جزءا من الاقتصاد العائلى يجدها حاضرة أو يحصلها، و إلا فاته ألبتة ادخار هذه الوسائل التى لا غنى عنها لعيشه والتى بدونها لن يتألف اجتماع الدولة ولا اجتماع العائلة . § ٩ — يمكن أن يقال إن تلك أنفسها هى الثروات الوحيدة الحقيقية . إن ما يستعيره الرغد من هذا النوع من الكسب بعيد عليه أن يكون غير متناه كما قد زعم سولون فى شعره :

يستطيع المرء أن يزيد فى ثرواته إلى ما لا نهاية

فإن الأمر على الضد من ذلك، ففى هذا الموطن يوجد حد كما فى سائر الفنون الأخرى، وفى الواقع ليس ألبتة من فن لا تكون آلاته محدودة فى العدد وفى العظم، وليست الثروة إلا وفرة الوسائل العائلية والاجتماعية .

فبديهى إذن أن وسيلة الكسب الطبيعى واحدة مشتركة بين رؤساء العائلات ورؤساء الدول، وقد رأينا كيف كانت مصادرها .

§ ١٠ — يبقى الآن هذا النوع من الكسب الذى يسمى على الأخص وبحق كسب الأموال . وفى شأنه يقدر أن الثروة والملكية يمكن أن تزيد إلى ما لا نهاية . والشبه بين هذه الوسيلة الثانية للكسب و بين الأولى هو العلة فى ألا يرى عادة فى هاتين الوسيلتين إلا أنهما واحدة وشىء بعينه . والواقع أنهما ليستا متماثلتين ولا متباعدتين، الأولى طبيعية والأخرى لا تأتى من الطبيعة بل أولى بها نتاج الفن والتجربة . وسنبدأ هنا بدراستها .

§ ١١ — كل ملكية لها استعمالان يتعلقان بها تعلقا أساسيا دون أن يكون هذا التعلق على الوجه عينه : أحدهما خاص بالشىء والآخر ليس كذلك . فإن حذاء يمكن أن يصلح للانتعال أو وسيلة للمعاوضة فى آن واحد . و إنه يمكن على الأقل أن يستفاد

§ ١١ — كل ملكية لها استعمالان . يعرّف حيث كأرسطو بأن للأشياء قيمتين : قيمة استعمال وقيمة معاوضة .

منه ذلك الاستعمال المزدوج . فإن الذى يستعيض بالنقد أو بأغذية حذاء لآخر حاجةٌ به يستخدم ذلك الحذاء من حيث هو حذاء لكن لا بمنفعته الخاصة ، لأنه لم يكن ألبتة مجعولا للمعاوضة . ومثل ذلك أقول على جميع المملوكات الأخر . فإن المعاوضة فى الواقع تنطبق عليها جميعا ما دام أنه قد وجد منذ البداية بين الناس من السلع الضرورية للعيشة ما يربى على الحاجة من وجه وما يقل عنها من وجه آخر .

§ ١٢ — واضح كل الوضوح أن البيع فى هذا المعنى ليس مطلقا جزءا من الكسب الطبيعى . ففى الأصل المعاوضة لا تمتد إلى ما وراء الحاجات الضرورية ولا فائدة منها حقا فى الاجتماع البدائى ، اجتماع العائلة . لأجل أن تنشأ يلزم أن تكون دائرة الاجتماع قد صارت أكثر سعة . ففى داخل العائلة كل كان مشتركا بين الجميع ، ومن الأعضاء الذين انفصلوا تتألف شركة جديدة فى الأشياء الأقل عددا من الأولى لكنها مختلفة عنها والتى يأخذ كل منها بنصيب تبعا للحاجة . وهذه هى أيضا المعاوضة الوحيدة التى يعرفها كثير من الأمم المتوحشة . فهى لا تذهب إلى ما وراء السلع التى لا غنى عنها . وذلك مثلا كنبيذ بقمح . وكذلك الأمر فى سائر الأشياء .

§ ١٣ — هذا النوع من المعاوضة هو طبيعى تماما وليس ، فى الحق ، طريقة كسب ما دام أنه ليس له غرض آخر إلا التوسل إلى سد الحاجات الطبيعية . وهو مع ذلك ما يمكن جعله منطقيا أصل الثروة . و بمقدار ما تتغير صور هذه المساعدات المتبادلة وتنمو باستيراد ما ينقص و إصدار ما يزيد على الحاجة قضت الضرورة باستعمال النقد ، ما دامت السلع الضرورية صعبة النقلة بأعيانها .

§ ١٤ — فاصطلح على أن يكون الأخذ والعطاء فى المعاوضات بمادة نافعة بذاتها تكون سهلة التداول فى الاستعمالات العادية للعيشة . فكانت مثلا من الحديد ،

§ ١٤ — نافعة بذاتها . يضع كوراى فى نصه ، وبلا دليل ، سلبا فى هذه الجملة يغير معناها تماما . ذلك بأن أرسطو قال بعد ذلك (ف ١٦) إن النقد عاجز عن أن يسد أية حاجة من حاجاتنا ، =

ومن الفضة ، ومن أى جوهر آخر مشابه حدد بادئ الأمر حجمه ووزنه ، ثم من أجل التخلص من حيرات الأوزان المستمرة طبع بطابع خاص يدل على قيمته . § ١٥ — من النقد الذى نشأ من المعاوضات الأولى الضرورية نشأ أيضا البيع ، وهو صورة أخرى للكسب بسيطة للغاية فى أصلها ، لكن كملت عما قليل بالتجربة التى كشفت ، فيما يدير الناس بينهم من الأشياء ، عن ينابيع الأرباح العظيمة ووسائلها . § ١٦ — فهاك كيف أن علم الكسب فيما يظهر موضوعه النقد على الخصوص . وأن غرضه الأصلى هو القدرة على استكشاف وسائل تنمية الأموال . لأنه ينبغى أن يخلق المال والثراء . ذلك أن الناس يضعون فى الغالب الثراء فى كثرة النقد لأن على النقد يدور الكسب والبيع . ومع ذلك فهذا النقد ليس فى ذاته إلا شيئا تافها على الإطلاق بما أنه لا قيمة له إلا بالقانون لا بالطبع ، ما دام أن تغير اصطلاح بين أولئك الذين يستعملونه يمكن أن يصيره غير ذى قيمة تماما ويجعله عاجزا عن سدّ أية حاجة من حاجاتنا . والواقع أن إنسانا ، على رغم نقوده كلها ، ألا يمكن أن تعوزه أشياء ضرورية كل الضرورة ؟ أو ليست ثروة هزؤا تلك التى لا تمنع وفرتها من الموت جوعا ؟ كمثل ميداس

= لكنه كان ينبغى أن يلاحظ أن المقصود فى الحالة الأولى الفلزات غير المضروبة وفى الثانية السكة المضروبة التى لا قيمة لها إلا فى المعاوضة والتى من حيث هى نقد غير نافعة فى شيء إذا كانت المعاوضة غير جائزة .

وأما ابن رشد الذى ربما لم يكن قرأ سياسة أرسطو فإنه يقرر هذه المبادئ على موضوع النقد ومنفعته . ر . شرحه لجمهورية أفلاطون ص ٣٣٦ ، ٣٤٥ .

§ ١٦ — ثروة هزؤا . نبه منتسكيو الى أن الكميات الهائلة من الذهب التى استخرجت من أمريكا لم تمنع أسبانيا من السقوط فى حضيض الفقر الذى جلبته أسباب شتى . (ر . روح القوانين ك ٢١ ب ٢٣ وك ٢٢ ب ١ .

فى الأساطير إذ جعلته رغبة الحرص أن يستعيض بذهب ما على مائدته من الأطعمـة .

§ ١٧ — ذلك ما يجعل العقلاء يتساءلون بحق، هل السعة و ينبوع الثروة ليسا البتة فى غير هذا الموضع؟ والحق أن الثروة والكسب الطبعيين، وهما موضوع العلم العائلى ، هما شىء آخر قطعا . التجارة تنتج أموالا لا بطريقـة مطلقة ، بل بنقـل أشـياء قيمة فى ذواتها . و إن النقد فيما يظهر على الخصوص هـو الذى تشتغل به التجارة ، لأن النقد هو عنصر معاوضاتها وغايتها . وإن الثروة التى تنشأ من هـذا الفرع الجديد للكسب ليس لها فيما يظهر حقيقة حدّ ما . فالطب يرمى الى تكثير أشـفيته إلى اللانهـاية . وكمثله جميـع الفنون تجعل فى اللانهـائى الموضوع الذى تتأثره، وكلها تعمد إليه بكل قواها . لكن على الأقل الوسائل التى تقودها إلى غايتها الخاصة هى محدودة، بل إن هذه الغاية ذاتها تصلح حدّا لكل منها . بعيد عن ذلك كل البعد الكسب التجارى ليست نهايته الغاية التى يسعى إليها ما دام أن غايتـه هى على التحقيق سعة وثراء لا نهاية لهما . § ١٨ — لكن إذا كان فن هذه الثروة لا حدود له فإن العلم العائلى له حدود لأن موضوعه مخالف كل المخالفة . فعلى هذا يمكن الاقتناع عند أوّل نظرة بأن كل ثروة بلا استثناء، لها حدود بالضرورة . لكن الشواهد قائمة لتثبت لنا ضد ذلك . فجميع التجار يرون مضاعفة نقودهم إلى غير حـدّ .

هذان النوعان المختلفان من الكسب يستخدمان الأسـاس عينه الذى يبحثان عنـه و إن يكن لِمَرام مختلفة جدّا : أحدهمـا ذو غرض غير تنمية المـال إلى ما لا نهاية ، وهـذا الكسب الهانئ هو الموضوع الوحيد للغرض الآخر . وهـذه المشابهة قد جعلت كثيرا من الناس يعتقدون أن العلم العائلى كان له هذا النحو أيضا . ويعتقدون اعتقادا جازما أن على المرء بكل ثمن الاحتفاظ بمبلغ ما عنده من النقـد والإكثار منه الى ما لا نهاية . § ١٩ — وليصل المرء الى هذا الحد يلزم أن يكون

معنياً بالعيش ليس غير، دون أن يفكر فى أن يعيش كما ينبغى . ولما كانت الرغبة فى الحياة لا حدود لها حمل المرء مباشرة على أن يرغب فى الوسائل التى تؤدى إلى إرضاء هذه الرغبة . وهؤلاء أنفسهم الذين يلتزمون أن يعيشوا بحكمة يبحثون أيضا عن المتع الجثمانية، ولما أن الملكية تكفل لهم، فيما يظهر، هذه المتع اتجهت عنايات الناس إلى جمع المال . ومن هذا ينشأ هذا الفرع الثانى للكسب الذى أحدث عنه . و بما أن باللذة حاجة إلى السعة المفرطة فقد بحث الناس عن جميع الوسائل التى يمكن أن تحصلها . فمتى لم يجدوها فى أصناف الكسب الطبيعى طلبوها فيما و راء ذلك وأجهدوا ملكاتهم فى استعمالات لم يقدّرها عليها الطبع .

§ ٢٠ — وعلى هذا فكسب المال ليس هو موضوع الشجاعة التى لا ينبغى أن تعطينا إلا أمنا حصينا، وهو ليس كذلك موضوع الفن الحربى ولا فن الطب اللذين ينبغى أن يعطينا أحدهما النصر والآخر الصحة . ومع ذلك فالناس لايجعلون من كل هذه المهن إلا مسألة مالية كما لو كانت هذه هى غايتهم الخاصة، وأن كل ما فيها يجب أن يرمى إلى بلوغ هذه الغاية .

هاك إذن ما كان علىّ أن أقوله على الوسائل المختلفة لكسب الزائد عن الحاجة . فقد أبنت ماهى تلك الوسائل وكيف أنها تصير عندنا حاجة حقيقية . أما فن الثروة الحقة والضرورية فقد أبنت أنه مخالف كل المخالفة . وأنه لم يكن إلا الاقتصاد الطبعى الذى يُعْنَى بالمعيشة ليس غير . وهو فن ليس لا نهائيا كالآخر بل له على ضد ذلك حدود وضعية .

§ ٢١ — هذا يوضح تمام الإيضاح مسألة كما وضعناها فى البداية لأنفسنا ، وهى أن نعلم أكسبٌ عمل رئيس العائلة ورئيس الدولة أم لا ؟ حق أنه يلزم دائما افتراض أن هذه الأموال موجودة من قبل . على هذا فالسياسة لا تخلق الناس ، بل تأخذهم كما تعطيها إياهم الطبيعة فتتصرف فيهم، وعلى هذا النحو إنما الطبيعة هى التى عليها أن تقدّم لنا الأغذية الأولى سواء جاءت من الأرض أو من البحر

أو من أى مصـدر آخر ، وعلى رئيس العائلة أن يتصرف فى هذه الهبات كما ينبغى أن يفعل . فالحائك لا يخلق الصوف لكنه يجب أن يعرف أن يستعمله وأن يميز محاسنه وعيوبه ، ويعرف منه ما يمكن أن يصلح وما لا يمكن أن يصلح .

§ ٢٢ — ربما يمكن أن يتساءل أيضا لماذا يبقى الطب غريبا عن رئيس العائلة فى حين أن كسب الخيرات جزء من إدارة العائلة ومع أن أعضاءها بحاجة الى الصحة بمقدار حاجاتهم الى الغذاء أو الى أى شىء آخر ضرورى للحياة . هاك سبب ذلك : إذا كان رئيس العائلة ورئيس الدولة يجب أن يشتغلا بصحة مرءوسيهم من جهة ، فمن جهة أخرى هذه العناية تختص بالطبيب لا بهم . كما أن أموال العائلة ، الى حدّ ما ، تتعلق برئيسها والى حدّ ما لا تتعلق به ، بل الطبيعة هى التى عليها تقديمها . أكرر أن على الطبيعة دون سواها أن تعطى المادة الأولى . على الطبيعة أن تكفل غذاء الموجود الذى تخلقه . والواقع أن كل كائن يتلقى أغذيته الأولى من هذا الذى يؤتيه الحياة . لذلك ترى الثمار والحيوانات تكوّن مادّة طبيعية يعرف الناس أجمعون أن يستغلوها .

§ ٢٣ — ولما كان كسب الأموال مزدوجا كما قد رأينا ، أى أنها تجارية وعائلية معا ، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمة بحق ، وتلك محقورة بحق أيضا باعتبارها

§ ٢٣ — محقورة بحق أيضا . شرح أفلاطون بما هو أشدّ وضوحا وأكثر اعتدالا من أرسطو أسباب احتقار التجارة . ر . القوانين ك ١١ ص ٢٩٢ من ترجمة كوزان . ومنذ عهد أرسطو كرر هذا المعنى ألف مرة . ر . « مبلى » كتاب التشريع ك ٢ . ولقد خص منتسكيو التجارة بكتابين من مؤلفه الكبير الكتاب العشرين والواحد والعشرين . ففى أولهما عالج روح التجارة . ويظهر لى أن روسو لم يزر بالتجارة بوجه خاص . وفى الأزمان القديمـة على العموم كانت التجارة مهنة خسيسة . وإنها لم تبتدئ تكسب الاحترام إلا فى عهد الجمهوريات الإيطالية وعنـد ازدهار فلورنسا والبندقية . ينبغى أن يلتفت الى نظرية أرسطو فى الكسب الطبيعى والكسب المتصنع جد الالتفات وأن تعتبر أنها إحدى المحاولات الأولى للاقتصاد السياسى . فان الأزمان القديمة لم تنقل الينا شيئا تاما مثلها فى هذا الصدد . ر . مؤلف هيرين الذى عالج التجارة عند الإغريق ومؤلف بوخ على الاقتصاد السياسى عند الأتينيين . وقد زعم منتسكيو (ك ٢١ ب ٢٠) أن نظريات أرسطو هذه على الربا وعلى القرض بالفائدة قد قتلت التجارة طوال القرون الوسطى . وأظن أن منتسكيو يغـلو فى تأثير رأى الفيلسوف الإغريق . فإن كتاب السـياسة لم يعرف إلا فى وسط القرن الثالث عشر ولم يكن ليقرأه أحد إلا بعض المفكرين المعتزلين فى الصوامع . ولقد كان للإنجيل إذ لعن أرباب الأعمال أثر أعظم من أرسطو فى اضطهادات اليهود الذين كادوا يكونون هم وحدهم تجار القرون الوسطى .

ليست طبيعية ولا ناتجة إلا من نقل السلع، كان حقا استنكار الربا لأنه طريقة كسب تولدت من النقد نفسه ومانعة إياه من التخصص الذى من أجله كان قد خلق . النقد لا ينبغى أن يصلح إلا للمعاوضة والربح الذى ينتج منه يضاعفه هو نفسه كما يدل عليه الاسم الذى تطلقه عليه اللغة الإغريقية . فالآباء هنا هم على الإطلاق أشباه الأولاد . والفائدة هى نقد تولد عن نقد، وهذا من بين ضروب الكسب كلها هو الكسب المضادّ للطبع .

الباب الرابع

اعتبارات عملية فى كسب الأموال : الثروة الطبعية ، الثروة الصناعية ، استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة . المؤلفون الذين كتبوا فى هذه المواد . شاريس الباروسى وأبلودور اللنوسى — نظريات دقيقة حقة لكسب الثروة ، نظريات طاليس . الاحتكارات التى يتعاطاها الأفراد والدول .

---

§ ١ — من العلم الذى أفضنا فيه قدر الكفاية ننتقل الآن الى اعتبارات عملية . فى كل الموضوعات التى هى مثل هذا للنظرية ميدان طليق ، لكن للعمل ضروراته .

إن الفروع العملية للثروة تنحصر فى تعمق المعرفة لجنس المحاصيل الأكثر فائدة ومكانها واستخدامها . بأن يعرف مثلًا كيف يعنَى المرء بتربية الخيل أو بتربية البقر أو الغنم أو بأى نوع من أنواع الحيوانات الأخرى التى يجب عليه أن يعرف أن يحسن فيها اختيار الأنواع الأربى ربحا على حسب الأصقاع ، لأن كلها لا تنجح على السواء فى أى مكان . العمل ينحصر أيضا فى معرفة الزراعة والأراضى التى يجب أن تخلى من غرس الأشجار والأراضى التى تصلح للإنبات ، ويتجه أخيرا بعناية الى النحل وجميع حيوانات الهواء وحيوانات الماء التى يمكن أن تنتج بعض الغلّات .

§ ٢ — تلك هى العناصر الأولى للثروة بالمعنى الخاص .

أما الثروة التى تنتجها المعاوضة فعنصرها الأصلى إنما هو التجارة التى تنقسم الى ثلاثة فروع متباينة الأمن متباينة الربح : تجارة بالبحر وتجارة بالبر، وبيع فى متجر. ثم يأتى فى المحل الثانى القرض بالفائدة وأخيرا الأجرة التى يمكن أن تطبق على أعمال ميكانيكية أو على أعمال بدنية صرفة للفعلة الذين ليس لهم إلا سواعدهم .

وثم أيضا نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبعية وبين ثروة المعاوضة بها من إحداهما ومن الأخرى وآتية من محاصيل الأرض التى وإن لم تكن ثمارا فهى ليست أقل نفعا . ذلك هو استغلال الغابات واستغلال المناجم التى تتعدّد أقسامها كتعدّد الفلزات نفسها المستخرجة من باطن الأرض .

§ ٣ — حسبنا هذه العموميات . وقد تكون التفاصيل الخاصة والدقيقة نافعة للمهن التى تخصها . أما فيما يتعلق بنا فربما لا تكون إلا مملة . من بين المهن أرفعها هى تلك التى أقلها منًّا للمصادفة . وأشدها آلية تلك التى تشوه الجسم أكثر من الأخرى ،وأخسها هى التى تشغل الجسم أكثر من سواها ، وأخيرا أحطها هى التى تستدعى من الفهم ومن الكفاية أقل ما يكون .

§ ٤ — على أن بعض المؤلفين قد تعمقوا فى هذه الموضوعات المختلفة . فمثلا شاريس الباروسى وأبللودور اللمنوسى قد اشتغلا بزراعة الحقول و بالغابات . وما عدا ذلك من الموضوعات قد عولج فى مؤلفات أخر ينبغى أن يدرسها أولئك الذين يهمهم أمرها . ويحسن هؤلاء صنعا أيضا لو جمعوا التقاليد الشائعة عن الوسائل التى توصل بعض الناس إلى الثروة . كل هذه المعلومات يمكن أن تكون نافعة لأولئك الذين يحرصون على الوصول إليها كل فى دوره .

§ ٥ — وسأقص ما روى عن طاليس الملطى . إنما هى نظرية رابحة جُعل منها تشريف له بسبب حكمته من غير شك ، غير أن كل الناس بها جدير . إن معلوماته فى علم الفلك جعلته يقدر منذ الشتاء أن المحصول القادم للزيتون سيكون موفورا ، ومن أجل أن يجيب على ما يعير به من فقره الذى لم تحمه منه فلسفة غير نافعة استخدم النقد القليل الذى كان يملكه فى تقديم عرابين لاستئجار كل معاصر ملطية وشيوز ، استأجرها بأجر بخس لفقدان أى مزايد آخر . فلما حان الوقت و إن المعاصر لمطلوبة بجماعة من قبل كثرة من الزراع أجرها بالأجر الذى شاءه . وكان الربح عظيما ، فأثبت طاليس بهذا التقدير الحاذق أن الفلاسفة متى شاءوا يعرفون بأيسر ما يكون أن يغتنوا و إن لم يكن ذلك من همهم .

§ ٦ — لقد اتخذ ذلك شاهدا كبيرا على كيس طاليس . غير أنى أكرر أن هذه المضاربة قد تقع على العموم لكل أولئك الذين هم فى مكنة من أن يتخذوا لأنفسهم

§ ٤ — شاريس الباروسى وأبللودور من لمنوس كانا معاصرين لأرسطو .

احتكارا . بل إن من الممالك عند الحاجة للمال من قد اتجهت إلى هـذا المصدر واتخذت احتكارا عاما لجميع البيوع . § ٧ – ولقد استخدم فرد من أهل صقلية كل الودائع التى لديه فى شراء حديد المصانع كلها ، ثم حين كان التجار يأتون من الأسواق المختلفة كان هـو الوحيد الذى يبيعهم إياه ، ومن غير أن يفرط فى زيادة الأثمان قد كسب ضعفى ما أنفق ، أى مائة فى الخمسين من الطالنطن . § ٨ – وقد علم بذلك دينوس فنفاه من سرقوسة لأنه ابتدع عملية مضرة بمصلحة الأمير ، وقد أذن للضارب بأن يحمل معه ثروته . هذه المضاربة مع ذلك هى فى حقيقة الأمر مضاربة طاليس بعينها . فكلاهما عرف كيف يتخذ لنفسه احتكارا . إن المغامرات من هـذا القبيل مفيدة معرفتها حتى لرؤساء الدول . فإن كثيرا من الحكومات بها حاجة كالعائلات لاستخدام هـذه الطرائق لتثرى . بل يمكن أن يقال إن كثيرا من الحاكمين يظنون أن هذا الجانب من الحكم وحده هو الذى يجب أن يعنوا بالاشتغال به .

---

§ ٨ – دينوس القديم الذى حكم من سنة ٤٠٦ إلى ٣٦٧ قبل الميلاد — حتى لرؤساء الدول . كل الحكومات الحديثة تقريبا هى من رأى أرسطو وتجعل الاحتكار جزءا من مواردها .

الباب الخامس

فى السلطة العائلية : علاقات الزوج بالزوجة ، والوالد بالأولاد — الفضائل الخاصة والعامة للعبد وللمرأة وللأولاد . التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : أعمال غرغياس الممدوحة — خصائص العامل — أهمية تربية النساء وتربية الأولاد .

---

§ ١ — قلنا إن إدارة العائلة ترتكز على ثلاثة ضروب من السلطات : سلطة السيد التى تكلمنا عليها فيما سبق ، وسلطة الأب ، وسلطة الزوج . المرء يقوم على المرأة وعلى الأولاد باعتبارهم أشخاصا أحرارا على سواء ، لكنهم مع ذلك خاضعون لسلطة مختلفة ، جمهورية فى حق الأولى وملوكية فى حق الآخرين . فالرجل ، ماعدا استثناءات مضادة للطبع ، هو الذى يأمر دون المرأة ، كما أن الكائن الأكبر والأكمل هو الذى يتأمر على الأصغر والأنقص .

§ ٢ — فى الدستور الجمهورى يمضى المرء عادة بين تناوب الطاعة والسلطة لأن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا عنده بالطبع متساوين ومتشابهين فى كل شىء . وهذا لا يمنع أن يحث فى التمييز بين مركز الرئيس ومركز المرءوس مادام قائما بواسطة أية علامة خارجية ، بواسطة وظائف ، بواسطة تشاريف . وهذا هو أيضا ما كان يراه أمازيس إذ كان يقص قصة طَسْتِه . فعلاقة الرجل

---

§ ٢ — فى الدستور الجمهورى . كل هذه الجملة ربما تكون مقحمة فيما يظهر — أمازيس . الفكرة هنا تبق غامضة بسبب الإيجاز . وقد روى هيرودوت هذا المعنى الذى يشير اليه أرسطو . إن أمازيس اتخذ من طست من الذهب كان معدا لغسل أرجل مؤاكليه تمثالا لإله لم يلبث أن عبده المصريون . ثم دعا أمازيس أعيانهم وقص عليهم قصة ذلك الوعاء . وزاد عليها أنه هو نفسه قبل أن يكون ملكا لم يكن إلا مواطنا خامل الذكر ، ولكنه بعد أن استوى على عرش الملك صار مستحقا لاحترام رعاياه وتحياتهم . هوميروس . (الألياذة — ١ — ٥٤٤) .

بالمرأة تبقى دائما هى كما قلت آنفا . سلطة الوالد على أولاده هى على غير ذلك سلطة ملكية تماما . إن العطف والسن يؤتيان الوالدين السلطان كما يؤتاه الملوك . و إذ يدعو هوميروس المشترى :

الأب الخالد للناس وللآلهة

كان على حق أن يضيف إليه أيضا أنه ملكهم ، لأن ملكا ينبغى أن يكون أعلى من رعاياه بخصائصه الطبيعية وأن يكون مع ذلك مثلهم من جنس واحد : وتلك هى على الضبط علاقة الأسنّ بمن هو أصغر منه والوالد بولده .

§ ٣ — لا حاجة إلى القول أنه ينبغى فى إدارة الناس بذل عناية أكبر بكثير من العناية بالأشياء اللاحية ، وفى تكميل الأولين بذل عناية أكبر من تكميل الأخر التى تكون الثروة، بل عناية أكبر بكثير فى إدارة الأحرار منها فى إدارة العبيد . المسألة الأولى فيما يتعلق بالعبد إنما هى أن يعلم أينتظر منه، وراء فضيلته من حيث هو آلة وخادم، فضيلة كالحكمة والشجاعة والعدالة ... الخ أم يمكن أن لا يكون له أهلية أخرى غير خدماته الجثمانية المحضة ؟ هناك شك فى كلتا الناحيتين . لو افترضت هذه الفضائل للعبيد فأنى يكون الفرق بينهم و بين الأحرار؟ولو منعوا إياها لا يكون الأمر أقل سخفا، لأنهم أناس ولهم نصيبهم من العقل .

§ ٤ — والمسألة هى تقريبا بعينها فى حق المرأة والولد . ما هى فضائلهما الخاصة ؟ هل يجب على المرأة أن تكون حكيمة شجاعة وعادلة كالرجل ؟ والولد أيمكن أن يكون حكيما فيقمع شهواته أم لا يمكن ذلك ؟ و بوجه عام الكائن الذى خلقه الطبع ليأمر والكائن الذى جعل ليطيع أينبغى لهما أن يحوز كلاهما الفضائل عينها أم لهما فضائل متباينة ؟ إذا كان كلاهما له أهلية مساوية على الإطلاق فمن أين يأتى أن أحدهما ينبغى أن يأمر والآخر أن يطيع أبدا ؟ ليس هنا ألبتة اختلاف ممكن من الأكثر إلى الأقل : فإن السلطة والطاعة تختلفان بالنوع ، وليس يوجد بين الأقل والأكثر أى فرق من هذا القبيل .

§ ٥ — فاقتضاء فضائل من أحدهما وعدم اقتضائها من الآخر ألبتة يكون أمرًا أشد غرابة أيضا . إذا كان الكائن الذى يتسلط ليس به من حكمة ولا عدالة فكيف يمكن أن يتسلط ؟ و إذا كان الكائن الذى يطيع مجرّدا من هذه الفضائل فكيف يمكن أن يطيع ؟ فبما هو فاقد الاعتدال كسلان سوف يخل بكل واجباته . هناك إذن ضرورة بينة أن يكون بكليهما فضائل لكن فضائل متباينة كما تكون أنواع الكائنات التى قدّر الطبع عليها الطاعة . ذلك هو ما قلناه فيما سبق على الروح . ففيها جعل الطبع جزءين متميزين : أحدهما ليأمر والآخر ليطيع . وخصائصهما بينة الاختلاف . أحدهما بما هو موصوف بالعقل والآخر بما هو محروم إياه .

§ ٦ — هذه العلاقة تنسحب بالبديهية على سائر الكائنات ، ففى أكثرها عددا جعلت الطبيعة السلطان والطاعة . إذن يتسلط الرجل الحرّ على العبد على نحو غير تسلط الزوج على المرأة والوالد على الولد . ومع ذلك فالعناصر الأصلية للروح موجودة فى جميع هذه الكائنات . لكنها فيها على درجات مختلفة جدا . فالعبد مجرّد على الإطلاق من الإرادة ، والمرأة لها إرادة لكن فى درجة أدنى ، والولد ليس له إلا إرادة ناقصة .

§ ٧ — والأمر بالضرورة كذلك فى الفضائل الخلقية . يجب أن تفترض فى جميع هذه الكائنات لكن على درجات مختلفة و بالنسبة الضرورية لمقدور كل منهم ليس غير . فالكائن الذى يأمر يجب أن يكون له الفضيلة الخلقية فى كل كمالها . فإن عمله هو على الإطلاق عمل المهندس المعمار الذى يأمر . والمهندس هنا هو العقل . أما الآخرون فينبغى ألا يكون لهم من الفضائل إلا بحسب الوظائف التى يشغلونها .

§ ٨ — فلنعترف إذن بأن كل الأفراد الذين تكلمنا عليهم آنفا لهم نصيبهم من الفضيلة الخلقية ، غير أن حكمة الرجل ليست هى حكمة المرأة ، وأن شجاعته وعدالته ليستا كمثل مالها منهما ، كما كان يظن سقراط ، وأن قوة أحدهما سلطة محضة وقوة

---

§ ٥ — قلنا فيما سبق — ر . ما سبق ب ٢ ف ١٠

§ ٨ — سقراط . يشرح أفلاطون هذا المذهب فى الجمهورية ك ٥ ص ٢٣٦ وفى مينون أيضا ترجمة كوزان .

الأخرى طاعة محضة . وكذلك أقول على جميع الفضائل الأخر لأن هذا هو أدخل في باب الحق حين يعنى المرء بالفحص عن الأشياء على جهة التفصيل . و إنه ليخدع المرء نفسه إذ يقول ، مقتصرا على العموميات : إن "الفضيلة هى استعداد حسن للنفس" ومزاولة الحكمة ، أو أن يكرر أى تعبير آخر مبهم كهذا . و إنى أفضل كثيرا على أشباه هـذه الحدود منهاج أولئك الذين هم ، مثل غرغياس ، يشتغلون بتفصيل الفضائل جميعها . إذن فالملخص أن هذا الذى يقوله الشاعر فى إحدى خصائص المرأة :

صمت متواضع ، هذا هو شرف المرأة

هو على السواء حق فى جميع الخصائص الأخر ، فإن مثل هذا التحفظ لا يليق برجـل .

§ ٩ — و بما أن الولد كائن غير تام فينتج منه بالبديهية أن الفضيلة لا تتعلق به على الحقيقة بل يجب أن تضاف إلى الكائن التام الذى يسيره . والأمر هو كذلك بعينه بين السـيد والعبد . قد قررنا أن منفعة العبـد كانت تنطبق على حاجات المعيشة ، فالفضيلة لن تكون إذن ضرورية له إلا على نسبة ضيقة جدا . فلن يكون له منها إلا مايلزم لكيلا يهمل ألبتة أعماله بعدم القناعة أو بالكسل . § ١٠ — لكن مع التسليم بهذا هل يمكن أن يقال : إن العمال أيضا يجب أن يكون لهم من الفضيلة ما دام أن عدم القناعة يصدهم عن أعمـالهم ؟ لكن أليس هاهنا ألبتة تغاير عظيم ؟ فالعبد يشاركنا فى معيشتنا ، والعامل على الضدّ يعيش بعيدا عنا ولا ينبغى أن يكون له من الفضيلة إلا بمقدار ما له من رق ، لأن شغل العامل هو بوجه ما رق محدود . والطبع ينشئ الرق ولا ينشئ السكاف أو أى عامل آخر . § ١١ — فيلزم إذن الاعتراف بأن السـيد هو للعبد مصـدر الفضيلة التى هى خاصة به ، و إن لم يكن

— التفصيل . ر . علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٧ .

— صمت متواضع . هذا البيت مأخوذ من قصة أجاكس لسوفكلس وهو البيت ٢٩١

عليه، بما هو سيد، أن يؤتيه معرفة أشغاله . لذلك يكون من الخطأ أن بعض الأشخاص يأبون على العبيد كل عقل ولا يريدون أبدا أن يعطوهم إلا أوامر، بل ينبغى على ضدّ ذلك أن يأخذوهم برفق أكثر من الأولاد أيضا . على أنى أقف بهذا الموضوع عند هذا الحدّ .

أما فيما يختص بالزوج والزوجة ، وبالوالد والأولاد، وبالفضيلة الخاصة بكل منهم ، فإن الروابط التى تربطهم وسلوكهم المحمود أو المذموم وكل الأفعال التى يطلبونها على أنها محمودة أو يجتنبونها لأنها مذمومة فتلك هى أشياء يلزم ضرورة الاشتغال بها فى الدراسات السياسية . § ١٢ — والواقع أن كل هؤلاء الأفراد يمتون إلى العائلة كما تمت العائلة إلى الدولة . وأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع ، فينبغى إذن أن تكون تربية الأولاد والنساء متوافقة مع النظام السياسى إذا كان يعنى حقيقة بأن يكون الأولاد والنساء حسنى السلوك حتى تكون الدولة كما يكونون . هذا هو إذن موضوع من الأهمية بمكان، لأن النساء يؤلفن النصف من الأشخاص الأحرار . وإن الأولاد هم الذين يكونون يوما أعضاء الدولة .

بعد هذا الذى قلناه آنفا على هذه المسائل كلها، وفى نيتنا أن نعالج فى موضع آخر المسائل التى يبقى علينا إيضاحها ، فإننا نختم هنا هذه المناقشة التى يظهر لنا أننا استوعبناها ، ونمضى إلى موضوع آخر، أى إلى الفحص عن الآراء التى ارتئيت فى أحسن شكل للحكومة .

---

§ ١١ — أن يعطوهم إلا أوامر — يريد أرسطو أن يعيب أفلاطون الذى أيد هذا الرأى . ر. القوانين ك ٦ ص ٣٨١ من ترجمة كوزان — فى الدراسات السياسية . ومهما يكن مما يقول شنيدر فان أرسطو أراد أن يقول بالبساطة إنه يلزم فى تواليف السياسة أن تعالج علاقات الوالد بأولاده والزوج بزوجه، ولكنه لا يعد بأن يعالج ذلك هو نفسه بوجه خاص . ومع ذلك فان ما قاله آنفا على طبع المرأة وطبع الولد وما سوف يقوله فى موضوع التربية هو كاف فى هذه المسألة . ولا نظننا نأسف لأى جزء من مؤلف أرسطو على واجبات المرأة كما ظن شنيدر وكما افترضه من قبله كثير من المفسرين . وينبغى أن يضاف إلى هذا أن هذا الموضوع قد عالجه أرسطو طويلا فى الاقتصاد فى الكتاب الأول الذى يعترف النقاد بأنه هو وحده الحق ، وربما كان يريد المؤلف أن يحيل هذه المناقشة عليه .

الكتاب الثانى

نقد النظريات السالفة والدساتير الرئيسية

الباب الأول

بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته فى شيوعية النساء والأولاد — الوحدة السياسية كما يتصوّرها أفلاطون هى خيال وهى لا تقوى الدولة بل تفسدها : مواطن الابهام فى مناقشة أفلاطون — عدم اكتراث الشركاء فى شأن الملكيات الشائعة بينهم : استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلية التى تربطهم : أخطار الجهالة التى يرادون عليها فى هذا الصدد : جنايات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشؤون بعض — إبطال هذا المذهب على الإطلاق .

---

§ ١ — لما أن غرضنا هو البحث، بين الاجتماعات السياسية كلها، عن أيها ينبغى أن يؤثر أناس سادة أن يختاروه بمحض رغبتهم، علينا أن ندرس معا نظام الدول التى نعتبر أنها تتمتع بالقوانين الأحسن ما تكون، والدساتير التى تخيلها بعض الفلاسفة، واقفين عند أشهرها ليس غير. وبهذا نكشف عما ينطوى عليه كل منها مما هو خير وقابل للتطبيق، ونبين فى الوقت عينه أننا إذا كنا نطلب نظاما سياسيا مختلفا عن كل أولئك فلسنا مدفوعين إلى هذا البحث برغبة صلفة فى المباهاة بعقلنا، بل يدفعنا إلى البحث عما فى الدساتير الموجودة من عيوب .

§ ٢ — نقرر بادئ بدء هذا المبدأ الذى ينبغى طبعا أن يكون نقطة بداية السير فى هذه الدراسة، وهو أن الشيوعية السياسية يجب ضرورة إما أن تشمل كل شىء، وإما ألا تشمل شيئا، وإما أن تشمل بعض الأشياء دون البعض الآخر. أما أن الشيوعية السياسية لا تشمل شيئا ما فذلك شىء ممتنع بالبداهة ما دام أن الدولة هى اجتماع ، خصوصا أن الموطن على الأقل يجب بالضرورة أن يكون شائعا، لأن وحدة المكان ترتب وحدة المدينة ولأن المدينة تتعلق على وجه الشيوع بجميع أهلها .

وإنى أسائل ، فيما يتعلق بالأشياء التى فيها الشيوعية اختيارية — أيكون خيرا أن تعم جميع الأشياء بلا استثناء فى الدولة المنتظمة التى نبحث عنها أم تكون مقصورة على بعضها ؟ على هذا فالشيوعية يمكن أن تشمل الأولاد والنساء والأموال كما يقترح أفلاطون فى جمهوريته، وفيها يقرر سقراط أن الأولاد والنساء والأموال يجب أن تكون شائعة بين جميع أهل المدينة . أسائل إذن : هل الحالة الحاضرة أفضل ؟ أو هل يلزم اتخاذ قانون الجمهورية هذا ؟

§ ٣ — إن الشيوعية فى النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف فيما يظهر . وإن الأسباب التى أوردها سقراط لأجل أن يبررها هى، فيما يظهر، نتيجة غير مضبوطة لمناقشته . أكثر من ذلك أنها غير قابلة للائتلاف مع الغاية نفسها التى عينها أفلاطون لكل دولة على الأقل بالشكل الذى قدمها به . فأما طرائق حل هذا التناقض فإنه قد توقف عن أن يقول فيها شيئا . أعنى هذه الوحدة الكاملة للمدينة التى هى بالإضافة إليها أولى الخيرات . لأن هذا هو فرض سقراط .

§ ٤ — غير أنه بديهى مع ذلك أن المدينة بهذه الوحدة التى بولغ فيها شيئا تبيد جمعاء . طبيعى أن المدينة كثرة عظمى فإذا عمدت إلى الوحدة صارت من مدينة إلى عائلة ومن عائلة إلى فرد . لأن العائلة أشد وحدة بكثير من المدينة والفرد أشد وحدة أيضا من العائلة . حينئذ لو كان من الممكن تحقيق هذا المذهب لكان ينبغى اجتنابه وإلا انعدمت المدينة . غير أن المدينة لا تتألف من عدد ما من الأعضاء فحسب . بل هى تتألف من أفراد مختلفين بالنوع : إذ العناصر التى تكونها ليست

---

§ ٢ — وحدة المكان — إن البحث الذى سيجرى به أرسطو هنا فى مذهب أفلاطون لا يمكن أن يفهم حق فهمه إلا إذا كان تحت نظر القارئ نص أفلاطون نفسه . لذلك أدعو القارئ إلى الرجوع إلى هذا النص فى الترجمة الرشيقة المضبوطة التى وضعها كوزان . وفيما يتعلق بالنص الإغريقى إلى طبعة بيكر .

وقد جدّد بعض الكتاب فى أيامنا هذه المناقشة فيما يتعلق بالشيوع . إن هذه المسألة لجد خطيرة ولو أنها غير جديدة . وإن أجل عبقريتين فى الفلسفة القديمة قد أثاراها على مشهد من إغريقا كلها منذ واحد وعشرين قرنا ، كان فيها مذهب الشيوعية هو الخاسر .

متشابهة . إنها ليست كمحالفة عسكرية قيمتها بعدد أعضائها الذين اجتمعوا ليشد بعضهم أزر بعض على التكافؤ ولو كان نوع الشركاء مع ذلك متماثلا تمام التماثل . إن محالفة هى كالميزان ترجح فيه دائما الكفة الأكثر حملا . § ٥ — بهذه الخاصة تكون مدينة أعلى من أمة بأسرها متى افترض أن الأفراد الذين يكونون هذه الأمة، مهما كثر عددهم ، ليسوا مجتمعين حتى على هيئة قرى . بل منعزلين على سنن الأركاديين . إن الوحدة لا تنتج إلا من عناصر من أنواع مختلفة ، ومن أجل ذلك كان التكافؤ فى المساواة، كما سبق لى أن قلته فى كتاب الأخلاق، هو سلام الدولة . إنه هو الرابطة الضرورية لأفراد أحرار ومتساوين فيما بينهم، لأنه إذا كانوا كلهم لا يمكن أن يكونوا فى الحكم فى وقت واحد فلا أقل من أن يمروا به جميعا سواء من سنة إلى سنة أو فى أية مدة أخرى أو على حسب أى نظام آخر بشرط أن يصل كل واحد منهم إلى الحكم بلا استثناء . وعلى هذا فالذين يعملون فى الجلد أو فى الخشب يمكن أن يتبادلوا أشغالهم فيما بينهم لأجل ألا تؤدّى على هذا الوجه الأعمال ذواتها بعد بالأيدى أنفسها على الدوام . § ٦ — ومع ذلك فإن الاستقرار

§ ٥ — مدينة ... أمة . يرى هاهنا بغاية الجلاء الفرق بين مدينة وأمة . فالمدينة هى الدولة، هى الجمعية المدنية التى نظمتها كل القوانين الضرورية لاتساقها ولبقائها . أما الأمة فهى اللفيف أو اجتماع أناسى فى هيئة اجتماعا مجردا عن تشريعات ثابتة وعن روابط معينة باقية تربطهم سياسيا بعضهم ببعض . فالأمة هى أصل للمدينة . فإن اجتماع الناس هو الفعل الأول المتقدم بالزمان . ولا يجىء الدستور السياسى إلا بعد ذلك . ر . لك ١ ب ١ ف ٧ — الأركاديين . بقى الأركاديون فى وسط فيلوفونيز على حالة البداوة لم يكونوا مدنا ولا قرى . وقد ذهب عبثا مشروعان شرعا لجمعهم فى مركز واحد رئيسى . وهما أولا جهد ليكوميد فى الأولمبية الأولى بعد المائة والثانى جهد إيفاميننداس فإن هذا القائد الطيبى قد رجع الى مشروعات ليكوميد بعد حرب لوكترس وأراد كمثله أن ينتخب الأركاديون نوابا منهم عدتهم عشرة آلاف إلى ميغالو بوليس المدينة المحصنة التى كان قد أقامها على حدود لاقونيا . فلما مات إيفاميننداس فى السنة الثالثة من الأولمبية الرابعة بعد المائة (٣٦٢ قبل المسيح) ارتد الأركاديون إلى أكواخهم المنعزل بعضها عن بعض . (ديودور الصقلى جـ ٢ ص ٣٧٢ و ٣٨٣ و ٤٠١) . وقد زدت هاهنا فى عبارة النص لزيادة الايضاح — فى كتاب الأخلاق . هذه الفقرة موجودة فى علم الأخلاق إلى نيقوماخوس لك ٥

الحاضر لهذه المهن هو على التحقيق أفضل، وفى الاجتماع السياسى استقرار السلطة أبدا، إذا كان ممكنا، ليس أقل من ذلك تفضيلا. لكن حيث يكون غير قابل للائتلاف مع المساواة الطبيعية بين المواطنين أجمعين، وحيث يكون، فوق ذلك، من العدل أن تكون السلطة أو الميزة أو العبء موزعة بين جميع الأفراد — يلزم على الأقل أن يحاكى هذا الاستقرار بواسطة تناوب السلطة التى نزل عنها أشخاص متساوون لأشخاص متساوين كما نُزِل عنها لهم أنفسهم بادئ الأمر. وعلى ذلك فكل واحد يتأمر ويطيع فى دوره كما لو أنه قد صار حقيقة رجلا آخر، بل يمكن فى كل مرة يصل المرء فيها إلى الوظائف العامة، أن يمتد هذا التناوب إلى حد أن يقوم الفرد تارة بهذه وتارة بتلك.

§ ٧ — يمكن أن يستنتج من هذا أن الوحدة السياسية أبعد من أن تكون ما قد جعلوها أحيانا وأن ما يؤتوننا إياه بوصف أنه الخير الأعلى للدولة هو خرابها مع أن الخير لكل شئ هو بالضبط ما يكفل بقاءه.

ومن جهة نظر أخرى، طلب الوحدة للدولة المبالغ فيه ليس مفيدا إياها بعد. فإن عائلة أقدر على كفاية نفسها من فرد والدولة فى ذلك أولى من العائلة، ما دام فى الواقع أن الدولة لا توجد على التحقيق إلا حيث تقدر الكتلة المجتمعة على أن تكفى نفسها كل حاجاتها. فإذا كانت حينئذ الكفاية هى أقصى ما يرغب فيه فإن وحدة أقل انحصارا ستكون أفضل من وحدة أدخل فى باب التوحد.

§ ٨ — غير أن هذه الوحدة المتطرفة للاجتماع التى يظن أنها هى أولى المنافع لا تنتج هى أيضا، كما يؤكدون لنا، من إجماع جميع أهل المدينة على أن يقولوا على الشىء بعينه حين يتحدّثون عنه: "هذا لى أو ليس لى" وهذا دليل قاطع على الوحدة الكاملة للدولة، إن صدق فيها قول سقراط، فإن لفظ "جميع" له هاهنا معنى مزدوج، فإذا طبق على الأفراد مأخوذين على حدة فيكون لسقراط من ثم أكثر

§ ٨ — سقراط . ر . جمهورية أفلاطون ك ٥ ص ٢٨٠ ترجمة كوزان .

مما يطلب لأن كل واحد سيقول إذ يتكلم عن الولد بعينه وعن المرأة بعينها : "ذلك هو ولدى وتلك هى امرأتى" وسيقول مثل ذلك على الملكيات وعلى البقية جمعاء .

§ ٩ – غير أنه مع شيوعية النساء والأولاد هذا التعبير لا يناسب بعد الأفراد المنعزلين، بل يناسب فقط الكتلة التامة لأهل المدينـة . وكذلك الملكية لا تتعلق بكل فرد على حدة بل بالكل بالإجمال . فلفظ جميع هو إذن إبهام واضح : فإن "جميع" على معناه المزدوج يدل على الواحد كما يدل على الآخر بالسواء، يدل على الشفع كما يدل على الوتر. وهذا لا يدع أن يدخل فى مناقشة سقراط براهين قابلة للمنازعة . إن اتفاق جميع أهل المدينة على أن يقولوا شيئا واحدا هو إذن من ناحية جميل جدا إن شئت لكنه ممتنع ، ومن ناحية أخرى لا يثبت شيئا أقل من الإجماع .

§ ١٠ – للمذهب المقترح محذور آخر، هى أنه يحمل على سوء العناية بالملكيات الشـائعة . فكل امرئ يفكر على حدة فى منافعه الخاصـة ، وأقل من ذلك بكثير فى المنافع العامة إلا فيما يمسه منها شخصيا : أما فيما وراء ذلك فهو يتوكل بغاية الارتياح على عنايات الآخرين . الشأن فى هذا كالشأن فى الخدمة المنزلية التى هى فى الغالب أقل إحسانا متى قام بها عدد أكثر من الخدم . § ١١ – إذا كان آلاف أولاد للمدينة ينسبون إلى كل واحد من أهلها، لا على أنهم ولدوا له ، بل على أنهم مولودون جميعا دون أن يقدر أحد على أن يميز هؤلاء من هؤلاء، فجميع أهل المدينة على السواء لا يعنون بهؤلاء الأولاد . فكل واحد سيقول على ولد نجح "هذا ابنى" فإن لم ينجح سيقال عليه، أيا كان مع ذلك أهله الذين إليهم يرجع أصله ، على حسب رقم قيده : "هذا ابنى أو ابن أى رجل آخر" . وتكون الروايات عينها والشكوك عينها فى حق آلاف الأولاد الذين يمكن أن تحويهم المدينـة وأكثر من الآلاف ، ما دام أنه سيكون ممتنعا على السواء العلم بمن هو والد الولد وهل هو قد عاش بعد ولادته ؟

§ ١١ – رقم قيده . لا شك فى أن أرسطو يفترض أن الأبوة، فى مذهب أفلاطون، يمكن تعينها بتاريخ ولادة المولود . وهـذا فى الواقع هو ما حاول أفلاطون أن يقرره بتقديرات معقدة ليست قاطعة فى الموضوع . ر . الجمهورية . ك ٥ ص ٢٧٥ من ترجمة كوزان .

§ ١٢ — أنخير أن يقول كل مواطن على الألفين أو العشرة الآلاف من الأولاد حين يتحدث عن أيهم "هذا ابنى" أم العرف الجارى الآن هو الأفضل؟. الآن يدعو المرء ولدا ابنه وآخر أخاه أو ابن عمه لحاً أو رفيقه فى بطن ورفيقه فى قبيلة على حسب الروابط العائليـة بالدم أو المصاهرة أو الصـداقة المعقودة مباشرة بين الأفراد أو بين آبائهـم الأولين . فإلا يكن إلا ابن عم فهو خير بكثير من أن يكون ابنا على طريقة سقراط .

§ ١٣ — ومهما يكن فلا يمكن اجتناب أن بعض أهل المدينة يشـتبه عليهم فى إخوتهم وفى أولادهم وفى آبائهم وأمهاتهم . بل حسبهم أن يتعارفوا فيما بينهم معرفة لا تقبل الشك من وجوه الشبه الكثيرة بين الأولاد ووالديهم . يذكر المؤلفون الذين كتبوا سياحاتهم حول الأرض أحداثا متشابهة . فعند بعض قبائل لوبيا العليا حيث الاشتراك فى النساء ، توزع الأولاد تبعا للمشابهة ، بل حتى بين عائلات الحيوانات مثلا الخيل والبقر ، بعضها ينتج صغارا مشابهة تمام الشبه للذكر . وشاهد ذلك حِجْر فرسال الملقبة بالعادلة .

---

§ ١٢ — البطون — البطن كان فى أثينا جزءا من القبيلة .

§ ١٣ — يشتبه عليهم . والواقع أن أفلاطون قد اتخذ أشد الحيطة فى أن الأمهات أنفسهن لايستطعن تعرف أولادهن . (الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٥ ومابعدها) — الاشتراك فى النساء . المراد هنا هم الغارامنت ساكنو لوبيا العليا فان ففنيوس ميلا يسند إليهم هذه العادة . ويزعم هيرودوت (ملفومين ب ١٨٠) أن الشركة فى النساء كانت قائمة عند الأوزيين وهم قبيلة فى لوبيا على شاطئ بحيرة تريتون . ويزعم ديودور الصقلى (ج ١ ص ١٦٥) أن النساء كن مشتركات عنـد الطروغلوديين ، ولم يكن إلا الملك وحده هو الذى له امرأة خاصة . ويؤكد نقولا الدمشقى أن النساء والأموال كن على المشاع عند السيثيين . وأن النساء كن شركة عند الليبورنيين وأن الأولاد كانوا يوزعون على الآباء على حسب المشابهة فى سن الخامسة . ويؤكد البارون مكفنهوزن فى مؤلف ذكره شنيدر أن الزافروغز وهم قبيلة روسية تسكن عند مصب بورستين قد احتفظوا بعادة الشركة فى النساء — حجر فرسال . يروى أرسطو هـذا الحادث فى تاريخ الحيوانات ك ٧ ب ٦ .

§ ١٤ — ولن يكون أيسر فى هـذه الشيوعية الاحتياط من محذورات أخر كأصناف انتهاك الحرمات والقتل العمد أو الخطأ والمشاجرات والسباب وكل ما هو أشد خطرا فى حق أب أو أم أو أقارب أَدْنَيْن منـه فى حق الأجانب، ومع ذلك هى أكثر وقوعا بالضرورة بين أناس يجهلون الروابط التى تجمع بينهم . متى عرف الناس بعضهم بعضا أمكن على الأقل الأخذ بالكفارات القانونية التى تصير ممتنعة حين لا يعرف بعضهم بعضا .

§ ١٥ — ليس أقل غرابة من هـذا متى تقررت شـيوعية الأولاد ألا يحظر على العشاق إلا ارتكاب الشهوة الجسدية، وأن يباح لهم الحب نفسه والتبسط فى المغازلة التى هى حقـا شنيعة من والد لولده أو من أخ لأخيه بحجة أن هـذه المداعبات لا تذهب إلى ما وراء الحب . وليس أقل غرابة أن تحظر الشهوة الجسدية لسبب واحد هو خشية جعل اللذة أشدّ حدّة مما ينبغى ، دون أن تعلق ، فيما يظهر، أقل أهميـة على أن يكون الذين يتعاطونها بينهم أبا وابنا أو إخوة يسلمون أنفسهم إلى مثل هذه الشهوات .

إذا كانت شيوعية النساء والأولاد يظهر لسقراط أنها أنفع لطبقة الزرّاع منها لطبقة رجال الحرب حراس الدولة ، فذلك لأنها سوف تفسد كل وفاق فى هـذه الطبقة التى ينبغى ألا تفكر إلا فى أن تطيع لا فى أن تحاول القيام بالثورات .

§ ١٦ — وعلى العموم فإن قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التى ينبغى أن تأتى بهـا القوانين التى أحسن تشريعها ، وبالعـلة التى أوحت إلى سقراط نظرياته على النساء والأولاد . وفى نظرنا أن الخير الأعلى للدولة إنما هو اتحاد

---

§ ١٥ — التبسط فى المغازلة (الجمهورية ك ٣ ص ١٦٢ ترجمة كوزان) . — اللذة أشد حدّة . (الجمهورية ك ٣ ص ١٩٢) حيث يرى أن أرسـطو لا يحصل بالدقة الكافية فكرة أفلاطون الذى لم يقل ذلك كله بهذا الضبط .

§ ١٦ — اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . لقد حفظ لنا أتينى (ص ٥٦١) فى هذا المعنى الذى يعرضه أرسطو عبارة مأخوذة من جمهورية زينون السيتى مؤسس مذهب الرواقيين وهى : ” العشق هو الإله الذى يساعد على ضمان سلام الدولة “ .

أعضائها لأنه يجنب كل شقاق مدنى . ولم يخطئ سقراط فى أن يشيد بوحدة الدولة التى يظهر لنا، وهو نفسه يعترف بذلك، أنها ليست إلا نتيجة اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . قال أرسطوفان فى مناقشته فى أمر الحب : إن الشهوة متى كانت عنيفة تؤتينا الرغبـة فى أن نصب وجودنا فى وجود الشىء المحبوب وألا نزيد على أن نكون نحن وهو موجودا واحدا بعينه . § ١٧ — وهاهنا يلزم بالضرورة كلها أن الشخصيتين أو إحداهما بالأقـل تنعدم . وفى الدولة الأمر على ضد ذلك، حيث تسود هـذه الشيوعية تنعدم كل رعاية متبادلة، فالولد فيها لا يفكر أقل تفكير فى البحث عن أبيه ولا الوالد فى البحث عن ولده . فكما أن الطعم الحلو لقطرات من العسل يفنى فى كمية كبيرة من ماء فكذلك هـذا الميل الذى تولده هـذه الأسماء الأعز ما تكون تنعدم فى دولة يكون فيها من غير النافع أن يفكر الولد فى الوالد ولا الوالد فى الولد ولا الأولاد فى إخوتهم . للإنسان باعثان كبيران للرحمة والمحبة، وهما الملكية والعواطف . وإنه لا محـل لأحد هذين الإحساسين ولا للآخر فى جمهورية أفلاطون . وإن معاوضة الأولاد التى تقع عقب ولادتهم من أيدى الحراث والصناع آبائهـم إلى أيدى رجال الحرب والعكس بالعكس على التكافؤ توجد فى التنفيذ مصاعب كثيرة . فهؤلاء الذين يحملونهم من بعضهم إلى بعض سيعلمون من غير شك من هم الأطفال الذين يعطونهـم وإلى من هم يعطونهـم ؟ . وإنما هاهنا على الخصوص تقوم العقبات الخطيرة التى تكلمت عليهـا فيما سبق : انتهاك الحرمات، وأصناف الحب الآثم والقتـل، كل تلك التى لا تستطيع بعـد أواصر القرابة أن تحمى منها ما دام الأولاد الذين نقلوا إلى طبقات أخرى من أهل المدينـة لن يعرفوا بعد بين رجال الحرب آباء ولا أمهات ولا إخـوة، وإن الأولاد الذين دخلوا فى طبقات رجال الحرب سيكونون كذلك متحللين من كل رابطة تلقاء سائر أهل المدينة .

غير أنى أقف ها هنا فيما يخص شيوعية النساء والأولاد .

— أرسطوفان . فى المائدة لأفلاطون ص ٢٧١ وما بعدها .

§ ١٧ — على التكافؤ . ر . الجمهورية آخر الكتاب الثالث ص ١٨٨ وأول الخامس ص ٢٥١ وما بعدها . والظاهر أن تحليل أرسطو غاية فى الضبط .

الباب الثانى

تبع البحث فى جمهورية أفلاطون . انتقاد نظرياته فى شيوعية الأموال . الصعوبات العامة التى تتولد من الشيوعيات أيا كانت . العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، إلى حدّ ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها . أهمية الاحساس بالملكيـة . مذهب أفلاطون ليس له إلا ظاهر خلاب . إنه غير قابل للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات للوضع الاستثنائى للجنود واستقرار مناصب الحكام .

---

§ ١ — المسألة الأولى التى تعرض بعـد هذه إنمـا هى معرفـة ماذا يجب أن يكون ، فى أحسن دستـور للدولة ، نظام الملكيـة . وهل يلزم قبول شيوعيـة الأموال أو رفضها . على أنه من المستطاع أن يحث هذا الموضوع مستقلا عما أمكن تقـريره فى شأن النساء والأولاد . وإنى مع الاحتفاظ فى شأنهم بالوضع الحـالى للا شـياء والتقسيم المقبول لدى جميع النـاس ، أسائل فيما يخص الملكية : أينبغى أن تشمل الشيوعية الأعيان أم الثمرة فحسب ؟ وعلى هـذا هل ينبغى أن تحصـل غلات الأرض المملوكة للأفراد فتستهلك ثمراتها على الشيوع كما يصنع بعض الأمم ، أو على ضدّ ذلك الملكية والزرع باعتبارهما شائعين ينبغى أن تقسم ثمراتهما بين الأفراد ، وهو نوع من الشيوعية يؤكدون أنه موجود أيضا عنـد بعض الشعوب المتوحشة؟ أو هل يجب أن تكون العقارات وغلاتها على السواء موضوعة فى المشاع ؟ § ٢ — إذا أسلمت الزراعة إلى أيد أجنبية فالمسألة غيرُ تماما وحلها أسهل سهولة . لكن إذا كان أهل المدينـة يعملون بأشخاصهم لأنفسهم ، كانت المسألة أشدّ تعقدا وحيرة . فإن العمل والاستمتاع بمـا أنهما ليسا موزعين بالسوية فستثار بالضرورة مسألة أولئك الذين يستمتعون أو يأخذون كثيرا إذ يعملون قليلا ، تثار عليهم ثائرة أولئك الذين يؤتون قليلا إذ هم يعملون كثيرا . § ٣ — إن روابط العيش والاشتراك فى المنافع بين الناس هى على العموم من الصعوبة بموضع . لكنها أشـدّ من ذلك بكثير فى الأمر الذى يشغلنا هاهنـا . فلينظر المرء إلى مرافقات السياحة فحسب

حيث الحادث العرضى المحض والأتفه ما يكون يكفى لإثارة الخلاف ، أو لسنا على الخصوص فى شأن خدمنا نغضب على أولئك الذين هم خدمتهم لنا شخصية وفى كل الآنات ؟ .

§ ٤ — إلى هـذا المحذور الأول تضيف شيوعية الأموال أيضا محذورات ليست أقل خطرا . وإنى لأفضل عليها بكثير النظام الحاضر مكملا بالاداب العامة ومستندا إلى قوانين حسـنة . إنه يجمع بين مزايا النظامين الآخرين أعنى نظـام الشـيوعية والحيازة على جهة الاختصاص . وحينئذ تصير الملكية مشتركة بوجه ما وهى باقيـة كما هى فردية . فإن الاستغلالات بمـا هى منفصلة تمـام الانفصال لا توجد شيئا من المشاجرات ، بل هى تنمو أكثر لأن كل أحد يهتم بها كما يهتم بمنفعة شخصية ، وفضيلة أهل المدينة تنظم استخدامها كما فى المثل : « بين الأصـدقاء كل شىء شائع » . § ٥ — وحتى اليـوم توجد فى بعض المدائن آثار لهـذا المذهب تثبت جليا أنه ليس بممتنع ، وعلى الخصوص فى الدول المنظمة تنظيما حسنا إما أن يوجد بجزئه و إما أنه ممكن أن يكمل بسهولة . فإن المواطنين مع أنهم يملكون شخصيا يتزلون لأصدقائهم عن بعض الأشـياء أو يرخصون لهم فى الانتفاع بها على الشيوع . ففى لقدمونيا لكل منهم أن يستخدم عبيد غيره وخيله وكلابه كما لو كانت ملكا خاصا له ، وهـذه الشيوعية تتسـع حتى إلى أزواد السياحة متى فوجئ أحدهم بالحاجة إليها فى الحقول .

فمن البيّن إذن أن الأفضل هو أن تكون الملكية خصوصية وأن يكون الانتفاع بهـا وحده هو الذى يصيرها شائعة ، وإن لفت العقول إلى هـذا الحد من الرعاية يتعلق على الخصوص بالمقنن .

§ ٦ — وبالجملة ليس من المستطاع التعبير عن كل ما ينطوى عليه معنى الملكية والإحساس بها من اللذة . فإن حب الذات الذى ينطوى عليه كل منا ليس ألبتة

§ ٦ — حب الذات . هذا المدح لحب الذات هو أيضا عند أفلاطون فى القوانين ك ٥ ص ٢٦٥ من ترجمة كوزان .

شعورا مستنكرا ، بل هو إحساس طبيعى محض ، وهذا لا يمنع من أن يلام بحق على الأثرة التى ليست بعد ذلك الإحساس ذاته بل هى ليست منه إلا إفراطا آثما كما يلام على البخل ولو أن من الطبيعى، كما يقال، عند جميع الناس أن يحبوا المال. وإنه لحسن جميلٌ الإفضال على الأصدقاء والضيوف والصحاب ومساعدتهم . وليس إلا الملكية الفردية هى التى تكفل لنا هذه السعادة . § ٧ — يُفسد ذلك الإحساس من يعمد إلى تقرير هذه الوحدة المبالغ فيها للدولة، كما أنه يودى أيضا بكل فرصة لتعاطى فضيلتين أخريين، إحداهما العفة لأنه من الفضيلة احترام امرأة الغير بدافع الحكمة ، والأخرى السخاء الذى لا يمكن أن يتمشى إلا مع الملكية، لأن المواطن فى هذه الجمهورية لا يستطيع أبدا أن يظهر أنه جواد وأن يقوم بأى عمل من أعمال الكرم ما دام أن هذه الفضيلة لا يمكن أن تكون إلا بأن يستخدم المرء ما يملك .

§ ٨ — وإنى لأعترف أن بمذهب أفلاطون ظاهرا خلابا من محبة الإنسانية. فإنه أول وهلة يسحر اللب بالتكافؤ العجيب للرعاية الذى يجب فيما يظهر أن يوحى به إلى أهل المدينة أجمعين، خصوصا حين يُقصد إلى انتقاد عيوب الدساتير الحالية وإسنادها كلها إلى أن الملكية ليست شائعة : مثال ذلك الخصومات التى تتولد من العقود، والإدانات المترتبة على شهادات الزور، وصنوف التزلف الوضيع للأغنياء، وكل الأشياء التى تمت ، لا إلى الحيازة الشخصية للأموال ألبتة، بل إلى فساد أخلاق الناس . § ٩ — وفى الواقع أليس يرى أن بين الشركاء والملاك على الشيوع فى أكثر أحوالهم من الخصومات أكثر مما بين ملاك الأموال على الانفراد؟ ثم إن عدد أولئك الذين يمكن أن يكون بينهم من هذه المنازعات فى الشركات هو أقل بكثير متى وُوزِنَ بعدد الحائزين للملكيات الفردية . ومن جهة أخرى يحق لا تعداد الشرور فحسب بل أيضا المنافع التى تبيدها الشيوعية . ففى الشيوعية

§ ٨ — الخصومات . ر . أفلاطون . الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

لا تطاق المعيشة فيما يظهر لى . إن خطأ سقراط يجىء من بطلان المبدإ الذى صدر عنه . لا شك فى أن الدولة والعائلة ينبغى أن يكون لهما نوع من الوحدة لكن لا وحدة مطلقة ألبتة . فإن بهذه الوحدة التى ذُهِب بها إلى حد ما لا بقاء معه للدولة بعد ، فإن بقيت فمركزها موجب للحسرة . لأنها تكون دائما على شفا جرف من العدم . كالشأن فيمن يتصدى لتأليف لحن بنغمة واحدة ووزن بإيقاع واحد .

§ ١٠ — إنما هو بالتربية يكون رد الدولة التى هى متعددة التركيب كما سبق لى أن قلته إلى الاشتراكية و إلى الوحدة . و إنه ليدهشنى أن يتصور المرء لمجرد إدخال التربية فى الدولة ، و بواسطتها تكون السعادة ، أن يستطاع تنظيمها بمثل هذه الوسائل بدلا من الاعتماد على الأخلاق العامة والفلسفة والقوانين . بل كان يمكن أن يرى فى لقدمونيا وفى كريت أن الشارع كان به من الحكمة أن أسس شيوعية الأموال على عادة الموائد العامة .

كذلك لا يستطاع ألا يعتد بهذا التسلسل الطويل للزمان والسنين التى فيها مثل هذا المذهب ما كان ليبقى من غير شك مجهولا إن كان صالحا ، بل يمكن أن يقال فى هذا الباب إن كل ذلك قد تناوله التصور . ولكن من الأفكار ما لم يكن أن يتخذ ، ومنها ما لم توضع موضع الاستعمال مع أنها معلومة .

§ ١١ — إن هذا الذى نقوله على جمهورية أفلاطون ربما يكون أجلى جلاء لو كانت قد رئيت حكومة مشابهة لها فى الواقع . إنها قد لا يستطاع إنشاؤها إلا على هذا الشرط : أن تقتسم الملكية وتخصص بأن يعطى جزء هنا إلى الموائد العامة وهناك جزء يعيش به بطون وقبائل . وحينئذ كل هذا التشريع لن يؤدى إلا إلى حظر الزراعة على أهل الحرب . وهذا هو بالضبط ما يطلب اللقدمونيون عمله فى أيامنا هذه . أما الحكومة العامة لهذه الشيوعية فلم يقل عليها سقراط كلمة واحدة ، وقد يكون صعبا علينا كما هو صعب عليه أن نقول عليها أزيد مما قال . ومع ذلك فكتلة

§ ١٠ ، — كما سبق لى أن قلته — ر . ب ١ ف ٤

المدينة ستتألف من هذه الكتلة للسكان الذين لم ينظم لهم شيء. أما الحرّاث مثلا فهل الملكية لهم فردية أو تكون لهم شائعة؟ ونساؤهم وأولادهم هل يكونون أولا يكونون على الشيوع؟ § ١٢ — إذا كانت قواعد الشيوعية وهى أنفسها للجميع فأين يكون الفرق بين أهل الحرث وأهل الحرب؟ وأين يكون كفاء الطاعة التى تجب على الأولين للآخرين . بل من سيعلمهم أن يطيعوا ؟ إلا أن يتخذ فى حقهم طريقة الكريتيين الذين لا يمنعون عبيدهم إلا شيئين : اصطناع الألعاب الرياضية و إحراز الأسلحة . فإذا كانت هذه النقط مرتبة هنا كما هى فى الدول الأخرى ، فماذا تصير من ثم الشيوعية؟ بل تكون النتيجة بالضرورة أن يقام فى الدولة دولتان متعاديتان ، لأنه يكون قد اتخذ من الزراع ومن الصناع مواطنون واتخذ من أهل الحرب رقباء مكلفون حراستهم على الدوام .

§ ١٣ — أما عن المنازعات والقضايا والعيوب الأخرى التى ينعاها سقراط على الجمعيات الحالية فإنى أؤكد أنها سوف توجد كلها بلا استثناء فى جمهوريته . يقرر أنه بفضل التربية لن تلزم ألبتة فى جمهوريته كل هذه الأنظمة للبوليس والقيام على الأسواق والمرافق الأخرى التى تستوى وهذه فى قلة الأهمية ، ومع ذلك فهو لا يؤتى التربية إلا أهل الحرب .

ومن جهة أخرى يترك للحرّاث ملكية الأرض بشرط أن يؤدّوا غلاتها ، لكنه يخشى أن يصير هؤلاء الملاك من العصيان ومن الأنفة على أشدّ من حال الهيلوت والفنست أو كثير من العبيد الآخرين . § ١٤ — على أن سقراط لم يقل شيئا على الأهمية المتعلقة بهذه الأشياء كلها . كذلك لم يقل شيئا ألبتة على عدّة أشياء غيرها نتصل بها عن قرب مثل الحكومة والتربية والقوانين الخاصة بطبقة الزرّاع . و إنه ليس أيسر ولا أقل أهمية من أن يعرف كيف تنظم تلك الطبقة لكى تتمكن شيوعية المحاربين من البقاء إلى جانبها . لنفرض أن فى طبقة الزرّاع تقع الشيوعية

§ ١٣ — الهيلوت والفنست . كان الفنست عبيدا للتساليين و ربما كانوا عبيدا للمقدونيين أيضا ر . ماسبق ك ١ ب ٢ ف ٣ والتعليق .

فى النساء مع القسمة فى الأموال: فمن سيكون مكلفا الإدارة كما أن الأزواج مكلفون الزراعة؟ ومن يكون مكلفا إياها مع التسليم فى حق الزرّاع بشيوعية النساء والأموال على سواء؟ § ١٥ — الحق أنه يكون من الغرابة بمكان أن يذهب هنا بالبحث عن شبه لهذا بين الحيوانات إلى تأييد أن وظائف النساء يجب أن تكون على الإطلاق هى وظائف الرجال الذين يحظر عليهم مع ذلك كل عمل داخلى .

ترتيب السلطات كما يقترحه سقراط يأتى أيضا بكثير من المخاطر . إنه يريدها مستديمة . وهذا وحده كاف ليسبب الحروب الداخلية حتى لدى الرجال الأقل حرصا على كرامتهم ، ومن باب أولى بين أولى النزعة إلى الحرب أذكياء القلوب . غير أن هذه الاستدامة هى لا غنى عنها فى نظرية سقراط : " الله يصب الذهب ليس ألبتة تارة فى نفس البعض وتارة فى نفس البعض الآخر، بل دائما فى النفوس أعيانها " . وهكذا يؤيد سقراط أنه فى لحظة الولادة عينها يصب الله من الذهب فى نفس هؤلاء ، ومن الفضة فى نفس أولئك، ومن النحاس ومن الحديد فى نفس هؤلاء الذين يجب أن يكونوا صناعا وزرّاعا .

§ ١٦ — ومهما حرم اللذات كلها على جنده فإنه هو مع ذلك يزعم أن واجب المشرع أن يصير أهل الدولة أجمعين سعداء، غير أن الدولة جمعاء لا تستطيع أن

---

§ ١٥ — عن شبه لهذا بين الحيوانات . (الجمهورية ص ٢٥٥) والواقع أن أفلاطون يزعم أن النساء يجب أن يشاطرن الرجال جميع أعمالهم ومهنهم لأن كلبات الراعى تحرس القطيع كما تحرسه الكلاب . سواء بسواء . — إنه يريدها مستديمة . أفلاطون، دون أن يقول صراحة إن السلطات يجب أن تكون دائمة ، يؤكد مع ذلك أن بعض الناس خلق ليكون له الأمر والسلطان (الجمهورية ك ٣ ص ١٨٧) .

§ ١٦ — حرم اللذات كلها على جنده (الجمهورية ك ٣ ص ١٩١ ومابعدها) . لقد فطن أفلاطون من قبل لهذا الاعتراض (الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٨) . وفوق ذلك فانه يخضع الفلاسفة لهذا النوع من النظام وللأسباب عينها (الجمهورية ك ٧ ص ٧٥) . وفى كل هذه المناقشة على شيوع الأموال والنساء لم يستطع أشدّ أنصار أفلاطون حدّة التردّد فى الاعتراف بأن الحق الصريح إنما هو فى جانب ناقده . لكن ينبغى أن يزاد على ذلك أن أرسطو لم يكن قد درس على العموم فكرة أستاذه حق درسها وإن تكن فى الواقع مضادّة لأفكاره ، فانه كثيرا ما حمل على المدينة كلها ما لم يفرضه أفلاطون إلا على طبقة المحاربين . (ر . فيما سيلى ب ٣ ف ١ . والتعليق) .

تكون سعيدة حين يكون أكثر أعضائها أو بعضهم إن لم يكن كلهم محرومين السعادة . ذلك بأن السعادة لا تشبه الأعداد الزوجية التي فيها المجموع يمكن أن يكون له من الخاصة ما ليس لأى واحد من أجزائه . فى معرض السعادة الأمر على غير ذلك . و إذا كان حماة المدينة أنفسهم ليسوا سعداء فمن إذن يمكن أن يتطاول إلى أن يكون سعيدا ؟ ليس ألبتــة فى ظاهر الأمر أن يكونه الصناع ولا كتلة العمال المقيــدين بالأشغال الميكانيكية .

تلك هي بعض أضرار الجمهورية التي يطريها سقراط . وقد أستطيع أن أعين أيضا أكثر من واحد ليس أقل خطرا .

الباب الثالث

بحث كتاب القوانين لأفلاطون — العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية — انتقادات مختلفة : عدد المحاربين أكثر مما يلزم ، ولا شيء قد أعد لحرب الخارجية : حدود الملكية غير واضحة ولا مضبوطة . إغفال فيما يختص بعدد الأولاد . فيدون لم يرتكب هذا الغموض . الطابع العام للدستور المعروض فى القوانين هو على الأخص أوليغرشى كما تبينه طريقة انتخاب الحكام .

---

§ ١ — توجد المبادئ أنفسها فى كتاب القوانين المؤلف فيما بعد . من أجل ذلك أقتصر على عدد قليل من الملاحظات على الدستور الذى يعرضه فيه أفلاطون .

فى كتاب الجمهورية لم يتعمق سقراط إلا فى قليل جدًا من المسائل ، كشيوع الأطفال والنساء ، وطريقة تطبيق هذا المذهب ، والملكية ، وتنظيم الحكومة . وفيه يقسم كتلة السكان إلى طبقتين : الزرّاع من جهة ، ومن جهة أخرى الحربيون ومنهم تتألف طبقة ثالثة لتداول الرأى فى شؤون الدولة وتدبيرها و بيدها السلطة العليا . قدأغفل سقراط أن يقول هل الزرّاع والصناع يجب أن يقبلوا فى مراكز السلطان ، وعلى نسبة ما ، أو هل يجب أن يعزلوا عنها تماما . وهل لهم حق إحراز الأسلحة وأن يشاركوا فى البعوث الحربية . وفى مقابل ذلك يرى أن النساء ينبغى أن يصحبن المحاربين إلى القتال ، وأن يؤتين من التربية ما يؤتاه الرجال . وبقية الكتاب مملوءة إما باستطرادات و إما باعتبارات تتعلق بتربية المحاربين .

---

§ ١ — فى كتاب القوانين . وضع أفلاطون هذا الكتاب فى شيخوخته . فبادئه فيه أدخل فى باب الحقيق والوضعى منها فى الجمهورية . ر . ترجمة كوزان وتعليقه على القوانين . على أنه يمكن أن يرى أن ملخص جمهورية أفلاطون الذى أتى به هنا أرسطو غير كاف . فانه قد أغفل هنا الموضوع العظيم والأساسى الذى هو موضوع العدل . إن أعداء المشائية قد اشتدوا فى اتهام أرسطو بأنه طاب له أن يمسخ آراء أستاذه . وهـذا لا شك غلو ، غير أنه ليكون المرء منصفا يلزمه الاعتراف بأنه لم يكن متحرّجا فى هـذا العرض . ر . ما يلى فى هذا الباب ف ٣ و ٨ وما فيهما من عدم الضبط وقلة الانصاف فى النقد .

§ ٢ – فى القوانين الأمر بالعكس . لا يكاد يجد المرء إلا نصوصا تشريعية . وفيه كان سقراط بيّن الدقة فى أمر الدستور . لكنه مع ذلك إذ يريد أن يجعل الدستور الذى يعرضه قابلا للتطبيق على الدول على العموم يرتد خطوة فخطوة إلى مشروعه الأول . فإذا استثنيت منه شيوعية النساء والأولاد فالشبه تام بين جمهوريتيه . فالتربية وإعفاء المحاربين من الأعمال الغليظة للجماعة والموائد العامة، كل أولئك متشابه فيهما . بيد أنه يوسع فى الثانية الموائد العامة حتى تشمل النساء ويزيد عدد المواطنين المسلحين من ألف الى خمسة آلاف .

§ ٣ – لا شك فى أن محاورات سقراط جليلة جدا جمعت الى رشاقة الأسلوب أصالة المعانى وسعة الخيال . وربما كان عسيرا أن يكون كل ما فيها حقا على السواء . وحينئذ فليحذر المرء أن يخدع بها . فإنه لا يلزم أقل من سهول بابل أو أى سهل آخر فسيح الأرجاء لأجل هذا الجمع الكثير الذى يجب أن يغذى خمسة آلاف متعطل فضلا عن جمع كثيف آخر من النساء والخدم من كل صنف . لا شك فى أن المرء حرّ فى أن يخلق ما يشاء من الفروض، غير أنه لا ينبغى أن يدفع بها الى الممتنع .

§ ٤ – يقرّر سقراط أن فى أمر التشريع شيئين لا ينبغى أن يصرف عنهما النظر : الأرض والناس، وكان يستطيع أيضا أن يضيف اليهما الدول المجاورة،

---

§ ٢ – حتى تشمل النساء . ر . القوانين ك ٦ ص ٣٦٩ من ترجمة كوزان – خمسة آلاف . يقول أفلاطون خمسة آلاف وأربعون وهو عدد قابل للقسمة على اثنى عشر لأنه يعلق أهمية على ذلك (القوانين ك ٥ ص ٢٧٨) .

§ ٣ – سهول بابل . نقد أرسطو هنا ليس عادلا فيما يظهر . فان اسبرته دون أن يكون بها سهول فسيحة كسهول بابل كانت تموّن حتى عشرة آلاف جندى فارغين كجنود أفلاطون . وقد أشار الى ذلك أرسطو نفسه فى ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وقد لاحظ شلوسر المترجم الألمانى على هذه الفقرة مثل هذه الملاحظة .

§ ٤ – الدول المجاورة . لقد مس أفلاطون هذا الموضوع بغاية الايجاز . (القوانين ك ٥ ص ٢٦١ و ٢٧٧ من ترجمة كوزان) .

إلا أن يؤبى على الدولة كل وجود سياسى خارجى . وفى حال الحرب يلزم أن تكون القوة الحربية منظمة ، لا من أجل الدفاع عن البلد فحسب ، بل لأجل أن تعمل أيضا فى الخارج . مع التسليم بأن الحياة الحربية ليست هى حياة الأفراد ولا حياة الدولة يلزم أيضا معرفة كيف تصير الدولة مهيبة فى نفوس الأعداء ، لا حين يغيرون على أرضها فحسب بل بعد أن يجلوا عنها أيضا .

§ ٥ — أما الحدود المعيَّنة للملكية فربما يطلب أن تكون غير حدود سقراط وعلى الخصوص أن تكون أضبط وأوضح . يقول : " إن الملكية يجب أن تذهب إلى حد أن تسد حاجات عيشة قانعة " . مريدا بهذا أن يعبر عن هذا الذى يعنى عادة بعيشة راضية تعبيرا له حقا معنى أوسع بكثير . فإن عيشة قانعة يمكن أن تكون شاقة جدا . فلو قال : " قانعة وسمحة " لكان هذا حدا أحسن بكثير . فإن فقد أحد هذين القيدين وقع المرء إما فى الزخرف و إما فى الألم . و إن استخدام الملكية لا يشمل صفات أخرى . فلا يستطاع أن يسند اليه رفق ولا شجاعة ولكن يمكن أن يسند اليه الاعتدال والسماحة ، وهاتان هما الفضيلتان اللتان يمكن أن يظهرا فى التصرف فى الثروة بالضرورة .

§ ٦ — باطل أيضا أن يذهب الى غاية تقسيم الأموال إلى أجزاء متساوية ، وألا يقرر شىء فى عدد المواطنين وأن يتركوا يتكاثرون وأن يستسلم إلى المصادفة اعتمادا على أن عدد الزوجيات العقيمة يكافئ عدد الولادات أيا كان ، بحجة أن هذا التوازن فى الحال الراهنة للأشياء يأتى بطبعه فيما يظهر ، وهيهات أن يكون هذا التقريب مضبوطا ، ففى مدائننا لا أحد فى حالة العوز بسبب أن الملكيات تقسم بين الأولاد أيا كان عددهم . فمع التسليم ، على ضد ذلك ، بأن تكون على

---

§ ٦ — عدد المواطنين . يقرر أفلاطون صريحا أن عدد الدور والأنصبة من الأرض لا يجاوز أبدا خمسة آلاف وأربعين كعدد المحاربين . أما عدد الأولاد فانه لم يحدده ، لكن يرى ذلك من الوسائل التى يعرضها لحد منه حين يصير أكثر مما ينبغى . (القوانين ك ٥ ص ٢٧٨ و ٢٨٤ وما يليها . ور . فيما سيأتى ب ٤ ف ٣) .

الشيوع فإن جميع الأولاد الزائدين قليلا أو كثيرا فى العدد لن يملكوا شيئا على الإطلاق . § ٧ — و إن أقوم طريقة هى تحديد السكان لا تحديد الملكية وأن يعين حد أقصى لا يجاوز بأن يعنى معا بتحديده و بالنسب الاحتمالية للأولاد الذين يموتون ولعقم الزوجيات . أما الاتكال على المصادفة ، كما فى أكثر الدول ، فيكون سببا لا بد منه لفاقة جمهورية سقراط ، والفاقة تولد المنازعات الداخلية والجنايات . واتقاء لهذه الأخطاء كان فيدون الكورنتى أحد المقننين الأقدمين يريد أن يبقى عدد العائلات والمواطنين ثابتا حتى متى كانت الأنصباء الأولية كلها غير متساوية . فى القوانين جرى أفلاطون على خلاف ذلك بالضبط . على أننا سنورد فيما بعد رأينا الشخصى فى هذا الموضوع .

§ ٨ — وقد أغفل أيضا فى كتاب القوانين تعيين الفرق بين الحاكمين و بين المحكومين . واقتصر سقراط على القول بأن نسبة الأولين للآخرين كنسبة اللحمة للسدى المصنوعين كليهما من صنفين من الصوف . ومن جهة أخرى ما دام يسمح بتكاثر الأموال المنقولة إلى خمسة أضعاف فلماذا لا تترك أيضا سعة للأموال الثابتة . فى أمر فصل المساكن ينبغى الالتفات إلى ما عساه يكون من خطإ فى مبدإ هذا الفصل من حيث الاقتصاد المنزلى . فإن سقراط لا يعطى مواطنيه أقل من مسكنين منعزلين تماما ، و إنه لعسير جدا أن يمون المرء مسكنين .

---

§ ٧ — فيدون . ظاهر من ألواح أرندل أن فيدون هذا كان يعيش فى آخر القرن التاسع قبل المسيح أى قبل لوقرغس بنحو ٥٠ سنة . و إن أرسطو يتحدث عن فيدون آخر وهو طاغية أرغوس ك ٥ ب ٨ ف ٤ . وقد التبس على بعض المفسرين أحدهما بالآخر — فيما بعد . ر . ك ٤ ب ٥ ف ١ و ب ٩ ف ٧ و ب ١٤ ف ١٠ .

§ ٨ — للسدى . ر . القوانين لأفلاطون ك ٥ ب ٢٧١ ، ور . السياسى ص ٤٧٨ — إلى خمسة أضعاف . يقول أفلاطون أربعة أضعاف . (القوانين ك ٥ ب ٢٩٤) — مسكنين . ر . القوانين ك ٥ ص ٢٩٧ . حيث يقول أفلاطون صراحة : "مسكنين" . يزعم شامبانى وثوروت أن أرسطو وقع هنا فى الخطإ نفسه الذى يعيبه على أفلاطون . ك ٧ ب ٩ ف ٧ غير أن أرسطو لم يزد على أن تحدث عن نصيبين من الأرض بجوار المدينة وعلى الحدود . أما أفلاطون فإنه يتحدث عن المساكن والمنشآت .

§ ٩ — مذهب سقراط السياسى فى مجموعه لا هو ديمقراطية ولا أوليغرشية، إنما هو حكومة وسط تسمى جمهورية ما دامت تتألف من كل المواطنين الذين يحملون الأسلحة . فإذا كان يريد من هـذا الدستور أنه الأكثر شيوعا فى الدول الموجـودة فربما كان غير مخطئ . لكنـه يكون مخطئا إذ يظن أنه يلى مباشرة الدستور الفاضل . بل كثير من الناس يستطيعون أن يؤثروا عليه بلا تردد دستور لقدمونيا ، أو أى دستور آخر أدخل فى باب الأرستقراطية .

§ ١٠ — يزعم بعض المؤلفين أن الدستور الفاضل يجب أن يجمع بين عناصر الدساتير الأخر كلها، و بهذه المثابة يطرون دستور لقدمونيا حيث تأتلف العناصر الثلاثة للأوليغرشيه والملوكية والديمقراطية إحداها ممثلة بالملوك والأخرى بالشيوخ والثالثة بالحكام الذين يأتون دائما من صفوف الشعب . على أن آخرين يرون فى الحكام عنصر الطغيان ويجدون عنصر الديمقراطية فى الموائد العامة والنظام اليومى للدينة .

§ ١١ — فى كتاب القوانين يدعى أنه يلزم تأليف الدستور الفاضل من الديماغوجية ومن الطغيان — صورتان من الحكومة يحق للمرء استنكارهما جميعا

§ ٩ — مذهب سقراط السياسى ... جمهورية . يرى بعض المؤلفين المتأخرين و بخاصة جوتلنج أن مذهب أفلاطون أولى به أن يكون ملكيا من أن يكون جمهوريا . ر. ما سيلى من هذا الباب ف ١١ . وفكرة أفلاطون نفسه أن مذهبه أرستقراطى . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ . بل أحيانا يذهب إلى أن يماثل بين الملكية و بين الأرستقراطية . ر . الجمهورية ك ٩ ص ١٩٥ ، ٢٢٣ من ترجمة كوزان .

§ ١٠ — بعض المؤلفين . يذكر استوبى فقرة من أرخيتاس فيها هـذه الفكرة بعينها صراحة . وقد كان أرخيتاس معاصرا لأرسطو ولا شك فى أنه يعنيه بقوله بعض المؤلفين . — دستور لقدمونيا . راجع فى الباب السادس من هذا الكتاب تحليل جمهورية إسبرتة — من صفوف الشعب . الشعب يدل هاهنا لا على الشعب بالمعنى الذى نعنيه عادة بهذه الكلمة بل على الطبقة الأخيرة من بين المواطنين ، من بين الاسبرتيين .

§ ١١ — فى كتاب القوانين . (القوانين ك ٣ ب ١٧٨) . وفى الجمهورية يميل أفلاطون ميلا واضحا إلى الأرستقراطية التى هى عنده حكومة الأخيار . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ .

أو اعتبارهما أسوأ صور الحكم . فحق للمرء أن يقبل تأليفا أوسع، فإن خير دستور هو ذلك الذى يجمع الأكثر من العناصر المختلفة . ليس بمذهب سقراط شىء من الملوكية ، إنه ليس إلا أوليغرشيا وديمقراطيا ، أو بالأحرى إن به ميلا بارزا للأوليغرشية ، كما تثبته طريقة ترتيب حكامها . فترك الاختيار للحظ بين مرشحين منتخبين هو من أمر الأوليغرشية كما هو من أمر الديمقراطية سواء بسواء . لكن الفرض الواجب على الأغنياء أن يأتوا إلى الجمعيات و يعينوا فيها السلطات و يملأوا كل الوظائف السياسية مع إعفاء المواطنين الآخرين من هذه الواجبات فذلك نظام أوليغرشى . ونظام أوليغرشى أيضا أن يراد تقليد السلطة على الخصوص للأغنياء، وأن يحتفظ بأسمى الوظائف لأنهم أعلى نصيبا من الثروة. § ١٢ — كذلك طابع مجلس الشيوخ عنده لا يقل عن أن يكون أوليغرشيا . فإن كل المواطنين بلا استثناء مفروض عليهم أن يصوتوا لكن بشرط أن ينتخبوا الحكام من الطبقة الأولى فى الثروة ثم يعينوا منهم عددا مساويا من الطبقة الثانية، ثم مثلهم من الطبقة الثالثة . غير أن هاهنا كل المواطنين من الطبقة الثالثة والرابعة أحرار فى ألا يصوتوا، وفى انتخابات النصيب الرابع والطبقة الرابعة ليس التصويت إجباريا إلا على مواطنى الطبقتين الأوليين . وأخيرا يريد سقراط أن يقسم كل المنتَخَبين فى كل طبقة من الأنصبة على عدد مساوٍ . هذا المذهب يميز بالضرورة المواطنين الذين يؤدّون النصاب الأوفر، لأن كثيرا من المواطنين الفقراء يمتنعون عن التصويت لأنهم غير ملزمين به .

---

§ ١٢ — مجلس الشيوخ . ر . القوانين لأفلاطون ك ٦ ص ٣١٥ وهنا على الخصوص أنصح للقارئ الذى يريد أن يفهم حق الفهم هذه الفقرة أن يكون نص أفلاطون عينه تحت نظره . فان أرسطو لا يحصل منه هنا إلا خلاصة وجيزة جدا وغير بينة . ولا شك فى أن هذه الخلاصة كانت كافية فى زمانه فإن مؤلفات أفلاطون كانت بين أيدى المتعلمين كلهم ومذهبه معروف غاية المعرفة ، فلم يكن ثم من حاجة إلا إلى الإشارة إليه فى بعض كلمات ، وهذا هو عذر أرسطو فى ذلك الإيجاز .

§ ١٣ — فليس هـذا ألبتة إذن دستورا فيه يمتزج عنصر الملوكيـة وعنصر الديمقراطية، وفيما قلته آنفا ما يقنع بذلك . ويمكن الاطمئنان لهذا عنـد ما أعالج فيما بعد هذا النوع الخاص من الدستور . غير أني أضيف فقط هاهنا أن من الخطر انتخاب الحكام من قائمة المرشحين المنتَخَبِين. فإنه يكفى حينئذ أن بعض المواطنين، حتى لو قـل عددهم، يريدون أن يتفقوا كى يسـتطيعوا على الدوام التصرف فى الانتخابات .

وهنا أتم ملاحظاتى على المذهب المبسوط فى كتاب القوانين .

§ ١٣ — فيما بعد . ر . ك ٦ ب ٥ ف ٤ وما بعدها .

الباب الرابع

بحث الدستور الذى اقترحه فلياس الخلقيدونى : مساواة الأموال : أهمية هـذا القانون السياسى : مساواة الأموال تستتبع مساواة التربية : مكان النقص فى هـذا المبدأ . لم يقل فلياس شيئا عن علاقات مدينته بالدول المجاورة ، يجب أن تشمل مساواة الأموال حتى المنقولات وألا تقصر ألبتة على الأموال الثابتة . تنظيم فلياس للصناع .

---

§ ١ — توجد أيضا دساتير أخر منسوبة إما إلى مجرّد أفراد لا غير وإما إلى فلاسفة وإلى رجال دولة . ولا واحد منها إلا يقترب من الصور المقبولة والمعمول بها فى الحاضر قربًا أشدّ من جمهوريتى سقراط . ولا واحد منهم ، إن لم يكن إياه ، قد أجاز لنفسه تلك البـدع من شيوعية النساء والأولاد والموائد العامة للنساء بل اشتغل جميعهم بالموضوعات الأساسية . عند كثير من الناس النقطة الأصلية يظهر أنهـا تنظيم الملكية ، المصدر الوحيد للثورات فى رأيهم . وإن فلياس الخلقيدونى منقادا إلى هـذه الفكرة أوّل من قرّر مبدئيا أن المساواة فى الثروة بين أهل المدينة أمر لا بد منه . § ٢ — وعنده يشبه أن يكون سهلا تقريرها مقترنا فى الزمان بوقت تأسيس الدولة ، ومع أنه يكون أقـل سهولة إدخاله فى الدول المنظمة منذ زمان طـويل فإنه يمكن مع ذلك ، على رأيه ، تحصـيله سريعا بإلزام الأغنياء أن يعطوا مهورا لبناتهم دون بنيهـم ، وإلزام الفقراء بأن يتقبلوها دون أن يعطوها . وقد قلت فيما سـبق إن أفلاطون فى كتاب القـوانين كان يجيز إنمـاء الثروات إلى حدّ معين كان لا يمكن أن يجاوز عند أى شخص خمسة أضعاف نهاية صغرى معينة .

---

§ ١ — فلياس . لا يعرف فلياس هذا إلا من قول أرسطو فى هذا الباب . وقد قرأ أربتن «القرطاجى» بدلا من «الخلقيدونى» . وهذا خطأ شاع كثيرا ، والظاهر أن كوراى يؤيده هنا . ولكن لا يمكن التسليم بأن يكون فلياس قرطاجيا ما دام تحليل الدسـتور القرطاجى مبسوطا فى هـذا الكتاب فى الباب الثامن . وأما مللرفيـسميه فى فقرة أرسطو هذه فلكيس ولا شك فى أن هذا خطأ مطبعى . ر . أيضا فى هذا الباب ف ٤ — مساواة الثروة . يرى فى كتاب مللرأى مركز لهذه المساواة فى الأموال قد كان فى التشريع الدورى .

§ ٢ — مهورا لبناتهم . يعيب منتسكيو قانون فلياس هـذا ر . روح القوانين ك ٥ ب ٥ — خمسة أضعاف . و ما سبق ب ٣ ف ٨

§ ٣ — ينبغى ألا تنسى ، عندما يؤتى بقوانين من هذا القبيل ، نقطة أغفلها فلياس وأفلاطون وهى أنه بتعيين نصاب الثروات على هذا النحو يلزم أيضا تعيين عدد الأولاد . فإذا كان عدد الأولاد ليس بعد متناسبا مع الملكية، فسوف تتعدّى عما قريب حدود القانون . وحتى دون أن يذهب إلى هذا الحد فإن من الخطر أن تنتقل كمية من المواطنين من السعة إلى الفاقة بحجة أنه سيكون شيئا صعبا فى هذه الحالة أنهم لا يرغبون ألبتة فى إثارة الثورات .

§ ٤ — ولقد كان تأثير مساواة الأموال فى الاجتماع السياسى مفهوما لدى بعض المقننين القدماء . وشاهد ذلك سولون فى قوانينه ، وشاهده القانون الذى حرم حيازة الأراضى إلى غير حدّ . وفقا للقاعدة عينها حرم بعض الشرائع كشريعة لوكريس على المرء أن يبيع ماله إلا فى حال كارثة ثبت أمرها تمام الثبوت ، أو أن بعضها يأمر ايضا بإمساك الأنصبة الأولى . وإن إلغاء قانون من هذا القبيل فى لوقادة قد صير دستورها ديمقراطيا على وجه تام ، لأنه من ثم يصل المرء إلى مناصب الحكم بدون قيود النصاب التى كانت مقترنة لزوما فيما سبق . § ٥ — غير أن هذه المساواة نفسها ، متى افترضت مقررة ، لا تمنع أن يكون الحد القانونى للثروات إما أوسع مما ينبغى وهو ما يجلب فى المدينة الترف والرخاوة وإما أضيق مما ينبغى وهو ما يجلب العسر بين أهل المدينة . إذن ليس حسب المقنن أن يصير الثروات متساوية بل ينبغى أن يؤتيها نسبًا عادلة . كذلك لم يكن المقنن قد صنع شيئا إلا إذا كان قد وجد هذا المقياس الكامل لجميع أهل المدينة ، فإن النقطة المهمة هى أن يسوى بين الشهوات أولى من أن يسوى بين الملكيات . وتلك المساواة لا تنتج إلا من التربية المنظمة بالقوانين الطيّبة .

---

§ ٤ — سولون . هذا يوهم ، كما نبه إليه تورو أن فلياس متأخر عن سولون . وباتيلى فى « قائمة الرجال المشهورين » يجعله معاصرا لأرسطو ولا أدرى حجته فى ذلك — شريعة لوكريس . يرى « هين » أن الأمر هنا بصدد اللوكريين الإيفيزفيرين فى إغريقا الكبرى — لوقادة . نزلة من كورنته أنشئت فى عهد الطاغية بيرياندر ولا يعرف من دستورها إلا ما يقوله هنا أرسطو .

§ ٦ — ربما يمكن فلياس أن يجيب هنا بأن هـذا بالضبط هو الذى قـد قاله هو نفسه ، لأن قواعد كل دولة فى نظره هى المسـاواة فى الثروة والمساواة فى التربيـة . غير أن هـذه التربية ماذا ستكون ؟ ذلك هو الذى ينبغى أن يقال . ليس شيئا أن توحد التربية وأن تكون هى عينها للجميع . فقد تكون واحدة تمـاما وهى بعينها لجميع أهل المدينـة وتكون مع ذلك بحيث لا يخرجون منها إلا بشره لايشبع من الثروات أو التشاريف بل حتى من الشهوتين معا . § ٧ — زد على هذا أن الثورات تتـولد من عدم المساواة فى التشاريف كما تتولد من عدم المساواة فى الثروات سواء بسواء، وهنا تكون الفروق بين من يطلبون هذه وتلك ليس غير. فإن العامة تثور لعدم المساواة فى الثروات، والخاصة تغضب من المساواة فى توزيع التشاريف، وتلك هى كلمة الشاعر :

* ماذا ؟ أيكون الجبان والشجاع متساويين فى التقدير؟ *

ذلك بأن الناس مدفوعون إلى الجناية ليس فقط بالحاجة الى الضرورى التى يعتمد فلياس فى تلطيفها على مساواة الأموال، تلك الوسيلة الحسنى على رأيه التى تمنع رجلا أن يسلب آخر ثيابه لكيلا يموت من البرد أو من الجوع . بل هم مدفوعون أيضا بالحاجة إلى إشباع رغباتهم فى الاستمتاع . فإذا كانت هـذه الرغبات مشوشة سعى الناس إلى الجناية لشفاء العلة التى تعذبهم . أزيد عليه كذلك أنهم ينغمسون فى الجنـاية لا لهـذا السبب وحده ، بل أيضا للسبب البسيط ألا يكدر عليهـم فى استمتاعهم إذا حملتهم إليها أهواؤهم . § ٨ — لهذه الشرور الثلاثة ماذا سيكون العلاج؟ فبديا الملكية، أيا كان حالها من الرقة، وعادة العمل ثم الاعتدال، ثم فى حق هذا الذى يريد أن يجد السعادة فى ذاته ، لن يطلب الدواء ألبتة إلا فى الفلسفة . ذلك بأن اللذات التى هى مخالفة للذاته لا يمكن أن يستغنى فيها عن توسط الناس .

---

§ ٧ — ماذا ؟ أيكون الجبان . هـذا البيت مأخوذ بتحريف خفيف عن الإلياذة . الأنشودة التاسـعة .

إنما هى الفَضْلَة لا الحاجة هى التى تحمل على ارتكاب الجنايات الكبرى . لا يغتصب أحد الطغيان لأجل أن يقى نفسه عدم اعتدال الهواء، و بالسبب عينه خصصت الامتيازات الكبرى لا لمن يقتل لصا بل لقاتل الطاغية . على هذا فالعلاج السياسى الذى عرضه فلياس لن يكون أمانا إلا من الجنايات قليلة الأهمية .

§ ٩ — ومن جهة أخرى فإن نظم فلياس تكاد لا تتعلق إلا بالنظام العام والسعادة الداخليين ، وكان ينبغى أن يقرّر نظاما للعلاقات مع الشعوب المجاورة والأجنبية . الدولة إذن فى حاجة بالضرورة لتنظيم حربى لم يقل عليه فلياس كلمة واحدة . كذلك ارتكب إغفالا مشابها فى حق الماليات العامة، إنها يجب أن تسد لا الحاجات الداخلية فحسب بل ينبغى أن تكفى لتجنيب الأخطار من الخارج . على ذلك لا ينبغى أن تكون وفرتها مغرية لطمع الجيران الأقوى من الملاك الذين هم أضعف من أن يصدّوا اعتداء ، ولا أن تكون من القلة بحيث تعوق القيام بحرب حتى ضدّ عدوّ مساو فى القوى وفى العدد . § ١٠ — وقد ألقى فلياس هذا الموضوع فى طى السكوت . لكنه يلزم الاقتناع بأن سعة الموارد هى فى السياسة نقطة مهمة . وإن الحدّ الحقيقى إنما هو أن الفاتح ربما لا يجد ألبتة تعويضا من الحرب فى ثروة ما فتحه، وأنها لا تستطيع أن تؤدى حتى إلى أعداء أشدّ فقرا ما قد كلفهم الفتح . فلما جاء أوتوفرادات ووضع الحصار أمام أطرنة نصح له أو بول أن يقدر الزمن والمال الذى سينفقهما فى فتح البلد وأن يَعِد بالجلاء عن أطرنة حالا

§ ١٠ — أو بول . كان أو بول سيد أطرنة وهى مدينة من ميزيا قدام لسبوس وضع يده عليها بعد ذلك عبده هرمياس . وقد كان هرمياس صديقا لأرسطو الذى لبث عنده ثلاث سنين من ٣٤٦ إلى ٣٤٣ كما قيل . ر . ديوجين اللايرثى "حياة أرسطوطاليس" . وقد كان أوتوفرادات مرزبانا لليديا ووقع حصار أطرنة سنة ٣٦٢ فى آخر عهد أرتكزيرسى منيمون . وعلى قول تيوفريطس يكون أرسطو قد شاد قبرا عظيما لهرمياس ولأو بول .

مقابل تعويض قليل جدا ، فهذا التحذير جعل أوتوفرادات يفكر ويقدر ويرفع الحصار .

§ ١١ — أعترف بأن مساواة الثروة بين أهل المدينة ينفع حقا فى اتقاء المنازعات الداخلية . بيد أن هذه الوسيلة فى الحق ليست بمنأى عن الخطأ . لكن جل الرجال المبرزين يغضبهم أن ليس لهم إلا النصيب العامى . وسوف يكون ذلك علة للاضطراب والثورة . زد على ذلك أن شره الناس غير قابل لأن يشبع . فهم فى بادئ الأمر يقنعون بفلسين ، فمتى كان لهم من ذلك رأس مال نمت حاجهم بلا انقطاع حتى لا تعرف مناهم بعد حدودا . ومع أن طبيعة الحرص هى بالضبط ألا يكون لها من حدود ، فإن أكثر الناس لا يحيون إلا لإشباعها .

§ ١٢ — إذن فالخير هو أن نصعد إلى مبدإ هذا الفسوق عن القصد ، فعوضا عن تسوية الثروات يجب إحسان استعمالها بحيث يصبح الثراء غير مرغوب فيه من أهل الاعتدال ولا يستطيعه الأشرار . والوسيلة الحقة أن يوضع هؤلاء موضعا فيه لا يستطيعون لقلتهم أن يضروا دون أن يكبتوا .

ولقد أخطأ فلياس أيضا إذ يعنى على وجه عام بالمساواة فى الثروات تلك المساواة فى توزيع الأراضى التى اقتصر عليها . لأن الثروة تشمل أيضا العبيد ، والقطعان ، والنقد ، وكل هذه الممتلكات التى تسمى منقولة . إن قانون المساواة ينبغى أن يسع كل هذه الأشياء ، أو على الأقل ينبغى أن تكون هذه مقيدة بحدود منتظمة

§ ١١ — فلسين . ظن بعض المفسرين أن أرسطو يشير بذلك إلى مرتب القضاة فى أتينا فإنه كان بادئ الأمر فلسا ثم صار فلسين ثم رفعه فريقلس إلى ثلاثة . وقد كان أرسطوفان قد نبه إلى ذلك كما قد فعل الفيلسوف ر . كتاب جمعية النساء ، وراجع أيضا فى هذا التفصيل بوخ (الاقتصاد السياسى للأثينيين ك ٢ ب ١٩ ص ٢٣٨ من الطبعة الألمانية وص ٣٧٣ من الترجمة الفرنسية) .

و إلا لايشرع شيء على الإطلاق يختص بالملكية . § ١٣ — والظاهر أن تشريعه لم يكن ملحوظا فيه إلا دولة قليـلة السعة ما دام أن جميع الصـناع فيها يجب أن يكونوا ملكا للدولة دون أن يؤلفوا فيها طبقة تابعة لأهل المدينة . و إذا كان العمال المكلفون جميع الأعمـال مملوكين للدولة لزم أن يكون ذلك بالحدود المقرّرة لأهل إيفيدمن أو التى قرّرها ديوفنت لعمال أثينا .

وحسبنا ما قلناه على دستور فلياس للحكم بمزاياه وعيو به .

---

§ ١٣ — إيفيدمن . هى التى سميت بعـد ذلك ديراخيوم وهى الآن دورازو على البحر الإدرياتيكى وهى نزلة من كرسير ومن كورنت أسست فى الأولمبية الثامنة والثلاثين . ولا يعرف بعد شىء عن هذا القانون الذى يتكلم عليه أرسطو . ر . ملر فى الدور يين ج ١ ص ١١٨ و ج ٢ ص ٢٧ . و ر . أيضا ك ٨ ب ١ ف ٦ من هـذا الكتاب الذى نترجمـه ، إذ يتكلم أرسطو أيضا على إيفيدمن ، والكتاب الثالث ب ١١ ف ١ .

وقـد كان ديوفنت رئيس جمهورية أثينا فى الأولمبية السادسة والتسعين ، ٣٩٤ قبل الميلاد . والذى يقوله عليه أرسطو ليس معروفا إلا من قوله (ر . ملر فى كتاب الدور يين ج ٢ ص ٢٧) .

الباب الخامس

بحث الدستور الذى تخيله إبوداموس الملطى . تحليل هذا الدستور : تقسيم الملكيات : محكمة الاستئناف العليا . جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية . تربية أيتام المقاتلة . نقد تقسيم الطبقات والملكية . نقد المذهب الذى اقترحه إبوداموس للتصويت لمحكمة الاستئناف . مسألة التجديد فى مادة السياسة . لا ينبغى تشجيع التجديدات خشية إضعاف احترام القانون .

---

§ ١ — أما إبوداموس الملطى ابن أورفون فهو نفسه الذى اخترع تقسيم المدائن إلى شوارع وحقق هذا التخطيط الجديد فى بيره وهو الذى كان فى طريقة معيشته كلها مفرط الترف، إذ يعجبه أن يتحدّى الذوق العام بتصفيف شعره ورشاقة زينته، يلبس، فى الصيف كما فى الشتاء، حللا تجمع على السواء بين الدفء والبساطة، وكان يدعى أنه لا يجهل شيئا فى الطبيعة بأسرها . وإنه هو أيضا أوّل من جازف ، مع أنه لم يسبق له مشاطرة فى الأعمال السياسية، بأن ينشر شيئا عن خير شكل للحكومة.

§ ٢ — جمهوريته كانت تتألف من عشرة آلاف مواطن موزعين على طبقات ثلاث : صناع وزرّاع وحماة المدينة الحاملين للأسلحة . وكان يجعل من

---

§ ١ — إبوداموس الملطى . يظهر أن إبوداموس الذى يتكلم عليه أرسطو أيضا فى ك ٤ ب ١٠ ف ٤ قد كان معمارا حاذقا . فهو أوّل من تصوّر أن تقسم المدائن إلى شوارع منظمة وطبق هذا المذهب فى بيره وفى مدينة رودس كما كانت عليه من الحال فى زمان استرابون . وكان إبوداموس يعيش فى عهد حرب البلوبونيز . وفى بيره شارع مسمى باسمه (ر . اكسينوفون ك ٢ ب ٤) .

وقد نقل استوبى قطعة طويلة مستخرجة من مؤلف لإبوداموس الفيثاغورى فى « الجمهورية » . وهذه القطعة مكتوبة بالدورى . وإن مدينة ملطية ولو أنها فى يونية كانت نزلة كريتية . ومن الراجح أن يكون إبوداموس استوبى هو عينه إبوداموس الذى يتكلم عليه أرسطو هنا .

§ ٢ — موزعين على طبقات ثلاث . ليست تلك هى الأقسام الثلاثة فى القطعة التى ذكرها استوبى . فان إبوداموس فيها يقسم جمهوريته إلى ثلاث طبقات مختلفة . « أقول إن المدينة بأسرها يجب أن تقسم ثلاثة أنصباء : أحدها يجب أن يتكوّن من الأموال المملوكة على الشيوع للمواطنين الفضلاء الذين يديرون الدولة . والثانى يجب أن يكون نصيب المحاربين الذين يحمون الدولة بقوّتهم . والثالث يجب أن يخصص لإنتاج جميع الأشياء الضرورية لرفاهة المدينة . وأسمى الطبقة الأولى طبقة الشيوخ ، والثانية طبقة حماة الدولة ، والثالثة طبقة الصناع » .

=

أرض الوطن ثلاثة أنصباء : أحدها مقدّس والآخر عام والثالث مملوك ملكا فرديا . فالذى كان مخصصا للنفقات القانونية لعبادة الآلهة كان هو النصيب المقدّس . والذى كان مخصصا لرزق أهل الحرب هو النصيب العام . والذى كان مملوكا للزرّاع هو النصيب الفردى . وكان يرى أن القوانين هى أيضا يمكن أن تكون على ثلاثة أنواع ، لأن الأحداث القضائية على رأيه لا يمكن أن تتولد إلا من ثلاثة أشياء : الإهانة والضرر والقتل . § ٣ — كان يرتب محكمة عليا وحيدة يرفع إليها استئناف كل الأقضية التى يشبه أن يكون قد أسىء الحكم فيها . وهذه المحكمة كانت تتألف من شيوخ يسمو بهم إليها الانتخاب . أما شكل الأحكام فان إبوداموس كان يرفض التصويت بالحصى . بل كان كل قاض يجب أن يحمل رقعة يكتب فيها إذا كان يدين على وجه الاطلاق ، ويدعها خلوا إذا كان يبرئ على ذلك الوجه بعينه . ويبين فيها الأسباب إذا برأ أو أدان بالجزء فقط . وكان يظهر له أن المذهب الحاضر معيب من حيث أنه يكره القضاة فى الغالب على الحنث إذا صوتوا بطريقة مطلقة فى أحد الوجهين أو فى الآخر. § ٤ — وكان تشريعه يكفل المكافآت الواجبة للاستكشافات السياسية لمنفعة عامة، ويكفل تربية الأولاد الذين خلفهم من ماتوا فى الحروب من الجند المقاتلة بجعلها على نفقة الدولة . وهو على جهة الاختصاص صاحب هذا التشريع الأخير . أما اليوم فإن أتينا ودولا أخرى

= وإن موريت ليتهم أرسطو بسوء القصد فى حق إبوداموس . ولكن فتوريو يفند موريت ويؤكد أن الأمر فيما يتعلق بما جاء فى أرسطو وما جاء فى استوبى إنما هو بصدد كاتبين مختلفين . والذى يظهر لى راجحا أن أرسطو قد تجاوز الضبط هنا كما فعل فى نقل عبارة أفلاطون ب ٣ ف ٨ من هذا الكتاب .

§ ٤ — أما اليوم فإن أتينا . لا يعرف بالضبط تاريخ ذلك القانون الأتينى . لكنه كان قبل السنة ٤٣٩ ما دام أن فى هذا التاريخ أبن فريقلس المحاربين الذين قتلوا فى حرب ساموس والذين قد تبنت الدولة أولادهم . فإن فريقلس يذكر بهذا القانون فى الخطبة التى يسندها اليه طوسيديد (ك ٢ ب ٤٦ سنة ٤٣١ أول سنة فى حرب البلوبونيز) .

عندها مثل هذا القانون . كل الحكام كان يجب أن ينتخبهم الشعب . والشعب ، عند إبوداموس ، يتكوّن من الطبقات الثلاث للدولة . ومتى عينوا كانت لهم الرقابة على المرافق العامة ، وعلى الشؤون الخارجية والوصاية على الأيتام .

تلك هى على التقريب كل النصوص الأساسية لدستور إبوداموس .

§ ٥ — بديا يمكن أن يجد المرء بعض الصعوبة فى ترتيب أهل المدينة حيث يأخذ الزراع والصناع والمقاتلة بنصيب مساو فى الحكم ، والأول بدون أسلحة والثوانى بدون أسلحة و بدون أراض أى على التقريب عبيد للثوالث المسلحين . زد على هذا أن من الممتنع أن يستطيع الجميع الدخول فى توزيع الوظائف العامة . يلزم بالضرورة أن يؤخذ من طبقة الجند القوّاد وحراس المدينة بل يمكن أن يقال جميع الموظفين الرؤساء . لكن إذا كان الصناع والزراع مبعدين عن حكم المدينة كيف يمكن أن يكون بهم ميل إليها؟ . § ٦ — فإذا اعترض بأن طبقة الجند ستكون أشدّ قوّة من الأخريين فإننا ننبه بادئ الرأى إلى أن الأمر ليس سهلا ، لأنهم لن يكونوا كثيرى العدد ، ولكن إذا كانوا أشدّ قوّة ، فمن ثم ما فائدة أن يعطى بقية المواطنين حقوقا سياسية و يجعلوا أربابًا لتعيين الحكام ؟ وماذا يصنع فوق ذلك الزرّاع فى جمهورية إبوداموس ؟ أما الصناع فمفهوم أنهم فيها لا غنى عنهم كما فى كل موطن آخر ، و يستطيعون فيها كما فى الدول الأخرى أن يعيشوا من مهنتهم . أما المزارعون فإنهم فى حالة مايكلفون إنتاج مايعيش به الجند يمكن بحق أن يتخذ منهم أعضاء للدولة . وهاهنا على ضدّ ذلك ، إنهم أصحاب الأراضى التى يملكونها خالصة لهم ولا يزرعونها إلا لفائدتهم .

§ ٧ — إذا كان المقاتلة يزرعون بأنفسهم الأراضى العامة المعينة لرزقهم فلا تكون طبقة المقاتلة بعد شيئا آخر غير طبقة الزرّاع . ومع ذلك يزعم الشارع أنه ميزهم .

فإذا كان يوجد مواطنون آخرون غير المقاتلة والزرّاع يملكون عقارات ملكا خالصا، فهؤلاء المواطنون يؤلفون فى الدولة طبقة رابعة بلا حقوق سياسية وأجنبية عن الدستور . فإذا وكل إلى الأهالى أنفسهم زرع ملكيات عامة وزرع ملكيات خاصة فلن يعرف بعد بالضبط ماذا يجب أن يزرع كل منهم لسدّ حاجات الأسرتين، وفى هذه الحالة لماذا لا يعطى، منذ البداية، للزرّاع المساحة عينها من الأرض التى تكفى لعيشتهم هم وللرزق الذى يقدّمونه للمقاتلة ؟

كل هذه النقط جد محيرة فى دستور إبوداموس .

§ ٨ — وليس أحسن من ذلك قانونه الخاص بالأحكام من حيث إنه إذ يبيح للقضاة تجزئة أحكامهم عوضا عن أن يصدروها بطريقة مطلقة ، ينزل بهم إلى مستوى المحكمين لا غير . هذا المذهب يمكن أن يكون مقبولا، حتى متى كثر عدد القضاة ، فى أحكام التحكيم التى يتناقش فيها أولئك الذين يصدرونها ، وليس مقبولا فى حق المحاكم . وكثرة المشرعين عنوا عناية كبرى بأن يحرموا فيها كل اتصال بين القضاة . § ٩ — ومع ذلك كم يكون من التخليط أن يحكم القاضى فى قضية مدنية بمبلغ ليس مساويا بالتمام للمبلغ الذى يطلبه المدّعى ؟ المدّعى يطلب عشرين ويحكم له قاض بعشرة وآخر بأكثر وآخر بأقل ، هذا بخمسة وذلك بأربعة ، وهذه الخلافات تحدث بلا شك . وأخيرا بعضهم يحكم بالمبلغ بتمامه والآخرون يرفضونه، فكيف يمكن الجمع بين هذه الأصوات؟ وعلى الأقل فى حكم البراءة أو الإدانة المطلقة القاضى لا يتعرّض ألبتة للحنث ما دامت الدعوى قد كانت رفعت على وجه مطلق . والبراءة تعنى لا أن المدّعى لا شىء له بل تعنى أن ليس له عشرون مينًا . إنما يكون الحنث فى التصويت على العشرين مينًا حينما لا يعتقد القاضى بضميره أنها واجبة على المدعى عليه .

§ ١٠ — وأما الجوائز المكفولة لأولئك الذين يستكشفون استكشافات نافعة للمدينة فذلك قانون يمكن أن يكون خطرا وإن يكن ظاهره جذابا . إنه سيكون مصدر دسائس بل ثورات . وهنا يمس إبوداموس مسألة أخرى ، موضوعا آخر

تماما : أيكون من منفعة الدول أو ضـد منفعتها أن تغير نظمها القديمـة حتى لو استبدلت بها خيرا منها؟ فإذا قرر أن فائدتها فى عدم تغييرها فإنه لن يستطاع قبول مشروع إبوداموس من غير بحث دقيق . لأن مواطنا يمكن أن يقترح إبطال القوانين والدستور بحجة أن ذلك خير عام .

§ ١١ — وما دمنا أشرنا إلى هذه المسألة نظنّ واجبا علينا أن ندخل فى بعض إيضاحات أتم، لأنى أكرر أنها موضع خلاف شديد. وربما يمكن أيضا أن يفضل مذهب التجديد. التجديد قد أفاد العلوم جميعها ،أفاد الطب الذى ألقى عنه علاجاته العتيقة ، أفاد الرياضة البدنية، وعلى العموم أفاد كل الفنون التى تعالجها الملكات الإنسانية، وكما أن السياسة أيضا يجب أن تتبوأ مكانها بين العـلوم فمن الواضح أن يكون المبـدأ بعينه قابلا للانطباق عليها بالضرورة . § ١٢ — يمكن أن يضاف إلى هذا أن الواقع يشهد بتأييد هذا الرأى . لقد كان آباؤنا الأوّلون من الوحشية والسذاجة بموضع . كان الإغريق زمانا طويلا لا يمشون إلا مسلحين وكانوا يبيعون نساءهم بعضهم بعضا . والقليل من القوانين العتيقة التى بقيت لنـا هو من السـذاجة فى حدّ لايقبل التصديق . ففى كيوم مثلا كان قانون القتل يعتبر المتهـم جانيا عند ما يقدّم الذى يتهمه عددا من الشهود كان يمكن أن يكون من بين أهل المجنى عليـه الأقربين ، وواجب الإنسانية على العموم أن تبحث لا عمـا هو عتيق بل عمـا هو طيب . كان آباؤنا الأوّلون سواء أكانوا خرجوا من باطن الأرض أم تخلفوا عن طامة كبرى ربمـا يشبهون العامة والجهلاء فى أيامنا، وهذا هو بالأقل

§ ١٢ — يمشون إلا مسلحين . طوسيديد ك ١ ب ٥ قد وصف هذه العادات القديمة للإغريق — كيوم أو كيمى مدينة من إيوليـدة فى آسيا الصغرى . ر ملر « الدوريونج ٢ ص ٢٢٠ وما بعدها » ور . أيضا ك ٨ ب ٤ .

— طامة كبرى . يفترض أرسطو هنـا متابعا القدامى أن النوع الانسانى بقى عائشا بعد الطامات التى أصابت الأرض . ولقد أبان العلم الحديث أن الإنسان لم يكن ليشهد تلك الانقلابات . ولم يوجد إلا بعدها بزمان طويل .(ر . أفلاطون . القوانين ك ٣ ص ١٣٥ . والميتيرولوجيا لأرسطو ك ١ ب ١٤ . ور أيضا كوفيى . محاضرته فى تقلبات الكرة الأرضية) .

المعنى الذى تعطينا الأساطير إياه من أمر المَرَدَة أبناء الأرض . فيكون من السخف المبين الاستمساك برأى هؤلاء الناس . زد على هذا أن العقل يهدينا إلى أن القوانين المكتوبة لا ينبغى أن يحتفظ بها على جهة الثبات وعدم التحوّل . والسياسة كسائر العلوم الأخرى لا يمكن أن تضبط جميع التفاصيل . والقانون يجب على الإطلاق أن يكون نصه بوجه عام فى حين أن الأحداث الإنسانية تقع كلها على حالات خاصة. والنتيجة الضرورية لهذا هى أنه فى بعض الأحقاب يلزم تغيير بعض القوانين .

§ ١٣ — لكن باعتبار الأشياء على جهة نظر أخرى لا يستطاع هاهنا اشتراط المبالغة فى التدبر . فإذا كان التعديل المرغوب فيه قليل الأهمية فمن البين أنه لاجتناب العادة السوأى لتغيير القانون بالسهولة المفرطة ، ينبغى التسامح فى بعض نبوات التشريع والحكومة . فربما كان التجديد أقل فى فائدته مما تكون عادة العصيان فى خطرها . § ١٤ — بل ربما أمكن نقض المشابهة بين السياسة وبين العلوم الأخرى باعتبارها غير مضبوطة . وإن التجديد فى القوانين هو شىء آخر عما هو فى الفنون . فإن القانون ليطاع ليس له سلطان آخر غير سلطان العادة ، والعادة لا تتم إلا بالزمان وبالسنين بحيث إن الخفة فى استبدال قوانين جديدة بالقوانين الموجودة إنما هى إضعاف لقوة القانون ذاتها على قدر سواء . أكثر من هذا أنه مع التسليم بفائدة التجديد يمكن أيضا أن يتساءل هل فى كل دولة يكون البادئون بالقيام بهذا العمل جميع أهل المدينة بلا تمييز أو يقتصر على بعض دون بعض ؟ لأن هذين مذهبان متخالفان تمام التخالف : غير أننا نقتصر هنا على هذه الاعتبارات التى سترد فى موضع آخر .

---

§ ١٣ — جهة نظر أخرى . يرى فى هذه المناقشة الخاصة بمزايا التجديد فى السياسة ومضاره المنهج العادى لأرسطو . فانه يعرض دائما وجهى المسألة ولكنه يخطئ أحيانا فى أنه لا يبين بجلاء رأيه الخاص مع ماله من الأهمية .

الباب السادس

بحث دستور لقدمونيا . نقد نظام الرق فى إسبرتة . نقص التشريع اللقدمونى فى أمر النساء . عدم التناسب الكبير فى ملكيات الأراضى المسبب على قلة تدبر الشارع . النتائج الوخيمة . قحط الرجال . عيوب نظام القضاة . عيوب نظام مجلس الشيوخ . عيوب نظام الملوكية . النظام الفاسد للموائد العامة . أمراء البحر لهم من السلطان فوق ما ينبغى — إسبرتة على حسب نقد أفلاطون لم ترب إلا الفضيلة الحربية . النظام الفاسد للمالية العامة .

---

§ ١ — يمكن فيما يتعلق بدستورى لقدمونيا وكريت أن يضع المرء لنفسه مسألتين تنطبقان كذلك فضل انطباق على سائر الدساتير الأخر . الأولى هى معرفة ماهى المزايا والعيوب لهاتين الدولتين بالقياس إلى مثال الدستور الفاضل . والثانية أليس بينهما وبين مبدإ دستورهما الخاص وطبيعته تناقض ؟

§ ٢ — فى دولة ذات دستور حسن لا ينبغى أن يشتغل الأهلون بالضروريات الأولى للعيشة . وتلك نقطة هى موضع اتفاق الناس جميعا . وطريقة التنفيذ وحدها هى التى تقترن بها الصعوبات . فلقد كان استعباد أهل تساليا للفنست خطرا عليهم

---

§ ١ — وكريت . ر . فيما سيأتى ب ٧ تحليل الدستور الكريتى — بمثال الدستور الفاضل . ر . أول الكتاب الرابع .

§ ٢ — بالضروريات الأولى للعيشة . يقرر أرسطو مبدئيا ضرورة الفراغ للواطنين . وهذا رأى يتفق تماما مع نظام الجمعية العتيقة ، ولكنه يكون محلا للمناقشة إذا طبق على زماننا . وفى الحق أنه متى أراد المرء أن يشتغل كما ينبغى بالمسائل العامة لا ينبغى له أن يشتغل كثيرا بمسائله الخاصة . لئن كان هذا هو كل ما أراد أرسطو فالنظرية صادقة . غير أن هذا المبدأ الذى أمىء فهمه قد نجمت عنه نتائج خطيرة هى الرق فى الأزمان القديمة وامتيازات الأشراف فى الجمعيات الحديثة . ر . فيما يتعلق بضرورة الفراغ للواطنين قوانين أفلاطون ك ٨ ص ١٣٤ — استعباد أهل تساليا للفنست . يروى أتينى (ك ٦ ص ٢٦٣) عن أرشيماك المؤرخ المتأخر عن أرسطو أصل الرق عند أهل تساليا فإن الفنست كانوا يسمون قبلا منست وهم جالية من أهل طيبة استعبدوا أنفسهم لأهل تساليا على شرط أن تسلم لهم حياتهم وأن يزرعوا لهم أرضهم فى مقابل خرج جعلوه للملاك . يقول أرشيماك : "إن كثرة من الفنست كانوا أغنى من ساداتهم" . ر . الدوريون لأوتو مللر ج ٢ ص ٦٦ وما بعدها وعن الهيلوتيين ص ٣٣ .

أكثر من مرة كما كان استعباد الإسبرتيين للهيلوتيين . فإن أولئك أعداء أبدا يتربصون الفرصة بلا انقطاع لينتفعوا من أية مصيبة تحل . § ٣ — أما كريت فلم تكن أبدا لتخشى ما يشبه ذلك . وعلة هـذا على الراجح أن الدول المختلفة التى تؤلفها ولو أنها يحارب بعضها بعضا لم تكن أبدا لتؤتى الثورة تعضيدا كان يمكن أن يتحول ضـدّها أنفسها ما دام أنها جميعا كان لهـا موال من المنطقة المعتدلة . وأما لقدمونيا فعلى الضدّ من ذلك لم يكن لهـا من حواليها إلا أعداء كمسينيا وأرغوليدا وأركاديا . وأوّل ثورة للعبيد عند التساليين قـد ثارت بمناسبة حربهم مع الآشيين والبرهبس والمجنيزيين، وهى الشعوب المتاخمة لهم . § ٤ — إن تكن نقطة تستدعى عناية شاقة فهى على التحقيق السلوك الذى ينبغى التزامه فى حق الأرقاء . فإنهم إذا عوملوا بالرفق صاروا وقحاء لا يلبثون أن يحسبوا أنفسهم مساوين لساداتهم ، و إذا عوملوا بالقسوة تآمروا عليهم وأبغضوهم . وبيّن أن المسألة لا يحسن حلها متى كان المرء لا يعرف أن يثير فى قلوب عبيده إلا هذه الإحساسات .

§ ٥ — إن تفريط القوانين اللقدمونيـة فيما يتعلق بالنساء هو فى أنه مضاد لروح الدسـتور ولحسن نظام الدولة معا . الرجل والمرأة وهما كلاهما عنصرا العائلة يؤلفان أيضا على ما يقال جزأى الدولة . هنا الرجال وهناك النساء بحيث إنه حيثما يكون الدستور أساء تنظيم مركز النساء لزم أن يقال إن نصف الدولة بلا قانون . يمكن أن يرى هـذا فى إسبرته، فإن الشـارع إذ يطالب جميع أعضـاء جمهوريته

§ ٣ — موال من المنطقة المعتدلة . آثرت أن استعمل هنا كلمة موال من المنطقة المعتدلة ، الذى استعمله عدة من المترجمين . فان هـذا الاستخدام هو وحده القابل لأن يفهم عنـد من لا يعرفون اللغة الإغريقية . إن موضع المولى قد كان أقل مشقة من موضع العبيد بالمعنى الخاص . فإنهم كانوا أولى أن يكونوا ملكا للأرض من أن يكونوا ملكا للإنسان ، وبهـذا المعنى يقتربون كثيرا من موالى القـرون الوسطى . — أرغوليدا . الأرغوليديون كانوا فى الشمال الشرقى من لقونيا والمسينيون فى الغرب والاركاديون فى الشمال الغربى، وكانت لقونيا تجاور البحر من كل ناحية — البرهبس . ر . فى أمر البرهبس والمجنيزيين ملرج ١ ص ٢٥ و ٢٥٨ .

بالاعتدال والحزم قد نجح فيما يخص الرجال نجاحا مشرفا . لكنه أخفق فيما يتعلق بالنساء اللاتى يمضين حياتهن فى صنوف سوء السلوك و إفراطات الزينة .

§ ٦ – والنتيجة الضرورية هى فى نظام كهـذا أن يتخذ المـال مكانة من قمة الشرف ، وعلى الخصوص متى حمـل الرجال أنفسهم على أن يتركوها تتسلط عليها النساء، وهذا هو الميل العادى للأجناس الفتية الحربية . على أنى أستثنى من ذلك السلتيين و بعض الأمم الذين، كما يقال ، يشرفون جهرة حب الذكران. و إنها لفكرة حقة فكرة الأساطير التى هى أوّل من تصوّر قربان مارس والزهرة . لأن كل أهل الحرب ميالون بطبعهم إلى حب أحد الجنسين أو الآخر .

§ ٧ – ولم يخلص اللقدمونيون من هذا الوضع العام، وطوال ما بقى سلطانهم حكمت النساء فى مسائل شتى . و إذًا لا فرق بين أن يحكم النساء شخصيا و بين أن يكون أولئك الذين يحكمون منقادين لهنّ ، فالنتيجة دائما هى بعينها . فبالجرأة التى لا نفع فيها ألبتة فى الظروف العادية للحياة، والتى تصير صالحة وقت الحرب فحسب لم تكن اللقدمونيات ، فى حالات الخطر، أقل إضرارا بأزواجهن . وقد أظهرت ذلك بغاية الوضوح غارة طيبة. فإنهن وهن غير نافعات، شأنهن فى كل موطن، قد أحدثن فى المدينة من الفساد أكثر مما أحدث الأعداء أنفسهم .

§ ٨ – على أنه ليس من غير علة أن أهملت فى لقـدمونيا ، من الأصـل، تربيـة النساء . فإن الرجال بلبثهم زمنا طويلا فى الخارج مدّة حروبهم مع أرغوليدا ثم بعد ذلك مع أركاديا ومسينيا، أعدتهم عيشة المعسكرات ، وهى مدرسة لكثير من الفضائل، لأن صاروا بعد الصلح مادة سهلة للإصلاح التشريعى. أماالنساء فإن لوقرغس، بعد أن شرع ، على ما يقال، فى إخضاعهن للقوانين ، اضطر إلى أن

---

§ ٧ – غارة طيبة . إغارة إبامينداس فى لقونيا ترجع إلى السنة الرابعـة من الأولمب الثانية بعد المـائة أى سنة ٣٦٧ قبل الميلاد . و إن إكسينوفون فى ك ٦ ب ٥ ف ٢٨ و إفلوطارخس ب ٣ يؤيدان ما يقوله هنا أرسطو على سلوك نساء إسبرتة . ر . فيما يلى ك ٤ ب ١٠ ف ٥ .

يذعن لمقاومتهن وأن يدع مشروعاته . § ٩ — وحينئذ فأيًّا كان نفوذهن فيما بعد فإليهن وحدهن يجب أن يعزى ذلك النقص فى الدستور. على أن بحوثنا موضوعها ليس الثناء أو اللوم لأى كان ، بل هو بحث مزايا الحكومات وعيوبها . ولقد أكرر مع ذلك أن فساد النساء فوق أنه هو بذاته نقيصة فى الدولة فإنه يحمل المواطنين على حب الثراء حبا جما .

§ ١٠ — عيب آخر يمكن أن يضاف إلى العيوب التى نبهنا عليها آنفا فى دستور لقدمونيا ، وهو عدم تناسب الملكيات : فبعضهم يملك أموالا وسيعة جدا والآخرون يكاد لا يكون لهم شىء . والأرض فى أيدى بعض الأفراد . وهنا العيب عيب القانون نفسه . فإن التشريع قد علق بحق نوعا من العار على شراء تركة وبيعها ، ولكنه رخص للمالك فى التصرف فى ماله تصرفا تحكيما إما بالهبة وإما بالوصية . ومع ذلك فالنتيجة من وجه ومن آخر هى بعينها . § ١١ — زد عليه أن خمسى الأراضى ملك لنساء لأن عددا كبيرا منهن ظللن الوارثات الوحيدات ، أو أنهن قد أوتين مهورا من الضخامة بمكان . ولقد كان الأفضل إما إلغاء عرف المهور تماما وإما تحديدها بمقدار ضئيل جدا أو على الأقل بخس . وفى إسبرتة على الضدّ من ذلك يمكن المرء أن يزوج من شاء وارثته الوحيدة وإذا مات الأب من غير أن يترك وصية كان للوصى الخيرة فى ترويج قاصرته ، وينتج منه أن بلدا جديرا بأن يقدّم ألفا وخمسمائة فارس وثلاثين ألف راجل يكاد لا يكون له إلا ألف مقاتل .

---

§ ١٠ — التشريع . هذا القانون ليس لوقرغس بل هو لبطن تسمى إيفتبادس . وقال إفلوطرخس فى حياة أجيس ب ٥ لقد عنى كراجيوس فى الكتاب الثالث من مؤلفه "فى الجمهورية اللقدمونية" بجمع سائر قوانين إسبرتة التى وردت فى جميع الأسفار القديمة .

§ ١١ — ثلاثين ألفا . وفى إحدى المخطوطات على الهامش ثلاثة آلاف . وهذا بلا شك هو العدد الحق كما يثبته ما سيلى . — ألف مقاتل . لقد قسم لوقرغس الأراضى إلى تسعة آلاف نصيب . وهذا يثبت أن إسبرتة كانت تحوى فى ذلك الحين تسعة آلاف رب عائلة وتسعة آلاف محارب . وعلى ذلك يكون المقاتلون قد نقص عددهم فى خمسمائة سنة ثمانية أتساع . ر . ما سبق ب ٣ ف ٣ .

§ ١٢ — قد برهنت الحوادث نفسها على عيب القانون فى هذا الصدد، فإن الدولة لم تستطع أن تطيق بائقة ما . إنما هو القحط فى الرجال هو الذى قتلها . يؤكدون أنه فى عهد الملوك الأول، اتقاء لهذا الضرر الخطير التى تستتبعه حروب طويلة ، قد منح حق المدينة لأجانب ، ويقال إن الإسبرتيين كانوا وقتئذ عشرة آلاف تقريبا . لكن هذه الواقعة صادقة أو غير صادقة، هذا لا يهم . والخير أن يكفل للدولة مقاتلة من أهلها بجعل الثروات متساوية .

§ ١٣ — غير أنه حتى القانون الخاص بعدد الأولاد هو مناقض لهذا التحسين . فإن الشارع بقصد إنماء عدد الإسبرتيين قد فعل كل شىء ليدفع المواطنين إلى التكاثر بقدر ما يستطيعون . فبالقانون يعفى أبو البنين الثلاثة من نوبة الحرس، والمواطن الذى له أربعة أولاد معفى من كل ضريبة . وقد كان يمكن مع ذلك أن يقدر بلا مشقة أنه — بزيادة عدد السكان فى حين أن قسمة الأرض باقية على حالها — لا يزيد الأمر على الإكثار من عدد أهل الشقاء .

§ ١٤ — كذلك كان نظام الإيفور (البطون) فاسدا أيضا . فمع أنهم كانوا يكونون أول مجالس القضاء وأكبرها قوة فإنهم كانوا يؤخذون من الصنوف الدنيا للإسبرتيين . من أجل ذلك حدث أن هذه الوظائف المهمة أسلمت إلى أناس بائسين يبيعون ذممهم بسبب بؤسهم . وربما أمكن أن نذكر منهم أمثلة قديمة، غير أن ما حدث فى أيامنا لمناسبة الموائد العامة (الأندريس) حسبنا إثباتا . فإن بعض الرجال

§ ١٢ — بائقة وحيدة . هى واقعة لوكترا سنة ٣٧١ قبل الميلاد .

§ ١٤ — نظام الإيفور (البطون) . وهو نوع من القضاء فى إسبرتة ليس من عمل لوقرغس بل هو مناقض لمذهبه السياسى . وقد خصص ملر لهذا القضاء بابا كاملا . فقد أسس هذا النظام الملك تيو فنف بعد لوقرغس بسبعين سنة تقريبا ر . ك ٨ ب ٩ ف ١ من هذا المؤلف . غير أن الإيفور (البطون) لم يكن لها بادئ الأمر من السلطان ما تم لها بعد ذلك منه . ويزعم هيرودوت أن الإيفور قد رتبها لوقرغس نفسه . — الموائد العامة . ليس يعرف الحدث التاريخى الذى يشير إليه أرسطو هنا . فان اللفظ كما يدل على الموائد العامة ربما يدل على سكان أندروس . ويقول أرسطو نفسه فيما بعد فى هذا الكتاب ب ٧ ف ٣ إن هذا اللفظ الذى يدل على المائدة العامة هو لفظ من اللغة القديمة .

الذين أغروا بالمال قد خربوا الدولة على الأقل بقدر ما كان فى استطاعتهم . إن سلطة البطون غير المحدودة والتى يمكن أن تسمى طغيانا قد أكرهت الملوك أنفسهم على أن يصيروا ديماغوجيين . وعلى هـذا فقد أصيب الدستور إصابة مزدوجة واضطرت الأرستقراطية إلى أن تخلى مكانها للديمقراطية . § ١٥ — ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هـذا النوع من القضاء يمكن أن يؤتى الحكومة شيئا من الاستقرار . فإن الشعب يلبث هادئا حينما يكون له حظ من القضاء الأعلى . وهـذه النتيجة ، سـواء أكان الشارع هو الذى رتبها أم كانت المصادفة هى التى أتت بها ، ليست على ذلك إلا نافعة للمدينة . إن الدولة لا يمكن أن تجد من سلام إلا فى توافق أهلها على أن يريدوا لها الوجود والبقاء ، و إن هـذا هو ما يصادف فى إسبرتة . الملوكية راضية بالاختصاصات التى أسندت إليها ، والطبقة العاليـة ، بكراسى مجلس الشيوخ الذى دخوله ثمن للفضيلة . وأخيرا سواد الإسبرتيين بالإيفورية التى ترتكز على الانتخاب العام .

§ ١٦ — غير أنه إذا كان من الموافق أن يوكل إلى الانتخاب العام اختيار الإيفور كان من اللازم أيضا إيجاد طريقة انتخاب أقل تفاهة من الطريقة الحالية . ومن جهة أخرى بما أن الإيفور، ولو أنهم خارجون من الصفوف الأشدّ خمولا،

---

§ ١٥ ــ الشعب يلبث هادئا . ر . ما سبق من هذا الكتاب ب ٣ ف ١٠ .

§ ١٦ ــ أقل تفاهة . لا شك فى أن طريقة الانتخاب لتلك الإيفورات كانت هى طريقة انتخاب الشيوخ . وقد وصف انتخاب الشيوخ إفلوطرخس فى "حياة لوقرغس" ب ٢٦ فقال : كان المرشحون يحضرون كل بدوره أمام الشعب الذى يهتف بأصـوات تختلف قوة وضعفا على حسب أنه يقر الترشيح أو يرفضـه . والحكام قائمون فى بيت صغير من الخشب يستطيعون منه أن يسمعوا الهتافات دون أن يروا المرشحين فكانوا يعلنون على حسب ترتيب الترشيحات من كان الهتاف له أشدّ ، وكان إعلانهم هذا هو قرار الانتخاب . وقد أشار طوسيديد إلى هذا التقليد . ر ك ١ ب ٨٧ فقال : إن الإسبرتيين ينتخبون بالهتاف لا بالتصويت .

يقضون نهائيا فى القضايا المهمة، كان يكون من الحسن ألا يوكل الأمر إلى تحكمهم، وأن يقرر لأحكامهم قواعد مكتوبة وقوانين وضعية . وأخيرا فإن أخلاق الإيفور أنفسها ليست متوافقة مع روح الدستور لأنها أخلاق مفككة للغاية وإن سائر أهل المدينة خاضعون لنظام يمكن بالأولى أن يوسم بأنه مفرط فى القسوة . من أجل ذلك لم يك بالإيفور من الشجاعة ما به يخضعون له بل ينتهكون حرمة القانون بأن يسلموا أنفسهم خفية إلى اللذائذ جمعاء .

§ ١٧ — كذلك نظام مجلس الشيوخ بعيد جدا من أن يكون كاملا . إنه مؤلف من رجال فى سن ناضجة، وتربيتهم تشبه أن تكفل لهم الأهلية والفضيلة . وبذلك قد يمكن الاعتقاد بأن هذه الجماعة تقدم كل ضمانة للدولة. لكن أن يترك لرجال تقرير المسائل المهمة مدة حياتهم كلها، ذلك نظام منفعته متنازع فيها . لأن العقل كالجسم له شيخوخته، والخطر أكبر إذ تكون تربية الشيوخ لا تمنع قط الشارع نفسه أن يرتاب فى فضيلتهم . § ١٨ — فقد رئى رجال مقلدون هذا القضاء لهم قابلية الميل إلى الرشوة ويضحون للمحسوبية بمنافع الدولة . من أجل ذلك كان يكون آمن ألا يجعلوا غير مسئولين كما هو شأنهم فى إسبرته . وقد يخطئ من يظن أن إشراف الإيفور ضمانة لمسئولية القضاة أجمعين . إن فى هذا إيتاء للإيفور من السلطة أكثر مما ينبغى، وليس مع ذلك لهذا المعنى أننا نوصى بالمسئولية . يلزم أن نضيف إلى هذا أن انتخاب الشيوخ هو فى شكله تافه أيضا كانتخاب الإيفور، ولا يستطاع أن يقار المواطن الذى هو كفء لأن يدعى إلى وظيفة عامة على أن يجىء فيطلبها بشخصه . لأنه متى كان المرء كفئا للقضاء

§ ١٧ — مجلس الشيوخ . إنشاء مجلس الشيوخ هو عمل لوقرغس وقد كان عدد الشيوخ ٢٨ أو ٣٠ . وكان يجب أن تكون سن كل منهم ستين سنة . ر . كراجيوس ك ٢ ب ٣ . ينبغى أن يفرق بين السناتو وبين الجيروزى فالسناتو هو مجلس الشيوخ المنتخب فى ديمقراطية إلى أجل مسمى ويكثر فيه التجديد وأما الجيروزى فهو مجلس شيوخ لأرستقراطية منتخب طوال الحياة فى الغالب أو إلى أمد بعيد .

وجب عليه أن يشغل وظائفه سواء أراد أم لم يرد . § ١٩ — لكن الشارع هاهنا جرى على المبدإ البارز فى دستوره كله . فإنه إذ يثير طمع المواطنين يشرع فى اختيار الشيوخ . لأن المرء لا يطلب أبدا أن يكون قاضيا إلا بعامل الطمع ، ومع ذلك فإن أكثر الجنايات العمدية بين الناس ليس لها مصدر آخر غير الطمع والحرص .

§ ٢٠ — أما الملوكية فإنى سأبحث فى موطن آخر هل هى نظام وخيم أو مفيد للدول . لكن من المحقق أن النظام الذى اتخذته واحتفظت به فى لقدمونيا لا يساوى الانتخاب مدى الحياة لأحد الملكين . والشارع نفسه قد يئس من فضيلتهم ، وقوانينه تثبت أنه يرتاب فى نزاهتهم . من أجل ذلك ضم إليهم اللقدمونيون فى التجريدات الحربية أعداء شخصيين لهم . وكان تنافر الملكين فيما يظهر هو وسيلة إنقاذ الدولة .

§ ٢١ — كذلك الموائد العامة التى يسمونها فيديتى ، كانت سيئة النظام ، والعيب فى ذلك هو على مؤسسها . فإن نفقاتها كان يجب أن تكون على عاتق الدولة كما فى كريت . أما فى لقدمونيا فالأمر على خلاف ذلك ، فكل امرئ يجب أن يحمل إليها نصيبه المقرر بالقانون ولو أن الفقر المفرط لبعض الأهالى لا يسمح لهم أن يقوموا بهذه النفقة . وإذًا فقد ذهب سدى قصد الشارع . إنه كان يريد أن يجعل من الموائد العامة نظاما شعبيا فلم يحقق من ذلك شيئا . إن الأشد فقرا لم يستطيعوا أن يشتركوا فى هذه الموائد ، ومع ذلك منذ زمان بعيد لا يكسب الحق السياسى إلا على هذا الشرط . وإنه لمفقود عند هذا الذى ليس بحال يحتمل معها ذلك العبء .

---

§ ٢٠ — فى موطن آخر . ك ٣ ب ١٠ و ١١ . — واحتفظت . معلوم أن ملكى إسبرتة كانا ينصبان على ترتيب الأكبر فالأكبر من فرعى أسرة الهيرقليين بعد أن افتتح الدوريون ثانية بيلوبونيز فى القرن الثانى عشر قبل الميلاد . — أعداء شخصيين . اكسينوفون . جمهورية لقدمونيا ب ١٣ ف ٥

§ ٢٢ — وإنه لمن العدل أن يعاب القانون الخاص بأمراء البحر . فإنه مصدر للنازعات ، إنما هو إنشاء بجانب الملوك لملوكية أخرى ذات سلطة مساوية لسلطة الملوك الذين هم مدى الحياة قواد الجيش البرى .

§ ٢٣ — يمكن أن يوجه إلى مذهب الشارع كله اللوم الذى وجهه إليه أفلاطون من قبل فى قوانينه ، فإنه يرمى بحسب إلى تنمية فضيلة واحدة وهى الغَناء الحربى وإنى لا أجادل فى فائدة الغَناء الحربى للوصول إلى التسلط. غير أن لقدمونيا ثبتت طوال الزمن الذى عانت فيه الحرب ، وقد ذهبت بها قوتها لأنها لم تكن لتعرف الاستمتاع بالسلام، ولم تكن لتقبل أبدا على رياضات أعلى من رياضات القتال . وهاك خطأ ليس أقل خطرا وهو أن الإسبرتيين — مع اعترافهم بأن الفتوحات يجب أن تكون هى ثمن الفضيلة لا ثمن الجبن ،وتلك فكرة أدخل مايكون فى باب العدل — ذهبوا فى ذلك إلى أن يضعوا الفتوحات أسمى بكثير من الفضيلة نفسها . وهذا أقل استحقاقا للثناء .

§ ٢٤ — كل ما يتعلق بالمالية العامة فهو فى حكومة إسبرتة فاسد جدّا . فإن الدولة ، مع أنها معرّضة لحروب تستدعى نفقات باهظة ، ليس لها خزانة . زد على هذا أن الضرائب العامة تكاد تكون لا شىء . فبما أن الأرض كلها تقريبا مملوكة للإسبرتيين فهم لا يكادون يعنون بتحصيل الضرائب . وهاهنا قد خدع الشارع تماما عن المنفعة العامة ، فصير الدولة فقيرة وصير الأهالى من الشره بموضع .

تلك هى الانتقادات الرئيسية التى يمكن توجيهها إلى دستور لقدمونيا . وبها أختم ملاحظاتى .

§ ٢٢ — مدى الحياة . لم تكن إمارة الأسطول قط إلى مدى الحياة ما دام هناك قانون صريح كان يمنع أن تكون هذه الإمارة مرتين لشخص واحد .

الباب السابع

بحث الدستور الكريتى . علاقاته بالدستور اللقدمونى الذى هو مع ذلك أرقى منه . وضع كريت العجيب ، الموالى ، الكسموس ، مجلس الشيوخ . ترتيب الموائد العامة أحسن فى كريت منه فى إسبرطة ، الأخلاق الرذيلة للكريتيين التى رخصها الشارع ، فوضى الحكومة الكريتية .

---

§ ١ — للدستور الكريتى صلات بالدستور الإسبرتى، يساويه فى بعض نقط قليلة الأهمية ، ولكنه فى جملته أقل منه رقيا بكثير . والسبب فى هذا بسيط : يؤكدون ، والأمر محتمل جدا ، أن لقدمونيا نقلت عن كريت قوانينها كلها تقريبا . ومعلوم أن الأشياء القديمة هى فى العادة أقل كمالا من التى تليها . حينما أخذ لوقرغس ، بعد وصاية شاريلاوس ، أن يسيح يقال إنه أقام فى كريت زمانا طويلا حيث كان يجد شعبا من جنس شعبه لأن الليقطيين كانوا جالية من لقدمونيا ، فلما وصلوا إلى كريت اتخذوا أنظمة المحتلين الأولين ، وكان موالى الجزيرة لا يزالون يدينون بقوانين مينوس الذى يعتبر أول شارع لهم .

§ ٢ — وإن كريت بسبب وضعها الطبيعى تشبه أن تكون منتدبة للتسلط على جميع الشعوب اليونانية النازلين بجملتهم على شواطئ البحار حيث تمتد هذه الجزيرة الكبرى . فمن ناحية تكاد تتصل ببيلوبونيز ، ومن الأخرى بآسيا نحو طريوب وجزيرة رودس ، من أجل ذلك بسط مينوس ملكه على البحر وعلى جميع الجزر المحيطة التى فتحها أو استعمرها ، وكذلك مد من فتوحاته إلى صقلية حيث مات بالقرب من كاميك .

---

§ ١ — نقلت عن كريت . كان الأقدمون على العموم على هذا الرأى ، غير أن فولو بيوس دون أن يفند أرسطو ، وظاهر أنه لم يدرس كتابه ، ليس على هذا الرأى ، ولا يجد تشابها بين حكومة كريت وحكومة إسبرطة . ك٦٠ .

§ ٢ — طريوب . مدينة فى قارية بآسيا الصغرى .

§ ٣ — وهاك بعض المشابهات بين دستور الكريتيين و بين دستور اللقدمونيين. هؤلاء يزرعون أراضيهم بواسطة العبيد ، وأولئك بواسطة الموالى الذين هم تبع للارض . والموائد العامة قائمة عند الشعبين ، ويجب أن يضاف إلى هذا أنه فى سالف الزمان كان أهل إسبرته لا يسمون أنفسهم فيديتس بل أندريس كما فى كريت ، وهذا دليل مبين على أنهم جاءوا منها . أما فى الحكومة فإن القضاة الذين يسميهم الكريتيون كوسموس يتمتعون بسلطة مماثلة لسلطة الإيفور ، بهذا الفارق الوحيد أن الأيفور عددهم خمسة والكوسموس عشرة . والجيرونت الذين يكونون مجلس الشيوخ فى كريت هم على الإطلاق جيرونت إسبرته . وفى الأصل كان للكريتيين ملوكية أسقطوها فيما بعد . وقيادة الجيوش هى اليوم موكولة إلى الكوسموس . وأخيرا كل الأهالى بلا استثناء لهم أصوات فى الجمعية العمومية التى ينحصر سلطانها فقط فى التصديق على مراسيم الشيوخ والكوسموس دون أن تمتد إلى شىء آخر .

§ ٤ — نظام الموائد العامة هو فى كريت أحسن منه فى لقدمونيا فإن كل أحد فى إسبرته يجب أن يقدّم نصيبه المحدد بالقانون و إلا حرم حقوقه السياسية كما قلت آنفا . أما فى كريت فالنظام أقرب من ذلك بكثير للشيوعية . فمن الثمرات التى تجنى ومن القطعان التى تربى ، سواء أكانت للدولة أم كانت ناتجة من الإتاوات التى يؤدّيها الموالى ، يجعل نصيبان أحدهما لعبادة الآلهة وللموظفين العموميين ، والآخر للموائد العامة التى يغتذى بها على نفقة الدولة الرجال والنساء والأطفال .

§ ٥ — إن نظرات الشارع صادقة فى فوائد القناعة ، وفى عزل النساء اللائى يخشى من خصب إنسالهن ، ولكنه قرر إتيان الذكران بعضهم بعضا ، وهذا نظام

---

§ ٣ — يسميهم ... كوسموس (يطلق على رؤساء الحكام فى مدن كريت) . يظن سنت كروا أن أرسطو يسند إلى هؤلاء الحكام من السلطان أكثر مما هو الواقع (حكومات الإقطاع القديمة) .

§ ٥ — إتيان الذكران . وعلى ذلك تكون هذه الرذيلة الممقوتة قد صارت مشروعة بالقوانين فى إغريقا . وكان الرأى العام فى عهد أرسطو جاريا على أن الكريتيين هم أول من ابتدع هذه البدعة ر . القوانين =

سنبحث فيما بعد عن قيمته حسن هو أم قبيح . وأقتصر على القول هاهنا بأن نظام الموائد العامة فى كريت هو بالبداهة أحسن منه فى إسبرته .

§ ٦ — نظام الكوسموس هو أيضا أحط قدرا من نظام الإيفور إذا كان هذا ممكنا . فإن فيه عيوبه كلها مادام الكوسموس هم على السواء أناس من مستوى عامى . لكن ليس له فى كريت المزايا التى حصلت عليها منه إسبرته . ففى لقدمونيا الميزة التى تؤتى الشعب هذا القضاء الأعلى الذى يعينه الانتخاب العام تحبب إليه الدستور . أما فى كريت فالأمر على الضد حيث الكوسموس يتخذون من بعض العائلات الممتازة لا من عموم المواطنين قطعا . وفوق ذلك يجب أن يكون المرء قد كان فى الكوسموس لأجل أن يدخل مجلس الشيوخ . وهذا النظام الأخير به من العيوب ما بنظام لقدمونيا . فإن عدم المسئولية للوظائف مدى الحياة يترتب عليه كذلك سلطة مفرطة للغاية . وهاهنا يبرز محظور ترك الأحكام القضائية إلى تحكم الشيوخ دون أن يقيدوا بقيود القوانين المكتوبة . وإن سكينة الشعب المبعد عن هذا القضاء لا تثبت صلاح الدستور . فإن الكوسموس ليس لهم كما للإيفور فرصة أن يكسبهم المتقاضون، فإنه لا أحد فى جزيرتهم يجىء ليشترى ضمائرهم .

= لأفلاطون ك ٨ ص ١١٠ وكتاب هيرقليدس الفنتى ص ٥٠٨ . ويؤكد أفلاطون فى مؤلفه القوانين ك ١ ص ٣٣ أنهم هم الذين تخيلوا خرافة جنيميد ليتخذوا منها عذرا إلهيا لاشباع شهوتهم الشائنة . ويزعم مفسر إخيليوس أن لاوس أبا أوديب هو أول إغريقى قارف هذه الفعلة الشنعاء وأن موته ومصائب قومه إنما كانت جزاء لجنايته . وأما هيبوقراطس فانه حرم بتاتا على تلاميذه مغازلة الذكران ر . ملر ج ٢ ص ٢٩٢ وما بعدها . وجرجوار فى كتابه " الاستخدام " ص ٩ قد جمع فى هذا الموضوع كل الأحداث التى تلفت النظر . كان هذا الذوق فى القدم خاصا بالرجال الأحرار ممنوعا على العبيد . وقد نحر إيشين فى خطابه ضد تيمرك بأن به هذا الميل .

أضيف إلى ذلك إتماما لهذا الموضوع الكريه أن أفلاطون فى جمهوريته ك ٥ ص ٢٠٣ قد أباح للقاتلة، جزاء عظيماً لشجاعتهم، تعشق رفقائهم الشبان الذين يجب عليهم بحكم القانون أن يتقبلوا هذه المغازلات طوال مدة الحرب . ولكنه لا يظهر مع ذلك، على رأى سقراط، أن تذهب هذه المغازلات الى ما وراء الحب البسيط الطاهر مهما كانت حدته . على أن لأفلاطون طائفة من الكلم تحرم قطعا هذه الفاحشة ر . القوانين ك ٨ ص ١١٠ . واكسينوفون (جمهورية إسبرتة ب ٤) .

— فيما بعد . ر . ك ٤ ب ١٤ الفقرة الأخيرة .

§ ٧ — من أجل أن يصلح الكريتيون عيوب دستورهم تخيلوا طريقة تناقض جميع مبادئ الحكم وما هى إلا قسوة منكرة . يعزل الكوسموس غالبا بقرار من زملائهم أو بواسطة مواطنين يثورون عليهم . على أن للكوسموس حرية الاستقالة متى شاءوا . ولكن فى هذا الصدد ينبغى الرجوع إلى القانون عوضا عن الهوى الشخصى، ذلك بأن القانون ليس إلا قاعدة مكفولة التنفيذ . ولكن ما هو أيضا أشد ضررا بالدولة هو التعليق المطلق لهذا القضاء حينما يقوم مواطنون أقوياء متمالئون فيما بينهم بإسقاط الكوسموس ليتخلصوا من الأحكام التى تهددهم . وبفضل هذه الاضطرابات لم يكن لكريت حكومة قط بل لم يكن لها من الحكومة إلا ظلها . يسودها البغى وحده . العصاة على الدوام يدعون الأمة وأصدقاءهم إلى حمل السلاح و يؤمرون عليهم رئيسا و يشبون الحرب الداخلية ليحدثوا انقلابات .

§ ٨ — فبما ذا يختلف مثل هذا النظام الفاسد عن القضاء المؤقت على الدستور وحل الرابطة السياسية على الإطلاق؟ إن دولة مضطربة على هذا النحو هى غنيمة هينة لمن شاء أو لمن استطاع أن يغزوها . أكرر أن وضع كريت وحده هو الذى نجاها إلى الآن . فقد قام بُعدها مقام القوانين التى فى غيرها تهدر دم الأجانب . وهذا هو أيضا الذى أمسك الموالى على القيام بالواجب فى حين أن العبيد يثورون فى أكثر الأحيان . الكريتيون لم يبسطوا ألبتة سلطانهم فى الخارج . وقد أظهرت الحرب الخارجية التى شبت عندهم حديثا ضعف نظمهم إظهارًا تاما .

حسبنا ما قد قلنا على حكومة كريت .

---

§ ٨ — الحرب الخارجية . من دواعى الأسف أننا لا نعرف بالضبط إلى أية حرب يشير أرسطو فى هذه الفترة . فلو عرفناها لعلمنا الوقت الذى كتب فيه أرسطو كتاب السياسة ، مادامت تلك الحرب كانت حديثة حين كان يكتبه . إن هذا التحليل لجمهورية كريت هو أتم ما قد وصل إلينا من تاريخ القدماء .

الباب الثامن

بحث دستور قرطاجة . صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار الدولة . المشابهات بين دستور قرطاجة ودستور إسبرته . عيوب الدستور القرطاجى . المحاكم التى لها من السلطان أكثر مما ينبغى . التقدير الغالى للثروة فيها . الجمع بين الوظائف . ليس الدستور القرطاجى من القوة بحيث تستطيع الحكومة أن تحمل النازلة .

---

§ ١ — كان لقرطاجة أيضا فيما يظهر دستور حسن أوفى من دستور الدول الأخرى فى كثير من النقط، وهو من بعض وجوه النظر مشابه لدستور لقدمونيا. تلك الحكومات الثلاث لكريت و إسبرته وقرطاجة بينها مناسبات كبرى وهى أرقى بكثير من جميع الحكومات المعروفة . القرطاجيون على الخصوص لهم أنظمة فاضلة ،والذى يثبت حكمة دستورهم هو أنه ، على رغم ما خولت الأمة من نصيب فى الحكم ، لم ير البتة فى قرطاجة تغير فى الحكم ولم يكن بها لا ثورة ولا طاغية . وذلك شىء حقيق بلفت النظر .

§ ٢ — وسأذكر بعض المشابهات بين إسبرته وقرطاجة . فالموائد العامة للجمعيات السياسية تشبه الفيديتى اللقدمونية ، فإن المائة والأربعة تقوم مقام الإيفور . غير أن القضاء القرطاجى أفضل فى أن أعضاءه عوضا عن أن يستلوا من الطبقات الخاملة يؤخذون من بين أفضل الرجال . والملوك ومجلس الشيوخ

---

§ ٢ — للجمعيات السياسية . لا يعرف شىء عن هذه الجمعيات السياسية و يرى كلوج بحق أن الموائد العامة كانت غير ممكنة فى مدينة عدتها سبعمائة ألف نفس كقرطاجة . و يرى تيتليف أن هذه الموائد كانت من غير شك مآدب يقيمها عظماء المواطنين لأشياعهم . — المائة والأربعة . يوصى كلوج وهيرن بألا يلتبس المائة والأربعة بالمائة الذين هم فوقهم والذين يتكلم عليهم أرسطو فيما بعد فى الفقرة الرابعة . ويزعم كوتلنج ص ٤٨٥ أن الطائفتين هما شىء واحد بعينه فى الحكم . وأن أرسطو يقول مائة كما قال خمسة آلاف بدل خمسة آلاف وأربعين إذ يتكلم عن جند أفلاطون . وهذا أيضا محتمل .

تتقارب كثيرا فى الدستورين، غير أن قرطاجة أشد تبصرا، فلاتطلب ملوكها فى عائلة وحيدة. و إنها لا تتخذهم كذلك من جميع العائلات بلا استثناء، بل هى تكل الأمر إلى الانتخاب لا إلى السن لتجىء للسلطان بالأهلية والاستحقاق. إن الملوك و بيدهم من السلطة أوسعها، يكون الخطر منهم بيِّنًا متى كانوا رجالا من غير أهل البصر. وقد أتوا فيما سبق بلقدمونيا شرا كثيرا.

§ ٣ — إن صنوف الانحراف فى المبادئ التى ذكرناها وانتقدناها غالبا هى عامة فى جميع الحكومات التى درسناها إلى الآن. و إن دستور قرطاجة بجميع الدساتير التى قاعدتها أرستقراطية و جمهورية معا يميل تارة نحو الديماغوجية وتارة نحو الأوليغرشية. مثال ذلك الملوكية ومجلس الشيوخ عندما يجمعان على رأى يستطيعان أن يظهرا الشعب على بعض الأقضية و يستران عن علمه البعض الآخر. ولا حق للشعب فى أن يحكم فى القضايا إلا فى حال الخلاف. لكن متى رفعت القضية إلى الشعب يمكنه لا أن يطلب عرض أسباب القضاة فحسب بل له أيضا أن يحكم فيها نهائيا. وكل مواطن يستطيع أن يتكلم فى الموضوع للناقشة. وهذا امتياز كان يطلب بلا جدوى فى الجمهوريات الأخرى. § ٤ — ومن الجهة الأخرى أن يترك للبنتارشى المكلفون بطائفة من الأشياء المهمة رخصة أن يختاروا أنفسهم وأن يرخص لهم فى أن يعينوا أولى الولايات جميعا، وهى ولاية المائة، وأن يؤتوا مدة أطول من مدد جميع الوظائف ما دام أولو البنتارشى متى خرجوا من الحكم أو كانوا بمجرد مرشحين له لا يزالون أيضا من القوة والنفوذ بمكان. وتلك أنظمة أوليغرشية. إنما هو من وجه آخر نظام أرستقراطى، نظام الوظائف غير المأجورة وغير المعينة بالقرعة. و إذًا أنا أجد هذا الميل بعينه فى بعض أنظمة أخرى كنظام القضاة الذين يحكمون فى كل نوع من الأقضية دون أن يكون لهم، كما فى لقدمونيا، اختصاصات خاصة.

§ ٣ — صنوف الانحراف فى المبادئ. ر. فيلسوف يحيى، ك ٣ ب ٥ ف ٣، ٤.

§ ٥ — إذا كانت حكومة قرطاجة تحلل على الخصوص من الأرستقراطية إلى الأوليغرشية . فينبغى أن تكون علة ذلك فى رأى يشبه أن يكون مقبولا فيها على العموم : أنهم مقتنعون فيها بأن الوظائف العامة يجب أن توكل لا إلى أناس ممتازين فحسب بل أيضا إلى أثرياء ، وأن مواطنا فقيرا لا يمكن أن يترك أعماله ويدير بصدق أعمال الدولة . فإذا كان حينئذ الاختيار بحسب الثروة هو مبدأ أوليغرشى ، والاختيار بحسب الأهلية هو مبدأ أرستقراطى ، فحكومة قرطاجة تؤلف صنفا ثالثا ما دام أنه يعنى فيها بهذين الشرطين معا ، خصوصا فى انتخاب الحكام الأعلين . وفى انتخاب الملوك والقوّاد .

§ ٦ — وإن هذه الاستحالة للمبدأ الأرستقراطى هى عيب ينبغى أن يسند إلى الشارع نفسه . فإن إحدى عناياته الأولى يجب أن تكون ، منذ الأصل ، بأن يكفل من الفراغ للمواطنين الأشدّ امتيازا ، وأن يعمل على ألا يكون الفقر ضارًّا باعتبارهم ، سواء من حيث هم قضاة أو من حيث هم أفراد . ولكن إذا وجب الاعتراف بأن الثروة تستحق الالتفات بسبب الفراغ الذى تؤتيه فليس بأقل خطرا أن تجعل قابلة للرشا الوظائف العليا كوظائف الملك والقائد . وإن قانونا من هذا القبيل يجعل المال أشرف من الكفاية ، ويشرب الجمهورية بتمامها حب الذهب .

§ ٧ — إن رأى أعاظم الدولة بمثابة قاعدة للمواطنين الأخر الذين هم دائما على استعداد لاتباعهم ، وإذا ففى كل موطن لا يكون الاستحقاق فيه أشدّ احتراما مما عداه لا يمكن أن يوجد من دستور أرستقراطى متين حقا . من الطبيعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يعتادون أن يعوّضوا أنفسهم منها متى كانوا قد بلغوا السلطان بقوة المال ، ومن السخف أن يفترض أنه إذا كان رجل فقير لكنه شريف يمكن أن يرغب فى الإثراء فإن رجلا فاسد الخلق اشترى غاليا وظيفة لا يرغب فيه . الوظائف العامة يجب أن يولاها الأكثر كفاية ، غير أن الشارع إذا كان قد أهمل أن يحقق ثروة للمواطنين الممتازين فإنه يستطيع على الأقل أن يكفل اليسر للحكام .

§ ٨ — يمكن أن يوجه اللوم أيضا إلى الجمع بين الوظائف الذى يعتبر فى قرطاجة شرفا كبيرا . فإن الإنسان لا يستطيع أن يقوم حق القيام إلا بشىء واحد فى آن واحد. وإن واجب الشارع أن يقرر تقسيم الوظائف وألا يكلف فردا واحدا بعينه أن يعمل فى الموسيقى وفى الأحذية . حينما لا تكون الدولة ضيقة أشد مما ينبغى ، يكون من المطابق للمبدإ الجمهورى والديمقراطى أن يفتح لأكبر عدد ممكن من المواطنين سبيل ولاية الأحكام . لأنه بهذا تحصل حينئذ ، كما قلنا ، هذه المنفعة المزدوجة : أنه كلما كانت إدارة الأعمال بعدد أكثر كانت أحسن إدارة وأسرع . يمكن التحقق من صدق هذا فى أعمال الحرب وفى أعمال البحرية حيث كل رجل له خدمة خاصة من طاعة أو من سلطة . § ٩ — وإن قرطاجة تتقى أخطار حكومتها الأوليغرشية بأن تغنى على الدوام جزءا من الشعب الذى يبعث به إلى المدن المستعمرة . وتلك وسيلة لتطهير الدولة وتماسكها . ولكنها حينئذ لا تدين بسكينتها إلى المصادفة بل كان من حكمة الشارع أن يحققها لها . من أجل ذلك فى حالة النوازل إذا قامت كتلة الشعب بثورة على السلطان فإن القوانين لا تقدم أية وسيلة لتعيد الى الدولة السلام الداخلى .

وهنا أتم بحث الدساتير المشهورة حقا ، دستور إسبرته ، وكريت ، وقرطاجة .

---

§ ٩ — أن يحققها لها . قد يرى من جميع المؤلفات الحديثة على دستور قرطاجة وعلى الخصوص مؤلف هيرين أن أرسطو هو المؤلف الأوحد فى الزمان القديم الذى بسط وصف حكومة قرطاجة . فان الحقد الرومانى كان أعمق من أن يكتفى بإبادة قرطاجة حتى أطلالها من على ظهر الأرض بل أتى أكثر من هذا إذ أبى على التاريخ أن يحتفظ إلا باندحارها بالهزيمة . وقد أطاعه التاريخ إلى حد أن البحث اللغوى لم يوفق على صبره وحصافته إلى أن يسلبه إلا نتفا غامضة وناقصة . ويكاد لا يبقى للأجيال التالية عن قرطاجة إلا ما أراد الفاتحون لهم أن يعلموه . وإنا لا نعرف انتقاما ذهب إلى أبعد من هذه الحدود .

الباب التاسع

اعتبارات خاصة بمقننين مختلفين — سولون . الروح الحقيق لإصلاحاته — زالوكوس ، خارنداس ، أونوماقريط فيلولاوس ، مقنن طيبة ، قانون خارنداس ضد شهود الزور ، دراكون ، فناكوس ، أندروداماس — خاتمة البحث فى الأعمال السالفة .

---

§ ١ — من الرجال الذين نشروا مذهبهم على ما هو خير دستور بعض لم يمارسوا الأعمال العامة على أى وجه ولم يكونوا إلا مجرد مواطنين . وقد ذكرنا كل ما كان يستحق الالتفات من أعمالهم . وآخرون كانوا شارعين إما لبلادهم وإما لشعوب أجنبية ، وهؤلاء كانوا بأشخاصهم حكاما . من بين هؤلاء بعضهم لم يضعوا إلا قوانين والآخرون قد أسسوا أيضا ممالك . فلوقرغس وسولون مثلا قد سن كلاهما قوانين وأنشأ حكومات .

§ ٢ — لقد بحثت فيما مر دستور لقدمونيا . أما سولون فإنه شارع عظيم فى نظر بعض الأشخاص الذين يسندون إليه أنه قضى على كل سلطان للأوليغرشية ، وأنهى استعباد الشعب ، وكون الديمقراطية الوطنية ، بتوازن صادق للأنظمة التى هى أوليغرشية فى مجلس الشيوخ ، أرستقراطية فى انتخاب الحكام ، ديمقراطية فى ترتيب المحاكم . غير أنه محقق فيما يظهر أن سولون قد احتفظ بمجلس الشيوخ ومبدأ الانتخاب للحكام على ما وجدهما عليه . وأنه أنشأ فقط سلطة الأمة بأن فتح أبواب الوظائف القضائية لجميع الأهالى . § ٣ — وإنما هو على هذا الوجه عيب عليه أن قد قضى على سلطة مجلس الشيوخ وسلطة الحكام المنتخبين بأن جعل الهيئة المعينة بالقرعة هى السيدة العليا للدولة . فلما وضع هذا القانون أنتج تمليق الشعب كما يملق الطاغية أن تدار أعمال الدولة بالديمقراطية كما نراها فى أيامنا هذه .

---

§ ١ — خير دستور . فى عبارة النص : على ما هو الدستور .

§ ٢ — استعباد الشعب . قد يظهر من الصور المرسومة على الباب الملكى والتى كانت باقية فى زمن بوزنياس (أتيقا ب٣ص١٨) أن الديمقراطية الأتينية كانت ترى نفسها مدينة لثيسيوس بقدر ما هى مدينة لسولون . وقد مات سولون فى نحو السنة ٥٥٩ قبل الميلاد وسنه وقتئذ أربع وثمانون سنة .

وأما إيفيالت فإنه قـد بتر اختصاصات المحكمة كما فعـل أيضا فريقلس الذى ذهب إلى أن قرّر راتبا للقضاة . وحذا حذوهما كل ديماغوجى ذهب بالديمقراطية إلى الحـد الذى نراها عليه الآن . ولكن لا يظهر أن هـذا كان هو القصد الأولى لسولون . وهذه التغييرات المتعاقبة أولى بها أن تكون عرضية بحتة .

§ ٤ — وعلى هـذا فالشعب وقد داخله الكبر بانتصاره البحرى فى الحرب الميدية قد عزل من الوظائف العامة الرجال الفضلاء ليكل الأعمال إلى ديماغوجيين مرتشين . غير أن سولون لم يكن آتى الشعب إلا قسطا لا مندوحة عنه للسلطان، أعنى اختيار الحكام وحـق جعلهم يؤدّون حسـابا . لأنه بدون هاتين السلطتين تكون الأمة إما مستعبدة و إما عاصـية . غير أن كل الإدارات كان سولون قـد أعطاها المواطنين الممتازين والأغنياء، أولئك الذين يبلغ دخلهم خمسمائة ميديمنه ، والطبقة الوسطى، والطبقة الثالثـة المؤلفـة من الفرسان . أما الرابعة وهى فرقـة المأجورين فلم يكن لها سبب إلى أية وظيفة عامة .

§ ٥ — وزالوكوس قدسّ قوانين للوكريين الإيزيفيريين، وخارنداس القطنى لمدينته الأصـلية ولجميع المستعمرات التى أسستها خالسيس فى إيطاليا وفى صقلية . وإلى هـذين الاسمين يضيف بعض المؤلفين اسم أونومكريت وهو على قولهم أول من درس التشريع بنجاح . ومع أنه لوكرى فإنه قد تعلم فى كريت إذ ذهب إليهـا ليتعلم فن الفراسة . ويزيدون على ذلك أنه كان صديقا لطاليس الذى كان لوقرغس

---

§ ٣ — إيفيالت . ديماغوجى استصدر مرسوما ضد سلطات المحكمة فى السنة الأولى من الأولمب المتمم للثمانين ٤٦١ قبل الميلاد . وقد عمل أعداؤه على قتله . (ر . ديودور الصقلى جـ ٢ ص ٥٩) .

§ ٤ — المؤلفة من الفرسان . يلاحظ هاهنا أن أرسـطو وضع الفرسان فى الصف الثـالث . ويضعهم المؤلفون الآخرون فى الصف الثانى . ر . بوخ . الاقتصاد السياسى للأثينيين جـ ١ ص ٣٠٤ .

§ ٥ — زالوكوس . لا يعـرف بالضبط فى أى زمان كان زالوكوس . و يقـال عادة إنه كان فى القرن الثامن قبل الميلاد .

وزالوكوس تلميذين له، كما كان خارنداس تلميذا لزالوكوس، غير أنه لأجل تقديم كل هذه المعلومات يلزم أن يخلط فى الأزمان تخليطا غريبا .

§ ٦ — كان فيلولاوس الكورنتى مقنن طيبة ، وكان من عائلة الباشيين ، وحين كان محبو به ديوكليس الظافر فى الألعاب الأولمبية مضطرا إلى الفرار من وطنه ليتخلص من شهوته الآثمة لأمه هلسيون احتجب فيلولاوس فى طيبة حيث قضيا كلاهما أيامهما . و يرى النـاس إلى هذه الساعة قبريهما على وضع بحيث إن من أحدهما ترى أرض كورنته التى لا يمكن أن ترى من القبر الآخر .

§ ٧ — و إذا صدق الحديث السائر كان ديوكليس وفيلولاوس همـا اللذين أوصيا بما ذكر فى وصيتهما : الأول كرها لنفيه كان لا يريد أن يتسلط من قبره النظر على سهل كورنته . والثانى على ضدّ ذلك كان يرغب فيه . تلك هى قصة إقامتهما فى طيبة . من بين القوانين التى سنها فيلولاوس لهذه المدينة أذكر القوانين الخاصة بالمواليد والتى لا تزال تسمى فيها القوانين الأساسية . وإن ما يسند اليـه على وجه الاختصاص أنه سن أن يبقى دائمـا عدد الأنصباء ولو بالتوريث غير قابل للتغيير .

§ ٨ — وليس لخارنداس شىء خاص إلا قانونه ضـدّ شهادات الزور، نوع من الجريمة هو أوّل من اشتغل به، ولكن قوانينه لمـا بها من ضبط وحسن بيان ترفعه على المقننين حتى فى أيامنا . وإن مساواة الثروات هى المبـدأ الذى اختص فالياس بتنميته . والمبادئ الخاصة بأفلاطون هى شيوعية النساء والأولاد والأموال والموائد العامة للنساء . ومن أعماله أيضا القانون الذى سـنه ضدّ السكر، والقانون الذى يؤتى الرجال القُنُع رياسة المآدب، والقانون الذى يوجب فى التربية العسكرية تمرين اليدين على السـواء حتى لا تظل إحداهما غير نافعـة ولتكون اليـدان جميعا عاملتين على السواء .

---

§ ٦ — فيـلولاوس . يضـعه ملر فى الأولمب الثـامن عشر أى سـنة ٧٣٠ ق . م . — الباشيين . العائلة الملوكية فى كورنته وهى من نسـل باشيس وكان منها رؤساء للدولة كل سنة فى عدة عصـــور .

§ ٩ — ودراكون ســن أيضا قوانين ولكن ذلك كان لحكومة منظمــة من قبــل ، وليس بهــذه القوانين شيء خاص ولا خالد إلا القسوة المتناهيــة وتغليظ العقوبات . وبيتاكوس سنّ قوانين لكنه لم ينشئ حكومة، وله نص خاص به هو ذلك النص الذى يعاقب عِقابا مضاعفا على الخطايا التى ترتكب أثنـاء السكر . ونظرًا الى أن الجرائم أكثر وقوعا فى هذه الحالة منها فى حالة الصحو فإنه للصالح العام قد آثر تغليظ العقوبة على الرأفة التى يستحقها رجل أخذ منه النبيذ . أندروداماس الريجيومى ، شارع شالسيس فى تراقيا ، قد خلف قوانين على القتــل وعلى البنات المنفردات بالميراث، ولكنه ربمـا لا يمكن مع ذلك أن يذكر له أى نظام يســند إليه على وجه الخصوص .

تلك هى الاعتبارات التى أوحى الينا بهـا بحث الدساتير الموجــودة والدساتير التى تخيلها بعض الكتّاب .

---

§ ٩ — دراكون . الذى عدّل بعض قوانين سولون . — بيتاكوس . الميتليني أحد السبعة الحكماء. وكان معاصرا لسولون .

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن — نظرية الحكومات والسيادة — فى الملوكية

الباب الأول

الدولة والمواطن : الشروط الضرورية للوأطن : الإقامة غير كافية : الطابع المميز للمواطن إنما هو المشاركة فى وظائف القاضى والحاكم : هذا الحدّ العام يتغير تبعا للحكومات ، وينطبق على الخصوص على المواطن فى الديمقراطية : عدم كفاية الحدود العادية — فى ثبات الدولة أو تغيرها فى علاقاتها بالمواطنين — وحدة الأرض لا تكون وحدة الدولة — الدولة تتغير بتغير الدستور عينه .

§ ١ — حينما تدرس طبيعة الحكومات المختلفة ونوعها الخاص فأولى المسائل هى العلم بماذا يعنى بالدولة . فى اللغة العامية، هذه الكلمة شديدة الالتباس . فالفعل الفلانى يصدر من الدولة فى رأى البعض وهو فى رأى الآخرين ليس إلا فعل أقلية أوليغرشيـة أو طاغية . ومع ذلك فالرجل السـياسى والمقنن إنما يقصدان فى أعمالهما إلى الدولة ليس غير . والحكومة ليست إلا نظاما ما مفروضا على جميع أعضاء الدولة . § ٢ — لكن الدولة بما هى، ككل مجموع آخر تام ومؤلف من أجزاء كثيرة ، ليست إلا اجتماع عناصر، فينبغى بالبداهة أن يتساءل بادئ الأمر ما هو المواطن ما دام المواطنون بما هم عدة ما هم العناصر ذاتها للدولة . وعلى ذلك لنبحث أوّلا من الذى يسمى مواطنا وماذا يعنى هذا الاسم؟ فتلك مسئلة مختلف فيها غالبا وهيهات أن يقع الرأى فيها بالإجماع، ففلان بما هو مواطن فى الديمقراطية ينقطع غالبا عن أن يكونه فى دولة أوليغرشية . § ٣ — ونحن نخرج من المناقشة المواطنين الذين لا يكونونهم إلا بسبب عرضى كهؤلاء الذين يجعلون كذلك بمرسوم .

لا يكون المرء مواطنا بمحل الإقامة وحده، لأن محل الإقامة يملكه أيضا الأجانب المقيمون والعبيد . كذلك لا يكون المـرء مواطنا بمجـرّد حق المداعاة لدى القضاء مدعيا أو مدّعى عليه . لأن هذا الحق يمكن أن يخوّل بمجرّد معاهدة تجارية . فمحل

الإقامة والمداعاة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين . وكل ما فى الأمر أنه فى بعض الدول يحدّد تمتع القاطنين بهـذا الحق فيفرض عليهم مثلا أن يختاروا كفيلا ، وهذا تضييق فى الحق الذى يخوّلونه . § ٤ — والأولاد الذين لم يبلغوا سنّ القيد المدنى ، والشيوخ الذين حذفت أسماؤهم منه ، هم فى وضع مشابه تقريبا : فإن هؤلاء وهؤلاء هم على التحقيق مواطنون ، ولكنه لا يمكن أن يعطوا هذه الصفة على جهـة الإطلاق ، و ينبغى أن يضاف إلى أولئك أنهم مواطنون ناقصون و إلى هؤلاء أنهم مواطنون متقاعدون . وليختر من شاء أى تعبير فلا أهميـة للألفاظ ، بل إنه ليفهم بلا عناء ما هى فكرتى . و إن ما أبحث فيه هو المعنى المطلق للمواطن مجرّدا عن كل النقائص التى نبهنا عليها آنفا . وما زالت الصعاب بأعيانها وما يزال حل المسئلة هو هو فى حق المواطنين الموصومين بالعار والمنفيين .

إن السيما المميـزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هى التمتع بوظائف القاضى والحاكم . ومع ذلك فإن وظائف الحكم يمكن أن تكون تارة موقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه مرتين أبدا ، أو محدودة تبعا لأى شكل آخر ، وتارة عامة و بلا حدود كوظائف القاضى وعضو الجمعية العمومية . § ٥ — ربما يجحد أن تلك إدارات حقيقيـة وأنها تخوّل بعض السلطة الأفراد الذين يتمتعون بهـا ، لكنه قـد يظهر لنا هزؤا ألا يخوّل سلطة ما أولئك الذين يملكون السيادة . على أنى لا أكاد أعلق على هذا من الأهمية . بل هذا هو أيضا مسئلة ألفاظ . فإن اللغة ليس بها أبدا حدّ جامع للتعبير عن معنى القاضى وعضو الجمعية العمومية . و إنى أتخذ لتعيين هذا المعنى لفظ " الإدارة العامة " فأسمى مواطنين كل أولئك الذين يتمتعون بهـا . و إن حدّ المواطن هذا أولى من سواه بالانطباق على أولئك الذين يوصفون عادة بهذا الوصف .

§ ٦ — ومع ذلك يلزم ألا يعزب عن النظر أن فى كل نظم لأشـياء تتخالف موضوعاتها بالنوع قد يحدث أن يكون أحدها أوّلا والآخر ثانيا وهلم جرا وألا يوجد

---

§ ٤ — القيد المدنى . فى الدفتر العام المسمى فى أتينا " لكسيارشيك " .

بينها مع ذلك أية علاقة مشتركة فى الطبيعة الأصلية لتلك الأشياء أو ألا تكون تلك العلاقة إلا بالواسطة . كذلك الدساتير تبين لنا متخالفة فى أنواعها، هذه فى الصف الأخير ، وتلك فى الصف الأول، ما دام أنه لا بدّ من وضع الدساتير الباطلة والفاسدة بعد تلك التى احتفظت بكل صفائها . وسأقول فيما بعد ماذا أعنى بدستور فاسد . ومن ثم يتغير المواطن بالضرورة من دستور إلى آخر . فالمواطن كما قد حدّدناه هو على الخصوص مواطن الديمقراطية . § ٧ – هذا لا يعنى أنه لا يمكن أن يكونه أيضا فى غيرها ، لكنه لا يكونه بالضرورة . من الدساتير ما لا يعترف بالشعب ، وعوضا عن الجمعية العمومية يكون مجلس الشيوخ ، ووظائف القضاة تسند إلى هيئات خاصات كما فى لقدمونيا حيث الإيفور يتقاسمون القضايا المدنية وحيث الجيرونت يفصلون فى قضايا القتل وحيث القضايا الأخرى يمكن أن تكون من اختصاص محاكم مختلفة، وكما فى قرطاجة حيث بعض إدارات لها الميزة الخاصة بإصدار جميع الأحكام .

§ ٨ – ينبغى أن يكون حدّنا للمواطن معدّلا على هذا الوجه . فى أى موضع آخر غير الديمقراطية لا يوجد الحق العام وغير المحدود فى أن يكون المرء عضوا فى الجمعية العمومية وفى أن يكون قاضيا . بل على نقيض ذلك تلك سلطات خاصة لأنه يمكن أن يوسع لجميع طبقات المواطنين أو يضيق على بعضها أهلية المداولة فى أعمال الدولة وأهلية القضاء، وهذه الأهلية عينها يمكن أن تنطبق على جميع الأشياء أو يقتصر فيها على بعضها . حينئذ بدهىّ أن المواطن هو الفرد الذى يمكن أن يكون له فى الجمعية العمومية وفى المحكمة صوت فى المداولة أيا كان مع ذلك شكل الدولة التى هو عضو فيها . وأعنى وضعيا بالدولة لفيفا من أناس من هذا القبيل يملك كل ما يلزم لسدّ حاجات المعيشة .

§ ٩ – فى اللغة المستعملة المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة ، وأحد هذين الشرطين لا يكفى . قد يذهب بعضهم بالتحرج إلى أبعد من ذلك فيشترط أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك . غير أنه من هذا التعريف

الذى يظن به أنه بسيط بقدر ما هو جمهورى تنشأ صعوبة أخرى ، وهى أن يعلم هل كان الجد الثالث أو الرابع مواطنا . من أجل ذلك كان غرغياس الليونتيومى مازجا الحيرة بالتهكم يزعم أن مواطنى لاريسا كان يصنعهم صناع ليس عندهم إلا هذا المنسج ، فكانوا يصنعون أهل لاريسا كما يصنع الخزاف قدرا . وعندنا المسئلة تكون من البساطة بمكان . إنهم كانوا مواطنين إذ هم كانوا يتمتعون بالحقوق الواردة فى تعريفنا ، لأن ولادة امرئ لأب مواطن ولأم مواطنة هى شرط لا يمكن عقلا أن يطلب من الساكنين الأول، المؤسسين للمدينة .

§ ١٠ — وقد يكون مشكوكا فيه على وجه أقوم حق أولئك الذين لم يصيروا مواطنين إلا على أثر ثورة كما فعل كلستين بعد طرد الطغاة من أثينا إذ أدخل فى القبائل زمرا من الأجانب والعبيد المقيمين . فى حق هؤلاء المسئلة الحقة هى أن يعلم لا أنهم مواطنون بل هل يكونونهم بالحق أو بالباطل . حق أنه من هذا الوجه يمكن أن يتساءل أيضا هل يكون المرء مواطنا حينما يكونه بغير حق باعتبار أن عدم الحق هنا يساوى الخطأ المبين . لكنه يمكن أن يجاب بأننا نرى كل يوم مواطنين رقوا إلى الوظائف العامة بغير حق وفى أعيننا أنهم قضاة وإن كانوا قضاة بغير حق . فالمواطن عندنا هو فرد مخوّل سلطة ما ، وحسبه أن يتمتع بهذه السلطة ليكون مواطنا كما قلنا . حتى المواطنون الذين جعلهم كذلك كلستين كانوا كذلك فى الواقع .

أما مسئلة العدل والظلم فإنها تتعلق بالمسئلة التى وضعناها بادئ الأمر . هل الفعل الفلانى صادر من الدولة أو ليس صادرا منها ؟ وهذا ما يحمل على الشك فى كثير من الحالات . وعلى هذا حينما تخلف الديمقراطية الأوليغرشية أو الطغيان

---

§ ٩ — غرغياس . من ليونتيوم سفسطائى مشهور معاصر لفريقلس ، وهو الذى اتخذ أفلاطون اسمه لمحاورته المشهورة .

§ ١٠ — كلستين . هو الذى رتب قبائل أثينا عشر قبائل بدلا من أربع فى نحو الأولمب الثامن والستين أى سنة ٥٠٨ ق . م .

يظن كثير من الناس أنه يجب التنكر للمعاهدات القائمة بحجة أنها لم تعقدها الدولة بل عقدها الطاغية . لا حاجة إلى ذكر كثير من الاستشهادات من هذا القبيل التى تستند كلها إلى هذا المبدإ أن الحكومة لم تكن إلا نوعا من البغى لانسب بينه وبين المنفعة العامة . § ١١ — إذا كانت الديمقراطية قد التزمت من جانبها بالتزامات فعهودها هى أيضا عهود الدولة كعهود الأوليغرشية والطغيان . والصعوبة الحقة ها هنا تنحصر فى تعرف متى يمكن أن يقال إن الحكومة تبقى هى هى بعينها أو أنها تصير غير ما قد كانت . وإنه لبحث سطحى للمسئلة أن يقصر الاعتبار فيه على المحل أو على الأفراد، لأنه ربما يتفق أن يكون للدولة مقر منعزل وأن يكون أعضاؤها متفرقين هؤلاء فى مكان وأولئك فى مكان آخر . فالمسئلة على هذا الوجه تصير من البساطة بمكان . وإن المدلولات المختلفة لكلمة مدينة تكفى بلا عناء لحل المسئلة . § ١٢ — لكن بماذا تتعرف شخصية المدينة متى كان المحل يبقى على الدوام مشغولا بالسكان ؟ فليست الأسوار فى الواقع هى التى ترتب هذه الوحدة . لأنه ربما يكون من الممكن فى الواقع إحاطة بيلوبونيز كلها بسور . وقد شوهدت مدائن من السعة على مثل هذا النحو أولى أن تمثل فى دائرتها أمة من أن تمثل مدينة . وشاهد ذلك أن مدينة بابل سقطت فى يد العدو وبعض أحيائها ظل ثلاثة أيام يجهل ذلك . على أننا سنجد الفرصة فى موطن آخر لعلاج هذه المسئلة علاجا نافعا . فإن سعة المدينة أمر لا ينبغى أن يهمله رجل السياسة كما يجب عليه أن يسائل نفسه : أخير للدولة أن تكون ذات مدينة واحدة أم عدّة مدائن ؟ .

§ ١٣ — لنسلم بأن الموطن عينه لا يزال يسكنه الأفراد أنفسهم . ومن ثم أيمكن ، ما دام جنس السكان باقيا بعينه، أن يجزم بأن الدولة هى هى بعينها، على رغم التداول المستمر فى الوفيات والمواليد كما يسلم المرء بذاتية الأنهار والينابيع مع أن الأمواج فيها تتجدد وتجرى بلا انقطاع ، أم ينبغى أن يدعى أن الناس

---

§ ١٢ — ثلاثة أيام . الأمر هنا بصدد فتح قيروش لبابل لا الإسكندر كما ظن بعض المفسرين .

فقط يبقون بذواتهم لكن الدولة تتغير ؟ والواقع أنه ما دامت الدولة نوعا من الاجتماع ، أى اجتماع أناسى خاضعين لدستور ما فإذا تغير هذا الدستور وتعدّلت صورته فينتج ضرورة أن الدولة لا تبقى هى ما هى ، والشأن فى هذا كالشأن فى الجوقة التى تظهر على التبادل فى الملهاة وفى المأساة فهى متغيرة فى نظرنا مع أنها فى الغالب تتألف من الممثلين أنفسهم . § ١٤ — هذا التنبيه ينطبق على كل جماعة أخرى وعلى كل نظام آخر اعتبر متغيرا متى تغير نوع تأليفه . والشأن فى هذا كالشأن فى اللحن حيث الأصوات أنفسها تعطى تارة المذهب الدورى وتارة أخرى المذهب الفريجى . إذا كان هذا حقا فإنما يكون المرجع على الخصوص إلى الدستور للحكم على ذاتية الدولة . ومع ذلك قد يتفق أن تقبل تسمية مخالفة مع بقاء الأفراد الذين يكونونها هم هم أنفسهم ، كما يتفق أن تحتفظ بتسميتها الأولى برغم التغير التام للأفراد .

تلك هى مع ذلك مسئلة أخرى ، أن يعلم هل يوافق ، بعد ثورة ، أن توفى العهود المبرمة أو أن تنقض ؟

الباب الثانى

فضيلة المواطن لا تلتبس تماما بفضيلة الفرد على حدة ، المواطن له دائما رابطة بالدولة . فضيلة الفرد هى مطلقة وليس لها روابط خارجية تقيدها . هاتان الفضيلتان لا تلتبسان حتى فى الجمهورية الفاضلة . أنهما لا تجتمعان إلا فى الحاكم الحقيق بالإمرة : الخصائص المختلفة التى تقتضيها الإمرة والطاعة ولو أن المواطن الطيب يجب أن يعرف على السواء أن يطيع وأن يأمر . الفضيلة الخاصة للإمرة إنما هى التبصر .

---

§ ١ — مسئلة تتبع تلك المسئلة الماضية هى تعرف هل هناك تماثل بين فضيلة الفرد على حدة وفضيلة المواطن أو هما تختلفان إحداهما عن الأخرى . لعلاج هذا البحث على طريقة منظمة ينبغى بديا أن نحدّد فى أنفسنا معنى فضيلة المواطن .

المواطن كالملاح هو عضو جماعة . ففى السفينة ، مع أن لكلٍّ خدمة مختلفة بأن يكون الواحد جدّافا والآخر ربانا ، وهذا مساعدا وذاك مكلفا عملا آخر ، بيِّن برغم هذه التسميات والوظائف التى ترتب بالمعنى الخاص فضيلة خاصة لكل منهم أنهم جميعا يشتركون مع ذلك فى تحصيل غاية مشتركة وهى سلامة السفينة التى يقومون بها كل فيما يخصه والتى يسعى كل واحد منهم إليها على السواء .

§ ٢ — أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما . فعلى رغم اختلاف وظائفهم سلامة الجماعة هى عملهم المشترك . والجماعة هنا هى الدولة . ففضيلة المواطن تتعلق إذًا بالدولة دون سواها . لكن نظرا إلى أن الدولة تكتسى صورا متعدّدة فبيّن أن فضيلة المواطن فى كمالها لا يمكن أن تكون واحدة . فإن الفضيلة التى تجعل المرء خيّرا هى على الضد واحدة ومطلقة . ومن ثم هذه النتيجة الواضحة أن فضيلة المواطن يجوز أن تكون فضيلة أخرى غير فضيلة الفرد على حدة .

§ ٣ — يمكن أيضا أن تعالج هذه المسئلة من جهة نظر أخرى تتعلق بفحص الجمهورية الفاضلة . إذا كان من الممتنع فى الواقع ألا تتألف أعضاء الدولة إلا من

أناس أخيار، و إذا كان كل واحد منهم مع ذلك يجب أن يقوم فيها بالوظائف التى توكل إليه خير قيام فذلك يقتضى حتما فضيلة ما . ولما أنه ليس أقل امتناعا أن يكون السكان أجمعون يعملون جميعا على وجه التماثل لزم من ثم الاعتراف بألا يمكن أن يوجد تماثل بين الفضيلة السياسية و بين الفضيلة الخاصة . فى الجمهورية الفاضلة الفضيلة المدنيـة يجب أن تعم الجميع ما دام أنها الركن الضرورى لكمال المدينـة ، لكنه ليس من الممكن أن يحرز الجميـع فضيلة الرجل على حدة إلا متى سـلم بأن المواطنين أجمعين فى هذه المدينة النموذجية يجب بالضرورة أن يكونوا أخيارا . § ٤ — أكثر من هـذا : الدولة تتألف من عناصر متباينة ، وكما أن الموجود الحى يتكوّن أصلا من نفس ومن جسم ،وكما أن النفس تتألف من العقل ومن الغـريزة ، وأن العائلة من الزوج والزوجة ، والملكية من السـيد ومن العبد، كذلك كل هـذه العناصر توجد فى الدولة تصحبها أيضا عناصر أخر ليست أقـل تغايرا . وذلك ما يمنع ضرورة أن تكون فيها وحدة فضيلة لجميع المواطنين كما أنه لا يمكن أن تكون وحدة وظيفة فى الجوقات حيث عمـل أحدهم رئيسى والآخر تبعى .

§ ٥ — فحـق إذًا أن فضيلة المواطن والفضيلة مأخـوذة على عمومها ليستا متماثلتين إطلاقا .

إذًا من يمكن أن تجتمع له هذه الفضيلة المزدوجة للمواطن الطيب والرجل الطيب ؟ لقد قلته : إنما هو الحاكم الحقيق بالإمرة التى يقوم بها والذى هو فاضل وكيّس معا . لأن الكياسة ليست أقل لزوما من الفضيلة لرجل الدولة . من أجل ذلك قيل إنه ينبغى أن يؤتى الرجال المرشحون للسلطان تربية خاصة . وفى الواقع نحن نرى أبناء الملوك يتعلمون على الأخص العدالة والسياسة . حتى إن أوريبيد نفسه حين يقول :

لا تلك المواهب الفارغة التى هى غير نافعة للدولة

يظهر أنه يعتقد أنه يمكن تعليم الإمرة . § ٦ — إذا كانت فضيلة الحاكم الطيب مماثلة لفضيلة الرجل الخيّر، وإذا كان المرء لا يزال مواطنا حتى مع طاعته لرئيس فإن فضيلة المواطن على العموم لا يمكن أن تكون من ثم مماثلة على الإطلاق لفضيلة الرجل الخيّر. بل تكون فقط فضيلة مواطن ما، ما دامت فضيلة المواطنين ليست البتة مماثلة لفضيلة الحاكم الذى يحكمهم . وتلك كانت بلا شك فكرة جازون حينما كان يقول : " فليمت بؤسا إذا كان ينقطع عن أن يكون ملكا مادام أنه لم يتعلم قط أن يحيا حياة فرد مجرد " .

§ ٧ — على أن هذا لا يمنع احترام الناس الى أعلى درجات الاحترام لتلك الملكة التى بها يعرف المرء أن يطيع وأن يتأمر على سواء . فبهذا الكمال المزدوج للإمرة والطاعة تتعلق عادة الفضيلة العليا للمواطن. لكن إذا كانت الإمرة يجب أن تكون حظ الرجل الخيّر وأن معرفة الطاعة ومعرفة الإمرة هما الملكتان الضروريتان للمواطن ففى الحق لا يمكن أن يقال إنهما تكونان خليقتين بالتساوى فى الثناء . ينبغى التسليم بهاتين النقطتين : بديا أن الإنسان الذى يطيع وذلك الذى يأمر لا ينبغى أن يتعلما كلاهما أشياء بعينها . وثانيا أن المواطن يجب أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة والاستسلام للطاعة تارة أخرى . وهاك كيف يقام الدليل على هاتين الدعويين .

§ ٨ — هناك سلطة السيد وإنها كما قد قررنا ليست مضافة إلا إلى حاجات العيش اللاتى لا صارف عنها . إنها لا تقتضى أن يكون الإنسان المتسلط قادرا على أن يعمل هو بنفسه . بل هى تقتضى بالحرى أن يعرف أن يستخدم أولئك الذين يطيعونه : والباقى يتعلق بالعبد . وأعنى بالباقى القوّة الضرورية للقيام بالخدمة

§ ٦ — جازون . هو بلا شك جازون الذى استشهد أرسطو بكلمته الحكيمة (الخطابة ك ٢ ب ٨) وقد كان طاغية فيرس فى تساليا وقد قتل فى السنة الثالثة من الأولمب ١٠٢ أى ٣٧٥ قبل الميلاد فى الوقت الذى كان يضمر لإغريقا التى أضعفتها الحروب الداخليـة ذلك المشروع الذى نجح فولو بيوس المقدونى فى تنفيذه (ر . ديودور الصقلى ك ١٥ ص ٣٧٥) .

المنزلية كلها . وإن صنوف العبيد هى أيضا متعدّدة تعدّد الصناعات المختلفة . ويمكن أن يجرى مجراهم عمال الصناعات اليدوية الذين هم كما يدل عليه اسمهم يعيشون من عمل أيديهم . وينبغى أن يعدّ فى العمال اليدويين كل عمال الصناعات الآلية . ومن أجل ذلك فى بعض الدول أبعد العمال عن الوظائف العامة التى لم يتمكنوا من بلوغها إلا عند إفراطات الديمقراطية . § ٩ — لكن لا حاجة بالرجل الفاضل ولا برجل الدولة ولا بالمواطن الطيب إلى معرفة كل هذه الأعمال كما يعرفها الرجال المخصصون للطاعة ، إلا متى وسعهم أن يجدوا فيها نفعا شخصيا . فى الدولة ليس الأمر بعد بصدد سيد أو عبد فليس فيها إلا سلطة تنفذ على أشخاص أحرار متساوين بالمولد . وإذًا فتلك هى السلطة السياسية التى يؤهل نفسه لها حاكم المستقبل بأن يطيع هو نفسه بادئ الأمر كما أن المرء يتعلم إمرة كتيبة بأن يكون مجرّد فارس : ويتعلم أن يكون قائدا بأن ينفذ أوامر قائد ، وأن يقود سرية من الرجالة أو فرقة من الجند بأن يخدم جنديا فى هذه أو فى تلك . وإذًا فعلى هذا المعنى يكون من الحق أن نؤيد أن المدرسة الوحيدة الحقة للإمرة هى الطاعة .

§ ١٠ — ليس أقل مدخلا فى باب الحق أن أهلية الإمرة وأهلية الطاعة مختلفتان جدا وإن كان المواطن الطيب يجب أن يجمع فى نفسه بين علم الطاعة والإمرة والقدرة عليهما وأن فضيلته تنحصر على التحقيق فى معرفة هذين الوجهين المتقابلين للسلطة التى تطبق على أناس أحرار . إنهما يجب أن يعرفهما أيضا الرجل الخيّر . وإذا كانت حكمة الإمرة وعدالتها هما غير حكمة الطاعة وعدالتها ما دام المواطن لا يزال حرا حتى متى يطيع فإن فضائل المواطن ، حكمته مثلا ، لا يمكن أن تكون على الدوام هى بأعيانها . إنهن يجب أن تتغير أنواعهن تبعا لشأنه عندما يطيع أو عندما يأمر . وعلى هذا فالشجاعة والحكمة تختلفان تماما عند المرأة عنهما عند الرجل . فإن رجلا لَيُجتبن إذا لم يكن لديه من الإقدام إلا مثل ما للمرأة . وإن امرأة لتعدّ ثرثارة إذا لم يكن لديها من التحفظ إلا بمقدار ما يجب أن يكون عليه الرجل الذى يعرف السلوك فى الحياة ، وعلى هذا ففى العائلة وظائف الرجل ووظائف

المرأة شدّما تكون على طرفى التقابل باعتبار أن وأجب أحدهما الكسب وواجب الأخرى الحفظ . § ١١ — أما الفضيلة الوحيدة الخاصة بالإمرة فهى التبصر، وأما سائر ما سواها فهن بالضرورة من المشترك بين أولئك الذين يطيعون وبين أولئك الذين يأمرون . التبصر ليس البتة فضيلة الرعية ، بل الفضيلة الخاصة بالرعية هى ثقة عادلة بالرئيس . والمواطن الذى يطيع هو كصانع الزمارات ، والمواطن الذى يأمر كالفنان الذى يستخدم الآلة .

هذه المناقشة موضوعها إذاً هو أن نبين إلى أى حد تكون الفضيلة السياسية والفضيلة الخاصة متماثلتين أو متغايرتين ، وفى أى شىء تلتبسان وفى أى تتباعدان كلتاهما عن الأخرى .

الباب الثالث

تبع المناقشة على المواطن وخاتمتها . العمال لا يمكن أن يكونوا مواطنين فى دولة حسنة الدستور . استثناءات مختلفة لهذا المبدأ : مركز العمال فى الأرستقراطيات والأوليغرشيات . الضرورات التى ينبغى أن تخضع لها الدول أحيانا — الحد الأخير للمواطن .

§ ١ — تبقى مسألة فى أمر المواطن لا تزال محل . ألا يكون المرء مواطنا حقيقة إلا بما يمكنه أن يدخل بنصيب فى السلطة ، أم أنه لا ينبغى أن يوضع الصناع فى صف المواطنين؟ إذا أعطى هذا الوصف حتى إلى الأفراد المبعدين عن السلطة العامة فمن ثم لا يكون للمواطن الفضيلة والخلق اللذان أضفناهما إليه ما دام يعد الصانع مواطنا . لكن إذا منع الصناع هذا الوصف فماذا يكون محلهم فى المدينة ؟ إنهم ليسوا على التحقيق من طبقة الأجانب ولا من طبقة أولى محل الإقامة . فى الحق يمكن أن يقال لا شىء من ذلك محل للاستغراب لأن العبيد أو العتقاء ليسوا كذلك من الطبقات التى ذكرناها آنفا .

§ ٢ — لكن من الحق أنه لا ينبغى أن يرفع إلى صف المواطنين كل الأفراد الذين هم مع ذلك تحتاج إليهم الدولة بالضرورة . فالأطفال ليسوا مواطنين كالرجال ، فهؤلاء مواطنون على وجه الإطلاق ، وأولئك يكونونهم بالرجاء ، إنهم مواطنون بلا شك لكنهم مواطنون ناقصون ، وفى بعض الدول فيما مضى كان العمال كلهم إما عبيدا و إما أجانب وفى أكثر الدول لا يزال الحال كذلك إلى اليوم . غير أن الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا فى عداد المواطنين . فإذا كان يراد أن يتخذ حتى من الصانع مواطن فمن ثم فضيلة المواطن كما قد حددناها يجب أن يعنى بها

§ ٢ — الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا . كل هذه النظرية التى يبين علها الآن أنها باطلة إنما هى نتيجة المبادئ التى قررت فيما مر والتى موضوعها ضرورة توفير الفراغ للمواطنين . (ر . ك ٢ ب ٦ ف ٢) . والآن طبقة العمال التى تقابل طبقة الصناع عند الفيلسوف الإغريقى كلها مبعدة بالفعل عن كل مشاركة فى الوظائف العامة وفى الحقوق السياسية و إن يكن لها بالقانون جواز الوصول إليها .

لا كل رجال المدينة بل لا كل أولئك الذين ليسوا شيئا إلا أنهم أحرار ، لكن ينبغى أن يعنى بهم فقط أولئك الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا .

§ ٣ — فمن يعمل فى الأشياء الضرورية لعيشة شخص الفرد فهو العبد ، ومن يعمل للجمهور فهو العامل والأجير . ويكفى أقل التفات إلى هذه الأشياء لتكون المسئلة بينة خير بيان متى وضعت على هذا الوضع . وفى الواقع بما أن الدساتير متخالفة فأنواع المواطنين تكون كذلك بالضرورة . وهذا حق على الخصوص فى أمر المواطن من حيث هو رعية . و بالنتيجة فى الدستور الفلانى العامل والأجير يكونان بالضرورة الملحة مواطنين . وفى دستور آخر لا يمكن أن يكوناه على أى وجه ، مثال ذلك الدولة التى تسميها أرستقراطية حيث شرف الوظائف العامة مرجعه الى الفضيلة والاعتبار . لأن تعلم الفضيلة لا يتفق وعيشة الصانع والعامل .

§ ٤ — وفى الأوليغرشيات الأجير لا يمكن أن يكون مواطنا لأن باب الوصول إلى مراكز الحكم ليس مفتوحا إلا لأولى النصاب العالى ، ولكن الصانع يمكن أن يبلغه لأن أكثر الصناع يصلون إلى الثروة . وفى طيبة كان القانون يبعد عن كل وظيفة كل من لم يكن انقطع عن التجارة منذ أكثر من عشر سنين . وكل الحكومات على التقريب قد دعت الأجانب إلى صف المواطنين وفى بعض الديمقراطيات الحق السياسى يمكن أن يكتسب من جهة الأم . § ٥ — وعلى هذا النحو شرعت فى أكثر الدول قوانين لقبول أولاد السفاح . غير أن قلة المواطنين الحقيقيين هى التى حملت على سلوك هذه الطريقة ، وكل هذه القوانين ليس لها مصدر إلا القحط فى الرجال . وعلى ضد ذلك حينما يزيد عدد السكان يبعد أولا المواطنون المولودون من أب رقيق أو أم أمة ثم أولئك الذين هم مواطنون من جهة النساء ليس غير . وأخيرا لا يقبل إلا أولئك الذين هم من أب وأم كانا مواطنين .

---

§ ٥ — القحط فى الرجال . يجب أن يذكر أن قلة الرجال هى التى قضت على الجمهوريات القديمة . وكان هذا بين الظهور فى اسبرتة على الخصوص ر . ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وإن دول العهد القديم لم يكن لديهم إلا واحدة من وسائل العيشة وهى الانغماس فى الرق فاستحبوا الموت على الحياة . ولم يكن إلا إغارة البرابرة هى التى أفضت الى هذه النتيجة الكبرى فى الغرب .

§ ٦ — بيّن إذًا وجود أنواع مختلفة من المواطنين، وهذا الذى يكون مواطنًا تماما هو الذى له نصيب فى السلطات العامة. وإذ يقول هوميروس على لسان أخيل :

أوَ أعامل أنا معاملة الأجنبى

فذلك لأنه فى نظره أن المرء أجنبى فى المدينة حين لا يشارك بنصيب فى الوظائف العامة، وفى كل مكان حيث يعنى بستر هذه الفروق السياسية فذلك فقط إنما هو خدعة لأولئك الذين ليس لهم فى المدينة إلا محل إقامة .

وعلى ذلك فالمناقشة السابقة كلها قد أبانت كيف أن فضيلة الرجل الطيب وفضيلة المواطن الطيب تماثلان وكيف تختلفان، وقد وضحنا أن فى الدولة الفلانية المواطن والرجل الفاضل ليسا إلا واحدا وأنهما فى الدولة الفلانية الأخرى يختلفان . وأخيرا إن الناس ليسوا مواطنين كلهم غير أن هذا الوصف يضاف فقط الى الرجل السياسى الذى هو سيد أو الذى يمكن أن يكون سيدا ، إما شخصيا وإما مع غيره، قادرا على الاشتغال بالمصالح العامة .

الباب الرابع

تقسيم الحكومات والدساتير — المعنى العام للدولة وغرضها : حب الانسان الغريزى للحياة وللجماعة : السلطة فى الجماعة السياسية يجب دائما أن تكون لخير المحكومين . هذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات الى حكومات للصالح العام وهى خيرها والى حكومات للصوالح الخاصة وتلك هى الحكومات الفاسدة نقيضات الأخرى .

---

§ ١ — متى تقررت هذه الأصول فأول مسئلة تليها هى هذه : هل يوجد دستور واحد أو عدة دساتير سياسية ؟ و إذا كانت عدة فما هو طبعها وعددها والفروق بينها؟ الدستور هو هذا الذى يعين فى الدولة النظام المرتب لجميع الوظائف لكن على الخصوص الوظيفة التى لها السيادة، وسيادة الدولة إنما هى فى كل مكان للحكومة : والحكومة هى الدستور نفسه . نوضح هذا : مثلا فى الديمقراطيات السيادة للأمة وفى الأوليغرشيات على ضد ذلك إنما هى لأقلية مؤلفة من الأغنياء . ومن أجل ذلك يقال إن دساتير الديمقراطية والأوليغرشية مختلفة فى أصولها . ونطبق هذه التمايز على جميع الحكومات الأخرى .

§ ٢ — يلزم بديا أن نذكر هنا ما هو الغرض الذى نعينه للدولة ، وما هى ضروب الخلاف التى عرفناها للسلطات سواء ما ينطبق منها على الفرد وما ينطبق منها على الحياة العامة . فى بداية هذا الكتاب قلنا إذ نتكلم على الإدارة المنزلية وعلى سلطة السيد إن الإنسان هو بطبعه كائن اجتماعى، وأعنى بذلك أن الناس حتى من غير أية حاجة الى التعاون المتبادل، ترغب رغبة لا تقهر فى عيشة الجماعة .

§ ٣ — وهذا لا يمنع أن كل واحد منهم مدفوع بمصلحته الخاصة و بالرغبة فى تحصيل حظه الفردى من السعادة التى ينبغى أن يلقاها . هذا هو على التحقيق غرض الكل بجمعهم وغرض كل واحد منهم على حدته ، لكنهم يجتمعون أيضا على الأقل من أجل سعادة العيش وحدها، و إن حب الحياة هذا لهو بلا شك

---

§ ٢ — فى بداية هذا الكتاب . (ر . ك ١ ب ٢ ف ١٠ و ب ٣ ف ١) .

أحد كمالات الإنسانية . يرتبط المرء بالجمعية السياسية حتى حين لا يجد فيها شيئا أكثر من العيشة، إلا أن يكون مبلغ الشرور التى تسببها يجعلها فى الحق لا تطاق. فانظر فى الواقع الى أى درك من البؤس يعانيه أكثر الناس بسبب مجرد حب الحياة، و إن الطبيعة لتشبه أن تكون قد وضعت فيها لهم متاعا وحلاوة لا يمكن التعبير عنها .

§ ٤ — على أنه من السهل تمييز الضروب المختلفة للسلطة التى نريد أن نتكلم عليها هنا : وسنعالج منها فى فرص شتى فى مؤلفاتنا التى للنشر الثقافى . مع أن صالح السيد وصالح عبده يتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هى التى تعين للسيد وللعبد المستوى الذى يشغلانه كلاهما فإن سلطة السيد مع ذلك موضوعها المباشر مصلحة السيد وموضوعها العرضى مصلحة العبد لأن العبد متى هلك هلكت معه سلطة السيد . § ٥ — سلطة الوالد على أولاده وعلى المرأة وعلى العائلة بأسرها تلك السلطة التى سميناها منزلية غايتها مصلحة الخاضعين لها أو على الأكثر مصلحة مشتركة بينهم و بين من يدير أمورهم . ومع أنها فى ذاتها على الخصوص فى مصلحة الخاضعين لها فقد يمكن، كما فى كثير من الفنون الأخرى كالطب والألعاب الرياضية أن ترجع بوجه ثانوى إلى منفعة الذى يحكم . فمعلم الألعاب الرياضية يمكن أن يختلط بالشبان الذين يمرنهم كما أن الربان فى السفينة هو دائما أحد ركابها . غرض معلم الألعاب الرياضية كغرض الربان إنما هو خير الذين يليان أمرهم . فإذا كان أحدهما أو الآخر يختلط بمرءوسيه فإنهما لا يأخذان نصيبهما من الفائدة المشتركة إلا عرضا، أحدهما باعتباره ملاحا ليس غير والآخر تلميذا برغم كونه معلما . § ٦ — وفى السلطات العامة حينما تكون المساواة الكاملة للواطنين هى القاعدة فلكل منهم الحق فى مباشرة السلطة فى دوره . بديا وهذا شىء طبيعى محض أن

§ ٤ — مؤلفاتنا التى للنشر الثقافى . معلوم أن مؤلفات أرسطو كانت تنقسم الى نوعين : الأول وهو أقل تعمقا موجه الى عامة الطلبة والآخر خاص بالطلبة الأشد تفوقا . و بين من هذه الفقرة أن كتاب السياسة هو من النوع الثانى من المؤلفات التى كانت تسمى أيضا مؤلفات فلسفية (ر. ك ٣ ب ٧ ف ١).

الجميع يرون هذا التناوب شرعيا تماما و يقرون لغيرهم حق الفصل بنفسه فى مصالحهم كما أنهم أنفسهم فيما سبق قد فصلوا فى مصالحه، لكن فيما بعد قد توحى المزايا التى تؤتيها السلطة و إدارة المرافق العامة إلى جميع الرجال الرغبة فى أن يبقوا فى الوظيفة أبدا ، ولو أن استمرار الإمرة كان مستطيعا وحده بلا تخلف أن يشفى مرضا يصيبهم لما كانوا أحرص عليه منهم على الاحتفاظ بهذه الإمرة بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها .

§ ٧ — فبديهى إذًا أن الدساتير كلها التى تقصد إلى المنفعة العامة هى صالحة لأنها تتورع فى إقامة العدل . وكل الدساتير التى تقصد إلى المنفعة الشخصية للحاكمين وهى فاسدة القواعد ليست إلا فسادا للدساتير الصالحة ، فإنها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد فى حين أن المدينة على ضد ذلك ليست إلا جماعة أناس أحرار .

بعد المبادئ التى وضعناها آنفا نستطيع أن نبحث فى عدد الدساتير وطبعها ونشتغل بادئ الأمر بالدساتير الصالحة، ومتى تمت هذه فسوف تعرف بلا عناء الدساتير الفاسدة .

---

§ ٧ — فبديهى إذاً . هذا المبدأ العظيم لا جدال فيه ، و إن أفلاطون قد بينه خير بيان . ونرى أرسطو هاهنا أمينا على تعاليم أستاذه (ر. القوانين ك ٩ والجمهورية ك ٥) .

البـاب الخامس

تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، أرستقراطية ، جمهورية — حكومات فاسدة : طغيان ، أوليغرشية ، دماغوجية — الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند إلا إلى فروض لا إلى الواقع — الخلاف بين الأغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين — هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون إلا إلى جزء من الحق — الأصل المضبوط والأساسى للمدينة وللاجتماع السياسى اللذين يرميان على الخصوص إلى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا إلى العيشة المشتركة فحسب — الحل العام للنزاع بين الثروة والفقر .

---

§ ١ — بما أن الحكومة والدستور شيء واحد، وبما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة، ينبغى على الإطلاق أن يكون ذو الولاية هذا إما فردا واحدا وإما أقلية وإما المواطنين كافة . متى كان حكم الفرد أو الأقلية أو الأكثرية منصرفا إلى المنفعة العامة فالدستور صالح بالضرورة . وحينما يحكمون لمنفعتهم الخاصة سواء أكانت منفعة فرد واحد أم منفعة الأقلية أم منفعة السواد فالدستور

---

§ ١ — فردا واحدا . أظن أنه من غير الممكن أن يكون للتقسيم العلمى للحكومات قاعدة أحق وأبين من هذه . ولم يعترف منتسكيو إلا بالحدين الأولين واحد أو عدة ولم يقبل الحد الثالث . ر . روح القوانين ك ا ب ٣ .

إن تقسيم الحكومات إلى ملوكية وأوليغرشية وديمقراطية ليس من عمل أرسطو . بل هو مبسوط فى حوار أوتنيس والمتآمرين الفرس بعد قتل المجوس . ر . هيرودوت . طاليه ب ٨٠ وما بعده . وإن أفلاطون يقبل أيضا هذا التقسيم للحكومات . ر . الجمهورية ك ا ب ٢٨ من ترجمة كوزان ، والسياسى ص ٤٢٧ من ترجمته أيضا . ولكن لأرسطو الفضل بأنه هو أول من بوّب هذا التقسيم المشهور فى زمانه وأوضحه خير إيضاح . وعليه كان ترتيب كتاب السياسة . وقد اتخذ اسفينوزا ومنتسكيو هذا النمط أولهما فى كتابه اللاهوت السياسى والثانى فى كتابه روح القوانين . وصار هذا النمط هو نمط علم السياسة الذى سار عليه زمانا طويلا فى الماضى ولن يغيره فى المستقبل . ر . مكيافللى فى مقاله على ناشورات تيت ليف ك ا ب ١٢ و ر . روسو فى عقد الاجتماع ك ٣ ب ٣ و ١٠ .

— منصرفا إلى المنفعة العامة . ر . روسو فى عقد الاجتماع ك ٢ ب ٦ .

يحرف عن غرضه لأن أحد الأمرين لازم : إما أن يكون أعضاء الجماعة ليسوا مواطنين حقا وإما أنهم ، إذا كانوهم، ينبغى أن يكون لهم نصيبهم من الفائدة المشتركة .

§ ٢ — متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهى تسمى عادة ملوكية . وبهذا القيد نفسه تسمى حكومة الأقلية، بشرط ألا ترد إلى فرد واحد ، أرستقراطية ، وسميت كذلك إما لأن السلطة هى فى أيدى الأخيار وإما لأن السلطة لا موضوع لها إلا الخير الأكبر للدولة وأفراد الجماعة . وأخيرا حين تحكم الأكثرية ولا غرض لها إلا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هى التسمية النوعية لجميع الحكومات فتسمى جمهورية . § ٣ — هذه الفروق فى التسمية حقة تماما . فإن فضيلة عليا يمكن أن تكون لفرد أو لأقلية ، لكن الأكثرية لا يمكن أن تخص بفضيلة خاصة إلا الفضيلة الحربية التى تظهر على الخصوص فى الجماهير : والدليل على ذلك أنه فى حكومة الأكثرية الجزء الأقوى فى الدولة هو الجزء الحربى، وكل أولئك الذين عندهم أسلحة هم فيها مواطنون .

§ ٤ — وصنوف الزيغ لهذه الحكومات هى : الطغيان للملوكية والأوليغرشية للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية . فالطغيان ملوكية لا موضوع لها إلا

— رف عن غرضه . قد استمسكت بالمحافظة على قوة النص الإغريقى . وقد ترجمت هذه العبارة بكلمة «فاسد» وهى أقل ضبطا وإن كانت صحيحة . وفى هذه النظرية التى تقسم الحكومات الى نوعين حكومات للنفعة العامة وحكومات للنفعة الخاصة قد تقدم أفلاطون أرسطو بأن أثبت أن السلطان لا ينبغى أن يعمل إلا لمنفعة الرعايا . ر . الجمهورية ك ١ ص ٤٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

§ ٤ — صنوف الزيغ . رأى هبز بحق فى (Imperium ب ٧ ف ٣) أن هذه التسميات الثلاث لحكومات الزيغ منشؤها البغض والاحتقار ولكنها لا تدل على حكومات ذات مبادئ مختلفة . وهذا هو بالضبط ما عناه أرسطو إذ يعبر بكلمة "الزيغ". على أن هبز يبين تماما أن مبدأ الملوكية ومبدأ الاستبداد هما متماثلان ولا خلاف بينهما إلا بالعرف . أما منتسكيو فقد هاب أن يفصل فى المسألة فصلا بينا فأرهق نفسه خلال أربعة كتب من مؤلفه الخالد فى أن يجعل حدّا لا يقرّه العلم بين الملوكية والاستبداد . وقد نبه فولتير فى الملاحظة الرابعة من تفسيره إلى هذه الحيرة التى انتابت منتسكيو وزاد على ذلك بحسن ذوقه المألوف : "الملوكية والاستبداد هما أخوان بينهما من الشبه ما يجعل أحدهما يلتبس بالآخر" . ر . أيضا الملاحظة الحادية عشرة والثالثة والثلاثين لفولتير .

المنفعة الشخصية للملك . والأوليغرشية لا موضوع لها إلا المنفعة الخاصة للأغنياء. والديماغوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء . ولا واحدة من هذه الحكومات تفكر فى الصالح العام .

ينبغى أن نقف لحظات لنبرز الفرق بين هذه الحكومات الثلاث لأن المسألة فيها ما فيها من الصعوبات . فإذا نظر إلى الأمور فلسفيا ولم يرد الاقتصار على ما هو الواقع وجب أيا كان النمط الذى يسار عليه ألا يغفل أى تفصيل وألا يهمل بل لا بد من إيضاح التفاصيل كلها غاية إيضاح .

أما فولو بيوس الذى لم يكن يعرف مؤلف أرسطو فيا يظهر فانه يتخذ للحكومات تقسيما أقل إحكاما : "ملوكية وأرستقراطية وديمقراطية" التى تفسد إلى "حكومة فرد وأوليغرشية وأوكلوكراطية" (ر . ك ٦) . ور . أيضا أفلاطون : الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦ — ١٢٨ .

— الديماغوجية . قد حصلت كلمة "ديمقراطية" بكلمة ديماغوجية فى كل موطن اتخذ فيه أرسطو "ديمقراطية" على المعنى السيء كما فعل ها هنا . إن كلمة ديمقراطية قد خلصت فى أيامنا هـذه من كل معنى شائن ولم تكن لتؤدى فكرة الفيلسوف هنا . وقد لاحظ أفلاطون بحق أن فى لغة العلم السياسى كلمة "ديمقراطية" كان لها إطلاقان ولم يكن محل تمييزها فى هذا المقام كما هو الشأن فى الحكومات الأخرى . ر . السياسى ص ٤٢٨ و ٤٥٨ . وهذا هو محل التنبيه على أن أرسطو يعبر دائما بكلمة « الشعب » عن الطبقة الأشد فقرا والأكثر عددا فى هيئة المواطنين السياسية . فكلما وجدت كلمة « الشعب » فى هذه الترجمة فإنما تدل لا على مجموع الأمة ولا على كثرتها التى تشمل أيضا العبيد ، بل تدل فقط على الطبقة الدنيا من الهيئة السياسية وهى التى كان لها الغلب فى أثينا ولكن فى أكثر الجمهوريات الإغريقية لم تشغل تلك الطبقة إلا مركزا ثانويا . ر . ما سبق ك ٢ ب ا ف ٣ و ٤ وك ٣ ب ٣ ف ١ و ٢ . وفى السياسى ص ٤٢٨ و ٤٥٣ من ترجمة كوزان . قد أثبت أفلاطون بالضبط هذه التقاسيم التى يقسمها هنا أرسطو... وفى القوانين تكلم أفلاطون أيضا على الثلاث الحكومات الرديئة التى يسميها بهذه الأسماء التى وضعها أرسطو هنا . وفى القوانين ك ٨ ص ١٠٠ يصرح بأنها أقل من أن تكون حكومات بل هى "أجزاء منظمة" ، . فى موطن آخر يعترف بأربع حكومات . "الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦" بل خمسة "فى ص ١٢٧" يضعها كذلك على ترتيب استحقاقها الارستقراطية والتيمقراطية والأوليغرشية والديمقراطية والطغيان . وعلى هذا يجوز تأكيد أن أرسطو قد أخذ عن أستاذه هـذه النظرية الأساسية . وأما مكيافللى فإن كمال الحكومة عنده ينحصر فى اجتماع هذه العناصر الثلاثة وائتلافها الملوكى والارستقراطى والديمقراطى . وإن روما على رأيه لم تؤت عظمتها إلا بأنها منذ البداية قد ألفت بين هذه العناصر المختلفة . ر . مقالته على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢

§ ٥ — الطغيان ، كما قلت آنفا ، هو حكومة فرد يلى على وجه السيادة أمر الجماعة السياسية ، والأوليغرشية هى الولاية السياسية للأغنياء، والديماغوجية على ضدّ ذلك ولاية الفقراء من دون الأغنياء. هناك اعتراض أول على التعريف نفسه. إذا كانت الأكثرية صاحبة الولاية على الدولة هى مؤلفة من أغنياء وكانت حكومة الأكثرية تسمى الديماغوجية ، وعلى وجه التقابل إذا كان بالمصادفة الفقـراء وهم الأقلية بالنسبة إلى الأغنياء هم مع ذلك بتفوقهم فى القـوّة أولى بالولاية فى الدولة ، و إذا كانت حكومة الأقلية ينبغى أن تسمى الأوليغرشية ،فان التعاريف التى وفيناها آنفا تصير غير مضبوطة. § ٦ — لا يمكن التغلب على هذه الصعوبة حتى بأن يجمع بين معـانى الغنى والأقلية ومعانى الفقر والأكثرية و بأن يختص باسم الأوليغرشية الحكومة التى فيها الأغنياء بأقليتهم يشغلون الوظائف و باسم الديماغوجية الدولة التى فيها الفقـراء بأكثريتهم هم ولاة الأمر . لأنه كيف ترتب صورتا الدستور اللتان افترضناهما آنفا : إحداهما حيث الأغنياء يكونون الأكثرية والأخرى حيث الفقراء يكونون الأقلية وهؤلاء وهؤلاء ولاة الدولة ؟ إذا لم يكن مع ذلك قد أفلت من تعدادنا بعض أشكال سياسية . § ٧ — غير أن العقل يهدى قدر الكفاية الى أن ولاية الأقلية وولاية الأكثرية هما شيئان عرضيان محضا ، هذه فى الأوليغرشيات وتلك فى الديمقراطيات . ذلك بأن الأغنياء يؤلفون الأقليـة فى كل مكان كما أن الفقراء يؤلفون الأكثرية فى كل مكان . وعلى ذلك فالفروق المبينـة فيما سبق ليس لهـا فى الحق وجود البتة . و إن ما يميز تميزا أصليا الديمقراطية من الأوليغرشية إنما هو الفقر والغنى . وفى كل مكان حينما تكون السلطة للأغنياء أكثرية كانوا أو أقلية فتلك هى الأوليغرشية وفى كل مكان حيث تكون للفقراء فتلك هى الديماغوجية . لكنى أكرر أنه ليس أقـل مدخلا فى باب الحق أن الأغنياء على العموم هم أقلية والفقراء كذلك هم أكثرية . فإن الثراء ليس إلا لبعض الأفراد ولكن الحـرية هى للجميع . وتلك هى بالجملة أسباب الشقاق السياسى بين الأغنياء و بين الفقراء .

§ ٨ — لننظر بادئ الأمر ما هى من الجهتين الحدود التى تعين للأوليغرشية وللديماغوجية وهـذا الذى يسمى الحق فى إحداهما وفى الأخرى . إن الفـريقين يقتضيان على السـواء حقا ما هـو واقعى لزاما . لكن فى الواقع عدالتهما لا تمشى إلا إلى نقطة ما . فليس ما يقرره هؤلاء أو هؤلاء هو ذلك الحـق المطلق . وعلى هذا فالمساواة فيما يظهر حق عام ولا شك فى أنها كذلك لا فى حق الجميع مع ذلك بل بين المتساوين فقط . والأمر كذلك فى عدم المساواة : إنه على التحقيـق حق لا بالقياس الى الجميع ولكن فى حق أفـراد غير متساوين فيما بينهم . فإذا صرف النظر عن الأفراد فيه شـك المرء أن يحكم حكما ضالا . ذلك بأن القضاة هم قضـاة وخصوم معا . وعادة يكون المرء قاضى سوء فى قضيته الخاصة . § ٩ — بما أن الحق المقصور على بعض الآحاد يمكن تطبيقه أيضا على الأشياء كما هو على الأشخاص كما قلت ذلك فى علم الأخلاق فإنه يمكن الاتفاق بلا عناء على المساواة نفسها للشىء، لكن لا يمكن البتة الموافقة عليها فى حق الأشخاص الذين بهم تتعلق هذه المساواة . وأكرر أن مرجع ذلك إلى أن المرء يسىء الحكم متى كان له فائدة منه . لأن هؤلاء وأولئك يعبرون عن جزء معين من الحق وهم يحسبون أنهم يعبرون عن الحق المطلق. فمن ناحية هؤلاء بما هم أعلون فى نقطة أى فى الثروة مثلا يحسبون أنفسهم أعلين فى كل شىء . ومن ناحية أخرى أولئك بما هم متساوون فى نقطة أى فى الحرية مثلا يحسبون أنفسهم متساوين على الإطلاق . وينسى الفريقان أن يقول كلاهما الموضوع الرئيسى .

§ ١٠ — إذا كانت الجماعة السياسية لم تؤلف فى الواقع إلا لغرض الثروات . فإن نصيب الشركاء فيها يكون فى الدولة على النسبة المستقيمة لملكياتهم، و إن أنصار الأوليغرشية يكونون حينئذ على حق مبين . لأنه لن يكون عادلا أن الشريك الذى لم يؤد فى الشركة إلا سهما من مائة يكون نصيبه مثل نصيب الذى يكون قد أدى كل البقية سواء طبق ذلك على أول مساهمة أو على المكاسب اللاحقة .

---

§ ٩ — فى علم الأخلاق . ر . علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك ٥ ب ٦ .

§ ١١ — غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها وحسب بل سعادتهم وفضيلتهم . وإلا لأمكن أن تنشأ بين أرقاء أو بين كائنات أخر غير الناس ممن لا يبلغون مع ذلك تأليفها البتة بما أنهم غير أهل للسعادة وللاختيار الحر . الجماعة السياسية ليس البتة موضوعها الوحيد معاهدة هجومية ودفاعية بين الأفراد ولا علاقاتهم التعاونية ، ولا الخدم التي يؤديها بعضهم لبعض لأنه يجب حينئذ أن يعتبر التيرونيون والقرطاجيون وكل الشعوب المرتبطة بمعاهدات تجارية مواطنين في دولة واحدة بعينها بسبب اتفاقاتهم على الصادرات وعلى الأمن الفردى وعلى أحوال الحرب المشتركة ، على أن لكل منهم حكاما مستقلين دون أن يكون لهم وال عام لجميع هذه العلاقات لا يعنيهم من أمر أخلاق محالفيهم شيئا أيا كان مبلغ من تشملهم تلك المعاهدات من الظلم والفسوق ، لا يرعون إلا أن يقى بعضهم بعضا أى خسارة لفريق أو لآخر. لكن لما كان على الخصوص أمر الفضيلة والفساد السياسيين هو الذى يهم أولئك الذين ينظرون فى القوانين الصالحة كان من البين أن الفضيلة يجب أن تكون فى المحل الأول من عناية الدولة التى تستأهل بحق هذا الاسم والتى ليست دولة بالاسم فحسب ، وإلا لكان الاجتماع السياسى كمحالفة عسكرية لشعوب متباعدة لا تكاد تميز فيها وحدة المكان ، والقانون من ثم يكون اتفاقا مجردا وكما قال ليكوفرون السفسطائى : "إنه ليس إلا كفالة للحقوق الفردية دون أن يكون له أى سلطان على أخلاق المواطنين وعدالتهم الشخصية" .

§ ١٢ — ودليل ذلك هين . أن يجمع فى الذهن بين هذه الأوطان المختلفة وأن تحاط بسور واحد ميجار وكورنته فلا ينتج على التحقيق البتة من هذا النطاق الفسيح مدينة وحيدة حتى بفرض أن أولئك الذين تحويهم قد عقدوا بينهم عقود الأنكحة تلك

---

§ ١١ — ليكوفرون . ورد هذا الاسم فى كتاب الخطابة ك ٣ ب ٣ و ١١ ولا ينبغى أن يخلط بين ليكوفرون هذا وبين الشاعر المسمى بهذا الاسم الذى هو متأخر عن الأول بنحو نصف قرن .

§ ١٢ — ميجار وكورنته . تقع ميجار على مائتين وعشر غلوات أو ثمانية فراسخ من كورنته .

الروابط التى تعتبر روابط أساسية للجماعة المدنية . أو فليفرض أيضا أناس منعزل بعضهم عن بعض ومع ذلك هم متقاربون ليحتفظوا بروابط بينهم ، ويفترض أن لهم قوانين عامة على العدل المتبادل الذى تجب مراعاته فى علاقات التجارة بما أن بعضهم نجارون والآخرين زارعون وسكافون الخ وعددهم عشرة آلاف مثلا . فاذا كانت علاقاتهم لا تذهب إلى أبعد من المعاوضات اليومية والمحالفة فى حالة الحرب فذلك لا يبلغ أيضا أن يكون مدينة البتة . § ١٣ — ولماذا ؟ هاهنا مع ذلك لا يقال إن روابط الجماعة ليست على هذا القدر من الوثاقة . ذلك بأنه حينما يكون الاجتماع بحيث لا يرى أحد الدولة إلا فى بيته الخاص حيث الاجتماع ليس إلا حلفا على العسف فلا مدينة البتة لأنه إذا ألقى النظر إليها عن كثب فعلاقات الاجتماع ليست إلا علاقات أفراد منعزلين . حينئذ يكون من البيّن أن المدينة لا تنحصر فى الاشتراك فى محل الإقامة ولا فى كفالة الحقوق الفردية ولا فى علاقات التجارة والمعاوضة . إن هذه الشروط الأولية لا مندوحة عنها لوجود المدينة ولكن حتى مع اجتماعها فالمدينة لا تزال غير موجودة . المدينة هى اجتماع السعادة والفضيلة للعائلات والطبقات المختلفة للسكان من أجل عيشة تامة تكفى نفسها بنفسها .

§ ١٤ — على أنه لا يمكن بلوغ مثل هذه النتيجة بدون الاشتراك فى محل الإقامة وبدون مساعدة المصاهرات . وهذا هو الذى ولد فى الدول روابط العائلة وبطون القبائل والقرابين العامة والأعياد التى تجمع بين المواطنين . إن ينبوع هذه النظم إنما هو الرعاية وهو إحساس يحمل المرء على أن يؤثر العيشة فى ظل الاشتراك العام . فغاية الدولة إنما هى سعادة المواطنين وكل هذه النظم لا ترمى إلا إلى تحقيقها . فالدولة ليست إلا اجتماعا فيه العائلات مجتمعة على شكل قرى ينبغى أن تجد كل ضروب النمو وكل تيسير للعيشة ، أكرر أنى أعنى عيشة فاضلة ورغدة . على هذا فالاجتماع السياسى إذًا موضوعه حقا هو فضيلة الأفراد وسعادتهم لا مجرد العيشة المشتركة فقط . § ١٥ — أولئك الذين يؤتون التأسيس العام للمجتمع أكثر

ما يكون ، أولئك لهم فى الدولة نصيب أكبر من نصيب هؤلاء الذين مع أنهم يساوونهم أو يزيدون عليهم فى الحرية أو فى المولد هم مع ذلك أقل منهم فى الفضيلة السياسية . أعنى نصيبا أكبر من نصيب هؤلاء الذين هم أكثر مالا ولكنهم مع ذلك أقل من أولئك أهلية .

أستطيع من كل هذا أن أستنتج بغاية الوضوح أن الأغنياء والفقراء بآرائهم المتضادة فى أمر السلطة لم يبلغوا هؤلاء وهؤلاء إلا جزءا من الحق ومن العدل .

الباب السادس

في السيادة . حكومة الدولة يمكن أن تكون ظالمة غاية الظلم . المطالب المتكافئة والظالمة للسواد وللأقلية . أدلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وتعديد الأشياء التي يمكن أن تنطبق عليها : دفوع لهذه الأدلة وردّ على هذه الدفوع . السيادة يجب أن تختص بها على قدر الإمكان القوانين المبنية على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور .

---

§ ١ — تلك نظرية صعبة أن يعلم إلى من تسند السيادة في الدولة . ذلك إنما يكون إما إلى السواد و إما إلى الأغنياء و إما إلى الأخيار و إما إلى فرد واحد أسمى بمؤهلاته ، وإما إلى طاغية . و إن الحيرة لتشبه أن تكون متساوية من كل جانب . إذا عمد الفقراء بأنهم أكثرية الى أن يتقاسموا أموال الأغنياء فلن يكون ذلك ظلما ما دام السيد بماله من الحق قد قرر أن ذلك ليس ظلما . فماذا يكون إذًا الظلم الصارخ ؟ لكن إذا كان كل شيء مقسوما ثم جاءت أكثرية ثانية فتقاسمت من جديد أموال الأقلية فبديهي أن تتدهور الدولة . ومع ذلك لا تسقط الفضيلة البتة صاحبها ، ولم يكن العدل البتة سما للدولة . ذلك القانون المزعوم لا يمكن إذًا أن يكون على التحقيق إلا ظلما صارخا .

§ ٢ — على المبدإ عينه كل ما يكون قد فعله الطاغية يكون بالضرورة عدلا . هو يستخدم القوّة لأنه سيكون الأقوى كما سيكون شأن الفقراء ضدّ الأغنياء . هل السلطان يختص به الأقلية بحكم القانون أى الأغنياء ؟ لكنهم إذا سلكوا مسلك الفقراء والطاغية أى إذا نهبوا السواد وسلبوهم فهل يكون هذا السلب عدلا ؟ و إذًا يكون أمر الآخرين كذلك سواء بسواء . على هذا يرى من كل ناحية أن ليس في الأمر إلا جرائم ومظالم .

§ ٣ — هل يجب أن يؤتى السيادة المطلقة على جميع المرافق المواطنون الممتازون ؟ وحينئذ فذلك إسقاط لجميع الطبقات الأخرى المبعدة عن الوظائف العامة . ذلك بأن الوظائف العامة هي تشاريف حقة ، واستدامة السلطان في أيدي

بعض المواطنين تهين بالضرورة الآخرين جميعا . أيكون خيرا من ذلك أن يؤتى السلطان فرد واحد أى رجل أعلى ؟ لكن فى هذا غلو فى مبدأ الأوليغرشية ، و إبعاد لأكثرية أكبر أيضا عن مراكز الحكم . يمكن أن يضاف الى هـذا أنه من الخطأ الكبير أن يستبدل بسيادة القانون سيادة فرد هو دائما محل لآلاف الشهوات التى تضطرب فى كل نفس إنسانيـة . أفيقال إن القانون هو إذًا السـيد ؟ أم يقال إن اجتناب كل العقبات يكون بالأوليغرشية أو الديمقراطيـة ؟ كلا إن المحذورات أعيانها التى أبنّاها آنفا ما زالت باقية .

§ ٤ — غير أننا فى موضع آخر سنعود إلى هذه الموضوعات المختلفة .

إسـناد السيادة الى الجمهور بدل أن تسـند الى الرجال الممتازين الذين هم على الدوام أقلية يشبه أن يكون حلا للمسئلة عادلا وحقا ، ولو أنه لا يذلل كذلك هذه الصعوبات . يجـوز فى الحق أن يقبل أن الأكثرية التى كل عضو منها على حدة ليس رجلا نابها هى مع ذلك فوق الرجال المتفوقين ، إن لم يكن فرديا ، فعلى الأقل فى المجموع ، كما أن مائدة تؤدّب بنفقات مشتركة أفخر من مائدة يقوم بنفقاتها فرد واحد . فى هذا السواد كل فرد له حظه من الفضيلة ومن الحكمة ، والكل باجتماعهم يمكن أن يقال إنهم يكونون رجلا واحدا له أيد وأرجل وحواس لا عدد لها وخلق وذكاء على نسـبة ذلك . وحينئذ فالعامة تحكم أحكاما ممتعة على تواليف الموسيق والشعر . هـذا يحكم على نقطة وذاك على أخرى والجماعة بأسرها تحكم على مجـوع التأليف . § ٥ — الرجل الممتاز مأخوذا فردا يختلف عن السواد كما يقال إن الجمال يختلف عن القبح ، وكما أن لوح الرسم الفنى يختلف عن الحقيقة بأنه يجمع فى جسم واحد قسمات جميلة مبعثرة هنا وهناك : وهذا لا يمنع أنه بتحليل الأشياء لا يستطاع إيجاد

§ ٤ — فى موضع آخر سنعود . ر . من هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ . — كل عضو فيها على حدة . عرض هنا أرسطو لحقوق الأكثرية على مقتضى العقل كما ينبغى أن يصنع ديمقراطى فى أيامنا هذه . أما منتسكيو فانه يرى الأمة بأسرها لا تستطيع أن تتخذ قرارات حاسمـة . ولو كانت موصوفة بحسن التمييز . وهذا هو الذى جعله يؤثر الحكومة النيابية . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ وك ١١ ب ٦ .

ماهو أحسن أيضا من اللوح الفنى وأن فلانا يمكن أن تكون عيناه أجمل وفلانا الآخر يفوقه بكل جزء آخر من أجزاء الجسم . لا أجزم أن يكون ذاك، فى كل لفيف من الناس، أى فى كل اجتماع كبير، هو الفرق الثابت بين الأكثرية و بين عدد قليل من الرجال الممتازين، وفى الحق يمكن أن يقال بالأولى دون خوف الخطأ إنه فى أكثر من حالة يكون فرق من هذا القبيل ممتنعا . لأنه حينئذ يمكن أن تنسحب المقارنة حتى على الحيوانات . وإنى لأتساءل فى أى شيء يختلف بعض الناس عن الحيوانات؟ لكن هذه الدعوى إذا قصرت على سواد بعينه يمكن أن تكون حقة تماما.

§ ٦ — هذه الاعتبارات تجيب عن مسئلتنا الأولى عن السيد وعن هذه المسئلة التى هى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا . على أى الأشياء يجب أن تبسط سيادة الرجال الأحرار وسيادة كتلة المواطنين ؟ أعنى بكتلة المواطنين أولى الثروة والأهلية العاديتين . من الخطر أن يوكل اليهم الولايات المهمة : لأنهم لعدم عدالتهم وجهلهم يظلمون فى بعض الأحوال ويخطئون فى بعض آخر . وإقصاؤهم عن جميع الوظائف ليس آمن : فإن دولة فيها كثير من الناس فقراء ومحرومون كل امتياز عام تشمل حتما فى داخلها أعداء بهذا القدر . غير أنه يمكن أن يترك لهم حق الشورى فى الأمور العامة وحق الحكم فى القضايا . § ٧ — من أجل ذلك خولهم سولون و بعض الشارعين حق الانتخاب ومراقبة الحكام ومنعوهم الوظائف الفردية . إنهم حينما يجتمعون فكتلتهم تحس الأشياء دائما بذكاء كاف، ومتى اجتمعت والرجال الممتازين خدمت الدولة ، كما أن الأغذية غير المختارة متى أضيفت إلى الأغذية المختارة أعطت بمزجها كمية من التغذية أقوى وأجدى . غير أن الأفراد على حدتهم ليسوا أقل قصورا عن أهلية الحكم .

§ ٨ — يمكن أن يدفع هذا المبدأ السياسى بدفع أول و يتساءل : متى كان الأمر بصدد الحكم على قيمة علاج طبى ألا ينبغى استدعاء ذلك الذى يكون عند

---

§ ٧ — المراقبة : يرى فى الاقتصاد السياسى للأتينيين لبوخ ك ٢ ب ٨ وما بعده مقدار اهتمام الأتينيين بمراقبة الحسابات وفحص المصروفات العامة . ر . من سفر السياسة هذا ك ٧ ب ٥ .

الحاجة قادرا على شفاء المريض من الألم الذى يعانيه حالا ، أعنى الطبيب . وأضيف الى هـذا أن ذلك التدليـل يمكن أن ينطبق على جميع الفنون الأخر وعلى جميع الأحوال التى تشغل التجربة فيها المقام الأوّل . فإذا كان الطبيب إذًا قضاته الطبعيون هـم الأطباء فيكون الأمر كذلك فى كل شىء آخر . يعنى بالطبيب هـذا الذى ينفـذ الوصفة وهذا الذى يأمر بها والرجل الذى قد تعـلم العلم . كل الفنون يمكن أن يقال إن لهـا كما للطب أقساما مشابهة . وإن حق الحكم ليسند الى العلم النظرى كما يسند إلى المعرفة العملية .

§ ٩ — انتخاب الحكام الموكل أمره الى الجمهور يمكن أن يطعن فيـه بهذه الطريقـة فإن هؤلاء الذين يعلمون علم شىء هـم وحدهم على بيّنة من أن يحسنوا الانتخاب . فإن المهندس هو الذى يختار المهندسين والملاح الملاحين لأنه إذا كان فى بعض الأشـياء وفى بعض الفنون يمكن المرء أن يعمل من غير أن يتعلم فإنه حتما لايعمل أحسن من الرجال المختصين. وعلى هذا فللسبب عينه لاينبغى أن يترك الى الجمهور حق اختيار الحكام ولاحق محاسبتهم على عملهم . § ١٠ — لكن ربما يكون هذا الدفع عدلا للأسباب التى بينتها فيما سبق إلا أن يفترض جمهور ساقط كل السقوط . إن الجمهـور فرادى لا يحسنون الحكم كما يحسنه العلماء ، أوافق على هذا، لكنهم و بجمعهم إما أن يفوقوهم أو أن يساووهم . لأسباب شتى ليس الفنان هو القاضى الأفضـل ولا الأوحد فى كل الأحوال التى فيها يمكن امرءا أن يتـذوق نتاج الفنان دون العلم بفنه . و إن بيتا مثلا ، يمكن أن يقدره ذلك الذى قد بناه، ولكن يقـدره خيرا من ذلك هذا الذى يسكنه وهذا هو رئيس العائلة .

---

§ ١٠ — أن يفوقوهـم : يرى مكيافلى رأى أرسطو تماما من حيث الأهلية السياسية للأكثرية فى انتخاب الحكام . ر . مقالته على تيت ليف ك ٣ ب ٣٤ ويشاطرهما منتسكيو هذا الرأى . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ . — بيتا مثـلا . يرى فى جمهورية أفلاطون ك ١٠ ص ٢٥٠ من ترجمة كوزان معان تطابق هذه تمام المطابقة .

كذلك مدير دفة السفينـة يحسن معـرفة الدفاف أكثر من النجار . و إن الطاعم لا الطاهى هو الذى يقدر قيمة الوليمة .

هذه الاعتبارات يمكن أن تظهر كافية لرفع ذلك الدفع الأول .

§ ١١ — وهاك دفعا ثانيا يرتبط به . سيقال إن السبب ضعيف لمنح الجمهور غير ذى الأهلية سلطة أوسع مما للمواطنين الممتازين . لا شيء أعلى من حق الانتخاب والرقابة الذى يؤتيه كثير من الدول، كما قد قلت، الطبقات الدنيا فتنفذه على وجه السيادة فى الجمعية العمومية . إن هذه الجمعية ومجلس الشيوخ والمحاكم مفتوحة بواسطة نصاب ضئيل لجميع المواطنـين من كل سن ، وفى الوقت عينـه يقتضى لوظائف الخازن ووظائف القائد وكل الولايات الأخرى المهمة شروط نصاب رفيع جدا .

§ ١٢ — ليس ردّ هذا الدفع الثانى بأصعب هاهنا من السابق . وربما كانت الأمور لا تزال على ما هى عليـه . فليس الفرد سواء أكان قاضيا أم شيخا أم عضوا فى الجمعيـة العمومية هو الذى له الحكم المبرم . إنما هى المحكمة ، إنما هو مجلس الشـيوخ ، إنما هو الشعب إذ الفرد ليس إلا جزءا ضئيلا فى اختصاصه الثلاثى بوصـف أنه شيخ وقاض وعضو فى الجمعية العمومية . فمن جهة النظر هذه يكون من العـدل أن يكون للجمهور نصيب أوسع من السلطان لأنه هو الذى يؤلف الشعب ومجلس الشيوخ والمحكمة . و إن النصاب الذى تملكه هـذه الكتلة بأسرها يفـوق النصاب الذى يملكه الأفراد الأقلون الذين يشـغلون الوظائف الكبيرة .

§ ١٣ — على أنى لن أذهب إلى أبعد من ذلك فى هذا الموضوع . أما فى المسئلة الأولى التى وضعناها على شخص السيد فالنتيجة البيّنة التى تنتج من مناقشتنا هى أن السيادة يجب أن تكون للقوانين المؤسسة على العقـل، وأن ولىّ الأمر واحدا كان

§ ١٣ — المؤسسة على العقل . أو بعبارة أخرى سلطان العقل . يقول أفلاطون الذى أخذ منـه أرسطو بعض هذه النظريات خلاف ذلك و يؤثر سلطان الرئيس المستنير على سلطان القانون . ر . السياسى ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان .

أو متعدّدا لا ينبغى أن يكون سيدا إلا حيث لايوجد نص فى القانون لامتناع ضبط جميع الجزئيات فى اللوائح العامة . لم نقل بعد ماذا يجب أن تكون القوانين المؤسسة على العقل فتبقى مسئلتنا الأولى كلها معلقة . وحسبى أن أقول إن القوانين تتبع بالضرورة الحكومات فتكون طيبة أو خبيثة ، عادلة أو ظالمة على حسب ما تكون تلك الحكومات . وبديهى أن القوانين يجب أن يكون مرجعها الى الحكومة . ومتى سلم بهذا لا يكون أقل بداهة أن القوانين تكون بالضرورة صالحة فى الحكومات الصالحة وسيئة فى الحكومات الفاسدة .

البـاب السابع

لأجل أن يعرف إلى من تسند السيادة لا يمكن الاعتماد إلا على المزايا السياسية حقا لا على مزايا أيا كانت كالنبالة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية والعلم والفضيلة . عدم كفاية المزاعم المانعة . المساواة هي على العموم الغرض الذى يجب على الشارع أن ينوه به للتوفيق بين تلك المزاعم .

§ ١ — العلوم كلها والفنون كلها الغرض منها خير ما . وأول الخيرات يجب أن يكون الموضوع الأعلى للعلوم جميعها ، وهذا العلم إنما هوالسياسة . فالخير فى السياسة إنما هو العدل ، و بعبارة أخرى المنفعة العامة . يرى على وجه العموم أن العدل هونوع من المساواة وها هنا الرأى العامىّ موافق إلى حدّ ما للمبادئ الفلسفية التى بها وضعنا علم الأخلاق . ثم إن الاتفاق واقع على طبيعة العدل وعلى الأفراد الذين يطبق عليهم وعلى أن المساواة يجب أن تسود بين المتساوين بالضرورة ، فيبقى على أىّ نطبق المساواة وعلى أىّ نطبق عدم المساواة : تلك مسائل صعبة هى التى تكوّن الفلسفة السياسية .

§ ٢ — ربما يقال إنه لا ينبغى أن توزع الولايات بالسواء بل بنسبة تفوّق الرجال فى كل نوع من أنواع الأهلية حتى لو لم يكن بينهم أى فرق فيما وراء ذلك بما أن المواطنين هم مع ذلك أشباه . وأن الحقوق والاعتبار يجب أن تختلف متى اختلفت الأفراد . لكن إذا كان هذا المبدأ حقا فحتى حسن الرواء أو طول القامة أو أية ميزة أخرى أيا كانت يمكن إذًا أن تعطى حق الأفضلية للسلطة السياسية . أليس الضلال هنا واضحا ؟ فأى قياس اتخذ من العلوم الأخرى ومن الفنون الأخرى يثبت ذلك قدر الكفاية . فإذا وزعت زمارات على فنانين متساوين بينهم من حيث إنهم مشتغلون بفن واحد فلن يعطى أحسن الآلات أشرفهم مولدا ما دام أن شرفهم لا يجعلهم أحذق زمرا بالزمارة . لكنه ينبغى أن تعطى الآلة الأكمل للفنان الذى يعرف أن يستخدمها على أكمل وجه .

§ ٣ — إذا كان هذا التدليل لا يزال غير بيّن فليذهب به الى أبعد من ذلك . أن يكون رجل ممتاز جدا فى فن الزمر أقل امتيازاً من ذلك بالمولد أو بالحسن — ومع

أن هذين الامتيازين مأخوذين على حدتهما أفضل بكثير، إن شئت، من حذق فنان، وأن منافسيه من جهة هاتين المزيتين : النبل والجمال، يفضلونه أكثر من فضله عليهم باعتباره فنانا — فإنى أقرر أنه ما زال أحق بأن يعطى الآلة الممتازة، وإلا للزم أن يكون العزف بالموسيقى يستفيد كثيرا من علو النسب والحظوة، غير أن هذه المزايا لا يمكن أن تفيده أية فائدة .

§ ٤ — بمتابعة هـذا التدليل الكاذب يجوز أن تدخل مزية كيفما اتفق فى أن توازن بأخرى : فمن أجل أن قامة الرجل الفلانى تزيد بسطة على قامة فلان الآخر يستتبع ذلك أن القاعدة العامة هى أن القامة يمكن أن توازن بالثروة و بالحرية . فإذا وضعت القامة على العموم فوق الفضيلة بكثير من أجل أن الواحد أعلى ميزة بقامته من الآخر بفضيلته، جاز من ثم أن توضع الأشياء المتغايرة فى مستوى واحد بعينه، لأنه إذا كانت القامة على درجة ما يمكن ان تفوق المزية الأخرى على درجة ما فمن الواضح أنه قد يكفى تنسيب الدرجات للوصول إلى المساواة المطلقة .

§ ٥ — لكن مادام ها هنا استحالة أصيلة فيكون من البيّن أنه لا يمكن الزعم، فى أمر الحقوق السياسية، بأن توزع السلطة تبعا لكل نوع من أنواع عدم المساواة . فلأن يكون البعض أخف فى الجرى والآخرون أثقل فذاك ليس سببا فى السياسة لأن يكون للاولين أكثر من الآخرين . فإنما هو فى الألعاب الرياضية أن تقدر هذه الفروق حق قدرها . وهاهنا لا ينبغى بالضرورة أن يوضع فى الموازنة إلا الأشياء التى تدخل بنصيب فى تكوين الدولة . من أجل ذلك حق أن يؤتى امتياز خاص لشرف المولد وللحرية وللثروة لأن الأفراد الأحرار والمواطنين الذين يملكون النصاب القانونى هم أعضاء الدولة . ولن تكون دولة قط إذا كان الكل فقراء ولا إذا كان

§ ٥ — النصاب القانونى . ر . بوخ ك ٣ ب ٢ من الاقتصاد السياسى للأثينيين . فقد كان النصاب هو صافى الدخل الذى على حسبه يقع ترتيب المواطنين، غير أن اليونانيين لم يعرفوا أبدا نظام الضرائب المنتظمة الثابتة .

الكل أرقاء . § ٦ — لكن لا بد من أن يضاف الى هـذه العناصر الأولى عنصران آخران العدل والكفاية الحربية اللذان لا يمكن أن تستغنى عنهما الدولة . لأنه إذا كانت تلك العناصر ضرورية فى تأليف الدولة فالآخران ضروريان لرغدها. كل هذه العناصر أو على الأقل أكثرها يمكن أن تتنازع بحق شرف تكوين المدينة . لكن على الأخص كما قلته آنفا وأكرره إنما هو الى العلم و إلى الفضيلة تسند سعادتها .

§ ٧ — أكثر من ذلك بما أن المساواة واللامساواة التامتين هما ظالمتان بين أفراد ليسوا متساوين عموما أو لا متساوين فيما بينهم إلا فى نقطة واحدة ؛ بجميع الحكومات التى فيها المساواة واللامساواة قارتان على قواعد من هذا القبيل حكومات فاسدة بالضرورة . وقد قلنا أيضا فيما مر إن جميع المواطنين محقون فى أن يحسبوا لهم حقوقا ولكنهم جميعا مخطئون فى أن يحسبوا لهم حقوقا مطلقة : الأغنياء بأنهم يملكون نصيبا عظيما من الأرض المشتركة للدينة وأن لهم عادة حسابا أكبر فى المعاوضات التجارية ، والأشراف والرجال الاحرار ، وهما طبقتان متجاورتان، بأن الشريف هو أشد مواطنة حقيقة من السفلة، وأن النبل مقدر تقديرا فى جميع الشعوب ، وفوق ذلك بأن الذرارى الفاضلة يجب فى ظاهر الأمر أن يكون لها فضائل أجدادها ، لأن الشرف ليس إلا أهلية للسلالة . § ٨ — وفى الحق أن الفضيلة على رأينا لها أن ترفع الصوت بحق أيضا . فالفضيلة الاجتماعية هى العدل وكل الأخريات لا تجىء بالضرورة إلا نتائج لها . وأخيرا فللأكثرية أيضا مطالب تعارض بها مطالب الأقلية، لأن الأكثرية ، مأخوذة فى مجموعها، هى أقوى وأغنى وأحسن من العدد القليل .

§ ٩ — فلنفرض فى دولة واحدة اجتمع فيها أفراد ممتازون، أشراف وأغنياء من ناحية ومن الناحية الأخرى كثرة لها أن تؤتى حقوقا سياسية، أيمكن القول بلا تردد الى من تسند السيادة ؟ أم الشك لا يزال ممكنا ؟ فى كل واحد من الدساتير التى

§ ٧ — الأشراف والرجال الأحرار. يرى ها هنا الفرق بينا بين هاتين الكلمتين. ر ك ١ ب ٢ ف ١٧

عددناها فيما مر مسئلة معرفة من له الولاية لا يمكن أن تكون مسئلة ما دام الفرق بين أولى الولاية يرتكز بالضبط على مسئلة السيد. فها هنا السيادة للأغنياء وهناك للمواطنين الممتازين وهلم جرا . فلننظر مع ذلك ماذا يمكن عمله متى كانت كل الأوضاع المختلفة تلتقى معا فى المدينة . § ١٠ — بفرض أن أقلية الأخيار ضعيفة للغاية فماذا يمكن أن يفتن فى حقها؟ أينظر الى أنها مهما كانت ضعيفة تستطيع أن تكفى لحكم الدولة أو أن تكوّن هى وحدها مدينة تامة ؟ لكن حينئذ يجىء اعتراض هو حق على السواء ضد كل المطالبين بالسلطة السياسية وهو يسقط فيما يظهر أدلة أولئك الذين يطالبون بالسلطة باعتبارها حقا لثروتهم وأولئك الذين يطالبون بها بأنها حق لمولدهم . فباتباع المبدأ الذى يدعونه لأنفسهم يجب أن تسند السيادة المطالب بها إلى الفرد الذى يكون وحده أغنى من الكل مجتمعين، كذلك الأشرف بمولده يفضل جميع أولئك الذين لا يتحدون إلا بحريتهم . § ١١ — كذلك هذا الاعتراض عينه قائم ضد الأرستقراطية التى تؤسس على الفضيلة . لأنه إذا كان المواطن الفلانى أكبر فضلا من جميع أعضاء الحكومة الذين هم أنفسهم أناس محترمون جدا فالمبدأ عينه يؤتيه السيادة . كذلك الاعتراض نفسه أيضا ضد سيادة الكثرة المؤسسة على تفوق القوة بالنسبة للأقلية لأنه إذا كان فرد بالمصادفة أو بعض أفراد أقل عددا مع ذلك من الكثرة هم أقوى منها فهم أولى بالسيادة . § ١٢ — كل هذا يثبت جليا ، فيما يظهر، أنه ليس عدل تام فى أية واحدة من الميزات التى باسمها يطالب كل لنفسه بالسلطان و باستعباد الاخرين . فإن الكثرة تستطيع أن تدفع مطالب أولئك الذين يطالبون بالسلطة اعتمادا على أهليتهم أو على ثروتهم وتقدم لذلك أسبابا مقنعة . لاشىء يمنع فى الواقع أن تكون أغنى وأفضل من الأقلية لا فرادى بل بجمعها . وهذا نفسه يدفع اعتراضا يقدم و يكرر غالبا على أنه خطير للغاية : يتساءل هل فى الحالة التى فرضناها يجب على الشارع الذى يريد أن يشرع قوانين عادلة أن ينظر

§ ٩ — فيما مر . راجع فيما سبق التقسيم النظرى للثلاث الحكومات ب ٥ ف ٣ و ٤

الى منفعة الجميع أو الى منفعة المواطنين الممتازين . العدل هنا إنما هو المساواة ، ومساواة العدل هـذه ترد الى المنفعة العـامة للدولة بقدر ما ترد الى المنفعة الفردية للواطنين . والمواطن على العموم هـو الفرد الذى له نصيب فى السلطة وفى الطاعة العامتين ، بما أن مركز المواطن متغير تبعا للدستور . وفى الجمهورية الفاضلة إنما الفرد هو الذى يستطيع ويريد طوعا أن يطيع وأن يأمر دواليك تبعا لقواعد الفضـيلة .

الباب الثامن

استثناء من مبدإ المساواة لمنفعة الرجل الأعلى : أصل التغريب وتبريره . التغريب فى الحكومات من كل نوع غير ممكن فى المدينة الفاضلة . الدولة يجب أن تخضع الرجل الأعلى . تعظيم العبقرية .

§ ١ — إذا كان فى الدولة فرد أو عدّة أفراد وهم مع ذلك أقل عددا من أن يؤلفوا وحدهم فيما بينهم مدينة تامة ، لهم من رفعة الأهلية ما لا يجوز أن توازن به أهلية سائر المواطنين جميعا ، وكان النفوذ السياسى لذلك الشخص الفريد أو لأولئك الأشخاص أكبر من أن يقاس إليه ، فأولئك الرجال لا يمكن أن ينطووا فى جملة المدينة . إنه يكون من الإهانة أن يردوا إلى المساواة العامة متى كانت أهليتهم وأهميتهم السياسية تضعهم فوق المقارنة تماما . أمثال هؤلاء الأشخاص يجوز أن يقال عليهم إنهم آلهة بين الناس .

§ ٢ — وهاك دليلا جديدا على أن القانون لا ينبغى ضرورة أن يطبق إلا على أفراد متساوين بالمولد وبالملكات . غير أن القانون لم يشرع قط لهؤلاء الناس الأفذاذ . إنهم هم أنفسهم القانون ، ومن السخرية أن يحاول إخضاعهم للدستور ، لأنهم يستطيعون أن يجيبوا على ذلك بما أجاب به الأسود على القرار الذى قررته جمعية الأرانب فى أمر المساواة العامة للحيوانات على ما حكاه أنتيستين . وهذا هو

§ ١ — فى الدولة فرد . فهم بعض المؤلفين من هذه الفقرة أن أرسطو قد كان نصيرا الطغيان . وهذا ضلال يدفعه هذا المؤلف برمته متى أحسنت قراءته . فان أرسطو هاهنا يحتفظ باستثناء للعبقرى . وفى هذا توافق البشرية جميعا رأى الفيلسوف الذى شد ما يعرفها حق المعرفة . فإن البشرية قد خضعت طواعية لقيصر وكرمويل ونابليون ، فهى تجيز الاغتصاب للعبقرى وقد أفادت من هذه الاجازة . ولم يقل أرسطو شيئا غير ذلك . ر . فيما يلى فى هذا الباب ف ٨ وفى ب ١١ ف ١٢ وفى ك ٤ ب ٨ ف ١ .

وإنى أرد القارئ إلى المقدمة حيث نوقشت هذه التهم التى هى ظالمة فيما أرى . على أن أفلاطون قد قرر من قبل تلميذه ما يشبه هذه النظريات . ر . السياسى ص ٤٥٥ من ترجمة كوزان .

§ ٢ — أنتيستين . هو أثينى تلميذ سقراط «لما طالب الأرانب بالمساواة بين جميع الحيوانات قالت لها الأسود : ينبغى أن تؤيد أمثال هذه المزاعم بمخالب كمخالبنا وأنياب كأنيابنا» . ر . إيزوب الكوراى ص ٢٢٥

أصل التغريب فى الدول الديمقراطية التى هى أحرص الدول على أن تظهر بمظهر المساواة . فمتى فضل مواطن فى مرأى النظر جميع المواطنين الآخرين بالثروة أو بكثرة الأنصار أو بأية ميزة أخرى سياسية جاءه حكم النفى لمدة تختلف فى طولها قلة أو كثرة . § ٣ — وفى الأساطير لم يكن لدى أصحاب السفينة (الأرغونوت) أى سبب آخر يحملهم على أن يتركوا هرقلس . فان السفينة أرغو لاتريد أن تحمله لأنه أثقل كثيرا من سائر رفقائه . من أجل ذلك يخطئ من يلوم على وجه الإطلاق الطغيان ويزرى على النصيحة التى أسداها بيريندر إلى طرازيبول : فإنه اقتصر فى إجابة الذى كان قد جاء ليسأله النصح على أن يسوى كمية من السنابل بأن يقصف السنابل التى تفوق الأخر طولا . فلم يفهم الرسول شيئا من علة هذا الفعل ، لكن طرازيبول حينما أخبر به فهم حق الفهم أنه يجب عليه أن يتخلص من المواطنين الأقوياء .

§ ٤ — هذا الإجراء ليس نافعا للطغاة فحسب ، فإنهم ليسوا هم وحدهم الذين يستخدمونه ، بل هو يستخدم بنجاح فى الأوليغرشيات وفى الديمقراطيات . إن التغريب بسبب التفوق يكاد ينتج فيها النتائج أنفسها فإنه يقف بالإبعاد قوة الأعيان الذين يحكم به عليهم .

يطبق هذا المبدأ السياسى على دول وعلى شعوب بأسرها إذا كان هذا مقدورا عليه . يرى ذلك فى سلوك الأتينيين نحو السميين والشيوزيين واللسبيين . فمنذ

---

§ ٣ — أرغو . فى محاذاة أفيتى فى تساليا تكلمت هذه السفينة العجيبة وصرحت بأنها لا تستطيع أن تحمل هرقلس لثقل وزنه . ر . أبللودور ك ١ ب ٩ ف ١٩ وشول من أفلينيوس البيت ١٢٠١ من الأغنية الأولى — بيريندر . يذكر أرسطو بهذا الحادث فى ك ٨ ب ٨ ف ٧ ويزعم هيرودوت خلافا لذلك أن طرازيبول هو الذى أسدى هذه النصيحة الرمزية إلى بيريندر . ر . تريسيخورب ٩٢ . فى أمر بيريندر راجع ك ٨ ب ٩ ف ٢ و٢٢ . وقد كان طرازيبول طاغية لملطية نحو السنة ٦٠٠ ق . م .

§ ٤ — سلوك الأتينيين . يرى فى تاريخ طوسيديد عشرين مثلا على قسوة الأتينيين فى سلوكهم مع حلفائهم . ينبغى أن يراجع على الخصوص مايختص بميتلين فى ذلك الكتاب ك ٣ ب ٣٦ وما بعده .

أن تأيد سلطانهم لم يلبثوا أن أضعفوا رعاياهم على رغم المعاهدات . وملك الفرس قد عاقب أكثر من مرة الميديين والبابليين وشعوبا أخرلا يزالون يعتزون بذكريات سلطانهم العتيق .

§ ٥ — هذه المسئلة تهم جميع الحكومات بلا استثناء حتى الصالحات منها . الحكومات الفاسدة تستخدم هـذه الوسائل لمنفعة شخصية، ولكن هـذه الوسائل تستخدم على السواء فى الحكومة المؤسسة على المنفعة العامة . يمكن أن يوضح هذا الاستدلال بمقارنة مستعارة من العلوم الأخرى ومن الفنون الأخرى. الرسام لا يدع البتة فى لوحه رجلا تزيد على النسب المعينة للأجزاء الأخر للصورة ولو كانت هذه الرجل أجمل من سائر الأعضاء. والسفان لا يقبل كذلك دفة أو أية قطعة أخرى من قطع السفينة إذا كانت غير متناسبة مع غيرها، ورئيس جوقة الموسيقى لا يقبل فى مجمع النغم صوتا أقوى ولا أجمل من الأصوات التى تؤلف موسيقى الجوقة . § ٦ — وإذا فلا شيء يمنـع الملوك من أن يلفوا أنفسهم على وفاق مع الممالك التى يلون أمورها إذا كانوا فى الواقـع لا يلجأون إلى هذا التغريب إلا إذا كان الاحتفاظ بسلطانهم الخاص هو فى منفعة الدولة .

على هذا فمبادئ التغريب الذى يصيب أولى الأقدار العليا المعترف بهـا ليست مجردة عن كل عدالة سياسية. لا شك فى أن الأمر المفضل هو أن المدينة، بفضل وضع الشارع فى بادئ الأمر ، يجوز أن تستغنى عن هـذا الدواء . لكن إذا كان الشارع قد تلق عن غيره دفة الدولة فيمكنه عند الحاجة أن يلجأ إلى هـذه الوسيلة من وسائل الإصلاح . على أن هذه الوسيلة لم تستعمل إلى الآن على هذا النحو من الاستعمال : فإنه لم يعن أقل عناية فى وسـيلة التغريب بالمنفعة الحقة للجمهورية بل العامل فيها هو روح الحزبية .

وفى الحكومات الفاسدة يكون استخدام التغريب للمنفعة الخاصـة من العدل بموضع غير أنه ليس البتة من العدل المطلق . § ٧ — فى المدينة الفاضـلة تكون

ـــ ملك الفرس ، ر. هيرودوت فيما يتعلق بثورة البابليين والميديين على دارا وما أنزله بهم من العقوبات .

المسئلة فى غاية الصعوبة . فان التفوق فى أى أمر آخر غير الأهلية كالثروة أو النفوذ ليس موضعا للحيرة ، لكن ما العمل فى أمر التفوق فى الأهلية ؟ . حق أنه لا يقال إنه ينبغى أن ينفى أو يطرد المواطن الذى يمتاز بالكفاية . كذلك لا يزعم أن يرد هذا المواطن إلى الطاعة لأن المطالبة بالاشتراك فى السلطة تقتضى أن يكون «للمشترى» نفسه سيد . فالأمر الوحيد الذى يجب طبعا على جميع المواطنين أن يختاروه فيما يظهر هو أن يخضعوا طواعية لهذا الرجل العظيم وأن يتخذوه ملكا عليهم طوال حياته .

الباب التاسع

نظرية الملوكية . فائدة هذا الشكل لحكومة أو أخطاره . خمسة أنواع مختلفة للملوكية التي يجب أن تكون شرعية دائما . النوع الأول لا يكاد يكون إلا قيادة مدى الحياة . الثاني ملوكية بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطغيان بسلطاته غير المحددة . الثالث يشمل الطغيانات الاختيارية التي يرضاها الشعب الى أجل طويل أو قصير . والرابع هو ملوكية أزمان البطولة وهو السيادة المطلقة فى الحرب وفى القضايا من كل نوع . والخامس هو النوع الذى فيه يكون للملك ولاية السلطات جميعها ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شىء فيها .

---

§ ١ — تفضى بنا الإيضاحات السابقة الى دراسة الملوكية التى رتبناها ضمن الحكومات الصالحة . هل ينبغى أو لا ينبغى فى المدينة أو الدولة حسنة التكوين أن يكون فى منفعة الدولة أن يليها ملك ؟ ألا توجد حكومة أفضل من هذه الحكومة التى إذا كانت نافعة لبعض الشعوب يجوز ألا تكون نافعة لشعوب كثيرة أخرى ؟ تلك هى المسائل التى علينا بحثها . لكن لنبحث بادئ الأمر هل الملوكية بسيطة ، أو هل هى لاتنقسم إلى أنواع مختلفة ؟ § ٢ — من الميسور أن يعترف بتعددها وبأن اختصاصاتها ليست متماثلة فى جميع الدول . فالملوكية فى حكومة اسبرتة هى أدخلها فى باب الشرعية فيما يظهر ولكنها ليست مطلقة السيادة . فالملك يتصرف تصرفا تاما فى شيئين اثنين فقط : فى الشؤون العسكرية التى يديرها حينما يكون خارجا عن حدود المملكة والشؤون الدينية . فالملوكية على هذا المعنى ليست فى الحق إلا قيادة ثابتة أسندت إليها السلطات العليا . فليس لها البتة حق الحياة والموت إلا فى حالة واحدة كان يحتفظ بها القدماء فى التجريدات العسكرية ، وإذ يستحر القتال . نأخذ ذلك عن هوميروس ، فإن أغا ممنون عند المداولة كان يصبر على احتمال الزراية ، لكن حينما يتحرك الجيش للقاء العدو كانت سلطته تمتشى إلى حد حق الموت ويستطيع أن يجهر :

---

§ ٢ — أدخلها فى باب الشرعية . أو بعبارة أخرى الملوكية الدستورية . ر . ماسيل ب ١١ ف ١ .

من أجده حينئذ على مقربة من سفننا ألق به جزاء جبنه إلى الكلاب وعتاق الطير لأن لى الحق فى القتل .

§ ٣ — هـذا النوع الأول من الملوكية ليس إذًا إلا قيادة مدى الحياة ، على أنها يمكن أن تكون تارة بالوراثة وتارة بالانتخاب .

بعد هذا أضع نوعا آخر من الملوكية وهو الذى يوجد مقررا عند بعض الشعوب المتوحشة . لهذه الملوكية على العموم السلطات عينها التى للطغيان تقريبا ولو أنها شرعية ووراثية . إن شعوبا يدفعها روح طبيعى من العبودية وهى استعداد أبرز بروزا عند المتوحشين منه عند الإغريق وفى الأسيويين منه عند الأوربيين ، إن هذه الشعوب تطيق نير الاستبداد بلا مشقة وبلا تذمر. من أجل ذلك كانت الملوكيات التى تبهظ تلك الشعوب حكومات طغاة، ولو أنها كانت تقوم على قواعد متينة من القانون ومن الوراثة . § ٤ — ومن أجل ذلك أيضا كان الحرس الذى يحف بهؤلاء الملوك ملوكيا حقا، لاحرسا كحرس الطغاة . إنما هم المواطنون المسلحون الذين يقومون على أمن ملك . أما الطاغية فإنه لا يأمن على سلامته إلا الأجانب . ذلك بأن الطاعة هناك قانونية وإرادية، وأما هنا فهى طاعة قهرية . أولئك حرسهم من المواطنين والآخرون حرسهم ضد للمواطنين .

§ ٥ — بعد هذين النوعين من الملوكيات يجىء نوع ثالث توجد أمثلته عند الإغريق القدماء ويسمى «أسيمنسى» . وتلك أولى بها أن تكون طغيانا بالانتخاب تتميز عن ملوكية المتوحشين لا بأنها ليست شرعية بل بأنها ليست وراثية وحسب . فإن الملوك فيها كانوا يتلقون سلطانهم تارة لمدة الحياة وتارة لزمن ما أو لحادث معين .

الى هنا

— من أجده حينئذ . هـذه الأبيات من الالياذة ب ٢ وب ١٥ — لأن لى الحق فى القتل . أول هذه الأبيات لا يوجد الآن فى قصائد هوميروس . ومعلوم أنها قد تطرق إليها التحريف مرات بعد عهد أرسطو . ر . ك ٥ ب ٢ . من هذا الكتاب .

§ ٥ — أسيمنسى . يشبه دينيس الهليكرناسى ملوكهم بالدكتاتورين الرومانيين . ر . آخر ك ٦ من كتاب الآثار الرومانية .

وعلى هذا النحو انتخبت ميتلين فيتاكوس لأجل أن تدفع المنفيين الذين كان يرأسهم أنتيمينيد وألسى الشاعر .

§ ٦ — يخبرنا ألسى فى بعض نقداته أن فيتاكوس قد رفع به إلى مركز الطاغية ، ويعيب على مواطنيه " أنهم اتخذوا فيتاكوس، عدو بلده، طاغية لهذه المدينة التى لا تشعر بوطأة مصائبها ولا بثقل عارها والتى لم توف قاتله حقه من الثناء " . هذه الأسيمنسى القديمة أو الحالية تدلى إلى الطغيان بالسلطات الطغيانية التى تقبلوها كما تدلى إلى الملوكية بالانتخاب الحر الذى خلقها .

§ ٧ — النوع الرابع من الملوكية هو ملوكية أزمان البطولة المرضية من قبل المواطنين الوراثية بالقانون . إن مؤسسى هذه الملوكيات ذوات الأيادى على الشعوب سواء أكان ذلك بواسطة تبصيرهم بالفنون أم بقيادتهم إلى النصر بأن جمعوا شملهم وفتحوا لهم مستعمرات قد عينوا ملوكا اعترافا بفضلهم وورثوا السلطان أبناءهم . هؤلاء الملوك كان لهم القيادة العليا فى الحرب وكانوا يقومون بتقريب القرابين إذ يكون حضور الكهنة غير ضرورى . وزيادة على هذين الاختصاصين كانوا يحكمون نهائيا فى جميع القضايا، إما بدون يمين و إما بأن يقسموا اليمين . وكانت صيغة اليمين تنحصر فى أن يرفع الصولجان فى الهواء . § ٨ — فى الأزمان الغابرة كانت سلطة هؤلاء الملوك تشمل كل الشؤون السياسية فى الداخل وفى الخارج بلا استثناء، ولكن بعد ذلك بكثير ردت هذه الملوكية فى كل مكان تقريبا إلى رياسة القرابين إما بتخلى الملوك من تلقاء أنفسهم و إما باقتضاء الشعوب . وحينما كانت الملوكية لا تزال تستحق هذا الاسم لم تكن تحتفظ إلا بقيادة الجيوش خارج أرض الدولة .

— فيتاكوس . هو طاغية ميتلين وهو أحد الحكماء السبعة فى إغريقا نحو ٦٠٠ ق . م .

§ ٧ — القيادة العليا فى الحرب . تلك هى الملوكية عند هوميروس . — يرفع الصولجان فى الهواء . ترى أمثلة من هذا القبيل فى إلياذة هوميروس، فى النشيدين ٧ و ١٠

§ ٩ — وإذا فقد عرفنا أربعة أضرب للملوكية أحدها ملوكية أزمان البطولة المختارة اختيارا حرا لكنه محدود بوظائف القائد والقاضي والكاهن . والثاني ملوكية المتوحشين وهي استبدادية ووراثية بالقانون . والثالث تلك التي تسمى أسيمنسي وهي طغيان بالانتخاب . والرابع ملوكية اسبرتة التي ليست في الحقيقة إلا قيادة وراثية أبدا في سلالة . هذه الملوكيات الأربع متميز بعضها عن بعض على النحو الذي ذكرناه .

§ ١٠ — وهناك نوع خامس فيه يتصرف الرئيس في كل شيء كما تتصرف في وطن آخر الأمة بأسرها ، أي الدولة ، في الشيء العام . هذه الملوكية لها وجوه شبه كبير بالسلطة العائلية : فكما أن سلطة الأب هي ضرب من الملوكية على العائلة كذلك الملوكية التي نتكلم عليها هنا هي إدارة عائلية مطبقة على مدينة بل على واحدة أو عدة من الأمم .

الباب العاشر

تبع نظرية الملوكية . الخمسة الأنواع يمكن ردها الى اثنين أصليين — فى الملوكية المطلقة . هل الخير فى أن تجعل الولاية لفرد واحد أو الى قوانين يسنها مواطنون مستنيرون أشراف ؟ البراهين للملوكية وعليها . الأرستقراطية أفضل منها بكثير : الأسباب التى أدت الى إنشاء الملوكية ثم التى أدت الى خرابها — وراثة الولاية الملوكية ليست مقبولة — القوة التى هى تحت تصرف الملوكية .

---

§ ١ — ليس لنا فى حقيقة الأمر أن نعتبر إلا شكلين من الملوكية : الخامس الذى تكلمنا عليه آنفا وملوكية لقدمونيا . أما الأخر فإنها دائرة بين هذين الطرفين و إنها إما محدودة السلطات أكثر من الملوكية المطلقة و إما أوسع سلطانا من ملوكية اسبرتة . § ٢ — فنحن نقتصر حينئذ على النقطتين الآتيتين : الأولى هل هو نافع للدولة أو ضار بها أن يكون قائدها دائما أبدا سواء أكان وارثا أم منتخبا ؟ والثانية أنافع هو أم ضار بالدولة أن يكون لها سيد مطلق؟ § ٣ — مسئلة القيادة من هذا القبيل أولى بها أن تكون موضوع قوانين منظمة من أن تكون من الدستور ما دام كل الدساتير يمكن أن يقبلها على سواء . وحينئذ لست أقف البتة عند ملوكية اسبرتة . أما النوع الآخر من الملوكية فإنه يؤلف نوعا من الدستور على حدة . وسأعنى به على وجه خاص، وسأستقرى كل المسائل التى يمكن أن تتفرع منه .

§ ٤ — فالنقطة الأولى من هذا البحث هى أن يعرف هل الأفضل جعل الولاية فى فرد فاضل أو تركها الى قوانين قيمة؟ أنصار الملوكية الذين يحدونها مصدر خير سيدعون بلا أى شك أن القانون ، بما أنه لا ينص البتة إلا بطريقة عامة ، لا يستطيع أن يقدر كل الأحوال العارضة، وأن من الخرف أن يراد إخضاع علم أيا كان تحت سلطان حرف ميت مثل قانون مصر هذا الذى لا يسمح للأطباء أن

---

§ ٣ — لست أقف البتة عند مملكة اسبرتة . إذًا لا يرى أرسطو ملوكية حقيقية إلا الملوكية المطلقة . وهذا هو أيضا رأى هبز . ر . أمبريوم ب ٧ ف ١٣ . و ر . ماسيلى ب ١١ ف ١ .

§ ٤ — قانون مصر هذا . يتحدث هيرودوت فى أوترفه ب ٨٤ وديودور الصقلى (ك ١) عن تلك القوانين المصرية الخاصة بالطب .

يبدءوا علاجهم إلا بعد اليوم الرابع من المرض ويضعهم تحت المسئولية إذا هم طببوا قبل ذلك الميعاد . و إذًا يكون من البديهى أن الحرف والقانون لا يمكن أبدا لهذه الأسباب نفسها أن ينظا حكومة طيبة. لكن بديا هذه الصورة للنصوص العامة هى ضرورية لجميع أولئك الذين يحكمون ، و إن استخدامها أحكم حقا فى طبع خلو من الشهوات كلها منه فى طبع خاضع لها بفطرته . القانون خلو من الشهوة وكل نفس إنسانية هى على ضدّ ذلك شهوية بالضرورة .

§ ٥ — لكن قد يقال إن الملك سيكون أقدر من القانون فى الأحوال الخاصة . وحينئذ يكون بالبداهة مقبولا أنه فى الوقت الذى يكون فيه مقننا توجد أيضا قوانين تنقطع سيادتها حيث تسكت وتكون حيث تتكلم. فى كل الأحوال حيث لا يستطيع القانون أن يحكم البتة أو لا يمكن أن يحكم حكما عادلا أفيسلم الأمر إلى سلطة فرد أرقى من الآخرين أم الى سلطة الأكثرية ؟ فى الواقع أن الأكثرية اليوم تحكم وتتداول وتنتخب فى الجمعيات العامة وكل مراسيمها تقع على حالات خاصة . وكل واحد من أعضائها مأخوذا على حدة ربما كان أدنى إذا عودل بالفرد الذى تكلمت عليه آنفا ، غير أن الدولة تتألف من تلك الأكثرية والمائدة التى فيها يقدم كل واحد حصة هى دائما أتم مما تكونه المائدة المنفردة لأحد الطاعمين . هذا هو الذى يجعل الجماعة ، فى أكثر الأحوال ، أعدل قضاء من فرد أيا كان .

§ ٦ — أضف إلى هذا أنه كما أن كمية عظيمة هى دائما أقل قابلية للفساد كما هو الشأن فى مثل كمية من الماء فالأكثرية أعسر فسادا من الأقلية . حينما يكون الفرد خاضعا للغضب أو لأية شهوة أخرى فهو قمن بالضرورة أن يخطئ فى الحكم . غير أنه يكون من العسر بمكان فى الحالة عينها أن تكون الأكثرية بجمعها فى حالة غضب أو أن تخدع . ومع ذلك فلنتخذ لفيفا من الناس الأحرار لا يحرفون عن القانون إلا حيث يكون بالضرورة مخطئا . ومع أن الأمر لا يكون هينا فى عدد كثير من الناس فإنى أستطيع أن أفرض مع ذلك أن الكثرة فيها تتألف من أناس فضلاء من حيث هم أفراد ومن حيث هم مواطنون . و إذًا فإنى أتساءل

أيكون الفرد الواحد أشد نزاهة أم هذه الكثرة هى النزيهة ؟ أو بالأولى أليس الرجحان فى جانب الكثرة بالبداهة ؟ لكن قد يقال إن الأكثرية يمكن أن تثور فى حين أن الفرد لا يستطيع ذلك . وحينئذ ينسى أننا قدّرنا لجميع أعضاء الكثرة من الفضيلة ما لذلك الفرد الوحيد . § ٧ — وإذا سميت أرستقراطية إذاً حكومة عدّة مواطنين فضلاء وملوكية حكومة الفرد فالأرستقراطية على التحقيق تكون أفضل للدول من الملوكية سواء أكانت سلطتها مع ذلك مطلقة أم لم تكن بشرط أن تتألف من أفراد كلهم فضلاء . وإذا كان أجدادنا قد خضعوا للملوك فذلك ربما كان لأنه كان من النادر جدا وقتئذ وجود رجال أعلين وعلى الخصوص فى دول صغيرة كدول ذلك الزمان ، أو أنهم لم يجعلوا عليهم ملوكا إلا لمحض الاعتراف بالجميل اعترافا يشهد لآبائنا . حينما شملت الدولة عدّة مواطنين متساوين فى الأهلية الممتازة لم تكن لتطاق الملوكية بعد زمنا طويلا ، فبحث عن شكل حكومة يمكن أن يكون السلطان فيها مشتركا وأنشئت الجمهورية . § ٨ — وقد أفضى الفساد الى تبذيرات عامة وخلق على الراجح ، بسبب التقدير الخاص الذى يسبغ على المال ، أوليغرشيات انقلبت بادئ الأمر طغيانات كما انقلبت الطغيانات سراعا ديماغوجيات . وإن حرص الحاكمين المخزى المؤدّى بلا انقطاع إلى نقص عددهم قد قوى الجماعات اللاتى استطاعت بعد قليل أن تقلب الاضطهاد رأسا على عقب وأن تضع يدها على الولاية لنفسها . ثم بعد ذلك كاد نمو الدول لا يسمح باتخاذ شكل آخر للحكومة سوى الديموقراطية .

§ ٩ — غير أننا نسائل أولئك الذين يشيدون بفضل الملوكية أى حظ يريدون أن يجعلوه لأولاد الملوك ؟ أيكون أن هؤلاء يجب أن يملكوا هم أيضا بالمصادفة ؟

§ ٩ — لأولاد الملوك . حاول كثير من المؤلفين أن يثبتوا أن أرسطو كان نصيرا لحكومة الفرد وهذا المعنى يناقض تماما جميع نظرياته ، غير أن هؤلاء المؤلفين كان يجب عليهم على الأقل أن يضيفوا إلى ذلك أنه لم يكن نصيرا للوراثة فى حكومة الفرد . فالواقع أنه يتعذر أن يوجد نص مضاد لمبدأ الوراثة أبين من هذا النص . ر . ك ٨ ب ٨ ف ٢٣ . وقد استشهد الأمبراطور جوليان فى خطابه لتيمستيوس بهذا المعنى الذى يقول إنه استخرجه من « المؤلفات السياسية لأرسطو » وهذا الشاهد الذى ذكره يشمل كل هذه الفقرة التاسعة . ر . شاهدا آخر فى ب ١١ ف ٢ . ذكره جوليان .

وفى الحق إذا كانوا كما قد رأى الناس فى كثير منهم فإن هذه الوراثة ستكون جدّ مشئومة . لكن قد يقال إن الملك يكون صاحب القول فى ألا ينقل السلطان الى ذريته . أما الثقة هنا فهى عسيرة جدا، والوضع مؤذن بالانزلاق ، وهذه النزاهة تقتضى بطولة فوق طوق القلب الإنسانى . § ١٠ – نتساءل أيضا هل الملك الذى يزعم أن يسود ينبغى له لتصريف السلطة أن يكون تحت تصرفه قوة مسلحة قادرة على إكراه العاصين على الطاعة ؟ أو كيف يستطيع أن يثبت سلطانه ؟ فحتى مع افتراض أنه يقوم بالولاية وفقا للقوانين وألا يستبدل بها تحكمه الشخصى فهل يكون من اللازم أيضا أن يتصرف فى قوة ما لحماية القوانين أنفسها؟ الحق أنه فى أمر الملك القانونى إلى هذا الحدّ، المسئلة سرعان ما يمكن حلها : يجب حقا أن يكون له قوة مسلحة . وهذه القوة المسلحة ينبغى أن تقدّر تقديرا على وجه يجعله أقوى من كل فرد على حدة أو من عدد ما من المواطنين مجتمعين ، وعلى وجه يجعله دائما أضعف من المجموع . وعلى هذا التنسيب كان أجدادنا يرتبون الحراس الذين يرضونهم حينما يضعون الدولة فى يدى رئيس كانوا يسمونه أسمنيت او فى يدى طاغية . وعلى هذه القاعدة ، حينما طلب دينيس حراسا نصح سرقوسى فى جمعية الأمة بأن يؤتى إياهم .

البـاب الحادى عشر

تبع نظرية الملوكية المطلقة . سيادة القانون ، مع أن القانون ينص دائما بوجه عام فانه خير من السلطة التحكمية لفرد ، الأتباع الذين يجب أن يختص بهم الملك ليستطيع أن يصرف السلطان : البغض العام للملوكية المطلقة . الاستثناء الذى يقرر فى حق العبقرى . ختام نظرية الملوكية .

§ ١ — الموضوع يحدونا الآن الى الملوكية التى فيها الملك يعمل على حسب مشيئته ، وسندرسه هنا . أكرر أنه لا واحدة من الملوكيات المقول عليها إنها شرعية تكوّن نوعا خاصا من الحكومة ما دام يمكن فى كل مكان إنشاء قيادة ثابتة فى الديمقراطية كما فى الأرستقراطية على سواء . فى غالب الأمر الإدارة الحربية مسلمة الى فرد واحد . وفى إيفيدمن وفى أو بنت ولاية من هـذا القبيل حيث سلطات الرئيس الأعلى هى مع ذلك أقل بسطة . § ٢ — أما ما تسمى الملوكية المطلقة أى التى يحكمها رجل واحد على حسب مشيئته على وجه السيادة فإن كثيرا من الناس يرتأون أن طبيعة الأشياء نفسها ترفض هـذا السلطان لفرد واحد على المواطنين أجمعين ما دامت الدولة ليست إلا جمعيـة من أفـراد متساوين وأنه يجب بين موجودات متساوية أن تكون الاختصاصات والحقوق متمـاثلة بالضرورة . و إذا كان مضرا ماديا أن تعـطى أغذية متساوية وثيـاب متساوية لأناس مختلفى البنيـة والقامة فالشبه ليس بأقل من ذلك تأثيرا فى الحقوق السياسيـة . و بالعكس عدم المساواة بين المتساوين ليس أقل من ذلك سفها . § ٣ — إذًا يكون من العدل أن تُساوى أنصباء كل واحد من الإمرة والطاعة ، على التداول ، لأن هـذا هو الذى

---

§ ١ — نوعا خاصا من الحكومة . يستند ديج وفلمر وآخرون من الملوكيين الإنجليز الى هـذه الفقرة ليرفضوا كل ملوكية معتدلة وليؤيدوا الملوكية المطلقة . وقد استشهد الامبراطور جوليان أيضا بهذه الفقرة . — إفيدمن ر . ك ٢ ب ٤ ف ١٣ وفيما سوف يجىء ك ٨ ب ١ ف ٦ — أو بنت . مدينة من لقريدا .

§ ٢ — الملوكية المطلقة . يستشهد أيضا جوليان بهذه الفقرة و يقرها وفى هـذا قد فنى الامبراطور فى الفيلسوف فانه حين كان يفسر أرسطو كان سيدا مطلقا للامبراطورية الرومانيـة (ر. جوليان ج ١ ص ٣٦٠) . ور . ب ١٠ ف ٩ وما سيلى فى هذا الباب ف ٤ .

يؤتيه القانون والقانون إنما هو الدستور . وحينئذ يلزم تفضيل سيادة القانون على سيادة أحد المواطنين ، وعلى هذه القاعدة عينها إذا كان يجب جعل الولاية لعدّة من المواطنين ينبغى ألا يتخذوا إلا حراسا للقانون وخداما ، لأنه إذا كان وجود الولايات شيئا لا مناص منه فيكون من الظلم البيّن أن يؤتى رجل واحد ولاية عليا دون أولئك الذين يساوونه . § ٤ — وعلى رغم ما قيل فى ذلك فإنه حيث يكون القانون عاجزا فإن فردا واحدا لن يكون أبدا أقدر منه : إن قانونا عرف أن يبصر الحكام يمكن أن يفوض الى حسن ذوقهم وعدالتهم الحكم فى كل الحالات التى يسكت عنها وتنظيمها . بل أكثر من هذا إنه يخولهم حق إصلاح أخطائه متى دلت التجربة على وجه الصلاح الممكن . على هذا إذاً حينما تطلب السيادة للقانون فإنما يطلب أن يسود العقل مع القوانين، ولأن تطلب سيادة ملك فإنما تطلب سيادة الإنسان والبهيمة لأن جواذب الغريزة وشهوات القلب تفسد الناس حتى أحاسنهم متى كان لهم السلطان . أما القانون فإنما هو العقل مجردا عن عماية الشهوات . § ٥ — وإن المثل الذى استعير آنفا من العلوم ليس منتجا فيما يظهر . فإن من الخطر فى الطب اتباع قواعد مكتوبة والخير فى أن يثق المرء بالأطباء المجربين . وإن طبيبا لن تفضى به الصداقة الى أن يعطى وصفة غير معقولة؛ وغاية ما فى الأمر أن يتجه نظره الى جزاء الشفاء . وفى السياسة الأمر على العكس فإن الرشوة والمحسوبية تؤتى فى العادى الغالب أثرها المشئوم . إنما يرجع الطبيب الى القواعد المكتوبة حينما يفترض أنه يترك نفسه يستدرج من جانب الأعداء ليضر بحياة المريض . § ٦ — أكثر من ذلك، يدعو الطبيب المريض لتطبيبه أطباء آخرين ، واللاعب الرياضى يظهر قوته بحضرة اللاعبين الآخرين وكلاهما يرى أنه يسىء الحكم إذا كان يحكم فى قضيته الخاصة لأن كليهما ليس فى أمره الخاص منزها . وإذاً فبالبديهية حينما لا يراد إلا العدل ينبغى

§ ٤ — سيادة القانون : يستشهد جوليان أيضا بهذه الفقرة (ج ١ ص ٢٦٠) .

اتخاذ حد وسط ، وهذا الحدّ الوسط إنما هو القانون . ومع ذلك فإن من القوانين ما هى مؤسسة على الأخلاق والعادات وتكون أقوى وأهم من القوانين المكتوبة . فإذا استطيع أن يوجد فى إرادة ملك ضمانة أكثر مما يؤتى القانون المكتوب فمن المحقق أنها أقل مما يوجد فى تلك القوانين التى تؤتيها العادات والأخلاق القوّة كلها .

§ ٧ — لكن رجلا واحدا لا يمكن أن يرى كل شىء بعينيه . بل ينبغى أن يكل سلطانه إلى كثيرين أدنى منه ، ومن ثم أليس أن تقرير هذا التوزيع من بداءة الأصل خير من أن يترك إلى إرادة فرد واحد ؟ وفوق ذلك فإن الاعتراض الذى أوردناه فيما سبق يظل دائما قائما : وإذا كان الرجل الفاضل يستأهل الولاية بسبب تفوّقه ، فإن رجلين فاضلين يستأهلانها أكثر منه ، وتلك كلمة الشاعر :

يحرؤ الرفيقان حينما يسيران معا

وهى أيضا صلاة أغا ممنون إذ كان يسأل السماء :

أن يكون له عشرة مستشارين حكماء مثل نستور

لكن سيقال إن بعض الدول فيها إلى الآن ولايات واجب أن تحكم نهائيا كما يفعل القاضى فى الحالات التى لم ينص عليها فى القانون . وهذا دليل على أنه لا يعتقد أن القانون هو السيد والقاضى الأكمل مع أنه معترف بسلطانه التام حين يكون به نص . § ٨ — لكن ذلك إنما هو بالضبط بسبب أنه لما كان القانون لا يستطيع أن يحوى إلا بعض أشياء ويترك بعضا بالضرورة يرتاب فى فضله ويتساءل أليس الأفضل ، إذ تستوى الأهلية ، أن يستبدل بسلطانه سلطان فرد ، لأن التنصيص

§ ٧ — الاعتراض الذى أوردناه . ر . فيما سبق المناقشة فى حقوق الأكثرية ب ٦ ف ٤ .

— يحرؤ الرفيقان . (الإلياذة النشيد ١٠ — ٢٢٤) .

— له عشرة مستشارين . (الإلياذة النشيد الثانى — ٤٧٢) .

— حين يكون به نص . النتيجة التى استنتجها أفلاطون من هذه النظريات أعيانها هى على خلاف ذلك إذ يرى أن القانون أحط منزلة من الشارع المستنير (ر . السياسى ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان) ور . ما سبق ب ٦ ف ١٣ .

فى التشريع على موضوعات تقتضى تدبرا خاصا هو شىء محال قطعا . من أجل ذلك لا نزاع فى أنه ينبغى فى هذه الموضوعات أن يتجه إلى الرجال ، إنما ينازع فقط فى أنه ينبغى تفضيل فرد واحد على كثرة . لأن كل واحد من الولاة بمفرده يستطيع بهداية القانون الذى علمه أن يحكم بغاية العدل .

§ ٩ — ولكنه قد يظهر سخيفا تقرير أن رجلا واحدا ليس له لتكوين حكمه إلا عينان وأذنان وليس له ليفعل إلا رجلان ويدان يستطيع أن يحسن الفعل أكثر من مجمع أفراد لهم أعضاء أكثر عددا بكثير . فى الحال الراهنة الملوك أنفسهم مضطرون إلى أن يضاعفوا أعينهم وآذانهم وأيديهم وأرجلهم بأن يقتسموا السلطان مع أحباب السلطان ومع أصدقائهم الشخصيين . إذا كان هؤلاء العاملون ليسوا أصدقاء للملك فإنهم لن يعملوا على حسب مقاصده . أما إذا كانوا أصدقاءه فإنهم يعملون لمنفعته ولمنفعة سلطانه . وإذًا فالصداقة تقتضى ضرورة مشابهة ومساواة، وإذا كان الملك يقبل أن أصدقاءه ينبغى أن يشركوه فى سلطانه فهو يقبل فى الوقت عينه أن السلطان يجب أن يكون متساوية أقداره بين متساوين .

تلك على التقريب هى الاعتراضات الموجهة ضد الملوكية .

§ ١٠ — بعضها صحيح تماما والبعض الآخر ربما كان أقل صحة . إن سلطان السيد هو موجود فى الطبع كالملوكية أوأى سلطان سياسى عادل ونافع . إلا الطغيان فإنه ليس فى الطبع . وكل الأشكال الفاسدة للحكومة هى على السواء ضد للقوانين الطبيعية . وإنما قلناه يجب أن يثبت أنه بين الأفراد المتساوين والمتشابهين ليس السلطان المطلق لفرد واحد نافعا ولا عادلا ، سواء أكان هذا الرجل مع ذلك كالقانون الحى عند عدم كل قانون بل حتى مع وجود القوانين أم كان يتأمر على رعايا فضلاء مثله أوأراذل مثله أم كان أرقى تماما بمؤهلاته . ولا أستثنى إلا حالة واحدة وإنى لقائلها ولو أنى قد أشرت إليها .

§ ١١ — فلنعين بادئ الأمر ماذا تعنى بالقياس إلى شعب هذه التسميات : ملوكية وأرستقراطية وجمهورية . إن شعبا ملوكيا هو هذا الذى يستطيع بالطبع أن

يحتمل تسلط عائلة موصوفة بجميع الفضائل العليا التى يقتضيها التسلط السياسى . وإن شعبا أرستقراطيا هو هـذا الذى، مع أنه له الصفات الضرورية للدستور السياسى الذى يناسب رجالا أحرارا، يمكن بالطبع أن يحتمل سلطان رؤساء تدعو أهليتهم إلى الحكم . وإن شعبا جمهوريا هو هذا الذى فيه بالطبع كل الناس أهل حرب يعرفون أن يطيعوا وأن يأمروا على السواء فى ظل قانون يكفل للطبقة الفقيرة نصيبها من السلطان .

§ ١٢ — حينئذ حينما تكون سـلالة بتمامها بل فرد واحد من جيل تتجلى فيه فضيلة تكون من السـمو بحيث تفوق فضيلة مجموع المواطنين بأسرهم فيكون إذًا من العدل أن هذا العنصر ينبغى أن يرقى الى الملوكية ، الى السلطان الأعلى . وإنى أكرر أن هذا عادل لا باعتراف مؤسسى دساتير أرستقراطية وأوليغرشية وحسب بل

---

§ ١٢ — وانى أكرر . ر ب ٨ ف ١ ، ٧ . وينبغى أن يراجع منتسكيو (روح القوانين ك ١١ ب ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) فيما يختص بهذه المناقشة : فإنه يزعم أن القدماء لم يكن لهم أية فكرة عن حكومة الفرد . فى حين أن مناقشة أرسطو تثبت نقيض ذلك فيما يظهر . إلا إذا كان منتسكيو يعنى بكلامه حكومة الفرد الدستورية التى يعرضها فى الأبواب السابقة . وأنه يزيد على هذا أن أرسطو كان فيما يظهر متحيرا فى معالجته لحكومة الفرد . وفى رأيى أن تحديد الأربعـة الأنواع الأول لحكومة الفرد لا يبين فيـه على الفيلسوف الإغريقى أدنى أثر للحيرة والتردد . وإن ما يقوله منتسكيو بعد ذلك يمهد للظن بأنه ربما لم يكن قرأ أرسطو قراءة كافية . فإنه يعيب عليه أنه ميز فى حكومة الفرد بين خمسة أنواع بأشياء عرضية لا بواسطة شكل الدستور. وحسبك أن تقرأ النص اليونانى لتعلم أن هذا التعييب ليس من الحق فى شىء ، وأن أرسطو لما عنى بتحديد اختصاصات السلطة فى الأنواع المختلفة لحكومات الفرد وعنى بتبيين كونها مؤسسة على القانون أو غير مؤسسة قد ركز ترتيبـه على فصول جوهرية لا على فروق عرضية . وأخيرا يعيب منتسكيو على أرسطو أنه وضـع فى صف حكومات الفرد إمبراطورية الفرس ومملكة لقدمونيا من حيث إن إحداهما دولة مستبدة والأخرى جمهورية . ويظهر لى أنه قد انخدع أيضا ها هنا . ففى اللسان السائر يمكن جعل اسبرتة جمهورية ولكن فى لغة العلم ليس من جمهورية حيث تكون السلطة العليا فى الدولة وراثية . أما حكومة الفرد فى إيران فان أرسطو لم يتكلم عليها البتة ها هنا ، فقد أخطأ منتسكيو فى أنه أراد أرسطو على أن يفعل مثله فيميز تميزا نوعيا بين شيئين لا يختلفان إلا بالأكثر وبالأقل . (ر . ما سبق ب ٥ ف ٦) .

كذلك يجب أن يقـرأ أيضا رسالة لا بوسى العجيبة : الاستعباد الاختيارى التى طبعت على أثر تواليف مونتينى .

ديمقراطية، أولئك الذين أجمعوا على الاعتراف بحقوق التفوّق مع اختلافهم على نوع هذا التفوّق بل أيضا بالسبب الذى ذكرناه آنفا أيضا . فليس من العدل قتل مثل هذا السرى ولا إهدار حقه بالتغريب ولا إخضاعه لمستوى العامة، فإن الجزء لا ينبغى أن يطغى على الكل ، والكل ها هنا هو على التحقيق تلك الفضيلة الأعلى من كل ماعداها . لم يبق حينئذ بعد إلا تقديم الطاعة لهذا الرجل والاعتراف له بالسلطان المؤبد لا الموقت .

هنا نتهى من دراسة الملوكية بعد أن عرضنا لأنواعها المختلفة ومزاياها وأخطارها على حسب الشعوب التى تطبق عليها ودرسنا الصور التى تلابسها .

— الذى ذكرناه آنفا . ر . ف ٨ ب ١ و ٧ .

الباب الثانى عشر

فى الحكومة الفاضلة أو فى الأرستقراطية .

§ ١ — من بين الدساتير الثلاثة التى اعترفنا بأنها حسنة خيرها يجب أن يكون بالضرورة هو الدستور الذى فيه خير الرؤساء . تلك هى الدولة التى فيها يلفى لحسن الحظ تفوق للفضيلة كبير سواء أكان ذلك لفرد واحد دون الجميع أم لعنصر بتمامه أم للسواد ، والتى فيها يعرف البعض أن يطيعوا كما يعرف الآخرون أن يأمروا لفائدة الغرض الأشرف ما يكون . وقد وضح فيما سبق أن الفضيلة الخاصة فى الحكومة الفاضلة مماثلة للفضيلة السياسية . وليس أقل من ذلك وضوحا أنه بالوسائل أعيانها و بالفضائل أعيانها التى تجعل الرجل خيرا يمكن جعل دولة بتمامها كذلك سواء أكانت أرستقراطية أم ملوكية . ومن هذا ينتج أن التربية والأخلاق التى تجعل الرجل فاضلا تكاد تكون هى أعيانها التى تجعل المواطن فى جمهورية أو الرئيس فى ملوكية .

§ ٢ — أما وقد تقرر هذا فإنا نحاول درس الجمهورية الفاضلة وطبيعتها ووسائل إنشائها . حينما تراد دراستها بالعناية التى تستحقها ينبغى ... ...

---

§ ١ — فيما سبق . ر . ب ٢ ف ٣ وما بعدها .

§ ٢ — ينبغى . بديهى أن هذه الجملة لم تتم . وسيجدها القارئ تامة فى أول الكتاب الرابع مع بعض تغيير اقتضاه الوضع المقبول حتى اليوم ، وقد صححت فى هذه الطبعة .

الكتاب الرابع

النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

الباب الأول

نظرية الجمهورية الفاضلة . البحث البدائى للحياة الفضلى . تقسيم الخيرات التى يمكن الإنسان أن يستمتع بها . خيرات خارجية . خيرات النفس : سموها : السعادة هى دائما على نسبة الفضيلة . الواقع والعقل يثبتان ذلك .

---

§ ١ — حينما يراد درس مسئلة الجمهورية الفاضلة بما تستحق من العناية، ينبغى ابتداء تحقيق ما هو نوع العيشة التى تستحق إيثارنا . فإذا جهل ذلك جهل أيضا ما هو نوع الحكومة الفضلى . لأنه من الطبيعى أن حكومة فاضلة تكفل للمواطنين الذين ترعاهم، فى المجرى العادى للأشياء، الاستمتاع بأكمل ما يكون من السعادة التى تناسب مركزهم . وعلى ذلك نتفق بادئ بدء على ما هو نوع العيشة الفضلى لجميع الناس على العموم . ثم ننظر بعد ذلك هل هى بعينها للسواد وللفرد أو هى مختلفة فيهما .

---

§ ١ — مسئلة الجمهورية الفاضلة . وجهة نظر أرسطو هى وجهة نظر أفلاطون أستاذه فى الجمهورية وفى القوانين . و إن فولو بيوس الذى كان يعرف مؤلفات أفلاطون ويستشهد بها هو من أوائل من كرروا كأرسطو (ر . ما سبق ك ٢ ب ٣ ف ١٠) أن الدستور الفاضل هو الذى يشمل الأشكال الثلاثة الأصلية للحكومة والذى يجمع على قدر مضبوط بين الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية . ر . فولو بيوس، التاريخ العام ك ٦ ب ٨ . وأما شيشرون شديد الاعجاب بفولو بيوس وأرسطو وأفلاطون فقد استعار منهم هذا المعنى وأوضحه . ر . الجمهورية ك ١ ب ٢٩ و ٤٥ و ك ٢ ب ٢٩ و ٣٤ . وبعدهم جاء مكيافللى فحصل هذه النظرية فى مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ . وأخيرا فان هذا الجمع العلمى بين الأشكال السياسية المختلفة لا يزال هو الغرض الذى ترمى اليه الحكومة النيابية التى اصطنعها الانجليز وأشاد بذكرها منتسكيو وحاولت فرنسا تحقيقها منذ ثلاثين سنة (ر . ما سبق ك ٣ ب ٥) .

§ ٢ — ولما أننا نرى أن قد أوضحنا قدر الكفاية فى مؤلفاتنا الثقافية ، ما هى العيشة الفضلى ، نطبق مبدأها هاهنا .

نقطة أولى لا يجادل فيها أحد لأنها حقة تماما ، هى أن المزايا التى يمكن أن يتمتع بها الإنسان منقسمة إلى ثلاثة أصناف : خيرات خارجة عنه وخيرات الجسم وخيرات النفس ، والسعادة تحصر فى اجتماع هذه الخيرات كلها . لا أحد يميل إلى الاعتقاد بسعادة الإنسان الذى ليس به من شجاعة ولا اعتدال ولا عدالة ولا حكمة والذى يضطرب لطيرذبابة ، والذى يستسلم لشهوات الظمأ والجوع الجافية ، والذى هو مستعد لخيانة أعز أصدقائه من أجل سدس درهم ، والذى وقد انحط إدراكه يكون أبله يصدق كل شىء كالصبى أو المجنون . § ٣ — قد يسلم بجميع هذه النقط متى عرضت على هذا النحو بلا عناء ، لكن فى العمل لا يتفق عليها ولا على القيمة النسبية لهذه الخيرات ولا على مقياسها . يظن المرء دائما أن بحسبه ما به من فضيلة وإن لم يكن به منها إلا قليل . أما الثروة ، والسلطان والصيت فلا يريد المرء أبدا لهذه الخيرات حدودا مهما كانت كمية ما له منها .

لهؤلاء الذين لا يشبعون نقول إنهم يستطيعون أن يعتقدوا بلا عناء وبالحوادث عينها ، أن الخيرات الخارجية بعيد منها أن تكسبنا الفضائل وتحفظها علينا بل هى على ضد ذلك إنما تكسب بالفضائل وتحفظ بها ، وأن السعادة سواء أكانت فى ضروب الاستمتاع أم فى الفضيلة أم فى هذه وتلك معا إنما تعمر على الخصوص القلوب الأطهر ما تكون والعقول الأرقى ما تكون ، وأنها جعلت للناس المعتدلين فى حب هذه الخيرات ، التى قليلا ما تتوقف علينا ، أولى منها للناس الذين مع حيازتهم

---

§ ٢ — فى مؤلفاتنا الثقافية . ر . علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ١ ب ٨ .

— ليس به من شجاعة ولا اعتدال ... تلك هى الفضائل الأربع التى كثيرا ما حللها أفلاطون . ر . الجمهورية ك ٤ ترجمة كوزان .

لهـذه الخيرات الخارجية على قـدر يزيد على حاجاتهم ، يبقون مع ذلك جدّ فقراء إلى الثروات الحقيقية .

§ ٤ — بصرف النظر عن واقع الأحداث يكفى العقل وحده ليوضح هـذا فضل إيضاح . إن الخيرات الخارجية لها حد ككل أداة أخرى وإن الأشياء التى يقال عليها إنها نافعة هى بالضبط تلك التى لا مناص من أن وفرتها مجلبة لحيرتنـا ، أو أنهـا لا تنفعنا فى شىء على التحقيق . وأما فى حـق خيرات النفس فالأمر على الضد إنمـا يكون نفعها إيانا بنسبة وفـرتها إذا كان مع ذلك يليق أن نذكر المنفعة فى أشياء هى قبـل كل شىء جميلة فى ذاتها . وعلى العموم بديهى أن الكمال الأعلى للأشياء التى توازن ، لمعرفة تفوق أحدها على الآخر، هو دائما مقيس مباشرة بمدى التفاوت بين هـذه الأشـياء التى ندرس خواصها . وحينئذ إذا كانت النفس ، إذ يتكلم عليهـا على وجه مطلق أو حتى بالإضافة إلينا ، هى أنفس من الثروة ومن الجسم ، فكمالها وكمالهما يكون على هـذا القياس . وبحسب قوانين الطبـع كل الخيرات الخارجيـة ليست مرغوبا فيهـا إلا لمنفعة النفس . وإن الناس العقلاء لا ينبغى أن يتمنوها إلا من أجلها ، فى حين أن النفس لا ينبغى أبدا أن تكون ملحوظة من أجل هذه الخيرات .

§ ٥ — وحينئذ نحن نعد من الأمر المسلم به تماما ، أن السعادة هى دائما على نسبة الفضيلة والحكمة والطاعة لقوانينهما متخذين هنا شاهدا على أقوالنا الله نفسه الذى لا تتعلق سعادته العليا بالخيرات الخارجية بل هى فى ذاته وفى جوهر طبعه الخاص . من أجل ذلك كان الفرق بين السعادة والثروة ينحصر بالضرورة فى أن الظروف الطارئة

---

§ ٤ — بصرف النظر عن واقع الأحداث . النظريات المشابهة لهذه على سعادة الفضيلة فى قوانين أفلاطون ك ٢ ص ٩٢ وك ٥ ص ٢٧٠ وما بعدها وفى الجمهورية من ترجمة كوزان .

§ ٥ — السعادة هى دائما على نسبة الفضيلة . يتعرف المرء هاهنا مبادئ سقراط وأفلاطون .

— الله نفسه . ر . إيضاح هذه النظرية الخطيرة فى ما بعد الطبيعة ك ٧ ب ٧ .

والمصادفة يمكن أن تكسبنا الخيرات الموضوعة خارج النفس فى حين أن الإنسان ليس عادلا ولا حكيما مصادفة أو بسبب المصادفة . ونتيجة لهذا المبدإ مستندة إلى الأدلة عينها أن الدولة الفضلى هى الدولة السعيدة والناجحة معا . إن السعادة لا يمكن أبدا أن تتبع الرذيلة، فالدولة شأنها كشأن الفرد لا ينجح إلا بشرط الفضيلة والحكمة. وفى حق الدولة الشجاعة والحكمة والفضائل تحصّل على الوجه نفسه وعلى الأشكال أعيانها كما فى حق الفرد الذى متى جمع بينها يسمى عادلا وحكيما ومعتدلا .

§ ٦ — على أنه ينبغى الوقوف بهذه المعانى الأوّلية عند هذا الحدّ، لأنه ليس من الممكن إغفالها جملة ولا التبسط فى موضوعها إلى حدّ دراستها الدرس اللائق، ما دام أنها تتعلق بمؤلف آخر. وحسبنا أن نقرّر أن الغرض الأصلى للحياة، فى حق الفرد على حدة كما هو فى حق الدولة على العموم ، هو بلوغ هذه الدرجة الشريفة للفضيلة وعمل كل ما تأمر به . أما الاعتراضات التى يمكن أن توجه إلى هذا المبدإ فإنا لا نجيب عنها فى المناقشة الحالية اعتمادا على أننا ستتفحصها فيما بعد إذا بقيت شكوك بعد أن نكون قد استمع إلينا .

§ ٦ — بمؤلف آخر . يعنى الأخلاق . ر . علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك ١ ب ٧ — فيما بعد . لا يجد المرء فى سياسة أرسطو هذه المناقشة التى يتكلم عليها هنا والتى هو مع ذلك لا يشير إليها إلا على جهة الشرط .

الباب الثانى

هل عناصر سعادة الدولة هى بعينها عناصرها فى الفرد ؟ فى مزايا التسلط ومحذوراته ، أمثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأثيم هذا المذهب السياسى . الفتح لاينبغى أن يكون غرض المدينة .

§ ١ — بقى علينا أن نبحث هل السعادة تتألف من عناصر متماثلة أو متغايرة فى حق الفرد وفى حق الدولة . لكن من البيّن أن كل امرئ يوافق على أن هذه العناصر متماثلة : فإذا وضعت هناءة المرء فى الثروة فلا محيص من التصريح بأن الدولة سعيدة تماما حين تكون غنية ، فإذا قدر فى حق الفرد أن السلطة الطغيانية هى الغرض الأسمى فكذلك تكون الدولة سعيدة بمقدار سعة سلطانها : و إذا قدّر فى حق الفرد أن الهناءة هى فى الفضيلة فالدولة الأشدّ حكمة تكون كذلك أسعد .

§ ٢ — هاهنا نقطتان تستحقان التفاتنا : أولا الحياة السياسية، هل مشاركة الفرد فى شئون الدولة أفضل أو هل الأفضل هو أن يعيش فى كل مكان كأجنبى حرّ من كل تكليف عام؟ وثانيا أى دستور، أى مذهب سياسى يجب أن يعتنق على وجه التفضيل . هل هو المذهب الذى يقبل فى إدارة الشئون جميع المواطنين بلا استثناء أو هل هو ذلك الذى مع بعض استثناءات يؤثر الأكثرية بتلك الإدارة ؟ هذه المسألة الأخيرة تهم العلم والنظرية السياسية اللذين لا تهمهما الموافقات الفردية . ولما أن الاعتبارات التى من هذا القبيل هى التى تشغلنا هاهنا فإنا ندع جانبا المسألة الثانية لنقبل على الأولى التى تكون الموضوع الخاص لهذا الجزء من كتابنا .

§ ٣ — بديا الدولة الفضلى هى بالبديهية تلك التى فيها كل مواطن أيا كان يستطيع ، بفضل القوانين ، أن يحسن تعاطى الفضيلة ، ويكفل لنفسه أكثرما يكون من السعادة . ومن الناس من هم مع موافقتهم على أن الفضيلة يجب أن تكون الموضوع الرئيس للحياة يتساءلون هل الحياة السياسية العاملة خير من حياة محرّرة من كل التزام خارجى ومستغرقة بجملتها فى التأمل وهى وحدها على رأى بعضهم الحياة الجديرة بالفيلسوف ، و إن أشدّ أنصار الفضيلة إخلاصا فى أيامنا هذه وفيما

مضى من الزمان، قد اعتنقوا جميعا الواحد أو الآخر من هذين المذهبين : السياسة أو الفلسفة. § ٤ — ليس غير مهم أن يعرف فى أى الجانبين يكون الحق، لأن كل امرئ إذا كان عاقلا، وكل جمعية تحكمها سلامة الذوق، كلاهما يتجه بالضرورة إلى الغرض الذى يظهر له أنه الأحسن . إن التسلط على ما يحيط بنا هو فى نظر بعض الناس ظلم صارخ إذا كانت السلطة منفذة على وجه الاستبداد، وعند ما تكون السلطة قانونية فإذا انقطع عن أن يكون ظلما فذلك لكى يصير عقبة فى السعادة الشخصية لهذا الذى يقوم به . وفى رأى مقابل تمام المقابلة وله أيضا أنصاره يدعى أن الحياة العملية والسياسية هى وحدها المناسبة للإنسان، وأن الفضيلة فى كل صورها، لا تتعلق بالأفراد أكثر من تعلقها بأولئك الذى يصرفون الشئون العامة للجمعية . § ٥ — أنصار هذا الرأى الذين هم خصوم الرأى الآخر يصرون فيؤيدون أنه لا سعادة ممكنة للدولة إلا بالتسلط والاستبداد . وفى الواقع فى بعض الممالك الدستور عينه والقوانين موجهة بتمامها إلى فتح الشعوب المجاورة . من أجل ذلك فى وسط هذا الارتباك العام الذى يلابس فى كل مكان تقريبا المواد التشريعية، إذا كان للقوانين غرض أوحد فإنه دائما التسلط . وعلى هذا ففى لقدمونيا وفى كريت مذهب التربية العامة وأكثر القوانين لا توجه إلا إلى الحرب . وكل الشعوب التى هى فى مكنة من أن ترضى طمعها تضع القيمة الحربية فى أسمى مكان . ويمكن الاستشهاد بالفرس والسيتيين والتراقيين والسلتيين . § ٦ — وفى الغالب من الأمر القوانين أنفسها تشجع هذه الفضيلة . ففى قرطاجة مثلا يباهى المرء بأن يضع فى أصابعه من الحلقات عدد ما شهد من الوقائع . فيما مضى كان القانون فى مقدونيا يعاقب الجندى الذى لم يكن قتل عدوا بأن يضع فى عنقه رسنا . وعند

---

§ ٥ - فى لقدمونيا . ر . ما مرك ٢ ب ٦ ف ٢٢ — السيتيين . يروى إيبوقراط أن العادة عند السارمات أن الفتيات لم يكن يتزوجن قبل أن يكن قد حاربن بجانب آبائهن فقتلت كل واحدة منهن ثلاثة من الأعداء . كتاب الأمواه والأهوية والأصقاع طبعة ليترى ج ٢ ص ٦٧ . — السلتيين . سبق أن وضعهم أرسطو فى صف الأمم الأشد ميلا للحروب . ر . ما سبق ك ٢ ب ٦ ف ٦

السيتيين تدور الكأس فى بعض الموائد الرسمية دون أن يستطيع أن يمسها ذلك الذى لم يقتل شخصا فى الحرب ، وأخيرا الإيبيريون وهم عنصر حربى يغرسون على قبر المحارب عددا من أوتاد الحديد بقدر من قتل من الأعداء . ويمكن أيضا أن نذكر عند بعض الشعوب كثيرا من عادات أخرى من هذا القبيل قررتها القوانين أو أقرتها العادات والأخلاق .

§ ٧ — حسب المرء بعض لحظات من التدبر ليجد غريبا أن رجل دولة يستطيع أبدا أن يضمر فتح شعوب مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال النير . كيف ينبغى للرجل السياسى والمقنن أن يشتغلا بغاية ليست مشروعة ؟ إنما هو قلب لجميع القوانين أن يبحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم ، لأن الظفر عينه يمكن ألا يكون عادلا . § ٨ — ليس فى تطبيق العلوم الأخرى سوى السياسة شيء من هذا القبيل . فالطبيب والملاح لا يفكران فى إقناع أو إكراه ، لا من الأول على المرضى الذين يطببهم ولا من الثانى على السياح الذين يقودهم . لكن قد يقال إنه قد تختلط على العموم السلطة السياسية بالسلطة الاستبدادية للسيد ، وما يحده المرء فى حق نفسه غير عادل ولا طيب لا يخجل أن يبغى تطبيقه على سواه . يطالب المرء علنا لنفسه بالعدل وينساه تماما فى حق الأغيار . § ٩ — كل استبداد فهو غير مشروع إلا حين يكون السيد والمسود هما ماهما بمقتضى القانون الطبيعى ، وإذا كان هذا المبدأ حقا فلا ينبغى للمرء أن يبغى السيادة إلا على خلق قدّر عليهم الطبع نير سيد لا على جميع الناس من غير تمييز . كما أنه حين يأدب المرء مأدبة أو يقرب قربانا لا يعمد لصيد أناس بل لصيد حيوانات يمكن صيدها لهذه الغاية ، أى حيوانات وحشية صالحة للأكل . ومن المحقق أن دولة ، متى وجدت وسائل لعزلها عن كل دولة أخرى ، تستطيع أن تكون سعيدة بذاتها بالشرط الوحيد أن تحسن إدارتها

---

§ ٦ — الإيبيريون هم الأسبانيون الذين لهم شهرة فائقة فى الشجاعة حتى عند الرومان .

وأن تكون لها قوانين صالحة . فى هذه الدولة لن يكون الدستور فى الحق موجها إلى الحرب ولا إلى الفتح ، فتلك مقاصد لا يستطيع أحد حتى افتراضها .

§ ١٠ — وحينئذ فبين أن هذه المنشآت الحربية ، مهما كانت جميلة ، ينبغى ألا تكون أبدا هى الغرض الأسمى للدولة بل وسائل لبلوغه ليس غير . والمقنن الحق لا يفكر إلا فى أن يؤتى المدينة كلها والأفراد المختلفين الذين يكونونها وجميع الأعضاء الآخرين للجمعية من الفضيلة أو من السعادة قسطهم الممكن إذ يعدل على حسب الأحوال مذهب قوانينه ومقتضياتها ، وإذا كان للدولة جيران عُنِيَ التشريع بتقدير العلاقات التى يناسب أن تكون بينها و بينهم والواجبات التى ينبغى القيام بها نحوهم . وهذا الموضوع سيبحث فيما بعد بالعناية اللائقة حينما نعين ما هو الغرض الذى ينبغى أن تتجه إليه الحكومة الفاضلة .

§ ١٠ — فيما بعد . ر . فيما يلى ب ٣ ف ٦ .

الباب الثالث

بحث الرأيين المتقابلين اللذين يوصى أحدهما بالحياة السياسية والآخر يهدرها : الفاعلية هى الغاية الحقة للحياة سواء بالقياس إلى الأفراد أو بالقياس إلى الدولة . الفاعلية الحقة هى فاعلية التفكير الذى يمهد للأفعال الخارجية

§ ١ — قلنا إن الإجماع واقع على أن الغرض الذى ينبغى تحقيقه على الوجه الأصلى فى الحياة إنما هو الفضيلة، ولكنه ليس واقعا على ما يجب أن تستخدم له الحياة . فلنبحث الرأيين المتناقضين . ها هنا يؤثم القيام بكل الوظائف السياسية و يؤيد أن حياة الرجل الحر حقا والتى هى من التفضيل بمكان علىّ تختلف تماما عن حياة رجل الدولة ، وهناك الأمر على ضد ذلك توضع الحياة السياسية فوق كل حياة أخرى لأن هذا الذى لا يعمل لا يمكن أن يأتى بعمل فاضل وأن السعادة والأعمال الفاضلة شيئان يتماثلان . هذان الرأيان كلاهما حق بالجزء باطل بالجزء . فلأن يفضل أن يحيا المرء حياة إنسان حر على حياة سيد لعبيد فهذا حق . فإن استخدام عبد من حيث هو عبد ليس من الشرف بمكان، وإن أوامر السيد فى تفاصيل عيشة كل يوم ليست من الجميل فى شىء . § ٢ — لكن من الخطأ الظن بأن كل سلطة هى ضرورة سلطة سيد . إن السلطة على الرجال الأحرار والسلطة على العبيد لا تختلفان اختلافا أقل من اختلاف طبع الرجل الحر وطبع العبد، وهذا ما قد وضحناه فى بدء هذا المؤلف . غير أن من الخطأ البعيد تفضيل عدم العمل على العمل . ذلك بأن السعادة لا تكون إلا فى الفاعلية . وإن الناس العدول والعقلاء لهم من أعمالهم أغراض كثيرة العدد بقدر ما هى شريفة .

§ ٣ — بالصدور من هذه المبادئ ذواتها يمكن أن يقال : "إن سلطة مطلقة هى أكبر الخيرات ما دام أنها تسمح بتكثير الأفعال الجميلة بقدر ما يراد . وحينئذ متى استطاع المرء أن يستولى على السلطة فلا ينبغى أن يدعها إلى أيدى آخرين . بل ينبغى عند الحاجة انتزاعها منهم ، أما رابطة الابن والأب والأصدقاء بعضهم ببعض فتلك ينبغى أن تقصى و يضحى بها : ينبغى بكل ثمن

حيازة الخير الأسمى وها هنا الخير الأسمى إنما هو النجاح ". § ٤ — قد يكون هذا الاعتراض حقا، على الأكثر، إذا كان الاغتصاب والعنف يمكن أن يؤتيا الخير الأسمى. لكن لما أنه ليس ممكنا البتة أن يؤتياه أيدى آخرين فالفرض باطل من أساسه. للقيام بعظائم الأمور ينبغى للمرء أن يتغلب على أمثاله بمقدار ما يتغلب الرجل على المرأة والوالد على الأولاد والسيد على العبد، وهذا الذى يكون قد انتهك حرمة قوانين الفضيلة لا يستطيع أبدا أن يأتى من الخير بمقدار ما قد أتى من الشر بادئ الأمر. بين مخلوقات من نوع واحد لا عدالة ولا عدل إلا فى التكافؤ، إنما هو الذى ينشئ المشابهة والمساواة. وإن اللامساواة بين المتساوين والتفريق بين الأمثال هما من الأحداث التى هى ضدّ الطبع، ولا شىء مما هو ضدّ الطبع يمكن أن يكون خيرا. لكن إذا اتفق أن إنسانا راقيا بأهليته، وبالخصائص القوية التى تحمله على الخير بلا انقطاع فإنما هذا هو الذى يليق اتخاذه مرشدا ويكون من العدل أن يطاع. ومع ذلك فالفضيلة وحدها لا تكفى بل تلزم أيضا القدرة على إعمالها. § ٥ — فإذا كان هذا المبدأ حقا وإذا كانت السعادة تنحصر فى إحسان العمل فلتكن الفاعلية للدولة بجملتها كما هى للأفراد فى خصوصهم الشغل الرئيسى للحياة. لا يعنى بذلك القول بأن الحياة الفاعلة، كما يظن على العموم، يجب ضرورة أن تقع على الناس الأغيار. وأن الأفكار النشيطة هى التى لا تقصد إلا إلى نتائج إيجابية للعمل نفسه. بل الأفكار الفاعلة هى بالأولى التدبرات والتأملات الشخصية الصرفة والتى لا موضوع لها إلا درس أنفسها، وغرضها إحسان العمل، بل إن هذه الإرادة تكاد تكون فعلا. إن معنى الفاعلية ينطبق تماما على الفكرة المنظمة التى ترتب الأفعال الخارجية وتصرفها. § ٦ — العزلة، حتى لو كانت اختيارية، مع جميع شروط المعيشة التى تجرها وراءها لا تفرض إذًا

§ ٥ — معنى الفاعلية. قد استشهد الامبراطور يليانوس أيضا بهذه الفقرة الحكيمة لأرسطو ويصرح هو أيضا مثله بميله الى الحياة العقلية. ر. ك ٣ ب ١٠ ف ٣ و ٥ وما بعدها ومن علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ١٠ ب ٧.

بالضرورة على الدولة أن تكون لا فاعلة . فكل جزء من الأجزاء التي تكون المدينة يجب أن يكون عاملا لمجرد العلاقات التي هي بالضرورة بينها على الدوام . يمكن أن يقال مثل ذلك على كل فرد وحده أيا كان . لأنه إلا يكن ذلك فالله والعالم بأسره لا يوجدان ما دام أن فعلهما لا شيء فيه من الخارجي بل هو باق مركز فيهما .

على ذلك فالغرض الأسمى للحياة هو بالضرورة للإنسان على انفراده كما هو للناس مجتمعين وللدولة على العموم .

الباب الرابع

المقدار الحق للدولة الفاضلة — الحدود التي لا ينبغي تجاوزها قلة وكثرة — يلزم، دون تعيين عدد محدد للمواطنين؛ أن يكون هذا العدد بحيث يكفي لحاجة العيشة للعامة وألا يكون من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين أن يخلصوا من المراقبة — خطر كثرة السكان .

§ ١ — بعد التمهيدات التي ذكرناها آنفا، والاعتبارات التي بسطناها في أشكال الحكومات نبلغ ما بقي علينا أن نقوله بأن نعين ما هي المبادئ الضرورية والأساسية لحكومة على غاية ما يتمنى . ولما أن هذه الدولة الفاضلة لا يمكن ان توجد بدون الأركان الضرورية لكمالها نفسه فلا بأس بأن تتخذها كلها ، على وجه الفرض ، كما يشتهى أن تكون بشرط ألا يذهب البتة إلى المحال، مثال ذلك عدد المواطنين وسعة أرض الوطن . § ٢ — إذا كان العامل على العموم، الحائك وباني السفن أو أي صانع آخر، ينبغي أن يملك، قبل أن يبدأ عمله ، المادة الأولية التي تهم صلاحيتها التمهيدية كثيرا في أثناء التنفيذ، فينبغي كذلك أن يؤتى رجل الدولة والمقنن مادة خاصة مجهزة كما ينبغي لأعمالها . العناصر الأولى التي يقتضيها علم السياسة إنما هي الناس بالعدد والكيوف الطبيعية التي ينبغي أن تكون لهم والأرض بمساحتها وخواصها التي ينبغي أن تكون لها .

§ ٣ — يظن العامة أن دولة لتكون سعيدة ينبغي أن تكون فسيحة الأرجاء : و إذا كان هذا المبدأ صحيحا فإن الذين ينادون به يجهلون حقا في أي تنحصر سعة الدولة أو ضيقها ، لأنهم يحكمون في ذلك عدد سكانها ليس غير . ومع ذلك يلزم أن ينظر

---

§ ١ — والاعتبارات التي بسطناها . ر ما مر ك ٣ ب ٥ وما بعدها . — حكومة على غاية ما يتمنى . لم يقصد أرسطو هنا إلى وضع النموذج الخيالي لجمهورية فاضلة كما حاول أفلاطون . فانه قد أخذ نفسه بأن يظل قريبا جدا من الحقيقة الواقعية واستعار منها ما استعار ، وألا يعرض في سائر مؤلفه إلا خيرة من بين الأوضاع السياسية التي يتحدث عنها باعتبارها أحداثا واقعية .

§ ٣ — فسيحة الأرجاء . تكلم منتسكيو أيضا عن امتداد الدولة الخاص بطبعها وشكلها . ر . روح القوانين ك ٨ ب ١٦ ومابعده . وقد ناقش روسو هذا الموضوع بعينه (عقد الاجتماع ك ٢ ب ٩) =

الى العدد أقل من أن ينظر الى القوة. لكل دولة مهمة تقوم بها، وإن أكبر دولة هي التي تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها . حينئـذ يمكنني أن أقول إن إيبوقراط ، لا من حيث هو رجل بل من حيث هو طبيب، أكبر من رجل آخر أطول منه قامة . § ٤ — حتى مع التسليم بأنه يجب الالتفات إلى العدد لا ينبغي أيضـا اللبس في العناصر التي تؤلفـه . لو أن كل دولة تشـمل بالضرورة تقريبا لفيفا من العبيد ومن النازلين ومن الأجانب لاينبغي في الواقع أن يحسب إلا أعضاء المدينة أنفسهم، أولئك الذين هم مؤلفوها الأصليون . إنمـا كثرة عدد هؤلاء هي الدلالة الصادقة على عظم الدولة . إن المدينـة التي تخرج عددا كثيرا من الصناع وقليـلا من المحاربين لا تكون أبدا دولة عظيمة،لأنه يلزم التمـييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان . § ٥ — والأحداث شاهدة لإثبات أن من العسير، بل ربمـا كان من المحال ، أن يحسن تنظيم مدينـة سكانها أكبر عددا ممـا ينبـغي ، وليست واحدة من تلك التي يشاد بذكر قوانينها تشتمل، كما هو مشاهد، على أكثر ممـا ينبـغي من السكان . والدليل العقـلي يجيء هنا لتعزيز المشاهدة . إن القانون هو تقـرير نظام ما . والقوانين الصالحـة تنتج بالضرورة النظام الحسن . غير أن النظام ليس ممكنا في جمع أكبر ممـا يلزم . القـدرة الإلهية التي تشمل العالم بأسره هي وحدها القادرة على إقرار النظام فيه .

= إيبوقراط . هـذه الشهادة القـديمة هي وشهادة أفلاطون في « فيـدر » كل ما تركه لنا الأقدمون على إيبوقراط .

§ ٥ — أكبر عددا مما ينبغي . ذلك رأي عام عند القدامى ،أن دولة مكتظة بالسكان لايمكن إحسان إدارتها . والنتيجة منطقية للغاية ، متى صدر المرء عن المبادئ السياسية الجارية في كل المدائن الإغريقية على التقريب ، حيث يقوم المواطنون بمباشرة الأعمال العامة ، وليس إلا مذهب الحكومة النيابية هو الذي يحل نظرية دولة عظيمة حسنت إدارتها . واليونان لم يعرفوا هـذا المذهب قطعا . ر. ك ٧ ب ٢ ف ٢ . يزاد على هـذا أن بعثرة إغريقا مدنا مستقلة ذوات سيادة بعثرة كانت مع ذلك مثابة للنشاط الفكري هي التي كانت تقاوم كل نمو سياسي . ولقد كانت روما المدينة الوحيدة العليا سيدة العالم القائمة بتنظيم آخر حد في السياسـة للأفكار اليونانية ، غير أن روما قد شفت من هذا الداء بأن ارتفعت به إلى أعلى درجة يمكن أن تنال فإنها قد استوعبت الدنيا استيعابا .

§ ٦ — الجميل ينتج عادة من توافق العدد والسعة ، والكمال للدولة يكون بالضرورة بأن يجمع فى رقعة كافية عدد مناسب لها من المواطنين . لكن مساحة الدولة خاضعة لحدود معينة ككل شيء آخر ، كالحيوانات والنباتات والآلات . كل شيء لأجل أن تكون له الخواص التى هى له لا ينبغى أن يكون أكبر مما ينبغى ولا أصغر مما ينبغى، لأنه حينئذ إما أن يكون فقد تماما طبعه الخاص و إما أن يكون قد فسد. و إن سفينة قدر فِترٍ لن تكون سفينة لا هى ولا سفينة قدر غلوتين . فإنها بامتدادات ما تكون غير نافعة قطعا إما بسبب ضيقها و إما بسبب سعتها .

§ ٧ — والأمر كذلك فى شأن المدينة فإن كانت أصغر مما ينبغى لا يمكنها أن تقوم بحاجاتها ، وهذا هو مع ذلك ركن أساسى لها و إن كانت أكبر مما ينبغى فهى تقوم بها لا من حيث هى مدينة بل من حيث هى أمة ، ويكاد لا يكون لها بعد حكومة ممكنة . بين هذه الكثرة المفرطة أى قائد يستطيع أن يسمع صوته . وأى استنتور يصلح فيها لأن يكون مناديا عاما؟ المدينة إذًا تتكون ضرورة فى الوقت عينه الذى فيه يمكن للكتلة المجتمعة سياسيا أن تقوم بمرافق عيشتها . وفيما وراء هذا الحد لا تزال فى مكنة من العيشة على درج أعظم، ولكنى أكرر أن هذا النمو له حدود . والحوادث أنفسها تعلمنا بلا عناء ما يجب أن تكون عليه . فى المدينة

§ ٧ — لا من حيث هى مدينة بل من حيث هى أمة . طريقة التقابل بين الكلمتين هنا تبين قدر الكفاية المعنى الذى تدلان عليه فى لغة أرسطو . فالأمة اجتماع عظيم من الناس ، لفيف ليس له نظام سياسى ولا ترتيب . والمدينة على ضد ذلك هى الاجتماع أى الدولة الخاضعة لقوانين منتظمة . ر . هذا الفرق أيضا على صورة أبين من ذلك فى ك ٢ ب ١ ف ٥ — أى استنتور (مؤذن) . هذا المعنى الذى يبين لنا اليوم من الشذوذ بموضع مصدره الاعتقادات السياسية للأقدمين . كان من اللازم بحكم الضرورة أن جميع المواطنين فى الدولة ، جميع الرجال والأحرار والمتمتعين بالحقوق السياسية ، يستطيعون أن يجتمعوا فى الميدان العام ويستمعوا للخطباء و يقرروا الأوامر العالية . واليوم ثلاثة ملايين من الناس على مسطح مقداره خمسة وعشرون ألف فرسخ مربع يستطيعون أن يباشروا أمور سياستهم على أتم ما يكون من النظام . فلا حاجة بهم الى مناد أو صارخ أو بعبارة أدق يقوم لهم التلغراف مقام المنادى فان صوته فى بعض الأحايين يسمع على مسافة مائتين أو ثلاثمائة فرسخ.

الأحداث السياسية على نوعين سلطة وطاعة . فالحاكم يأمر ويقضى . لأجل الحكم فى قضايا المنازعات ، ولتوزيع الوظائف على حسب الأهلية ينبغى أن يعرف المواطنون بعضهم بعضا ويقدر بعضهم قدر بعض . وحيثما لا توجد هذه القيود فالانتخابات والأحكام القضائية سيئة بالضرورة . وفى وجهتى النظر هاتين كل حكم يتخذ عفوا وبلا تدبر سيئ العاقبة ولا يمكن بالبديهية ألا يكون كذلك فى جيل لا يحصى عددا .

§ ٨ — من جهة أخرى يكون سهلا جدا على المستوطنين وعلى الأجانب أن يغتصبوا الحق المدنى ويجوز غشهم بلا عناء دون أن يلحظ فى الجمعية الكثيرة العدد. حينئذ يمكن القول بأن التناسب الحق للهيئة السياسية إنما هو بالبديهية أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين هم أهل لسد حاجات معيشتهم لكن لا يكونون مع ذلك من كثرة العدد بحيث يتخلصون من مراقبة سهلة . تلك هى مبادئنا فى عظم الدولة.

الباب الخامس

موطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التى يجب أن يستوفيها . ينبغى أن يكون للدولة قاعدة بحرية . الوسائل الناجعة للاستفادة من مجاورة البحر . أخطار قصر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتياطات التى يجب على الشارع أن يتخذها لتكون العلاقات البحرية خلوا من الإضرار بنظام المدينة .

---

§ ١ — المبادئ التى حددناها آنفا لنظم الدولة يمكن إلى حد ما أن تنطبق على الموطن . وخيره بلا معارض هو ذلك الذى تحقق صفاته أكثر ما يكون لاستقلال الدولة . إنما هو على التحقيق الموطن الذى ينتج جميع أنواع الحاصلات ، توافر كل شيء وعدم الحاجة الى أى كان ، هذا هو الاستقلال الحق . إن سعة الأرض وخصبها ينبغى أن يكونا بحيث يستطيع جميع المواطنين فيها أن يعيشوا فى دعة الرجال الأحرار القنع . وسنفحص فيما بعد قيمة هذا المبدإ بتحقيق أدق حينما نعالج على العموم الملكية واليسر واستخدام الثروة ، وتلك مسائل مختلف عليها لأن الناس واقعون فى الغالب من أمرهم فى الإفراط . هنا الشح الأشح وهناك الترف الأترف.

§ ٢ — شكل الموطن ليس موضع حيرة ما . فإن المجربين فى الحرب ، الذين ينبغى أخذ رأيهم أيضا ، يقتضون أن يكون صعب المدخل على العدو وسهل المخرج على المواطنين . لنضف إلى هذا أن الموطن كعدد سكانه يجب أن يكون سهل المراقبة ، وإن أرضا سهلة المراقبة لن تكون أقل سهولة فى الدفاع عنها . أما موقع المدينة ، إذا أمكن تعيينه بالاختيار ، فينبغى أن يكون على السواء صالحا من جهة البر ومن جهة البحر . والشرط الوحيد الحتم إنما هو أن جميع النقط يمكن أن يعاون بعضها بعضا ، وأن يكون نقل البقول والأخشاب وسائر الحاصلات أيا كانت أمرا ميسورا . § ٣ — إنها لمسئلة كبرى أن يعرف هل مجاورة البحر مفيدة لحسن نظام الدولة أو مضرة به . إن الاختلاط بالأجانب الذين ربوا فى ظل قوانين مختلفة مضر بحسن النظام ، وإن السكان الذين يؤلفهم لفيف التجار الغادين الرائحين فى البحر هم على التحقيق كثير ولكنهم مستعصون على كل تنظيم سياسى .

§ ٤ — وعدا هـذه المحذورات فلا شك فى أنه من جهة أمن الدولة و يسرها الضرور يين الأفضـل أن يكون للدولة وموطنها موقـع بحرى . إنها تثبت لهجوم عدائى متى أمكنها أن تتلق أمدادا من حلفائها بواسـطة البر والبحر معا . و إذا لم يمكن الإيقاع بالهاجمـين من الجهتين فى آن واحد فمحقق أن يوقع بهـم أشد من إحدى الجهتين حينما يمكن احتلالهما جميعا .

§ ٥ — والبحر يسمح أيضا بسد حاجات المدينة أى استيراد ما لا تنتجه البلد و إصدار الحاصلات التى تزيد فيهـا . غير أن المدينة فى تجارتها ينبغى ألا تفكر إلا فى نفسها ولا تفكر أبدا فى الشعوب الأخر . فإن السوق التجارية للأمم عامة لاتقوم إلا على الشره ، والدولة التى تجد فى غير ذلك عنصر ثروتها لاينبغى أبدا أن تتعاطى مثل هذا السحت . غير أن فى بعض الدول الخليج ، الميناء المحفور بالطبيعة ، عجيب الوضع بالقياس إلى المدينـة التى دون أن تكون بعيـدة جدا هى مع ذلك مفصولة عنـه وتشرف عليه بقلاعها وحصونها . و بفضل هـذا الوضع تستفيد المدينة من هذه المواصلات كلها إذا كانت نافعة لها، فإذا اتفق أن تكون خطرة فمجرد نص تشريعى يمكن أن يؤمنها كل خطر بأن تعـين على طريقـة خاصة المواطنين الذين يباح لهم هذا الاتصال مع الأجانب أو يحظر عليهم .

§ ٦ — أما القوى البحرية فلا يشك امرؤ فى أن الدولة يجب إلى حدّما أن تكون قوية فى البحر . ليس ذلك بالنظر إلى حاجاتها الداخلية فحسب بل فيما يتعلق بجيرانهـا الذين يجب عليها أن تساعدهم أو أن تخيفهـم فى البر والبحـر على حسب الأحوال . ينبغى أن يكون نموّ القـوى البحرية للدولة مناسـبا لنوع عيشة المدينة لأنها إن كانت حربية طامعة لزمها بالضرورة أن تكون بحريتها مناسبة لمشروعاتها .

§ ٧ — ليس للدولة على العمـوم حاجة بالكثرة العظيمة من أولئـك الذين يعملون فى البحر ، فلا ينبـغى أبدا أن يكونوا من أعضاء المدينـة . إنى لا أقصد المحاربين الذين يركبون الأساطيـل والذين يأمرون فيهـا و يديرونها ، فهؤلاء هـم

مواطنون أحرار ، وإنهم بعض جنـود البر . وحينما يكثر عدد القاطنين فى الريف والزراع يكثر بالضرورة عدد البحارة . والأدلة على ذلك ما تجده فى بعض الدول : مثلا حكومة هرقلة فمع أن المدينة بموازنتها بكثير غيرها صـغيرة جدا فإنها تجهز من السفن عددا كثيرا .

لن أذهب بعيدا بهذه الاعتبارات فيما يتعلق بموطن الدولة وثغورها ومدنها وعلاقاتها بالبحر وقواها البحرية .

§ ٧ — حكومة هرقلة . ر . ك ٨ ب ٤ ف ٢ و ب ٥ ف ٢ .

الباب السادس

في الكيوف الطبيعية التي يجب أن تكون للواطنين في الجمهورية الفاضلة . الأخلاق المختلفة للشعوب تبعا للناخ الذي يقطنونه ، تغاير نظمهم السياسية — السمو الذي لا شك فيه للعنصر الإغريقي ، ينبغي أن يكون للشعب الذكاء والشجاعة معا . المركز الذي يشغله القلب في الحياة الإنسانية .

§ ١ — قد عينا فيما سبق الحدود العددية للهيئة السياسية، فلننظر هاهنا ما هي تلك الكيوف الطبيعية المشترطة في الأعضاء الذين يؤلفونها . يستطيع المرء أن يتخذ فكرة من هـذا بأن يلقي النظر إلى أشهر مدائن الإغريق ، وإلى الأمم المختلفة التي تتقاسم الأرض . الشعوب التي تقطن الأقطار الباردة حتى في أوربا هم على العموم ملؤهم الشجاعة لكنهـم على التحقيق منحطون في الذكاء وفي الصناعة ، من أجل ذلك هم يحتفظون بحريتهم لكنهم من الجهة السياسية غير قابلين للنظام ولم يستطيعوا أن يفتتحوا الأقطار المجاورة . وفي آسيا الأمر على ضدّ ذلك شعوبها أشـدّ ذكاء وقابلية للفنون، لكن يعوزهم القلب ويبقون تحت نير استعباد مؤبد . أما العنصر الإغريقي الذي هو بحكم الوضع الجغرافي وسط فإنه يجمع بين كيوف الفريقين . فيه الذكاء والشجاعة معـا . إنه يعرف أن يحتفظ باستقلاله وفي الوقت نفسه يعرف أن يؤلف حكومات حسـنة جدا ، وهو جدير ، إذا اجتمع في دولة واحدة، بأن يفتتح العالم . § ٢ — بين الشعوب المختلفة في قلب إغريقا فروق أشبه بالفروق التي نبهنا عليها آنفا . فها هنا كيف طبيعي هو الذي يتغلب وهناك كيوف تتعادل كلها في مزاج سعيد . يمكن أن يقال ، دون أن يخشى الخطأ، إن شعبا ينبغي أن

§ ١ — الأمم المختلفـة التي تتقاسم الأرض . ان إيبقراط كما هو معـلوم من أوائل من لاحظوا تأثير المناخات هـذا في الخلق وأنظمة الأمم . ر . كتاب الأمواه والأهوية والأصـقاع . من ترجمة ليترى ج ٢ ص ٥٣ . وقـد ذهب إيبقراط الى أبعد من ذلك فقد أوضح كيف أن للقوانين أثرا في أخلاق الشعوب وعزا التكاسل العام للآسيويين الى الملوكيات والحكومات المستبدة التي كانت ترهقهم . ولأفلاطون بعض نظرات في هذا الموضوع الخطير (ر . آخرك ٥ من القوانين) وقد كان يجمل بمنتسكيو في مؤلفـه (ك ٩ و ١٥ و ١٦ و ٢٧) الذي خصص مكانا رحيبا لنظرية المناخات ألا يغفل ذكر المؤلفين القدماء الذين عالجوا هذا الموضوع من قبله .

وفي عصرنا هذا قد خلقت نظرية السلالات نظرية المناخات فعدلتها ولم تقض عليها .

يجمع بين الذكاء والشجاعة حتى يستطيع المقنن أن يقوده بسهولة إلى الفضيلة . بعض الكتّاب السياسيين يقتضون من المقاتلة عطفا على من يعرفونهم وقسوة على من لا يعرفونهم ، وإن القلب هو الذى يتيح فى أنفسنا العطف والقلب هو بالضبط تلك الخاصة للنفس التى تجعلنا نحب . § ٣ — ويمكن تدليلا على ذلك أن يقال إن القلب متى ظن أنه مستهان به يشتد ضغنه على الأصدقاء أكثر منه على المجهولين . يخاطب أرشيلوك قلبه حينما أراد أن يشكو من أصدقائه فيقول :

« يا قلبى أليس صديقا هو الذى أهانك » .

وعند الناس جميعا الرغبة فى الحرية والرغبة فى التسلط تصدران عن هذا المبدإ، القلب متكبر ولا يعرف البتة أن يخضع . غير أن المؤلفين الذين ذكرتهم آنفا يخطئون إذ يقتضون أن يكون المرء قاسيا على الأجانب . لا ينبغى أن يكونه المرء على أى كان . والنفوس الكبيرة لا تكون صعبة المراس إلا فى حق الإجرام . بل أكرر أنها يزيد غضبها على أصدقاء حينما تلقى إهانة من قبلهم . § ٤ — هذا الغضب معقول جدا لأن هنا زيادة على الضرر الذى يمكن أن يلحق بالمرء فإنه يظن أنه قد فقد أيضا رعاية كان له الحق فى الاعتماد عليها .

ومن هنا جاءت أفكار الشاعر هذه :

* بين الإخوة الجلاد أشد ما يكون قوة *

وفى موطن آخر :

* من أفرط فى حبه أفرط فى بغضه *

ونحن إذ نبين فى حق المواطنين ماذا ينبغى أن يكون عددهم وكيوفهم الطبيعية، وإذ نعين سعة الموطن وشروطه فإنما نجرى فى ذلك على التقريب . إلا أنه لا ينبغى أن يطلب، فى مجرّد الاعتبارات النظرية ، من الضبط ما يكون فى المشاهدات التى تقدّمها لنا الحواس .

---

§ ٢ — بعض الكتّاب السياسيين . هو أفلاطون الذى يقصده أرسطو هنا . ر . الجمهورية ك ٢

§ ٣ — أرشيلوك . من «باروس» شاعر غناء ومجون ، كان يعيش فى القرن الثامن قبل الميلاد .

§ ٤ — أفكار الشاعر . هذان البيتان هما من مقطوعات أوريبيد التى ليست بين أيدينا .

الباب السابع

في العناصر الضرورية لوجود المدينة . أنها ستة أنواع . المواد الغذائية ، الفنون ، الأسلحة ، المالية ، الكهنوت . وأخيرا إدارة المصالح العامة و إصدار الأحكام . بغيرهذه العناصر لا يمكن أن توجد المدينة ولا أن تكون مستقلة .

---

§ ١ — كما أن في المركبات الأخر التي تخلقها الطبيعة ليس البتة تماثل بين جميع عناصر الجسم التام ولو أنها أساسية في وجوده ، كذلك يمكن بالبداهة ألا يعد بين أعضاء المدينة كل العناصر التي هي مع ذلك بحاجة ملحة إليها ، وهو مبدأ يطبق على السواء على كل اجتماع لا يتألف إلا من عناصر من نوع واحد بعينه . ينبغي ضرورة أن يكون للمجتمعين نقطة وحدة مشتركة سواء أكانت أنصباؤهم مع ذلك متساوية أم غير متساوية ، مثال ذلك الأغذية أو ملكية الأرض أو أي شيء آخر مشابه . § ٢ — شيئان يمكن أن يجعل أحدهما من أجل الآخر ، هذا وسيلة وذلك غاية دون أن يكون بينهما شيء مشترك أكثر من الفعل يقع من أحدهما فيقبله الآخر . تلك هي هي في عمل ، أيا كان ، علاقة الأداة بالعامل . فالبيت ليس له حقا شيء يمكن أن يكون مشتركا بينه و بين البناء ؛ ومع ذلك فن البناء ليس له موضوع آخر الا البيت . كذلك المدينة بها على التحقيق حاجة للملكية ، غير أن الملكية ليست البتة جزءا أصليا للمدينة ولو أن الملكية تحتوي موجودات حية على أنها عناصر لها . المدينة ليست إلا اجتماع أناس متساوين يحثون بالاشتراك عن عيشة سعيدة هنيئة . § ٣ — لكن بما أن السعادة هي الخير الأعلى ، و بما أنها تحصر في ممارسة الفضيلة وتطبيقها التام ، وأن الفضيلة في النظام الطبيعي للأشياء ، موزعة لا على سواء بين الناس ، لأن حظ بعضهم منها قليل جدا و بعضهم

---

§ ٢ — أناس متساوين . لقد أشاد أرسطو في مجرى مؤلفه كله بمبدإ المساواة هذا لجميع أعضاء الدولة . فعسير أن يفهم ، تلقاء هذه العبارات الصريحة ، أن يتهم بتأييد الطغيان . ر . ك ١ ب ١ ف ١ و ك ٣ ب ٨ ف ١ والمقدمة التي بسطنا فيها هذه المسئلة بسطا — عيشة سعيدة هنيئة . ر . ك ٣ ب ٣ ف ٩ و ب ٦ ف ٤ ا وفي التمييز بين الحكومات ب ٤ ف ٧ .

مجرّدون منها تماما ، يكون من البديهى هنا لزوم البحث فى ينبوع الفروق والانقسامات بين الحكومات . فكل شعب إذ يطلب السعادة والفضيلة بطرق مختلفة يرتب أيضا حياته ودولته على القواعد التى ليست أقل اختلافا .

فلننظر إذن كم من العناصر لامندوحة عنه لوجود المدينة ، لأن المدينة تنحصر بالضرورة فى أولئك الذين نعترف لهم بهذه الشيّم .

§ ٤ — لنعدّ الأشياء أعيانها حتى ننير المسئلة : فبديا المواد الغذائية ثم الفنون وما يتعلق بها من الأشياء التى لا غنى عنها للحياة التى بها حاجة إلى كثير من الأدوات . ثم الأسلحة التى لاغنى للاجتماع عنها لأجل تأييد السلطة العامة فى داخله ضد العصاة ولأجل دفع الأعداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه ، ورابعا سعة ما من الثروات سواء لحاجات الداخلية أو لأجل الحروب . وخامسا ، وكان بوسعى أن أضع هذا فى رأس القائمة ، العبادة الإلهية أو كما يسمونها الكهنوت . وأخيرا وهذا بلا جدال هو الأهم ، تقرير المرافق العامة والقضاء فى الخصومات الفردية .

§ ٥ — تلك هى الأشياء التى لا يسع المدينة مطلقا ، أيا كانت ، أن تستغنى عنها . إن الاجتماع الذى يؤلف المدينة ليس اجتماعا كيفما اتفق ، إنما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم . فإذا لم يتوافر ركن من الأركان التى عددناها آنفا ، فمن ثم يكون محالا أن يقوم الاجتماع بكفاية نفسه . الدولة تقتضى حتما كل هذه الوظائف المختلفة ، فيلزم لها إذًا زراع ليقوموا بغذاء المواطنين ، ويلزم لها صناع وجنود ، وأناس أغنياء وكهنة وقضاة ليقوموا بحاجاتها و بمصالحها .

الباب الثامن

رد العناصر السياسية فى الحكومة الفاضلة الى اثنين فقط : أن المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الأسلحة والذين لهم حق التصويت فى الجمعية العمومية دون جميع الصناع ، وينبغى ألا تكون الأموال الثابتة إلا للمواطنين ، ومن بين المواطنين ينبغى أن يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهولة والكهنوت للشيخوخة .

---

§ ١ — بعد أن قررنا المبادئ على هذا النحو علينا أيضا أن نبحث هل جميع الوظائف ينبغى أن تكون لجميع المواطنين بلا تمييز . هاهنا ثلاثة أمور ممكنة : إما أن جميع المواطنين يكونون فى آن واحد وبلا تمييز زراعا وصناعا وقضاة وأعضاء فى الجمعية العمومية أو أن يكون لكل وظيفة رجال مختصون بها . أو أن تكون بعض الوظائف من اختصاص بعض المواطنين بالضرورة وتكون الوظائف الأخرى من نصيب سائر الناس . الخلط بين الوظائف لايناسب كل دولة بلا تمييز . وقد قلنا فيما سبق إنه يمكن افتراض تواليف مختلفة . فيولى جميع المواطنين جميع الوظائف العامة كلها ولا يولونها جميعا بل تمنح بعض الوظائف بامتياز . وهذا هو الذى يرتب عدم تشابه الحكومات . ففى الديمقراطيات كل الحقوق مشتركة وعلى ضد ذلك فى الأوليغرشيات . ١

§ ٢ — إن الحكومة الفاضلة التى نبحث عنها هى على التحقيق تلك التى تحقق لكتلة الاجتماع أوسع نصيب من السعادة . وقد قلنا إن السعادة لا تنفك عن الفضيلة . وإذن ففى هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمرا واقعيا على إطلاق الكلمة بتمامه لا إضافيا إلى مذهب معين يحرص المواطنون على الامتناع من كل مهنة آلية ، ومن كل مضاربة مفرطة الربح ، ومن الأعمال الخسيسة والمضادة للفضيلة . كذلك هم لا يزاولون الزراعة ، فإنه ينبغى أن يكون للمرء من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشىء العام . § ٣ — يبقى أيضا طبقة الجنود ، والطبقة التى تتداول فى شؤون الدولة وتحكم فى القضايا ، هذان العنصران يشبهان أن يكونا هما اللذين يؤسسان المدينة . أفيوزع نوعا الوظائف التى يختصان بها على أيد متفرقة أم يجمعان فى أيد بعينها؟ الجواب على هذه المسئلة واضح

أيضا . يجب أن تكون هـذه الوظائف متفرقة الى حد ما ومجتمعة الى حد ما . متفرقة لأنها تتعلق بأسـنان مختلفة وأنه لا بدّ هاهنا من التبصر وهناك من القوة . مجتمعة لأنه من المحال أن أناسا بيـدهم القوة و يستطيعون استعمالها يستسلمون إلى خضـوع أبدى . فالمواطنون الذين هم مسلحون على الدوام يرجع إليهـم الأمر فى تأييد الحكومة أو فى إسقاطها. § ٤ — إذن فليس إلا أن توكل هذه الوظائف الى أيد بعينها لكن فى أحيان الحياة المختلفات وكما يعينه الطبع عينـه . وما دامت القوة من حظ الشباب والتبصر من حظ الكهولة فلنوزع الاختصاصات تبعا لهذا المبدإ الذى هو نافع كما هو عادل، والذى يعتمد على اختلاف الأهلية نفسه .

§ ٥ — كذلك الى هاتين الطبقتين يجب أن تكون ملكية الأموال الثابتـة ، لأن اليسر يجب أن يتوافر للمواطنين ، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون. أما الصانع فليس له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبـة عن المشاغل الشريفة للفضـيلة ، وذلك نتيجة بينة لمبادئنا . السعادة لا تحل إلا فى الفضـيلة على وجه الاختصاص . ولكى يقال على مدينـة إنها سعيدة يلزم ألا يحسب حساب بعض أفراد من أعضائها وكفى، بل جميع المواطنين بلا استثناء. على هذا فالملكيات تتعلق بالمواطنين خاصة، و يكون الزراع بالضرورة إما عبيدا و إما متوحشين و إما موالى.

§ ٦ — وأخيرا فمن بين عناصر المدينة تبقى هيئة الكهنة التى لها فى الدولة مكان بيّن . لا يمكن زارعا أو عاملا أن يصل الى وظائف الكهنوت أبدا . بل المواطنون وحدهم هم الذين يختصون بخدمة الآلهـة . فالهيئة السياسية إذن موزعة على جزءين : الأول الجند والثانى الجمعية العمومية، لكن لما أنه من المناسب أن تقام شعائر العبادة للألوهية وأن يدبر أمر الراحة للمواطنين الذين أضناهم الكبر وجب لهذين الأمرين معا أن يوكل الى هؤلاء أمر الكهنوت .

تلك هى إذن العناصر التى لا بدّ منها لوجود الدولة وهى الأركان الحقيقية للمدينة . إنها من ناحية لا تستغنى عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف . لكن من جهـة أخرى ، الطبقة الحربية وطبقة القائمين بشؤون المداولات همـا وحدهما اللتان تؤلفان الدولة سياسيا . وهذان القسمان العظيمان للدولة يتميز كلاهما عن الآخر فأحدهما يمتاز بالدوام والثانى بتداول الوظائف .

الباب التاسع

قدم بعض الأنظمة السياسية ، وعلى الخصوص الانقسام الى طبقات والموائد العامة . أمثلة من مصر ومن إيطاليا : تقسيم الملكيات فى الجمهورية الفاضلة . فى اختيار العبيد .

§ ١ — على أنه فى الفلسفة السياسية ليس البتة استكشافا معاصرا ولا حديث العهد هذا التقسيم الضرورى للأفراد الى طبقات متميزة ، فيها الجند من جهة والزراع من جهة أخرى . بل هو ما زال موجودا الى اليوم فى مصر وفى كريت ، ويقال إنه رتب بقوانين سيزستريس فى الأولى وبقوانين مينوس فى الثانية . § ٢ — كذلك نظام الموائد العامة ليس أقل قدما بل هو يصعد فى كريت الى حكم مينوس وفى إيطاليا الى عهد أبعد من ذلك أيضا . ويؤكد علماء إيطاليا أنه فى عهد المدعو إيطالوس الذى صار ملكا لأونترى غير الأونتريون اسمهم الى إيطاليين وأن اسم إيطاليا قد أطلق على جزء من شواطئ أوربا محصور بين خليجى سلاسى ولاميتى اللذين يبعد أحدهما عن الآخر بمسيرة نصف يوم . § ٣ — ويزيدون عليه أن إيطالوس قد صير الأونتريين الذى

---

§ ١ — سيزستريس . ينتج من الأبحاث الجديدة أن سيزستريس لا بد أن يكون قبل المسيح بنحو ألف وثمانمائة سنة على الأقل . وأرسطو يتكلم هنا إذن على نظام كان قبل زمانه بنحو ألف وخمسمائة سنة . — قوانين مينوس . يمكن أن يكون مينوس بعد سيزستريس بنحو ثلاثمائة سنة أو أربعمائة . ر . فيما يلى ف ٤ و ٥ .

§ ٢ — علماء إيطاليا . يظن نيبهر أن أرسطو قد استخرج هذه المعلومات على إيطاليا من مؤلفات انطيوخوس السرقوسى وهو مؤرخ كان يعيش قبله بنحو مائة سنة تقريبا . وهو الذى تكلم عليه دنيس الهاليكرناسى . — نصف يوم . مائة وستون غلوة على تقدير استرابون . ر . ك ٦ ب ١ ص ٢٤٥ أى أكثر من ستة فراسخ شيئا قليلا . وخليج سلاسى أو اسكلاسى لا يزال يسمى بهذا الاسم وهو شرق البرزخ فى النقطة الجنوبية من إيطاليا . وخليج لاميتى الذى يسميه أنطيوخوس واسترابون نافيتينك هو خليج سانت إيفيمى على بحر نابلى فى الجزء الغربى من البرزخ .

§ ٣ — الأونتريين الذى كانوا رحلا فيما سبق . الأونتريون كانوا يسكنون فى البروتيوم وفى الجزء الجنوبى الشرقى من لقونيا .

كانوا رحلا فيما سبق زراعا وآتاهم فيما آتاهم من النظم نظام الموائد العامة . ولا تزال الى اليوم مقاطعات احتفظت بهذه العادة وببعض قوانين إيطالوس . وهذه العادة كانت عند الأوبيك ، سكان شواطئ تيرينيا والذين لا يزالون يلقبون لقبهم القديم الأوسونيين . وهى توجد أيضا عند الشونيين الذين يقطنون البلد المسمى سيرتيس على شواطئ الإيجى وخليج يونيه . على أن من المعلوم أن الشونيين كانوا أيضا من أصل أونترى .

§ ٤ — فتكون الموائد العامة حينئذ ولدت فى إيطاليا وتقسيم المواطنين إلى طبقات جاء من مصر ، وعهد سيزستريس سابق بكثير لعهد مينوس ، على أنه ينبغى الاعتقاد بأنه فى مجرى القرون لا بدّ أن يكون الناس قد تخيلوا هذه النظم وكثيرا غيرها عدّة مرات ، بل ما لا نهاية له من المرات . فبديا الاحتياج نفسه قد أوحى بالضرورة بوسائل سد الحاجات الأولى ، ولما تحقق ذلك نمت التحسينات والسعة على قدر هذا التطور على ما يظهر . وإذًا فتلك نتيجة منطقية أن ينطبق هذا القانون أيضا على الأنظمة السياسية . § ٥ — كل شىء فى هذا الصدد قديم جدا ، ومصر شاهد على إثباته . فلا أحد يجادل فى قدمها السحيق وفى كل الأزمان كان لها قوانين ونظام سياسى . وعلينا أن نتأثر سابقينا فى كل ما أحسنوه من عمل ولا نفكر فى الإبداع إلا حيث يتركون لنا نقصا نستدركه .

§ ٦ — قلنا إن الأموال الثابتة كانت من حق أولئك الذين يحملون الأسلحة ويملكون الحقوق السياسية ، وأضفنا إليه عند تعيين خواص الموطن وسعته

— تيرينيا . كانوا يطلقون الاسم العام لتيرينيا على الجزء الغربى من إيطاليا .

— الشونيون . كانوا فى إغريقا الكبرى وفى الحدود الجنوبية لإيطاليا أما الشاونيون فكانوا يقطنون الشاطئ الآخر من الخليج الادرياتيكى فى إيفير .

§ ٥ — قديم جدا . يزعم علم الفلك الحديث أنه حقق ، بناء على ما فى الآثار الرسمية ، أن أرصاد المصريين الوضعية تصعد الى ٣٢٨٥ قبل الميلاد . ر . محضر جلسة المجمع العلمى لفرنسا فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٣٤ — نظام سياسى . كانت إغريقا تستقبل نزلاء من المصريين وترحب بأنظمتهم فإن إناخوس وفورنى وسكروپس وقدموس ودناوس جاءوا من مصر .

أن الزراع ينبـغى أن يؤلفوا طبقة منفصلة عن تلك ، فنتـكلم ها هنا على تقسيم الملكيات وعدد الزراع ونوعهم . وقد سبق لنـا أن رفضنا الاشتراك فى الأراضى الذى قبله بعض المؤلفين ، لكننا قد صرحنا بأن التعاطف بين المواطنين ينبغى أن يجعل الانتفاع مشتركا لأجل أن يكفل للكل عيشتهم على الأقل . و إن إنشـاء الموائد العامة ليعتبر مفيدا تماما لكل دولة حسنة النظام . وسنقول فيما بعد لمـاذا نحن نتخذ هذا المبدأ أيضا . لكنه يلزم أن تتسع تلك الموائد العامة لكل المواطنين بلا استثناء . ومن العسير أن الفقراء مع أنهم يقدمون النصاب المقدر بالقانون يستطيعون أن يقوموا بجميـع الحـاجات الأخرى لمن يعولون . § ٧ — إن نفقات العبادة الإلهيـة هى أيضا عبء مشـترك على المدينـة . على هـذا حينئذ يجب أن يقسم الموطن الى قسمين أحدهما للعموم والآخر للأفراد . وكلاهما ينقسم أيضا الى اثنين آخرين : الأول يقسم لسد نفقات العبـادة ونفقات الموائد العامة . أما الثـانى فيقسم بحيث إن كل مواطن يملك على الحدود وبجوار المدينة يهتم على السواء بالدفاع عن الموضعين . § ٨ — هذا التوزيع وهو عادل فى ذاته يكفل مسـاواة المواطنين وشـدّة اتحادهم على الأعداء الذين يجاورونهم . وحيثما لا يكون هـذا التوزيع مقررا فالبعض يستهين بالمناوشات التى تهـدّد الحدود والآخرون يخشونها خشية مخجلة . من أجل ذلك فى بعض الدول يستثنى القانون سكان الحدود فيجعلهم بمعزل عن كل مداولة فى أمر هجوم الأعداء الذى يلحقهم باعتبـار أنهـم أحرص على مصالحهم من أن يكونوا قضـاة صالحين . تلك هى الأسـباب التى توجب توزيع أرض الموطن على نحـو ما قدّمنا . § ٩ — أما فى شأن أولئك الذين ينبغى أن يزرعوها ، فإذا كان للخيار مكنة ، فينبغى أن يكونوا على الخصوص عبيـدا وأن يعنى بألا يكونوا جميعـا من أمـة واحدة ، وعلى الخصوص ألا يكونوا أهل حرب . وبهذين الشرطين يتم صلاحهم للعمل ولا يرد

§ ٦ — فيما بعد . حق أن أرسطو سيتكلم فيما بعـد على الموائد العامة (ب ١٠ ف ٨ و ب ١١ ف ٣ غير أنه لا يقدّم أدلته لإقرار هذا النظام كما يذكرها هنا .

بخواطرهم أن يثوروا . ثم ينبغى أن يضاف الى أولئك العبيد بعض المستوحشين بوصفهم زراعا تبعا للأرض ولهم خصائص الأرقاء أنفسها . ففى الأراضى الخاصة يملكهم مالكها وفى الأراضى العامة هم ملك الدولة . وسنقول فيما بعد كيف ينبغى أن يعامل الأرقاء ولماذا يجب دائما أن يقدّم لهم فك الرقبة جزاء لأعمالهم .

§ ٩ — فيما بعد . ر . الاقتصادى ك ا ب ٥ . ويظن شنيدر أن هذه الاشارة كانت تتعلق بجزء من مؤلف أرسطو لم يصل إلينا . وإنه فى ذلك مخدوع ، لأنه هاهنا على الأقل لا محل لخفاء . وقد اعترف بذلك أورسم .

وإن هذه الفكرة التى يقررها أرسطو هاهنا والتى هى غاية فى الإنسانية والتى هو يكررها فى « الاقتصادى » تثبت قدر الكفاية أن أرسطو لم يكن قط نصيرا أعمى للرق . زد على هذا أن وصيته التى حفظها لنا ديوجين اللايرقى تشهد بأن الفيلسوف كان يعمل على مقتضى هذه النظريات العامة فانه فيها يمنح الحرية عبيده جميعا ويوصى بهم خيرا منفذ وصيته . ر . ديوجين اللايرقى ك ٥ ص ١٦٩ . ور . أيضا فى السياسة ك ا ب ٢ ف ٣ والمقدمة .

البـاب العاشــر

موقع المدينة ، الشروط التى ينبغى أن تطلب . ملاءمة الموقع للصحة . المياه . معاقل المدينة . ينبغى أن يكون لها أسوار تساعد أهلها على الشجاعة . النظريات الباطلة فى هذا الموضوع : ارتقاء فن الحصار يقضى أن تحصن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها بمهارة تساوى مهارة الهجوم .

§ ١ — نحن لن نكرر لماذا ينبغى أن تكون المدينـة برية وبحـرية معا ، وأن تكون قدر ما أمكن على اتصال بجميـع نقط أرض الوطن . فقـد ذكرنا ذلك فيما مر . فأما ما يتعلق بالموضع فى ذاته فينبغى توافر أربعة أمور على الخصوص : الأول والأهم إنما هو الأمر الصحى ، وإن استقبال الشرق والتعـرّض للرياح التى تهب من هـذه الناحية هو أصح جميع الجهات ، ويليه استقبال الجنوب لأنه ممتاز بأن البرد فيه أيسر احتمالا طول الشتاء. § ٢ — ومن جهات نظر أخرى ينبغى أن يكون على السواء مختارا بحيث يلائم المشاغل الداخلية للسكان ولصـدّ الغارات التى يمكن أن تكون المدينة محلا لمعاناتها . يلزم فى حالة الحرب أن يتمكن أهل المدينة أن يخرجوا منها بسهولة ، وأن يكون شاقا على الأعداء دخولها وحصارها على السواء . ينبغى أن يكون للمدينة داخل أسوارها مياه وكثرة من الينابيع الطبيعية ، فإن لم يكن ذلك ينبغى أن تحفر صهاريج واسعة ومتعدّدة لحفظ مياه المطر حتى لا يعوزها المـاء البتة فى حالة ما تقطع وسائل الاتصال بالخارج مدّة الحرب. § ٣ — ولما أن الشرط الأول إنما هو صحة السكان وهو يتحقق أولا بموقع المدينة ووجهتها على النحو الذى ذكرناه وثانيا باستعمال المـاء الصالح للشرب ، فهذه النقطة الأخيرة تقتضى أيضا أشدّ الالتفات . إن كل ما يصلح فى الغالب وفى العادة لحاجات الجسم له بالضرورة تأثير فى الصحة كبير ، كالأثر الطبيعىّ للرياح وللأمواه . من أجل ذلك حيثما لا تكون المياه الطبيعية طيبة وغزيرة على السواء يكون من الحكمة عزل المياه الصالحة للشرب عن تلك التى تكفى للاستعمالات العادية .

§ ٤ — أما مواطن الدفاع فإن طبيعـة الموقع وفائدته تختلفان باختلاف الدساتير . إن مدينـة عالية تناسب الأوليغرشية والملوكية . أما الديمقراطيـة فتؤثر

السهل . والأرستقراطية ترفض كل هـذه الأوضاع ، ويناسبها على الخصـوص الهضاب المحصنة . أما فيما يتعلق بمواقع المساكن الخاصة فالظاهر أن أشدّها قبولا وأنسبها على العموم أن تكون مخططة على الطريقة الحديثة وفقا لمذهب إبوداموس. كان للطراز القـديم ، على ضـد ذلك ، مزية أنه آمن فى حالة الحـرب ، وكان الأجانب متى حصروا فى المدينة شق عليهـم أن يخرجوا منهـا ، ولم يكن دخولهم فيها بأقل من ذلك عناء . § ٥ — ينبغى الجمع بين هذين المذهبـين ويحسن أن يحاكى ما يسميه زراعنا الأشكال الشطرنجية فى غرس الكروم . فنخطط المدينة إذًا فى بعض الأجزاء فقـط ، فى بعض أحيائهـا لا فى مساحتها كلها ، ففى ذلك جمع بين الرشاقة والأمن . وأخيرا فيما يتعلق بالمعاقل فان أولئك الذين لا يبغون إقامتها ليحتفظوا بإقدام السكان قد خدعهم وهم قديم ، ولو أن الحوادث تحت أعينهم قد كذبت تلك المدائن التى كانت تصطنع هذه النخوة الغريبة. § ٦ — ربما لا يكون من الإقدام ألا يدفع المحاربون أعداء مساوين لهم فى العدد أو أكثر قليلا إلا من وراء الأسـوار . لكن قد شوهد ولا يزال يشاهد أن المغيرين يأتون فى عدد زاخر دون أن تكون النجدة التى فوق طاقة البشر لحفنة من الشجعان تستطيع أن تصدهم . فلأجل اتقاء الغير والمصائب ولأجل التفادى من هزيمة لا شك فيها تكون الوسائل الأدخل فى فن الحرب هى الحصون الأمنع ، وعلى الخصوص اليوم إذ ارتقى أيمـا ارتقاء فن المحاصرات ونباله وآلاته المخوفة . § ٧ — إن الامتناع عن إقامـة

---

§ ٤ — مذهب إبوداموس . طريقـة إبوداموس كانت أنه يقسم المدينة الى شـوارع منظمة (ر . ك ٢ ب ٥ ف ١) — للطراز القـديم على ضـد ذلك . كان الطراز القديم للعمارة ينحصر فى جمع الدور بعضها على مقربة من البعض الآخر دون أى نظام . وكانوا يظنون أن هذا الوضع كان يسمح بدفع العدوّ على أهون ما يكون وعلى أقوى ما يكون .

§ ٥ — الحوادث . لا شـك فى أن أرسطو يلمع إلى حصار لقـدمونيا من قبل إيفامينوداس فى السنة الرابعة للأولمبية الثانية بعد المائة ٣٦٧ قبل الميلاد . ر . ماسبق ك ٢ ب ٦ ف ٧ .

§ ٦ — وآلاته المخوفة . لما رأى أرخيداموس بن أجيز يلاس المنجنيق وقد جىء به من صقلية =

المعاقل على المدائن يأباه العقل كما يأبى اختيار بلد مفتوح أو تسوية المرابئ بالأرض. أو تحريم إحاطة البيوت الخاصة بأسوار خشية أن يتسرب لسكانها شيء من الجبن. بل ينبغى الاقتناع بأن إقامة المعاقل يسمح باستخدامها أو عدم استخدامها عند المشيئة، أما فى المدينة المفتوحة فهذا الخيار ساقط. § ٨ — فاذا صحت تقديراتنا وجبت إحاطة المدينة بالمعاقل بل ينبغى، فوق أن تجعل منها زينة، أن تكون جديرة بصدّ كل وسائل الهجوم وعلى الخصوص وسائل الفن الحربى الحديث. إن الهجوم لا يغفل أية وسيلة للنجاح فيجب على الدفاع، من جانبه، أن يبحث ويدبر ويخترع وسائل جديدة. و إن أوّل ميزة لأمة يقظة إنما هى أن يتردّد الأغيار فى مهاجمتها. لكن بما أنه ينبغى من أجل الموائد العامة تقسيم المواطنين فئات كثيرة وأن الأسوار أيضا يجب من مسافة إلى أخرى وفى المواضع المناسبة أن يكون لها أبراج وحراس، فمن البين أن تكون هذه الأبراج مخصصة بطبيعة الحال لاجتماعات المواطنين فى الموائد العامة.

تلك هى المبادئ التى يمكن تقريرها لموقع المدينة وفائدة الحصون.

= صاح قائلا: «لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان». ر. فلوطرخس. وأن اختراع آلات الحرب لم يكن جد قديم مادام أنه من عهد فريقلس الذى هو أوّل من استخدمها فى حصار ساموس فى السنة الرابعة من الأولمبية الرابعة والثمانين ٤٤١ قبل الميلاد. وكان الذى أنشأها رجل لقدمونى (ر. ديودور الصقلى ك ٧). ولكن هذا الاختراع لم يلبث أن أدخل عليه دينيس القديم تحسينات كبيرة (ر. ديودور ك ١٤). و إن اختراع الأسلحة النارية قد أدهش كذلك فرسان القرون الوسطى وفت فى شجاعتهم فلما رأوا المدافع والبنادق القديمة كرروا صيحة أرخيداموس: «لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان».

الباب الحادى عشر

المعابد فى الجمهورية الفاضلة . الموائد العامة لحكام، الميادين العامة والرياضات البدنية ، شرطة المدينة ، حرس الحقول ينبغى أن ينظم على نحو الشرطة تقريبا .

---

§ ١ — الأبنيـة المخصصة للحفلات الدينيـة يجب أن تكون من الفخامة على ما ينبغى أن تكون، وتصلح كذلك للموائد الرسمية لكبار الحكام ولأداء جميع الشعائر التى لا يقضى بسريتها القانون أو هاتف فيثيا . هـذا المحل الذى يرى من جميع ما يحيط به من أحياء المدينة التى يشرف هو عليها ينبغى أن يكون على نحو يناسب كرامة السراة الذين يؤمونه. § ٢ — وتحت الربوة التى عليها تقام البنية يكون من المناسب أن يوجد الميدان العام الذى اتخذ على غرار ما يسمى فى تساليا " ميدان الحرية " . هـذا الميدان لا يجوز البتة أن يدنس بالبضائع، ويحظر دخوله على الصناع وعلى الزراع وعلى أى فرد من أفراد هـذه الطبقة إلا أن يدعوهم الحاكم إليه دعوة صريحة . كذلك ينبغى أن يكون منظر هـذا المكان مقبولا ما دام أنه الميدان الذى فيه يقوم الرجال الكهول بالرياضات البدنية ، لأنه يجب ، حتى فى هذا الصدد، فصل الأعمار المختلفة، وفيه يشهد بعض الحكام ألعاب الشباب، كما أن الكهول يوافونه لشهود ألعاب الحكام أحيانا . فإن المرء متى أحس أنه تحت عين الحاكم استشعر ما يقضى به الحياء الحق، وما تدعو إليـه الخشية اللائقة بالرجل الحر . بعيدا عن هـذا الميدان ومنعزلا عنه يكون المكان المخصص للسوق وينبغى أن يكون الوصـول إليه ميسرا لأنواع النقل سواء من البحر أو من داخل البلاد .

§ ٣ — ما دامت كتلة المواطنين منقسمة إلى كهنة وحكام فمن المناسب أن يكون موضع الموائد العامة للكهنة إلى جانب المعابد المقدّسة . أما الحكام المكلفون النظر فى العقود والحكم فى القضايا الجنائية والمدنية وفى كل الأمور من هذا القبيل أو الذين هم مكلفون مراقبة الأسواق وما يسمّى شرطة المدينة فان محل

موائدهم يجب أن يكون على مقربة من الميدان العام ومن حى مطروق . ما جاور ميدان السوق حيث يكون الأخذ والعطاء يجب أن يكون على الخصوص مناسبا لذلك . أما الميدان الآخر الذى ذكرناه آنفا فانه يجب أن يكون دائما محل السكينة المطلقة، خلافا لهذا الذى هو مخصص للأخذ والعطاء اللذين لا غنية عنهما .

§ ٤ — كل ما أسلفنا آنفا من التقاسيم المدينية يجب أن يكرر فى المناطق الزراعية . هنالك الحكام الذين يدعون إما حراس الغابات وإما مفتشى الريف لهم أيضا كتائب من الحرس للمراقبة ولهم موائد عامة . كذلك يكون فى الريف أيضا معابد مقدّسة موزعة فيه بعضها للآلهة والأخرى للأبطال .

قد يكون من غير النافع أن نلح فى ذكر تفاصيل أدق فى هذا الموضوع فتلك أمور تصوّرها أيسر من تنفيذها . وقد يكفى فى القول بها مجرّد إرادتها . أما تنفيذها فلا بدّ فيه من مواتاة التوفيق . من أجل ذلك نكتفى بما عرضنا فى هذا الموضوع .

الباب الثانى عشر

الكيوف التى يجب أن تتوافر للواطنين فى الجمهورية الفاضلة : الأركان العامة للسعادة ، تأثير الطبع والعادات والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الأركان لتحقيق سعادة الفرد وسعادة المدينة : ينبغى افتراض اجتماعها فى المدينة الفاضلة .

---

§ ١ — لنبحث الآن ماذا يكون الدستور عينه وما هى الكيوف التى يجب أن تتوافر للأعضاء الذين يؤلفون المدينة لتحقيق سعادة الدولة ونظامها تحقيقا كاملا . السعادة على العموم لا تكتسب إلا بشرطين أحدهما أن تكون الغاية التى يعتزمها المرء محمودة . الثانى أن يستطاع أداء الأعمال التى توصل إليها . فمن الممكن أن يجتمع هذان الشرطان وألا يجتمعا البتة . فتارة يكون الغرض محمودا ولكن الوسائل التى من شأنها أن تؤدى إليه غير مستطاعة . وتارة يملك المرء الوسائل الضرورية كلها للوصول إليه ويكون الغرض سيئا . وأخيرا يجوز أن يخدع المرء فى الغرض وفى الوسائل معا . والشاهد على ذلك الطب : فتارة هو لا يعرف كما ينبغى الدواء الذى يبرئ الداء ، وتارة لا يملك الوسائل الضرورية للشفاء الذى يعتزمه . فى جميع الفنون وفى جميع العلوم يلزم إذًا أن يكون الغرض والوسائل المؤدية إليه طيبة وفعالة على السواء .

§ ٢ — بيّن أن الناس جميعا يتمنون الفضيلة والسعادة ولكنه يسير لبعضهم بلوغهما ممتنع على الآخرين ، وذلك من أثر الظروف أو من أثر الطبع . الفضيلة لا تكتسب إلا بشروط معينة من اليسير أن تجتمع للأفراد المجدودين وهى أعسر على الأفراد الذين هم أقل منهم فى الجَدّ نصيبا . وقد يضل المرء السبيل منذ الخطا الأولى حتى متى جمع بين الملكات المطلوبة كلها . ولما كان موضوع بحوثنا الدستور الأفضل الذى هو مصدر الإدارة الفاضلة للدولة ، ولما كانت هذه الإدارة الفاضلة هى تلك التى تكفل أعظم مبلغ من السعادة لجميع الأفراد ، وجب علينا بالضرورة أن نعرف فى أىّ تنحصر السعادة § ٣ — قلنا فى "علم الأخلاق" ،

---

§ ٣ — علم الأخلاق . علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ١ ب ٨ .

إذا كان يسمح لنا أن نظن أن هذا المؤلف ليس خلوا من كل فائدة : إن السعادة هى تنمية الفضيلة ومزاولتها مزاولة تامة ، لا الفضيلة الإضافية بل المطلقة : وأعنى بالإضافية الفضيلة المطبقة على الحاجات الضرورية للحياة، و بالمطلقة تلك التى تنفرد بالانطباق على الجميل وعلى الطيب . ففى أمر العدل الإنسانى جزاء المجرم وعقابه العدل هما من أعمال فضيلة، ولكن هذا هو أيضا عمل ضرورة أعنى أنه ليس خيرا إلا بأنه ضرورى . ومع ذلك ربما كان الأفضل ألا تكون بالأفراد ولا بالدولة حاجة للعاقبة . على ضد ذلك الأفعال التى لا غاية لها إلا المجد و إلا الكمال الأدبى فهى جميلة على المعنى المطلق . فى هذين النظمين من الأعمال يرمى الأول بالبساطة إلى التخلص من شر، والثانى على الضد من ذلك يمهد للخير وتحقيقه مباشرة .

§ ٤ — الرجل الفاضل يستطيع أن يحتمل بنبل البؤس والمرض وكثيرا من أنواع الشر وهذا غير مانع أن تنحصر السعادة فى الأضداد . وقد عرفنا فى "علم الأخلاق" أيضا الإنسان الفاضل بأنه الإنسان الذى بفضيلته لا يحسب من الخيرات إلا الخيرات المطلقة، وليس من حاجة بنا إلى أن نزيد على ذلك أنه يجب عليه أيضا أن يستخدم هذه الخيرات استخداما جميلا على الإطلاق وشريفا على الإطلاق . ومن هذا عينه جاء هذا الرأى العامى أن السعادة تتعلق بالخيرات الخارجية . فقد ينسب عزف السنطير بإحسان إلى الآلة عينها أكثر مما ينسب إلى الفنان .

§ ٥ — من هذا الذى قلنا آنفا ينتج بيّنا أن الشارع يجب أن يجد سلفا بعض عناصر عمله ، غير أنه يستطيع أيضا أن يهيئ هو نفسه بعض تلك العناصر .

من أجل ذلك لزمنا أن نفترض للدولة كل العناصر التى تتصرف فيها المصادفة وحدها لأننا قد سلمنا بأن المصادفة قد كانت أحيانا هى المتصرف الوحيد فى الأشياء ، غير أنها ليست هى التى تحقق فضيلة الدولة ، بل إرادة الانسان العاقلة . لا تكون الدولة فاضلة إلا حين يكون المواطنون جميعا الذين هم ولاة الحكومة فضلاء ،

§ ٤ — علم الأخلاق . علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٣

ومعلوم عن رأينا أن جميع المواطنين يجب أن يشتركوا فى حكومة الدولة . فلنبحث إذاً كيف نطبع الناس على الفضيلة . فى الحق إن كان هذا ممكنا فالأفضل أن نطبعهم عليها جملة فى آن واحد دون الاشتغال بالأفراد واحدا واحدا ، غير أن الفضيلة العمومية ليست إلا نتيجة لفضيلة كل الأفراد .

§ ٦ — ومهما يكن من شىء فإن ثلاثة أمور يمكن أن تصير الإنسان خيرا وفاضلا : الطبع والعادة والعقل . فبديا يلزم أن يجعلنا الطبع نولد من النوع الإنسانى لا من أى نوع آخر من الحيوانات ، ثم يلزم بعد ذلك أن يؤتينا كيوفا معينة للروح وللبدن . وفوق ذلك فإن هبات الطبع ليست كافية لأن الكيوف الطبيعية تعدل على حسب العادات ويمكن أن يلحقها تأثير مزدوج يفسدها أو يصلحها. § ٧ — الحيوانات كلها تقريبا ليست خاضعة إلا لسلطان الطبع ، وقليل من أنواعها خاضع لسلطان العادات ، أما الإنسان فهو وحده الذى يجمع بين العقل والعادات والطبع . فينبغى أن تمازج هذه الأشياء الثلاثة فيما بينها ، وفى الغالب أن العقل يحارب الطبع والعادات حين يعتقد أن الخير فى نبذ قوانينهما . وقد ذكرنا فيما سلف بأى الشروط يستطيع المواطنون أن يقدموا مادة سهلة لعمل الشارع ، والباقى يكون من عمل التربية التى تعمل بالعادات و بدروس المعلمين .

الباب الثالث عشر

في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . التبعية الطبيعية للأعمار المختلفة . مشاغل السلام هي العيشة الحقة للدينة . ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت الراحة . تثقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسي الذي يعتزمه الانسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين .

---

§ ١ — لما كان الاجتماع السياسي دائما مكونا من رؤساء ومرءوسين أسائل هل السلطان والطاعة ينبغي أن يكونا على التناوب أو هما مدى الحياة . بيّن أن مذهب التربية ينبغي أن يرجع فيه إلى هذين القسمين العظيمين للواطنين إذا كان بعض الناس يسود الأناسي الأخر على قدر ما يختلف الآلهة والأبطال عن سائر الناس ، كما هو الاعتقاد العامي ، من حيث الجسم الذي يكفي في الحكم عليه لحظ العين ، حتى من حيث الروح على وجه أن تكون سيادة الرؤساء هي أيضا غير محل للنزاع وجلية عند جميع الرعايا ، فليس من شك في أنه ينبغي تفضيل استدامة الطاعة عند البعض واستدامة السلطان عند الآخرين . § ٢ — غير أن تحقق هذا التخالف من أعسر ما يكون ، وليس الشأن هنا كما هو في حق هؤلاء الملوك في الهند الذين هم ، على قول سيلاكس ، بأيديهم السيادة الكاملة على الرعايا الذين يدينون لهم بالطاعة . بيّن إذًا لأسباب كثيرة أن تناوب السلطان والطاعة يجب ضرورة أن يكون أمرا مشتركا بين جميع المواطنين . إن المساواة هي تماثل الاختصاصات بين أناس متشابهين ولا تستطيع الدولة أن تحيا على ضد ما تقضيه قوانين العدالة : فان الخوارج الذين لا يخلو منهم البلد سيجدون أنصارا على الدوام في الرعايا الساخطين ولا يستطيع أعضاء الحكومة أبدا أن يكفي عددهم لمقاومة أعداء على نحو هذه الكثرة مجتمعين .

---

§ ١ — استدامة الطاعة . يصرح أرسطو هاهنا بغاية الايضاح أنه معارض لاستدامة السلطان ، أي أنه معارض للطغيان . ر . ك ٣ ب ٨ ف ١ والمقدمة وك ١ ب ٢ ف ١٥

§ ٢ — سيلاكس . من كريانذر . جغرافي وبحار ، كان يعيش في أول القرن الخامس قبل الميلاد .

§ ٣ — ومع ذلك فلا جدال فى أنه ينبغى أن يكون هناك فـرق بين الرؤساء والمرءوسين. فماذا يكون هذا الفرق وماذا يكون توزيع السلطان؟ هاتان هما المسئلتان اللتان يجب على الشارع حلهما . لقد ذكرناه فيما سبق . إنمـا الطبع ذاته هو الذى يرسم خط الحدّ بأن يجعل على نحو واحد طبقتى الشبان والشيوخ ، أولئـك للطاعة وهؤلاء الأكفاء للحكم . إن سلطانا يمنحه السنّ لا يثير الغيرة ولا يرم به أنف الزهو عند أىّ شخص خصوصا متى اطمأن كل امرئ إلى أنه سوف يحصل بالسنين على الامتياز عينه . § ٤ — على هذا فالسلطان والطاعة يجب أن يكونا معا مستمرين وعلى وجه التناوب . وعلى هـذا فالتربية يجب أن تكون متشابهة ومتخالفة معـا، ما دامت الطاعة باعتراف جميع الناس هى المدرسـة الحقة للحكم . فالسلطان، كما قلنـا فيما مر، يمكن أن يكون لمنفعة من يملكه أو فى منفعة الذى ينفـذ فيه . ففى الحالة الأولى إنما هو سلطان السيد على عبيده، وفى الثانية إنما هو السلطان على الناس الأحرار . § ٥ — وفوق ذلك فإن الأوامر تختلف بالسبب الذى أوجبها بقدر ما تختلف بالنتائج أعيانها التى تنتجها . فإن كثيرا من الخدمات التى تعتبر منزلية فقط إنما تكون تشريفا للشبان الأحرار الذين يقومون بها . إن ميزة عمل أو عيبه ليسا همـا فى العمل ذاته أقل ممـا هما فى الأسباب التى أوحت به والغرض الذى قصد إليه منه .

لقد قررنا أن فضيلة المواطن، حين يحكم، مماثلة لفضيلة الرجل الكامل، وزدنا عليـه أن المواطن يجب عليه بادئ بدء أن يطيع قبـل أن يحكم . فنستنتج من هذا ها هنا أن على الشارع أن يطبع المواطنين على الفضيلة بأن يعـلم حق العلم الغـاية الأصليـة للحياة الحسنى والوسائل التى تؤدّى إليهـا . § ٦ — النفس تتألف من جزأين : أحدهما الذى له هو بذاته العقل، والثانى الذى هو دون أن يكون له العقل أهل لأن يطيعه . وبأحدهما وبالآخر تتعلق الفضائل التى تجعـل الإنسان خيرا . متى سلم بهذا التقسيم كما تقرره يمكن أن يقال بلا عناء أى هذين الجزأين يشتمل على الغاية التى يجب السعى إليها . لأنه دائمـا يعمل الشئ الأقل خيرا للوصول الى شئ

أحسن، وهذا ليس أقل وضوحا فى نتاج الفن منه فى نتاج الطبيعة. وها هنا الأمر الأحسن إنما هو جزء النفس العاقل .

§ ٧ — جريا فى هذا البحث على مذهبنا العادى فى التحليل ينقسم العقل إلى قسمين آخرين : عقل عملى وعقل مجرد . و بالنتيجة الضرورية تنطبق التجزئة التى نجريها فى هذا الجزء من النفس على الأفعال التى تأتيها على سواء . و إذا أمكن الخيار لزم تفضيل أفعال الجزء الذى هو أعلى بالطبع سواء فى جميع الأحوال أو فى حالة واحدة حيث يقترن جزءا النفس . ذلك لأنه فى جميع الأشياء يلزم دائما تفضيل ما يؤدى إلى الغرض الأسمى .

§ ٨ — وأيا كانت الحياة فإنها موزعة بين عمل وراحة ، بين حرب وسلام . فمن الأعمال الإنسانية ما يرجع إلى الضرورى، إلى النافع، وأخر ترجع إلى الجميل ليس غير . وعلى جهات النظر المختلفة هذه يجب أن يقع تمييز مشابه لذلك فى جزأى النفس وفى أفعالها : فان الحرب لاتقع إلا لقصد السلام، والعمل لايتم إلا لقصد الراحة . فالمرء لايبحث عن الضرورى والنافع إلا لقصد الجميل . فى كل ذلك يجب على رجل الدولة أن ينظم قوانينه على جزأى النفس وعلى أفعالها ، بل بالأخص على الغاية السامية التى يستطيعان إدراكها . وأشباه هذه التمايز تنطبق على الحرف المختلفة والمشاغل المتباينة للحياة العملية . يلزم أن يكون المرء مستعدا للعمل وللحرب على سواء ، غير أن الفراغ والسلام آثر : ينبغى أن يعرف المرء القيام بالضرورى والنافع ، ومع ذلك فالجميل أسمى من أحدهما ومن الآخر . تلك هى توجيهات من الحسن أن يعطاها المواطنون منذ طفولتهم وفى كل الوقت الذى فيه يبقون خاضعين لأساتذة .

§ ١٠ — إن الحكومات التى هى فيما يظهر خير حكومات الإغريق، وكذلك الشراع الذين أسسوها لم يرموا البتة فيما يظهر إلى جعل أنظمتها موجهة إلى غرض أسمى ولم يوجهوا قوانينها والتربية العامة إلى مجموعة الفضائل بل مالوا، دون

التفات إلى النبل ، إلى الفضائل التى يظهر أنها بالواجب نافعة وأجدر لإشباع الطمع . ولقد كاد بعض المؤلفين الأقرب عهدا يؤيد هذه الآراء عينها فأعجبوا جهرا بدستور لقدمونيا، وأشادوا بذكر واضعه الذى وجهه كله نحو الفتح والحرب.

§ ١١ — والعقل كفيل أن يؤثم فى يسر هذه المبادئ ، كما أن الأحداث أعيانها التى وقعت أمام أعيننا تكفلت بإثبات بطلانها . لقد شارك ثيبرون وكل أولئك الذين كتبوا على حكومة لقدمونيا فى الإحساس الذى يدفع الناس على العموم إلى الفتح من أجل مغانم النصر، ويشبه أنهم يرفعون إلى السحب الشارع العظيم لهذا الدستور لأن جمهوريته، بفضل عدم المبالاة بالأخطار كلها، قد استطاعت أن يكون لها سلطان شامل. § ١٢ — لكن الساعة وقد انهار سلطان اسبرتة فالناس مجمعون على أن لقدمونيا ليست سعيدة البتة ولا شارعها غير ملوم . أليس شاذا مع ذلك مع الاحتفاظ بقوانين لوقرغس، ومع استطاعتها من غير عائق أن تتبعها برضاها قد فقدت كل سعادتها ؟ ذلك بأن المرء قد يخدع أيضا فى طبيعة السلطان الذى يجب على الرجل السياسى أن يجهد فى الإشادة به. إن حكم المرء أناسا أحرارا خير وأشد انطباقا على الفضيلة من حكم قوم عبيد. § ١٣ — زد على هذا أنه لا ينبغى حسبان دولة سعيدة ولا شارع كيسا جدا متى كانا لم يفكرا إلا فى أعمال الفتح الخطرة . على مبادئ مثل هذه موجبة للأسف لن يفكر كل مواطن بالبداهة إلا فى غصب السلطان المطلق فى وطنه متى استطاع أن يصير سيدا له، وهذا هو الذى جعل لقدمونيا مع ذلك تسند إلى الملك بوزانياس جناية لم يشفع فيها مجده كله . إن مبادئ كهذه وقوانين كالتى تمليها ليست جديرة برجل دولة : فإنها باطلة بقدر ماهى مشئومة . لا ينبغى للشارع أن يدخل فى قلوب الناس إلا إحساسات طيبة للجمهور وللأفراد على السواء . § ١٤ — إن تكن مرانة بالحروب فيجب ألا تكون هذه البتة بقصد استعباد أمم لا تستحق أبدا هذا النير المهين . بل يجب أن يكون ذلك بادئ بدء لأجل اتقاء الاستعباد ، ثم لأجل ألا يكتسب السلطان إلا لمنفعة المحكومين . وأخيرا لأجل ألا يحكم المرء حكم السيد إلا أناسا خلقوا

للطاعة عبيدا . § ١٥ — يجب على الشارع على وجه الخصوص أن يعمل على أن تكون قوانينه الخاصة بالحرب كسائر أنظمته ليس لها غرض سوى السلام والراحة : وهاهنا تأتى الأحداث لتضيف شهادتها إلى ما يشهد به العقل . لقد كانت سلامة أمثال هذه الدول قائمة مادامت الحرب لكن النصر قد كان عليهم شؤما بما يحقق لهم من السلطان : شأنهم منذ دخلوا فى السلم شأن الحديد فقد صلابة سقايته، والإثم فى ذلك على الشارع الذى لم يعلم مدينته سبل السلام .

§ ١٦ — بما أن غرض الحياة الإنسانية هو عينه فى الجماهير كما هو لدى الأفراد، و بما أن الرجل الصالح والدستور الصالح يعتزمان بالضرورة غرضا واحدا فينتج من ذلك بالبديهية أن الراحة تستلزم فضائل خاصة لأن السلام ، كما قلت ، هو الغاية من الحرب، والراحة غاية العمل . § ١٧ — إن الفضائل التى تكفل الراحة والسعادة هى تلك التى تستخدم فى الراحة كما فى العمل على حد سواء . الراحة لا تكتسب إلا باجتماع كثير من الشروط التى لا غنى عنها للحاجات الأولى . ولكى تستمتع الدولة بالسلام يجب أن تكون بصيرة شجاعة حازمة، فقد حق المثل " لا راحة للعبيد " . إذا لم يحسن المرء اقتحام الخطر صار فريسة لأول هاجم . § ١٨ — لا بد حينئذ من شجاعة وصبر فى العمل ، ولا بد من الفلسفة فى وقت الراحة ، ومن التبصر ومن الحكمة فى الواحد وفى الآخر من هذين الوضعين بل على الخصوص فى أثناء السلام والراحة . إن الحرب تؤتى حتما عدلا وحكمة رجالا يسكرهم ويفسد أخلاقهم النجاح وما يستمتعون به من الراحة ومن السلام. § ١٩ — إن بالمرء حاجة الى عدل وتبصر ولا سيما حين يصل الى ذروة الفلاح ويستمتع بكل ما يثير حسد الرجال الأغيار . الشأن فى ذلك شأن حكماء يمثلهم لنا الشعراء فى الجزائر المجدودة : كلما كانت غبطتهم تامة فى جميع الخيرات التى أغدقت عليهم دعوا الفلسفة والاعتدال والعدل أعوانا لهم . وبين أن هذه الفضائل ليست لسعادة الدولة وفضيلتها أقل ضرورة منها لأولئك الحكماء . إذا كان مخجلا ألا يحسن المرء استخدام ما يلق من التوفيق ، فمخجل على وجه أخص ألا يحسن استخدام ذلك

فى أثناء الراحة وألا ينمى شجاعته وفضيلته أثناء الحروب لكيلا يظهر بمظهر خساسة العبد فى أثناء السلام والراحة . § ٢٠ — لا ينبغى أن تفهم الفضيلة كما كانت تفهمها لقدمونيا ، وهذا لا يعنى أنها لم تفهم الخير الأعلى على ما يفهمه كل أحد، بل ظنت أنه يستطاع كسبه بفضيلة خاصة هى الفضيلة الحربية. ونظرا الى أن من الخيرات ما هو أسمى من تلك التى تؤتيها الحرب فمن البين أيضا أن الاستمتاع بتلك الخيرات الأولى، دون أن يكون له موضوع سواه ، هو أفضل من الاستمتاع بالثانية . § ٢١ — فلننظر بأى الطرائق يمكن اكتساب هذه الخيرات التى لا تقدّر . لقد قلنا فيما سبق إن المؤثرات التى تعمل فى النفس على ثلاثة أضرب ، الطبع والعادات والعقل . وعينا الكيوف التى ينبغى أن يتلقاها المواطنون بادئ بدء من الطبع . فيبقى علينا أن نبحث هل تربية العقل يجب أن تسبق تربية العادات، لأنه يلزم أن يكون هذان المؤثران على أكمل مايكون من التوافق ما دام العقل نفسه يجوز أن يضل فى سلوكه الى الغرض الأسمى وأن العادات ليست أقل عرضة للضلال. § ٢٢ — هاهنا كما فى سائر البقية إنما هو النشء الذى ينبغى أن يبتدأ به كل شىء . غير أن غاية النشء تصعد الى ينبوع موضوعه مخالف تماما . ففى الإنسان الغاية الحقة للطبع هى العقل والفهم وهما الأمران اللذان يجب أن يوجه إليهما الالتفات فى العنايات التى تبذل لتنشئة المواطنين وتربية عاداتهم على السواء . § ٢٣ — كما أن النفس والجسم ، كما قلنا ، متميزان ، كذلك للنفس جزءان مختلفان أيضا : أحدهما لا عاقل والآخر موصوف بالعقل وهما يظهران على هيئتين مختلفتين، فللأول الغريزة وللآخر الذكاء . و إذا كانت ولادة الجسم تسبق ولادة النفس فتكوين الجزء اللا عاقل سابق على الجزء العاقل . ومن السهل الاقتناع بذلك ، فالغضب والإرادة والرغبة تظهر عند الأطفال عقب الولادة . وأما الفكر والفهم فلا يظهران، فى النظام الطبيعى للأشياء ، إلا بعد ذلك بكثير . وإذًا ينبغى الاشتغال بالجسم قبل الفكرة فى النفس، و بعد الجسم ينبغى التفكير فى أمر الغريزة، ولو أنه فى نهاية الأمر لا يعنى بالغريزة إلا لأجل الفهم ولا يعنى بأمر الجسم إلا لأجل النفس .

البـاب الرابع عشر

في تربية الأطفال في المدينة الفاضلة . العناية التي يجب أن يتوخاها الشارع في أمر النسل . سنّ الزوجين : الشروط التي لاغنى عنها ليكون الزواج على خير ما ينبغي أن يكون . أخطار الزوجيات الباكرة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء الحوامل . ترك الأطفال المشوهين والأزيد عن الحاجة : الإجهاض ، عقاب الخيانة .

§ ١ — إذا كان واجبا على الشارع أن يكفل منذ البداية للمواطنين الذين يقوم بتربيتهم أجساما قوية فأول واجباته تتعلق بأمر زواج الأقارب وقيود السن وما يجب توافره في الزوجين لعقد الزواج . فهنا شيئان هما محل للتقدير ، الأشخاص والمدة المقدّرة للزوجية حتى تكون الأعمار دائما على تناسب لائق ، وألا تكون كيوف الزوجين متنافرة ، فقد يكون الزوج لا يزال قادرا على النسل حين تصير الزوجة عقيما أو بالعكس . لأن تلك إنما هي بذور شقاق وتباغض . § ٢ — وثانيا فإن هذا مهم فيما يتعلق بتناسب الأعمار بين الزوجين والأولاد الذين يخلفونهما . لا ينبغي أن يكون بين الآباء وأولادهم فرق مفرط في العمر ، لأنه حينئذ يكون شكر الأولاد لأبويهم الهرمين لا قيمة له ، والأبوان من جهتهما لا يستطيعان أن يقوما لعائلتهما بما تحتاج إليه . كذلك لاينبغي أن يكون ذلك الفرق أقل مما يناسب لأن في ذلك أضرارا لاتقل عن سابقتها . فإن الأولاد حينئذ لا يشعرون لأهليهم باحترام أشدّ مما يكون بين الأتراب تقريبا ، وقد تسبب هذه المساواة في إدارة العائلة منازعات غير لائقة .

لنرجع إلى نقطة الابتداء ، ولننظر كيف يستطيع الشارع أن يكون على ما يرى تقريبا أجسام الأطفال منذ ولادتهم .

§ ٣ — يكاد يكون كل هذا مرتكزا على نقطة واحدة يجب الالتفات إليها فضل التفات . بما أن الطبيعة قد حدّدت قدرة النسل إلى سنّ السبعين على الأكثر في الرجال و إلى سنّ الخمسين في النساء فينبغي التنسيب إلى هذين الأجلين الأقصيين في تحديد الوقت الأنسب لابتداء الزوجية . § ٤ — إن الزواج الباكر قبل الأوان

غير صالح للأولاد الذين ينتجون منه . فى كل أنواع الحيوانات اللقاح الباكر بين البهائم أحداث السن يأتى بنتاج ضعيف يغلب فيه جنس الإناث كما يغلب فيه صغر الأجسام . والنوع الإنسانى هو بالضرورة خاضع لهذا القانون عينه . ويمكن التثبت منه بما يشاهد فى جميع البلاد التى فيها يتزوج الشبان عادة فى سن باكرة من ضعف النسل وضآلته . وفى هذا خطر آخر : أن النسوة الحدثات تزيد آلامهن فى الوضع بل كثيرا ما يهلكن أثناءه . من أجل ذلك يؤكدون أن الهاتف قد أجاب الترزينيين الذين استفتوه فى كثرة عدد الموتى من نسائهم الشابات بأنهم يزوجونهنّ أبكر مما ينبغى "دون أن يفكروا فى جنى الثمرات" .

§ ٥ — أما الزواج فى سن نامية فمفيد أيضا فى ضمان اعتدال الحواس . وإن النساء اللاتى يبكرن فى الإحساس بالحب هن فيما يظهر على العموم أولات مزاج حاد مفرط . أما الرجال فان القِربان الجنسى أثناء النمو يضر بنمو الجسم الذى لايزال يشتد إلى الوقت الذى حدّده الطبع والذى لا يكون وراءه نمو بعد .

§ ٦ — حينئذ يمكن أن تعين سن الزواج بثمانى عشرة سنة للنساء وبسبع وثلاثين أو أقل قليلا للرجال . فى هذه الحدود يكون وقت الزواج بالضبط هو وقت تمام القوة ، ويكون للزوجين الوقت المناسب للنسل حتى تنزع الطبيعة منهما القدرة على النسل . وحينئذ يمكن أن يكون زواجهما خصبا وفى زمان قوتهما الكاملة إذا كان كما هو المعتقد أن تعقب الزواج ولادة الذرية مباشرة وإلى تهدم العمر أى إلى نحو السبعين للأزواج . § ٧ — تلك هى مبادئنا فى أوان الزواج ومدته ، أما أوان القِربان فإننا نشرك رأى الذين يرون أن الشتاء هو خير الأوقات

§ ٦ — ثمانى عشرة سنة للنساء . حدد أفلاطون (الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٦ من ترجمة كوزان) للنساء من ٢٠ إلى ٤٠ وللرجال من ٣٥ إلى ٥٥ . كان ذلك فى مناخ اليونان بلا شك تأخيرا بالغا لزواج النساء . وفى هذا كان الفيلسوفان اليونانيان أحكم منا الآن حيث عندنا فى مناخ كمناخنا (فرنسا) أعنى أشد برودة يتزوج النساء من سنّ ١٨ إلى ٢٠ .

§ ٧ — الشتاء هو خير الأوقات . إن شهر جميليون أو شهر الإعراس عند الأثينيين يقابل بالتقريب شهر نوفبر عندنا . ر . جمهورية أفلاطون ك ٥ ص ٢٧٢ .

له اعتمادا على تجربتهم الخاصة الموفقة . ينبغى الرجوع أيضا إلى ما يرى الأطباء وعلماء الطبيعة فى أمر النسل ، إذ يستطيع الأولون أن يعينوا الصفات المطلوبة للصحة والآخرون أن يخبروا أى الرياح يحسن انتظارها . وعلى العموم فان ريح الشمال فيما يظهر خير من ريح الجنوب .

§ ٨ — لن نقف عند شروط المزاج التى هى أوفق فى الأبوين لسلامة أولادهما وقوتهم : فإن هذه التفاصيل، متى سبر غور الأشياء، ربما لا تجد مكانا موافقا إلا فى كتاب تربية . وكل ما نستطيع هنا هو أن نلم بهذا الموضوع إلماما فى بعض كلمات . لاحاجة بالمزاج إلى أن يكون مزاج مصارع لا فيما يتعلق بالأعمال السياسية ولا فى أمر الصحة ولا فى أمر النسل . كذلك لا ينبغى أن يكون مرضيا وعاجزا جدا عند الأعمال الشاقة ، بل يجب أن يكون وسطا بين هذين الطرفين . يجب أن يتعب الجسم بالمشقات دون أن تكون غاية فى العنف . كذلك لا ينبغى أن يكون مقصورا على نوع واحد من الرياضة كما هو شأن المصارعين بل يجب أن يستطيع احتمال جميع الأعمال الجديرة بالرجل . وهذه القيود فيما يظهر لى قابلة للتطبيق على النساء والرجال على سواء . § ٩ — ينبغى أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالتزام نظام معين ويجانبن الكسل ويخففن من الغذاء . والوسيلة لذلك هينة فما على الشارع إلا أن يأمرهن بالذهاب إلى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع . فإذا كان بجسمهن حاجة إلى النشاط فإن عقلهن ينبغى أن يحتفظ بالسكينة التامة . فإن الأجنة تتأثر بما تتأثر به أمهاتها اللواتى تحملها كما تتأثر الثمرات بالتربة التى تغذيها .

§ ١٠ — لتمييز الأطفال الذين يجب تركهم من الذين يجب تربيتهم يحسن أن تحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوّهى الخلقة . أما ما يتعلق

---

§ ٩ — بالذهاب إلى المعبد كل يوم . لأفلاطون فكرة مشابهة لهذه تماما . (ر . القوانين ك ٧ من ترجمة كوزان) .

§ ١٠ — يجب تركهم . يلزم التمييز بين «الترك للالتقاط» و«الترك للهلاك» فى حق الأطفال . فالترك =

بعـدد الأطفال فإذا كانت العادات تأبى الترك الكلى ، وكانت الزوجيات خصـبة إلى ما وراء الحد المفروض صراحة على السكان فينبغى الإيعاز بالإجهاض قبل أن يتلق الجنين الإحساس والحيـاة . فإن تأثيم هـذا العمل أو عدم تأثيمه لا يتعلق كلاهما على الإطلاق إلا بهذا الشرط شرط الحساسية والحياة .

§ ١١ — غير أنه لا يكفى تعيـين السن التى تبتدئ فيهـا الزوجيـة بل ينبغى أيضا تعيين الوقت الذى يجب فيه أن ينقطع الإنسال . إن الرجال المتقدمين جدا فى السنّ كالأحداث لا يلدون إلا مخلوقات ناقصة جسما وعقلا . وإن أولاد الشيوخ هم من الضعف على ما لا ينفع فيه العلاج . فلينقطع الإنسال فى الوقت الذى يصل العقل فيه إلى غاية نموه. وهذا الوقت، إذا رجعت إلى حساب بعض الشعراء الذين يقيسون الحياة بالسابوعات، يقع على العموم فى سنّ الخمسين . حينئذ ليكف المرء عن إنسال الأولاد بعد هـذا الميعاد بأربع سنين أو خمس، وعن أن يستمتع بلذائذ الحب إلا لأسباب صحية أو لاعتبارات ليست أقل شدّة فى الاقتضاء .

= للالتقاط هو أن يلق الطفل حيث يمكن أن يلتقط والترك للهلاك هو التخلى عن الطفل حيث يجب أن يموت . وهذا الترك للأطفال المشوهين قد كان مبدأ معمولا به فى إغريقا إلا فى ثيبة حيث يوجد قانون يحظر تعريض الأطفال للهلاك . أما فى اسبرتة فقد كان منفـذا بغاية الشدّة . فكل طفل مولود كان خاضعا لامتحان أعضاء القبيلة الذين كان لهم عليـه حق الحياة والموت . ر . كراجيوس ك ١ ب ٥ . وإن أفلاطون (فى الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٣ من ترجمـة كوزان) لم يكن أقل قسوة من أرسـطو فانه يأمر (ص ٢٧٨) بترك الأطفال أبناء سـفاح المحارم يموتون جوعا . وتلك هى المبادئ التى يعتنقها أرسطو . على هـذا فأفلاطون وتلميذه يأمران بالتخلى عن الأطفال المشوهين هذا يأمر بالاجهاض فى حق الأطفال متى كثر عددهم . وذاك بالاجهاض والموت للأطفال الذين يأتون من سفاح المحارم . غير أن أرسطو هو أشد إنسانية ، فيما يظهر، إذ يبدو أنه يعتبر قتل الطفل الذى يفلت من عملية الاجهاض جناية . ر . آخر الفقرة . ور . أيضا منتسكيو ك ٢٢ ب ٢٣ . — الإيعاز بالاجهاض . يؤخذ من هذه الفقرة أن القدماء فيما يظهر كان عندهم وسيلة للاجهاض محققة النتيجة دائما . أما فى أيامنا فيظهر أن من المحقق أنه لا يمكن الإجهاض دون خطر على حياة الأم .

§ ١١ — المتقدّمين جدا فى السن . ر . هذه الفكرة فى هذا الباب ف ٤ .

§ ١٢ — أما الخيانة الزوجية فهى من أى جانب تقع ، وإلى أية درجة تصل ، يلزم أن تكون مجلبة للعار ما دام المرء زوجا بالفعل أو بالاسم . فإذا كانت الخطيئة قد ثبتت مدّة الزمن المضروب للإنسال فليعاقب عليها عقابا فاضحا بغاية الشدّة التى تستحقها .

§ ١٢ — من أى جانب تقع . يمكن الاعتقاد بأن الزنا محرم على الزوج كما هو محرم على الزوجة . غير أنه ، إذ تفهم هذه الفكرة على النحو الذى عليه أكثر المفسرين ، من الممكن أن تقارب بنحو آخر هو متمم له فيما يظهر و يدل على جنحة من نوع آخر ورد فى ك ٢ ب ٧ ف ٥ .

البـاب الخامس عشر

تربية الطفولة الأولى . العنايات الصحية ، الرياضات البدنية . ينبغى اجتناب مخالطة العبيد ، ينبغى اجتناب كل قول وكل فعـل غير كريم أمام الأطفال ، أهمية المؤثرات الأولى . ينبغى جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يحضرون الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية عهدان من السنة السابعة إلى البلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين .

---

§ ١ — ينبغى الاقتناع بأن طبيعة التغـذية التى يعطى الأطفـال إياها عقب الولادة لهـا أكبر الأثر فى قواهم الجثمانية . يثبت لنا شأن الحيوانات نفسه وشأن جميع الأمم التى تهتم فضـل اهتمام بالأمزجة الخاصـة بالحرب أن الغـذاء الأغذى والأوفق للجسم هو اللبن وأنه ينبغى الامتناع عن تقـديم النبيـذ للأطفال بسبب الأمراض التى يولدها .

§ ٢ — ومن المهم أن يعرف إلى أى حد يحسن أن يترك لهم حرية الحركات ولكى يتق تشوه أعضائهم الرقيقة يستخدم بعض الأمم الى أيامنا هذه آلات مختلفة تكفل لهذه الأجسام الصـغار نموا منتظما . ومن النافع أيضا تعويدهم منذ طفولتهم الغضة احتمال البرد فإن ذلك نافع فى تدبير الصحة كما هو نافع فى أعمال الحرب . من أجل ذلك اعتادت بعض الشعوب البربرية أن يغطسوا أولادهم فى المـاء البارد تارة ولا يلبسـوهم إلا أخف الثياب تارة أخرى . وهـذا هو ما يفعله السلتيون

§ ٣ — لأجل أن يؤخذ الأطفال بجميـع العادات يحسن أن يكون ذلك فى أغض ما يكون من أسـنان الطفولة بأن يعنى ببث تلك العـادات من طريق التدريج ، وإن حرارة الأطفال الطبيعية تجعلهم بغاية السهولة يحتملون البرد . تلك هى على التقريب العنايات التى ينبغى اتخاذها للسن الأولى . § ٤ — أما فى السن

---

§ ٢ — آلات مختلفـة . هـذا بلا شك أول أثر للاورتو بدى يذكره تاريخ علم الطب . — احتمال البرد . تلك هى المبادئ عينها التى اتخذها روسو فى شأن التربية الأولى للأطفال . غير أن روسو يجعل هـذه التربية السلبية إلى سن الثانية عشرة . ويريد أرسطو أن يقف بها عند سن الخامسة فأظن أن الحق معه .

التالية التى تمتد إلى السنة الخامسة فلا يطلب إلى الأطفال مرانة عقلية ولا متاعب عنيفة من شأنها أن تعوق نموّهم . بل ينبغى أن يطلب إليهم النشاط الضرورى لاجتناب الكسل الجثمانى. وقد يمكن إذاً تحريض الأطفال على العمل بوسائل شتى، ولا سيما باللعب . ولا ينبغى أن يكون ما يزاولون من الألعاب غير لائق بالأحرار ولا أشق ولا أسهل مما ينبغى . § ٥ — وينبغى على الأخص أن يراقب الحكام المكلفون التربية والذين يسمون مفتشى الأطفال فضل مراقبة الأقوال والحكايات التى تقرع تلك الآذان الناشئة . كل ذلك من أجل إعدادهم للأعمال التى تنتظرهم فيما بعد. وينبغى أن تكون ألعابهم على العموم مبادئ للتمرينات التى سوف يأخذون أنفسهم بها متى تقدمت بهم السنّ . § ٦ — ومن الخطأ الكبير أن تتصدّى القوانين لكبت صراخ الأطفال وعويلهم . بل على ضدّ ذلك إنما هو وسيلة للنمو وضرب من المرانة للجسم . فقد يكسب المرء قوة جديدة من مجهود شاق كحبس نفسه ، كذلك يستفيد الأطفال من الإمعان فى الصراخ . ومن العنايات أن يراقب مفتشو الأطفال أيضا أن يكون اختلاط الأطفال بالعبيد أقل ما يمكن، لأن الأطفال يقيمون بالضرورة فى بيت أبيهم إلى السابعة من عمرهم . § ٧ — لكن على رغم هذا الظرف يحسن أن تجنب أبصارهم وأسماعهم كل مشهد وكل قول يزرى بالرجل الحر . ويجب على الشارع أن يقسو فى أن ينفى من مدينته فحش القول كما ينفى منها كل رذيلة أخرى . فإن الإنسان متى سمح لنفسه بقول الفواحش أوشك أن يسمح لها أن تأتيها . فينبغى منذ الطفولة اجتناب كل قول وكل فعل من هذا القبيل . فإذا أجاز لنفسه رجل حر الولادة لكنه أصغر من أن يشهد الموائد العامة أن يقول قولا أو يأتى عملا محرما فليعاقب بما يخزيه وليضرب . فإن كان بالغا سن الرشد فليعاقب كما يعاقب عبد خسيس بالعقوبات المناسبة لسنه ، لأن خطيئته إنما هى خطيئة عبد . § ٨ — بما أننا ننهى عن الأقوال الفاحشة فلننه كذلك عن

§ ٦ — القوانين . يقصد أرسطو بهذا إلى أفلاطون . ر . القوانين ك ٧ ص ٧ وما بعدها من ترجمة كوزان .

التمثيل والصور المنافية للآداب . وليعن الحاكم بأن يجنب الأطفال النظر الى أى تمثال أو رسم يثير معانى من هذا القبيل، إلا أن يكون ذلك فى معابد أولئك الآلهة التى يجيز فيها القانون نفسه الفحش . غير أن القانون يأمر ألا يدعو امرؤ فى سن أكبر أولئك الآلهة لنفسه أو لزوجه أو لأولاده .

§ ٩ — يجب أن يحرم القانون على الشبان شهود القطع التمثيلية البذيئة والمضحكة إلى السن التى فيها يستطيعون أن يتبوءوا مقاعدهم فى الموائد العامة ويشربوا النبيذ صرفا ، وعندئذ تكون التربية قد حصنتهم من أخطار تلك الاجتماعات .

نحن لم نعد هنا الإلمام بهذا الموضوع . غير أننا سنرى فيما بعد عند الإلحاح فى أمره هل ينبغى أن نجنب الشبان بتاتا غشيان كل مسرح أو متى قبل هذا المبدأ كيف يمكن تعديله . أما الآن فإننا نقتصر على العموميات التى لا غنى عنها .

§ ١٠ — ربما كان الممثل المأسوى تيودور لم يخطئ إذ كان لا يحتمل البتة أن يظهر قبله على المسرح ممثل مضحك ولو غير نابه بحجة أن شهود المسرح كانوا يعتادون بسهولة الصوت الذى كانوا يسمعونه أولا . فإن هذا حق كذلك فى علاقتنا بأمثالنا وبالأشياء التى تحيط بنا على السواء . فان الجدة دائما هى التى تستهوينا أشد من غيرها . وحينئذ فليجنب الأطفال كل ما يحمل طابعا سيئا، وعلى الخصوص أن يبعد عنهم كل ما يشعر بالرذيلة أو بالشين .

§ ١١ — ينبغى أن يشهد الأطفال من الخامسة إلى السابعة مدة سنتين الدروس التى ستلقى عليهم من بعد . على أن التربية تشمل بالضرورة عهدين متميزين

---

§ ٩ — أن يتبوءوا مقاعدهم فى الموائد العامة . معلوم أن الأقدمين كانوا يضطجعون ولا يجلسون للأكل كما نفعل نحن . فكان الأطفال يبقون واقفين ويخرجون من المائدة حينما يؤتى بالنبيذ الصرف فى آخر الطعام لشهود المائدة الآخرين .

— فيما بعد . لا شك فى أنه يشير إلى مؤلف آخر مما قد فقد، فإن أرسطو لم يعد إلى هذا الموضوع فى هذا الكتاب .

§ ١٠ — تيودور . كان ممثلا مشهورا معاصرا لأرسطو وفولوس .

منذ السابعة إلى البلوغ ومنذ البلوغ إلى الحادية والعشرين . وقد يخدع غالبا من لا يريد أن يحسب الحياة إلا بعهود سابوعيـة . وأولى من ذلك أن يتبع فى هـذا التقسيم سير الطبيعة نفسه، لأن الفنون والتربية لاغاية لها إلا إكمال ضروب نقصها.

لننظر بادئ بدء هل يكون من الموافق أن يأمر الشارع بوضع قاعدة للطفولة. ثم ننظر أيكون الأحسن أن تلى الحكومة أمر التربيـة أم أن تتركها للعائلات كما فى أكثر الحكومات الحاضرة. وسنتكلم على أى الموضوعات تقع التربية .

§ ١١ — بعهود سابوعية . ر . ما سبق ب ١٤ ف ١١

الكتاب الخامس

التربيـة فى المدينـة الفاضـلة

الباب الأوّل

التربية فى المدينة الفاضلة . الأهمية الكبرى لهذه المسئلة . التربية يجب أن تكون عامة . تخالف الآراء فى الموضوعات التى يجب أن تشملها التربية ، ولو أن الإجماع واقع بالجملة على الغاية التى يجب أن تتوخاها .

§ ١ — لا يستطيع أحد حينئذ أن ينكر أن تربية الأولاد يجب أن تكون أحد الموضـوعات الرئيسة التى يعنى بهـا الشارع . فحيثما كانت التربيـة مهملا أمرها أصاب الدولة من ذلك مصيبة مشئومة . ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائما مناسبة لمبدإ الدستور وأن أخلاق الأفراد وعاداتهم فى كل مدينة هى الكفيلة بقوام الدولة كما أنها وحدها هى التى صوّرت للدولة صورتها الأولى . فالأخلاق الديمقراطية تحفظ الديمقراطية فإن كانت أوليغرشية فإنها تحفظ الأوليغرشية ، وكلما كانت الأخلاق أطهر كانت الدولة أثبت .

§ ٢ — كل العلوم وكل الفنون تقتضى ، لينجح المرء فيها ، مبادئ أولية وعادات سابقة ، والأمر كذلك بالبداهة فى مزاولة الفضيلة . وبمـا أن الدولة بتمامها ليس لها إلا غاية واحدة بعينها فيجب بالضرورة أن تكون التربية فيها واحدة متماثلة لجميع أعضائها ، ومن هـذا ينتج أن تكون موضوع الرعاية العامة لا الخاصة ولو أن هذا النحو الأخير هو المتبع وأن كل أحد اليوم يعلم أولاده فى بيته بالبرامج والموضوعات التى تعجبه . على أن ما هو مشترك يجب أن يعلم بالاشتراك . ومن الخطإ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه ، فإنهم جميعا يدينون للدولة ، ما داموا هم كل

§ ٢ — سيد نفسه . هذا هو المبدأ الأساسى للحكومات القديمة . فان المواطن ليس لنفسه ، بل هو للدولة التى تستطيع أن تتصرف فى أمره بما تشاء . هذا المبدأ هو الحق مهما كان رأى الدولة الحديثة فيه .

عناصرها ومادامت العناية التى توجه إلى الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للجموع . § ٣ — فى هذا الصدد لا يستطاع أن يوفى اللقدمونيون حقهم من الثناء، فإن تربية أولادهم عامة وهم يعلقون بها الأهميـة القصوى . أما نحن فنرى من البيّن أن القانون يجب أن ينظم التربية وأن التربية يجب أن تكون عامة . ولكن الشيء الأساسى أن يعرف بالضبط ماذا يجب أن تكون هـذه التربية والنمط الذى ينبـغى اتباعه . وعلى العموم فالآراء اليوم متخالفة فى الموضـوعات التى ينبغى أن تتناولها التربية ، وما زال بعيدا جدا أن يقع الإجماع على هذا الذى يجب على الشبان أن يتعلموه ليبلغوا الفضيلة والحياة الحسنى . بل حتى ليجهل الناس هل يلزم إفراغ الجهـد فى تثقيف العقـل أو فى تهـذيب القلب . § ٤ — إن المذهب الحالى للتربية ليساعد كثيرا على تعقد هـذه المسئلة . ولا يعرف قطعا أينبـغى ألا تصرف التربية إلا إلى الأشياء ذات المنفعة الحقيقية أم يجعل من التربية مدرسة للفضيلة ، أم يجب أن تتناول أيضا موضوعات لمحض الزينة . لقيت هذه المذاهب المختلفة أنصارا ولمـا يكن من شئ مقبول عنـد الجميع فى أمر الوسائل التى تجعـل الشبيبة فاضلة . لكن بما أن الآراء متخالفة جد التخالف على أساس الفضيلة عينه فلا غرابة أن تكون كذلك أيضا على طريقة وضعها موضع العمل .

الباب الثانى

موضوعات التربيـة . الآداب ، الرياضة البدنية ، الموسيق والرسم : الحدود التى تحدّد بها دراسة الأناس الأحرار . الموضع الذى عين للموسيق فى التربية ، أنها متعة كريمة وقت الفراغ .

---

§ ١ — نقطة ليست قابلة للجدال ، تلك هى أن التربية يجب أن تشمل من بين الأشياء النافعة تلك التى هى ضرورية ضرورة مطلقة ، غير أنها لا تشملها جميعا بلا استثناء . وبما أن الأعمال يمكن أن تنقسم الى شريفة ووضيعة فينبغى ألا تتعلم الشبيبة من الأشياء النافعة إلا تلك التى لا ترمى البتة الى أن تجعل من الذين يتلقونها صناعا . تسمى أشغال صناع كل الأشغال الفنية أو العلمية التى هى غير نافعة لأن تطبع الجسم والنفس أو العقل لرجل حرّ على أعمال الفضيلة ومزاولتها . يسمى بهذا الاسم أيضا كل الحرف التى يمكن أن تشوه الجسم ، وكل الأعمال التى جزاؤها الأجرة لأنها تنزع من الذهن كل نشاط وكل سموّ . § ٢ — ولو أنه لا شىء فى الحق خسيس من درس العلوم الشريفة إلى حدّ ما فإن إرادة الاندفاع فيها إلى مدى أبعد ممـا ينبغى تعـرض للمضار التى ذكرناها آنفا . والفـرق العظيم ينحصر هاهنا فى النية التى تعين العمل أو الدرس . فقد يعمل المرء ، دون أن يتسفل ، لنفسه أو لأصدقائه أو لغرض فاضل الشىء الفلانى الذى لو عمل على هذا النحو لمـا كان البتة أدنى منزلة من أن يأتيه الرجل الحرّ ، غير أنه لو عمل للأغيار لاشتم منه رائحة الأجير والعبد .

أكرر أن الموضوعات التى تشملها التربية الحالية بها على العموم هـذا الطابع المزدوج وقليلا ما تصلح لتنوير المسئلة . § ٣ — تتكوّن التربية اليوم عادة من أربعة أجزاء متميزة : الآداب والرياضـة البدنية والموسيق وأحيانا الرسم . فالأول

---

§ ٣ — الآداب . هى القراءة والكتابة والنحو . — الموسيق . معلوم مدى الاهتمام بالموسيق عند الأقدمين . فقد نص قانون الملوك والإيفورات فى اسبرتة على إلزام تيموتى أن ينزع من قيثارته أربعة أوتار وإلا عوقب بالنفى لأن هذه النغمات المختثة كانت تفسد شبان اسبرتة . وكان ذلك فى العهد الذى استولت =

والأخير باعتبار منفعتهما التي هي محققة كما هي متنوعة في الحياة كلها، والثاني باعتباره صالحا لأن يورث الشجاعة . أما الموسيقى فمنفعتها مثار للشك فإنها ينظر إليها عادة على أنها ملذة ليس غير. غير أن القدامى كانوا يجعلونها جزءا ضروريا من التربيـة ، موقنين أن الطبع نفسه، كما قلته مع التكرار، يطالبنا لا بأن نستعمل نشاطنا استعمالا محمودا فحسب بل يطالبنا أيضا أن نحسن استعمال وقت فراغنا . نقول مرة أخرى إن الطبع هو مبدأ كل شيء . § ٤ — فإذا كان العمل والفراغ كلاهما ضروريين فلا نزاع في أن ثانيهما للنفس . غير أنه تلزم العناية بأن نملأه كما ينبغي . وفي الحق لن يكون هـذا بالألعاب لأنه قد يكون أن يجعل اللعب غرضا للحياة وهو محال . فإن اللعب مفيـد على الخصوص بين عملين ، فبالإنسان الذي يشتغل حاجة إلى الاستراحة ولا موضوع للعب إلا أنه يريح . الشغل مجلبة للنصب وحصر للملكات فيلزم حينئـذ الانصراف في الوقت اللائق إلى استخدام الألعاب باعتبارها دواء ناجعا، وإن الحركة التي يؤتيها اللعب تبسط العقل وتريحه بما تؤتيه من اللذة .

§ ٥ — إن الفـراغ هو أيضا، فيما يظهـر ، يؤتينا اللذة والسعادة والهناءة، لأن هذه ليست خيرات للذين يعملون بل هي خيرات للذين يعيشون عيش فراغ . لا يعمل المرء أبدا إلا ليبلغ غرضا لم يكن ببالغه، وفي رأي الناس جميعا أن السعادة هي على التحقيق الغرض الذي يقصد إليـه ، بعيدا عن كل همّ ، في بحبـوحة من اللذة . حق أن اللذة ليست واحدة عنـد الجميع ، كل امرئ يتصوّرها على هواه وعلى حسب مزاجه . كلما كان المرء كاملا كانت السعادة التي يحلم بها أصفى، وكان مصدرها في نفسه أسمى . حينئذ يلزم الاعتراف بأنه لأجل أن يقضي المرء لذته مع الكرامة يحتاج إلى معارف وتربية خاصـة وإن هذه التربية وهذه الدراسات يجب

= فيه على أثينا . أما اليوم فان التأثير الأدبي للموسيقى قد أهمله الشارعون تماما . وقد كانوا يعتبرونه في إغريقا موضوعا مهما . ذلك بأن التركيب الطبيعي للإغريق كان له من الحساسية ودقة الشعور ما لا شيء يمكنه أن يعطينا فكرة عنه . ر . منتسكيو : روح القوانين ك ٤ ب ٨ .

أن يكون غرضها الوحيد هـو الشخص الذى يستمتع بها ، كما أن الدراسات التى موضوعها النشاط يجب أن تعتبر ضرورات ولا يلحظ فيها الأغيار البتة .

§ ٦ — وإن آباءنا لم يسلموا البتـة بالموسيقى فى التربية على أنها حاجة لأنها ليست كذلك ، ولم يقبلوها على أنها شىء نافع كالنحو الذى لاغنى عنـه فى التجارة وفى الاقتصاد المنزلى وفى دراسة العلوم وفى طائفة من الأعمال السياسية . ولا كالرسم الذى يعلم صـدق الحكم على نتاج الفن ، ولا كالرياضـة البدنية التى تؤتى الصحة والعافية . لأن الموسيقى ليس لهـا بالبداهة واحدة من تلك المزايا . إنهم لم يجدوا فيها إلا شغلا كريمـا للفراغ . هـذا هو الغرض الذى حاولوا أن يوجهوا نحوه الاشتغال بالموسيقى لأنه إذا كان على حسب رأيهم هناك استراحة خليقة بالرجل الحر فإنها الموسيقى . وكان هوميروس على هذا الرأى حين يجعل أحد أبطاله يقول :

* فلندع إلى الوليمة شاديا ذا صوت شجى *

أو حين يقول على بعض آخرين من أبطاله الذين يدعون :

* الشادى الذى يسحرهم جميعـا صـوته *

وفى مقام آخر يقول أوليس : إن أحلى اللذات عند الناس حين يستسلمون للسرور : إنمـا هى أن يستمعوا فى المأدبة التى يصطفون فيها لأناشيد الشاعر ،

الباب الثالث

فى منفعة الرياضة : الإفراط الذى يرتكبه فى هذا الصدد بعض الحكومات . لا ينبغى أن يفكر فى تربية مصارعين ولا محاربين سفاكين ، بل يلزم أن يؤتى الجسم صحة ورشاقة والعقل شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفى فى أن توضع بالدقة الحدود التى ينبغى أن تحد الرياضة البدنية : السن التى ينبغى فيها تعاطى الرياضة .

---

§ ١ — حينئذ يجب الاعتراف بوجود بعض الأشياء التى يلزم تعليمها الأولاد، لا على أنها نافعة أو ضرورية بل على أنها خليقة أن يشتغل بها رجل حر، أى على أنها جميلة . ألا يوجد إلا علم واحد من هذا القبيل؟ أم هناك علوم عدة ؟ وما هى وكيف يجب تعليمها ؟ هذا هو ما سنبحثه فيما بعد ، وكل ما نعمد إلى إثباته هنا هو أن رأى القدامى فى الأشياء الأساسية للتربية يشهد بصحة رأينا، وأنهم كانوا يرتأون فى أمر الموسيقى ما نرتئيه نحن سواء بسواء . نزيد على هذا أيضا أنه إذا وجب على الشبيبة أن تحصل معارف نافعة كعلم النحو فذلك لا بسبب المنفعة الخاصة لهذه المعارف وحسب بل أيضا لأنها تيسر اكتساب طائفة غيرها .

§ ٢ — كذلك يقال فى الرسم . المرء يتعلم الرسم الذى هو أقل فائدة بكثير فى اجتناب الخطإ والسهو فى شراء الأثاث والآنية وفى بيعها منه فى تثقيف عقل هو خير من جمال الأجسام . على أن قصر الهم على معانى المنفعة لا يليق بالنفوس الشريفة ولا بالرجال الأحرار .

§ ٣ — قام البرهان على أنه يجب التفكير فى تهذيب العادات قبل الذهن والجسم قبل العقل، فينتج من هذا أنه يلزم أخذ الأطفال بالتمرينات الطفلية (البيدوتريب)

---

§ ٢ — قصر الهم على معانى المنفعة . هذا احتجاج صريح على مبدإ المنفعة محضة . ومن الحسن أن يلاحظ فى مؤلف قد عيب عليه أنه مؤسس على المنفعة المحضة دون سواها . وهذا قد يرى أيضا فى مذهب أفلاطون فى الدراسة العادية للموسيق (ر . الجمهورية . ك ٧ ص ١٠١ من ترجمة كوزان) .

§ ٣ — البيدوتريب . كان هناك فرق بين الرياضة البدنية والبيدوتريب (ر . ما سبق ك ٣ ب ٤ ف ٥) .

وبالرياضة البدنية ، بذاك ليكفل للجسم تقويما حسنا وبهذا ليكسبه الرشاقة . فى الحكومات التى تشتغل على الخصوص فيما يظهر بتربية الشبيبة يقصد الى تكوين مصارعين وذلك يضر برشاقة الجسم وبنموه على السواء . وإن الاسبرتيين باجتنابهم هذا الخطأ قد ارتكبوا خطأ آخر فإنهم بتقوية الأولاد جبلوهم قساة بحجة جعلهم شجعانا . غير أنى أكرر مرة أخرى أنه لا ينبغى التعلق بموضوع واحد ليس غيره، وعلى الخصوص ذلك الموضوع الذى هو أدنى من كل ما سواه . فإذا لم يهتم إلا بتنمية الشجاعة فلا يصل المرء حتى إلى هذا الغرض . الشجاعة حتى فى الحيوانات بله النـاس ليست حظ أشدّها وحشية بل هى على الضد من ذلك تتعلق بأولئك الذين يجمعون بين دماثة الأسد ومروءته . § ٤ — فمن الشعوب التى على ضفاف "بونداكسن" الآشيون والهينيوك عادتهم القتل وإنهم يأكلون لحم الانسان ، وأمم أخرى سبقتهم فى هذه الأوطان لهم عادات مشابهة لتلك بل أفظع منها أحيانا، لكن هؤلاء ليسوا إلا قطاع طريق، ليس لهم من أمر الشجاعة الحقة نصيب . وإنا لنرى اللقدمونيين أنفسهم الذين يدينون بتفوّقهم لعادات الرياضات والمشقات قد تفوّق عليهم اليوم كثير من الشعوب الأخرى فى الرياضة بل فى الحرب : ذلك بأن تفوّقهم كان يرتكز على تربية الشبيبة أقل من استناده إلى جهل خصومهم بالرياضة البدنية .

§ ٥ — يلزم أن يوضع فى الصف الأول شجاعة كريمة لا قسوة مفترسة . فليس اقتحام الخطر اقتحاما شريفا من حظ ذئب ولا أى حيوان مفترس بل هو حظ مقصور على الرجل الشجاع . فلأن تعلقوا أهمية غالية على هذا الجزء الثانوى من التربية وتهملوا

§ ٣ — تكوين مصارعين . كان يلحظ أرسطو عند ذلك بلا شك الثيبيين . — أكرر . ر . ما سبق ك ٤ ب ١٣ ف ١٠ . — مروءة الأسد . هذا التعبير يستحق التنبيه كما فعلت فى ك ١ ب ٣ ف ٤ وك ٤ ب ١٣ ف ١٥ .

§ ٤ — الآشيون . ر . ملر . فى مؤلفه أرشومن و . ر . أرسطو فى الأخلاق إلى نيقوماخوس ك ٧ ب ٥ . وهيرودوت فى ملبومين ب ١٨ و ١٠٦ .

الموضوعات التى لا غنى عنها فإنكم لا تجعلون من أولادكم إلا فعلة حقا ، فإنكم لم تشاءوا أن تجعلوهم أهلا إلا لعمل واحد فى الجمعية فيظلوا ، حتى فى هذه الخصوصية ، أحط من كثير غيرهم كما يشهد به العقل قدر الكفاية . إنما ينبغى تقدير الأشياء لا على الأحداث الماضية بل على الأحداث الحاضرة فإن منافسى المرء اليوم يعلمون كما يعلم ولم يكن ذلك فيما مضى من الزمان .

§ ٦ — تجب إذًا موافقتنا على أن استعمال الرياضة البدنية ضرورى وعلى أن الحدود التى نحدها بها هى الحقة . إلى المراهقة يجب أن تكون التمرينات خفيفة وأن تجتنب الأغذية الأقوى مما ينبغى والأعمال الأعنف مما ينبغى خشية وقف نمو الجسم . إن خطر هذه المتاعب الباكرة ثابت بشهادة لا تجرح : إذا نال الظفر فى الألعاب الأولمبية اثنان أو ثلاثة فى طفولتهم وتوجوا فقليلا ما يكون أن يحرزوا المكافأة فى السنّ السوية : فإن التمرينات الأعنف مما ينبغى فى السنّ الأولى قد نزعت منهم كل قوتهم . § ٧ — بعد المراهقة تخصص سنوات ثلاث لدراسات من قبيل آخر ، وحينئذ يستطاع أن تجعل السنون التالية للتمرينات الشاقة وللنظام الأشق . وعلى هذا النحو يجتنب إرهاق الجسم والعقل الذى ينتج نتائج عكسية فى النظام الطبيعى للأشياء : إن متاعب الجسم تضر بالعقل كما أن متاعب العقل تضر بالجسم .

---

§ ٧ — تضر بالعقل . فإن الثيبيين الذين أسرفوا فى العكوف على التمرينات الرياضية كانوا يعتبرون أحط عقلا من سائر الاغريق . كذلك اسبرتة لم تترك مأثرة واحدة من أى نوع كان .

الباب الرابع

في الموسيقى . لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنفعتها . إذا كانت ترويحا ليس غير فإنه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المحترفين كما يستمتع بها المرء بمباشرتها بنفسه : تحليل الاعتراضات المختلفة الموجهة إلى دراسة الموسيقى .

---

§ ١ — قدّمنا بعض مبادئ أملاها العقل ، ونرى نافعا أن نتناول من جديد هـذه المناقشة وندفع بهـا الى أبعد من ذلك حتى تهيئ بعض اتجـاهات للبحوث المستقبلة التي سوف تجرى فى هـذا الموضوع . فقد يحار المـرء بين القول بماهية تأثيرها وماهية منفعتها الحقـة . أليست هى إلا لعبا ؟ أليست هى إلا ترويحا ؟ كما يكون شأن النوم وملذات المـائدة التى هى بلا نزاع ملهاة قل أن تكون شريفة فى ذاتها ، غير أنها كما قال أوربيد :

* تعجبنا وتذهب بهمومنا *

هل ينبغى أن توضع الموسيقى فى المستوى نفسه وتُتخذ كما يتخذ النبيذ ، أو كما يخلى المـرء نفسه تتجـه الى السكر ، أو كما يتعاطى المرء الرقص؟ من النـاس من لا يقدّرها بغير هذا . § ٢ — لكن أليس الأولى أن تكون الموسيقى إحدى الوسـائل للوصول الى الفضـيلة ؟ أو ليست هى تؤثر فى النفوس بأن تعوّدها لذة شريفة وطاهرة كما أن الرياضة البدنية سعيدة الأثر فى الأجسام . وأخيرا أوليست بمعاونتها على ترويح النفس تساعد أيضا على تكميلها وتلك مزية تضاف إلى المزيتين السابقتين ؟

لا عناء فى الاتفاق على أنه لا ينبغى أن يتخذ تعليم الأولاد لهوا ولعبا ، فإن المرء لا يتعلم بأن يتلهى والدراسة هى دائما شاقة . نضيف إلى هذا أن التعطل لا يوافق

---

§ ١ — قـدّمنا . ر . ماسبق ب ٣ ف ١ — كما قال أوربيد . قـد خصص منتسكيو بابا من روح القوانين وهو الباب الثامن من الكتاب الرابع يوضح فيه لماذا كان الأقدمون يعلقون أهمية عظيمة على الموسيقى .

سنّ الطفولة ولا الأسنان التى تليها. فإن التعطل إنما هو آخر سنّ العمل. و إن إنسانا ناقصا لا ينبغى البتة أن يقف . § ٣ — إذا قيل إن دراسة الموسيقى فى الطفولة يمكن أن يكون غرضها أن تجهز لعبا فى سنّ الرجولة، فى سنّ الاستواء ، فعلام إذًا اكتساب هـذه الملكة شخصيا ولم لا يعتمد للذة والتعلم على ملكات الفنانين الاختصاصين كما يفعل ملوك الفرس والميديين ؟ الفنانون الذين اتخذوا هذا العمل فنـا ، ألا يكون لعبهم بالموسـيقى بالضرورة أكمل بكثير من الناس الذين لم يعطوا الوقت اللازم لحذقهـا . أو إذا كان كل مواطن يجب أن يزاول شخصيا تلك الدراسات الطويلة الشاقة فلمـاذا لا يتعلم أيضا كل أسرار الطبخ ، وتلك تربيـة لا شـك فى أنها سخيفة ؟ § ٤ — هـذا الاعتراض لا تقل قوته إذا افترض أن الموسيقى تهذب الشمائل . حتى فى هذه الحالة لمـاذا يتعلمها المرء شخصيا ؟ ألا يمكن المـرء أن يستمتع بها على ما ينبـغى وأن يحسن الحكم عليهـا بأن يستمع لغـيره ؟ ولقـد اعتنق الإسبرتيون هـذا المذهب ودون أن يكون لهم علم شخصى فإنهم يستطيعون، كما قيل ، أن يحسنوا الحكم على قيمة الموسيقى وأن يقرروا أنها حسنة أو قبيحة . هـذا الجواب ينطبق على ما يزعم من أن الموسـيقى هى اللذة الحقـة والترويح الحق للأناس الأحرار . ماذا يجدى أن يعلمها الإنسان بنفسـه وألا يتمتع بفن غيره ؟ § ٥ — أليس هـذا هو المعنى الذى تتخـذه من الآلهة؟ ألم يظهرنا الشعراء على المشترى وهو يغنى ويضرب بالسنطير . و بالجملة فإن من الضعة أن يتخذ المرء فن الموسيقى صناعة له ، و إن رجلا حرا لا يسمح لنفسه بذلك إلا وهو سكران أو على سبيل المزاح . ربما يكون علينا أن نبحث فيما بعد قيمة كل هذه الاعتراضات .

الباب الخامس

الموسيقى ليست البتة لذة فحسب . إن لها تأثيرا عظيما فى النفس . الأحداث المختلفة التى تثبت هذا . الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الأخرى ، وعلى الخصوص الرسم . بما أن للموسيقى أثرا قويا فى الأخلاق لاجدال فيه فينبغى إدخالها فى التربية ، وعلى هذا الوجه تكون نافعة .

---

§ ١ — أولا هل يجب أن تشمل التربية الموسيقى أو هل يجب إبعادها عنها؟ وأى المعانى الثلاثة توصف هى به : أعلم هى أم لعب أم قضاء وقت ؟ قد يقع التردد بين صفات الموسيقى الثلاثة هذه ، لأنها تمثلها جميعا على السواء . فإن اللعب لاغرض له إلا الترويح ، غير أنه يلزم أيضا أن يكون الترويح مقبولا لأنه يجب أن يكون دواء يستشفى به من العمل . كما أن تمضية الوقت ، مهما كانت شريفة ، يلزم فوق ذلك أن تكون مقبولة ، لأن السعادة لا تكون إلا بهذين الشرطين . والناس متفقون على أن الموسيقى لذة طيبة سواء انفردت أم اصطحبت بالغناء .
§ ٢ — وقد قال موزى فأحسن :

الغناء هو اللذة الحقة للحياة

من أجل ذلك لم يخل منها واحد من المجامع ولا من الملاهى باعتبارها استمتاعا حقيقيا . وهذا السبب يكفى إذًا وحده ليجعلها مقبولة فى التربية . كل ما يؤتى لذات بريئة وطاهرة يمكن أن يشارك فى غرض الحياة أو يكون على الخصوص وسيلة للترفيه . وندر ما يبلغ الإنسان غرض الحياة الأسمى ، لكن به فى غالب الأمر حاجة إلى الراحة واللعب ، فإن لم يكن إلا للذة التى تؤتيها فقط فيكون أيضا من الانتفاع بالموسيقى اتخاذها مرفّها . § ٣ — قد يتخذ الناس أحيانا من اللذة الغرض الرئيس لحياتهم ، والواقع أن الغرض الأسمى متى بلغه المرء آتاه أيضا لذة إن شئت ، لكن ليست هذه هى اللذة التى يلقاها المرء فى كل خطوة . و إذ يطلب المرء اللذة الأولى

---

§ ٢ — موزى . شاعر كان يعيش قبل أرسطو بأربعة قرون أو خمسة . ولا ينبغى أن يلتبس بسميه الذى عاش بعد قرن الاسكندر بكثير وهو الذى ألف قصيدة هيرو وليندر .

يقف عنـد الأخرى التى يسهل التباسها بتلك اللذة التى يجب أن تكون موضـوع مجهوداتنا كلها، ومرد هـذا الالتباس إلى أن غرض الأفعال الخاصـة يشبه من بعض الوجوه الغرض الأعلى للحياة، هذا الغرض الأصيل للحياة لا ينبغى أن يطلب لمـا يؤتيـه من الخيرات . وكذلك اللذات التى نحن بصددها هنا لا بسبب النتائج التى تعقبها بل لمـا قد سبقها أى العمل والهموم . من أجل ذلك يظن المرء أنه يجـد السعادة الحقة فى هذه اللذات التى هى مع ذلك لاتؤتيه إياها .

§ ٤ — أما ذلك الرأى العامى الذى يوصى بدراسة الموسيقى لامن أجلها هى ليس غير بل وسيلة نافعـة جد النفع فى الترفية ، فيمكن أن يتساءل مع إقراره هل الموسيقى هى فى الحق ثانوية إلى هذا القدر، وهل لا يستطاع أن يعين لها موضوع أشرف من هـذا الاستخدام العامى ، أو لا ينبـغى أن تطلب إلا لهذه اللذة التافهة التى تثيرها عند الناس جميعا ؟ لأنه لا ينكر أنها تثير لذة جسمانية بحتة تسحر الناس فى كل أسنانهم وفى كل أمزجتهم بلا استثناء . أو لا ينبغى أن يبحث أيضا هل هى تسـتطيع أن تؤثر تأثيرا ما فى الأنفس ؟ قد يكفى فى إثبـات قدرتها الأدبية أنهـا تستطيع أن تعدل إحساساتنا . § ٥ — وإنها فى الحق لتعدلها . فلينظر إلى وقعها فى نفوس المستمعين لقطع كثير من الموسيقيين وعلى الخصوص قطع أولمبيوس . من ذا الذى ينكر أنهـا تحمس النفوس ؟ وما هى الحماسة إلا أن تكون تعديلا أدبيا صرفا ؟ بل قد يكفى لتجديد الآثار الحادة التى تزجيها لأنفسنا هـذه الموسيقى أن نستمع إليها مكررة من غير أن يصحبها الغناء ومن غير كلام ما .

§ ٦ — إذًا فالموسيقى هى استمتاع حق . و بما أن الفضيلة تحصر على التحقيق فى أن يحسن المرء الاستمتاع والحب والبغض كما يأمر به العقل فينتج من ذلك أنه لا شىء أحق بدراستنا وعنايتنا مثل ملكة الحكم الصحيح على الأشياء ، وأن نضع لذتنا فى الإحساسات الشريفة والأفعال الفاضلة، وإنه لا شىء أقوى من الإيقاع وأغانى الموسـيقى لحكاية الغضب والطيبـة والشجاعة، بل الحكمة ذاتهـا وجميع

إحساسات النفس حكاية حقيقية بقدر الإمكان، كما تحكى أيضا جميع الإحساسات المقابلة لتلك . إن الحوادث الواقعيـة لتكفى فى إثبات كيف يغير حالات النفس مجرد حكاية الأشياء التى من هـذا القبيل . ولقـد يؤخذ المرء ، تلقاء الحكاية المجـردة، بالألم والفـرح بل يوشك أن يكون تأثره بهـا كتأثره بهذه الإحساسات تلقاء الواقع المحكىّ . إذا كانت صـورة شخص تثير لذة لمجرد وقوعها تحت النظر ، فلا شك فى أن يكون من رآها سعيدا بأن يتملى الشخص الذى شغفته قبلا صورته .

§ ٧ — إن الحواس الأخرى كاللمس والذوق لا تؤتى شيئا من الآثار الأدبية. أما حاسة البصر فإنها تحصلها بهـدوء وتدريجا، و إن الصور التى هى موضوع هـذه الحاسة تنتهى شـيئا فشيئا إلى أن تؤثر فى الرائين الذين يبصرونها . غير أن هذا ليس على التحقيق حكاية الانفعالات الأدبية ، إنها ليست إلا الإشارة متخذة شـكل تلك الانفعالات ولونها واقفة عند حد التكاييف الجسمية المحضة التى تشف عن الشهوة. وأيًّا ما تكون الأهميـة التى تربط بأحاسيس البصر هـذه فلن توصى الشـبيبة أبدا بمشاهدة قطع باوزن فى حين أنه يجوز توصيتها بقطع بوليجنوت أو أى مصوّر آخر مثله صاحب أدب واحتشام .

§ ٨ — أما الموسيقى فإنها بالبداهة ، على ضدّ ذلك حكاية الأحاسيس الأدبية مباشرة . فمتى تنوعت طبيعـة الألحان تغيرت معها انفعالات المستمعين تبعا لكل واحد منها . فباللحن الشجى كلحن المذهب المسمى ميكسوليدى تحزن له النفس وتنقبض . وألحـان أخرى ترقق القلب ، وتلك هى الأقل فى مراتب الثقيـل ، و بين هذين الطرفين لحن آخر يؤتى النفس على الخصـوص سكونا تاما، وذلك هو المذهب الدورى الذى هو وحده يؤثر هذا الأثر فيما يظهر. أما المذهب الفريجى فعلى

§ ٧ — باوزن... بوليجنوت من طازوس و باوزن من إيفيز كانا فى زمان سابق على أرسطو بقليل .

§ ٨ — مكسوليدى . ر . فى كل ما يتعلق بالموسيقى القديمة المقالة القيمة لبوخ فى تعليقاته على بندار ج٢ من السفر الأوّل ص ٢٠٣ إلى ٢٦٩ . وكان يمتاز المكسوليدى بالثقيل و بالحاد وكان يقابل عنـدنا « لا » الطبيعية و « لا » المرفوعة .

الضدّ من ذلك ينقل النفس إلى التحمس . § ٩ — تلك الخصائص المختلفة للحن كانت مفهومة عند الفلاسفة الذين عالجوا هذا الجزء من التربية، ونظريتهم لا تستند إلا إلى شهادة الأحداث نفسها . أما ضروب الإيقاع فإنها لا تقل تغايرا عن المذاهب : بعضها يسكن النفس ، وبعضها يثيرها ، وأشكال هذه الأخيرة إما أشدّ عامية وإما أحسن ذوقا .

وحينئذ فمن المحال ، على حسب هذه الأحداث ، ألا يعترف بالقوّة الأدبية للموسيقى، وما دامت هذه القوّة واقعية فيلزم ضرورة إدخال الموسيقى أيضا فى تربية الأطفال . § ١٠ — هذه الدراسة نفسها هى مناسبة تماما لاستعدادات تلك السنّ التى لا تحتمل الصبر أبدا على ما يسبب لها الملل، والموسيقى بطبعها لا تسبب مللا قط . إن اللحن والإيقاع يشبهان أن يكونا شيئين لازمين للطبع الإنسانى، ولم يخش بعض الحكماء أن يقرروا أن النفس لم تكن إلا لحنا أو على الأقل مطابقة للحن .

— الدورى . ر . على الموسيقى الدورية مايلى ك ٦ ب ٣ ف ٤ وأتوملر على الدوريين ج ٢ ص ٣١٦ .

§ ٩ — الفلاسفة الذين عالجوا . يشير أرسطو بلا شك إلى أعمال المدرسة الفيثاغورية والأعمال العلمية فى الموسيقى فى عهده . ر . ما سيلى ب ٧ ف ٣ .

§ ١٠ — بعض الحكماء . يظهر أن أرسطو هنا يقر هذا الرأى ، ولكنه فنده فى كتاب النفس ك ١ ب ٤ ف ١ .

الباب السادس

أن يمرن الأطفال أنفسهم على الموسيقى . مزايا العزف بالموسيقى : الحدود التى يليق حده بها . تحيّز الآلات . ليس كل الآلات مقبولا . إهدار المزمار : الأطوار المتغايرة التى مرت بها دراسة المزمار . فلقد أثمنا مينرفا نفسها إن صدقت الأسطورة .

---

§ ١ — لكن هل ينبغى أن يعلم الأطفال بأنفسهم الموسيقى الصوتية والموسيقى الآلية؟ أو هل ينبغى الكف عن ذلك؟ تلك هى المسئلة التى وضعناها فيما مر ونعود إليها ها هنا . لا يمكن أن ينكر أن الأثر الأدبى للموسيقى يختلف بالضرورة اختلافا كثيرا على حسب عزف المرء نفسه بها أولا . لأن من المحال أو على الأقل من العسير أن يكون الإنسان فى هذا الصدد حكما عدلا فى أشياء لا يزاولها هو نفسه . وانه ليعنى فوق ذلك أن يعدّ للشبيبة شغل يدوى . وإن ناقوس أرخيتاس لم يكن اختراعه شرا ما دام أنه إذ يشغل أيدى الأطفال يمنعهم من كسر شيء فى البيت ، لأن الطفولة لا تستطيع أن تلبث لحظة فى سكون . فالناقوس لعبة حسنة فى السنّ الأولى ، وإن الدراسة هى الناقوس للسنّ التالية ، أو ليس لهذا السبب يبين لنا بديهيا لزوم تعليم الأطفال أيضا الضرب بالموسيقى بأنفسهم ؟ § ٢ — على أن من الهين أن يعين إلى أى حدّ تمتد هذه الدراسة للأسنان المختلفة لتبقى دائما مناسبة وأن ترفض الاعتراضات التى تزعم أن هذا الشغل لا يؤدّى إلا إلى إيجاد موسيقيين عاميين . فبديا أنه ما دام إحسان الحكم فى هذا الفن يقتضى أن يزاوله المرء بنفسه، فأستنتج من هذا أن الأطفال يجب أن يعزفوا بالموسيقى بأنفسهم . ثم هم فيما بعد يستطيعون أن يتركوا هذا العمل الشخصى ، ولكنهم وقتئذ يكونون بحيث يقدّرون الأشياء الجميلة ويستمتعون بها كما ينبغى بفضل دراستهم فى شبابهم .

§ ٣ — أما ما يوجه أحيانا من اللوم على مباشرة الموسيقى من أنها تسقط بالرجل إلى مركز الموسيقىّ العامىّ فيكفى فى نقضه أن يعين بالضبط ما يليق أن يطالب به ،

---

§ ١ — ناقوس أرخيتاس . أرخيتاس من ترنه فيلسوف فيثاغورى كان قبل أرسطو بقليل .

فيما يتعلق بملكة تعاطى الموسيقى ، الذين يراد تأهيلهم للفضيلة السياسية ، وما هى الأغانى وما هى الإيقاعات التى يجب أن يعلموا إياها وأى الآلات ينبغى أن تدرس لهم . كل هذه التمايز مهمة جدا ما دام تقريرها يعد تفنيدا لذلك اللوم المزعوم ، لأنى لا أنكر البتة أن بعض صنوف الموسيقى يمكن أن يكون مجلبة للإفراطات التى يشيرون إليها .

§ ٤ — ينبغى إذًا بالبداهة الاعتراف بأن دراسة الموسيقى يجب ألا تضير مقام المهنة التى سيمتهنها أولئك الذين يتعلمونها وأنه لا يجوز البتة أن تضعف الجسم فتجعله غير قادر على مشقات الحرب أو القيام بالشئون السياسية ، وأخيرا ينبغى ألا تعوق المباشرة الحالية لتمرينات الجسم ولا تحصيل المعارف الجدّية فيما بعد . لأجل أن تكون دراسة الموسيقى على ما يجب أن تكون حقيقة لا ينبغى أن يقصد إلى إعداد تلاميذ للمسابقات العلنية للفنانين ولا تعليم الأطفال تلك الغرائب الفارغة للعزف التى أدخلت بادئ الأمر فى الحفلات الموسيقية فى أيامنا ثم دخلت من هناك فى التربية العامة . لا ينبغى للمرء أن يأخذ من دقائق الفن هذه إلا ما يلزم لأجل أن يحس جمال الإيقاعات والأغانى وأن يكون له من الموسيقى إحساس أتم من ذلك الاحساس العامى الذى تحدثه الموسيقى حتى فى بعض أنواع الحيوانات كما تحدثه فى لفيف العبيد والأطفال .

§ ٥ — هذه المبادئ أعيانها تصلح لضبط تخير الآلات فى التربية . فيلزم اطراح المزمار والآلات التى ليست إلا لاستعمال الفنانين كالقيثارة وما يقاربها فلا ينبغى أن يقبل من الآلات إلا ما هو خاص بتكييف الأذن وتنمية الذهن على العموم . على أن المزمار ليس آلة موافقة للأدب ولا يصلح إلا لإثارة الشهوات

§ ٤ — فى أيامنا . التقدم وضروب التجديد من كل نوع فى الموسيقى اليونانية ترجع على التحقيق إلى الزمن الذى كان يعيش فيه أرسطو بل الظاهر أن مدرسته كثيرا ما شاركت فى ذلك .

§ ٥ — المزمار ... ليس آلة موافقة للأدب . يصعب علينا اليوم أن نفهم هذا القول على المزمار الذى أقرته سلطة ميزفا نفسها . ر . فيما بعد ف ٨ .

ويجب أن يقصر استعماله على الظروف التى فيها يقصد بالأولى إلى التقويم لا إلى التعليم . نزيد على هذا أن للزمار ضررا آخر فيما يتعلق بالتربية ، وهو أنه يمنع الكلام أثناء تعلمه . وعلى ذلك فليس خطأ أن أهمل منذ زمن طويل بالقياس الى الأطفال والرجال الأحرار ولو أنهم قبلا كانوا يعلمونهم إياه . § ٦ — فمنذ أن ذاق آباؤنا حلاوة الفراغ على أثر ما لقوا من رغد العيش قد أخذوا أنفسهم فى جدّ وحمية بالفضيلة . وهم إذ اعتزوا بفعالهم الماضى وعلى الخصوص بما صادفوا من ضروب النجاح فى الحروب الميدية قد وضعوا أشدّ شهوتهم فى درس جميع العلوم بل رفعوا من شأن فن المزمار إلى أن جعلوه علما . فقد رئى فى لقدمونيا مواطن يضبط نغمة الجوقة الموسيقية على نغم المزمار الذى يزمر به هو نفسه ، وصار هذا الذوق قوميا فى أثينا حتى لم يبق فيها رجل حرّ لم يتعلم هذا الفن : وهذا ما يثبته اللوح الذى خصه طرازيب بالآلهة حينما أدى نفقات إحدى قصص إكفنتيدس الملهية . § ٧ — غير أن التجربة ما لبثت أن رفضت المزمار حينما قدر ماذا يمكن أن يساعد على التربية أو يضرّ بها من أمر الموسيقى . كذلك أبطل منها عدّة من الآلات القديمة كالبكتيد والبربيتول وكل تلك التى لا تثير فى المستمعين إلا معانى لذة الحواس والمسبعات والمثلثات إلى غير أولئك من الآلات التى تقتضى مرانة طويلة لليد . § ٨ — كذلك يطرح المزمار أيضا أسطورة عتيقة منطبقة على المعقول تحدثنا أن مينرفا التى اخترعته ما لبثت أن تركته . وتزعم نكتة فكهة أيضا أن غضب الإلهة على هذه الآلة جاء من أنها تشوه الوجه ، غير أنه ربما يظن أيضا أن مينرفا تركت درس المزمار لأنه لا يصلح فى شىء لتثقيف العقل لأن الواقع أن منيرفا فى نظرنا رمز للعلم والفن .

§ ٦ — إكفنتيدس . يقال إنه كان من أقدم شعراء الملهاة فى أثينا ويظهر أنه عاش فى آخر القرن السادس قبل المسيح .

§ ٧ — البكتيد ... كل هذه الآلات كانت وترية . ر . الجمهورية ك ٣ ص ١٥٣ من ترجمة كوزان .

الباب السابع

الألحان والإيقاعات التي يجب إدخالها في تربية الأطفال . الأغاني على ثلاثة أضرب : أدبية وحماسية وشهوية . فالأولى يجب أن تكون وحدها تقريبا جزءا من التعليم ، المذهب الدوري هو الأوفق : انتقاد بعض آراء أفلاطون .

---

§ ١ — نحن نرفض إذاً ، في أمر الآلات والضرب ، تلك الدراسات التي لا تتعلق إلا بالفنانين ، ونعني بذلك تلك التي ليست خاصة إلا بالمباراة العلنية للموسيقى . فلا يعكف المرء عليها لتهذيب نفسه أخلاقيا ، ولا يفكر دارسها إلا في اللذة التي ليست أقل جفاء من لذة من سيستمعون إليه في المستقبل . من أجل ذلك لم أجعل منها مشغلة جديرة برجل حر . بل هو عمل أجير ولا يصلح إلا ليخرج فنانين محترفين .

إن الغرض الذي يجهد له الفنان في هذه السبيل غرض سيء ، فإن عليه أن يتنزل بإنتاجه إلى متناول الجمهور الذي كثيرا ما يسقط جفاؤه الفنانين الذين يسعون إلى إرضائه ، والذين يشوهون أجسامهم بالحركات التي يقتضيها الضرب على آلاتهم .

§ ٢ — أما الألحان والإيقاعات فهل ينبغي إدخالها جميعا بلا تمييز في التربية أو هل ينبغي أن يتخير منها؟ ألا نقبل كما يصنع اليوم أولئك الذين يشتغلون بهذا الجزء من التعليم ، إلا أصلين في الموسيقى : اللحن والإيقاع؟ أم نضيف إليهما ثالثا؟ يهم أن تعرف بالضبط قوة اللحن والإيقاع فيما يتعلق بالتربية . فماذا ينبغي أن يفضل أإتقان الأول أم إتقان الآخر؟ § ٣ — ولما أن كل هذه المسائل ،

---

§ ٢ — أما الألحان . يظهر الآن أنه قد ثبت ، على رغم رأي روسو ، أن القدامى قد عرفوا اللحن على المعنى الذي نعرفه نحن الآن لهذه الكلمة ، أي تأليف متكافئ ، لعدة أصوات تتوافق فيما بينها . وأما الإيقاع فهو على الخصوص المقياس .

فى رأينا ، قد ناقش فيها كثيرا موسيقيون محترفون وفلاسفة قد زاولوا تعليم الموسيق فإننا نحيل ، على التفاصيل المضبوطة التى أودعوها مؤلفاتهم ، كل أولئك الذين يريدون التعمق فى هذا الموضوع ، وألا نعالج ها هنا الموسيق إلا من جهة النظر الخاصة بالمقنن ، فنقتصر على بعض عموميات أساسية .

§ ٤ — نحن نسلم بالتقسيم الذى اتخذه بعض الفلاسفة بين الأغانى ونميز ، كما فعلوا ، بين الغناء الأدبى والغناء الحماسى والغناء الشهوى . فى نظرية أولئك المؤلفين كل واحد من هذه الأغانى يقابل لحنا خاصا يجانسه . وتمشيا مع هذه المبادئ نرى أنه يمكن أن يستخرج من الموسيق أكثر من نوع من المنفعة : إنها تصلح لتثقيف العقل وتزكية النفس معا . ونقول ها هنا بطريقة عامة تزكية النفس لكننا سنعود بأبين من هذا إلى هذا الموضوع فى دراساتنا للشعر (البو يطيقا) وثالثا فإن الموسيق يمكن أن تكون ترفيها وتستخدم لبسط العقل وترويحه من أعماله . يلزم بالبداهة استخدام الألحان كلها على السواء ، لكن لأغراض مختلفة لكل منها . ففى الدراسة يختار أيها آدب ، و يحتفظ بالأشد استحماسا والأقوى شهوة لحفلات الموسيق حيث يستمع المرء للموسيق دون أن يعزف بنفسه . § ٥ — هذه الانفعالات التى تجدها بعض النفوس قوية هكذا يحسها الناس أجمعين ولو على درجات مختلفة ، كلهم بلا استثناء تميل بهم الموسيق إلى الرحمة و إلى الخوف و إلى الحماسة . و بعض الأشخاص أيسر مطاوعة من الآخرين لتلك الانفعالات ، و يمكن أن يشاهد كيف أنهم ، بعد الاستماع إلى موسيق اضطربت بها أنفسهم ، يسكنون دفعة واحدة باستماع الأغانى المقدسة ، فذلك إنما هو ضرب من الشفاء والتزكية الأدبية . § ٦ — هذه

§ ٣ — بعض فلاسفة . معلوم أن المدرسة الفيثاغورية قد اشتغلت كثيرا بنظرية الموسيق . و إن أرستكسين مؤلف أقدم كتاب بق لنا فى الموسيق كان تلميذا لأرسطو (ر . ما سبق ب ٦ ف ٩) .

§ ٤ — فى دراساتنا للشعر . هذه المسئلة مبحوثة بغاية الاستقصاء فى البو يطيقا فى الكتاب الرابع كما هو بين أيدينا اليوم .

التغيرات الفجائية تقع بالضرورة أيضا فى النفوس التى أسلمت قيادها ، تحت سحر الموسيقى ، إلى الرحمة أو إلى الفزع أو إلى أى انفعال آخر . كل مستمع يتحرك تبعا لتأثير هذه الأحاسيس كثرة أو قلة فى نفسه ، لكنهم جميعا على التحقيق قد وجدوا نوعا من التزكية ويشعرون أنهم خفاف بفعل اللذة التى أحسوها . وبهذا السبب عينه تجلب لنا الأغانى التى تطهر النفس سرورا لا تشوبه شائبة ؛ من أجل ذلك ينبغى ترك هذه الألحان وتلك الأغانى المؤثرة إلى هذا الحد للفنانين الذين يعزفون الموسيقى فى المسارح . § ٧ — غير أن المستمعين على نوعين بعضهم الرجال الأحرار المستنيرون والآخرون صناع وأجراء جفاة الأذواق بأنفسهم أيضا حاجة إلى الألعاب وشهود المسارح ليستريحوا من عنائهم . ولما أن النفس فى هذه الطبائع السفلى كانت قد انحرفت عن طريقها المستقيم، لزم لها ضروب من الألحان منحطة مثلها وأغانى ذات لون كاذب وجفاء لا يلين أبدا . وكل امرئ لا يجد لذة إلا فيما يوافق طبعه . من أجل ذلك نخوّل الفنانين الذين يتنافسون فيما بينهم الحق فى أن يلائموا بين موسيقاهم التى يصنعونها والآذان الجافية التى تستمع لها .

§ ٨ — لكن فى التربية أكرر أنه لا يقبل إلا الأغانى والألحان التى لها شيمة أدبية : وهى مثلا كما قلنا مذهب التلحين الدورى . وينبغى أن يرحب أيضا بكل تلحين يعرضه أولئك الذين تعمقوا إما فى النظرية الفلسفية و إما فى تعليم الموسيقى . وقد أخطأ سقراط، فى جمهورية أفلاطون، فى أنه لم يقبل إلا المذهب الفريجى دون الدورى كما أهدر دراسة المزمار . فإن المذهب الفريجى يكاد يكون بين المذاهب كالمزمار بين الآلات . فإن أحدهما والآخر يثيران فى النفس على السواء إحساسات شديدة وشهوية . § ٩ — والشعر نفسه يثبت هذا حق الإثبات . فإنه فى الأغانى الموجهة الى باكوس وفى جميع قصائده المشابهة يقتضى قبل كل شىء استصحاب المزمار . وفى الأغانى الفريجية على الخصوص يجد هذا النوع من

الشعر ما يرضيه ، مثال ذلك الخمريات التى لا يجادل امرؤ فى أن طبعها فريجى محض . والناس أولو الدراية فى هذه المواد يذكرون كثيرا من الأمثلة وعلى الخصوص مثل فيلكسين الذى بعد أن حاول تأليف خمريته على المذهب الدورى اضطر بطبيعة القصيدة عينها أن يقع فى المذهب الفريجى الذى هو وحده الملائم لها .

§ ١٠ — أما اللحن الدورى ، فكل أحد يوافق على أن فيه من الثقل أكثر من الألحان الأخرى جميعا وأن نغمته فيه أشد فحولة وأكثر أدبا . ولأنى نصير مبين للمبدإ الذى يبحث دائما عن الوسط بين الطرفين فإنى أريد أن اللحن الدورى الذى نعطيه هذا الوصف من بين جميع الألحان الأخرى يجب بالبداهة أن يفضل تعليم الشبيبة إياه . وها هنا أمران ينبغى رعايتهما ، الممكن واللائق ، لأن الممكن واللائق هما المبدآن اللذان ينبغى على الخصوص أن يقودا الناس جميعا . غير أن سنّ الأفراد وحدها هى التى تعين أحدهما والآخر . فأما الذين قد نهكتهم السنّ فيكون صعبا عليهم أن يلحنوا الأغانى المحتاجة للقوة ، والطبع نفسه يوحى إليهم طرائق تلحين رخوة ورخيمة . § ١١ — من أجل ذلك عاب بعض المؤلفين الذين اشتغلوا بالموسيقى بحق على سقراط أن نفى من التربية الألحان الرخوة بحجة أنها لا توافق إلا السكر : فقد أخطأ سقراط فى أن ظن أنها تتعلق بالسكر الذى شيمته أنه نوع من ثوران الشهوة فى حين أن شيمة هذه الأغانى ليست إلا الضعف . إنه يحسن فى الفترة التى فيها تصل السن إلى الشيخوخة أن تدرس الألحان والأغانى التى من هذا القبيل . بل إنى أظن أنه قد يوجد من بينها واحد يناسب الطفولة تمام المناسبة يجمع بين الحياء والمعرفة معا . وذلك على رأينا هو المذهب الليدى الذى نؤثره على كل ما عداه . وحينئذ فى التربية الموسيقية ينبغى توافر ثلاثة أشياء : أولا اجتناب كل إفراط ، ثم عمل ما هو ممكن ، ثم ما هو لائق .

§ ٩ — فيلكسين . فيلكسين من جزيرة سيتيرا كان معاصرا لأرسطو .

الكتاب السادس

فى الديمقراطية وفى الأوليغرشية ، وفى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية

الباب الأول

واجبات الشارع — لا ينبغى أن يقتصر على معرفة خير حكومة ممكنة ، بل يجب أيضا فى العمل أن يعرف تحسين العناصر الحالية التى يتصرف فيها — ومن هذا يكون من الضرورى معرفة الأنواع المختلفة للدساتير والقوانين الخاصة التى هى لازمة لكل منها .

§ ١ — فى جميع الفنون وفى جميع العلوم التى لا تبقى البتة جزئية أكثر مما ينبغى بل التى تستوعب نظاما تاما للحوادث يجب أن يبحث كل منها على حدته كل ما يتعلق بموضوعه من غير استثناء . لنأخذ مثلا علم التمرينات البدنية ما هى منفعة هذه التمرينات ؟ كيف ينبغى أن تحوّل تبعا للأمزجة المختلفة؟ أليس التمرين الأقوم هو بالضرورة ذلك الذى هو أوفق للطبائع الأقوى والأجمل ؟ ما هى التمرينات القابلة لأن تصطنع للعدد الأكبر من التلامذة؟ وهل فيها واحد يمكن أن يناسب الجميع على السواء؟ تلك مسائل تعانى وضعها الرياضة البدنية . وفوق ذلك حتى متى كان أى تلميذ من تلامذة الرياضة لا يطمح أن يكسب قوة المصارع المحترف ولا مهارته فإن ممرن الأطفال ومعلم الرياضة البدنية جديران أن يؤتيا التلميذ عند الحاجة نموا مشابها لنمو المصارع فى القوى . فالأمر كذلك فى الطب وفى بناء السفن وفى مصنع الثياب وفى جميع الفنون على العموم .

§ ٢ — وحينئذ بالبداهة يكون على علم بعينه أن يبحث عن أحسن شكل للحكومة وما هى طبيعة هذه الحكومة وبأى الشروط تكون كاملة بقدر ما يراد بصرف النظر عن كل عائق خارجى ، ومن جهة أخرى أن يعرف أى دستور يناسب اتخاذه تبعا للشعوب المختلفة التى لا يستطيع أكثرها قبول دستور فاضل . على هذا

ما هى فى ذاتها على الإطلاق خير حكومة ، وما هى أيضا خير حكومة بالإضافة إلى العناصر التى يراد تنظيمها . ذلك هو ما يجب أن يعلمه الشارع ورجل الدولة الحق. ينبغى أن يضاف إلى ذلك أنهما يجب عليهما أيضا أن يكونا جديرين بالحكم على دستور يعرض عليهما افتراضا وأن يعينا، تبعا للعلومات التى تكون قدمت اليهما، المبادئ التى يحيا بها الدستور منذ وضعه وأن يكفلا له بعد وضعه أطول مدة ممكنة . وإنى أفترض هنا، كما قد يرى، حكومة لم يكن لها قط نظام كامل دون أن تكون مع ذلك مجردة من العناصر الضرورية لكنها لم تك لتنتفع بوسائلها وما زال يعوزها الكثير من العمل .

§ ٣ — وبالجملة إذا كان الواجب الأول على رجل الدولة أن يعرف الدستور الذى يجب على العموم أن يعتبر الأحسن والذى يمكن أن يقبله أكثر المدائن فإنه يلزم الاعتراف بأن الكتّاب السياسيين فى الغالب مع ما هو مشهود لهم به من الكفاية قد انخدعوا عن النقط الأساسية . لأنه لا يكفى أن تتصور حكومة فاضلة ، بل يلزم على الخصوص حكومة قابلة لأن تطبق تطبيقا سهلا وعاما على جميع الدول . هيهات . لا يقدّم لنا اليوم إلا دساتير غير قابلة للتنفيذ وغاية فى التعقيد ، أو إذا وقف عند حدّ الأفكار العملية فإنما هو لأجل إطراء لقدمونيا أو أية دولة كيفما اتفق على حساب الدول الأخرى كلها التى توجد فى أيامنا هذه .

§ ٤ — لكنه متى اقترح دستور وجب أن يكون ممكن القبول ميسر التنفيذ باعتبار الوضع الذى فيه الدول الحالية . على أنه، فى السياسة، ليس تعديل حكومة بأقل يسرا من أن تخلق خلقا ، كما أن نسيان ما حفظ أعسر من الحفظ أول مرة . إذًا أكرر أن رجل الدولة ينبغى أن يكون قادرا على أن يحسن نظام حكومة منظمة من قبل فوق ما يكون له من الكفايات التى أسلفنا تعيينها . وتلك مهمة قد تكون

---

§ ٣ — دساتير غير قابلة للتنفيذ . يقصد بذلك أرسطو إلى أفلاطون بلا شك ، وإلى إكسينوفون فى الأسطر الآتية .

محالة الأداء إذا لم يكن ليعرف جميع الأشكال المختلفة للحكومة . وفى الواقع إن من الخطأ الفاحش أن يظن، كما يظن فى العادة الجارية، أن ليس للديمقراطية إلا نوع واحد وأن ليس للأوليغرشية إلا نوع واحد أيضا . § ٥ — يضاف إلى هذه المعرفة التى لا معدى عنها لعدد الأشكال السياسية المختلفة دراسة للقوانين التى هى الأفضل فى ذاتها ، وللقوانين الأشد ائتلافا مع كل دستور، لأن القوانين يجب أن توضع للدستور ، لا الدستور للقوانين ، وكل الشارعين على اتفاق فى هذا المبدإ . إنما الدستور فى الدولة هو ترتيب إدارات الحكم، وتوزيع السلطات، واختصاص السيادة . وبكلمة واحدة : تعيين الغرض الخاص لكل اجتماع سياسى . وعلى ضدّ ذلك القوانين التى هى متميزة عن المبادئ الأساسية المشخصة للدستور، فإنها القاعدة التى يتبعها الحاكم فى تنفيذ سلطته وفى المعاقبة على الجرائم التى تنتهك حرمة هذه القوانين . § ٦ — وإذًا فمن الضرورى على الإطلاق معرفة عدد الدساتير والفروق بينها ، وذلك على أقل تقدير لإمكان تقنين القوانين مادام أن القوانين ذواتها لا يمكن أن تصلح لكل الأوليغرشيات ولكل الديمقراطيات باعتبار أن لكل من الأوليغرشية والديمقراطية أكثر من نوع وليستا واحدتين .

§ ٥ — وعلى ضدّ ذلك . هاهنا يميز أرسطو بين الدستور وبين القوانين التى تتفرع عنه . ولقد ألم منتسكيو ، عن الفيلسوف اليونانى ، وربما كان ذلك من حيث لا يعلم ، فعالج طويلا هذا الموضوع الخطير . وأما روسو فلم يقل عليه كلمة واحدة لأنه لم يفكر إلا فى نوع واحد من الدستور، وبما أنه قد غلا أيضا فى الأخذ بآراء الأقدمين ، فلم يبحث إلا عن الحكومة المثالية دون أن يشغل نفسه بالأحداث أى الدساتير المختلفة الممكنة والحقيقية . وبذلك يكون قد غلا فى إهمال التاريخ .

الباب الثانى

ملخص ما قد سبق من البحوث . تعيين البحوث الآتية ، ترتيب الحكومات الفاسدة بعضها بالقياس إلى بعض . التفاريق المختلفة لكل من الديمقراطية والأوليغرشية .

§ ١ — فى دراستنا الأولى للدساتير قررنا ثلاثة أنواع للدساتير الخلّص ، الملوكية والأرستقراطية والجمهورية ، وثلاثة أنواع أخر هنّ زيغ للاولى ، فالطغيان للملوكية والأوليغرشية للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية . وقد تكلمنا من قبل على الأرستقراطية والملوكية : لأن معالجة الحكومة الفاضلة إنما هى معالجة فى الوقت نفسه لهاتين الصورتين اللتين تستند كلتاهما إلى مبادئ أكمل ما تكون من الفضيلة . وقد أوضحنا فوق ذلك ما بين الأرستقراطية والملوكية من الفروق وأبنا بماذا تتعين الملوكية على الخصوص . فبقى علينا أن نتكلم على الحكومة التى يطلق عليها هذا الاسم العام الجمهورية وعلى الدساتير الأخر : الأوليغرشية والديماغوجية والطغيان .

§ ٢ — من الهين أن يعرف أيضا بين هذه الحكومات الفاسدة ترتيب زيغها . وإن أشدها فسادا هو على التحقيق فساد أولى الحكومات الصالحة وأقدسها . فإما أن الحكومة الملوكية لا توجد إلا بالاسم دون أن يكون لها حقيقة ما ، وإما أن تستند بالضرورة إلى الرفعة المطلقة للفرد الذى يملك . على هذا يكون الطغيان أسوأ الحكومات بما هو أبعدها عن الحكومة الفاضلة . ثم تجيء الأوليغرشية البعيدة المدى عن الأرستقراطية جد البعد . وأخيرا الديماغوجية وهى التى يمكن أن تطاق من بين الحكومات الفاسدة § ٣ — ولقد عالج كاتب قبلنا هذا الموضوع . غير أن جهة نظره تخالف جهة نظرنا . فإنه وقد سلم بأن كل هذه الحكومات كانت سوية ، وأن الأوليغرشية يمكن أن تكون صالحة

§ ٣ — كاتب . يعنى أفلاطون . (الجمهورية ص ٤٥٩ من ترجمة كوزان) .

كالأخر، قد صرح بأن الديماغوجية هي أقل الحكومات الصالحة صلاحا وأحسن الحكومات الفاسدة .

§ ٤ — أما نحن ، فعلى الضدّ ، نصرح بأن هذه الأنواع الثلاثة للحكومات فاسدة من أساسها ، ونتحفظ من القول بأن الأوليغرشية الفلانية خير من الفلانية الأخرى . بل نقول فقط إنها أقل فسادا منها . على أننا نترك الآن إلى جانب هذا الخلاف فى الرأى .

غير أننا بادئ بدء نعين للديمقراطية والأوليغرشية عدد تلك الأنواع المختلفة التى تدرجها تحت الواحدة منهما وتحت الأخرى. فمن بين هذه الأشكال المختلفة، أيها أقبل للتطبيق وأصلح بعد الحكومة الفاضلة، إذا كان مع ذلك يوجد دستور أرستقراطى غير ذاك الذى ما زال له شيء من القيمة ؟ ثم ما هى، من بين الصور السياسية كلها، تلك التى يمكن أن تصلح لأكثرية الدول ؟

§ ٥ — ثم نبحث بعد ذلك، من بين الدساتير المنحطة، ماهو الدستور الأفضل للأمة الفلانية بعينها لأن من الواضح بالقياس إلى الشعوب أن الديمقراطية خير من الأوليغرشية، وبالعكس . ثم مع اختيار الأوليغرشية أو الديمقراطية كيف يجب أن تنظم فيها التفاريق الدقيقة المختلفة . وإتماما للبحث ، بعد أن عرضنا هذه المسائل على عجل ولكن كما ينبغى ، نحاول أن نعين أقوى الأسباب عادة لسقوط الدول ولرفاهتها سواء على العموم لجميع الدساتير أو على الخصوص لكل واحد منها .

الباب الثالث

اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعيـة . الفقر والغنى يولدان شكلين أصليين من الدساتير : الديمقراطية والأوليغرشية . الشيمة الأصلية لإحداهما وللأخرى . ليس العـدد ركنا أصليا . بل هو الثروة . تعداد الأجزاء الضرورية للدولة : انتقاد مذهب أفلاطون . كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها . ليس إلا الفقر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا فى أيد واحدة بعينها .

§ ١ — ما يضاعف أشكال الدساتير إنما هو على التحقيق تكثر العناصر التى تدخل دائما فى تكوين الدولة . فبديا كل دولة تتألف من عائلات كما يرى، ثم فى هـذه الكثرة من الناس يوجد بالضرورة أغنياء وفقراء وثروات وسيطة بينهما. ومن الأغنياء ومن الفقراء بعض يملكون أسلحة و بعض عزل . و إن الشعب ينقسم إلى زراع وتجار وصناع ، حتى بين الطبقات العليا توجد فروق فى الثروات وفى الملكيات المتفاوتة فى السعة . اقتناء الخيل مثلا إنفاق لا يمكن أن يحتمله على العموم إلا الأغنياء .

§ ٢ — من أجل ذلك فى الأزمان القديمة كل الدول التى قوتها الحربية من الفرسان كانت دولا أوليغرشية : فقد كانت قوة الفرسان وقتئذ هى السلاح الوحيد لمهاجمـة الشعوب المجاورة ، وشاهد هـذا تاريخ إيريترى وخالسيس ومجنيزى على شطوط الميندر وتاريخ مدائن أخرى كثيرة فى آسيا . ينبغى أن يضاف إلى الامتيازات التى تنشأ من الثروة ميزات المولد والفضيلة وميزات أخرى بيناها حينما تكلمنا على الأرستقراطيـة وعددنا العناصر التى لا غنى عنها لكل دولة . فعناصر الدولة تلك تأخذ بحظ من السلطان سواء بكلها أو بعدد من أفرادها قل أو كثر .

---

§ ٢ — من الفرسان . إن ملاحظة أرسطو هذه قد حق أمرها فى القرون الوسطى . فإن الأشراف الذين كانوا يقتنون الخيل دون سواهم والذين يؤلفون وحدهم جيش الفرسان ، كانوا أوليغرشية قوية . وقد فقدوا تفوقهم حين بدأ المشاة يغلبون على الأمر فى الجيوش الأوربية و إن يكن لفقد ذلك التفوق أسباب أخرى . — تاريخ إيريترى . لا يعلم من تاريخ تلك الدول المختلفة إلا النزر اليسير .

§ ٣ — ينتج من هذا بالبداهة أن أنواع الدساتير يجب أن تكون، بالضرورة المحضة متخالفة، كتخالف هـذه الأجزاء أعيانها فيما بينها، تبعا لأنواعها المختلفة. فليس الدستور شيئا آخر سوى التوزيع المنظم للسلطان الذى ينقسم دائما بين الشركاء، إما على حسب أهميتهم الخاصـة وإما تبعا لمبدإ مساواة مشتركة، أى أنه يجوز أن تجعل حصة للأغنياء وأخرى للفقراء أو أن يؤتوا حقوقا مشتركة. على هذا فالدساتير تكون بالضرورة مقدّرة بقدر التعدد فى ترتيبات التفوّق والتخالف بين أجزاء الدولة.

§ ٤ — يظهر أنه يمكن الاعتراف بنوعين أصـليين لتلك الأجزاء، كما يعترف بنوعين أصليين للرياح : رياح الشمال ورياح الجنـوب، وأما الأخر فليست إلا انحـرافات. ففى السياسة تكون الديمقراطيـة والأوليغرشـية لأنه يمكن احتساب أن الأرستقراطية ليست إلا إحدى صور الأوليغرشية التى هى بها تشتبه كما أن هذه التى تسمى جمهورية ليست إلا إحدى صور الديمقراطية، وكما أن من بين الرياح ريح الغرب تشتق من ريح الشمال وريح الشرق من ريح الجنوب. ولقـد جاوز بعض المؤلفين بالتشبيه حدا أبعد إذ يقولون إنه لا يعترف فى اللحن إلا بطريقتين أساسيتين : الدورية والفريجية. وفى هذا المذهب كل التواليف الأخرى ترتد إذًا إلى الواحدة أو إلى الأخرى من هاتين الطريقتين.

§ ٥ — سندع إلى جانبٍ هذه التقاسيم التحكمية التى تتخذ غالبا للحكومات، مؤثرين التقسيم الذى قررناه نحن باعتباره أحق وأضبط. فعندنا لا يوجد إلا دستوران، بل دستور واحد أحسن تأليفه تشتق منه وتفسد كل الأخر. إذا كانت كل الطرائق فى الموسـيقى تشتق من طريقـة فاضلة للحن فكل الدساتير تشتق من الدستور المثـالى : فيكون أوليغرشيا إذا كان السلطان أشدّ تركزا وأشد استبدادا، وديمقراطيا إذا صارت لوالبه أكثر تراخيا وأسهل سهولة.

---

§ ٤ — الديمقراطية والأوليغرشية . عند أفلاطون الدستوران الأصليان هما الملوكية والديمقراطية (القوانين ك ٣ ص ١٧٨) والظاهر أنه وضع الأوليغرشية فى الصف الأخير لأن السادة فيها أكثر عددا (القوانين ك ٤ ص ٢٢٠ من ترجمة كوزان). وانظر أيضا السياسى ص ٤٥٩ .

§ ٦ — ومن الخطأ الشديد، وإن يك عاما، أن يقصر دعم الديمقراطية على سيادة العدد لأنه يمكن أن يقال إن الأكثرية فى الأوليغرشيات أيضا فى كل مكان هى السيدة دائما . ومن جهة أخرى أن الأوليغرشية لا تنحصر بعد فى سلطة الأقلية . لنفرض دولة مؤلفة من ألف وثلاثمائة مواطن من بينهم الأغنياء وعدّتهم ألف قد جردوا من كل سلطة الثلاثمائة الذين مع أنهم فقراء هم على ذلك مثلهم أحرار يساوونهم من كل وجه خلا الثروة. أفيمكن فى هذا الفرض أن تكون الدولة ديمقراطية ؟ كذلك إذا كان الفقراء وهم أقلية هم سياسيا فوق الأغنياء ولو أن هؤلاء أكثر منهم عددا فلا يمكن كذلك أن يقال إن الدولة فى هذه الحالة أوليغرشية إذا كان المواطنون الآخرون أى الأغنياء مبعدين عن الحكم . § ٧ — فى الحق الأحكم أن يقال تكون ديمقراطية حينما تكون السلطة مسندة إلى جميع الرجال الأحرار، وأوليغرشية حينما يختص بها الأغنياء . أما أكثرية الفقراء وأقلية الأغنياء فما هما إلا ظرفان ثانويان . غير أن الأكثرية حرة ولكن الأقلية غنية . ولا شك أن سيكون من الأوليغرشية ما تسند فيه السلطة تبعا للقوام والجمال كما يقال إن ذلك يكون فى اتيوبيا لأن الجمال وطول القامة هما ميزتان غير عامتين . § ٨ — كذلك يكون خطأ كبيرا أن تؤسس الحقوق السياسية على قواعد قليلة الوزن على هذا النحو. لما أن الديمقراطية والأوليغرشية يشملان عدّة أصناف من العناصر فيلزم حينئذ اتخاذ عدّة تحفظات . لا تكون ديمقراطية حينما تحكم أقلية من رجال أحرار سوادا لا يتمتع بالحرية وأستشهد على ذلك بأبللونيا على الخليج اليونى وثيرا . ففى هاتين المدينتين السلطان قد كان لبعض المواطنين أولى المولد المشهور الذين كانوا هم مؤسسى المستعمرتين دون الأكثرية الكبرى . كذلك لا ديمقراطية متى

§ ٧ — فى أتيوبيا . ر . هيردوت « طاليا ب ٢٠ » .

§ ٨ — أبللونيا . ر . الدوربون للارج ١ ص ١١٨ وج ٢ ص ٥١ و ١٥٦ ، فان البحر اليونى هو الخليج الأدرياتى وقد كانت أبللونيا نزلة من كورنته — ثيرا . ثيرا هى جزيرة صغيرة تجاور كريت . (ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٦٥) :

كان السلطان للأغنياء حتى مع افتراض أنهم يؤلفون الأكثرية كما كانت الحال فى كولوفون قبل الحرب الميدية حيث كانت أكثرية المواطنين تملك ثروات طائلات . ولا ديمقراطية حقيقية إلا حينما يكوّن الرجال الأحرار الأكثرية ولهم السيادة و إن كانوا فقراء . ولا تكون أوليغرشية إلا حيث يملك السيادة الأغنياء والأشراف وهم قلة .

§ ٩ — حسبنا هذه الاعتبارات لإيضاح أن الدساتير يمكن أن تكون كثيرة ومختلفة ولماذا هى كذلك . أضيف إلى هذا أنه توجد أنواع كثيرة للدساتير التى نتكلم عليها هنا . ما هى تلك الأشكال السياسية ؟ وكيف تنشأ ؟ هذا هو ما سنبحث عنه صادرين دائما عن مبادئ قررناها فيما سبق .

يسلم لنا أن كل دولة تتكوّن ، لا من جزء واحد ، بل من أجزاء متعدّدة : و إنه حينما يراد فى التاريخ الطبيعى معرفة كل أنواع المملكة الحيوانية يبتدأ بتعيين الأعضاء التى لا غنى عنها لكل حيوان ، فبعضها مثلا بالحواس التى له ، و بأعضاء التغذية التى تتلق الأغذية وتهضمها كالفم والمعدة ثم بجهاز الحركة لكل نوع .

§ ١٠ — فبافتراض أنه لا يوجد أعضاء أخر غير تلك ، لكنها كانت غير متشابهة فيما بينها ، وأن الفم والمعدة والحواس ، ثم الأجهزة المحركة لا تتشابه فيما بينها ، يكوّن عدد تواليفها بالضرورة أنواعا متمايزة من الحيوانات على هذا القدر : لأنه محال أن نوعا واحدا بعينه يكون له صنوف مختلفة للعضو الواحد ، الفم أو الأذن . كل التواليف الممكنة لهذه الأعضاء تكفى حينئذ لتقرير أنواع جديدة من الحيوانات ، وهذه الأنواع تكون بالتحقيق متكثرة بمقدار ما تكونه تواليف الأعضاء التى لا غنى عنها .

هذا ينطبق بالضبط على الأشكال السياسية التى نعالجها هنا ، لأن الدولة ، كما كررناه ، تتكوّن لا من عنصر واحد بل من عناصر كثيرة جدا .

— كولوفون . مدينة من يونيه فى آسيا الصغرى وهى وطن إكسينوفان رئيس مدرسة إيلى ولا يعرف هل هو إكسينوفان الذى حفظ لنا أثينى قطعة شائقة منه على زخرف كولوفون . ر . مقالة كوزان على إكسينوفان .

§ ١١ — فها هنا طبقة كثيرة العدد تعد الغذاء للجمعية، وهم الزراع: وهناك الصناع يكوّنون طبقة أخرى مشتغلة بجميع الصناعات التي لا تستطيع المدينة بدونها أن تعيش، بعضها ضرورى ضرورة مطلقة والأخرى للاستمتاع والزينة. وطبقة ثالثة هى طبقة التجار أو بعبارة أخرى الطبقة التى تبيع والتى تشترى فى الأسواق الكبرى وفى الحوانيت. وطبقة رابعة تتألف من أجراء. وطبقة خامسة مؤلفة من المحاربين، وهى طبقة لا غنى عنها أيضا لسائر الطبقات السابقة، إذا أرادت الدولة أن تدفع عن نفسها الغارة والاستعباد. وهل يمكن افتراض دولة جديرة حقا بهذا الاسم يمكن اعتبارها رقيقة بالطبع؟ إن الدولة تكتفى بذاتها ضرورة، والرق لا يستطيعه.

§ ١٢ — فى جمهورية أفلاطون هذه المسئلة قد عولجت بطريقة غاية فى اللباقة لكنها غير كافية. فإن سقراط يقول فيها إن الدولة تتألف من أربع طبقات لا غنى عنها أبدا: نساج، وزراع، وأساكفة، وبناءون. ثم لما أيقن أن هذا الاجتماع غير تام أضاف إليه الحداد وراعى البهائم وأخيرا التاجر والبياع وهو يظن بلا شك أنه قد كمل النقص فى رسمه الأول. وعلى هذا ففى نظره كل دولة لا تتكوّن إلا لتسدّ حاجاتها المادية وليس على الخصوص من أجل غرض أدبى لا شك أنه عند أفلاطون ليس أشدّ ضرورة من الأساكفة والزراع § ١٣ — لا يبغى سقراط من طبقة المحاربين شيئا إلا فى اللحظة التى فيها تجد الدولة نفسها، إذ توسع أراضيها، فى اشتباك

---

§ ١١ — رقيقة بالطبع. ر. ك ١ ب ٢ ف ٧.

§ ١٢ — فى جمهورية أفلاطون. قد اتهم أرسطو المفسرون وعلى الخصوص بزبر بأنه أخطأ أو أساء النية فى عرض أفكار أفلاطون. لكن الأولى أن يقال إن انتقاد أرسطو بلغ من القسوة غايتها. غير أنه لم يعز إلى أفلاطون إلا ما هو موجود فى الجمهورية ك ٢ ص ٨٠ وما بعدها. وينبغى عدلا أن يضاف إلى هذا أن سقراط لا يدعى أنه يعالج المسئلة على وجه منطقى وتام. — غرض أدبى. إذا كان هذا النقد حقا عند ما يوجه على هذه الفقرة من الجمهورية فإنه لا يكون حقا متى وجه إلى جماع مذهب أفلاطون.

وحرب مع الشعوب المجاورة . لكن بين هؤلاء الأربعة الشركاء أو أكثر الذين يعدهم أفلاطون يلزم حتما شخص يقيم العدل ويرتب حقوق كل فرد . وإذا كان معترفا به أن فى الكائن الحى النفس هى أولى من الجسم بأن تكون الجزء الأصلى أفلا يجب أن يعترف أيضا بأن من فوق تلك العناصر الضرورية لسد الحاجات التى لا صارف عنها للعيشة يكون فى الدولة طبقة الجند وطبقة حكام العدل الاجتماعى ؟

ألا ينبغى أن تزاد على هاتين الطبقتين الطبقة التى تفصل فى المنافع العامة للدولة، ذلك الاختصاص الخاص بالعقل السياسى؟ لأن تكون كل هذه الوظائف موزعة على حدة بين بعض أفراد أو تكون موكولة إلى الأيدى بعينها فذلك لا يهم فى صدد استدلالنا . لأن وظائف الجنود والزراع قد تجتمع فى الغالب ، لكن إذا كان من اللازم التسليم بأن الأولين والآخرين هم عناصر الدولة فالعنصر الحربى ليس على التحقيق أقل ضرورة . § ١٤ — أضيف إليها سابعا يشارك بثروته فى الخدم العامة، أولئك هم الأغنياء : ثم ثامنا وأولئك هم مديرو الدولة، أولئك الذين يتفرغون لوظائف الحكم مادامت الدولة لا تستغنى عن حكام، فينتج من ذلك لزوما بالضرورة أن يكون بها مواطنون أكفاء لحكم الآخرين يخلصون لهذه الخدمة العامة إما مدى الحياة وإما على طريق التناوب . وأخيرا يبقى هذا الجزء من الدولة الذى تكلمنا عليه آنفا والذى يفصل فى المسائل العامة ويقضى فى خصومات الأفراد .

إذا كان ضروريا للدولة التنظيم العادل الحكيم لجميع هذه العناصر فضرورى لها أيضا أن يكون من بين كل أولئك الرجال الذين يدعون إلى السلطان عدد ما موصوف بالفضيلة . § ١٥ — قد يفترض على العموم أن تجمع عدة وظائف فى يد واحدة وأن فردا يمكن أن يكون جنديا وزارعا وصانعا وقاضيا وشيخا معا ، زد عليه أن جميع الرجال يطالبون بنصيبهم من الاستحقاق ويظنون أنفسهم صالحين لجميع الوظائف تقريبا . غير أن الأشياء الفريدة التى لا يمكن الجمع

بينها هى الفقر والغنى ، ومن أجل ذلك كان الأغنياء والفقراء هم فيما يظهر الجزءان الأظهر تمايزا فى الدولة . ومن جهة أخرى لما أن الأغلب فى العادة أن يكون هؤلاء كثرة وأولئك قلة اعتبرا عنصرين سياسيين متقابلين تمام التقابل . وعلى ذلك كان تسلط الأولين أو الآخرين يرتب اختلاف الدساتير التى هى بالنتيجة فيما يظهر مقصورة على اثنين لا غير الديمقراطية والأوليغرشية .

لقد برهنا إذًا على أن للدساتير أنواعا متعددة وأبنّا العلة فى ذلك وسنثبت الآن أنه يوجد أيضا عدّة أنواع من الديمقراطيات ومن الأوليغرشيات .

الباب الرابع

خمسة الأنواع المختلفة للديمقراطية وشيمها وعللها . التأثير المشئوم للدماغوجيين فى الديمقراطيات ، حيث ينقطع القانون عن أن يكون سيدا : طغيان الشعب الذى أضله مملقوه .

§ ١ — هذا التكثر فى الأنواع فى الديمقراطية والأوليغرشية هو النتيجة البينة للتدليلات التى سلفت ما دمنا قد اعترفنا بأن بالطبقة الدنيا فروقا شتى وما بالطبقة التى تسمى ممتازة من ذلك ليس بأقل مما بالأولى . فى الطبقة الدنيا يرى الزراع والصناع والتجار الذين يبيعون أو يشترون ، والعاملون فى البحر سواء أكانوا حربيين أم تجارا أم ملاحين أم صيادين . وفى الغالب من الأمر تشمل هذه الوظائف المختلفة كثيرا من الأفراد . فبيزنتة وتارنتة عامرتان بالصيادين ، وأتينا بالملاحين وايجين وشيوز بالتجار وتنيدوس بملاحى الشواطئ . و يمكن أيضا أن يعد فى الطبقة الدنيا الفعلة والذين رق حالهم عن أن يستغنوا عن العمل ليعيشوا ، وأولئك الذين ليسوا مواطنين وأحرارا إلا من جهة الأب أو من جهة الأم ليس غير وأخيرا كل أولئك الذين وسائل عيشتهم تقرب من وسائل أولئك الذين عددناهم . فى الطبقة الرفيعة ترتكز الامتيازات على الثروة والشرف والأهلية والعلم وعلى ميزات أخرى من هذا القبيل .

§ ٢ — النوع الأول من الديمقراطية شيمته المساواة، وإن المساواة المؤسسة على القانون فى هذه الديمقراطية تدل على أن الفقراء لا يكون لهم حقوق أوسع من حقوق الأغنياء، فلا الأولون ولا الآخرون يختصون دون سواهم بأن يكونوا سادة لكنهم يكونونهم على نسب متشابهة . فإذا كانت الحرية والمساواة حينئذ كما يؤكدون هما القاعدتان الأساسيتان للديمقراطية فكلما كانت المساواة فى الحقوق

---

§ ١ — تارنتة . فى إغريقا الكبرى أى فى إيطاليا الجنوبية . و بيزنتة هى التى صارت القسطنطينية بعد . و إيجين بقرب شواطئ أتيقا . وتنيدوس جزيرة فى بحر إيجة . وهى نزلات دورية . ر . ملرح ٢ ص ٤١٦ واسترابون ك ٦ ص ٢٧٠ . ولقد كان الأسبرتيون هم الذين أسسوا تارنتة . ر . ك ٨ ب ٦ ف ٢ .

السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل شائبة . لأن الشعب بما أنه فيها أكثر عددا وأن رأى الأكثرية فيها هو القانون ، فهذا الدستور هو بالضرورية ديمقراطية بعينها .

فهاك إذًا نوعا أول من الديمقراطية . § ٣ — بعده يجيء نوع آخر فيه الوظائف العامة مشروطة بنصاب هو فى العادة ضئيل القدر . فيه الوظائف يجب أن تكون مفتوحة لكل أولئك الذين يملكون النصاب المحدّد ومغلقة دون أولئك الذين لا يملكونه . فى نوع ثالث من الديمقراطية كل المواطنين الذى لا نزاع فى صفتهم هذه يصلون إلى وظائف الحكم ، لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة. وفى ديمقراطية أخرى يكفى ليكون المرء حاكما أن يكون مواطنا بأية صفة كانت والسيادة فيه أيضا للقانون . ونوع خامس يقبل مع ذلك الشروط أعيانها ولكن فيه تنقل سيادة القانون إلى الكثرة التى تقوم مقامه . § ٤ — وحينئذ إنما تكون الأوامر الشعبية هى التى تقضى لا القانون ، والفضل فى هذا للديماغوجيين .

والواقع أن فى الديمقراطيات التى فيها الحكم للقانون ليس فيها من الديماغوجيين ، وفيها تصريف الأمور بيد المواطنين الأشد حرمة . فالديماغوجيون لا يظهرون إلا حيث يفقد القانون سيادته . وحينئذ يكون الشعب ملكا حقا ، واحدا وإن يكن مؤلفا من الأكثرية التى تحكم لا فرادى بل بجملتها . لقد عاب هوميروس تعدّد الرؤساء غير أنه لا يمكن أن يقال إنه كان يزعم أن يتكلم ، كما نفعل نحن هاهنا ، على سلطان ينفذه القوم بجماعتهم أو على سلطان موزع بين عدّة رؤساء يلونه كل واحد منهم على انفراد . وإذ يكون الشعب هو الملك فإنه يعمد إلى أن يفعل فعل الملك لأنه يلقى عن عاتقه نير القانون ويصير مستبدا . ومن أجل هذا يصبح المتملقون عما قريب فى مرتبة الشرف . § ٥ — هذه الديمقراطية هى فى نوعها ما هو الطغيان بالقياس إلى الملوكية . ففى الجهتين الرذائل أعيانها

واضطهاد المواطنين الأخيار هو بعينه : هنا أوامر الشعب وهنالك الأوامر التحكمية . زد على هذا أن بين الدياغوجى والمتملق شبها قارعا . كلاهما محل ثقة لا حد لها أحدهما يُدل على الأمة التى عمها الفساد والآخر يُدل على الطاغية .

§ ٦ — الدياغوجيون ، لأجل أن يستبدلوا الأوامر الشعبية بسيادة القانون ، يرجعون فى جميع الأعمال إلى الشعب ، ذلك بأن قوتهم الخاصة لا تكسب إلا بسيادة الشعب الذى يتصرفون هم أنفسهم فى أمره تصرف السيد بواسطة الثقة التى يغتالونها منه . ومن جهة أخرى كل أولئك الذين يظنون أن لديهم ما يشتكون منه من الحكام لا يترددون فى الاتجاه إلى حكم الشعب وحده ، وإن الشعب ليرحب بالطلب وحينئذ تنهار السلطات القانونية كلها .

§ ٧ — إذًا يستطاع القول بحق أن هذه دياغوجية محزنة . ويمكن أن تعاب بأنها ليست بعد دستورا حقيقيا . ألا إنه لا دستور إلا على شريطة سيادة القانون . يجب أن يفصل القانون فى جميع المسائل العامة ، كما يفصل القاضى فى قضايا الأفراد فى الحدود المنصوصة فى الدستور . فإذا كانت الديمقراطية حينئذ هى أحد النوعين الأصليين للحكومة فإن الدولة التى فيها يعمل كل شىء بالأوامر الشعبية ليست فى الحق بعد ديمقراطية ما دامت الأوامر الشعبية لا يمكن أبدا أن تفصل فى شىء بطريقة عامة .

فهاك قصارى ما كنا نريد أن نقوله على الأشكال المختلفة للديمقراطية .

الباب الخامس

الأنواع المختلفة للأوليغرشية وهى أربعة : التأثير العام للأخلاق فى طبيعة الحكومة . أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية وللأوليغرشية . بحث أشكال الحكومات غير الديمقراطية والأوليغرشية — بعض كلمات على الأرستقراطية .

---

§ ١ — الشيمة المميزة للنوع الأول من الأوليغرشية إنما هى تعيين نصاب رفيع حتى لا يستطيع الفقراء ، ولو أكثرية ، أن يبلغوا السلطان الذى ليس بابه مفتوحا إلا لأولئك الذين يملكون الدخل المحدّد بالقانون . وفى نوع ثان النصاب المفروض للاشتراك فى الحكومة عظيم وهيئة الحكام لها الحق فى تعيين أعضائها . ومع ذلك ينبغى أن يقال إنه إذا كانت الانتخابات تقع على ذوى النصاب كلهم، فإن النظام أولى به ، فيما يظهر ، أن يكون أرستقراطيا و إنه ليس أوليغرشيا فى الحقيقة إلا متى ضاقت دائرة الانتخابات . ونوع ثالث من الأوليغرشية يؤسس على الوراثة للوظائف تنتقل من الأب إلى الابن . ورابع يضيف إلى مبدإ الوراثة هذا مبدأ سيادة الحكام بدلا من سيادة القانون . وهذا الشكل الأخير يقابل قدر الكفاية الطغيان بين حكومات الفرد ويقابل بين الديمقراطيات النوع من الديمقراطية الذى تكلمنا عليه آخر الأمر . وهذا النوع الأخير من الأوليغرشية يسمى "حكم السلالة" أو حكومة القوة .

§ ٢ — تلك هى الأشكال المختلفة للأوليغرشية والديمقراطية . ومع ذلك ينبغى أن نضيف الى ذلك ها هنا تنبيها مهما هو أن الحكومة تكون شعبية بميل الأخلاق والعقول دون أن يكون الدستور ديمقراطيا، وهذا فى الغالب من الأمر. وعلى التكافؤ فى بعض الأحوال مع أن الدستور الشرعى أولى به أن يكون ديمقراطيا فإن ميول الأخلاق والعقول تكون أوليغرشية . ولكن هذا التنافر يوشك أن يكون

---

§ ١ — "حكم السلالة" هذه الكلمة التى قد فسرتها تدل بوضعها على حكومة الأقوياء الوراثية . وهى عند أرسطو آخر حد للأوليغرشية .

دائما نتيجة ثورة . ذلك بأنه ينبغى التحفظ من تعجل التجديدات وإيثار الاكتفاء بادئ الأمر بالتعديلات التقدمية غير ذات البال، وتخلى القوانين السابقة باقية على حالها، غير أن زعماء الثورة يظلون مع ذلك سادة الدولة .

§ ٣ — والنتيجة البينة للمبادئ التى وضعت فيما سبق أنه ليس يوجد أكثر أو أقل مما ذكرنا من أنواع الأوليغرشيات والديمقراطيات . والواقع أن الحقوق السياسية يملكها باضطرار إما جميع أجزاء الشعب المعدودة فيما سبق و إما بعض تلك الأجزاء باستثناء الأخر . فمتى كان الزراع ومتوسطو الثروة من الناس هم سادة الدولة، فالدولة يجب أن يصرف أمورها القانون ما دام المواطنون المشتغلون بالأعمال التى يعيشون منها ليس لهم من الفراغ مايجعلهم يزاولون الأعمال السياسية، فهم يكلون الأمر حينئذ للقانون، ولا يجتمعون فى جمعية سياسية إلا فى الأحوال التى لا غنى عن اجتماعهم فيها . على أن الحق السياسى يتعلق دون أى تمييز بكل أولئك الذين يملكون النصاب القانونى . لأنه يكون من الأوليغرشية ألا يجعل هذا الحق عاما تمام العموم . غير أن أكثرية المواطنين بما أنهم محرومون الدخل المكفول، ليس عندهم البتة وقت للأعمال العامة، فهاك كيف يقوم هذا النوع من الديمقراطية .

§ ٤ — النوع الثانى الذى يرد فى الترتيب الذى رسمناه هو ذلك الذى فيه كل المواطنين الذين لا نزاع فى أصلهم لهم الحقوق السياسية، ولكن الواقع هو أن أولئك الذين يستمتعون بها وحدهم هم الذين يعيشون دون أن يشتغلوا . فى هذه الديمقراطية القوانين هى ذوات السيادة أيضا ، لأن المواطنين على العموم ليسوا أغنياء قدر الكفاية بمواردهم الشخصية .

---

§ ٤ — الذى رسمناه . ر . ما سبق ب ٤ ف ٣ . ولكن فى هذه الفقرة السابقة قد وضع أرسطو فى المحل الثالث ما وضعه هنا فى الثانى . وإن هذه التقاسيم الجديدة المعروضة ها هنا ليست مطابقة للسابقة وقد تكون من بعض الوجوه تكرارا ولو أن أرسطو يبحث لا عن الخصائص بل عن أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية . فها هنا شىء من الاضطراب .

فى النـوع الثالث يكفى أن يكون المـواطن حرا لأجل أن تكون له حقـوق سياسـية . ولكن ها هنا أيضا ضرورة الشغل تمنع كل المواطنين على التقريب أن يباشروها، وسيادة القانون ليست ها هنا أقل ضرورة منها فى النوعين الأولين .

§ ٥ — والرابع هـو ذلك الذى جاء الأخير على حسب الترتيب الزمنى ، فإن دولا ، بما أنها تكوّنت أرحب كثيرا مما كانته الأولى من قبل ، وبمـا انتشر فيها من اليسر بفضل دخلها العظيم ، كسب السواد فيها بما لهم من الأهمية جميع الحقوق السياسية ، واسـتطاع المواطنون حينئذ أن يباشروا على الشـيوع إدارة الأعمال العامة لمـا نالوا من الفـراغ ، وقد كفلت المكافآت حـتى لأقلهم ميسرة الزمن الضرورى للاشتغال بهـا . بل كان أقلهم ميسرة أكثرهم فراغا إذا خلوا من هم إدارة منافعهم الخاصة ، وهذه علة تمنع فى الأغلب الأغنياء من شهود جمعيات الشعب وحضور المحاكم التى هم أعضاء فيها ، ويقع بهـذا أن يصـير السواد سـيدا بدلا من القانون .

تلك هى الأسباب الضرورية التى تعين عدد الديمقراطيات وتباينها .

§ ٦ — أوّل نوع للأوليغرشية هو ذلك الذى فيه أكثرية المواطنين تملك من الثروات ما هو أقل من تلك التى تكلمنا عليها آنفا وما هو فى ذاته قليـل . السلطان مسند إلى جميع أولئك الذين يستمتعون بدخل قانونى ، والعدد الأكبر من المواطنين الذين يكسبون بهذا الوجه حقوقا سياسية قد كان هو السبب فى إحالة السيادة إلى القانون لا إلى الرجال . ولمـا كانوا بعيدين جدا ، بعددهم ، عن الوحدة الملوكية ، وكانوا أقل ميسرة بكثير من أن يتمتعوا بفـراغ مطلق وليسوا من الفقر بحيث يعيشون على نفقات الدولة اضـطروا إلى أن يعلنـوا أن القانون هو السـيد بدلا من أن يكونوا أنفسهم هم السادة . § ٧ — فإذا افترض أن الملاك أقـل عددا ممـا فى الفـرض الأول والثروات أعظم قـدرا فذلك هو النوع الثـانى للأوليغرشـية . وحينئذ ينمـو الطمع مع القـوّة ويعين الأغنياء أنفسهم من بين

المواطنين الآخرين أولئك الذين يدخلون فى وظائف الحكومة . ولما كانوا أقل قـوة بكثير أيضا من أن يحكـوا على القانون ، كانوا مع ذلك من القـوة بحيث يصدرون القانون الذى يخولهم هذه الاختصاصات الواسعة. § ٨ — بأن تنحصر أيضا الثروات التى صارت أكبر ممـا كانت فى عدد أقل يوصل إلى درجة ثالثة من الأوليغرشية حيث أعضاء الأقليـة يشغلون الوظائف شخصيا، ولكن وفقا للقانون الذى يجعلها وراثية، و بافتراض نمو فى ثروات أعضاء الأوليغرشية وفى عدد أنصارهم تكون هذه الحكومة الوراثية قريبة جدا من حكومة الفرد . ففيها السلطان للرجال لا للقانون . وهذا الشكل الرابع للأوليغرشية يقابل الشكل الأخير للديمقراطية .

§ ٩ — إلى جنب الديمقراطية والأوليغرشية يوجد شكلان سياسيان آخران أحدهما يعترف به جميع المؤلفين وقد كان معترفا به أيضا من جانبنا نحن ليكون أحد الأربعة الدساتير الأصلية ، مع التسليم ، بحسب الرأى الشائع ، بأن هـذه الدساتير هى الملوكية والأوليغرشية والديمقراطية وما يسمى بالأرستقراطية . وشكل سياسى خامس هو هـذا الذى يطلق عليه الاسم العام للأخر كلها ويسمى عادة جمهورية ، و بمـا أنه نادر فكثيرا ما يعـزب عن المؤلفين الذين يتصدون لتعـديد الأنواع المختلفة للحكومة والذين لا يعترفون إلا بالأربعة التى ذكرت أسماؤها آنفا كما فعـل أفلاطون فى جمهوريته .

§ ١٠ — لقد صدقت تسمية حكومة الأخيار على الحكومة التى عالجنا أمرها نحن أنفسنا فيما سبق . إن هـذا الاسم الجميل للأرستقراطية لا ينطبق حقا وبكل دقة إلا على الدولة المؤلفة من مواطنين فضلاء بكل ما فى وسع الكلمة والذين ليس لهـم فضيلة خاصة فقط . هذه الدولة هى الوحيدة التى فيها رجل الخير والمواطن

---

§ ٩ — بحسب الرأى الشائع . هذا ليس رأى أرسطو . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ١ وهذا الكتاب السادس ب ٢ ف ١ .

— أفلاطون فى جمهوريته . الأولى الجمهورية ، والثانية القوانين . ر . ماسبق ك ٢ ب ١ و٢ و٣ .

الطيب يندمجان فى تماثل مطلق . فى أى مكان ليس للمرء من فضيلة إلا بالإضافة إلى الدستور الخاص الذى يعيش فى ظله . توجد أيضا بعض أشكال سياسية بتخالفها مع الأوليغرشية ومع ما يسمى جمهورية تدعى باسم الأرستقراطيات . وتلك هى النظم التى فيها الحكام يختارون تبعا للأهلية على قدر ما يكون الاختيار تبعا للغنى على الأقل . § ١١ — هذه الحكومة حينئذ تبعد حقا عن الأوليغرشية وعن الجمهورية وتدعى باسم الأرستقراطية، ذلك بأنه فى الواقع ليس من حاجة إلى أن تكون الفضيلة هى الموضوع الخاص للدولة لأجل أن تضم فى باطنها مواطنين ممتازين بفضائلهم بقدر مايكون امتياز المواطنين فى الأرستقراطية . حينئذ حينما تكون الثروة والفضيلة والجمهرة لها حقوق سياسية فالدستور يمكن أن يكون مع ذلك أرستقراطيا كما فى قرطاجة ، وحتى حينما لا يقيم القانون وزنا ، كما فى إسبرتة ، إلا للعنصرين الأخيرين الفضيلة والجمهرة ، فالدستور يكون مزاجا من الديمقراطية والأرستقراطية . على هذا فالأرستقراطية، فوق نوعها الأول والأكمل، لها أيضا الشكلان اللذان ذكرناهما آنفا ، بل لها شكل ثالث تظهرنا عليه الدول التى تميل إلى المبدإ الأوليغرشى أكثر مما تميل إلى الجمهورية بالمعنى الخاص .

§ ١١ — كما فى قرطاجة . ر . ك ١ ب ٨ — كما فى إسبرتة . ر . ك ٢ ب ٦ .

الباب السادس

المعنى العام للجمهورية ، علاقاتها بالديمقراطية ، العناصر التي يجب أن تأتلف في الدولة : الحرية والثروة هما على الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمهورية : علاقات الجمهورية بالأرستقراطية .

§ ١ — ليس علينا بعد أن نشتغل إلا بحكومتين إحداهما التي تسمى عاميا الجمهورية والأخرى الطغيان . إذا كنت أضع هاهنا الجمهورية ، ولو أنها ليست حكومة منحطة كما أن الأرستقراطيات التي تكلمنا عليها آنفا ليست منحطة أيضا ، فذلك لأن الحكومات بلا استثناء ليست في الحق إلا أصناف فساد للدستور الفاضل . غير أنه في العادة تسلك الجمهورية مع الأرستقراطية وتكون كمثلها منشأ لأشكال أخرى أقل خلوصا كما قلت في بادئ الأمر . الطغيان يجب ضرورة أن يشغل المحل الأخير لأنه أقل الأشكال السياسية حظا من أن يكون حكومة حقة ، وأن بحوثنا غرضها دراسة الحكومات . بعد أن بينا أسباب تصنيفنا نمضي إلى فحص الجمهورية . § ٢ — وإنا سنستشعر جيدا شيمتها الحقة بعد أن فحصنا الديمقراطية والأوليغرشية لأن الجمهورية ليست على التحقيق إلا خليطا من هذين الشكلين .

جرت العادة بأن يسمى باسم الجمهورية الحكومات التي تميل إلى الديمقراطية وباسم الأرستقراطية الحكومات التي تميل إلى الأوليغرشية ، ذلك بأن الاستنارة والشرف هما عادة من حظ الأغنياء . إنهم ينعمون فوق ذلك بتلك المزايا التي يشتريها غيرهم في الغالب بالجناية والتي تكفل لأربابها شهرة بالفضيلة ومقاما رفيعا . § ٣ — ولما أن النظام الأرستقراطي غرضه أن يؤتى السيادة السياسية أولئك المواطنين الأخيار فقد زعم تبعا لذلك أن الأوليغرشيات تتألف من أكثرية رجال فضلاء أهل للاحترام . وإنه لمحال فيما يظهر أن حكومة يديرها خير المواطنين لا تكون

---

§ ١ — أصناف فساد للدستور الفاضل . ر . ما سبق ب ١ ف ٥ .

— بادئ الأمر . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ٢ .

حكومة فاضلة باعتبار أن الحكومة السيئة لا تكون إلا فى الدول التى يديرها رجال فاسدو الأخلاق. والعكس بالعكس، يظهر محالا أنه حيث لا تكون الإدارة طيبة تكون الدولة محكومة بخير المواطنين. غير أنه ينبغى التنبيه إلى أن القوانين الصالحة لا ترتب هى وحدها حكومة صالحة بل المهم على الخصوص أن تكون تلك القوانين الصالحة مكفولة التنفيذ. بادئ بدء ليس من حكومة صالحة إلا تلك التى فيها يطاع القانون. ثم بعد ذلك الحكومة التى فيها القانون المطاع يكون مؤسسا على العقل، لأنه يمكن أن تطاع قوانين غير معقولة. على أن صلاح القانون يمكن أن يفهم على وجهين: فان القانون إما أن يكون أحسن ما يمكن بالإضافة إلى الملابسات و إما أن يكون أحسن ما يمكن بوجه عام مطلق.

§ ٤ — المبدأ الأساسى للأرستقراطية يظهر أنه إسناد السلطان السياسى إلى الفضيلة، لأن الشيمة الخاصة للأرستقراطية إنما هى الفضيلة كما أن شيمة الأوليغرشية هى الثروة وشيمة الديمقراطية هى الحرية. وثلاثتها تقبل مع ذلك سلطان الأكثرية ما دام أن فى بعضها وفى البعض الآخر القرار الصادر من أكبر عدد من أعضاء الهيئة السياسية له دائما قوة القانون. فإذا كان أكثر الحكومات تسمى باسم جمهورية فذلك لأنها تطلب تقريبا طلبة واحدة وهى التأليف بين حقوق الأغنياء والفقراء، بين الثروة والحرية، و إن الثروة فيما يظهر تكاد فى كل مكان تقوم مقام الأهلية والفضيلة.

§ ٥ — فى الدولة ثلاثة عناصر تتنازع المساواة وهى الحرية والثروة والأهلية. ولا أذكر رابعا يسمى الشرف لأنه ليس إلا نتيجة للأخر، فإن الشرف ليس إلا تقادما فى الثروة والكفاية، و إن التأليف بين العنصرين الأولين ينتج بالبداهة الجمهورية،

---

§ ٣ — مؤسسة على العقل. ر. ك ٣ ب ٦ ف ١٣.

والتأليف بين الثلاثة جميعها أولى به أن ينتج الأرستقراطية من أن ينتج أى شكل آخر. وإنى دائما أضع على حدة الأرستقراطية الحقة التى تكلمت عليها فى بادئ الأمر.

§ ٦ — على هذا قد أوضحنا أن إلى جانب الملوكية والديمقراطية والأوليغرشية توجد أيضا نظم أخرى، وقد فسرنا طبيعة هذه النظم والفروق بين الأرستقراطيات والفروق بين الجمهوريات و بين الأرستقراطيات، وأخيرا يرى جليا أن كل هذه الأشكال هى أقل بعدا بعضها عن بعض مما قد يظن.

الباب السابع

الجمهورية تأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية ، والوسائل المختلفة لاجراء هذا التأليف ، شية الجمهورية الحقة : مثال مأخوذ من الحكومة اللقدمونية : الجمهورية يجب أن تأيد بمحبة المواطنين وحدها .

§ ١ — نفحص الآن تبعا لتلك الاعتبارات الأولى كيف أن الجمهورية بالمعنى الخاص تتكوّن فى جنب الأوليغرشية وفى جنب الديمقراطية ، وكيف ينبغى أن تتكوّن . وسيكون لهذا البحث فوق ذلك مزية تعيين حدود الأوليغرشية وحدود الديمقراطية تعيينا جليا لأننا باستعارة بعض المبادئ من أحد هذين الدستورين ومن الآخر المتقابلين جد التقابل نكوّن الجمهورية كما يكوّن من جديد جزءا علامة التعريف بأن يجمع الجزآن المفصولان .

§ ٢ — ها هنا ثلاث طرائق ممكنة للتأليف والمزج . فبديا يمكن الجمع بين تشريع للأوليغرشية وبين تشريع للديمقراطية على مادة ما ، على السلطة القضائية مثلا ، ففى الأوليغرشية يغرّم الغنى إذا لم يحضر إلى المحكمة ولا يؤجر الفقير على شهودها . وفى الديمقراطيات الأمر بالعكس ، مكافأة للفقير ولا غرامة على الغنى . وإنما هو حد مشترك ووسط لهذه النظم المختلفة أن يجمع بين الطريقتين : غرامة على الأغنياء ومكافأة للفقراء ، فيكون هذا النظام الجديد هو النظام الجمهورى ، لأنه ليس إلا المزج بين الآخرين . هذا فيما يختص بالطريقة الأولى للتأليف .

§ ٣ — وأما الثانية فتنحصر فى الأخذ بحد وسط بين النصوص المقرّرة للأوليغرشية وللديمقراطية . ها هنا مثلا حق دخول الجمعية السياسية يكتسب من غير شرط النصاب . أو على الأقل بشرط نصاب قليل القيمة ، وهناك نصاب

---

§ ١ — علامة التعريف . كلمة النص «رمز» والسياق يفسر معنى الكلمة تماما . إنما هو شىء مركب من جزأين يمكن أن ينفصلا ليجتمعا فيما بعد . وقد كان غالبا قطعة من النقد أو من المعدن أو قطعة من الخشب ... الخ . فكان المحبان يقتسمان هذا الرمز رهن محبة وتذكار . وهذا العرف الودى العريق فى القدم لا يزال جاريا بين ظهرانينا .

رفيع القيمة للغاية . فالحدّ الوسط هو عدم اتخاذ أنصبة ثابتة أيا كانت من جانب ومن آخر .

وثالثا يمكن أن يستعار من القانون الأوليغرشى ومن القانون الديمقراطى معا . فطريق القرعة لتعيين الحكام هو نظام ديمقراطى . ومبدأ الانتخاب هو على ضد ذلك أوليغرشى . كذلك عدم اشتراط النصاب لمناصب الحكم يتعلق بالديمقراطية واشتراط النصاب يتعلق بالأوليغرشية . فالأرستقراطية والجمهورية تستمدان نظامهما الذى يقبل هذين النصين فى إحداهما وفى الأخرى . من الأوليغرشية تستمدان الانتخاب ومن الديمقراطية التحرير من النصاب . فهاك كيف يمكن التأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية .

§ ٤ — لكن لأجل أن تكون النتيجة المستخرجة من هذه التواليف مزاجا كاملا للأوليغرشية والديمقراطية يلزم إمكان أن تسمى الدولة التى هى حاصل المزج أوليغرشية أو ديمقراطية بلا فرق، لأنه ليس هناك بالبديهية إلا ما أريد من مزج كامل . إذًا فدائما الحدّ الوسط هو الذى يؤتى هذا الكيف لأنه يوجد فيه الطرفان . § ٥ — يمكن أن يضرب مثلا دستور لقدمونيا . فمن جهة يؤكد بعض أنه ديمقراطية لأن به فى الواقع عدّة عناصر ديمقراطية . مثلا التربية العامة للأطفال التى هى فى حق أولاد الأغنياء وفى حق أولاد الفقراء على نحو سواء . باعتبار أن أولاد الأغنياء يربون بالضبط كما يربى أولاد الفقراء : وهذه المساواة تستمر حتى فى السنّ التالية وحينما يصيرون رجالا دون أى تميز بين الغنى والفقير . ثم المساواة الكاملة فى الموائد المشتركة بين الجميع ، وتماثل اللباس الذى يدع الغنى يلبس كما يلبس أى فقير اتفق . وأخيرا تدخل الشعب فى منصبى الحكم الكبيرين ينتخب الشعب أحدهما وهو مجلس الشيوخ ويملك الآخر وهو الإيفور. ومن جهة

§ ٥ — دستور لقدمونيا . ر . ماسبق ب ٥ ف ٥ وك ٢ ب ٦ . و . ر . أيضا كتاب كراجيوس ص . ٢٥٠ . و . ر . فيما يتعلق باختلاط السلطات فى إسبرتة القوانين لأفلاطون ك ٤ ص ٢٢٥

أخرى يؤيدون أن دستور إسبرتة هو أوليغرشى لأنه فى الواقع يحتوى على عناصر أوليغرشية بجميع الوظائف فيه انتخابية وليس فيها واحدة متروكة للقرعة . وفيه بعض قضاة قليلو العدد يحكمون نهائيا بالنفى أو بالإعدام ، بله نظما أخرى ليست أقل مدخلا فى الأوليغرشية .

§ ٦ — إن جمهورية فيها تمتزج تماما الأوليغرشية والديمقراطية يجب أن تشتبه إحداهما بالأخرى دون أن تكون بالضبط واحدة من الاثنتين . إنها يجب أن تقوم على مبادئها الخاصة لا على أمداد غريبة عنها . وحين أقول إنها يجب أن تقوم بنفسها فلست أعنى بذلك أن تنفى من باطنها الجزء الأكبر من أولئك الذين يبغون الاشتراك فى السلطان ، فتلك مزية تنتفع بها حكومة سيئة كما تتخذها حكومة صالحة ، لكنى أعنى أن ذلك يكون بأن تكسب الرضا الإجماعى لأعضاء المدينة الذين لن يريد أحدهم تغيير الحكومة .

ولن أدفع إلى أبعد من ذلك بهذه التنبيهات على الوسائل لتأليف الجمهورية وكل الأشكال السياسية الأخرى التى تسمى أرستقراطيات .

الباب الثامن

بعض اعتبارات فى أمر الطغيان . علاقاته بالملوكية والملوكية المطلقة . أنه حكومة عنف دائماً .

§ ١ — قد بقى علينا أن نتكلم على الطغيان لا لأنه ينبغى أن نقف عليه لذاته طويل وقت . بل لأجل أن نتم بحوثنا بأن ندخله فيها، ما دمنا قد قبلناه على أنه بعض الأشكال الممكنة للحكومة . لقد عالجنا فيما سبق الملوكية بأن عنينا على الخصوص بالملوكية بالمعنى الخاص أى المطلقة وقد أوضحنا مزاياها وأخطارها وطبيعتها وأصلها وتطبيقاتها المختلفة . § ٢ — وفى مجرى تلك الاعتبارات على الملوكية قد عينا شكلين للطغيان لأن هذين الشكلين يقربان قدر الكفاية من الملوكية وأنهما كلتيهما أنشأهما القانون . وقلنا إن بعض الأمم المتوحشة تختار لها رؤساء مطلقى التصرف وأنه فى الأزمان الغابرة اتخذ الإغريق ملوكا من هذا الصنف كانوا يسمون « إيسمنيت » . وقد كانت مع ذلك تلك السلطات تختلف فيما بينها ؛ فقد كانت ملوكية من حيث إن القانون و إرادة الرعايا قد أنشأتها ولكنها طغيانية من حيث إن التنفيذ كان استبداديا وتحكميا محضا .

§ ٣ — يبقى نوع ثالث من الطغيان يستحق، فيما يظهر، على الخصوص، هذا الاسم ويقابل الملوكية المطلقة . هذا الطغيان ليس شيئا آخر إلا الملوكية المطلقة التى تحكم، وهى بمعزل عن كل مسئولية وفى منفعة السيد وحده، رعايا يساوونه وأحسن منه، دون أن يعنى شيئا ما بمنافعهم الشخصية . من أجل ذلك كان حكومة عنف لأنه لا يوجد قلب حر يحتمل بصبر مثل هذا السلطان . ونظن أننا قلنا مافيه الكفاية على الطغيان وعلى عدد أشكاله والأسباب التى تجلبه .

الباب التاسع

تبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص ، الصلاح السياسي للطبقة الوسطى . الخواص الاجتماعية المختلفة التي هي وحدها تقدّمها : أنها الأساس الحق للجمهورية . الندرة الشديدة لهذا الشكل من الحكومة .

---

§ ١ — ما هو خير دستور ؟ ما هو خير نظام للعيشة فى الدول على العموم ، ولأكثرية الناس دون الكلام على هذه الفضيلة التى تعلو على القوى العادية للإنسانية ، ولا على تعليم يقتضى الاستعدادات الطبيعية والظروف المواتية ، ودون نظر إلى دستور مثالى ، بل بالاقتصار ، فى حق الأفراد ، على هذه العيشة التى يستطيع معظم الناس أن يعيشوها ، وفى حق الدول على هذا الصنف من الدستور الذى يستطيعون جميعا تقريبا أن يتقبلوه ؟ § ٢ — الأرستقراطيات العادية التى نريد أن نتكلم عليها هاهنا إما أن تكون خارج حالات أكثر الدول الحاضرة وإما أن تقرب مما يسمى الجمهورية . فسنفحص إذًا هذه الأرستقراطيات والجمهورية كما لو أنها لم تكن إلا نوعا واحدا بعينه ، وإن عناصر حكمنا على كلتيهما متماثلة تمام التماثل .

إذا كنا على حق إذ قلنا فى كتاب الأخلاق إن السعادة تنحصر فى الممارسة السهلة والمستمرة للفضيلة وأن الفضيلة ليست إلا وسطا بين طرفين فينتج من ذلك بالضرورة أن تكون الحياة الأرقى حكمة هى تلك التى تلتزم هذا الوسط بأن تكتفى دائما بهذا الوضع الوسط الذى فى مكنة كل آمرئ أن يبلغه .

§ ٣ — بيّن أنه على هذه المبادئ نفسها يمكن الحكم بصلاح الدولة أو الدستور أو بنقائصهما ، لأن الدستور هو حياة الدولة عينها ، وأن كل دولة تشمل ثلاث طبقات متميزة المواطنون الأغنياء جد الغنى والمواطنون الفقراء جد الفقر والمواطنون الموسرون الذين يشغل وضعهم الوسط بين ذينك الطرفين . ثم ليكن محل وفاق أن

---

§ ٢ — فى كتاب الأخلاق . ر . ماسبق النظرية عينها فى أول الكتاب الرابع . والفقرة التى يحيل إليها أرسطو هى فى علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٦

الاعتدال والوسط فى جميع الأشياء هما أحسن ما يكون فينتج من ذلك جليا أنه فى صدد الثروات الملكية الوسطى أوفق مما سواها . § ٤ — فإنها فى الواقع يمكن أن تخضع بأكثر مما عداها لأوامر العقل الذى يصعب الإصغاء اليه جدا حينما يتمتع المرء بمزية ما فائقة بجمال أو بقوة أو بمولد أو بثروة، أو حين يعانى انحطاطا سحيقا من فقر وضعف وخمول ذكر . فى الحالة الأولى الكبرياء التى يؤتيها مركز براق تدفع الناس الى صنوف العصيان،وفى الثانية يدور الفساد على الجنايات الفردية ، وإن الجنايات لا ترتكب أبدا إلا بدافع الكبرياء أو الفساد . وبما أن الطبقتين المتطرفتين تهملان واجباتهما السياسية فى قلب المدينة أو فى مجلس الشيوخ فإنهما سيان فى الخطر على الدولة .

§ ٥ — ينبغى أن يقال إن المرء لا يريد الطاعة ولا يطيقها مع ذلك العلو الفاحش الذى يؤتيه نفوذ الثروة أو كثرة الأنصار أو أية مزية أخرى . فإنه منذ الطفولة يتخذ ديدنا له فى بيت أبيه الخروج على النظام ، ولا تشاء له الزينة التى نشئ فيها أن يطيع حتى نظام المدرسة . ومن جهة أخرى لا يقل الفقر المدقع فى سوء أثره عن هذا الفساد . فالفقر مانع للمرء من استطاعة الحكم فهو لا يتعلم الطاعة إلا كما يفعل العبد . ففرط الثراء يمنع الرجل أن يطيع أية سلطة ولا يعلمه أن يحكم إلا باستبداد السيد كله . § ٦ — وحينئذ لا يرى فى الدولة إلا سادة وعبيد ولا رجل واحدا حرّ . فهنا غيرة حاقدة وهناك تغطرس صلف، وكلاهما بعيد كل البعد عن ذلك الإخاء الاجتماعى الذى هو نتيجة التعاطف والرعاية . ومن ذا الذى يبغى عدوًا يرافقه حتى فى برهة مسايرة على الطريق . من يلزم على الخصوص للمدينة إنما هم خلق متساوون متشابهون ، وتلك صفات توجد قبل

---

§ ٤ — فانها فى الواقع يمكن أن تخضع . يلاحظ أن أرسطو فى هذه المناقشة الخاصة بالطبقة الوسطى يشيد على الخصوص بفضائل الطاعة فيها . وله الحق كله فى ذلك . أما فضائل الولاية التى هى أنفس من الأولى فانها كذلك أندر منها . ر . أيضا روسو (عقد الاجتماع ك ٢ ب ١١) .

§ ٦ — إنما هم خلق متساوون . هذا المبدأ الذى كرره أرسطو فى هذا المؤلف يكفى وحده =

كل شىء فى الأوضاع الوسطى، وتكون الدولة بالضرورة أحسن حكما متى تكونت من هذه العناصر التى تقوم منها، على رأينا، مقام القاعدة الطبيعية. § ٧ — تلك الأوضاع الوسطى هى أيضا آمن ما تكون للأفراد ، فهـم من ثم لا يشتهون ثروة الغير كما يفعل الفقراء، وثروتهم غير مشتهاة كذلك من الغير، كما يقع لثروة الأغنياء من قبل أهـل الفقر المدقع . وحينئذ يرون بمعزل عن كل خطر، وفى أمن عميق دون أن يكوّنوا مؤامرة أو يخشوا مؤامرة . من أجل ذلك كانت أمنيـة فوسيليد غاية فى الحكمة حين يقول :

” إن مركزا متواضعا هو مناط آمالى “

§ ٨ — بيّن أن الاجتماع السياسى هو على الخصوص أحسن مايكون متى تكوّن من مواطنين ذوى ثروة متوسطة . و إن الدول الحسنة الإدارة هى تلك التى فيهـا الطبقة الوسطى أكثر عددا وأشدّ قوّة من مجموع الطبقتين الأخريين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة . فبانضمامها الى صـف إحدى الطبقتين أو الأخرى تقيـم التوازن وتمنـع أى رجحان غال من أن يتكوّن . و إنهـا لسعادة بالغـة أن يكون المواطنـون على ثروة متواضعة قائمـة مع ذلك بكل حاجاتهـم . وحيث تكون الثروة المفرطة الى جانب الفقـر المفرط يجر هذان الإفراطان إما الى الديماغوجية المطلقة و إما الى الأوليغرشية المحضة و إما إلى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديمـاغوجية جامحة أو من أوليغرشـية مفرطة أكثر فى الغالب من أن يخرج من جوف طبقات متوسطة أو من طبقات مجاورات لهـا . وسـوف نبين فيما بعد علة ذلك حين نتكلم على الثورات .

= فى دفع ما اتهموه به . فإن نصير الطغيان أو حكومة الفرد المطلقة لا يطالب بالمساواة متخذا إياها قاعدة ضرورية تبنى عليها الدولة . ر . المقدمة و ك ٣ ب ٨ .

§ ٧ — فوسيليد الملطى شاعر يضرب الأمثال كان معاصرا لسولون وقـد بقى لنا من آثاره ديوان من شـعر الحكم ولكن يشك فى صحة إسناد هذا الديوان اليه . وقد كان فوسيليد من أقدم الأخلاقيين اليونانيين إن لم يكن أقدمهم .

§ ٨ — فيما بعد . ر . ك ٨ ب ١ وما بعده .

§ ٩ — مزية أخرى ليست أقل جلاء للملكية الوسطى تلك هى أنها لا تثور أبدا . فإنه حيث تكون الثروات المتوسطة كثيرة العدد تكون الحركات والنزعات الثورية أقل. وإن المدن الكبرى لا تعزى سكينتها إلا إلى وجود الثروات الوسطى التى هى فيها كثيرة العدد جدا. أما فى المدن الصغرى فالأمر على الضدّ حيث تنقسم الكتلة بتمامها الى معسكرين لا وسيط بينهما، لأنهم يمكن أن يقال عليهم إما فقراء وإما أغنياء . كذلك إنما الثروات الوسطى هى التى تجعل الديمقراطيات أشدّ سكينة وأبقى بقاء من الأوليغرشيات التى فيها تلك الثروات أقل شيوعا وحظها فى السلطان السياسى أقل ، لأن عدد الفقراء ينمو دون أن ينمو عدد الثروات الوسطى بما يناسب ذلك، فتفسد الدولة وسرعان ما تصل إلى خرابها .

§ ١٠ — يلزم أن يزاد على هذا ، كضرب من الدليل سند لهذه المبادئ، أن الشارعين الأخيار ظهروا من هذه الطبقة الوسطى . فقد كان منها سولون كما تشهد به أبياته، ولوقرغس من هذه الطبقة أيضا لأنه لم يكن ملكا . وخارنداس وكثير غيرهم نشئوا منها أيضا .

وهذا يجعلنا نفهم كذلك العلة فى أن أكثر الحكومات إما ديماغوجية وإما أوليغرشية ، ذلك بأن الملكية الوسطى نادرة جدا فيها وأن أصحاب السلطان فيها سواء أكانوا مع ذلك الأغنياء أم الفقراء بما هم دائما على السواء مبعدون عن الحدّ الوسط لا يلون السلطان إلا لأنفسهم فيؤلفون إما الأوليغرشية وإما الديماغوجية § ١١ — زد على هذا أنه لما كانت الثورات والمنازعات كثيرة الحدوث بين الأغنياء وبين الفقراء فأيا كان الحزب الذى يظفر بأعدائه فإنه لا يستند الى المساواة ولا الحقوق المشتركة . ولما أن السلطان ليس إلا ثمنا

§ ٩ — المدن الكبرى . يمكن أن يقال إن الأمر على نقيض ذلك فى أيامنا . فإن عواصم الممالك هى على العموم بؤرة الثورات .

§ ١٠ — لوقرغس . يمكن أن يجادل أرسطو فى هذا الحديث . فان لوقرغس دون أن يكون ملكا، هو من الطبقات العلا، لأنه لولا ابن أخيه خايلاوس الذى كان تحت وصايته ، لجلس على العرش .

للجلاد فالظافر الذى يستولى عليه يجعل منه بالضرورة إحدى الحكومتين المتطرفتين الديمقراطيـة أو الأوليغرشية . كذلك الشعوب أنفسها التى كانت تتـداول بينها إدارة شئون الإغريق العليا لم يراعوا إلا دستورهم الخاص ليجعلوا السائد فى الدول الخاضعة لسلطانهم الأوليغرشية تارة والديمقراطية تارة أخرى غير مهتمين إلا بمنافعهم الخاصة ولا يرعون أبدا منافع الشعوب التابعة لهم . § ١٢ — من أجل ذلك لم ير أحد قط بين هـذين الطرفين من جمهورية حقة أو ربمـا رئى منها فى الندرة وفى مدّة قصيرة من الزمن . ولم يلف إلا رجل واحد بين جميـع أولئك الذين قد وصلوا من قبل إلى السلطان أنشأ دستورا من هذا القبيل . ومنذ زمان طويل قـد عدل الرجال السـاسة فى الدول عن البحث عن المساواة فإما أن يتذرّعوا إلى الاستيلاء على السلطان وإما أن يجنحوا إلى الطاعة حينما لا يكونون هم الأقوى . حسبنا هذه الاعتبارات لبيان ما هى أفضل حكومة وما هى العلة فى فضلها .

§ ١٣ — أما الدسـاتير الأخر التى هى الأشـكال المختلفـة للـديمقراطيـات والأوليغرشيات التى سـلمنا بها فهيّن أن يرى فى أى نظام ينبغى أن تسلك . هذا يكون الأوّل وذاك يكون الثـانى وهلم جرا تبعا لكونها الأفضل أو الأقـل صلاحا بالتنسيب للنموذج الفاضـل الذى قررناه . وبالضرورة يكون فضلها تبعا لقربها أكثر فأكثر من الحدّ الوسط وتقل صلاحيتها تبعا لبعدها عنه . وإنى لأستثنى دائما الحالات الخاصة، وأعنى بذلك أن الدستور الفـلانى وإن كان مفضلا لذاته فهو مع ذلك أقل صلاحية من الدستور الفلانى الآخر لشعب خاص بعينه .

---

§ ١١ — إدارة شئون الإغريق العليا . اللقدمونيون والأثينيون . وقد لاحظ أرسطو غير مرة هذه الملاحظة فى مجرى هذا المؤلف . ر . ك ٨ ب ٦ الفقرة الأخيرة .

§ ١٢ — رجل واحد . لم يقع الاتفاق على الشخص الذى يشـير إليه أرسطو هاهنا . فقد ظنوه جيلون السراقوزى أو ثيومف اللقـدمونى ... الخ ويرى شنيدر أنه ثيسيوس ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ . وفى ك ٢ ب ٤ يحلل أرسطو دستور فالياس المؤسس على المساواة . وربمـا كان هو المقصود هاهنا . ولكنه لا يعلم أن فالياس نفسه قد حكم . ويظن غوتلنج أن الأمر هنا بصدد فيتاكوس الميتيليني .

الباب العاشر

مبادئ عامة تنطبق على هـذه الأنواع المختلفة للحكومات . كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكمهم : ضرورى أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعـدل وأن يؤتى كل منها نصيبه : حيل الأوليغرشية . حيل ضدها للديمقراطية ، القواعد التى تجب رعايتها فى حق الفقراء . اعتبارات تاريخية : الأهمية المتزايدة للشاة المجندين من صفوف الشعب .

---

§ ١ — لنمض الى مسئلة تتصل عن كثب بكل تلك المسائل . وهى مسئلة نوع الحكومة وطبيعتها تبعا للشعوب المحكومة . مبـدأ أول عام ينطبق على جميع الحكومات : يجب دائما أن يكون جزء المدينـة الذى يبغى تأييد النظم أقوى من ذلك الذى يسعى فيها الى الانقلاب . فى كل دولة ينبغى أن يميز شيئان : كم المواطنين وكيفهم . وأعنى بالكيف الحرية والثروة والاستنارة والمولد ، و بالكم أعنى الغلبة العـددية . § ٢ — الكيف يمكن أن يكون فى الجزء الفلانى من العناصر السياسية والكم يمكن أن يكون فى الجزء الآخر . فالناس الذين لا مولد لهم يمكن أن يكونوا أكثر عددا من أولى المولد المشهور . و إن الفقراء لأكثر عددا من الأغنياء دون أن يجزئ مع ذلك التفوق بالعدد عن أمر الفرق فى الكيف . من أجل ذلك يجب أن يحسب لهـذه الروابط الشخصية حسابها . فى كل مكان حيث يكون لفيف الفقراء ، حتى مع ملاحظة هذه النسبة ، لهم الغلبة ، تتقرر الديمقراطية طبعا بجميع تواليفها المختلفة على حسب الأهمية الخاصـة لكل جزء من الشعب . مثـلا إذا كان الزراع هم الأكثر عددا كان النـوع الأول من الديمقراطيـة ، فإذا كان الصناع والأجراء هم الأكثر عددا كان النوع الأخير . وتصف الأنواع الأخر بين هـذين الطرفين . § ٣ — وفى كل مكان حيث تكون الطبقة الغنيـة والممتازة تتفوق بالكيف وكذلك فى العـدد فالأوليغرشية تستمر بالطريقـة عينها مع كل فروقها الدقيقة على حسب الميل الخـاص للكتلة الأوليغرشية التى تستولى عليها .

---

§ ٢ — بجميع تواليفها المختلفة . ر . ما سبق ب ٤ ف ١ .

غير أن الشارع لا يجوز له أن يرعى غير الملكية الوسطى . فإذا سن قوانين أوليغرشية فبتلك الملكية ينبغى أن يهتم ، و إذا سنّ قوانين ديمقراطيـة فهى أيضا التى يجب عليه أن يرعاها فى تلك القوانين .

§ ٤ — الدسـتور لا يكون ثابتـا وقويا إلا حيث تزيد الطبقة الوسـطى فى العدد على الطبقتين الطرفيتين أو بالأقل على كل واحدة منهما فلا يحوك الأغنياء له المؤامرات المخيفة بالاتفاق مع الفقراء ، لأن الأغنياء والفقراء على سـواء يخشون النير الذى يفرضه بعضهم على بعض دُولَةً بينهم . فلو أنهم بغوا السلطان لمنفعة عامة لمـا وجدوه إلا فى الطبقة الوسـطى . و إن ما بينهم من عدم الثقة سوف يمنعهم دائمـا من التمسك بسلطة تداولية ، وليس يثق المرء أبدا إلا بحكم ، والحكم ها هنا هو الطبقة الوسطى . كلمـا كان التأليف السياسى الذى يكون الدولة كاملا كان الدستور أعظم حظا فى البقاء .

§ ٥ — كل المقننين تقريبـا حتى أولئـك الذين أرادوا تأسيس حكومات أرستقراطية قد ارتكبوا خطأين متساويين تقريبا : أوّلا بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغى ، ثم بخدعة الطبقات الوضيعة . و بالزمان ينشأ ضرورة من خير كاذب شر حقيق ، لأن طمع الأغنياء قد خرب من الدول أكثر مما خرب طمع الفقراء .

§ ٦ — إن المكايد المموّهة التى بها يراد تغرير الشعب فى السياسة تنطبق على خمسة أشياء : الجمعية العمومية والوظائف والمحـاكم وإحراز الأسلحة والتمرينات الرياضية . ففى الجمعية العمومية يعطى جميع المواطنين حق حضورها ، ولكن يعفى

§ ٥ — بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغى . عسير بعد تصريح بين كهذا أن يفهم كيف أن روسو قد خدع نفسه عن المعنى الحقيق لفكرة أرسطو . ر . عقد الاجتماع ك ٣ ب ٥ .

§ ٦ — التمرينات الرياضية . نحن لا نشعر بهذه الأهمية السياسية التى يعلقها المقننون الأقدمون على التمرينات الرياضية . فالحكومات تكاد لا تحفل اليوم بأن يولد النـاس مشوّهين أو مصدورين إذ الصحة الوقائية هى فى أيامنا مسئلة بوليس لا يهتم بها . أما عند القدامى فقد كانت مسألة دستورية . إن القوة البدنية ربمـا كانت فى المدنية الحاضرة أقل ضرورة ، غير أن الصحة يجب أن تكون ضرورية =

بفرض غرامة على الأغنياء إذا تخلفوا عنها وهذه الغرامة لا تضرب إلا عليهم وحدهم أو على الأقل هى أشد عليهم كثيرا منها على الفقراء . وأما فى الوظائف فيحظر على الأغنياء ذوى النصاب جواز الامتناع من قبولها ويباح هذا الجواز للفقراء وفى المحاكم يحكم بغرامة على الأغنياء الذين يمتنعون عن الحكم ولا يحكم بها على الفقراء، أو أن تكون الغرامة جسيمة فى حق أولئك وتكاد تكون لا شىء فى حق هؤلاء كما فى قوانين خارنداس . § ٧ — وأحيانا يكفى أن يكون المرء مقيدا اسمه فى الدفاتر المدنية ليكون له الدخول فى الجمعية العمومية وفى المحكمة. ولكن متى سجل اسمه جاز الحكم عليه بغرامة مروعة ، إذا تخلف عن هذين الواجبين. والغرض من ذلك أن يمتنع المرء من ذلك التسجيل ، ولما أن اسمه غير مسجل فلن يأخذ بنصيب لا فى المحكمة ولا فى الجمعية . ومذهب التقنين هو بعينه فيما يتعلق بإحراز الأسلحة وبالتمرينات الرياضية فيرخص للفقراء فى ألا يحملوا سلاحا ألبتة . ويعاقب بغرامة الأغنياء الذين لا يتسلحون . كذلك فى الرياضات البدنيـة لا غرامة على الفقراء وغرامة مضروبة على الأغنياء الذين لا يزاولونها . فيذهب إليها هؤلاء خوف الغرامة، ولا يظهر فيها الآخرون لأنه ليس عليهم منها ما يخشون .

تلك هى الخدع التى تستعملها القوانين فى الدساتير الأوليغرشية .

§ ٨ — فى الديمقراطيات نظام الحيلة معارض تماما : مكافأة للفقراء الذين يحضرون المحكمة والجمعية العمومية ولا شىء على الأغنياء الذين لا يحضرونها .

لأجل أن يكون التأليف السياسى عادلا يلزم بالبداهة أن يستعار شىء من النظامين المضادين : أجرة للفقراء وغرامة على الأغنياء ، وعلى هذا فهم بلا استثناء

= دائما . على أنه ، فى كل ما يمس الفرد ، حقوق الحكومة التى كانت فيما سبق بالغة قدر النهاية قد صارت الآن لا شىء أو تكاد . وقد تكون هذه إحدى المصائب . ومن المشكوك فيه أنه إذا قدر للرياضة البدنية أن تحيا ثانية بين ظهرانينا كما تدل عليه بعض محاولات ممدوحة ، فإن القانون ينظم هذا العرف فى المنشآت العامة كما نظم الدراسات فى المدارس وبعض التمرينات البدنية فى المدرسة الحربية .

— قوانين خارنداس . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٥ .

يشاركون فى أعمال الدولة و إلا لكانت الحكومة ليست أبدا إلا لطبقة دون الطبقة الأخرى . إن الجمع السياسى لا ينبغى أن يؤلف إلا من مواطنين مسلحين . أما عن النصاب فيوشك أن يكون محالا تعيين مقداره بطريقة مطلقة وثابتة . لكنه يلزم أن يؤتى أوسع قاعدة ممكنة حتى إن عدد أولئك الذين لهم نصيب فى الحكومة يربى على عدد الذين هم عنها مخرجون . § ٩ — الفقراء حتى متى يحرمون شرف الوظائف العامة لا يطالبون ويبقون هادئين بشرط ألا يعمد إلى إهانتهم وتجريدهم من القليل الذى يملكون . هذه العدالة نحو الفقراء ليست بالجملة شيئا هينا : لأن رؤساء الحكومة ليسوا دائما أكثر الناس وداعة . ففى زمن الحرب الفقراء، تبعا لعوزهم، يقعدون إلا أن تغذوهم الحكومة ، لكن إذا أريد أن تكفلهم مشوا إلى الحرب طائعين .

§ ١٠ — فى بعض الدول للتمتع بحق المدنية لا يكفى أن يحمل المرء الأسلحة بل لا بد له من أن يكون قد حملها . ففى ماليه الجمع السياسى يتكون من جميع المحاربين . ولا يختار الحكام إلا من بين أولئك الذين هم من الجيش . والجمهوريات الأولى التى عند الإغريق قد خلفت الملوكيات لم تكن مكونة إلا من محاربين حاملين الأسلحة . بل فى الأصل كان كل أعضاء الحكومة فرسانا ، لأن الخيالة كانوا هم كل قوة الجيوش وهم الذين يكفلون نجاح الحروب . و بالفعل المشاة متى كانوا غير منظمين فغناؤهم قليل . فى تلك الأزمان الغابرة كان لا يزال غير معروف البتة بالتجربة قوة الفن الحربى فى شأن المشاة وكانوا ينفقون كل وسائلهم على الفرسان . § ١١ — ولكن كلما اتسعت الدول وعظم الاهتمام بشأن المشاة ازداد عدد الرجال المتمتعين بالحقوق السياسية على تلك النسبة . من أجل ذلك كان أجدادنا يسمون

---

§ ٨ — إلا المواطنين المسلحين . الدولة لا يمكن أن تبق على خلاف ذلك ما دامت مهددة داخليا من قبل العبيد وفى الخارج من قبل أعدائها .

§ ١٠ — فى ماليه . كان الماليون يقطنون بالقرب من جبل أوتا على شواطئ اسبرشيوس . وكانوا مشهورين بشجاعتهم ومهارتهم فى الرماية بالمقلاع . ر . أوتو ملر ، الدوريون ج ١ ص ٤٣ .

ديمقراطية ما نسميه نحن اليوم جمهورية . لقد كانت تلك الحكومات العتيقة ، فى الحق، أوليغرشيات أو ملوكيات وكان الرجال فيها أشدّ ندرة من أن تكون الطبقة الوسطى فيها عظيمة . ونظرا لقلة عددهم وخضوعهم مع ذلك لنظام قاس كانوا أشد احتمالا لنير الطاعة .

§ ١٢ — والخلاصة أننا قدرأينا لماذا تعدّدت الدساتير بهذه الكثرة ، ولماذا لا يزال موجودا منها ، غير ما ذكرناه ، الديمقراطية كسائر الحكومات بما أن لها صورا مختلفة . ثم إننا درسنا الفروق بين تلك الدساتير والعلل التى جاءت بها . ثم رأينا آخر الأمر ماذا كان الشكل السياسى الأفضل بوجه عام ، وماذا كان خير دستور بالقياس إلى الشعوب المراد تطبيقه عليها .

الباب الحادى عشر

نظرية السلطات الثلاث فى كل نوع من الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعيـة العمومية ، والسلطة التنفيذية أو الحكام ، والسلطة القضائية أو المحاكم . تنظيم السلطة التشريعيـة : فروقها المتنوعة فى الديمقراطية وفى الأوليغرشـية . فى الأحكام القضائية المتروك أمرها إلى الجمعيـة العمومية : عيوب النظام الحاضر .

---

§ ١ — لنأخذ الآن فى دراسة هـذه الحكومات بجملتها وواحدة واحدة ، مصعدين، فيما يتلو، إلى المبادئ أعيانها التى تستند إليها كلها .

فى كل دولة ثلاثة أجزاء إذا كان الشارع حكيما اشتغل بها فوق كل شىء ونظم شئونها . ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة، ولا تختلف الدول فى حقيقـة الأمر إلا باختلاف هـذه العناصر الثلاثة . الأول من هـذه الأمور الثلاثة إنما هو الجمعية العمومية التى تتداول فى الشئون العامة ، والثانى إنما هو هيئة الحكام التى يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها ، والثالث هو الهيئة القضائية .

§ ٢ — الجمعية العموميـة تقرر على وجه السيادة السـلام والحرب ، وعقد المعاهدات وحلها، وتصدر القوانين ،وتصدر حكم الإعدام والنفى والمصادرة وتنظر فى محاسبة الحكام . وها هنا يلزم بالضرورة أحد الأمرين التاليين : إما ترك القرارات للهيئة السياسية برمتها و إما إسنادها كلها إلى أقلية، إلى واحد أو كثرة من الحكام المخصوصين مثلا . و إما تقاسمها و إسناد الاختصاصات الفلانية إلى جميع المواطنين والفلانيـة إلى بعض آحاد فقط .

---

§ ١ — الأول . تلك هى نظرية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . ولا حاجة بنا إلى لفت نظر القارئ إليها . ولقد غيرها منتسكيو (ك ١١ ب ٦) بعض الشىء، وأغفل أن ينبه إلى أنها كانت من عمل أرسطو . ر . ما سبق ك ٤ ب ٦ ف ١ ومناقشة آراء منتسكيو فى المقدمة .

§ ٣ — أما الاختصاص العام فهو مبدأ ديمقراطى ، لأن الديمقراطية تقتضى على الخصوص هـذا الصنف من المساواة . ولكن ها هنا عدة طـرائق لاستمتاع المواطنين بحقوق الجمعية السياسية . فأولا يمكن أن يتشاوروا طوائف لا بجمعهم كما فى جمهـورية طلكليس الملطى . ففى الغالب كل الإدارات تجتمع للتشاور ولكن لأنهـا موقتة فإن جمـيع المواطنين يصلون إليها على التناوب حـتى إن جميع القبائل والبطون فى المدينـة مهما صغرت يصلون إليها على التعاقب . أما جملة المواطنـين فلا تجتمع حينئذ إلا للتصديق على القوانين وتنظيم الشئون الخاصة بالحكومة عينها والتصديق على إعلان الأوامر العالية التى يصدرها الحكام . § ٤ — وثانيا يمكن مع التسليم باجتماع المواطنين بكتلتهم أنه لا ينفـذ ذلك إلا فى الأحوال الآتيـة : انتخاب الحكام والتصديق التشريعى وتقرير السلام والحرب والمحاسبات العامة ، وتترك بقيـة الشئون للإدارات الخاصة التى أعضاؤها مـع ذلك إما منتخبون و إما معينون بالقرعة من بين مجمـوع المواطنين . بل يمكن أيضـا ، أن تختص الجمعيـة العمومية بانتخاب الإدارات العادية ، والمحاسبات العامـة والسلام أو المعاهدات ، وألا توكل الشئون الأخر التى لا غنى فيها عن التجربة والاستنارة إلا إلى حكام مختارين اختيارا خاصا للفصل فيها . § ٥ — يبقى آخر الأمر طريقة رابعة بها يكون للجمعية العمومية جميع الاختصاصات بلا استثناء وبها لا يكون للحكام إلا اقتراح القوانين ، إذ ليس لهم أن يقرروا شيئا قرارا نهائيا . وتلك هى آخر درجة للديماغوجية كما هى فى أيامنا ، وهى مقابلة ، كما قلنا ، للأوليغرشية العنيفة وللملوكية الطاغية .

هذه الطرائق الأربع الممكنة للجمعية العمومية هى كلها ديمقراطية .

§ ٦ — فى الأوليغرشية الحكم فى جميع الشؤون موكول الى أقلية ، وهذا النظام له أيضا عدّة تفاريق . فإذا كان النصاب معتدلا جدا وأن عددا عظيما من المواطنين

---

§ ٣ — طلكليس الملطى . لا يعرف من أمر هذا الرجل إلا هذه الفقرة ، أشارع هو أم مؤلف نظرى .

§ ٥ — كما قلنا . ر . ما سبق ب ٤ ف ٥ .

فى مقدورهم أن يبلغوه لتفاهته. و إذا كانت تحترم القوانين احترام العقيدة ولا تخالف أبدا، وكان كل فرد أدى النصاب له نصيب من السلطان، فالنظام هو دائما أوليغرشى فى مبدئه، لكنه يصير جمهوريا بما يحدث من لين فى الصور. فإذا كان، على عكس ذلك، المواطنون لا يمكنهم المشاركة فى المداولات، ولكن جميع الحكام منتخبون يرعون القوانين فالحكومة أوليغرشية كالأولى. لكن إذا كانت الأقلية وهى السيد الآمر فى الشؤون العامة تختار نفسها وعلى طريق الميراث، و إذا كانت فوق القوانين، فذلك بالضرورة هو الحد الأخير للأوليغرشية.

§ ٧ — متى كان الفصل فى بعض الأمور كالسلام والحرب موكولا الى بعض الحكام بأن يكون بحث الحسابات العمومية للدولة متروكا لكافة المواطنين وكان للحكام الفصل فى الشئون الأخرى بما أنهم مع ذلك منتخبون أو معينون بالقرعة فالحكومة أرستقراطية أو جمهورية. فإذا كان يلجأ إلى الانتخاب لبعض الشئون و إلى طريقة القرعة فى بعض أخر سواء من الكافة أو من قائمة المرشحين أو إذا كان الانتخاب والقرعة يطبقان على المواطنين كافة، فالنظام هو بجزئه جمهورى وأرستقراطى و بجزئه جمهورى محض.

تلك هى التعديلات التى يمكن أن يتقبلها نظام الهيئة الشورية وكل حكومة تنظمه على حسب النسب التى ذكرناها آنفا.

§ ٨ — فى الديمقراطية، وعلى الخصوص فى ذلك الصنف من الديمقراطية التى يظن الآن أنها أخلق بهذا الاسم من الديمقراطيات الأخرى، و بعبارة أخرى، فى الديمقراطية التى فيها إرادة الشعب هى فوق كل شيء حتى القوانين، يحسن لمنفعة الشورى، اتخاذ مذهب الأوليغرشيات فى شأن المحاكم. الأوليغرشية تستخدم

---

§ ٦ — أدى النصاب. ر. بوخ. (الاقتصاد السياسى للأثينيين) ك ٣ ب ١١، فالنصاب أمر أساسى فى أى بلد هو فيه مسلم به.

§ ٨ — حتى القوانين. ر. ما سبق ك ٦ ب ٤ ف ٧.

الغرامة لتكره على حضور المحاكم أولئك الذين يكون حضورهم فيها ضروريا فيما يظهر. الديمقراطيـة التى تعطى تعويضا للفقـراء فى الوظائف القضائيـة يجب أن تتبع أيضا الطريقة عينها فى شأن الجمعيات العمومية . الشورى لا يمكن إلا أن تستفيد من أن المواطنين بجملتهـم يشتركون فيها إذ تستنير العامة بأفكار الأعضاء الممتازين، وهؤلاء يفيـدون من غرائز العامة . وربما حسن أيضا أن يؤخذ عدد مساو من المصوتين من كلا الفريقين بالانتخاب أو بالقرعة. وأخيرا فى الحالة التى فيها الشعب يزيد زيادة مفرطة فى العـدد على الرجال الأكفاء سياسيا يمكن أن تمنح المكافأة، لا لجميع، بل لعدد من الفقراء يساوى عدد الأغنياء ويترك الباقى كله .

§ ٩ — فى النظام الأوليغرشى يلزم إما أن يختـار مقدما بعض أفراد من كتلة الأمة وإما أن تنشأ إدارة هى موجودة مع ذلك فى بعض الدول ، يسمى أعضاؤها وكلاء وحفظة للقوانين . وحينئذ لا تشتغل الجمعية العمومية إلا بالأشياء التى يجهزها هؤلاء الحكام . تلك وسيلة لإعطاء سواد الشعب صوتا فى المداولة فى الأعمـال من غير أن يلحق ذلك ضررا ما بالدستور . وجائز أيضا ألا يعطى الشعب إلا حق التصديق هكذا على المراسـيم التى تقدّم إليه دون أن يجوز له مطلقا أن يقرر قرارا يخالفها . وأخيرا يجوز أن يعطى الشعب صوتا استشاريا بأن يترك القرار الأعلى للحكام.

§ ١٠ — أما فى الأحكام بالعقوبات فيلزم الأخذ بما يخالف العرف الجارى الآن فى الجمهوريات. حكم الشعب يجب أن يكون نهائيا إذا كان بالبراءة، وينبغى ألا يكون كذلك متى كان بالإدانة ، بل يلزم فى هـذه الحالة الأخيرة الرجوع إلى القضاة . النظام الحالى بغيض : فإن الأقلية لها أن تبرئ نهائيا ، لكنها حين تدين تنزل عن سيادتها وترجع إلى حكم الشعب بأسره .

أقف هاهنا فيما يتعلق بهيئة الشورى، أى السيد الحق للدولة .

الباب الثانى عشر

فى السلطة التنفيذية أو نظام الإدارات . صعوبة هذه المسئلة . المعنى العام للحاكم ، شيمه المميزة ، الفرق بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، فى البعض يجب تقسيم الإدارات وفى البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها فى يد واحدة . الإدارات تختلف تبعا للدساتير . تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناخبون والمنتخبون . طريقة التعيين . التفاريق المختلفة تبعا للدساتير المختلفة .

---

§ ١ — المسئلة التى تلى مسئلة نظام الجمعية العمومية هى مسئلة توزيع إدارات الحكم . هـذا العنصر الثانى للحكومة ليس أقل تغايرا من الأوّل من حيث عدد السلطات وسعتها ومدّتها . هذه المدّة هى تارة ستة أشهر أو أقل ، وتارة سنة أو أكثر . أفيجب أن تعطى السلطات طوال الحياة و إلى آجال طويلة أم أن يتبع غير هذه الطريقة ؟ أفيؤتى فرد واحد السلطات عدّة مرات أم يؤتاها مرة واحدة فقط دون أن يتطلع إليها مرة ثانية ؟

§ ٢ — أما ما يتعلق بتأليف إدارات الحكم فمن يكونون أعضاءها ؟ ومن ذا الذى يعينهم ؟ وعلى أى شكل يعينون ؟ ينبغى معرفة الحلول الممكنة لهذه الأسئلة المختلفة ثم تطبيقها تبعا لمبدإ الحكومات المختلفة ومنفعتها . بديا من المحير تعيين ماذا يجب أن يعنى بالإدارات . المجتمع السياسى يقتضى حتما أصنافا من الموظفين ، ويخطئ من يعتبر حكاما حقيقيين كل أولئك الذين يتلقون بعض السلطة سواء أكان بالانتخاب أم بطريقة القرعة . مثلا الكهنة أليسوا شيئا آخر غير الحكام السياسيين ؟ متعهدو الرقص فى المسارح والدعاة والسفراء أليسوا أيضا موظفين بالانتخاب ؟ . § ٣ — لكن بعض الولايات سياسية محضة تعمل على نظام خاص للشئون ، إما على جميع المواطنين كالقائد يحكم على جميع أعضاء الجيش و إما على جزء فقط من المدينة مثل وظائف مفتشى النساء أو الأطفال . ووظائف

---

§ ٢ — متعهدو الرقص . أولئك هم الذين كانوا يؤدون نفقات جوقات الموسيق أو الرقص فى القطع المسرحية فى الأعياد العامة .

أخرى يمكن أن يقال إنها من وظائف الاقتصاد السياسى ، مثلا وظائف وكلاء التموين الذين هم أيضا بالانتخاب . وأخيرا وظائف وضيعة وتوكل إلى عبيد حين تكون الدولة غنية تستطيع أداء أجرهم . وبوجه عام الإدارات الحقيقية هى الوظائف التى تؤتى الحق فى المداولة فى بعض الأمور والفصل فيها والأمر بها . وإنى ألح على الخصوص فى هذا الشرط الأخير لأن الأمر هو الصفة المميزة حقيقة للسلطة . ومع ذلك فإن هذا لا يهم شيئًا فى مجرى العرف العادى . فإنه لا أحد ينازع فى تسمية الحكام ، وهذه نقطة خلاف نظرية بحتة .

§ ٤ — ما هى الإدارات الأصلية لكون المدينة ؟ وما عددها ؟ وما هى الإدارات التى ، وإن لم تك لا غنى عنها ، تساعد مع ذلك على حسن نظام الدولة ؟ تلك مسائل يجوز أن يتساءل عنها فى أية دولة مهما تكن مع ذلك صغيرة . فى الدول الكبرى كل إدارة يجوز بل يجب أن يكون لها اختصاصات تنفرد بها . إن كثرة عدد المواطنين تسمح بتكثير عدد الموظفين . ومن ثم كان بعض الوظائف لا يشغلها الفرد عينه إلا بعد فترات طويلة وأخرى ليست كذلك بل لا يشغلها الفرد عينه إلا مرة واحدة . لا ينكر أن كل وظيفة لا تملأ حق الملء متى كان واجب الموظف محدودا هكذا بموضوع واحد ، عوضا عن أن يتناول طائفة من الموضوعات المختلفة .

§ ٥ — فى الدول الصغرى ، الأمر على العكس ، يلزم تركيز كثير من الاختصاصات المتباينة فى بعض الأيدى : فإن المواطنين أشد ندرة من أن تكون هيئة الحكام كثيرة العدد ، وفى الواقع أين يوجد خلائف لهم ؟ فالدول الصغرى أحوج غالبا إلى الحكام أعيانهم والقوانين أعيانها من الدول الكبرى . إلا أن الوظائف فى الأولى يكثر إسنادها إلى الأيدى نفسها وفى الأخرى هذه الضرورة لا تظهر إلا فى فينات متباعدة . لكنه لاشىء يمنع أن يوكل إلى رجل واحد بعينه عدة وظائف معا بشرط أن تكون هذه الوظائف لا تتعارض فيما بينها . قلة المواطنين

تكره بالضرورة على تكثير اختصاصات الوظائف، ويمكن حينئذ أن تشبه الوظائف العامة بالآلات المستعملة لعدّة أغراض والتى تصلح فى آن واحد لأن تكون رماحا ومصابيح .

§ ٦ — قد نستطيع بادئ بدء أن نعين عدد الوظائف التى لا غنى عنها لكل دولة والوظائف التى ، دون أن تكون ضرورية على الإطلاق ، يحتاج إليها مع ذلك. وعلى هذا الوضع يكون من الهين الاهتداء إلى أى الوظائف هى التى يمكن الجمع بينها من غير خطر فى يد واحدة . وتلزم العناية بالتمييز أيضا بين تلك التى يمكن أن يكلفها حاكم واحد تبعا للحلات وبين تلك التى يمكن فى جميع المحلات أن يجمع بينها بلا ضرر . ففى أمر الشرطة المدنية أيكون ضروريا أن يعين حاكم خاص لمراقبة السوق العامة، وحاكم آخر للحل الفلانى الآخر؟ أم لا ينبغى إلا حاكم واحد للدينة بأسرها ؟ وهل يجب أن ينظم توزيع الاختصاصات على الأشياء أو على الأشخاص ؟ أعنى هل يلزم مثلا أن يكون موظف مكلفا كل شرطة المدينة وموظف آخر لمراقبة النساء والأطفال ؟

§ ٧ — وبالنظر إلى المسئلة من الوجهة الدستورية يمكن أن يتساءل هل يختلف نوع الوظائف فى كل نظام سياسى أو هل يبقى متماثلا فى كل مكان . ففى الديمقراطية وفى الأوليغرشية وفى الأرستقراطية وفى الملوكية هل الوظائف العليا هى بعينها ولو لم تسند إلى أفراد متساوين بله إلى أفراد متشابهين ؟ ولكن ألا تختلف باختلاف الحكومات ؟ ففى الأرستقراطية مثلا أليست موكولة إلى أناس مستنيرين؟ وفى الأوليغرشية إلى أناس أغنياء، وفى الديمقراطية إلى رجال أحرار؟ ألا يجب أن ترتب بعض الوظائف على هذه القواعد المختلفة ؟ أو لا تكون هناك بعض أحوال فيها يحسن أن تكون هى بعينها من جهة ومن أخرى؟ أو لا يقتضى بعض النظم فيها

§ ٥ — الآلات المستعملة لعدّة أغراض . الظاهر أنها كانت رماحا تثبت فى أعلاها مصابيح . ويستخدم أرسطو هذه الكلمة فى « أجزاء الحيوان » ك ٤ ب ٦ . وقد اضطررت إلى التوسع فى اللفظ لتأدية المعنى بجلاء .

أن يكون متخالفا ؟ أفلا يناسب أن يكون سلطانها مع توحد الاختصاصات تارة ضيقا وتارة فى غاية السعة ؟

§ ٨ — الحق أن بعض الإدارات خاصة بنظام دون سواه : هذا هو الشأن فى اللجان التحضيرية المضادة للديمقراطية التى تقتضى مجلس شيوخ . على أنه لا بد حتما من موظفين متشابهين يكلفون تحضير مداولات الشعب اقتصادا لوقته . لكن إذا كان هؤلاء الموظفون قليلى العدد فالنظام أوليغرشى ، ونظرا إلى أن أعضاء اللجان لا يمكن أبدا أن يكونوا كثيرى العدد فالنظام يتعلق أصلا بالأوليغرشية. ولكن فى أى مكان حيث يكون اقتران لجنة ومجلس شيوخ فسلطة أعضاء اللجنة هى دائما فوق سلطة الشيوخ . مجلس الشيوخ هو على المبدإ ديمقراطى، واللجنة هى على المبدإ أوليغرشية : وسلطة مجلس الشيوخ قد ألغيت أيضا فى الديمقراطيات التى فيها يجتمع الشعب بأسره ليقرر بنفسه كل الشئون . § ٩ — يعنى الشعب عادة بذلك حين يكون غنيا أو حين يؤتى مكافأة على حضور الجمعية العمومية . وحينئذ يكثر من اجتماعه ويقضى بنفسه فى كل أمر مادام قد تفرغ له . فرقابة الأطفال ورقابة الرياضة البدنية أو أية إدارة أخرى مكلفة مراقبة سلوك الأطفال والنساء هى نظام أرستقراطى ولا شىء فيها من الشعبية . وفى الواقع كيف يحظر على النساء الفقيرات أن يظهرن خارج بيوتهن ؟ وكذلك ليس فيها شىء من الأوليغرشية لأنه كيف تمنع زينة النساء فى الأوليغرشية ؟

على أنى لا أذهب بالكلام بعيدا فى هذه الاعتبارات . § ١٠ — غير أننا نحاول الآن أن نتعمق فى معالجة ترتيب الإدارات .

لا تقع الفروق إلا على ثلاثة حدود مختلفة تأليفها يجب أن تؤتى جميع طرائق الترتيب الممكنة . هذه الثلاثة الحدود هى : أولا الناخبون ثانيا المنتخبون وأخيرا

§ ٨ — اللجان التحضيرية . لا شك أن أرسطو يريد هنا أن يذكر بالمقررين الذين رتبهم أوليغرشية الأربعمائة ، فى أثينا فى السنة الأولى للأولمب الثانى والتسعين أى سنة ٤١١ قبل الميلاد . وكان ذلك بعد هزيمة صقلية .

طريقة التعيين . هـذه الحدود يجوز أن تظهر ثلاثتها على ثلاث وجهات مختلفة . حق تعيين الحكام يتعلق إما بجمـع المواطنين أو بطائفة خاصـة وحسب ، وأهلية الانتخاب هى إما حق الجميع و إما ميزة مرتبطة بالنصاب أو بالمولد أو بالاستحقاق أو بأية ميزة أخرى . مثلا فى ميجار كان هذا الحق مقصورا على أولئك الذين كانوا قد تآمروا وجاهدوا للقضاء على الديمقراطية . وأخيرا طريقة التعيين يمكن أن تتغاير بين القرعة والانتخاب . § ١١ — ومن جهة أخرى يمكن أن يقع التأليف بين هذه الطرائق ثنتين ثنتين وأعنى بذلك أن الإدارات الفلانية يمكن أن تعينها طبقة خاصة فى حين أن الإدارات الفلانية الأخرى يعينها جمع المواطنين . أو أن أهلية الانتخاب تكون للبعض حقا عاما فى حين أنها تكون للبعض الآخر ميزة ، أو هـذه الإدارات تعين بالقرعة وتلك بالانتخاب ، وكل واحد من هذه التواليف يجوز أن يقع على أربعـة أضرب : ١ — كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق الانتخاب . ٢ — كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق القرعة . ٣ و ٤ — قابلية الانتخاب بما أنها مطبقة على جمع المواطنين فى آن واحد فيمكن أن يكون الانتخاب إما على التوالى بالقبائل أو بالمقاطعات أو بالبطون بحيث إن جميع الطبقات تمرّ به فى دورها . ٥ و ٦ — وإما أن قابلية الانتخـاب يمكن أن تكون دائما مطبقة على المواطنين بأسرهم فتكون إحدى هذه الطرائق متبعة فى بعض الوظائف وأخرى فى بعض آخر . ومن جهة أخرى حق التعيين بما أنه ميزة لبعض المواطنين فالحكام يجوز أن يتخذوا : ٧ — من جمع المواطنين بطريق الانتخاب

§ ١٠ — فى ميجار . هى مدينة دورية بين أتيقا و برزخ كورنته . و إن أرسطو ليتكلم أيضا على هذه الجمهورية والثورات التى عانتها ك ٨ ب ١١ ف ٦ و ب ٤ ف ٣ وفى البويطيقا (الشعر) ب ٣ يذكر أيضا بجمهورية ميجار . و إن الحادثة التى يشير إليها هى فى نحو السنة الثالثة من الأولمب الثالث والثمانين أى ٤٤٦ ق . م .

§ ١١ — التأليف بين هذه الطرائق . كل هذه الفقرة عسيرة الفهم . وقد رسم جوتلنج لبيانها جريدة أحصلها هنا ، فانه قد فهم معنى هذا التعديد السيامى بالنصف والحسابى بالنصف =

٨ — ومن جمع المواطنين بطريق القرعة. ٩ — ومن جزء من المواطنين بطريق الانتخاب. ١٠ — ومن جزء من المواطنين بطريقة القرعة. ١١ — وأخيرا

= كان يقرر أرسطو بادئ الأمر ثلاثة تقاسيم أصلية وهي :

١ — الناخبون . ٢ — القابلون لأن ينتخبوا . ٣ — طريقة التعيين .

وكل واحد من هـذه التقاسيم الرئيسة يمكن أن ينقسم إلى ثلاثة تعديلات ، فان الناخبين يمكن أن يكونوا : (أ) كتلة السلطان بأسرها أو (ب) طبقة ممتازة أو (ح) المواطنين جميعا لبعض الوظائف وطبقة ممتازة للبعض الآخر .

كذلك المنتخبون يكونون على هذا التفريق (أَ) و(بَ) و(حَ) .

وطريقة التعيين يمكن أن تكون (أً) بالقرعة أو (بً) بالانتخاب أو (جً) بالانتخاب لبعض الوظائف وبالقرعة لبعض آخر .

وكل من هذه التعديلات يقبل أربعة تفاريق متميزة : ففي أمر الناخبين يكون التعديل الأوّل أن لكتلة السكان بتمامها حق الانتخاب . وصدورا عن هذه القاعدة تكون التفاريق الأربعة كما يلي :

(أَ) ما دام السكان جميعا ناخبين فانهم ينتخبون من بين جميع السكان .

(بَ) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة .

(جَ) ما دام المواطنون جميعا ناخبين فهم ينتخبون من بين أهل طبقة ممتازة .

(دَ) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة .

التعديل الثاني يفترض أن الناخبين هم طبقة ممتازة . وهاك فروقه الأربعة :

(أً) ناخبون ممتازون يختارون من بين لفيف المواطنين جميعا بالانتخاب .

(بً) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة .

(جً) ناخبون ممتازون ينتخبون من بعض الطبقات .

(دً) كذلك الشأن في القرعة .

التعديل الثالث يفترض أن جميع المواطنين يعينون في بعض الوظائف في حين أن طبقة ممتازة تعين في بعض آخر . وصدورا عن هذه القاعدة أيضا نجد ثلاثة فروق أخيرة :

(أ) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر يمكن أن يؤخذوا من جميع المواطنين بالانتخاب .

(بً) كذلك في أمر القرعة .

(جً) الجميع بما أنهم يعيّنون في بعض الوظائف وممتازون يعيّنون في بعض آخر فيمكن أن يعيّنوا من بين الطبقات الممتازة بالانتخاب .

(دً) كذلك الحال في أمر القرعة .

تبقى أخيرا التواليف الفرعية الجزئية . يوضح أرسطو نفسه أن عدد هذه التواليف ثلاثة لكل تعديل . بديهي أن هذه الفروق الاثنى عشر الموضحة ها هنا للتقسيم الرئيسي الأوّل للناخبين تتكرر لأجل التقسيم الثاني ولأجل التقسيم الثالث . ولكن لأحدهما وللآخر لا بد من تغيير وضع الحدود التي تبقى دائما هي هي .

يمكن التعيين فى بعض الوظائف على حسب الصورة الأولى. ١٢ — وفى البعض الآخر على حسب الثانية، أى أن يطبق على المواطنين بأسرهم الانتخاب لبعض وظائف والقرعة لبعض آخر. فتلك اثنتا عشرة طريقة لترتيب الإدارات بصرف النظر عن تواليف فرعية أخر.

§ ١٢ — من كل طرائق الترتيب هذه ثنتان منها فقط ديمقراطيتان، وهما أن قابلية الانتخاب لجميع الوظائف ممنوحة لجميع المواطنين، وقابلية الانتخاب بالقرعة وقابلية الانتخاب بالانتخاب أو القابليتان معا بالاقتران، فتكون الوظيفة الفلانية بالقرعة والوظيفة الفلانية الأخرى بالانتخاب. إذا كان جميع المواطنين مدعوين إلى تعيين، لا بجملتهم بل على التعاقب، وكان التعيين يقع إما على جمع المواطنين وإما بين بعض الممتازين بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين فى آن واحد — أو إذا كانت بعض المناصب يتخذ لها من المواطنين والوظائف الفلانية الأخرى من بعض طبقات خاصة بشرط أن يكون بالطريقتين معا أعنى القرعة لبعضها والانتخاب للبعض الآخر فالنظام هو جمهورى. فإذا كان حق التعيين فى جمع المواطنين يتعلق بالبعض فقط وكانت المناصب يعطى بعضها بالقرعة والبعض الآخر بالانتخاب أو بالطريقتين معا القرعة والانتخاب فالنظام هو أوليغرشى، غير أن الطريقة الثانية أدخل فى الأوليغرشية من الأولى. § ١٣ — فإذا كانت قابلية الانتخاب هى من حظ الجميع لبعض الوظائف ومن حظ بعض الأفراد فقط لبعض وظائف أخرى سواء بالقرعة أو بالانتخاب فالنظام هو جمهورى وأرستقراطى. إذا كان التعيين وقابلية الانتخاب محتفظا بهما لأقلية فهما يرتبان نظاما أوليغرشيا إن لم يكن تكافؤ بين جميع المواطنين سواء استعملت القرعة أو الطريقتان معا. لكن إذا كان الممتازون يعينون من جمع المواطنين فالنظام ليس بعد أوليغرشيا. وإذا كان حق الانتخاب ممنوحًا للجميع وقابليته للبعض فذلك نظام أرستقراطى.

---

§ ١٣ — فالنظام ليس بعد أوليغرشيا. استعيرت هذه الكلمات من الترجمة القديمة لهذا المؤلف لأنها ليست موجودة فى واحدة من المخطوطات ولكن يظهر لنا أنه لا غنى عنها. من أجل ذلك أثبتها.

§ ١٤ – تلك هى عدة التــواليف الممكنة تبعـا للأنواع المختلفة للدساتير . فيرى بالسهولة أى نظام يناسب تطبيقه على الدول المختلفة وأية طريقة ترتيب يلزم اتخاذها للمناصب وأى الاختصاصات ينبغى أن تسند إليهم . وأعنى باختصاصات المنصب مثـلا أن يكلف هـذا المنصب إيرادات الدولة ، وذاك الدفاع عنها . وإن الاختصاصات يمكن أن تكون فى غاية التغاير من قيادة الجيوش الى القضاء فى العقود المحررة على السوق العامة .

الباب الثالث عشر

في السلطة القضائية أو ترتيب المحاكم : موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ، الأنواع المختلفة للمحاكم ، تعيين القضاة ، التفاريق الدقيقة المختلفة التي تكساها تبعا لاختلاف الدساتير .

§ ١ — من الثلاثة العناصر السياسية التي عددناها فيما سلف ، لم يبق علينا بعد إلا أن نتكلم على المحاكم . وسنتبع المبادئ أعيانها لندرس تعديلاتها المختلفة .

الفروق بين المحاكم لا يمكن أن ترد إلا إلى نقط ثلاث : موظفوها واختصاصاتها وطريقة تأليفها . أما الموظفون فإن القضاة يمكن أن يتخذوا إما من جمع المواطنين وإما من جزء منهم . وأما الاختصاصات فإن المحاكم تكون عدة أنواع ، وأما طريقة التأليف فإن المحاكم يمكن أن ترتب بالانتخاب أو بالقرعة .

فلنعين بادئ الأمر ما هي الأنواع المختلفة للمحاكم . إن عدتها ثمانية : (١) محكمة لتصفية الحسابات العامة . (٢) ومحكمة للفصل في الأضرار التي تلحق الدولة . (٣) ومحكمة للفصل في انتهاك الحرمات الدستورية . (٤) ومحكمة لطلبات التعويض من الأفراد أو من الحكام . (٥) ومحكمة إليها ترفع القضايا المدنية المهمة . (٦) ومحكمة لقضايا القتل . (٧) ومحكمة للأجانب .

§ ٢ — ومحكمة القتل يمكن أن تنقسم تبعا لأن القضاة أنفسهم أو قضاة غيرهم يحكمون في القتل مع سبق الإصرار أو القتل الخطأ على حسب ما تكون الواقعة معترفا بها من قبل المتهم ولكن هناك شك في دعواه تبرير جريمته . وقد يكون للمحكمة الجنائية قسم رابع لمحاكمة القتلة الذين يأتون للدفاع عن أنفسهم بعد الحكم عليهم غيابيا . ومثال ذلك في أتينا محكمة البوى (البئر) . وبالجملة فهذه الحالات القضائية لا تقع مطلقا إلا نادرا جدا ، حتى في الدول الكبرى . ويمكن أن تنقسم

---

§ ٢ — محكمة البئر . كانت البئر في مكان قريب من بيره على شاطئ البحر لحينما يكون لمنفي ، اتهم مدة غيابه بجناية جديدة ، رغبة في أن يحضر ليبرئ نفسه كان يأتي على سفينة تجاه البئر (Puits) ومن هناك يدافع عن نفسه أمام القضاة الجالسين على الشاطئ الذي كان محرما على هذا المتهم أن يبلغه . =

محكمة الأجانب على حسب كونها تفصل فى الدعاوى بين أجانب أو بين أجانب ومواطنين . (٨) وأخيرا النوع الأخير من المحاكم يحكم فى جميع الأقضية الجزئية التى يكون موضوعها من درهم إلى خمسة دراهم أو أكثر من ذلك قليلا . هذه القضايا مهما قلت قيمتها فإنها يجب فى الواقع أن يحكم فيها كغيرها ، ولا يمكن أن تحال الى قضاء القضاة العاديين .

§ ٣ — ونحن لا نرى ضروريا أن نتوسع فى الكلام على ترتيب هذه المحاكم والمحاكم المكلفة قضايا القتل وقضايا الأجانب، ولكنا نتكلم على المحاكم السياسية التى متى اختل نظامها فإنه يؤدّى إلى اضطرابات وثورات فى الدولة .

جمع المواطنين متى كانوا أهلا لجميع الوظائف القضائية ، فالقضاة يمكن أن يعينوا جميعا بالقرعة أو جميعا بالانتخاب ويحكمون فى القضايا تارة بالقرعة وتارة بالانتخاب . فإذا كانت الأهلية محدودة لبعض الأقضية الخاصة فالقضاة يمكن أن يعينوا بعضهم بالقرعة والآخرون بالانتخاب . بعد هذه الصور الأربع للتأليف التى فيها تظهر كلة المواطنين أجمعين، يوجد على سواء أربع أخر للحالة التى فيها يكون دخول المحكمة ميزة لأقلية . الأقلية التى تحكم فى جميع القضايا يمكن أن تعين بالاختيار أو أن تعين بالقرعة أو أن تعين بالقرعة لبعض القضايا وبالانتخاب لبعض آخر . وأخيرا فبعض المحاكم ، حتى مع تشابه فى الاختصاصات ، يمكن أن تؤلف بعضها بالقرعة والأخرى بالانتخاب . وتلك هى الأربع الصور الجديدة المقابلة لتلك التى أسلفنا بيانها .

§ ٤ — يمكن أيضا أن تؤلف اثنين اثنين هذه الفروض المتنوعة فمثلا قضاة بعض القضايا يمكن أن يتخذوا من جمع المواطنين، وقضاة بعض القضايا الأخر من بعض طبقات فقط ، أو على الوجه الواحد والآخر معا أعضاء المحكمة عينها ،

= ر . أنيقا لبوزنياس — من درهم إلى خمسة دراهم . هذه المحكمة كانت تسمى فى أثينا بارا بست . وبديهى أن أرسطو كان يقصد الترتيب القضائى لأثينا . ر . أوّل الكتاب السابع وآخره .

هؤلاء من السـواد وهؤلاء من الطبقات الممتازة، سواء بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين معا .

تلك هى جميع التعديلات التى تعترى النظام القضائى . فالأوليات ديمقراطية لأنها تمنح القضاء فى عمومه جمع المواطنين، والثوانى أوليغرشية لأنها تحصر القضاء على العموم فى بعض طبقات من المواطنين . والثوالث أرستقراطية وجمهورية لأنها تقبل جمع المواطنين وأقلية ممتازة معا .

الكتاب السابع

فى نظام السلطان فى الديمقراطية وفى الأوليغرشية

الباب الأول

النتائج التى تتفرع عن مبدإ الديمقراطية ، التطبيقات التامة كثيرا أو قليلا التى يمكن تطبيقها . شيمة الديمقراطية الحرية التى نتائجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد فى أفعالهم الشخصية . النظام الخاص للسلطان فى الديمقراطية ، الجمعية العمومية ، مجلس الشيوخ : مرتبات الموظفين : المساواة الديمقراطيـــة .

---

§ ١ — لقد عددنا الأوجه المختلفة التى عليها تكون فى الدولة الجمعية الشورية أو ولى الأمر ، والمناصب والمحاكم ، وأبنا كيف يدور نظام هذه العناصر مع مبادئ الدستور عينها ، وفوق ذلك عالجنا فيما مضى سقوط الحكومات وثباتها، وذكرنا ما هى العلل التى تجز أحدهما وتؤيد الآخر . ولكن نظرا إلى أننا قد قررنا عدة فروق فى الديمقراطية ، وفى الحكومات الأخرى السياسية، نرى نافعا أن نبرز كل ما نكون قد تركناه جانبا ونعين لكل واحدة منها طريقة النظام الذى هو بها خاص ولها أنفع . § ٢ — ونفحص زيادة على ذلك كل التواليف التى بامتزاجها يمكن أن تؤلف الأنظمة المختلفة التى تكلمنا عليهـا فإذا اجتمعت فيما بينها أمكنها أن تحيل المبدأ الأساسى للحكومة فتصير الأرستقراطية مثـلا أوليغرشية أو تدفع الجمهوريات إلى الديماغوجية . وبهذه التواليف المؤلفة من أنصاف أجزاء التى أعمد إلى فحصها هنا والتى لم تكن قد درست بعـد أعنى ما يلى : بمـا أن الجمعية العمومية وانتخاب الحكام همـا فى النظام الأوليغرشى فالنظام القضائى يمكن أن يكون أرستقراطيا .

---

§ ١ — عالجنا فيما مضى . ر . ك ٨ من هـذا السفر ، وقد كان فى الترتيب القديم ك ٥ ، ذلك بأن ترتيب كتب هذا السفر ليس ثابتا إسناده إلى المؤلف . وقد جرى العرف الحديث على الترتيب الذى اتبعه سانتهلير (المترجم) .

أو بما أن المحاكم والجمعية العمومية هما مرتبتان على حسب النظام الأوليغرشى فانتخاب الحكام يمكن أن يكون على طريقة أرستقراطية بحتة . ويمكن إن شئت، افتراض الطريقة الفلانية الأخرى للتوليف بشرط ألا تكون الأجزاء الأساسية للحكومة قد رتبت فى نظام وحيد .

§ ٣ — كما أننا قلنا كذلك أى الحكومات تناسب الديمقراطية وأى شعب يستطيع أن يطبق النظم الأوليغرشية وما هى مزايا النظم الأخرى على حسب الأحوال . لكنه لا يكفى أن يعلم ما هو المذهب الذى يناسب ، على حسب الأحوال ، أن يؤثر للدول . بل الذى يلزم أن يعرف على الخصوص إنما هو وسيلة إقامة هذه الحكومة الفلانية أو الحكومة الفلانية الأخرى . فلنبحث عاجلا هذه المسئلة . ولنتكلم أوّلا على الديمقراطية ، وستكفى إيضاحاتنا لتفهم حق الفهم الصورة السياسية التى هى مقابلة تمام المقابلة لتلك التى تسمى عادة الأوليغرشية .

§ ٤ — ولن نغفل فى هذا البحث أى مبدإ من المبادئ الديمقراطية ولا أية نتيجة من النتائج التى تتفرع عنها فيما يظهر . لأنه إنما هو بالتأليف بينها أن تنتج تفاريق الديمقراطية المتعدّدة المتنوّعة للغاية . وإنى لأذكر علتين لهذه التغايرات فى الديمقراطية : الأولى ، وقد ذكرتها ، إنما هى تغاير الطبقات التى تؤلف الديمقراطية هنا الزرّاع وهناك الصناع وهنالك الأجراء . فتأليف أوّل هذه العناصر مع ثانيها أو الثالث مع الآخرين لا يكون ديمقراطية طيبة كثيرا أو قليلا فحسب بل ديمقراطية مغايرة بأصلها . § ٥ — أما العلة الثانية فها كها : إن النظم التى تشتق من المبدإ الديمقراطى والتى تظهر أنها نتيجة خاصة له فإنها تغير تماما بالتواليف المختلفة طبع الديمقراطيات . هذه الأنظمة يمكن أن تكون أقل تعدّدا فى الدولة الفلانية وأكثر تعدّدا فى الدولة الفلانية الأخرى أو أن توجد كلها مجتمعة فى دولة ثالثة . فيهم معرفتها كلها بلا استثناء سواء كان فى صدد إنشاء دستور جديد أو فى صدد تعديل دستور قديم . إن مؤسسى الدول يعنون بأن يجمعوا حول

مبدئهم العام كل المبادئ الخاصة التي تتعلق به . لكنهم ينخدعون فى التطبيق كما نبهت إلى ذلك عند معالجة خراب الدول وسلامتها . فلنعرض الآن القواعد التى عليها ترتكز المذاهب المختلفة، والمميزات التى تميزها عادة، وأخيرا الغرض الذى تقصد إليه .

§ ٦ — مبدأ الحكومة الديمقراطية إنما هو الحرّية . يكاد يظنّ عند سماع هذه القاعدة أن الحرّية لا يستطاع أن توجد فى غيرها، لأن الحرّية كما يقال ، هى الغرض الثابت لكل ديمقراطية . أوّل شيمة للحرّية هى أنها تبادل الإمرة والطاعة . فى الديمقراطية الحق السياسى هو المساواة ، لا على حسب الأهلية ، بل على حسب العدد . ومتى وضعت هذه القاعدة فينتج عنها أن السواد يجب ضرورة أن تكون له السيادة وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هى القانون الأعلى ، هى العدل المطلق ، لأنه إنما يصدر عن هذا المبدإ : أن جميع المو'طنين يجب أن يكونوا سواء . من أجل ذلك الفقراء فى الديمقراطية هم السادة دون الأغنياء لأنهم هم الأكثر عددا، ورأى الأكثرية يشرع القانون . تلك هى إحدى الشيم المميزة للحرّية، وأنصار الديمقراطية لا يفوتهم أن يجعلوا منها الشرط الذى لا محيص منه للدولة .

§ ٧ — والشيمة الثانية إنما هى الرخصة لكل واحد أن يعيش وفق هواه . يقولون إن هذا هو خاصة الحرّية كما أن خاصة الرق ألا يكون لمرء اختيار حرّ . هذه هى الشيمة الثانية للحرّية الديمقراطية . و ينتج منها أن المواطن فى الديمقراطية ليس ملزما بالطاعة لأىّ كان أو أنه إذا أطاع فإنما يطيع بشرط أن يتأمر فى دوره . فانظر كيف يضاف هذا فى ذلك المذهب إلى الحرّية التى تجيء من المساواة .

§ ٨ — ولما كان السلطان فى الديمقراطية خاضعا لهذه الضرورات كانت التواليف التى يمكن أن يقبلها هى الآتية وحدها . جميع السكان يجب أن يكونوا ناخبين ومنتخبين . كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد وكل فرد يتأمر على الجميع على طريق التبادل . كل الوظائف فيها يجب أن تعطى بالقرعة أو على الأقل كل تلك التى لا تقتضى تجربة ولا أهلية خاصة ، ولا يجوز أن يكون فيها أى شرط لنصاب ، أو إن كان فيجب أن يكون ضئيلا . لا ينبغى لأحد فيها أن يقوم مرتين

بالوظيفة عينها ، أو على الأقل أن يكون ذلك من النـدرة بمكان . ويكون ذلك فقط فى الوظائف الأقل أهمية . ومع ذلك تستثنى الوظائف العسكرية . ينبغى أن يكون القيام بالوظائف لمدّة قصـيرة ، وإلا تكن كلها فعـلى الأقل كل تلك التى يجب أن تكون خاضعة لهـذا الشرط . كل المواطنين يجب أن يكونوا قضاة فى جميـع الأقضية أو فيها كلها تقريبا على الأقل، فى القضايا الأهم والأشدّ خطرا مثل حسابات الدولة والموضوعات السياسية المحضة وأخيرا فى جميع العقود الفردية . والجمعية العمومية يجب أن يكون حكمها نهائيا فى جميع الموادّ أو على الأقل فى الرئيسية منها . وينبغى أن تنزع كل سلطة من الحكام الثانويين أو لا تترك لهم إلا السلطة على الأشياء التافهة . § ٩ — مجلس الشيوخ هو نظام جدّ ديمقراطى حيث جمع المواطنين لا ينبغى له أن يقبض من الخزانة العـامة مكافأة على حضـور الجمعيات ولكن حيث تكون المكافأة فسـلطة مجلس الشـيوخ لا تلبث أن تلغى . فإن الشعب المثرى من المكافأة القانونيـة لا يلبث أن يستدعى كل شئ إليـه كما قلت فى جزء هذا السفر الذى سبق هذا مباشرة . لكنه يلزم قبل كل شئ أن يعمل على أن تكون جميع الخدمات ذات راتب: الجمعية العمومية والمحاكم والوظائف الصغيرة، أو على الأقل يجب أن يكافأ من الحكام والقضاة والشيوخ وأعضاء الجمعية والموظفين من هم ملزمون أن يتناولوا وجباتهم معا . فإذا كانت مشخصات الأوليغرشية هى المولد والثروة والعلم فإن مشخصات الديمقراطية هى السوقية والفقر واتخاذ مهنة .

§ ١٠ — يلزم الاحتراس من خلق أية وظيفة لمدى الحيـاة وإذا كان بعض المناصب القديمة قد استنقذ هذا الامتياز من الثورة الديمقراطية فيلزم أن تحد سلطاته ويرد إلى القرعة بدلا من أن يترك للانتخاب .

---

§ ٩ — مجلس الشيوخ هو نظام جدّ ديمقراطى . ر . هـذا المعنى فيما سـبق ك ٦ ب ٧ ف ٨ . — الذى سبق هذا مباشرة . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٥ وفيما يلى ب ٢ ف ١ — وجباتهم معا . معلوم أن القبيلة فى أثينا التى لها رياسة الخمسمائة وهى قبيـلة بريتان ، كانت تأكل فى البريتانى على نفقة الدولة مدّة الشهر الذى فيه تؤدّى وظائفها . ر . ديمستين فى خطبته على التاج ص ١٠٥ من طبعة تيلور .

تلك هى الأنظمة العامة لجميع الديمقراطيات . وهى تستمد مباشرة من المبدإ الذى يعلن أنه ديمقراطى أى مبدإ المساواة الكاملة لجميع المواطنين ما داموا لا فرق بينهم إلا فى العدد ، ذلك شرط يظهر أنه أساسى للديمقراطية أثير عند السواد . المساواة تقتضى ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر مما للأغنياء ، وألا يكونوا هم وحدهم السادة بل يكونوهم بنسبة عددهم عينها . وما من وسيلة أفعل من تلك تكفل للدولة المساواة والحرية .

§ ١١ — وهنا يمكن أن يتساءل أيضا ما ذا تكون تلك المساواة؟ أفيلزم توزيع المواطنين بحيث إن النصاب المملوك لألف من بينهم يكون مساويا للنصاب المملوك لخمسمائة آخرين وأن يعطى حينئذ إلى كتلة الأولين من الحقوق بقدر ما يكون للآخرين . أم إذا أهدر هذا النوع من المساواة يجب أن يؤخذ ، من بين الخمسمائة من جانب ومن بين الألف من جانب آخر، عدد مساوٍ من المواطنين الذين هم على السواء ممنوحون حق اختيار الحكام والحضور فى المحاكم ؟ أفيكون هذا هو المذهب الأعدل على حسب القانون الديمقراطى ؟ أم يلزم إعطاء الأفضلية لهذا الذى لا يقيم وزنا إلا للعدد ؟ على رأى أنصار الديمقراطية العدل ليس إلا فى حكم الأكثرية وعلى رأى أنصار الأوليغرشية العدل هو فى حكم الأغنياء ، لأن الثروة فى نظرهم هى القاعدة الوحيدة المعقولة فى السياسة . § ١٢ — وإنى لأرى دائما فى الطرفين عدم المساواة والظلم . إن المبادئ الأوليغرشية تفضى قُدُما إلى الطغيان لأنه إذا كان فرد هو وحده أغنى من الأغنياء الآخرين بجمعهم فيلزم تبعا لقانون الأوليغرشية أن يكون هذا الفرد هو السيد ، لأنه هو وحده ذو الحق فى أن يكونه . والمبادئ الديمقراطية تؤدى مباشرة إلى الظلم لأن الأكثرية التى هى سيدة بعددها لا تلبث أن تتقاسم أموال الأغنياء كما قد قلت فيما سبق . لإيجاد مساواة يرضاها كل حزب يلزم أن يبحث عنها فى المبدإ ذاته الذى يستند إليه كل من الطرفين فى حقه السياسى . على هذا فمن الجهتين يؤيدون أن إرادة الأكثرية يجب أن

---

§ ١٢ — كما قد قلت فيما سبق . ر . ما سبق . ك ٣ ب ٦ ف ١ .

تكون هى السيدة . § ١٣ — و إنى لأقبل إذًا هـذا المبدأ غير أنى أحده . الدولة تتألف من جزأين : الأغنيـاء والفقراء فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أى قرار أكثريتيهما المزدوجة هو القـانون . فإن يكن خلاف فليكن رأى الأكثرين عددا وأولئك الذين هم أعظم نصابا هو الذى يؤخذ به . فلنفرض عشرة أغنياء وعشرين فقـيرا ، ستة من الأغنياء يرتأون رأيا وخمسة عشر فقيرا يرتأون رأيا آخر . فأربعة الأغنياء الباقون ينضمون إلى الخمسة عشر فقيرا والخمسة الفقراء ينضمون إلى ستة الأغنياء . فأرى أن أولئك الذين يؤخذ برأيهـم أيا كانوا هم الذين باجتماع نصابهم من جهة ومن أخرى يكون هو الأولى بالاعتبار . § ١٤ — فإذا كان النصاب متساويا من الجهتين فالأمر ليس محيرا أيضا أكثر مما يكونه اليوم توزع الأصوات فى الجمعية العمومية أو فى المحكمة . وحينئذ فليترك الأمر إلى القرعة أو يلجأ إلى أية وسيلة أخرى من هذا القبيل . وأيا كانت صعوبة الوصول إلى الحق فى أمر المساواة والعـدل فالأمر دائمـا أهون من أن يوقف بالإقنـاع أناس لهـم من القوة ما يرضون به شره رغباتهم . الضعف يطالب دائمـا بالمساواة والعـدل ، والقوة لا تقيم لهما وزنا .

§ ١٤ — الضعف . كل يوم يمر يؤيد الحق فى هذه القاعدة التى قل أن يكون فيها للفقراء عزاء .

الباب الثانى

تبع نظرية ترتيب السلطان فى الديمقراطية ، الشعب الزراعى هو الأشدّ قابلية للديمقراطية : الأنظمة التى تناسبه : القوانين التى صدرت فى بعض الدول لتشجيع الزراعة . فى شعب الرعاة . فى الديماغوجية المتطرفة : الوسائل التى هى خاصة بها . الحدود التى يجب أن تحتفظ بها .

---

§ ١ — من بين الأربع الصور للديمقراطية التى قررناها خيرها هى تلك التى قد أنزلتها المنزلة الأولى فى الاعتبارات التى عرضتها آنفا . وهى أيضا أقدمها جميعا . وأعنى الأولى على حسب التقسيم الذى أشرت إليه فى طبقات الشعب . الطبقة التى هى أَولى بالمذهب الديمقراطى هى طبقة الزراع ،من أجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من الزراعة ومن تربية الأنعام . ولما أنها ليست غنية فهى تعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تجتمع إلا نادرا . ولما أنها لا تملك الضرورى فهى تدأب على الأعمال التى منها تغتذى ،ولا تطلب غير ذلك من الخيرات . ولأن يعمل المرء خير من أن يحكم ويتأمر حيث تكون مزاولة السلطة لا تأتى بمنافع جليلة ، لأن الناس على العموم يؤثرون المال على التشاريف . § ٢ — وإن ما يثبته حق الإثبات هو أن أسلافنا كانوا يحتملون أنواع الطغيان التى كانت تثقل على أنفسهم وأن الناس اليوم يحتملون بلا تذمر الأوليغرشيات الحاضرة بشرط أن يستطيعوا الفراغ للعناية بمصالحهم دون أن يخشوا صنوف النهب . وحينئذ يثرى أحدهم على عجل أو بالأقل يفتر من الفاقة . بل كثيرا ما يرى أن مجرد الحق فى انتخاب الحكام واقتضاء محاسبتهم ،يشبع أطماع أولئك الذين يحصلون عليه ما دام يرى فى أكثر من ديمقراطية أن الأكثرية ، دون مشاطرتها فى انتخاب الرؤساء ومع ترك هذا الحق لبعض الناخبين الذين أخذوا على التوالى من جمع المواطنين بأسرهم ، كما هو الشأن فى منتينى ، تظل راضية

---

§ ١ — الديمقراطية . هذا تنبيه عريق فى الحق ولا يمكن الشك فى أن الديمقراطية مدينة لهذه العلة بصنوف التقدّم التى لقيتها فى فرنسا — تعمل بلا انقطاع . ر . ك ١٨ ب ١ من روح القوانين لمنتسكيو .

مادامت تتصرف فى المداولات على وجه السيادة . و ينبغى الاعتراف أيضا بأن هذا الوضع هو نوع من الديمقراطية . وقد كانت منتينى فيما سلف دولة ديمقراطية حقا.

§ ٣ — فى هذا النوع من الديمقراطية الذى تكلمت عليه فيما مر مبدأ فاضل وذو تطبيق عادى أن يوضع فى صف الحقوق المخوّلة جميع المواطنين انتخاب الحكام وفحص الحسابات ودخول المحاكم و إخضاع الوظائف العليا لضرورات الانتخابات والنصاب مع تنسيب النصاب إلى أهمية الوظائف عينها . أو أنه مع إهمال شرط النصاب هذا لجميع الوظائف لا يختار إلا أولئك الذين يستطيعون بما لهم من ثروة أن يشغلوا هذا المركز حين يدعون إليه . و إن الحكومة هى دائما من القوة بمكان متى كانت مؤسسة على هذه المبادئ.وعلى هذا الوجه تتناول السلطان الأيدى الأشرف ما تكون ولا يشعر الشعب البتة بالغيرة من الرجال المحترمين الذين تدعوهم إرادته إلى إدارة الشؤون . هذا التوليف كاف فى إرضاء الرجال الممتازين. فلا خوف عليهم من الناس الذين هم أنزل منهم و إنهم أنفسهم ليحكمون بالعدل لأنهم مسئولون عن إدارتهم أمام مواطنين من طبقة غير طبقتهم . § ٤ — ومن الخير دائما للإنسان أن يكون مُلْجمًا بلجام وألا يتمكن من الاستسلام لأهوائه ، لأن الاستقلال غير المحدود للإرادة الفردية لايستطيع أن يقوم عقبة فى سبيل الرذائل التى يحملها كل منا فى صدره . من هذا تنتج ضرورة فى الدول هذه المزية العظمى أن السلطة يقوم بها رجال مستنيرون لا يرتكبون أخطاء غليظة ، وأن الشعب لا يلحقه ضغط ولا ازدراء . تلك هى، بلا خلاف، خير الديمقراطيات. ومن أين يجيء كمالها ؟ من أخلاق الشعب نفسه الذى تدير هى شؤونه . ٥ — كل الحكومات القديمة تقريبا كان لها قوانين صالحة لأن تصير الشعب زراعيا .

§ ٢ — منتينى . يلمح فى نظام جمهورية منتينى هذا صورة تكاد تكون نيابية . وربما كان هذا هو الأثر الوحيد الذى نجده عند الأقدمين منها . فعلوم أن منتينى قد خربها أجيزيلاس فى الأولمب الثامن والتسعين نحو سنة ٣٨٧ ق . م ثم بنيت بعد ذلك . و يظن أن نظام الحكومة هذا كان قائما فى منتينى سواء قبل خرابها وبعد بنائها .

فكانت إما أن تحدّ، على جهة الإطلاق، الملكية الفردية للأراضى بحدود ما كان يجوز أن تتعدى، وإما أنها كانت تعين وضع الملكيات، سواء حول المدينة أو فى الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن. بل كانت تضيف أحيانا الى هذه الاحتياطات تحريم بيع الفلاحات الأوّلية أبدا. ويستشهد على ذلك بالقانون المشابه فى هذا الصدد تقريبا المنسوب الى أكسيلوس الذى كان يحرم التسليف على رهون عقارية. § ٦ — فإذا أريد اليوم إصلاح كثير من سوء استعمال الحقوق فيمكن الرجوع الى قانون الآفيتيين الذى سوف يكون تطبيقه سعد الأثر فى الموضوع الذى نشتغل به. ومع أن عدد سكان دولتهم كثير جدّا وموطنهم قليل السعة فإن جميع المواطنين مع ذلك فى تلك الدولة يزرعون جانبا من الأرض. وقد عنى فيها بألا يخضع للضريبة إلا جزء من الملكيات، والأنصباء الأرضية هى دائما من عظم المقدار بحيث إن نصاب أشدّهم فقرا يتجاوز المقرر قانونا.

§ ٧ — بعد الشعب الزراعى وهو الشعب الأقبل ما يكون للديموقراطية يأتى الشعب الراعى الذى يعيش من قطعانه. هذا الصنف من المعيشة يقرب كثيرا من العيشة الزراعية. وإن شعوب الرعاة مروضون على أعمال الحروب رياضة عجيبة. وهم من قوة الأبدان بموضع وجديرون باحتمال مشقات العيشة فى المعسكرات. أما الطبقات المخالفة لهذين الضربين من الشعوب والتى تتكوّن

§ ٥ — الفردية. ر. ك ٨ ب ٦ ف ٦.

— الفلاحات الأوّلية. ر. ماسبق ك٢ ب٦ ف ١٠ — أكسيلوس. يظهر أن أكسيلوس كان ملكا على الإيليين. ولم يتكلم عليه من بين المؤلفين إلا بوزنياس (رحلة إيليدا ب ٣ و ٤) ولا يعلم عن قانون أكسيلوس هذا إلا ما يقوله أرسطو عليه هنا.

§ ٦ — الآفيتيين: قد اتخذت هنا اللفظ الذى أصلحه سلبرج وإن تكن كل المخطوطات تعبر عنهم "الافيتاليين" كما فى الترجمة القديمة. قال هيرقليدس الفونتى فى آخر رسالته على الدول بعض كلمات على الآفيتيين يشيد فيها بعدلهم وصدقهم. وعلى حسب إكسينوفون (هلينيك ك ٥ ب ٣ ف ١٩) أن أفيتيس مدينة من تراقيا. ر. فى هذه الكلمة ايتين البيزنطى.

§ ٧ — الذى يعيش من قطعانه. ر. فيما سبق ما قيل عن الزراع ف ١.

منهم جميع الأنواع الأخرى للديمقراطيات تقريبا فإنهم أحط من هاتين الأولين : معيشتهم مهينة وليس للفضيلة أثر فى المشاغل العادية للصناع والتجار والأجراء . ومع ذلك يجب أن يلاحظ أن الجمع الذى يموج فى الأسواق وشوارع المدينة بلا انقطاع يجتمع بلا عناء فى جمعية عمومية . أما الزراع فهم على ضد ذلك متفرقون فى المزارع يلتقون فيما بينهم على ندرة ولا يشعرون بتلك الحاجة للاجتماع .

§ ٨ — لكن إذا كانت أرض الوطن موزعة بحيث تكون المزارع بعيدة جدا عن المدينة فإنه يمكن بسهولة فى هذا الوضع إنشاء ديمقراطية فاضلة بل جمهورية . فإن أكثرية المواطنين مضطرة حينئذ أن تهاجر من المدينة وتذهب فتعيش فى الأرياف، وقد يقرر أن طبقة التجار لا يمكنها أن تجتمع أبدا فى جمعية عمومية فى غيبة جمع الزراع .

تلك هى المبادئ التى عليها يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها . ويمكن بلا عناء أن يستخرج من ذلك نظام سائر الديمقراطيات الأخرى تتوالى دركاتها تبعا للطبقات المختلفة للشعب حتى تصل الى تلك الطبقة السافلة التى يلزم دائما نبذها .

§ ٩ — أما هذه الصورة الأخيرة للدياغوجية حيث يشترك جمع المواطنين فى الحكومة بنصيب فلا تستطيع كل دولة أن تحتملها وتكون حياتها موقتة جدا إلا أن تتضافر الأخلاق والقوانين على إمساكها .

ولقد بينا فيما مر معظم العلل التى تودى بهذا الشكل السياسى والدول الجمهورية الأخرى . ولأجل تقرير هذا الصنف من الديمقراطية ونقل السلطان كله إلى الشعب يعنى القادة عادة بأن يقيدوا فى جداول الانتخاب من أسماء الناس أكثر ما يستطيعون . ولا يترددون البتة أن يلقوا فى عداد المواطنين من هم جديرون

§ ٩ — هذه الصورة الأخيرة للدياغوجية . لا شك فى أن أرسطو يلحظ ها هنا الديمقراطية الأثينية .

— ولقد بينا فيما سبق . ر . فيما مر هذه الفكرة ك ٦ ب ٤ ف ٤ .

بهذا الاسم وحسب بل أيضا جميع المواطنين من أولاد السفاح وجميع أولئك الذين ليسوا مواطنين إلا بإحدى الجهتين أعنى جهة الأب أو جهة الأم . كل هذه العناصر صالحة لتأليف حكومة يديرها أمثال هؤلاء الناس .

§ ١٠ — تلك هى الوسائل التى على متناول أيدى الديماغوجيين . ومع ذلك فإنهم لا يستعملونها إلا عندما تكون الطبقات المنحطة أكثر عددا من الطبقات العليا والطبقات الوسطى . وإنهم ليحذرون أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك . لأنهم إذ يجاوزون هذا الحد يأتون بجماعة ليست قابلة للنظام وينفدون بذلك صبر الطبقات الراقية التى يعسر عليها أن تحتمل سلطان الديمقراطية . وإن ثورة سيرين لم يكن لها من أسباب غير هذه . فربما لا يبصر المرء الشر ما دام خفيف الحمل لكن متى نما ملأ الأبصار جميعا .

§ ١١ — قد يمكن لصالح هذه الديمقراطية اتخاذ الوسائل التى اتخذها كليستين فى أثينا لتأسيس السلطة الشعبية والتى اتخذتها أيضا ديمقراطيات سيرين . وينبغى أن يخلق فوق ذلك عدد عظيم من القبائل والبطون الجديدة . وينبغى أن يستبدل بالتضحيات الفردية أعياد دينية قليلة العدد ولكنها عامة . يلزم مزج علاقات المواطنين على قدر الإمكان بأن يعنى بالقضاء على كل الجمعيات السابقة .

§ ١٢ — إن صنوف المكر التى يقوم بها الطغاة يمكن أن تجد محلا فى هذه الديمقراطية، مثال ذلك العصيان المسموح به للعبيد، وهو شىء ربما يكون نافعا إلى حد معين، وفجور النساء والأولاد . فيرخص لكل أحد أن يعيش كما يطيب له ، وعلى هذا الوضع لا يطلب كثير من الناس أحسن من أن يؤيدوا الحكومة، لأن الناس فى عمومهم يؤثرون عيشة بلا نظام على عيشة حكيمة ومنظمة .

---

§ ١٠ — ثورة سيرين . ر . هرقليدس الفونتى وهيرودوت (ميلبومين) ب ١٥٢ وما بعدها .

§ ١١ — كليستين . قد أنشأ كليستين عشر قبائل عوضا عن أربع . ر . ما سبق ك ٣ ب ١ ف ١٠ وإن مكيافللى ينصح بمثل نصيحة أرسطو تقريبا (ر . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢٦) .

الباب الثالث

تبع نظرية تنظيم السلطان فى الديمقراطية . أركان بقاء الديمقراطية . عدم المغالاة فى نتائج المبدإ الديمقراطى ، اجتناب إرهاق الأغنياء والمصادرات لصالح الخزانة . العناية بأن يمهد للشعب يسر عام ، الوسائل التى يتذرع بها بعض الحكومات .

§ ١ — إن إنشاء حكومة ديمقراطية لا ينبغى أن يكون هو الصعوبة الوحيدة الكبرى لدى الشارع ولدى أولئك الذين يبغون حكومة ديمقراطية ، بل الصعوبة هى فى معرفة كيف يقدّر لها البقاء . إن حكومة أيا كانت يمكن بسهولة أن تبقى يومين أو ثلاثة . لكنا إذ ندرس ، كما قد فعلنا فيما مر ، أسباب سلام الممالك وخرابها نحاول أن نستخرج من هذا الفحص ضمانات للاستقرار السياسى ، بأن نعنى بأن نُبعد بعناية جميع أسباب الانحلال وألا نشرع إلا قوانين ، صريحة كانت أو ضمنية ، تحتوى على جميع المبادئ التى يرتكز عليها بقاء الدول . ينبغى الاحتراس أيضا من أن يحسب ديمقراطية أو أوليغرشية كل ما يثبت مبدأ الديمقراطية أو الأوليغرشية فى الحكومة ، بل تصرف العناية من باب أولى إلى ما يكفل للدولة البقاء الزمن الأطول . § ٢ — إن الديماغوجيين اليوم ليكسبوا رضا الشعب عنهم يجعلون المحاكم تحكم بمصادرات كبرى . على أن من يحب الدولة التى يدير أمورها يسلك مذهبا ضد ذلك تماما . ويعنى بأن يسن فى القانون أن أموال المحكوم عليهم فى جنايات الخيانة العظمى لا تصير أبدا إلى الخزانة العامة بل يجب أن تخصص للآلهة . وبهذه الوسيلة لا يفلت الجناة مع ذلك من العقاب ويمنع الجمهور الذى يقضى بالعقوبات من الإكثار منها مادام لا يعود عليه من ذلك نفع ما . ويلزم فوق ذلك اتقاء كثرة هذه الأقضية العامة بأن تضرب غرامات كبيرة على أولئك الذين لا ينجحون فى اتهاماتهم لأن العادة جرت بأن المتهمين يؤثرون توجيه الاتهام إلى الطبقة الممتازة على اتهام أفراد الشعب . وحينئذ يلزم أن يكون

§ ١ — فيما مر . ر . التعليق على ك ٧ ب ١ ف ١ .

المواطنون جميعا مخلصين للدستور بأشدّ ما يمكن أو على الأقل لا يتخذون سادة الدولة أنفسهم أعداء .

§ ٣ — إن أشدّ أنواع الديمقراطية فسادا يكون على العموم فى الدول الكثيرة العدد حيث يصعب اجتماع الجمعيات العمومية دون أن يكافأ الذين يحضرونها . من أجل ذلك كانت الطبقات العليا تخشى هذه الضرورة حين لا يكون للدولة إيرادات خاصة ، لأنه يلزم حينئذ أن تخلق لها موارد إما بالضرائب الخاصة و إما بالمصادرات التى تحكم بها المحاكم التى ليس عندها من النزاهة شىء وتلك هى علل الخراب فى كثير من الديمقراطيات . وحينئذ حيث لا يكون للدولة إيرادات يلزم أن يكون عقد الجمعية العمومية نادرا وأعضاء المحاكم كثيرى العدد لكن لا يجلسون إلا بضعة أيام . ولهذا المذهب فائدة مزدوجة فبديا لا يكون للأغنياء ما يخشون من النفقات الباهظة مع أنه لا يعود عليهم منها شىء بل على الفقراء الذين يؤتون المكافأة القضائية . ثم إن هذا يحسن كثيرا القيام بالعدل لأن الأغنياء لا يريدون أن يتركوا أعمالهم عدة أيام ولا يرضون بتركها إلا بعض فينات . § ٤ — فإذا كانت الدولة فى ثراء وجب أن يجتنب احتذاء ديماغوجيى هذا الأوان . فإنهم يوزعون على الشعب كل زائد من الإيرادات و يستوفون نصيبهم كالآخرين من هذا التوزيع ، غير أن الحاجات تبقى هى هى بعينها ، لأن إعطاء المساعدات للفقراء إنما هو ملء برميل لا قاع له . إن صديق الشعب المخلص يعنى بأن يجنب سواد الشعب البؤس المفرط الذى يفسد دائما الديمقراطية ، و يصرف عنايته إلى أن يجعل اليسر أمرا دائما . و إنه ليحسن لصالح الأغنياء أن تركم زيادات الإيرادات العامة لتوزع دفعة واحدة على الفقراء وعلى الخصوص إذا كانت الأنصباء الفردية تكفى الفرد لشراء عقار صغير أو بالأقل لإنشاء محل تجارة أو لاستغلال زراعى . فإذا لم يمكن استخدام جملة الحاصل بأسرها دفعة واحدة لتلك التوزيعات فيبدأ بقبيلة قبيلة أو تبعا لأى تقسيم على التوالى . وفى هذه الحالة يجب فى الحق على الأغنياء أن يشاركوا فى التكاليف الضرورية للدولة ولكن يجب أن يجتنب إلزامهم بالنفقات

التى لا تفع منها . § ٥ — ففى قرطاجة قد استطاعت الحكومة ، بمثل هذه الوسائل ، اجتلاب محبة الشعب ، فهى ترسل دائما بعض أفراد الشعب ليثروا فى المستعمرات . إن الطبقات العليا إذا اجتمع لها الذكاء والمهارة ، عنيت بمساعدة الفقراء وتوجيههم دائما وجهة العمل بأن توجد لهم أسبابه . ويحسن بها أيضا أن تقلد حكومة ترنتـه ، فإنها بتخويلها الفقراء الاشتراك فى الاستمتاع بالملكيات قد كسبت إخلاص الشعب . ومن جهة أخرى قد ضاعفت جميع الخدمات العامة بأن جعلت الواحدة بالانتخاب والأخرى بالقرعة متخذة القرعة ليكون الشعب فى مكنة من أن يصل إلى الوظائف العامة والانتخاب ليحسن ملء الوظائف بالأكفاء . وقد يمكن الحصول على هذه النتيجة بجعل أعضاء المصلحة الواحدة بعضهم بالقرعة والآخرون يختارون لها بالانتخاب .

تلك هى المبادئ التى ينبغى اتباعها فى ترتيب الديمقراطية .

§ ٥ — ففى قرطاجة . ر . ك ٢ ب ٢ ف ٨ .

الباب الرابع

تنظيم السلطان فى الأوليغرشيات . قواعده هى أضداد القواعد الديمقراطية . القيود المختلفة للنصاب . إدارة الأوليغرشيات تقتضى فرط التبصر لأن المبدأ ردىء . ضرورة حسن النظام . علاقة الأشكال المختلفة للأوليغرشية بتكوين الجيش . أوليغرشيون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة . أخطاء معظم الأوليغرشيات .

§ ١ — من الهين ، على حسب المبادئ السابقة ، أن يعلم ما هى مبادئ النظام الأوليغرشى . ينبغى ، لكل نوع من الأوليغرشية ، أن يؤخذ المقابل بالتضاد لكل ما يخص النوع المقابل له من الديمقراطية . وهذا على الخصوص منطبق على أُولى الأوليغرشيات وأحسنها تأليفا . وهذه الأوليغرشية الأولى تدنو كثيرا من الجمهورية على المعنى الخاص . فالنصاب يجب أن يكون فيها متفاوتا ، كبيرا فى حق البعض وصغيرا فى حق البعض الآخر ، وأصغر فى أمر المناصب العامية وذات المنفعة التى لا صارف عنها ، وأكبر فى أمر المناصب العلية . فمتى حاز المرء النصاب القانونى وجب أن يصل إلى الوظائف ، وإن عدد أفراد الشعب إذ يلون السلطة بمقتضى النصاب يجب أن يؤلف بحيث يكون جزء المدينة ذو الحقوق السياسية أكبر من الجزء المجرّد منها . على أنه ينبغى أن يعنى بأن أشد الناس من أفراد الشعب امتيازًا هو المقبول للمشاركة فى السلطان .

§ ٢ — ينبغى حصر هذه القواعد شيئاما للحصول على أوليغرشية تلى ذلك النوع الأول . أما الشكل الأوليغرشى الذى يقابل الشكل الأخير للديمقراطية والذى هو كمثله أعنف عنفا وأطغى طغيانا ، فإن هذه الحكومة تقتضى من التبصر بقدر ما هى رديئة . فإن الأجسام صحيحة البنية والسفن التى أحسن بناؤها وأوليت ملاحين مهرة تستطيع أن تقاوم أكبر الأخطاء دون أن يخشى عليها الهلاك . أما الأجسام الضعيفة والسفن المنهوكة التى ترك أمرها إلى ملاحين جهلة فلا تستطيع على ضد ذلك أن تحتمل أقل الأخطاء قدرا . كذلك الأمر فى الأنظمة السياسية أيها كانت أشد رداءة أولاها اقتضاء للاحتياط .

§ ٣ — وعلى العموم تجد الديمقراطيات سلامها فى كثرة سكانها . فحق العدد يحل فيها محل حق الجدارة . والأوليغرشية على الضد لا يمكن أن تحيا وتسلم إلا بحسن النظام . ولما كان جمع الشعب بتمامه تقريبا يتألف من طبقات أصلية أربع الزرّاع والصناع والأجراء والتجار، وأربعة أنواع من الأسلحة ضرورية أيضا للحرب : الخيالة والرجالة الثقيلة والخفيفة والبحرية فى بلد صالح بطبعه لتربية الخيل كانت الأوليغرشية تستطيع بلا عناء أن تنشأ نشأة قوية ، لأن سلاح الفرسان الذى هو حينئذ ملاك القوة القومية وأمنها يقتضى دائما ثروة عظيمة لتعهده ؛ وحينما تكون الرجالة الثقيلة كثيرة العدد يستطيع النوع الثانى من الأوليغرشية أن يستقر ، لأن هذه الرجالة تتألف على العموم من أغنياء أكثر مما تتألف من فقراء ، وعلى ضد ذلك الرجالة الخفيفة والبحرية فإنهما من عناصر ديمقراطية بحتة .

§ ٤ — من أجل ذلك كان الأغنياء فى الدول التى فيها تكثر كتلة هذين العنصرين ، كما يرى فى أيامنا ، هم فى الغالب فى مركز منحط حينما تشب الحرب الأهلية ، ويمكن اتقاء هذا الشر باتباع طرائق القواد الذين يعرفون أن يجمعوا فى الحرب إلى الفرسان والرجالة عددا مناسبا من الجنود الأقل ثقلا . فى الفتن يتغلب الفقراء على الأغنياء بأنهم وسلاحهم أقل ثقلا يظفرون فى مقاتلة الفرسان والرجالة الغليظة .

§ ٥ — من أجل ذلك الأوليغرشية التى تتخذ رجالتها الخفيفة من الطبقات الدنيا للشعب لا تؤلفها إلا ضد نفسها . بل يلزم على الضد من ذلك للأوليغرشية إذ تنتهز فرصة تفاوت الأسنان فتنتفع بالأسن من الرجال كما تنتفع بشبانهم أن تروض أبناء الأوليغرشيين منذ طفولتهم على جميع تمرينات الرجالة الخفيفة وأن تدفعهم عند خروجهم من المراهقة إلى الأعمال الشاقة كما لو كانوا مصارعين حقا .

---

§ ٣ — طبقات أصلية أربع . ر . ما سبق ك ٦ ب ٣ ف ١١ .

§ ٤ — أن يظفروا . فى القرون الوسطى كان السوقة الذين يتخذون سلاحا كيفما اتفق يكادون يغلبون دائما كلما التقوا بالأشراف ، أى بالفرسان . والسوقة أى الشعب انتهوا مع ذلك بأن تكون لهم الغلبة بوسائل مختلفة كما هو الحال فى الديمقرطيات التى يتكلم عليها أرسطو .

ومع ذلك فعلى الأوليغرشية أن تعنى بتخويل الشعب الحقوق السياسية إما بشرط النصاب ، كما قد قلت آنفا ، وإما كما فى دستور ثيبة بأن تشترط أن يكون المرء قد كف منذ مدة من الزمان عن كل عمل فى مهنة غير كريمة ، وإما كما فى مرسيليا حيث يعين أولئك الذين بما لهم من الأهلية يستطيعون الحصول على الوظائف سواء أكانوا من الحكومة أم من الخارج . § ٦ — أما المناصب الرئيسية المحتفظ بها اضطرارا للذين يتمتعون بالحقوق السياسية فإنه ينبغى أن يناط بها النفقات العامة التى يستطاع أداؤها . وحينئذ لن يشكو الشعب بعد من إقصائه عن الوظائف و يغتفر حقده بلا عناء على أولئك الذين يجب أن يشتروا شرف تبوئها بأغلى ثمن ، والحكام يجب عليهم أن يقوموا بتضحيات تتجاوز حد السخاء إلى الأريحية فى تجهيز مجالسهم الرسمية وأن يشيدوا بعض الآثار العامة ، تلقاء ذلك يتمنى الشعب بقاء الدستور إذ يشارك فى المآدب والأعياد و يرى المدينة زاهرة بما يزينها من المعابد والصروح . و يكون ذلك فى أعين الفقراء أقوى شهادة على ما ينفقه الأغنياء . أما اليوم فهيهات أن يعمل ذلك رؤساء الأوليغرشية ، كلا إنهم يعملون ضد هذا ، يطلبون النفع بالحدة عينها التى يطلبون بها الشرف ، وربما يقال بحق إن هذه الأوليغرشيات ليست إلا ديمقراطيات ردت مصائرها إلى بعض الحاكمين .

تلك هى القواعد التى ينبغى أن تقوم عليها الديمقراطيات والأوليغرشيات .

§ ٥ — كما فى مرسيليا . ر . ك ٨ ب ٥ ف ٢ .

الباب الخامس

رسم المناصب المختلفة التي هي ضرورية أو نافعة للدولة ، الأعمال التي تختص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ . الأرياف ، مالية الدولة ، العقود العامة ، تنفيذ الأحكام القضائية ، الشئون الحربية ، تحقيق الحسابات العامة ، رياسة الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والأطفال — ختام نظرية تنظيم السلطات .

---

§ ١ — تبع طبيعي لهذا الذى سبق أن يعين بالضبط عدد المناصب واختصاصاتها والشروط الضرورية لملئها. وهذا موضوع قد مسسناه فيما مر. فبديا لا يمكن لدولة أن تكون بدون بعض مناصب لامندوحة لها عنها، فلا يمكن أن تدار شؤونها بدون وظائف تكفل لها حسن النظام والأمن . ثم من الضرورى كما قد قلت فيما مر أن تكون الوظائف قليلة العدد فى الدول الصغيرة متكثرة فى الكبيرة ، ومن المهم معرفة الوظائف التى يمكن الجمع بينها والوظائف التى لا تقبل الجمع .

§ ٢ — فأما ما يختص بالحاجات التى لا غنى للدولة عنها فأول عمل للمراقبة إنما هو السوق العامة التى يجب أن تكون تحت إدارة سلطة ترعى عرف المعاملات التى تقع فيها وتحافظ عليها . فى جميع المدائن تقريبا تقضى الضرورة على المواطنين بالبيع والشراء حتى يقضوا حاجاتهم المتبادلة ، وربما كان ذلك هو الكفالة المهمة لهذا الرغد الذى يطلبه، فيما يظهر، أعضاء المدينة من وراء اجتماعهم المشترك.

§ ٣ — ويأتى بعد هذا أمر آخر يتصل به اتصالا وثيقا وهو حفظ الملكيات العامة والخاصة. وهذا التكليف يشمل المحافظة المنظمة على المدينة ، ورعاية المبانى وتعمير ما يتخرب منها هى والطرق العامة، وضبط الحدود لكل ملكية اتقاء للخصومات ،وغير ذلك من الشؤون التى من هذا القبيل . تلك هى الوظائف التى يسمونها عادة النظام المدنى . فهى بذلك متغايرة يمكن فى الدول كثيرة السكان توزيعها بين أيد متعددة. على هذا يرتب معمارون اختصاصيون بالأسوار ومفتشون للمياه والنوافير وملاحظون للبناء .

§ ٤ — وهناك منصب آخر مشابه لتلك وضرورى مثلها من جهة أنه يعمل عملها لكنه يختص بالأرياف وخارج المدينة، والموظفون القائمون به يسمون تارة مفتشى المزارع وتارة حفاظ الغابات . وعلى هذا يكون للمدينة ثلاثة نظم للوظائف التى لا غنى عنها . وهناك وظيفة رابعة ليست أقل من السابقات وهى تلك التى تقوم بجباية الضرائب العامة، وحفظ خزانة الدولة وتوزيع المصروفات بين الأبواب المختلفة للإدارة العامة . وهؤلاء الموظفون يسمون الجباة والخزنة أو الصيارفة . وطبقة أخرى من الموظفين مكلفة تسجيل العقود التى تتم بين الأفراد، والأحكام التى تصدرها المحاكم، وهم الذين يتسلمون نص الشكاوى والأحكام القضائية . ومع ذلك فهذه الوظيفة الأخيرة تنقسم إلى عدة وظائف مع احتفاظها بجميع الاختصاصات التى عددتها . والذين يشغلونها يسمون مسجلين وكتبة وأمناء أو أى اسم آخر من هذا القبيل .

§ ٥ — الوظيفة التى تأتى بعد تلك والتى هى أشد ضرورة منها ولكنها أدق الوظائف هى تلك التى تكلف تنفيذ الأحكام القضائية الجنائية والإجراءات السابقة على الأحكام وحراسة المسجونين ، والذى يجعلها على الخصوص أشق إنما هو الانتقاد العام الذى تثيره . من أجل ذلك كان الناس يتحامون القيام بها أو بعبارة أدق القيام بها بالصرامة التى توجبها القوانين إذ كان مرتبها ليس مغريا . على أنها مع ذلك لا غنى عنها لأن إقامة العدل تصبح عبثا إذا كانت الأحكام لا تنفذ على الفور وتصير الجمعية المدنية ليست أمكن وجودا بدون تنفيذ الأحكام منها بدون إقامة العدل الذى يصدرها . § ٦ — غير أنه يحسن ألا تتعلق هذه الوظائف الصعبة بمنصب وحيد ، بل يلزم توزيعها بين أعضاء المحاكم المختلفة وعلى حسب طبيعة القضايا والأحكام القضائية . زد على هذا أن الوظائف التى ليست قضائية يمكن أن تأخذ على عاتقها أحيانا أمر التنفيذ ، وفى القضايا التى يكون الخصوم فيها شبانا يفضل أن يوكل التنفيذ فيها إلى حكام شبان . أما فى اتهامات الحكام وهم قائمون بعملهم فينبغى العناية بأن يكون المنوط به تنفيذ الحكم غير من حكم فى الدعوى ، فمثلا

مفتشو المدينـة ينفذون قرارات مفتشى السوق كما أن قرارات الأولين ينفذها الآخرون . فكلما كان الانتقاد الموجه إلى عمال التنفيذ ضعيفا كان التنفيذ أتم ، و إن ما يضاعف الحقد هو أن توكل الإدانة والتنفيذ إلى أيد واحدة بعينها . و إن ما يصيّر الحقد عاما هو أن تمتدّ وظائف القـاضى والمنفذ إلى كل الموضوعات بأن تترك دائمـا إلى الأفراد أعيانهم . § ٧ — وكثيرا ما يميز بين وظائف السجان ووظائف المنفذ ، وشاهد ذلك فى أثينا محكمة الأحد عشر، فإن هـذا الفصل بين الوظائف شيء حسن . و إنه يجب البحث عن الوسائل القيمة لجعل خدمـة السجان أقل كراهـة ، تلك الوظيفـة التى هى ضرورية كسائر الخـدم التى تكلمنا عليها . الناس الأشراف يرفضون هذا التكليف بكل ما أوتوا من قوة ، ومن الخطر أن توكل الى أناس مرتشين لأن هؤلاء أولى بهم أن يحرسـوا من أن توكل إليهم حراسـة غيرهم . فمن المهم إذا أن تكون الوظيفة التى تناط بها هـذه الخدم غير وحيـدة ولا دائمـة بل توكل إلى شبان حيث تكون الشبيبة وحراس المدينـة منظمين تنظيما عسكريا ، ويجب أن يوكل إلى وظائف متعدّدة أن تقوم كل بدورها بهذه الخدم الشاقة .

§ ٨ — تلك هى وظائف الصـف الأول التى تظهرأشـد ضرورة للدولة .

ثم تجىء بعـد ذلك وظائف أخرى ليست أقل من الأولى من حيث إنهـا لا محيص منها ، غير أنها من طبقـة أعلى لأنها تقتضى أهليـة قد اختبرت وأن مناطها هو الثقـة وحدها . تلك هى التى تختص بالدفاع عن الدولة وبالأعمـال الحربية كلها . فى وقت السلم كما فى وقت الحرب ينبغى اليقظة لحراسـة الأبواب والأسوار وتعهدها . فينبغى تسجيل أسماء المواطنين وتوزيعهم على الهيئات المسلحة المختلفـة . § ٩ — إن الوظائف التى لها كل هذه الاختصاصات يكثر عددها

§ ٧ — وشاهد ذلك فى أثينا . كانت محكمة الأحد عشر مكلفة حراسة المسجونين وتنفيذ الأحكام الجنائية . ولتأليفها كانت كل قبيلة تقدم قاضيا وكانوا يضيفون الى هؤلاء العشرة الأشخاص الأولين أمينا .

أو يقل تبعا للحلات، ففى المدن الصغيرة موظف واحد يكفى لكل هذه الأمور. و إن الحكام الذين يشغلون هذه الوظائف يسمون قوادا أو وزراء الحرب . زد على هذا أنه إذا كان للدولة فرسان ورجالة ثقيلة و رجالة خفيفة ورماة و بحارة كان لكل قوة موظفوها الخاصون الذين يسمون رؤساء البحارة والفرسان والكتائب بل على حسب تقاسيم تلك الوظائف الأولى رؤساء السفن ورؤساء الكتائب و رؤساء القبيلة ورؤساء أية هيئة أخرى ليست جزءا من الأولى . كل هـذه الوظائف هى فروع للإدارة الحربية التى تشتمل على كل التفاريق التى أبنتها آنفا . § ١٠ — بعض الوظائف بل ربما يقال كلها التى تتصرف فى الأموال العامة يجب حتما أن يكون من يشغلها و يراقب حسابات الوظائف الأخرى منفصلا عنها تمام الانفصال، وألا يكون لهـا إلا هذا الاختصاص وحده . ويسمى الموظفون الذين يشغلونها تارة مراقبين وتارة فاحصين أو محققين أو عمال الخزانة .

وفوق هـذه المناصب وأشـدها قوة بكثير لأن به يتعلق فى الغالب تحـديد الضرائب وجبايتها منصب رياسـة الجمعية العمومـيـة فى الدول التى الشعب فيها سـيد . وفى الواقع لا بدّ من موظفين مختصين يدعون هـذا السيد ليجتمع فى هيئة جمعية . وهؤلاء يسمون تارة الوكلاء المحضّرون لأنهـم يحضّرون للمداولات وتارة شيوخا خصوصا فى الدول التى للشعب فيها الحكم الفصل .

تلك هى على التقريب كل الوظائف السياسية .

§ ١١ — بقى أيضا أمر العناية به تخالف السابقات كلها وهو هذا الذى ينبغى أن يكون لعبادة الآلهـة وهو ما يوكل أمره إلى كهنة أو مفتشى الشئون المقدّسـة الذين يرعون حفظ المعابد وترميمها والأشياء الأخر المخصصة للالهـة . فتارة يكون المنصب موحدا وهـذا هو الجـارى عادة فى الدول الصغيرة . وتارة يكون موزعا على عدّة وظائف مستقلة عن الكهنوت وموكولة إلى القـائمين بالأعياد المقدّسـة ومفتشى المعابد وخزنة الإيرادات المقدّسـة . ثم يأتى بعد هذا المنصب المنفصـل

تماما الذى إليه توكل رعاية جميع القرابين العامة التى لا يسند القانون البتة أمرها إلى الكهنة والتى لا تستمد أهميتها إلا من المصدر القومى . وحكام هذه الطبقة يسمون هاهنا « أرشونت » وهناك ملوكا وهنالك « بريتان » .

§ ١٢ — والخلاصة أنه يمكن أن يقال إن المناصب التى لا غنى للدولة عنها هى تلك التى تختص بالعبادة و بالحرب و بتقرير الضرائب و بالنفقات العامة و بالأسواق و بشرطة المدينة و بالمرافئ و بالأرياف، ثم التى تختص بالمحاكم والعقود بين الأفراد و بالدعاوى القضائية و بتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم و بفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفيتها وأخيرا بالمداولات فى الشؤون العامة للدولة .

§ ١٣ — إنما هو على الخصوص فى المدائن الأشمل سكينة وحيث لا يمنع الغنى العام مع ذلك من حسن النظام أن تنشأ وظائف للقيامة على مراقبة النساء والأطفال وعلى هيئة الرياضة البدنية ولتكفل تنفيذ القوانين فى المدينة . وقد يذكر أيضا الموظفون المكلفون مراقبة الألعاب القومية وأعياد « باكوس » والشؤون التى من هذا القبيل . ولا شك فى أن بعض هذه الوظائف ينافى مبادئ الديمقراطية، مثال ذلك مراقبة النساء والأطفال، فإن الفقراء يمتنع عليهم أن يكون لهم عبيد فيضطرون إلى إشراك نسائهم وأولادهم فى أعمالهم . الثلاثة الأنظمة للمناصب التى فيها يقوم الانتخاب بتوزيع المناصب العليا للدولة وحراس القوانين والوكلاء والشيوخ ، أولها : أرستقراطى والثانى أوليغرشى والثالث ديمقراطى .

وفى هذا العرض العاجل قد ذكرنا كل الوظائف العامة أو جلها .

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

الباب الأول

نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسى ، العلة العامة لتخالف الدساتير ، مساواة أسى، فهمها ، الطرائق العامة للثورات . أنها تتجه إما إلى الأشياء وإما إلى الأشخاص . فى المساواة الوضعية وفى المساواة التناسبية : للجمهورية حظوظ خاصة فى الاستقرار .

§ ١ — كل أجزاء الموضوع الذى كنا اعتزمنا معالجته استنفدت تقريبا . وتتمة لما سبق كله سندرس من ناحية عدد العلل التى تجلب الثورات فى الدول وطبيعتها والشيم التى تتخذها على حسب الدساتير والعلاقات التى يغلب أن تكون عادة بين المبادئ التى تدعها وبين المبادئ التى تعتنقها ، ومن ناحية أخرى سنبحث ما هى وسائل البقاء فى الدول على العموم وفى واحدة واحدة على الخصوص ، ثم نرى ما هى السبل الخاصة لكل واحدة منها .

§ ٢ — لقد عينا فيما سلف العلة الأولى التى إليها مرجع التخالف بين جميع الدساتير وإليكها : كل المذاهب السياسية ، أيا كان اختلافها ، تعترف بحقوق وبمساواة تناسبية بين المواطنين غير أنها كلها تحيد عنها فى التطبيق . فالديماغوجية تتولد دائما على التقريب مما يدعى من تقرير مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا من بعض الوجوه . ولأن الجميع متساوون فى الحرية قد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك

§ ١ — لم يثبت بطريقة قاطعة أن أرسطو رتب كتب هذا السفر ، لذلك اجتهد بارتلمى سانتهلير بالرأى وخالف من تقدمه من المترجمين الذين كانوا يضعون هذا الكتاب الثامن موضع الكتاب الخامس ، كما فعل تيرو . ويرى بارتلمى سانتهلير بحق أن هذه الفقرة الأولى دليل من أقوى الأدلة على صحة الترتيب الذى اتخذه فى هذا السفر . والذى جرى عليه العمل من بعد . ر . التعليق على ك ٧ ب ١ ف ١ « المترجم » .

على وجه الإطلاق . والأوليغرشية متولدة مما قد ادعى من تقرير لا مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا فى بعض النقط ، لأن الكل، وإنهم ليسوا لا متساوين إلا بالثروة، قد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين فى كل شىء وبلا حد ،

§ ٣ — فالأولون وسندهم هـذه المساواة قد أرادوا أن يكون السلطان العام فى جميع اختصاصاته موزعا عليهم بالسواء . والآخرون مستندين إلى هـذه اللامساواة لم يفكروا إلا فى تنمية امتيازاتهم لأن زيادتها زيادة فى اللامساواة . كل المذاهب ولو أنها عادلة فى الحق هى حينئذ كلها باطلة فى العمل بطلانا أصليا . من أجل ذلك، من ناحيـة ومن أخرى ، إذ لم يحصل النـاس فى أمر السـلطة السياسية على كل ما يظنون باطلا أنهم إياه مستحقون فزعوا إلى ثورة . وفى الحق إن من لهم الحـق فى الثورة على وجه مشروع هم المواطنون ذوو الأهليـة السامية وإن كان هؤلاء لا يستخدمون البتة هـذا الحق . لكن فى الواقع اللامساواة المطلقة ليست معقولة إلا فى حقهم . وهـذا لا يمنع أن كثيرا من الناس استنادا إلى مولدهم الكريم أى أن لهم فى فضيلة أجدادهم وغناهم ما يكفل لهم الشرف يظنون بمحض هـذه اللامساواة وحدها أن لهم الحق فى أن يكونوا فوق المساواة العامة .

§ ٤ — تلك هى العلة العامة بل يمكن أن يقال إنها ينبوع الثورات والاضطرابات التى تجلبها . وهى تجرى فى التغييرات التى تحدثها على طريقتين : فتارة تهاجم مبدأ الحكومة عينه حتى تستبدل بالدستور الموجود دستورا آخر فتستبدل مثلا بالديمقراطية الأوليغرشـية أو العكس أو تستبدل بالجمهـورية الأرسـتقراطية أو العكس ؛

§ ٣ — ليست معقولة إلا فى حقهم . لقد صرح أرسطو عدة مرات بهذه الفكرة . وإن له دائما تحفظا صريحا فيما يتعلق بالأهلية وفيما يتعلق بالعبقرية اللتين يميل إلى اعتبارهما استثناءين أشد ندرة وأبهى جمالا من ألا تجعل لهما الجمعيـة مركزا خاصا من التقدير والاعتبار . وإن تجربة الأجيال جميعا تزكى نظرية الفيلسوف . على أن مؤهـلات الكفاية لم تكن أبدا معترفا بها قانونا على وجه مطـرد . غير أن التاريخ يقوم شاهدا على أن هذه المؤهلات لم يكن ليستهان بها إلا نادرا . ر . فقرة مشابهة لهذه فى ك ٣ ب ٨ ف ١ — غناهم . يعتـد أرسطو هنا بحقوق المـولد وبالنبل غاية الاعتداد . ر . ك ١ ب ٢ ف ١٩ وك ٦ ب ٧ وف ٥ .

أو تستبدل الأولين بالثانيتين . وتارة بدل أن تتجه الثورة إلى الدستور القائم تحتفظ به كما تجده لكن الظافرين يطمحون إلى أن يحكموا هم أنفسهم مراعين هذا الدستور ، والثورات من هذا القبيل كثيرة الوقوع على الخصوص فى الدول الأوليغرشية والملوكية .

§ ٥ — وتارة تقوى الثورة مبدأ أو تضعفه فالأوليغرشية القائمة تزيدها الثورة أو تنقصها ، وكذلك الشأن فى الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها ، كذلك الأمر فى كل مذهب آخر فإما أن تزيد عليه أو تنقص منه ، وتارة لا تعمد الثورة إلى أن تغير إلا جزءا من الدستور ، مثلا لا يكون قصدها إلا إنشاء منصب بعينه أو إلغاء منصب بعينه . ففى لقدمونيا يؤكدون أن ليزندر كان يريد القضاء على الملوكية وبوزانياس كان يريد القضاء على الإيفورية . § ٦ — كذلك فى إبيدامن قد غيرت نقطة واحدة من الدستور واستبدل برؤساء العشائر مجلس شيوخ . حتى فى هذه الأيام كفى فيها قرار من حاكم لكى يلتزم جميع أعضاء الحكومة الاجتماع فى جمعية عمومية . وفى هذا الدستور الرئيس الوحيد للجمهورية هو بقية باقية من أوليغرشية . أكرر أن اللامساواة هى دائما علة الثورات حينما لا يعوّض عنها أولئك الذين تصيبهم . فالملوكية الدائمة بين المتساوين هى لا مساواة لا تطاق وذاك على العموم أن الناس يثورون للحصول على المساواة

§ ٥ — ليزندر . كان مشروع ليزندر أن يستبدل الانتخاب بوراثة العرش الملكى . وأن يسقط بذلك عائلة هيرقليدس . وقد وجهت إلى ليزندر تهم لم تقم أدلة كافية على صحتها . ومات بعد سبع سنين فى حرب البويسيين فى السنة الأولى من الأولمب السادس والتسعين ٣٩٦ ق . م . ر . ديودور الصقلى ك ١٤ ص ٢٤٣ و ٢٩٩ وأتو ملر (الدوريون ج ٢ ص ٤٠٩ — بوزانياس ... الإيفورية . حقيقة جناية بوزانياس أنه تآمر على حرية أسبرطة وحرية إغريقا مع الملك العظيم . ر . طوسيديد ك ١ ن ١٢٨ إلى ١٣٥ وقد مات بوزانياس فى السنة الرابعة من الأولمب الخامس والسبعين ٤٧٧ ق . م . ر . ديودور الصقلى ك ١١ ص ٣٥ .

§ ٦ — فى إبيدامن . ر . ما سبق ك ٣ ب ٢ ف ١ . و أتو ملر (الدوريون ج ٢ ص ١٥٦).

§ ٧ — هـذه المساواة المطلوبة بهـذا القدر هى مزدوجة فإنها يمكن أن تطلق على العـدد كما تطلق على الأهليـة . فبالعدد أفهـم المساواة أى التماثل فى الكثرة وفى السعة ، وبالأهلية المساواة التناسبية . وعلى ذلك ففى العـدد ثلاثة تفوق اثنين كما أن اثنين يفوقان واحدا . لكن بالتناسب أربعـة إلى اثنين كاثنين إلى واحد . وفى الواقع أن اثنين للأربعـة على نسـبة واحد إلى اثنين . إنما هو النصف من جهـة ومن أخرى . فقد يقع الوفاق على أساس الحق نفسـه ويقع الخلاف على النسبة التى بهـا يجب أن يعطى الحق . ولقد قلت فيما مر : البعض المتساوون من وجه يظنونهـم متساوين عـلى وجه الإطلاق . والآخرون اللامتساوون من وجه واحـد يريدون أن يكونوا لا متساوين فى جميع الوجوه بلا استثناء .

§ ٨ — ومن ذلك يجىء أن أكثر الحكومات هى إما أوليغرشية و إما ديمقراطية . فالشرف والفضيلة من حظ قليلى العدد والصفات المضادّة من حظ الأكثرية . ففى أية مدينة لايمكن عدّ مائة رجل ذوى ولادة مجيدة وفضيلة لا غبار عليها . وعلى عكس ذلك يجـد المرء فى كل مكان تقريبا ألفافا من الفقراء . ومن الخطر القصد إلى تقرير المساواة الحقيقية أو التناسبية بجميع نتائجها ، والحوادث على إثبات ذلك شهداء . إن الحكومات المؤسسة على هـذه القواعد ليست متينة البناء لأنه من الممتنع أن الخطأ الذى ارتكب فى القاعدة أوّل الأمر لا ينتج البتة على طول الزمان نتيجة معيبة . والأحكم أن يؤلف ما بين المساواة على حسب العـدد والمساواة على حسب الأهلية .

§ ٩ — ومهما يكن من شىء فالديمقراطية أشـد استقرارا وأقل عرضـة للانقلابات من الأوليغرشية . فى الحكومات الأوليغرشية الثـورة يمكن أن تتولد

---

§ ٧ — مزدوجة . هذا التميز المهم جدا فى السياسة كما هو فى غيرها هو من عند أفلاطون . ر . القوانين ك ٦ ص ٣١٧ .

من وجهين من الأقليـة التى تثـور على نفسها أو على الشعب ، وفى الديمقراطيات لا تقاتل الأقلية إلا الأقلية الأوليغرشية . والشعب لا يثور على نفسه أو على الأقل إن حركات من هذا القبيل لا أهمية لها . الجمهورية التى فيها تتسلط الطبقة الوسطى والتى تقترب من الديمقراطية أكثر من الأوليغرشية هى أيضا أشدّ هذه الحكومات جميعها استقرارا .

§ ٩ — الطبقة الوسطى . ر . فى ك ٦ ب ٩ نظرية أرسطو على أهمية الطبقة الوسطى وفضائلها السياسية . وكذلك . ر . المقدمة .

الباب الثانى

العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، الظروف القاضية . هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت فى القلة والكثرة ، الطمع فى ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والإهانة والخوف والاحتقار والنمو غير المتناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والإهمال ، والأسباب غير اللامحسوسة واختلاف الأصل ، الشواهد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات .

---

§ ١ — ما دمنا نريد أن ندرس من أين تتولد صنوف الشقاق والانقلابات السياسية فلنبحث بادئ الأمر بطريقة عامة أصلها وعللها . ينبغى أن يقال إن هذه العلل كلها ترد إلى أمور ثلاثة نبينها فى قليل من الكلمات ، وهى : الاستعداد النفسى لأولئك الذين يثورون ، وغرض الثورة ، وثالثا الظروف القاضية التى تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين . ولقد ذكرنا فيما مر ماذا يهيئ النفوس على العموم للثورة ، وهذه العلة هى رأس العلل كلها . يثور المواطنون تارة بسبب الرغبة فى المساواة متى رأوا أنفسهم مع أنهم متساوون ، على ما يزعمون ، مضحى بهم لضروب من الامتياز . وتارة بسبب الرغبة فى اللامساواة وفى السؤدد السياسيين عندما لا يكون لهم من الحقوق أكثر مما للآخرين أو أقل على رغم ما يفترضون لأنفسهم من الفضل . § ٢ — هذه المزاعم ربما تكون عادلة كما أنها ربما تكون ظالمة . مثال ذلك متى كان المرء فى مركز منحط ثار ليحصل على المساواة ، ومتى حصل على المساواة ثار ليسود . هذا هو حينئذ على العموم الاستعداد النفسى للمواطنين الذين يبدءون الثورة . وغرضهم إذ يثورون إنما هو بلوغ الثراء والشرف أو الفرار من خمول الذكر ومن البؤس ، لأن الثورة فى غالب

---

§ ١ — أصلها وعللها . لقد عالج منتسكيو من وجهة نظره موضوعا يقارب هذا بأن عالج فى الكتاب الثامن من روح القوانين العلل التى تفسد مبادئ الحكومات وبالنتيجة تودى بها – ولقد ذكرنا فيما مر . ر . ما سبق ب ١ ف ٧ ولا يذكر أفلاطون إلا علة واحدة للثورة وهى الشقاق بين أعضاء الحكومة أنفسهم . ر . الجمهورية ب ٨ ص ١٢٩ .

أمرها لم يكن لها موضوع إلا تخلص بعض المواطنين أو أصدقائهم من عار أو من أداء غرامة .

§ ٣ — أما العلل والمؤثرات الخاصة التى تهيئ الاستعداد النفسى والرغبات المذكورة آنفا فهى سبعة إن شئت ولو أنه يمكن أن يعد منها أكثر من ذلك ، فبديا اثنتان منها مماثلتان للعلل المذكورة آنفا ولو أنهما لا تفعلان البتة على الوجه عينه . الطمع فى الثروات وفى التشاريف الذى ذكرناه آنفا يمكن أن يؤجج نار الفتنة دون أن يطمح القائمون بها إلى هاتيك أو إلى تلك بل لأنه يحنقهم أن يروها بحق أو بلا حق فى أيدى آخرين . وإلى هاتين العلتين الأوليين تضاف الإهانة والخوف والتفوق والاحتقار والنمو اللامتناسب لبعض أجزاء المدينة . وقد يمكن أيضا وعلى جهة نظر أخرى أن تعد أسبابا للثورة الكيد والإهمال والأسباب اللامحسوسة ثم اختلافات الأصل .

§ ٤ — يرى بلا عناء وبالبداهة كل ما يمكن أن يكون للإهانة وللمنفعة من الأهمية السياسية وكيف أن هاتين العلتين تجلبان الثورات . فمتى كان الرجال الحاكمون وقحا شرهين يثرون على حساب الأفراد والجمهور ثار الناس عليهم وعلى الدستور الذى يؤتيهم أمثال هذه الامتيازات الظالمة . وليس أصعب من ذلك أن يفهم أى تأثير تفعله التشاريف وكيف أنها تسبب الفتن . يثور المرء حينما يجد نفسه محروما شخصيا كل امتياز ويرى الأغيار تسبغ عليهم الامتيازات . كذلك يكون

---

§ ٣ — المذكورة آنفا . ر . ما سبق ف ٢ . وقد رتب هنا علل الثورة كمثل ما فعل أرسطو هنا تقريبا . ر . أيضا مكيافللى (عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٦) ولقد أغفل منتسكيو أن يضع نظرية عامة للثورات ، ولا شك فى أن ذلك نقص يؤسف له فى سفر حسن كهذا . وقد اكتفى بأن أشار إلى هذا الموضوع فى كتابه الخامس . كذلك لم يتهيأ لروسو أن يعالجه مباشرة . ويجوز القول بأن هذا هو أحد الأجزاء التى لم تجود دراستها ، على أنه من أطرف أجزاء علم السياسة .

§ ٤ — ثار الناس عليهم . لا شك فى أن هذه العلة كان لها أكبر الأثر فى الثورة الفرنسية — أسرة أوليغرشية . ر . ك ٦ ب ٥ ف ١ .

الظلم على سواء حينما يكون البعض حائزا للتشاريف والآخرون ممتهنين إلى ما وراء كل حد ، ولا يكون العدل حقيقة إلا إذا كان توزيع السلطة متناسبا مع الأهلية الخاصة لكل أحد .

التفوق هو أيضا مصدر للفتن الأهليـة حينما يعلو النفوذ الشامل لفرد أو لجملة أفراد فى الدولة أو فى الحكومة نفسها . إنه ليولد عادة ملوكية أو أسرة أوليغرشية .

§ ٥ — من أجل ذلك فكر فى بعض الدول ، اتقاء لغلو النفوذ السياسى ، فى وسيلة التغريب ، وهذا ما فعلته أرغوس وأثينا . ولأن تتق منذ أوائلها صنوف التفوق من هذا القبيل خير من أن تعالج بمثل هذا العلاج بعد أن تكون قد تركت لتتكون .

يكون الخوف سببا للفتنـة حينما يثور المجـرمون خشية العقاب أو حينما يأنس المواطنون أن ستحل بهم قارعة فيثورون قبل أن تحيق بهم . ففى رودس ثار جلة المواطنين على الشعب يستنقذون أنفسهم من الأحكام التى وقعت عليهم .

§ ٦ — كذلك الاحتقـار يولد فتنا وأعمالا ثورية : فى الأوليغرشـية حينما تحس الأكثرية المبعدة عن كل وظيفة عامة تفوق قواتهـا وفى الديمقراطية عندما يثور الأغنياء احتقارا للعربدة الشعبية والفوضى . ففى ثيبة بعـد حرب الأونيفيت

§ ٥ — فى وسيلة التغريب . ر . مناقشة التغريب ك ٣ ب ٨ ف ٢ — فى رودس . زعم ملر فى كتابه (الدوريون ج ٢ ص ١٤٩) أن الواقعـة المقصودة هنا هى بعينها الواقعة التى يتكلم عليها أرسطو فيما بعد ف ٦ ثم فى ب ٤ ف ٢ وأرى مايرى ملر ولو أن أرسطو فى الحالة الأولى يسند الثورة إلى الخوف وفى الثانية إلى الاحتقار كما نبه عليه جوتينج ص ٣٩٢ غير أن ثورة واحدة بعينها يمكن أن تكون لها أسباب متعددة ولا مانع من أن أرسطو اعتبر الواقعة عينها على وجوه مختلفة . ر . ما يلى فى هذا الكتاب ب ٨ ف ٨ . ومهما يكن من شىء فإن جوتينج ومعه كرتيوم يرى أن الثورة الأولى هى ثورة رودس والثـانية التى يتكلم عليها أرسـطو تقعان أولاهما فى الأولمب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . والثانية فى السنة الثانيـة من الأولمب الثانى والتسعين ٤١٠ ق . م . على أن هذا الجزء من التاريخ مغلق ولم يصل التحقيق إلى تبيانه .

§ ٦ — حرب الأونيفيت . ر . طوسيديد ك ١ ب ١٠٨ وديودور الصـقلى ك ١١ ص ٦١ . هذه الحرب التى انتصر فيها الأثينيون على الثيبيين وقعت فى السنة الرابعة من الأولمب الثمانين ٤٥٨ ق . م .

أسقطت الحكومة الديمقراطيـة لأن الإدارة كانت بغيضـة . وفى ميجار قهرت الديماغوجية بسبب فوضاها وسـوء النظام فيهـا . كذلك حدث فى سراقوزة قبل طغيان جيلون وفى رودس قبل المروق .

§ ٧ — وإن النمـو غير المتناسب لبعض الطبقات فى المدينـة يسبب أيضا الانقلابات السياسـية . والشأن فيـه كما فى الجسم الإنسانى يجب أن تنمو أجزاؤه بالتناسب حتى يستمر الاتساق فى مجموعه . وإلا كان على خطر الهلاك إذا نمت الرجل فصارت أربع أذرع وبقية الجسم أربعة أشبار فقط . وقد يتغير نوع الكائن تماما إذا كان ينمو بلا تناسب لا فى الامتدادات وحدها بل أيضا فى العناصر المركب منها . كذلك الجسم السياسى يتألف من أجزاء مختلفة قـد يعرو بعضها فى الخفاء نمو خطر : مثال ذلك طبقة الفقـراء فى الديمقراطيات والجمهوريات .

§ ٨ — بل قد يحدث أحيانا أن تنتج هـذه النتيجة من ظروف طارئة . ففى تارنتـه بما أن أكثرية المواطنين الممتازين قـد قتلوا فى حرب مع اليابيـج خلفت الديماغوجية الجمهورية ، وكان ذلك قبـل الحرب الميدية بقليـل . وأرغوس بعد حرب السبعة حيث سحق كليومين الإسبرتى الجيش الأرجيانى قد اضطرت أن تحول

— فى ميجار . ر . فيما يلى ب ٤ ف ٣ — فى سراقوزة . ر . ملرج ٢ ص ١٥٧ . نحو الأولمب ٧٢ أى سنة ٤٧٠ ق م وهيرودوت (بولمنى ب ٩٥) — رودس . ر . الفقرة السابقة وما عليها من تعليق . والواقع أن معلوماتنا عن رودس لاتزال من القلة بمكان .

§ ٨ — فى تارنته . ر . فيما سيجى ، ب ٦ ف ٢ وفيما سبق ك ٧ ب ٣ ف ٥ وأتو ملر (الدوريون) ج ٢ ص ١٧٥ وما بعدها وإن الحـرب التى يذكرها أرسطو هنا قد وقعت فى السنة الرابعـة من الأولمب السادس والسبعين ٤٧٣ ق . م . بعد واقعة بلاتى بست سـنين ر . هيرودوت (بولمنى) ب ١٧٠ وديودور الصقلى ك ١١ ص ٣٩ . — بعد حرب السبعة . يرى ملر (ج ١ ص ١٧٣ وج ٢ ص ٥٩) على حسب فقرة من أفلوطرخس أن الكلمة التى يستخدمها أرسطو تدل على اليوم السابع من شهر اسمه مجهول . وجوتلنج (ص ٣٩٣) يعتبر هذه الكلمة اسم مكان . ر . هيرودوت (إيراتو . ب ٧٦ إلى ٨٠ — فى أثينا . ر . طوسيديد ك ٦ ب ٣١ .

حق المدينة للعبيد . وفى أثينا فقدت الطبقات الممتازة قوتها لأنها اضطرت أن تدخل فى دورها فى المشاة بعد الخسائر التى لحقت ذلك الجيش فى الحروب مع لقدمونيا. إن الثورات من هذا القبيل هى أشدّ ندرة فى الديمقراطية منها فى جميع الحكومات الأخرى، ومع ذلك متى ازداد عدد الأغنياء ونمت الثروات يمكن أن تحلل الديمقراطية إلى أوليغرشية إما معتدلة و إما عنيفة .

§ ٩ — فى الجمهوريات تكفى المكيدة ، حتى بلا صخب ، لتغيير الدستور . ففى هيرى مثلا قد عدل عن طريقة الانتخاب إلى طريقة القرعة لأن الأولى لم تكن تجىء للسلطان إلا بدساسين . كذلك الإهمال أيضا يمكن أن يسبب ثورات حينما يدفع به إلى ترك السلطان تتلقفه يقع فى أيدى رجال أعداء للدولة . ففى أورى قلبت الأوليغرشية بهذا وحده أن هيرقليودور قد رفع إلى صف الحكام فاستبدل الديمقراطية والجمهورية بنظام أوليغرشى .

فى بعض الأحيان تقع الثورة على أثر تغييرات صغيرة ، أريد أن أعنى بذلك أن القوانين يمكن أن يتم فيها تعديل رئيسى بحادث يعدّ لا أهمية له ولا يكاد يشعر به . ففى أمبراسيا مثلا كان النصاب بادئ الأمر خفيفا جدا ، ثم ألغى آخر الأمر تماما بحجة أن نصابا على هذا القدر من الضعف هو وعدمه سيان أو يكاد يكونه .

§ ١٠ — تخالف الأصول يمكن أن يسبب ثورات حتى يتم اختلاط تلك السلالات، لأن الدولة لا يمكن أن تتألف من أى شعب اتفق كما أنها لا تتألف فى ظرف كيفما اتفق . وفى الأكثر الغالب من الأمر كانت هذه التغيرات السياسية مسببة بقبول تحويل حق المدينة أجانب أقاموا فيها منذ زمان طويل أو طارئين

— فى الحروب مع لقدمونيا . يعنى حرب بيلوبونيز التى كانت على أثينا أشأم ما تكون .

§ ٩ — ففى هيرى . كان فى أركاديا مدينة بهذا الاسم . — فى أورى . نزلة أثينية فى إيتوليا ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٢٩ — فى أمبراسيا . هى نزلة لكورنته على بحر يونيه ر . أتو ملّر ج ٢ ص ١٥٥ .

عليها . ولقد كان الآشيون قد انضموا إلى الزيزيتيين لتأسيس سيباريس . غير أنهم منذ صاروا على عجل هم الأكثر عددا طردوا الآخرين ، وتلك جناية حاق عقابها بالسيباريين بعد ذلك . فإن السيباريين لم يعاملوا بخير من تلك المعاملة فى ثور يوم من قبل شركائهم فى الاستعمار . بل قد طردوا لأنهم كانوا يطمحون للاستيلاء على أحسن جزء من الأراضى كما لو كانوا تملكوها على وجه الاختصاص . وفى بيزنتة نصبت الجالية التى وصلت حديثا شركا للواطنين . ولكنهم هزموا وأكرهوا على الخروج . § ١١ — كذلك الأنتيسيون بعد أن قبلوا المنفيين من شيوز اضطروا أن يتخلصوا منهم بواسطة السلاح . والزنكليون قد طردهم من مدينتهم الساميون الذين كانوا نزلاء عليهم . وقد قامت فتنة فى أبوللونيا من بونت إيكسن بسبب أنها خولت حق المدينة نزلاء أجانب . وفى سراقوزة بلغت الفتنة فى المدينة درجة القتال لأنه ، بعد قلب الطغيان ، قد جعل الأجانب والجنود المأجورة مواطنين . وفى أنفيبوليس صارت ضيافة نزلاء خاليس شؤما على أكثرية المواطنين الذين أصبحوا يرون أنفسهم مطرودين من وطنهم .

فى الأوليغرشيات إنما العامة هى التى تثور لأنها تزعم ، كما قد قلت آنفاً ، أنها مغبونة فى اللامساواة السياسية وتظن أن لها حقوقا فى المساواة . وفى الديمقراطيات

---

§ ١٠ — لتأسيس سيباريس . ر . ديودور الصقلى ك ١٢ ص ٧٦ وما بعدها . — فى بيزنتة ر . أتوملر ج ٢ ص ١٦٩ وما بعدها .

§ ١١ — الأنتيسيون . ر . استرابون ك ١ ص ٥٥ كانت أنتيس بادئ الأمر جزيرة ثم اتصلت على أثر انقلابات طبيعية بجزيرة لسبوس — الزنكليون . كان زنكل بادئ الأمر اسما لمدينة مسين فى صقلية وإن هيرودوت ليقص قصة هذا الحدث المروى هنا . ر . ايراتو ب ٢٢ وما بعده . — أبللونيا دى بونت . كانت نزلة يونية . ر . ما سيأتى ب ٥ ف ٧ — فى سراقوزة ر . هيرودوت (بولمنى ب ١٥) وديودور الصقلى ك ١١ ص ٥٧ فى السنة الرابعة من الأولمب الرابع والسبعين ٤٦٢ ق . م . ر . أتوملر ج ٢ ص ١٥٨ و ر . منتسكيو روح القوانين ك ٨ ب ٢ — أنفيبوليس . مدينة فى تراقيا . ر . فيما سيجىء ب ٥ ف ٦ — كما قد قلت آنفا . ر . ما سبق ب ١ ف ٢ .

إنما هى الطبقات العليا التى تثور لأنهم ليس لهم إلا حقوق متساوية على رغم تفوقهم وعدم مساواتهم للعامة .

§ ١٢ — الوضع التخطيطى قد يكفى أحيانا وحده ليثير الثورة مثلا حينما يكون توزيع الأرض يمنع من أن تكون للمدينة وحدة حقيقية ، فانظروا فى كلازومين إلى العداوة بين سكان شيتر وسكان الجزيرة ، و إلى الكوفونيين والنوسيين . كذلك فى أتينا يوجد الخلاف بين الآراء السياسية لأجزاء المدينة المختلفة . و إن سكان بيرى أشد ديمقراطية من سكان المدينة . وفى ساحة القتال يكفى بعض الخنادق المزمع اجتيازها أو أى العقبات لتقطع نظم الصفوف . وفى الدولة أى تميز يكفى لأن يثير فيها ثائرة الشقاق . غير أن أقوى سبب للشقاق إنما هو الفضيلة من جانب والرذيلة من جانب ولا يجىء الغنى والفقر إلا بعد ذلك ، ثم تأتى أسباب أخرى قوية الأثر أو ضعيفته ومن بينها السبب الطبيعى الذى تكلمت عليه آنفا .

---

§١٢ — فى كلازومين . ر . استرابون ك ١٤ ص ٦١٤ حيث شيتر تسمى شيتريا وقد كان هو المكان الأول لمدينة كلازومين . — الكوفونيين والنوسيين . كانت نوسيوم أو نوسيا هى الجزء الواطئ من كولوفون حيث كان لجأ اليه سكان المدينة العالية حينما استولى عليها الفرس . ر . طوسيديد ك ٣ ب ٣٤ .

الباب الثالث

العلل الواقعية للثورات هى دائما خطيرة جدا غير أن القرصة ربما تكون تافهة : حتى المساواة بين الأحزاب كثيرا ما تأتى بالثورات . الطرائق العادية للثورات .

§ ١ — الموضوعات الحقيقية للثورات هى دائما مهمة وإن كانت الفرصة لها قد تكون واهية : فإن الناس لا ينزعون إلى الثورة إلا لأسباب جدية . وإن أصغر الأشياء حينما تمس سادة الدولة ربما كانت هى ذات الخطر العظيم . فلينظر إلى ما قد حدث فى الماضى فى سراقوزة فقد غُيِّر الدستور لشحناء حب دفعت شابين إلى الانتقاض ، كان أحدهما فى سفرة فانتهز الآخر فرصة غيبته واكتسب حب الشاب الذى كان يحبه صاحبه . فلما عاد أراد لينتقم فاستطاع أن يفتن زوجة منافسه وكلاهما قد جر إلى شحنائهما أعضاء الحكومة فسببا بذلك الثورة .

§ ٢ — فينبغى إذن اليقظة منذ الأصل لضروب الشحناء الفردية وعلاجها منذ بدايتها بين الرؤساء والأقوياء فى الدولة . فالشر كله فى البداية كما يقول المثل الحكيم «متى بدئ شىء فقد تم نصفه» من أجل ذلك فى كل شىء متى وقع الخطأ الأهون فى الأساس ظهر على وجه التناسب فى جميع الأجزاء . وعلى العموم إن ما يقع من ضروب الشقاق بين كبار المواطنين يمتد إلى الدولة كلها التى لا تلبث أن يلحقها منه نصيب . ولقد آتتنا هستيا بعيد الحرب الميدية مثلا لذلك : أخوان تنازعا ميراث أبيهما فادعى أفقرهما أن أخاه كان قد أخفى المال والكنز الذى وجده أبوهما . وأشركا فى نزاعهما هذا كل أناس الشعب ، هذا أشرك العامة وذاك ذو الثروة الطائلة كل أغنياء المدينة . § ٣ — وحدث فى دلفس

---

§ ١ — فى سراقوزة . ر . أفلوطرخس (وصايا لإجادة الحكم ص ٢٨١) .

§ ٢ — متى بدئ شىء . هذا مثل استشهد به أيضا أفلاطون (ر . القوانين ك ٦ ص ٣٠٩ من ترجمة كوزان . — هستيا . مدينة فى أوبى (ر . ديودور الصقلى ك ١٥ ص ٣٤٩) .

§ ٣ — فى دلفس . يقص أفلوطرخس هذه الواقعة . ر . وصايا سياسية ص ٣٢ ور . =

شجار بسبب زواج أدّى إلى اضطرابات دامت زمنا طويلا . فإن مواطنا إذ يأوى إلى خطيبته صادف ما تطير به فرفض أن يتزوّجها . فأخفى أهلها الذين قد جرحهم رفضه بعض الأمتعة المقدسة فى متاعه وهو يقرب قربانا فأعدم الشاب بتهمة انتهاك الحرمات المقدسة . وفى ميتلين الفتنة التى أثارها بعض الشابات الوارثات كانت سببا لجميع المصائب التى تلتها وللمحاربة الأتينيين تلك المحاربة التى فيها استولى باشيس على ميتلين . ذلك أن مواطنا مثريا اسمه تيموفان خلف ابنتين لم يستطع دوكساندر أن يزوج ولديه إياهما فأثار الفتنة وهيج غضب الأتينيين لأنه كان قائما بالأعمال لهم فى تلك البلاد . § ٤ — وفى فوكيه كان أيضا زواج وارثة غنية هو الذى أثار الشقاق بين منسى والد منيسون وإيثيمقراط والد أونومارك واستتبع الحرب المقدسة التى كانت شؤما على الفوكيين . وفى إبيدور كانت أيضا مسئلة زواج هى التى غيرت الدستور فإن مواطنا وعد بتزويج ابنته شابا حكم أبوه لما صار قاضيا بالغرامة على والد المخطوبة . وليثأر هذا الأخير مما اعتبره إهانة أثار جميع طبقات المدينة الذين لم يكن لهم من حقوق سياسية .

§ ٥ — لأجل إضرام ثورة تنقل الحكومة إلى الأوليغرشية أو إلى الديمقراطية أو إلى الجمهورية يكتفى بأن يغالى فى إسباغ التشاريف أو الاختصاصات على بعض الوظائف أو على طبقة فى الدولة ، وعلى هذا النحو كان التكريم المفرط الذى كان مجلس الكبراء محاطا به فى عهد الحرب الميدية قد آتى الحكومة فيما يظهر من القوة ما هو أكثر مما ينبغى . ومن جهة أخرى حينما كان الأسطول الذى كان

= أتو ملر الدوريون . ج ٢ ص ١٨٢ على دستور دلفس . ور . أيضا مكيافلى . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٢٦ — باشيس — ر . طوسيديد ك ٣ ب ٢٨ (٤٢٨ ق . م .) — القائم بالأعمال . البروكسين . ر . بوخ الاقتصاد السياسى للأتينيين ك ١ ب ٩ .

§ ٤ — فى فوكيه . ر . ديودور الصقلى ك ١٦ ص ٤٢٥ السنة الثانية للأولمب السادس بعد المائة ٣٥٦ ق . م . وهو على التقريب تاريخ ميلاد الاسكندر .

§ ٥ — مجلس الكبراء . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ .

حمله مؤلفا من رجال الشعب قد كسب النصر فى سلامين وكسب لأثينا قيادة إغريقا والتفوق البحرى لم تلبث الديمقراطية أن استردت كل مزاياها . وفى أرغوس المواطنون الأعيان الذين ظفروا بمنتينى وتغلبوا على اللقدمونيين أرادوا أن ينتهزوا هذه الفرصة للقضاء على الديمقراطية .

§ ٦ — وفى سراقوزة استعاض الشعب الذى كسب وحده النصر على الأثينيين عن الجمهورية بالديمقراطية . وفى خالسيس ما لبث الشعب أن استولى على السلطان بعد أن قتل الطاغية فوكسوس وقرن به قتل الأشراف . وفى إمبراسى طرد الشعب كذلك الطاغية بيريندر والمتآمرين عليه وولى بنفسه السلطان .

§ ٧ — ينبغى العلم حق العلم بأنه على العموم كل أولئك الذين كسبوا لوطنهم سلطانا جديدا سواء أكانوا أفرادا أم حكاما أم قبائل أم أيا كان كيفما اتفق من المدينة يصبحون شبب فتنة فى الدولة . فإما أن يثار عليهم وإما أنهم أنفسهم وقد ملأ النجاح صدورهم كبرا يحتالون ليقوضوا المساواة التى لم يعودوا يرضونها .

مصدر آخر للثورات هو مساواة القوى نفسها بين أجزاء الدولة الذين هم بعضهم لبعض عدوّ فيما يظهر ، بين الأغنياء والفقراء مثلا حينما لا يكون البتة بينهم من طبقة وسطى أو أن تكون هذه الطبقة قليلة العدد . لكن متى تم لأحد الفريقين أن يكون له السؤدد بلا منازع وعلى وجه بين حذر الفريق الآخر أن يقتحم

— ظفروا بمنتينى . إن واقعة منتينى التى هلك فيها إپاميننداس قد وقعت فى السنة الثانية من الأولمب الرابع بعد المائة ٣٦٢ ق . م . ر . أتوملرج ٢ ص ١٤٣ .

§ ٦ — فى سراقوزة . كانت هزيمة الأثينيين فى السنة الرابعة للأولمب الواحد والتسعين ٤١٢ ق . م . ر . أتوملرج ٢ ص ١٦٠ — فوكسوس . لا يعرف هذا الاسم إلا من هذه الفقرة — بيريندر . يظهر أن بيريندر هذا كان من أقرباء بيريندر الكورنثى الأدنين . ر . أتوملرج ٢ ص ١٥٥ ثم . ر . فيما سيجىء فى هذا الكتاب ب ٨ ف ٩ .

عبثا خطر الجلاد . من أجل ذلك أيضا كان المواطنون الممتازون بكفايتهم لا يثيرون الفتنة أبدا لأنهم دائما أقلية ضئيلة بالنسبة لسواد الشعب .

تلك هى على التقريب كل الأسباب وكل الملابسات للعبث بالنظام وللثورة فى الأنظمة المختلفة للحكومة .

§ ٨ — الثورات تكون تارة بالعنف وتارة بالخدعة . فالعنف يسلك سبيله بداية على غرة . أو أن البغى ربما قد لا يجىء إلا بعد زمان طويل، لأن الخدعة يمكن أن تفعل فعلها أيضا على وجهين . فأولا يحمل الشعب على الثورة بوعود كاذبة، ولا يلجأ إلا بعد ذلك إلى القوة لتحفظ الثورة من المقاومة، ففى أثينا خدع الأربعمائة الشعب بأن أقنعوه أن الملك العظيم سيقدم للدولة وسائل استمرار الحرب على إسبرتة، ولما نجحت هذه الخدعة حاولوا الاحتفاظ بالسلطان لأنفسهم . وثانيا أن الإقناع وحده أحيانا يكفى الخدعة من أجل الاحتفاظ بالسلطان لإرضاء أولئك الذين يطيعون، كما قد كان كافيا للاستيلاء عليه بادئ الأمر .

نستطيع أن نقول إننا قد بينا على العموم العلل التى تجلب الثورات فى الحكومات من جميع الأصناف .

ع٤

§ ٨ — الأربعمائة . السنة الأولى من الأولمب الثانى والتسعين ٤١١ ق.م . ر . طوسيديد ك ٨ ب ٦٧ .

الباب الرابع

علل الثورات فى الديمقراطيات . شغب الديماغوجيين هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يثبته التاريخ . فى الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش . الأخطار من جمع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغى فى يد واحدة . فائدة التصويت بالفرق عوضا عن التصويت بالجملة .

---

§ ١ — فلنبحث الآن على أى أنواع الحكومات تنطبق على الخصوص كل واحدة من تلك العلل على مقتضى التقاسيم التى عملناها .

فى الديمقراطية تنشأ الثورات قبل كل شىء بشغب الديماغوجيين : أما فيما يتعلق منها بالأفراد فإنهم يضطرون ، باتهاماتهم الدائمة ، الأغنياء إلى أن يجمعوا أنفسهم ليتآمروا لأن الاشتراك فى الخوف يقرب بين الناس الأشد عداوة . وقد جرى العرف فى الشؤون العامة أن يدفع أولئك الناس جمهرة الشعب إلى الانتقاض . ويمكن الاقتناع بأن الأمور جرت على هذا النحو ألف مرة . § ٢ — ففى قوس قد أدت إفراطات الديماغوجيين إلى سقوط الديمقراطية بأن أكرهوا أعيان المواطنين على أن يتحزبوا عليها . وفى رودس منع الديماغوجيون الذين كانوا يديرون الأموال المخصصة لمرتبات الجند أداء السلفة التى كانت واجبة لرؤساء السفن . فهؤلاء لأجل أن يتخلصوا من صنوف الكيد القضائى لم يكن لهم وسيلة أخرى إلا التآمر وإسقاط الحكومة الشعبية . وفى هرقلة بعد الاستعمار بزمن قليل عمل الديماغوجيون أيضا للقضاء على الديمقراطية . فإنهم بما ارتكبوا من المظالم قد اضطروا المواطنين

---

§ ١ — فى الديمقراطية . ر . منتسكيو . ك ٨ ب ٢ وما بعده — بشغب الديماغوجيين . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٤ رسم صورة الديماغوجى .

§ ٢ — فى قوس . قوس هى وطن إبقراط . ر . أتوملر فى الدوريين ج ١ ص ١٠٩ وهيرودوت بولنى ب ١٦٣ — فى رودس . ر . تفاصيل موجزة جدا وردت فى هذا الكتاب ب ٢ ف ٥ — وفى هرقلة . من بونت . ر . فيما بعد ب ٥ ف ٥ وأتوملر ج ٢ ص ١٧١ والحادثة التى يتكلم عليها أرسطو يظهر أنها كانت فى السنة الأولى من الأولمب الرابع بعد المائة ٣٦٤ ق . م .

الأقوياء إلى الهجرة من المدينة، غير أن هؤلاء المنفيين قد جمعوا جموعهم ورجعوا إلى المدينة، فقهروا الشعب وسلبوه سلطانه كله. § ٣ — وعلى هذا النحو تقريبا هلكت ديمقراطية ميجار . فإن الديماغوجيين لأجل أن يخلقوا لأنفسهم مصادرات كبرى تسببوا فى تغريب المواطنين الأعيان فزاد ذلك فى عدد المنفيين فى قليل من الزمان فلم يلبث هؤلاء أن عادوا وهزموا الشعب فى حرب منظمة وأقاموا حكومة أوليغرشية . وكذلك فى كوم كان حظ الديمقراطية التى أسقطها ثراسيماك . وإن مشاهدة كثير من الحوادث الأخرى أيضا تقيم الدليل على أن السير العادى للثورات فى الديمقراطية هو هذا : تارة يصل الديماغوجيون جريا وراء اجتذاب حب الشعب إلى أن يثيروا ثائرة الطبقات العليا للدولة بالمظالم التى يرتكبونها فى حقهم بأن يطلبوا توزيع الأراضى وبأن يحملوهم النفقات العامة كلها . وتارة يقنعون بالوشاية ليحصلوا على مصادرة الثروات الكبرى .

§ ٤ — وفى الأزمان القديمة كلما كان الشخص ديماغوجيا وقائدا انقلبت الحكومة فورا إلى طغيان . ويكاد يكون الطغاة الأقدمون كلهم قد ابتدأوا بأن يكونوا ديماغوجيين ، فإذا كانت صنوف الاغتصاب وقتئذ أكثر منها بكثير فى أيامنا فالسبب فيه بسيط : فى ذلك العهد كان يلزم أن يخرج المرء من صفوف الجيش ليكون ديماغوجيا لأنه وقتئذ لم يكن الناس ليحسنوا الاستخدام الحاذق للكلام . أما الآن فبفضل ضروب التقدّم فى الخطابة حسب المرء أن يجيد الكلام ليصل إلى أن يكون رئيسا للشعب ، غير أن الخطباء لا يغتصبون البتة بسبب جهلهم بالحرب أو أن هذا من الندرة بمكان .

§ ٣ — ميجار . و . ما سبق ب ٢ ف ٦ — فى كوم . يريد أرسطو بلا شك أن يتكلم على كوم فى أوليدا ، لأنه كان هناك عدة مدن بهذا الاسم . و . ك ٢ ب ٥ ف ١٢ .

§ ٤ — ديماغوجيا وقائدا . هذا التنبيه على أهمية الملكات الحربية قد تحقق بعد أرسطو عدة مرات ، ولكيلا نستشهد إلا بمثلين نذكر أن كرومويل ونابليون ، لم يستطيعا الاغتصاب إلا لأنهما كانا كلاهما الشخصين الأجلين فى الجيش .

§ ٥ — و إن ما كان يجعل ضروب الطغيان فى ذلك الزمان أكثر منها فى زماننا هو أنه كانت تركز سلطات واسعة فى منصب واحد، وشاهد ذلك فى محافظة ملطية حيث كان الحاكم الذى يلى هذا المنصب يجمع بين اختصاصات كثيرة العدد قوية النفوذ. يمكن أن يضاف أنه فى هذا العهد كانت الدول أصغر ماتكون وكان الشعب المشتغل بالأعمال كسبًا للرزق يترك الرؤساء الذين اختارهم يغتصبون الطغيان متى كان لهم شىء من الحذق الحربى . وكان هؤلاء بكسبهم ثقة الشعب يصلون إلى غرضهم. وكانت وسيلة كسب هذه الثقة تنحصر فى التظاهر بعداوة الأغنياء . انظر إلى بيزستراط فى أتينا حين أذكى الفتنة ضد أهل السهل . وانظر إلى ثياجين فى ميجار إذ ذبح قطعان الأغنياء التى صادفها ترعى على شواطئ النهر . وديونيس باتهامه دفنوس والأغنياء وصل إلى أن يتسلم زمام الطغيان . فإن البغض الذى أظهره للمواطنين الأثرياء أكسبه ثقة الشعب الذى اتخذه الصديق الأوفى .

§ ٦ — قد يخلف أحيانا شكل جديد من الديمقراطية الشكل القديم . فمتى كانت الوظائف بالانتخاب الشعبى و بدون أى شرط لنصاب فإن الناس الذين يتطلعون إلى السلطان ينقلبون ديماغوجيين و يعملون كل ما فى وسعهم لجعل الشعب سيدا مطلقا حتى على القوانين . لاتقاء هذا الشر أو على الأقل لجعله أكثر ندرة يمكن جعل العشائر تصوت على حدة لتعيين الحكام بدلا من أن يجمع الشعب فى جمعية عمومية.

تلك هى على التقريب كل الأسباب التى تجلب الثورات فى الدول الديمقراطية .

---

§ ٥ — محافظة ملطية . لا أدرى هل كانت الواقعة التى حكاها ديودور الصقلى ك ٨ ص ٢٢٣ فى السنة الثالثة من الأولمب الثالث والتسعين ليس لها ارتباط بالواقعة المذكورة هنا — أهل السهل . كان سكان أتيقا ينقسمون إلى ثلاث طبقات : أهل الساحل وأهل السهل وأهل الجبل . ر . هيرودوت كليو ب ٥٩ — ثياجين . يتكلم عليه أرسطو أيضا فى الريطوريقا (الخطابة) ك ١ ب ٢ . ر . بيكر ص ١٣٥٧ و ر . ماسبق فى هذا الكتاب ب ٢ ف ٨ . إن سيلون الذى شرع فى الاستيلاء على الطغيان فى أتينا قد كان صهر ثياجين . (طوسيديد ك ١ ب ١٢٦) — دينيس . ر . ديودور الصقلى ك ٨ ص ٢١٦ ودفنوس كان قائدا للسراقوزيين فعمل على قتله دنيس فى السنة الثالثة من الأولمب الثالث والتسعين ٣٦٠ ق . م .

§ ٦ — حتى على القوانين . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٤ .

الباب الخامس

علل الثورات فى الأوليغرشية . انقسام الأوليغرشيين فيما بينهم . فالذين أبعدوا عن السلطان يثورون وأحيانا يصطنعون أن يكونوا ديماغوجيين . سوء سلوك الأوليغرشيين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية . علل الثورات فى الأوليغرشية فى وقت الحرب . بغى الأوليغرشيين بعضهم على بعض . الظروف العرضية البحت . الأوليغرشيات والديمقراطيات يندر أن تنقلب إلى الحكومات المضادة .

---

§ ١ — فى الأوليغرشيات الأسباب الأشد ظهورا للانقلاب اثنتان: الواحدة إنما هى ضيم الطبقات المنحطة التى ترحب حينذاك بأول مدافع عنها والذى يتقدم لمساعدتها أيا كان . والأخرى وهى كثيرة الوقوع حين يخرج رئيس الحركة من صفوف الأوليغرشية أعيانها . مثل ليجداميس من نكسوس الذى ما لبث أن نصب نفسه طاغية على مواطنيه .

§ ٢ — أما الأسباب الخارجية التى تقلب الأوليغرشية فيمكن أن تكون مختلفة جد الاختلاف . فأحيانا الأوليغرشيون أنفسهم إلا الذين هم فى الحكم ، يدفعون إلى التغيير حينما تكون إدارة الشئون مركزة فى أيد قليلة العدد جدا كما فى مرسيليا وإستروس وهرقلة وفى عدة دول أخرى . فالذين كانوا مبعدين عن الحكم كانوا يتألبون حتى يحصلوا على الاستمتاع المقترن بالسلطان فبديا للأب ثم

---

§ ١ — ليجداميس . نحو الأولمب السابع والستين ٥١٠ ق . م . ر . أتو ملرفى الدوريين ج ١ ص ١٧١ — نكسوس . إحدى جزائر الأرخبيل الدائر حول ديلوز . يروى آتينى ك ٨ ص ٣٤٨ هذه الواقعة بناء على قول أرسطو نفسه فى تحليله لدستور نكسوس .

§ ٢ — فى مرسيليا . حلل أرسطو أيضا دستور مرسيليا . ويشهد بذلك آتينى ك ٨ ص ٥٧٦ فإنه عند ما ذكر مؤلف أرسطو على جمهورية مرسيليا تكلم على عائلة أرستقراطية هى عائلة البروتيين ، من نسل المؤسسين الأولين الذين كان لهم النفوذ الأعلى . ر . استرابون ك ٤ ص ١٧١ . كانت حكومة مرسيليا لا تزال أوليغرشية فى الوقت الذى كان يكتب عنها استرابون . — فى إستروس . لا يعلم شىء عن تاريخ استروس . — فى هرقلة . يحتمل أن يكون الأمر هنا أيضا بصدد هرقلة بونت . ر . ما سبق ب ٤ ف ٢ وما سيأتى فى هذا الباب ف ٥ .

لأكبر الأخوة ثم للأخوة من بعدهم . وفى الواقع إن القانون يحرم فى بعض الدول على الأب والأبناء أن يكونوا حكاما فى وقت واحد ، وفى بعض الدول يحرم ذلك على الأخوين أحدهما الأصغر والثانى الأكبر . ففى مرسيليا صارت الأوليغرشية أشد جمهوريةً . وفى إستروس انتهت بأن انقلبت إلى ديمقراطية . وفى هرقلة اضطرت هيئة الأوليغرشيين أن تتسع حتى صار عدد أعضائها ستمائة .

§ ٣ — فى إكنيد خرجت الثورة من تحريض أثاره الأغنياء أنفسهم فيما بينهم بحجة أن السلطان قد انحصر فى بعض المواطنين وأن الأب ، كما قلت ، لا يمكن أن يجلس مع ابنه فى آن واحد وأن من بين الأخوة الأكبر وحده هو الذى كان يجوز أن يشغل الوظائف العامة . فانتفع الشعب من الشقاق بين الأغنياء واختار له رئيسا منه لم يلبث أن ولى السلطان بعد ظفره لأن الشقاق يجعل الحزب الذى ينقسم على نفسه ضعيفا جدا . ففى إيريترى فى عهد أوليغرشية البازيليين العتيقة أسقط الشعب الذى مل الاستعباد الأوليغرشية على رغم الرعاية الظاهرة التى كان يبذلها رؤساء الحكومة ، وما كان ذنبها إلا أنها كانت محصورة فى عدد قليل .

§ ٤ — من بين أسباب الثورات التى تحملها الأوليغرشيات فى باطنها ينبغى أن يعد حتى قلاقل الأوليغرشيين الذين يصيرون ديماغوجيين . لأن للأوليغرشية أيضا ديماغوجيها وقد يكونون فيها على صنفين . فبديا يجوز أن يوجد الديماغوجى من بين الأوليغرشيين أنفسهم مهما يكن عددهم قليلا . ففى أتينا صار شاريكليس ديماغوجيا حقا من بين الثلاثين . وفرينيخوس قد لعب الدور نفسه بين الأربعمائة .

---

§ ٣ — فى إكنيد . هذه النزلة الأسبرتية كانت خاضعة لأوليغرشية شديدة البأس . ر . أتوملر . الدوريون ج ٢ ص ١٧٢ — فى إيريترى . نزلة أتينية فى يوبيه ولا يعرف شئ محقق عن أسرة البازيليين .

§ ٤ — شاريكليس . ر . اكسينوفون . الهيلينيون ك ٢ ب ٣ . وذكرى سقراط ك ١ ب ٢ — فرينيخوس . ر . طوسيديد ك ٨ ب ٦٢ و ٩٠ .

§ ٥ — وإما أن أعضاء الأوليغرشية يترأسون الطبقات المنحطة : ففى لارسا قد جعل حراس المدينة أنفسهم يملقون الشعب الذى كان له حق تعيينهم . وذلك هو حظ الأوليغرشيات جميعا حيث أعضاء الحكومة ليس لهم سلطة الاختصاص بالتعيين فى كل الوظائف العامة بل إن هذه الوظائف مع بقائها امتيازا لأهل الثروات الضخمة و بعض الأحزاب هى مع ذلك خاضعة لانتخاب الجند أو الشعب . يمكن أن يلقى النظر مثلا إلى ثورة أبيدوس . وهذا هو الخطر الذى يهدد أيضا الأوليغرشيات التى فيها المحاكم ليست مؤلفة من أعضاء الحكومة أنفسهم، لأن أهمية القرارات القضائية تؤدى إلى تمليق الشعب و إسقاط الدستور كما حدث فى هرقلة بونت .

§ ٦ — وأخيرا إليك ما يحدث حينما تتشبث الأوليغرشية بالمركزية أكثر مما ينبغى ، فإن ذلك يضطر الأوليغرشيين الذين يطالبون بالمساواة لأنفسهم أن يدعوا الشعب إلى مساعدتهم . سبب آخر للثورة فى الأوليغرشيات يمكن أن يتولد من سوء سلوك الأوليغرشيين الذين يبذرون فى ثروتهم الشخصية بالإفراطات فمتى أملقوا لا يفكروا إلا فى ثورة وحينئذ إما أن يتلقفوا الطغيان لأنفسهم و إما أن يجهزوا له لحساب آخرين كما جهز هيبارينوس لدينيس فى سراقوزة . وفى أنفيبوليس استطاع كليوتيم الكاذب أن يجلب إلى المدينة نزلاء من خالسيس وحينما استقروا رمى بهم

§ ٥ — فى لارسا . مدينة فى تساليا . لا يعرف عن حكومتها شىء . ر . ماسبق ك ٣ ب ١ ف ٩ — ثورة أبيدوس ، نزلة من ملطية على الهلسبونت وعلى شاطىء آسيا . ر . ما سيلى فى هذا الباب ف ٩ — فى هرقلة بونت . ر . ماسبق ب ٤ ف ٢ . وقد كانت عدة مدائن تسمى بهذا الاسم ولا أدرى هل كان أرسطو يفرق بين هرقلة وهرقلة بونت . ر . فيما سيلى فى هذا الباب ف ١٠ ثم ك ٤ ب ٥ ف ٧ .

§ ٦ — سوء سلوك الأوليغرشيين . لقد لعب ميرابو فى الثورة الفرنسية دورا مثل دور الأوليغرشيين الذين يتكلم عليهم أرسطو هاهنا . ويمكن إيراد أمثلة كثيرة مشابهة لهذا أيضا — هيبارينوس . هو أخو دينيس القديم أو صهره . ر . ديودور الصقلى ك ١٦ ص ٤٣٦ ، وأفلوطرخس فى « حياة ديون » ص ١٣٤ — فى أنفيبوليس . ر . ماسبق فى هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ ثورة أنفيبوليس .

الأغنياء . وفى إيجين حدث لأجل صلاح ما أفسده سوء الحظ أن هذا الذى أدار الائتمار بشاريس حاول أن يغير شكل الحكومة .

§ ٧ — وأحيانا عوضا عن قلب الدستور ينهب الأوليغرشيون الذين أملقوا الخزانة العامة ، وحينئذ إما أن يدب الشقاق فى صفوفهم وإما أن تندلع الثورة حتى من قبل المواطنين الذين يدفعون اللصوص بالقوة . وقد كانت كذلك ثورة أبللونى بونت .

عندما يسود الاتحاد فى الأوليغرشية يقل استهدافها لأن تهلك نفسها . وشاهد ذلك فى حكومة فرسال . فإن أعضاء الأوليغرشية ولو أنهم فى غاية القلة يستطيعون بفضل اعتدالهم الحكيم أن يسوسوا الجماعات الكبيرة. § ٨ — غير أن الأوليغرشية تهلك حينما تقوم فى باطنها أوليغرشية أخرى . وهذا هو ما يقع حينما تكون الحكومة بأسرها بما أنها ليست مؤلفة إلا من أقلية ضعيفة لا يكون لأعضاء هذه الأقلية جميعا مع ذلك حظ من مناصب الرياسة : وشاهد هذا ثورة إيليس التى كان دستورها وهو أوليغرشى بحت لا يسمح بدخول مجلس الشيوخ إلا لعدد قليل جدا من الأوليغرشيين لأن المقاعد وعددها تسعون كانت إلى مدى الحياة وأن الانتخابات المقصورة على الأسر القوية لم تكن فيها خيرا منها فى لقدمونيا .

— الائتمار بشاريس . لا يبين أن الواقعة التى يتكلم عليها أرسطو هنا مرتبطة بالواقعة التى يرويها هيرودوت فى إيراتو ب ١٨ كما كان يظن ذلك شنيدر . على أن التاريخين لا ينطبقان ، فإن شاريس هو القائد الأثينى الذى هزم فى شيرونى فى السنة ٣٣٨ ق م . ر . جوتلنج ص ٣٩٩ .

§ ٧ — أبللونى بونت . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ . — يقل استهدافها . يشهد تاريخ الأوليغرشية فى البندقية بصحة هذه الملاحظة التى لاحظها أفلاطون من قبل . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٩ — حكومة فرسال . ر . اكزينوفون فى كتابه الهلينيون ك ٦ ب ١ .

§ ٨ — ثورة إيليس . إيليس هى عاصمة إيليدا غرب بيلوبونيز وكانت حكومتها تقرب كثيرا من حكومة اسبرطة (ر . ملزج ٢ ص ٩٦ وطوسيديد ك ٥ ب ٤٧) .

§ ٩ — الثورة تصيب الأوليغرشية فى زمن الحرب كما فى زمن السلام . ففى مدة الحرب تشرف الحكومة على الدمار لعدم ثقتها بالشعب الذى تجد نفسها مضطرة لاستخدامه لدفع العدو . وحينئذ فإما أن الرئيس الوحيد الذى توكل اليه السلطة العسكرية يصير طاغية مثل تيموفان فى كورنته ، و إما أن رؤساء الجيش إذا كبر عددهم يخلقون لأنفسهم وبالقوة أوليغرشية . وقد حدث أحيانا أن الأوليغرشيات من خوف هاتين العقبتين قد خولت حقوقا سياسية للشعب إذ كانت مضطرة لاستخدام قواه . وفى زمن السلم يكل الأوليغرشيون حذرا من بعضهم البعض أمر حراسة المدينة الى جنود يقودهم رئيس لا يتبع أى حزب سياسى لكنه فى غالب الأمر يستطيع أن يصبح رئيسا على الجميع . وهذا هو ما صنعه ساموس فى لارسا فى عهد الألويين الذين أسلموا له القيادة، وهذا ما وقع أيضا فى أبيدوس فى عهد الجماعات التى كانت إحداها جماعة إيفياد .

§ ١٠ — تقع الثورة فى الغالب بسبب أعمال العنف التى يصطنعها الأوليغرشيون بعضهم لبعض . وقد تكون الأنكحة والدعاوى عندهم فرصا كافية لإسقاط الحكومة . وقد ذكرنا فيما سبق بعض حوادث من الصنف الأول . ففى إيريتريا قوض دياجوراس أوليغرشية الفرسان انتقاما لرده عن خطبة زواج بلا مبرر . وقد سبب حكم محكمة ثورة هرقلة كما سببت قضية زنا ثورة الثيبين . ولقد كان العقاب مستحقا ولكن الوسيلة كانت ثورية فى هرقلة ضد أوسيون، وفى ثيبة ضد

---

§ ٩ — تيموفان فى كورنته . تيموفان هو أخو تيموليون الذى اشترك فى قتله . ر . ملر فى الدوريين ج ٢ ص ١٥٢ ورحلة أناخارسيس الصغير ج ٢ ب ٨ — فى عهد الألويين . كان هؤلاء أسرة كبيرة فى تساليا ادعت أنها من نسل هرقول . ر . ملر ج ١ ص ١٠٩ و ١٧١ و جوتلنج ص ٣٩٩ . فيما يختص بلارسا . ر . ما مر فى هذا الباب ف ٥ .

— ما وقع أيضا فى أبيدوس . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٥ .

§ ١٠ — وقد ذكرنا فيما سبق . ر . ما سبق ب ٣ ف ٣ — فى أريتريا . أريتريا هى مدينة فى أوبى — ثورة هرقلة . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٥ وك ٤ ب ٥ ف ٧ — أوسيون ... أرخياس . لا يعرف شىء عن هذين الرجلين .

أرخياس ، وإن تحمس أعدائهما كان من القسوة والعنف بحيث إنهم عرضوا كل واحد منهما فى الميدان العام مصلوبا فى عمود .

§ ١١ — كثير من الأوليغرشيات قد هلكت بإفراطها فى الاستبداد وسقطت بفعل أعضاء الحكومة عينها الذين كانوا يألمون بعض الظلم . ذلك هو ما حدث للأوليغرشيات فى إكنيد وفى شيوز . وقد تكون أحيانا حادثة عرضية تجلب الثورة فى الجمهورية وفى الأوليغرشيات . ففى هذه الأنظمة تحتم شروط النصاب لدخول مجلس الشيوخ والمحاكم ولوظائف أخرى . ففى الغالب يعين النصاب الأوّل تبعا لحالة الوقت على وجه يؤتى السلطان بعض المواطنين دون غيرهم فى الأوليغرشية والطبقات الوسطى دون غيرها فى الجمهورية . لكن متى انتشر الرخاء على أثر السلام أو لأى ظرف آخر موات فإن الملكيات مع بقائها على حالها تزيد قيمتها زيادة كبرى فتؤدّى النصاب مرات عدّة بحيث إن جميع المواطنين ينتهون إلى أن يحصلوا على جميع الوظائف . فتارة تقع الثورة على درجات وتستقر شيئا فشيئا دون أن ينتبه إليها وتارة أيضا تقع وتتم على وجه أسرع من ذلك .

§ ١٢ — تلك هى أسباب الثورات والفتن فى الأوليغرشيات . أضيف إلى ذلك أنه على العموم تتحوّل الأوليغرشيات والديمقراطيات إلى أنظمة سياسية من النوع عينه، ولا تتحوّل فى الغالب إلى نظم مقابلة لها بالتضاد . على هذا فالديمقراطيات والأوليغرشيات بالقانون، تصير ديمقراطيات وأوليغرشيات بالعنف والعكس بالعكس .

---

§ ١١ — الأوليغرشيات فى إكنيد . ر . ما سبق فى هذا الباب ب ٣ — وفى شيوز . شيوز جزيرة كبيرة بقرب شواطئ آسيا الصغرى . ولا يعلم من تاريخها إلا شىء قليل . ولقد ثبتت عدّة مرات فى الحرب ضدّ الفرس واللقدمونيين والأثينيين .

الباب السادس

أسباب الثورات فى الأرستقراطيات . الأقلية الأضيق مما ينبغى لأعضاء الحكومة . المخالفة الدستورية . نفوذ الحزبين الضدين الغالبين فى مبدئهما . الثروة المفرطة للواطنين الأعيان . الأسباب اللامحسوسة . الأسباب الخارجية للفساد — خاتمة نظرية الثورات فى الدول الجمهورية .

---

§ ١ — فى الأرستقراطيات تحدث الثورة بديا من أن الوظائف العامة هى من نصيب الأقلية الضيقة إلى أشد مما ينبغى . وقد قررنا فيما سلف أن هذا هو أيضا سبب انقلاب فى الأوليغرشيات . لأن الأرستقراطية هى ضرب من الأوليغرشية وأن السلطان فى إحداهما كما فى الأخرى لأقليات ولو أن للأقليات من جهة ومن أخرى شيما متخالفة. وهذا هو الذى يفضى إلى أن تحسب الأرستقراطية أوليغرشية فى الغالب. وإن صنف الثورة الذى نتكلم عليه يقع فيها ضرورة فى ثلاث حالات على الخصوص . أولا حينما يكون خارج الحكومة كتلة من المواطنين ملأت العزة صدورهم يشعرون أنهم بكفايتهم مساوون لولاة أمورهم ، مثال ذلك أولئك الذين سموا فى أسبرته البرتينيين الذين كان آباؤهم مساوين لآباء الأسبرتيين الآخرين ، فقد كشف تآمر فيما بينهم فأرسلتهم الحكومة ينشئون مستعمرة فى ترنتة . § ٢ — وثانيا حينما يكون رجال أفذاذ لا يقلون فى الأهلية عن غيرهم قد أهانهم أناس ممن فوقهم فى المرتبة . ومثال ذلك ليزندر الذى أهانه ملوك لقدمونيا . وأخيرا حينما يدفع عن كل وظيفة رجل ذكى القلب مثل سينادون إذ شرع فى ذلك الهجوم الجرىء على الأسبرتيين فى عهد أجيزيلاس .

تتولد الثورة أيضا فى الأرستقراطيات من البؤس الأقصى للبعض والثروة الطائلة للبعض الآخر . وتلك هى النتائج العادية للحرب . كذلك كان الوضع

---

§ ١ — البرتينيين . أثناء حرب مسينا الأولى نحو الأولمب الثامن عشر ٧٠٨ ق . ر . اسطرابون ك ٦ ص ٢٤٩ . § ٢ — ليزندر . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ١ ف ٥ وحياة ليزندر لأفلوطرخس — سينادون . ر . الهلينيون لإكسينوفون ك ٣ ب ٣

فى أسبرتة طوال حروب مسينيا كما تشهد به قصيدة تيرتى المسماة « الأونومى » فإن بعض المواطنين الذين أملقوا بسبب الحرب طلبوا اقتسام الأموال الثابتة . وأحيانا تحدث الثورة فى الأرستقراطية لأنه وجد فيها مواطن قوى يطمع فى أن يزيد من قوته أيضا ليستولى على السلطان لنفسه وحده . وهذا ما شرع فيه، على ما يقال، فى إسبرتة بوزانياس القائد الأعلى للإغريق طوال حرب ميديا وكذلك هنون فى قرطاجة .

§ ٣ — إن أشأم ما يكون على حياة الجمهوريات والأرستقراطيات إنما هو الاعتداء على الحق السياسى كما ينص عليه الدستور نفسه . وإن ما يسبب الثورة حينئذ هو أن فى الجمهورية العنصر الديمقراطى والعنصر الأوليغرشى لا يلفيان على تناسب سوى، وأن فى الأرستقراطية هذين العنصرين يسوء امتزاجهما مع الكفاية . غير أن الانقسام يبرز على الخصوص بين العنصرين الأولين أعنى الديمقراطية والأوليغرشية اللتين تعنى الجمهوريات وأكثر الأرستقراطيات بالجمع بينهما .

§ ٤ — أما الاندماج المطلق لهذه العناصر الثلاثة فهو بالضبط ما يجعل الأرستقراطيات مختلفة عما يسمى بالجمهوريات ويؤتيها من الاستقرار كثيرا أو قليلا . لأنه يصفّ بين الأرستقراطيات كل الحكومات التى تميل الى الأوليغرشية وبين الجمهوريات كل تلك التى تميل إلى الديمقراطية . وإن الأشكال الديمقراطية هى الأشدّ متانة لأن الأكثرية هى التى تسودها وأن تلك المساواة التى يستمتع بها فيها تجعل الدستور الذى يؤتيها أثيرا عند أهلها . على ضدّ ذلك الأغنياء متى كفل لهم الدستور استعلاء سياسيا لم يعنوا إلا بإشباع كبريائهم وطمعهم . § ٥ — على أنه أيا كانت الجهة التى إليها يميل مبدأ الحكومة فإنه يتحلل دائما بفضل نفوذ الحزبين الضدين اللذين

— تيرتى . قد بعثه أتينا الى اللقدمونيين، كما هو معلوم، فى الحرب الثانية المسينية نحو سنة ٦٨٤ ق . م . ولدينا بعض قصائده وهى تستدعى الإعجاب . ولكنه لم يبق لنا شىء من قصيدته التى يتكلم عليها أرسطو هنا وجورستنبان ك ٢١ ب ٤ . — بوزانياس . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ١ ف ٥ وك ٤ ب ٨ ص ١٣، ور . طوسيديد ك ١ ب ١٣٠ وما بعده . — وهنون . ر . ما سبق ك ٢ ب ٨ ف ١ .

§ ٤ — الأشكال الديمقراطية . هذا إطراء جميل للديمقراطية .

لا يفكران أبدا إلا فى إنماء سلطتهما ، فالجمهورية إلى الديماغوجية والأرستقراطية إلى الأوليغرشية . وإما أن يقع العكس فتتحلل الأرستقراطية إلى الديماغوجية متى كان الأشد فقرا الذين هم ضحايا الاضطهاد يسوّدون المبدأ المقابل ، وتتحلل الجمهورية إلى الأوليغرشية لأن الدستور الوحيد المستقر هو ذلك الذى يؤتى المساواة على نسبة الأهلية والذى يستطيع أن يكفل حقوق المواطنين أجمعين .

§ ٦ — الانقلاب السياسى الذى تكلمت عليه آنفا قد وقع فى ثوريوم : أوّلا لأن شروط النصاب التى وضعت للوظائف العامة بما أنها أرفع مما ينبغى قد خفضت وتضاعف عدد الوظائف . ثم لأن أعيان المواطنين ، على رغم حكم القانون ، كانوا قد استحوذوا على جميع الأموال العقارية كلها لأن الدستور وهو أوليغرشى محض ، كان يسمح لهم بأن يثروا كما يشاءون . لكن الشعب وقد مرن فى الحروب مالبث أن صار أقوى من الجند الذين كانوا يقهرونه ونقص ملكيات أولئك الذين كان لهم منها أكثر مما ينبغى .

§ ٧ — هذا المزاج الأوليغرشى الذى تشتمل عليه الأرستقراطيات كلها هو على الضبط هذا الذى ييسر لأعيان المواطنين أن يجمعوا ثروات طائلة . ففى لقدمونيا صارت كل الأرض الزراعية فى حيازة بعض الأيدى فحسب ، والمواطنون الأقوياء يستطيعون أن يسلكوا فيها على مايشتهون و يصاهروا على مقتضى موافقاتهم

---

§ ٥ — الدستور الوحيد المستقر . يلزم التقريب بين هذه الفقرة وبين عدة فقرات أخرى ذكرت فيما مر تبرئ أرسطو تماما من الانتقادات التى كثر ماوجهت إليه فالها . فمن العسير الجهر بالمساواة فى حدود أضبط ضبطا وأجمل وصفا من ذلك . ومن سوء الحظ أن المساواة ، كما قد عناها الأقدمون لم تكن إلا ظلها يؤسف له . فإلى جانب المواطنين يوجد دائما الأرقاء . ر . فى هذا الكتاب ب ٩ ف ٧ والمقدمة .

§ ٦ — فى ثوريوم . فى إغريقا الكبرى . راجع ما يجىء من معلومات جديدة فى هذا الباب ف ٨ . وديودور الصقلى ك ١٢ ص ٧٧ وما بعدها .

§ ٧ — فى لقدمونيا . ر . ماسبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ .

الشخصية . وإن ماأودى بجمهورية لوكرس هو أنه أبيح لدينيس أن يتزوج فيها . ولم تك مثل هـذه المصيبة لتقع لا فى الديمقراطيـة ولا فى أرستقراطيـة حكيمة معتـدلة .

فى الكثير الغالب من الأمر يتم وقوع الثورات فى الأرستقراطيات دون أن يشعر بهـا وعلى وجه من الفساد غير محسـوس ، وليذكر أننـا، إذ نعالج مبـدأ الثورات على العموم، قد قلنا إنه ينبغى أن يعد أيضا من الأسباب التى تؤدّى إليها أخف ضروب الحيد عن المبدإ ذاته . فبديا قد تهمل نقطة من الدستور لا أهمية لها . ثم يتوصل بأقل عناء إلى أن تغير فيه أخرى أخطر قليلا من الأولى حتى يفضى ذلك إلى تغيير المبـدإ كله . § ٨ — وإنى أذكر من جديد مثـال ثوريوم . كان القانون يجعـل خمس سنين حدا لوظائف القائد . فقام بعض شبان حربيين وكانوا ذوى نفوذ فى الجنـد وكانوا لاحتقارهم للرجال القائمين فى وظائفهم يظنون لهم قدرة على اقتلاعهم منهـا فبدءوا بأن يحاولوا تعـديل ذلك القانون وأن يحصلوا بتصويت الشعب الذى كان مستعدا تماما لموافقتهم ، على أبدية الخدم العسكرية ، فأراد الحكام الذين تعنيهم المسئلة وكانوا يسمونهم (كوزيناتور) أن يقاوموا ومع ذلك فإنهـم لمـا ظنوا أن هـذا التنزل لن يكفل استقرار القوانين الأخرى وافقوا كغيرهم . بيد أنهم لمـا أرادوا بعد ذلك أن يقفوا فى وجه تغيرات جديدة لم يكن لهم بعد من القدرة ما يمكنهم من ذلك ، وما لبثت الجمهورية أن صارت أوليغرشية عنيفة فى أيدى أولئك الذين حاولوا أوّل تجديد .

§ ٩ — يمكن أن يقـال بوجه عام على جميـع الحكومات إنها تسـقط تارة بأسباب فساد داخلية وتارة بأسباب خارجية ، مثال ذلك حينما يكون لها على أبوابها

— بجمهورية لوكرس . ر . ديودور الصقلى ك ١٤ ص ٢٧١ و ٣١٧ وأتينى ك ١٢ ص ١٥٤ — قد قلنا . ر . فيما سبق ب ٢ ف ٣ هذه النظرية التى هى من حسن التفكير ومن المطابقة للحق بمكان .

§ ٨ — من جديد . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٦ .

دولة قائمة على مبـدإ مضاد لمبدئها أو حينما يكون ذلك العـدو مع بعده عنها له قوة كبرى . و إليـك النضال بين إسـبرتة وأتينا . فإن الأتينيين كانوا فى كل مكان يسقطون الأوليغرشيات فى حين أن اللقدمونيين كانوا يقضون على الدسـاتير الديمقراطية .

تلك هى على التقريب علل الانقلابات والثورات فى الأنواع المختلفة للحكومات الجمهورية .

---

§ ٩ — مبدأ مضاد . إن سبب الحرب هذا هو الذى جعل فرنسا تشتبك بأوربا كلها بعد الثورة . فإن تخالف المبادئ هو اليوم على التحقيق العقبة الكؤود لسـلام القارة . و إنه بعبارة أخرى « الحكومة المضادة » التى يذكرها أرسطو .

— اللقدمونيون . ر . ما سيجى، ب ٨ ف ١٨ .

الباب السابع

نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية والأوليغرشية والأرستقراطية وسلامها : احترام القوانين فى : الصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ، المراقبة الفعالة التى يقوم بها المواطنون جميعا : موالاة النظر فى النصاب القانونى : الاحتياطات اللازم اتخاذها اتقاء لحظوظ السياسية الكبرى : مراقبة عادات المواطنين وأخلاقهم ، نزاهة الموظفين العموميين ، النزول عن وظائف صغرى للشعب . حب أكثرية المواطنين للدستور ، الاعتدال فى مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للتربية العامة .

§ ١ — لنبحث الآن فيما هى وسائل الحفظ بالقياس إلى الدول على العموم و إلى واحدة واحدة على الخصوص . نقطة أولى بديهية هى أننا إذا عرفنا الأسباب التى تدمر الدول وجب أن نعرف أيضا الأسباب التى تحفظ بقاءها . فإن الضد ينتج الضدّ دائما ، والدمار هو مقابل الحفظ .

§ ٢ — فى جميع الدول حسنة النظام أوّل عناية يجب اصطناعها هى ألا يخالف القانون فى أى شىء كان وأن يحترس بأشدّ ما يكون من التحرج من أن يصاب القانون بأى أذى مهما يضعف . إن تعدّى حدود القانون يُلغِم الدولة من حيث لا تشعر كما أن النفقات الصغيرة متى تكررت انتهت إلى محق الثروات . لا يلتفت المرء إلى ما يلحقه من الخسائر لأنها لا تصيبه البتة جملة . إنها تعزب عن المشاهدة وتخدع الذهن ، مثلها مثل إشكال السفسطائيين هذا : « إذا كان أى جزء صغيرا فالكل يجب أن يكونه » وهذا معنى حق بالجزء باطل بالجزء ؛ لأن المجموع أى الكل نفسه ليس صغيرا لكنه مركب من أجزاء صغيرة . فيلزم حينئذ ها هنا أولا اتقاء الشر من أصله . وثانيا لا ينبغى الاستسلام لهذه الخدع وتلك السفاسط التى تمدّ للشعب مدّا ، فالحوادث حاضرة لتأثيمها على رءوس الأشهاد . ولقد قلنا فيما سبق ماذا كنا نعنى بالسفاسط السياسية والخدع التى يظن بها فرط الحذق .

§ ٢ — فيما سبق . ر . ك ٦ ب ١٠ ف ٦ .

§ ٣ — غير أنه يمكن الاقتناع بأن كثيرا من الأرستقراطيات بل بعض الأوليغرشيات ليست مدينة ببقائها لأحكام دستورها بمقدار ما هى مدينة به لبصارة الحكام فى سلوكهم سواء نحو المواطنين البسطاء أو نحو زملائهم . فإنهم يصرفون عنايتهم إلى اجتناب كل ظلم نحو أولئك الذين هم مبعدون عن الخدمة العامة لكنهم لا يفوتهم أبدا دعوة الرؤساء منهم إلى تصريف الشئون ، حذرين من أن يجرحوا المواطنين فيما يتوهمون لأنفسهم من الاعتبار ، أو الجماعات فى منافعهم المادية ، محتفظين على الخصوص فيما بينهم ونحو جميع الذين يعاونونهم فى الإدارة بالأساليب الديمقراطية البحتة . لأن بين المتساوين مبدأ المساواة هذا الذى يراه الديمقراطيون فى سيادة الأكثرية ليس عادلا فحسب بل هو أيضا نافع . § ٤ — فإذا كان أعضاء الجمهورية حينئذ كثيرى العدد فيحسن أن تكون عدة من الأنظمة التى يسيرون على مقتضاها كلها شعبية فمثلا وظائف الحكام لا تلبث إلا ستة أشهر حتى يستطيع الأوليغرشيون جميعا فيما بينهم أن يباشروها كل بدوره لما أنهم كلهم متساوون يؤلفون شعبا على نحو ما . وهذا حق إلى حد أنه يمكن أن يقوم من بينهم ديماغوجيون كما قلت . إن هذه المدة القصيرة للوظائف هى فوق ذلك وسيلة لاتقاء تسلط الأقليات العنيفة فى الأرستقراطيات وفى الأوليغرشيات . ومتى كان بقاء المرء فى الوظيفة زمنا قصيرا فليس من السهل أيضا أن يأتى الشر كما لو بقى فيها مدة طويلة . إن المدة المستطيلة للسلطان هى وحدها التى تجلب الطغيان إلى الدول الأوليغرشية والديمقراطية فإما أن يكون من ناحية أو من أخرى مواطنون أقوياء يهدفون إلى الطغيان ها هنا الديماغوجيون وهناك أعضاء الأقلية الوراثية ، وإما أن يكونوا هم الحكام الذين خولوا سلطانا عظيما بعد أن استمتعوا به زمانا طويلا .

§ ٣ — كثير من الأرستقراطيات . يمكن تقريب هذه النظريات من نظريات منتسكيو . ر . روح القوانين ك ٥ ب ٨ .

§ ٤ — كما قلت . ر . ما سبق ب ٥ ف ٤ — الأقليات العنيفة . ر . ما سبق ك ٦ ب ٥ ف ١ .

§ ٥ — تحتفظ الدول ببقائها لا لأن أسباب الخراب بعيدة فحسب بل أحيانا أيضا لأن تلك الأسباب راهنة فيحملهم الخوف حينئذ على أن يضاعفوا الاهتمام بالشئون العامة . من أجل ذلك يرى الحكام الذين يهمهم البقيا على الدستور واجبا عليهم أن يفترضوا الأخطار البعيدة وشيكة الوقوع جدا فيمهدوا لفزع من هذا القبيل يحمل المواطنين على اليقظة كما تكون الحال عند خطر ليلى فلا يفرون من رعاية المدينة ومراقبتها . وفوق ذلك ينبغى دائما بالوسائل المشروعة اتقاء المعارك والخصومات بين المواطنين الأقوياء وتنبيه أولئك الذين هم خارج المعركة قبل أن يشاطروا فيها شخصيا . غير أن تعرف أعراض الشر على هذا الوجه ليس من عمل العقل العامى، بل لا تكون تلك الحصافة إلا لرجل دولة .

§ ٦ — فى الأوليغرشية وفى الجمهورية لأجل منع الثورات التى قد تثيرها قيمة النصاب حينما تبقى ثابتة عند الزيادة العامة للنقد تحسن إعادة النظر فى هذه القيم بموازنتها بالماضى إما فى كل سنة فى الدول التى فيها النصاب سنوى و إما فى كل ثلاث سنين أو خمس فى الدول الكبرى . فإذا زادت الإيرادات أو نقصت بموازنتها بتلك التى استخدمت بادئ الأمر قاعدة للحقوق السياسية فينبغى أن يجيز القانون رفع النصاب أو خفضه، رفعه بالنسبة لمستوى الثروة العامة إذا نمت وخفضه بمقياس قانونى إذا نقصت . § ٧ — فإذا أهمل هذا الاحتياط فى الدول الأوليغرشية والجمهورية نشأت عما قريب ها هنا الأوليغرشية وهنالك حكومة أقلية وراثية وعنيفة . أو خلفت الديماغوجية الجمهورية ، والجمهورية أو الديماغوجية الأوليغرشية .

نقطة هامة أيضا للديمقراطية والأوليغرشية أو بكلمة واحدة لكل حكومة ، وهى أن يلتفت إلى أنه لا تقوم فى الدولة قائمة لأى استعلاء مجاوز حدود التناسب : إنما هى أن تعطى الوظائف قليلا من الأهمية وطويلا من المدة فذلك خير من أن تترك لها

§ ٥ — أن يضاعفوا الاهتمام . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٨ ب ٥ .

§ ٧ — وراثية وعنيفة . ر . فيما سبق ك ٤ ب ٥ ف ١ .

دفعة واحدة سلطة واسعة المدى ، لأن السلطان مفسد وكل الناس ليسوا خلقاء باحتمال الإقبال والرفعة . فإذا لم يمكن تنظيم السلطان على هذه القواعد فلا أقل من أنه يجب الاحتراس من استرجاعه مرة واحدة كما أعطى بلا تبصر ، وينبغى حصر مداه شيئا فشيئا . § ٨ — غير أنه إنما يكون على الخصوص بنص القانون نفسه أن يحسن اتقاء تكوين هذه الرفعات المخيفة التى ترتكز على سعة الثراء ، أو على قوى حزب كثير العدد . وحينما لا يمكن منعها من أن تتكون فلا بد من العمل بحيث إنها تذهب فتبسط أهميتها فى الخارج . ومن جهة أخرى لما أن التجديدات يمكن أن تتسرب بادئ الأمر فى أخلاق الأفراد وعاداتهم فينبغى خلق وظيفة تتكلف مراقبة أولئك الذين معيشتهم غير متفقة مع الدستور . ففى الديمقراطية بواسطة المبدإ الديمقراطى ، وفى الأوليغرشية بواسطة المبدإ الأوليغرشى . وربما ينطبق هذا النظام فيما بعد على جميع الحكومات الأخرى على السواء . ولأسباب مشابهة ينبغى ألا يغرب عن النظر أبدا تكاثر اليسر والثروة الذى قد يصيب الطبقات المختلفة للجماعة ، ووسيلة اتقاء الشر هى أن يوكل السلطان وإدارة الشئون إلى العناصر المعارضة للدولة ، وأعنى بالعناصر المعارضة الناس الممتازين والعامة من جهة ومن الأخرى الفقراء والأغنياء . وينبغى العناية إما بإدماج الفقراء والأغنياء إدماجا تاما وإما بزيادة الطبقة الوسطى . فإنما هو هكذا تمنع الثورات التى تتولد من اللامساواة .

---

§ ٨ — غير متفقة مع الدستور . هذا هو السبب فى خلق المراقبين فى روما . ولقد تكهن أرسطو ، دون أن يكون هناك مثال تحت نظره ، بالأثر الفعال الذى تحدثه إدارة مثل هذه فى جمهورية ذات حكومة صالحة . ر . روسو ، عقد الاجتماع ك ٤ ب ٧ ، وأما أفلاطون فإنه لم يقترح الرقابة إلا على الحكام . وقد عنى حق العناية بتنظيم مسئولية السلطة التى لم يتكلم عليها أرسطو . ر . القوانين ك ٧ ص ٣٤٦ وما بعدها .

— إدماج ... إدماجا تاما . لقد تحقق هذا فى تاريخ جميع الدول الحديثة تقريبا وعلى الخصوص فى فرنسا . فإن طبقة le tiers etat قد كسبوا ، فى الخفاء ، ومن حيث لا تشعر الطبقات الممتازة والملوكية نفسها ، الثروات الواسعة والثقافة العالية . وقد كان يكون من التبصر منذ ذلك الحين أن يخولوا جزءا من الحكم فى الشئون العامة . ولو قد عمل بهذا المذهب فى الوقت المناسب وأحفى فى اتباعه لكان ذلك على التحقيق مخففا المصيبة الكبرى التى فيها تردت الملوكية وطبقة الأشراف . غير أن الحكومات ، مهما دفعتها منفعتها ، =

§ ٩ — وإليك موضوعا رئيسا فى كل دولة : ينبغى إحسان العمل بحيث تكون الوظائف العامة بالتشريع أو بأية وسيلة أخرى فعالة ، لا تغنى أبدا أولئك الذين يشغلونها، وهذا فى الأوليغرشيات على الخصوص ، وهو من الأهمية بمكان رفيع . فإن كتلة المواطنين لا يحنقون من شيء حنقهم من إبعادهم عن الوظائف إبعادا يمكن أن يجزى عنه عندهم بميزة تفرغهم لأعمالهم الخاصة، وإنه ليثير غضبهم أن يظنوا أن الحكام يختلسون الأموال العامة ، لأنه حينئذ يكون لديهم سبب للشكوى ما داموا محرومين معا السلطان والكسب الذى يؤتيه. § ١٠ — إن إدارة شريفة متى أمكن إنشاؤها هى ذاتها الوسيلة الوحيدة لكى تقترن فى الدولة الديمقراطية بالأرستقراطية ، أعنى أن يؤتى المواطنون الممتازون والعامة كل ما يطمح إليه هؤلاء وهؤلاء. وفى الواقع المبدأ الشعبى هو تمكين الجميع من الوصول إلى الوظائف ، والمبدأ الأرستقراطى إنما هو أن توكل الوظائف إلى المواطنين الفضلاء . هذا التأليف يتحقق إذا كانت الوظائف ليست إلا ذوات مكاسب . فالفقراء الذين ليس لهم منها مكسب لا يرغبون فى السلطة ويؤثرون التفكير فى منافعهم الخاصة . يستطيع الأغنياء قبول السلطة لأنهم لا حاجة بهم إلى أن تضاف الثروة العامة إلى ثروتهم. وعلى هذا الوجه أيضا يثرى الفقراء بأن يتفرغوا لشئونهم الخاصة، والطبقات العليا لن تكون البتة مضطرة إلى الخضوع لأناس لا مكانة لهم . § ١١ — على أنه لأجل اتقاء تبديد الإيرادات العامة ينبغى أن تكون المحاسبة على الأموال العامة بحضر من المواطنين مجتمعين وتعلق منه نسخ فى القبائل والبطون

= ندر ما ترى الرأى المحكم، لأنها بلا شك أقرب مما ينبغى إلى الواقع بحيث يغشاها بسبب ذلك الدوار. أما الفلسفة فلأنها فى المرقب العالى فنظرتها فى الأشياء نظرة أشد طمأنينة. إنها ترى الشر فتصف له الدواء، ولكن هل من مستجيب .

§ ١١ — نسخ . فى أثينا كانت الحسابات تنقش على الحجر وتعرض على أنظار الجمهور كالأوامر العالية التى يصدرها الشعب . ر . بوخ . الاقتصاد السياسى للأثينيين ك ٢ ب ٨ وثمة نقوش من هذا القبيل فى « شندلر » السجلات القديمة ص ١٧ وفى « فسكونتى » مذكرات رقم ٣٦ .

والمقاطعات. ولكى يكون الحكام نزهاء يعنى القانون بتشريف أولئك الذين يمتازون بحسن إدارتهم .

فى الديمقراطيات ينبغى أن يمنع التذرع إلى تقسيم أموال الأغنياء ، بل يمنع حتى توزيع الغلات ، وهذا ما قد حدث فى بعض الدول بوسائل ملتوية . ومن الخير ألا يخول الأغنياء ، حتى متى سألوا ، حق إعانة النفقات العامة متى كانت عظيمة لكن غير ذات فائدة حقيقية مثل التمثيلات المسرحية والأعياد بالمشاعل والنفقات الأخرى من هذا القبيل . § ١٢ — أما فى الأوليغرشيات فالأمر على الضد من ذلك ، يجب أن تكون رعاية الحكومة للفقراء على أقصى الغاية كما ينبغى أن يوكل إليهم من الوظائف ما له مرتب . ينبغى أن يعاقب الأغنياء على ما يقع منهم من الأذى على الفقراء بأشد قسوة مما يقع من أذى الفقراء على الأغنياء . للمذهب الأوليغرشى نفع كبير أيضا فى أن تكسب المواريث بحق الولادة وحدها دون أن تكون على سبيل الهبة وأنه لا يمكن أبدا أن يجمع بين عدة منها . وفى الواقع إن هذه الوسيلة تميل الثروات إلى الاستواء وبها يبلغ عدد عظيم من الفقراء حالة الرخاء .

§ ١٣ — ثمة نظام نافع على السواء للأوليغرشية وللديمقراطية هو أن تكفل المساواة بل الإيثار بجميع الوظائف التى ليست من الأهمية للدولة بمكان للمواطنين

— التمثيلات المسرحية . معلوم أن المواطنين الأغنياء فى أثينا كانوا يقومون بنفقات جوقات الموسيق والرقص فى المسرح . ر . بوخ الاقتصاد السياسى للأثينيين . ك ٨ ب ٢١ — والأعياد بالمشاعل . ر . المرجع السابق ك ٣ ب ٢٣ إنها كانت أعيادا يجرى فيها سباق بالمشاعل . والظاهر أن شيشرون يشير إلى ذلك فى (de officiis) ك ٢ ب ٥٦ ويعارض شيشرون بين رأى ثيوفراسط الذى يقرر، فى كتابه على الثروات ، الموافقة على إسراف المواطنين الأثرياء وبين رأى أرسطو الذى يلوم على ذلك . ر . تورو ص ٣٤٧ .

§ ١٢ — للفقراء . تلك رعاية عميت عنها الحكومة الملوكية سنة ١٧٨٩ . فإنها على ضد ذلك قد عنيت بإهانة طبقة سواد الناس le tiers etat أى الفقراء فى ذلك العهد . وقد انتقمت هذه الطبقة فأوغلت فى الانتقام حين ادركت يوم ٥ مايو .

الذين ليس لهم فى السلطة السياسية إلا حظ ضئيل : ففى الديمقراطية للأغنياء وفى الأوليغرشية للفقراء . أما تلك المناصب العليا فإنها يجب أن تكون كلها أو جلها موكولة إلى أيدى المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية دون سواهم.

§ ١٤ — مباشرة المناصب العليا تقتضى من أولئك الذين يشغلونها صفات ثلاثا : الأولى استمساك مخلص بالدستور والثانية كفاية عظمى لتصريف الشئون والثالثة فضيلة وعدل مناسبان، فى كل نوع من الحكومة، للبدإ الخاص الذى عليه أسست، لأنه ما دام الحق متغيرا بحسب الدساتير المختلفة فيلزم بالضرورة أيضا أن يتغير العدل فى كل واحد منها . ها هنا تعرض مسئلة . كيف يختار الموظف و يعين متى كانت كل هذه الصفات غير مجتمعة فى الفرد عينه ؟ مثلا إذا كان المواطن الفلانى الموصوف بمهارة حربية كبرى فاقد الذمة وقليل الإخلاص للدستور، و إذا كان المواطن الفلانى الآخر نزيها جد النزاهة ونصيرا مخلصا للدستور ولكنه ليس من الكفاية الحربية على شىء، فأيهما يختار ؟ § ١٥ — ينبغى، فيما يظهر، العناية ها هنا بتعرف أمرين : ماهى الصفة العامية وماهى الصفة النادرة . ففيما يتعلق بالقائد ينبغى النظر إلى التجربة أولى من النظر إلى طهارة الذمة، لأن طهارة الذمة تلقى بسهولة وكثرة دون الحذق الحربى . ولأمانة الخزانة العامة الأوفق اتخاذ سبيل آخر . فإن وظائف الخازن تقتضى من طهارة الذمة ما ليس لأكثر الناس فى حين أن مقدار الذكاء الضرورى للقيام بها أمر عام جدا . لكن أفيمكن أن يقال أيضا إذا كان مواطن ملىء بالكفاية والاستمساك بالدستور ففيم يطلب إليه فوق ذلك من الفضيلة؟ أليس حسبه حينئذ الصفتان اللتان له ليحسن عملا ؟ كلا بلا شك ، لأن هاتين الصفتين الساميتين يمكن أن يجمع بينهما و بين شهوات لا رادع لها . الناس فى مصالحهم الخاصة التى يعرفونها و يحبونها لا يحسنون أن يخدموا أنفسهم كما ينبغى ، فمن ذا الذى يضمن أنهم لا يفعلون كذلك أحيانا متى كان الأمر بصدد المصلحة العامة ؟

§ ١٤ — ما دام الحق متغيرا . ر . ك ٣ ب ٥ ف ٨ و٩ وما بعدهما .

§ ١٦ — على العموم كل ما فى القانون يتفق ، بحسب نظرياتنا ، ومبدأ الدستور عينه ، فهو أساسى لحفظ الدولة . غير أن الموضوع الأهم إنما هو ، كما كررنا مرارا ، جعل فئة المواطنين التى تريد ثبات الحكومة أشد قوة من التى تريد سقوطها . و ينبغى فوق ذلك الحذر كل الحذر من إهمال ما تهمله اليوم كل الحكومات وهو الاعتدال والقسط فى جميع الأشياء . فكثير من النظم ، الديمقراطية فى الظاهر ، هو على التحقيق ما يدمر الديمقراطية ، وكثير من النظم ، الأوليغرشية فى الظاهر ، يدمر الأوليغرشية . § ١٧ — متى ظن المرء أن به المبدأ الوحيد للفضيلة السياسية فإنه يدفع به فى عماية إلى الإفراط . ولكن الخطأ غليظ . ففى وجه الإنسان الأنف مع أنه انحرف عن الخط المستقيم الذى هو الأجمل ليقترب من أن يكون أقنى أو أفطس يمكن مع ذلك أن يبقى كما هو جميلا ومقبولا ، لكن متى اندفع هذا الانحراف إلى الإفراط فإنما ينزع بديا من هذا الجزء المقياس الحق الذى يجب أن يكون له ثم يفقد كل مظهر للأنف بامتداداته الذاتية القطعية و بالامتدادات الصغيرة للأجزاء المجاورة له . وتلك ملاحظة يمكن انطباقها على كل جزء آخر من أجزاء الوجه على سواء ، فالأمر هو على الإطلاق بعينه فيما يتعلق بأنواع الحكومات .

§ ١٨ — الديمقراطية والأوليغرشية مع ابتعادهما عن الدستور الكامل يمكن مع ذلك أن تكونا منظمتين تنظيما كافيا لحفظهما . ولكن الناس يغلون فى مبدإ إحداهما والأخرى فيجعلون منهما بديا حكومات أسوأ و ينتهى بهم الأمر إلى ردهما إلى ألا تكون حكومات بعد . ينبغى أن يعرف الشارع ورجل الدولة أن يميزا فى الإجراءات الديمقراطية أو الأوليغرشية ، تلك التى تحفظ الديمقراطية أو الأوليغرشية وتلك التى تخربهما . فليست واحدة من هاتين الحكومتين تستطيع أن تكون وأن

§ ١٧ — يدفع به فى عماية إلى الإفراط . لقد أوضح أفلاطون ضرورة تلطيف مبدإ الدولة إيضاحا عجيبا . ر . القوانين ك ٣ ص ١٩٠ و ١٩٩ من المقدمة .

تبقى دون أن تشتمل فى باطنها على أغنياء وفقراء . لكن إذا تقررت المساواة فى الثروات فالدستور هو ضرورةً غيرُ ، و إذ يراد القضاء على القوانين التى قصد بها إلى بعض أولى التفوق السياسى يقضى معها على الدستور نفسه .

§ ١٩ — ترتكب الديمقراطيات والأوليغرشيات ها هنا خطأ كبيرا على السواء . ففى الديمقراطيات حيث العامة لها أن تسن القوانين نهائيا يقسم الديماغوجيون دائما المدينة بهجماتهم المستمرة على الأغنياء إلى معسكرين فى حين أنهم يجب عليهم فى خطبهم ألا يظهروا إلا بمظهر المشغولين بمنفعة الأغنياء . كذلك فى الأوليغرشيات ينبغى للحكومة أن تظهر بأنها لا هدف لها إلا منفعة الشعب . ويجب على الأوليغرشيين على الخصوص أن يعدلوا عن حلف أيمان كالتى يحلفونها اليوم . و إليك الأيمان التى تحلف فى بعض الدول فى أيامنا : "لأكونن عدوا مقيما للشعب ، ولأعملن له الشر بقدر ما أستطيع" . كان ينبغى أن يكون الأمر على وجه مضاد كل التضاد ، وكان أولى أن يتخذ وجه مستعار فى أن يقال جهرة فى الأيمان من هذا القبيل : "لا أوذى الشعب أبدا" .

§ ٢٠ — إن أهم النقط التى تكلمنا عليها لاستقرار الدول، ولو أنها فى أيامنا مهملة فى كل مكان هى مطابقة التربية لمبدإ الدستور . و إن أنفع القوانين ،

---

§ ١٩ — أن يعدلوا عن حلف أيمان . "يقرأ فى سياسيات أرسطو أن فى زمانه فى بعض المدائن كانوا يضمرون بغض الشعب و يعلنونه . هذا هو الواقع من الأمر ولكنهم كانوا يحلفون على ضد ذلك . وذلك التوقح لا يمكن تصوره" . ر . ديدرو . سياسة الملوك ف ٧٦ .

وقد احتفظ لنا استوبى فى وعظه ٤١ ص ٢٤٣ بنص اليمين الديمقراطية البحتة التى كان يحلفها الشبان الأثينيون حين تسجل أسماؤهم فى السجل المدنى ، وهى يمين حسنة جميلة .

§ ٢٠ — إن أهم النقط . لشد ما أحس أرسطو الأهمية السياسية للتربية التى خصها بكتاب ونصف من مؤلفه ك ٤ وك ٥ . وقد خصها منتسكيو بالكتاب الرابع من روح القوانين . و وضع لها روسو كتاب إميل الذى كان لنشره نتائج سياسية خطيرة على التحقيق بأن آثار لموضوع التربية تفكير العقول الحصيفة . ومما ينبغى التنبيه عليه أن حكومة convention ، هى أول حكومة فى فرنسا اشتغلت سياسيا بهذا الموضوع =

أى القوانين المصدق عليها بإجماع المواطنين، تصير لغوا إذا كانت الأخلاق والتربية لا تطابق المبادئ السياسية الديمقراطية فى الديمقراطية والأوليغرشية فى الأوليغرشية. لأنه ينبغى أن يعلم حق العلم أنه إذا حاد مواطن واحد عن حسن السلوك فالدولة عينها تشاطر فى هذا الإخلال بالنظام. § ٢١ — إن تربية مطابقة للدستور ليست هى التى تهدى إلى فعل كل ما يرضى إما أعضاء الأوليغرشية وإما أنصار الديمقراطية، إنما هى تلك التى تهدى إلى استطاعة العيش فى ظل حكومة أوليغرشية أو فى ظل حكومة ديمقراطية. وفى الأوليغرشيات الحالية يعيش أبناء أصحاب السلطان فى الرخاوة فى حين أن أبناء الفقراء الذين يتخشنون بالعمل والتعب يكسبون الرغبة فى إثارة الثورة والقدرة عليها. § ٢٢ — فى الديمقراطيات وعلى الخصوص فى تلك التى دستورها أدخل ما يكون فى الديمقراطية يساء فهم منفعة الدولة لأن فيها يفهم معنى الحرية فهما فاسدا، فعلى حسب الرأى العام الشيمتان المميزتان للديمقراطية هما سيادة الأكثرية والحرية. المساواة هى الحق العام، وهذه المساواة هى بالضبط أن إرادة الأكثرية هى السائدة. ومن ثم تندمج الحرية والمساواة فى الرخصة لكل أحد أن يفعل ما يشاء: «كل على هواه» كما يقول أوريبيد. وهذا مذهب بين الخطر. لأنه لا ينبغى أن يخيل للمواطنين أن عيشة وفقا للدستور هى عيشة استعباد. بل على الضد يجب على المواطنين أن يجدوا فيها حماية وسعادة.

= فأنشأت فى البلاد دور التعليم العام وبدأت التعليم الابتدائى. ومن سنة ١٨٣٠ اقتفيت آثارها وحققت آمالها ولم يزد فى ذلك على أن اعترف بأحد المبادئ البديهية والأساسية لكل نظام سياسى. وقد يحسب بين أخطاء الملوكية القديمة التى ربما كانت ضرورية. وهى من الأخطاء التى كانت شؤما عليها، ذلك الإهمال المطلق للتربية الشعبية فإنها لم تفكر قط فى أن تحولها إلى منفعتها. ر. ماسيجى ب ٩ ف ٢.

§ ٢١ — أبناء أصحاب السلطان. ر. ماسبق فى هذا الباب المعانى المشابهة لهذا ف ٨.

§ ٢٢ — سيادة الأكثرية. ر. ماسبق ك ٧ ب ١ ف ٦ و ١١ — أوريبيد. لا يعرف من أية قصة من قصص أوريبيد أخذت هذه العبارة.

لقـد عددنا حينئذ على وجه تام تقريبا أسـباب الثورات والدمار والسـلام والاستقرار للحكومات الجمهورية جميعا .

— والسلام والاستقرار . لقد نبه هيجيو يتش ، فى رسالة فى ماليات روما ص ٤٤ ، على أنه فى الزمان الغابر لم تذكر ثورة واحدة كان سببها سوء الحالة المالية ذلك المصدر العادى الذى لا معدى عنه للانقلابات السياسية فى الأزمان الحديثة . وتعليل ذلك يسير جدا . فإن الدول القديمة كانت على العموم ديمقراطية وكانت عناية الشعب بمراقبـة المصروفات العامة واقتضاؤه الإحاطة علما بها فيه وقاية من كل تبذير . كذلك حق أيضا من جهة أخرى ، أن الاقتراض بأوضاعه الخطرة لم يكن معروفا بعد . فتنبيه هيجيو يتش صحيح تماما يؤيد التاريخ صحته .

الباب الثامن

علل الثورة وعلل الحفظ فى حكومات الفرد ملوكية أو طغيانية . الفرق بين الملك وبين الطاغية : علل الثورة فى حكومات الفرد مماثلة بالجزء لنظائرها فى الجمهوريات . ضروب التآمر على الأشخاص وعلى السلطات : الإهانات التى تصدر من الطغاة : تأثير الخوف والامتهان على الخصوص : ضروب المؤامرات التى يدسها الطمع فى المجد . صنوف الهجوم الخارجية على الطغيان . اعتداءات أنصاره الأقربين : أسباب الدمار فى الملوكية : أخطار الوراثة .

---

§ ١ — يبقى علينا أن ننظر فيما هى العلل الأكثر شيوعا للانقلاب وللحفظ فى حكومة الفرد . إن الاعتبارات التى يناسب عرضها فى مصير الملوكيات والطغيانات تقارب كثيرا الاعتبارات التى ذكرناها فى صدد الدول الجمهورية . الملوكية تقترب من الأرستقراطية والطغيان يتألف من عناصر من الأوليغرشية المتطرفة ومن الديماغوجية . من أجل ذلك كان أشأم الأنظمة على الرعايا لأنه مكوّن من حكومتين رديئتين وأنه يجمع بين النقائص والرذائل التى لإحداهما وللأخرى .

§ ٢ — على أن هذين النوعين من حكومة الفرد متقابلان بالتضاد حتى فى نقطة بدايتهما . الملوكية تخلقها الطبقات العليا التى يجب عليها أن تحميها من الشعب . وإن الملك ليجعل من صميم الطبقات العليا التى يمتاز عليها بفضيلته السامية أو بالأعمال الجليلة التى توحى بها إليه تلك الفضيلة أو بشهرة أصوله المعترف بها . أما الطاغية فإنه على الضد يخرج من الشعب ومن العامة ضد المواطنين الأقوياء ليدفع عنه اضطهادهم . § ٣ — والحوادث تؤيد ذلك بلا عناء . يمكن أن يقال إن كل الطغاة قد كانوا فى مبدإ أمرهم ديماغوجيين كسبوا ثقة الشعب بسعاياتهم على المواطنين الرؤساء . وقد نشأت بعض الطغيانات على هذا النحو حين كانت الدول قوية من قبل . وبعضها وهى أقدم من الأولى لم تكن إلا ملوكيات انتهكت قوانين البلد وطمحت إلى سلطان استبدادى . وأخرى أسسها رجال وصوليون بلغوا

---

§ ١ — أشأم الأنظمة . ر . ماسيلى ف ٧ . وما سبق ك ٦ ب ٢ ف ٢ وب ٦ ف ١ .

أن ينتخبهم الناس للمناصب العليا لأن الشعب فى الماضى كان يعطى جميع المناصب الكبرى وجميع الوظائف العامة مدة طويلة . وأخرى قد خرجت من الحكومات الأوليغرشية التى وكلت بلا تبصر إلى شخص واحد اختصاصات سياسية على أقصى غاية من الأهمية . § ٤ — بفضل هذه الظروف كان الاغتصاب حينئذ هينا على جميع الطغاة إذ لم يكن لهم من عمل إلا أن يعتمدوا على إرادتهم ليكونوا طغاة لأنهم كان فى يدهم من قبل إما سلطان الملك أو السلطة التى يكفلها لهم مركز سام : أمثال ذلك فيدون فى أرغوس والطغاة الآخرون الذين ابتدءوا بأن يكونوا ملوكا . ثم كل طغاة يونيه وفالاريس الذين كانوا يتربعون فى أعلى المناصب ؛ فانتيوس فى ليونتيوم وسبسل فى كورنته وفيزيسترات فى أتينا ودينيس فى سراقوزه وكثير غيرهم خرجوا مثلهم من الديماغوجية .

§ ٥ — أكرر أن الملوكية تصطف إلى جانب الأرستقراطية من حيث إنها كمثلها تمن للاعتبار الشخصى أو لفضيلة سامية أو لشرف مولد أو لخدمات عظمى أديت أو لكل هذه الميزات مضافات الى الكفاية . كل أولئك الذين قد أدوا خدمات كبرى لمدائن أو لشعوب أو كانوا فى مكنة من أدائها قد حصلوا على هذا الامتياز السامى : بعضهم بأنهم ظفروا بالأعداء فوقوا الشعب من الاستعباد كما فعل

---

§ ٤ — فيدون فى أرغوس . يظهر أنه ملك فى القرن الثامن قبل الميلاد ، و يعتبر أنه طاغية مقدام غاية فى الحذق . و يقال إنه أنشأ فى بيلوبونيز وحدة المكاييل والموازين بين جميع القبائل الدورية ، وأنه أول من ضرب النقد . ر . أوتو ملر ، الدوريون ج ١ ص ١٥٥ وج ٢ ص ١٠٨ وهيرودوت ايراتو ب ١٢٧ — كل طغاة يونيه . ر . هيرودوت ، ملبومين ب ١٣٤ ، إذ يقص تاريخ أولئك الطغاة الصغار — فالاريس . طاغية أغريجنت نحو الأولمب الرابع والخمسين ٥٦٤ ق . م . ر . أوتوملر ، الدوريون ج ٢ ص ١٦٣ — فانتيوس . الذى يتكلم عليه أرسطو أيضا فى هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ لايعرف إلا بهذا . — ليونتيوم . مدينة مجاورة لسراقوزة فى صقلية — سبسل . اغتصب الطغيان فى كورنته فى نحو الأولمب الثلاثين ٦٥٨ ق . م . — فيزيسترات ، ٥٥٠ ق . م . — دينيس فى سراقوزة . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ٤ ف ٥ .

§ ٥ — أكرر . ر . ما سبق ف ١ . — كما فعل قردوس . فى القرن الحادى عشر قبل الميلاد .

قردوس . والآخرون بأن ردوا على الشعب حريته مثـل قيروش ، وآخرون بأنهم أسسوا الدولة أو بأنهـم حازوا أرضها كملوك الأسبرتيين والمقـدونيين والملوس .

§ ٦ — رسالة الملك الخاصـة أن يسهر على أن أرباب الأملاك لا يصابون بأى ضرر فى ثروتهـم ولا الشعب بأية إهانة لشرفه . أما الطاغية فعلى الضـد كما قلت أكثر من مرة لم يك لينظر فى الشؤون العـامة إلا إلى منفعته الشخصية . غرض الطاغيـة هو الاستمتاع ، وغرض الملك هو الفضيلة . من أجل ذلك فى معرض الطموح يفكر الطاغية على الخصوص فى المـال ، وأما الملك فيفكر على الخصوص فى الشرف . وحرس الملك يتألف من المواطنين ، وحرس الطاغية من الأجانب .

§ ٧ — ومع ذلك فمن الهيّن أن يرى أن للطغيان كل أضرار الديمقـراطية والأوليغرشية . فهو كالأوليغرشية لا يفكر إلا فى الإثراء الذى هو وحـده يكفل له بالضرورة أمانة الأتباع والاستمتاع بالزينة . الطغيان يخاف أيضا من الجماعات فينزع منهم حق اقتناء السلاح . إيذاء الشعب و إبعاد المواطنين من المدينة وتشتيتهم هى الوسائل المشتركة للأوليغرشية وللطغيان، من الديمقراطية يستعير الطغيان مذهب الحرب المستمرة على المواطنين الأقوياء . ذلك الجلاد الخفى والعلنى الذى يدمرهم وتلك الصنوف من النفى التى يسلطها عليهم بحجة أنهـم عصاة للسلطان وأعداؤه، لأنه لا يجهل أن من صفوف الطبقات العليا تخرج المؤامرات ضده، وأن بعضهم يحوكون الحبائل ليستولوا على السلطان لمنفعتهم والآخرين ليتخلصوا من الرق الذى يرهقهم . هـذا هو ما تعينه نصيحة بريندر لطراز يبـول ، فإن تسـوية السنابل التى تطول غيرها كان المراد بها أنه يلزم دائمـا التخلص من المواطنين الأجلاء .

§ ٨ — ما قلته آنفا دليـل كاف على أن أسباب الثـورة يجب أن تكون هى بأعيانها على التقريب فى حكومات الفرد كما هى فى الجمهوريات . الظـلم والخوف

— والملوس . ر . فيا سيجى ، فى هذا الكتاب ب ٩ ف ١ بعض كلمات على ملوكية الملوس .

§ ٦ — كما قلت . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ٤ .

§ ٧ — الديمقراطية والأوليغرشية . ر . ما سبق ف ١ — بريندر . ر . ما سبق ك ٣ ب ٨ ف ٣ .

والإهانة هي التي أدت دائما تقريبا الى مؤامرات الرعايا على الملوك ومع ذلك فإن الظلم قد كان حظه في السببية أقل من حظ الإهانة وأحيانا أيضا من صنوف السلب الذي يقع على الأفراد .

إن الغاية التي ترمى إليها المؤامرات في الجمهوريات هي عينها أيضا في الدول الخاضعة لطاغية أو لملك . وإنها لتقع دائما لأن الفرد المالك لديه من صنوف الشرف والثروات ما يحسده عليه الآخرون جميعا .

§ ٩ — تتجه المؤامرات تارة الى أشخاص أولئك الذين بيدهم السلطان وتارة إلى السلطان نفسه . فالإحساس بالإهانة يدفع على الخصوص إلى النوع الأول . ولما أن الإهانة ربما تقع على ضروب كثيرة فالحقد الذي تثيره تكون له كذلك خواص مختلفة . وفي أكثر الحالات لا يفكر المتآمرون في إشباع أطماعهم بل في مجرد الانتقام . وشاهد ذلك عاقبة البيزستراتيين فإنهم انتهكوا حرمة أخت هرموديوس فتآمر هرموديوس للانتقام لأخته وأرستوجيتون لتأييد هرموديوس . ولم يكن للمؤامرة التي حيكت حبائلها على بريندر طاغية أمبراسيا سبب آخر إلا أن الطاغية في سكرة معربدة قد سأل أحد معشوقيه وهو يسخر منه : ألم يصيّره بعد أما ؟

§ ١٠ — وبوزنياس قتل فيليب لأن فيليب قد خلى أنصار أتال يهينونه . ودرداس تآمر على آمنتاس الصغير الذي كان يفخر بأنه هو الذي اغتصب زهرة شبابه . و L'Eunuque (الخصيّ) قتل إيفاغوراس صاحب قبرص لأن ابن هذا الأخير

---

§ ٩ — تتجه المؤامرات . ر . في مكيافللي أفكاره في المؤامرات . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٦ — هرموديوس . يروى طوسيديد مؤامرة هرموديوس ك ١ ب ١٠ وك ٦ ب ٥٤ وما بعده — على برنيدر . ر . ما مر في هذا الكتاب ب ٣ ف ٦ .

§ ١٠ — بوزنياس . قتل فيليب سنة ٣٣٦ ق . م . وتلك هي الواقعة الجديدة التي لها ذكر في سياسة أرسطو . أما عن التفاصيل فراجع ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٤٨١ ورواية مكيافللي في مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٢ ب ٢٨ — الخصي . هو نيكوكليس الملقب بالخصي قتل إيفاغوراس في السنة الثالثة من الأولمب الأول بعد المائة ٣٧٤ ق . م . ر . ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٣٦٣ .

كان قد أهانه بأن اختطف زوجته . وكثير من المؤامرات لم يكن لها سبب إلا انتهاك الحرمات الذى كان يقع من الملوك على أحد رعاياهم . § ١١ – كذلك كانت المؤامرة التى حاكها كراتى على أرخيلاوس، فإن الأول لم يكن ليطيق أبدا إلا على كره تلك العلاقات المهينة . من أجل ذلك لم يدع أول تعلة مقبولة وإن كانت أقل خطرا فى نفسه مما كانت الأخرى . فإن أرخيلاوس بعد أن وعده بترويجه إحدى ابنتيه نكث عهده وزوجهما كلتيهما إحداهما الملك إيليمى، على أثر هزيمته فى الحرب مع سيرا وأرهبوس والأخرى لأمنتاس ابن ذلك الملك، يريد بذلك أن يلطف من العداوة بين كراتى وبين ابن كليوبترا . غير أن السبب الحقيقى لعداوته هو الحقد الذى كان يحمله الشاب من العلاقات التى كانت تربطه بالملك . § ١٢ – وقد دخل هللنوقراط من لارسا فى المؤامرة لإهانة مشابهة . فإن الطاغية الذى كان قد فسق به فى شبابه لم يشأ أن يرده الى وطنه كما كان قد وعده، فاقتنع هللنوقراط بأن حظوة الملك له لم تأت من شهوة حقيقية بل ليس لها غرض إلا أن يشهر بعاره . وبرهون وهيرقليدس وكلاهما من أونوس قتلا كوتيس انتقاما لأبيهما . وأدماس خان كوتيس لينتقم منه للجبّ المهين الذى أجراه فيه إبان طفولته .

§ ١٣ – وكثيرا ما يتآمر المرء غضبا للمعاملات السيئة التى يعامل بها شخصيا . حتى إن حكاما وأعضاء عائلات مالكة قد قتلوا الطغاة أو بالأقل تآمروا عليهم ليشفوا ما فى صدورهم من أحقاد من هذا القبيل . ففى ميتلين مثلًا كان البنتاليون الذين يطيب لهم أن يجوسوا خلال المدينة يضربون بالعصى كل من كان يلقاهم قد

§ ١١ – أرخيلاوس . لا أدرى هل أرخيلاوس هذا هو الذى جاء ذكره فى غرغياس أفلاطون ص ٢٥٣ من ترجمة كوزان — كراتى . يزعم ديودور الصقلى أن كراتى الذى يسميه كراتيروس قد قتل الملك خطأ فى الصيد . ر . ك ١٤ ص ٢٦٥ وكل هذا القسم من تاريخ مقدونيا غامض جدا .

§ ١٢ — برهون . أو كما يسميه ديوجين اللايرثى فيثون قد قتل كوتيس طاغية إينوس فى تراقيا ولجأ الى أثينا . ر . ديوجين اللايرثى ك ٣ ف ٤٦ .

ذبحهم ميغاكليس وأعانه على ذلك أصحابه . ثم بعد ذلك قتل سامرديس بنتيلوس الذى أساء معاملته وكانت امرأته تدفعه الى هذا الانتقام . وإذا كان ديكامنخوس فى الائتمار على أرخيلاوس قد رأس المتآمرين بأن كان أول محرض لهم فذلك لأنه كان قد امتلأ غيظا من أن أرخيلاوس أسلمه الى الشاعر أوريبيد الذى أمر بضربه بالسياط لأنه سخر من بخره . وكثير من الملوك قد شروا بحياتهم أو براحتهم ثمنا لأمثال هذه الإهانات . § ١٤ — إن الخوف الذى ذكرناه سببا للانقلاب فى الجمهوريات ليس فى حكومات الفرد بأقل أثرا . فإن ديكامنخوس أرتبان قتل إكزركسيس خوفا من أن يعلم الملك أنه أمر بشنق دارا على رغم النهى الذى صدر من الملك . غير أن أرتبان كان يرجو بادئ الأمر أن يكون إكزركسيس قد نسى ذلك النهى الذى صدر منه أثناء وليمة . كذلك الاحتقار يجلب أيضا ثورات فى حكومات الفرد . فان سردانابال قتله أحد رعاياه إذ رآه ممسكا بالمغزل وسط نسائه ، إن صدقت الرواية . ومع التسليم بأن هذا لا يصدق فى حق سردانابال فإنه يمكن أن يكون صدقا فى حق رجل آخر . وإن ديون لم يتآمر إلا احتقارا لدينيس الشاب إذ رأى جميع رعاياه لا يأبهون له وأنه كان غارقا فى سكر مقيم . § ١٥ — إنما هو على الخصوص بأسباب من هذا الطراز أن يصمم أحيانا حتى أصدقاء الطاغية على التآمر به : فإن الثقة التى يتمتعون بها لديه توحى إليهم احتقاره وتسهل سبل الرجاء فى إخفاء مؤامراتهم . وفى الغالب حينما يظن المرء بنفسه أنه فى مكنة من تقلد السلطان بأية وسيلة كانت فحسبه أنه

§ ١٣ — سامرديس . لا يعرف من هذا .

§ ١٤ — الخوف الذى ذكرناه . ر . ماسبق ب ٢ ف ٣ — أرتبان . قتل إكزركسيس فى السنة الرابعة للأولمب الثامن والسبعين ٤٦٥ ق . م . وقد اختلف المؤرخون فى رواية موت إكزركسيس . والظاهر أن رواية أرسطو أرجحها . وإن هذا الجزء من التاريخ يكاد يكون مجهولا .

— أحد رعاياه . هو أرباس الذى أسقط سردانابال . ر . ديودور الصقلى ك ٢ ص ١١٠ .

— ديون . تجريدة ديون على دينيس الصغير كانت فى السنة الرابعة للأولمب الرابع بعد المائة ٣٥٧ ق . م .

يحتقر الطاغية ليتآمر به . لأنه متى كان المرء قويا استهان بالخطر وصار ميسورا له التصميم فى العمل مدفوعا لذلك بما له من الثقة بقواه . وعلى هذا النحو لم يكن للقواد فى الأغلب من أسباب أخر للتآمر بالملوك الذين يستخدمونهم : مثال ذلك قيروش أسقط أستياج الذى كان يزدرى سلوكه وقوته، والذى كان قد تخلى عن مباشرة السلطان شخصيا ليفرغ للإفراط فى صنوف اللذائذ . وسوتيز التراقى تآمر كذلك بآمودوكوس وكان قائدا عنده . وقد تجتمع أسباب من هذا القبيل للتآمر . وأحيانا ينضم الحرص الى الاحتقار : وشاهد ذلك ائتمار متريدات بأريوبرزان . هذه الإحساسات تفعل فعلها على الخصوص عند الرجال أولى الخلق الجرىء والذين استطاعوا أن يبلغوا عند الملوك منصبا حربيا ساميا . فإن الشجاعة متى عاونتها الوسائل القوية تنقلب إلى جسارة فيتآمر المرء لأنه يظنه واثقا من النجاح ما دام ذانك السببان يؤيدانه .

§ ١٦ — للمؤامرات التى تدفع إليها رغبة المجد طابع آخر مغاير تماما لتلك الطوابع التى ذكرنا إلى الآن. فليست الدوافع إليها هى الحسد على الثروات الطائلة ولا رغبة التشاريف العليا التى للطاغية والتى تسبب فى الغالب التآمر عليه . فليس لاعتبارات من هذا القبيل يلقى الرجل الطموح بنفسه فى أخطار مؤامرة . بل يترك للأغيار الأسباب الدنيئة والوضيعة التى تكلمنا عليها آنفا ، فكما أنه يجازف فى كل شأن لا نفع فيه لكنه ربما أدى إلى الشهرة وحسن الأحدوثة كذلك هو يتآمر على الملك أو الطاغية لحرصه لا على السلطان بل على المجد . § ١٧ — والرجال من هذا الطراز من الندرة بمكان ، لأن أمثال هذه العزائم تقتضى دائما احتقارا للحياة على الإطلاق فى حال اقتران المشروع بالخيبة . وإن الفكرة الوحيدة التى يجب أن

§ ١٥ — قيروش أسقط أستياج . خلع قيروش أستياج ولكنه لم يقتله . ر . هيرودوت كليو ب ١٣٠ .

— سوتيز التراقى . ر . اكسينوفون أناباز . ك ٧ ب ٢ . والهلينيين ك ٤ ب ٨ — ائتمار متريدات . ر . اكسينوفون . سيروبيدى ك ٨ ب ٨ .

تكون هى مصـدر الإيحاء هى فكرة ديون ، غير أنه من العسـير أن تخطر على بال كثيرين . فإن ديون حين مشى إلى دينيس لم يكن معه إلا قليل من الجنود معلنا أنه أيا كان حظه من النجاح لحسبه أن يقوم بهذا المشروع حتى إنه لو مات حين يطأ أرض صقلية لكان موته على كل حال حسنا جميلا .

§ ١٨ — الطغيان يمكن أن ينقلب ككل حكومة أخرى من غزو خارجى آت من دولة أقوى منه ومدسترة على مبدإ مضاد . وبيّن أن هذه الحكومة المجاورة بسبب مبدئها المضاد نفسه ، لا تتربص إلا ساعة الهجوم . والمرء متى قدر فعل دائما ما يرغب فيه . فإن الدول ذات المبادئ المختلفة هى دائما بعضها لبعض عدو . فمثلا الديمقراطية عدو الطغيان كما يكون الخزاف عدوا للخزاف كما يقول هيزيود . وهذا لا يمنع أن تكون الديمـاغوجية المتطرفة إلى أقصاها هى طغيان حقيق . والملكية والأرستقراطية كلتاهما عدو للأخرى بسبب تخالف مبدأيهما . من أجل ذلك كان دأب اللقدمونيين أن يسقطوا الطغيانات كما صنعه أيضا السراقوزيون كلما كانت تدير شئونهم حكومة صالحة .

§ ١٩ — الطغيان يحمل فى باطنه سـببا آخر للخراب حينما يقيم الثورة أولئك الذين هو يستخدمهم . وشاهده سقوط الطغيان الذى أنشأه جيلون . وفى أيامنا طغيـان دينيس . فإن طرازيبول أخا هيرون كان يعنى بتحبيذ الشهوات الجنونيـة لابن جيلون الذى خلفه وغمره فى الملذات ليحكم باسمه . فتآمر أتباع الأمير الشاب اللصقاء به لا لإسقاط الطغيان نفسه بل لخلع طرازيبول غير أن شركاء هذا الأخير

---

§ ١٨ — مدسترة على مبدإ مضاد . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ .

— كما يقول هيزيود . ر . الأعمال والأيام ، البيت ٢٥ .

— اللقدمونيين . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ حيث ذكر أن اللقدمونيين كانوا يسقطون الديمقراطيات .

§ ١٩ — الذى أنشـأه جيلون . ملك جيلون فى السنة الرابعـة من الأولب الثـالث والسبعين ٤٨٤ ق . م . وقد كان منذ ست سنين طاغية لجيل . ر . هيرودت . بولمنى ب ١٥٣ وما بعده .

قد انتهزوا هـذه الفرصة المواتية لطردهم جميعا . أما دينيس فإن قريبه ديون هو الذى سعى عليه واستطاع قبل موته أن ينفى الطاغية بمعاونة الشعب الثائر .

§ ٢٠ — ومن الإحساسين الحقـد والاحتقار اللذين يسببان ، فى الغالب ، المؤامرات على الطغيانات يستحق الطغاة دائما أحدهما على الأقل وهو الحقد . لكن الاحتقار الذى يلقونه فى روع الناس يجلب سقوطهم فى غالب الأحيان . ومايثبته حق الإثبات أن أولئك الذين كسبوا السلطان بأنفسهم قد استطاعوا الاحتفاظ به وأن أولئك الذين ورثوه ما لبثوا أن فقـدوه . فإنهم وقد سقطت بهم الإفراطات وضروب السوء فى سلوكهم يسهل سقوطهم فى الاحتقار ويهيئون الفرص الكثيرة المواتية للتآمرين عليهم . § ٢١ — ويجوز أن يوضع الغضب فى صف الحقد فإن أحدهمـا والآخر يحملان على أفعال متشابهة فضل تشابه . إلا أن الغضب هو أيضا أفعل من الحقد لأنه يؤتى فى التآمر حدّة أشـدّ تقودها شهوة لا تدبر فيها . و إن الشـعور بالإهانة هو الذى يسلم القلوب الى سورات الغضب ، وشاهد هذا سقوط البيزسـتراتيين وكثير غيرهم . ومع ذلك فالحقد أشـدّ روعا . الغضب مصحوب دائمـا بالشـعور بألم لا يدع محـلا للتبصر . وأما الكره فلا ألم له يزلزله فى مؤامراته .

لأجل أن نلخص مامر نقول إن جميع أسباب الثورات التى عيناها للأوليغرشية الغالية والتى ليس لها ما يزن أمرها وللديماغوجية المتطرفة تنطبق على الطغيان سواء بسواء . لأن هاتين الصورتين من الحكومة همـا طغيانان حقيقيان مقسمان فى أيد كثيرة .

§ ٢٢ — الملوكية أقل خشية من الأخطار الخارجية . وهذا هو الذى يكفل لها البقاء . وإنما فيها عينها ينبغى البحث عن جميع أسباب انهيارها . ويمكن ردّها

§ ٢٠ — أولئك الذين كسبوا السلطان . ر . فيما بعد ف ٢٣ . ومكيافللى "الأمير ب ٦" وكذلك أفلاطون يبغض الإرث . ر . القوانين . ك ٣ ص ١٨٣ وما بعدها .

إلى سببين : أحدهما دسائس أعوانها الذين تستخدمهم والثانى الميل إلى الاستبداد حين يطمع الملوك فى نمـاء قوتهم حتى على حساب القوانين . و يكاد لا يرى فى أيامنا ملوكيات تؤسس والتى تظهر منها أولى بها أن تكون حكومات فرد مطلقة وطغيانات من أن تكون ملوكيات . ذلك بأن الملوكية الحقة فى الواقع هى سلطان مرضىّ بحرية ومتمتع باختصاصات عالية فقط . لكن لمـا أن المواطنين اليوم يستوون على العموم وأنه لا واحد له من التفوّق العظيم ما يمكنه أن يختص دون سواه بالطموح إلى مركز رفيع فى الدولة كهذا ، فينتج منه أن الناس لا يعطون الرضا بعد للملوكية وأنه إذا اعتمد امرؤ فى الملك على الكيد أو العنف فأخلق به أن يعدّ طاغية .

§ ٢٣ — فى الملوكيات الوراثية ينبغى أن يضاف سبب الدمار هذا الخاص بها جد الخصوص : أن أكثر هؤلاء الملوك بالإرث يوشكون أن يصيروا بائسين وأنه لا يغفر لهم أى إفراط فى سلطتهم ما داموا لا يملكون ألبتة سلطة طغيانية بل مجرد كرامة ملوكية . الملوكية أسهل ما يكون إسقاطها لأنه ليس فيها بعد من ملك منذ لا يريد النـاس أن يكونه . أما الطاغية فعلى ضـدّ ذلك يضربْ نفسه على الناس ضربا على رغم الإرادة العامة .

تلك هى الأسـباب الرئيسة لانهيار حكومات الفرد . ولا أعدّد من أغيارها التى تقاربها .

---

§ ٢٢ — ملوكيات ... حكومات فرد . هاهنا يحس الفرق بين هاتين العبارتين فإن " الملك " هو ذلك الفرد الذى يملك و يصرف الشؤون بالمطابقة لقوانين يجب عليه رعايتها ولم يكن قط هو الذى سنها . أما الفرد فهو السيد المـالك ولا قانون له إلا إرادته ولكنه مع ذلك لا يسىء استعمال سلطانه المطلق . أما الطاغية فإنه يسىء استعمال السلطان الذى بيده . هذه الفروق هى من الأهمية بمكان . ر . ك ٣ ب ١٠ ف ٧ .

§ ٢٣ — أن يصيروا بائسين . يمكن أن يضاف هذا التصريح الجلى ضدّ الوراثة إلى ما صرح به أرسطو من قبل ك ٣ ب ١٠ ف ٩ . يلزم أن يريد المرء أن يغمض عينيه عن النور ليدعى أن الفيلسوف قد ألف كتابه وهو مشبع بخصال البطانة وأنه عنى فى كتاب السياسة بتمليق الاسكندر الذى كاد لا يتفق حقه الوراثى البحت مع مبادئ أستاذه الاستقلالية — ليس فيها بعد من ملك . راجع الفكرة عينها فى أفلاطون (السياسى ص ٣٨٦ من ترجمة كوزان) .

الباب التاسع

وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملوكية تسلم بالاعتدال ، وللطغيانات مذهبان مختلفان للبقاء : العنف مع الخداع وحسن الإدارة . رسم للذهب الأوّل : عيوبه . رسم للذهب الثانى : فوائده . صورة الطاغية . مدّة بقاء الطغيانات المختلفة . تفاصيل تاريخية .

---

§ ١ — حكومات الفرد على العموم يجب عليها بالبداهة أن تحفظ وجودها بأسباب مضادة لجميع الأسباب التى تكلمنا عليها آنفا تبعا للطبع الخاص لكل منها ، فالملوكية مثلا تستمد استقرارها من الاعتدال . وكلما ضاقت الاختصاصات الملوكية طال حظها من البقاء فى سلامة تامة . فالملك حينذاك لا يفكر فى أن يكون مستبدا ويشتد احترامه فى كل أفعاله للمساواة العامة . والرعايا من جانبهم يقل ميلهم إلى أن يحسدوه . وهذا ما يفسر طول البقاء للملوكية عند الملوس . أما عند اللقدمونيين فإنها لم تعش بهذا القدر إلا لأن السلطان منذ البداية ، قسم بين شخصين وأنه بعد ذلك قد خفف منه ثيوفف بأنظمة عدة يليه التوازن الذى آتاه إياه بإنشاء بطون القبائل . فإنه لما أضعف قوة الملوكية كفل لها مدّة أطول . وقد وسعها حينئذ على نحوٍ ما دون أن ينقصها . وإنه كان على حق حين أجاب زوجته التى سألته : « ألا يستحيى من أن ينقل إلى أبنائه ملكا أقل قوة مما تلقاه عن أجداده » : ”كلا بلا ريب، لأنى أترك لهم ملكا أطول بقاء بكثير“ .

---

§ ١ — عند الملوس . ر . ما سبق ب ٨ ف ٥ . ويروى لنا أفلوطرخس فى كتاب ”حياة فيروس“ ب ٥ أن ملوك الملوس كانوا يجدّدون كل سنة أمام الجمعية العمومية يمينهم على طاعة القوانين . — قد خفف منه ثيوفف . ر . ك ٢ ب ٦ ف ٥ . ويسند أفلاطون الى ثيوفف أيضا إنشاء الإيفور (بطون القبائل) . ر . القوانين ك ٣ ص ١٧٤ . و . ر . أيضا ماذكره عن الملوكية فى هذا المرجع ص ١٨٨ . وإكسينوفون فى بداية مدحته لأجيزيلاس يثنى على ملوك أسبرطة لأنهم لم يعنوا قط بتوسيع سلطانهم .

§ ٢ — أما الطغيانات فإنها تبقى بطريقتين مضادتين على الإطلاق . الأولى هي العادية وهي التي يستخدمها جميع الطغاة تقريبا . وإلى بريندر في كورنتة يرجع الفضل في كل هذه القواعد السياسية التي يمكن أيضا لمملكة الفرس أن تقدّم عددا عظيما من أمثلتها .

ولقد أشرنا فيما سبق إلى بعض الوسائل التي يستخدمها الطغيان للاحتفاظ بسلطانه كلما أمكن ذلك . القضاء على كل تفوّق يرفع رأسه، والتخلص من الرجال أولى الألباب؛ ومنع الموائد العامة والاجتماعات، وحظر التعليم وكل ما يمت بسبب إلى التنوّر أعنى اتقاء كل ما يؤتى عادة شجاعة وثقة بالنفس، ومنع ضروب الفراغ وجميع الاجتماعات التي قد يجد فيها المرء تسليات مشتركة ، وعمل كل ما من شأنه أن يظل الرعايا يجهل بعضهم بعضا ، لأن العلاقات تجلب الثقة المتبادلة .

§ ٣ — وفوق ذلك معرفة تنقلات المواطنين مهما قلت قيمتها وإكراههم بوجه ما على ألا يجوزوا أبدا أبواب المدينة حتى يكون الطاغية على علم بما يعملون، وتعويدهم بواسطة هذا الاستعباد المستمر الضعة ووجل النفس . تلك هي الطرائق المستخدمة عند الفرس وعند المتوحشين . وهي وسائل طغيانية تؤدّى كلها إلى غرض واحد . وهاك أخرى : العلم بكل ما يقال وكل ما يفعل من جانب الرعايا، أن تكون له جواسيس أشبه بتلك النسوة اللائى يسمين في سراقوزة أولات السعاية . وأن يبعث ، كما فعل هيرون، أناسا سماعين في الجماعات وفي المجالس لأن المرء يكون أقل صراحة حينما يخشى الجاسوسية وأنه إذا تكلم فقد علم كل ما قال .

§ ٢ — بريندر في كورنتة . بريندر بن سيبسل خلفه على ملكه في السنة الأولى من الأولمب الثامن والثلاثين ٦٢٨ ق . م . ر . ماسبق ك ٣ ب ٨ ف ٣ وأتوملر . الدوريون ج ١ ص ١٦٥ وديوجين اللارثي (حياة بريندر) ك . ١ ص ٣٧ . ولم يكن أفلاطون بأحسن رأيا في بريندر وحذقه الطغيان . ر . الجمهورية ك ١ ص ٢٣ . — وقد أشرنا فيما سبق . ر . الباب السابق ف ٧ — القضاء على كل تفوق . ر . الجمهورية . أفلاطون . ك ٨ ص ١٧٨ .

§ ٣ — كما فعل هيرون . خلف هيرون جيلون أخاه في السنة الثالثة من الأولمب الثاني والستين ٤٧٨ ق . م . — سماعين في الجماعات . هذا هو أصل الجواسيس . ر . منتسكيوك ١٢ ب ٢٣ .

§ ٤ — وأن يبذر الشقاق والنميمة بين المواطنين، وأن يوقع الأصدقاء بعضهم فى بعض، ويثير حقد الشعب على الطبقات العلى التى يجتهد فى أن يفرّق بينها. مبدأ آخر للطغيان وهو إفقار الرعايا حتى لا يكلفه حرسه شيئا من جهة، ومن جهة أخرى أن الرعايا وهم فى شغل لتحصيل قوت يومهم لا يجدون من الوقت ما فيه يتآمرون. ولمثل هذا الغرض أقيمت أهرام مصر والمعابد للسيبسيليين ومعبد المشترى الأولمبي الذى أقامه البيزستراتيون والآثار العظمى التى شادها بوليقراط فى ساموس . تلك أعمال ليس لها إلا موضوع واحد بعينه، أن يشغل الشعب دائما ويمسكه على الفقر.

§ ٥ — يمكن أن ترى وسيلة مشابهة فى نظام الضرائب كما كانت مضروبة فى سراقوزة : ففى خمس سنين كان قد أفنى دينيس بالضريبة قيمة الملكيات كلها . والطاغية يقرّر الحرب ليشغل بها نشاط رعاياه ويلزمهم الحاجة المستمرة إلى رئيس حربى. وإذا كانت الملوكية تعتمد فى بقائها على إخلاص الرعايا فإن الطغيان لا يحفظ ذاته إلا بالارتياب الدائم من أصدقائه لأنه يعلم حق العلم أنه إذا كان الرعايا جميعا يودّون إسقاط الطاغية فإن أصدقاءه على الخصوص هم الذين فى مكنة من ذلك .

§ ٦ — عيوب الديمقراطية المتطرفة توجد فى الطغيان : إباحة للنساء فى داخل العائلات أن يخن أزواجهن . وإباحة للعبيد أن يمنّوا على أسيادهم، لأن الطاغية ليس له ما يخشاه من العبيد ومن النساء ، فإن العبيد ما داموا يتركون

---

§ ٤ — إفقار الرعايا . ر . الفكرة عينها فى أفلاطون . الجمهورية ك ٨ ص ١٧٧ . — أهرام مصر . إن تقدير الغرض السياسى للأهرام هى وآثار أخرى للأقدمين هو من التعمق فى الفكر وتحرى الحق بمكان — معبد المشترى الأولمبي . تكلم فيتروف فى مقدمة كتابه « فن العمارة » على معبد المشترى الأولمبي . ووصفه بوزنياس فى (in attica) . كان محيط هذا المعبد يقاس بأربع غلوات أو ٧٦٠ مترا . ولم تتم عمارته إلا فى عهد الأمبراطور أدريان — بوليقراط فى ساموس . يصف هيرودوت (طاليا ب ٦٠) هذه الأعمال الكبرى فى ساموس . وقد مات بوليقراط سنة ٥٢٢ ق . م . بعد أن ملك أحد عشر عاما . ر . رحلة أناخرسيس الصغير ب ٧٤ .

يعيشون على هواهم كانوا نعم الأنصار للطغيان وللديماغوجية . وقد يجعل الشعب من نفسه حاكما بأمره — من أجل ذلك يقدّر المتملق فضل تقدير لدى العامة كما هو شأنه لدى الطاغية . فلدى الشعب يوجد الديماغوجى الذى هو بالقياس إلى الشعب متملق حق ، ولدى المستبد توجد حاشيته الوضعاء الذين لا عمل لهم إلا الملق المستمر . من أجل ذلك لا يحب الطغيان إلا أشرار الناس لأنه على التحقيق يحب الملق ، والقلب الحر لا يسفل إلى هذا الدرك . الرجل الخيّر يعرف أن يحب ولكنه لا يملق أبدا . زد على هذا أن الأشرار يصلحون للأغراض الشريرة . « مسمار يطرد الآخر » كما فى المثل .

§ ٧ — خاصة الطاغية أنه يقصى كل من يحمل نفسا عزيزة وحرة لأنه يظنه الوحيد الجدير بأن تكون له هذه الخلال السامية . وإن اللألاء الذى تزهى به بين يدى الطاغية مروءة غيره واستقلاله من شأنه أن يذهب بتفوق السيد هذا التفوق الذى يستأثر به الطغيان لنفسه وحدها . إذًا فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة على أنها اعتداء على سلطانه . ومن عادة الطاغية أيضا أن يدعو لمائدته وأن يقبل فى بطانته الخاصة أجانب باعتبارهم أولى بذلك من الوطنيين ، فإن هؤلاء عنده أعداء له وأولئك ليس لهم من سبب يحملهم على أن يعملوا ضد سلطانه .

كل هذه التدابير والكثير غيرها من قبيلها التى يستخدمها الطغيان لحفظ سلامته هى من الشر بمكان مكين .

---

§ ٦ — يقدّر المتملق فضل تقدير . ر . ما سبق ك ٦ ب ٥ ف ٤ .

§ ٧ — فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة . ر . غرغياس أفلاطون ص ٣٧٠ من ترجمة كوزان — من الشر بمكان مكين . بعد هذا الوصف للطاغية الذى يساوى فى صدقه وفى دقته كل ما قد كتب على هذا الموضوع ، يؤثم أرسطو صراحة كل هذا الكيد الذى يكيده الطغيان . وهذا أيضا دفع جديد للتهم التى لا أساس لها والتى عيب بها كتاب السياسة . ر . فى هذا الكتاب ب ٩ ف ٢١ وفيما سبق ك ٣ ب ٨ ف ١ . ولو أن مكيافلى عنى بإبراز هذا التحفظ كما فعل أرسطو ، لما اعتبر نصيرا مغرضا متبجحا للطغيان ، وربما كان من أسباب ذلك أيضا نميمة بطانة روما . فإنه ينبغى أن يقال إنه قد وقف ملكاته =

§ ٨ — و بتلخيصها يمكن ردها إلى أصـول رئيسة ثلاثة هى الغاية الدائمـة للطغيان : الأوّل خفض المستوى الأخلاقى للرعايا . لأن النفوس الوضيعة لا تفكر أبدا فى الائتمار . ثانيا إعدام الثقة بين بعض المواطنين والبعض الآخر لأن الطغيان لا يمكن القضاء عليه إلا بمقدار ما يستطيع المواطنون الاتحاد فى المشاورة . من أجل ذلك يطارد الطاغيـة الأخيار من النـاس باعتبارهم أعداء سلطانه مباشرة لا لأن هـؤلاء الرجال يرفضون كل استبداد باعتباره مُهينا بل أيضا لثقتهـم بأنفسهم ولثقة الأغيار بهم ، وأنهم لا يستطيعون أن يخون بعضهم بعضا ولا يقربون الخيانة فى أى أمر كان . والأمر الثـالث الذى يقصد إليـه الطغيان هو إضعاف الرعايا و إفقارهم ، لأن المرء لا يكاد يحاول أمرا محالا و بالنتيجة لا يتصدى للقضاء على الطغيان حين لا يكون له وسائل إسقاطه . § ٩ — وحينئذ فكل ما يشغل بال الطاغية يمكن أن ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التى أسلفنا بيانها، و يمكن أن يقال إن كل وسائله للسلامة تجمع حول هـذه القواعد الثلاث : عدم ثقة المواطنين بعضهم ببعض و إضعافهم وتسفيل أخلاقهم .

هذا هو النمط الأوّل لاحتفاظ الطغيانات بسلامتها .

§ ١٠ — أما الثانى فإنه يتعلق بالعناية بإجراءات مضادة تماما لتلك التى بيناها آنفا . ويمكن استخراجه ممـا ذكرناه من الأسباب التى تسقط الملوكيات . لأنه كما أن الملوكيات تضر بسلطانها إذ ترمى إلى جعله أشـد استبدادا فكذلك الطغيان يؤيد سلطانه بجعله أشدّ ملوكية . وليس ها هنا إلا نقطة أساسية لا يجوز نسيانها

== وحياته جمعاء على خدمة جمهورية . ر . فيما سيجىء التعليق على الباب العاشر ف ٦ والمقدمة . وقد لخص منتسكيو كل هـذه النظريات على الطاغية بأن جعل الخوف هو مبـدأ الحكومة المستبدة . ر . روح القوانين ك ٣ ب ٩ .

§ ١٠ — أما الثانى . هـذا متمم لمـا قيل من قبل فى هذا الباب ف ٢ . ر . ما يقوله منتسكيو على أخلاق الملك الفرد . روح القوانين ك ٧ ب ٢٧ .

أبدا . أن يكون للطغيان دائما القوة الضرورية للحكم لا بواسطة الرضا العام فحسب ، بل أيضا على رغم الإرادة العامة .

والنزول عن هذه النقطة هو نزول عن الطغيان عينه . غير أنه متى ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيما يبقى أن يسلك مسلك الملك الحق أو على الأقل أن يتخذ بحذق كل ظواهره .

§ ١١ — فبديا يتظاهر الطاغية بأنه يعنى كل العناية بالاشتغال بالمنافع العامة ولا يظهر أبدا بمظهر المبذر فى الهدايا الثمينة التى يتكلف الشعب شديد الكلفة فى تقديمها له والتى يستخلصها هو من أتعاب رعاياه وعرق جباههم ليبذرها على الحظايا والأجانب والفنانين الجشعين . الطاغية يقدّم حسابا عن إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وهذا الأمر قد قام به أكثر من طاغية واحد . لأن له بذلك ميزة الظهور بمظهر مدبر الأمر لا الرجل المستبد . و إنه مع ذلك لا يخشى أن تعوزه الأموال ما بقى سيد الحكومة المطلق . § ١٢ — فإذا ذهب ليسيح بعيدا عن مقره فالأحسن به أن يوظف ماله من أن يترك وراءه كنوزا مركومة . لأنه حينذاك يكون الذين وكل إليهم أمر الحراسة أقل شهوة فى سلب ثرواته . عندما ينتقل الطاغية يخشى عدوان أولئك الذين يحرسونه أكثر من خشيته المواطنين الآخرين : فإن أولئك يتبعونه فى طريقه فى حين أن هؤلاء يبقون فى المدينة . ومن جهة أخرى إذ يجبى الضرائب والإتاوة ينبغى أن يظهر بمظهر أنه لا يتصرف إلا فى صالح الإدارة العامة وليجهز الوسائل لحالة حرب ليس غير . و بالجملة يجب عليه أن يظهر بمظهر الحارس والخازن للثروة العامة لا لثروته الشخصية .

§ ١٣ — ينبغى للطاغية أن يظهر بأنه صعب اللقاء ومع ذلك يجب أن يكون وقور اللقاء لا لكى يبعث على الخوف منه بل على الاحترام . على أن الأمر

---

§ ١١ — فبديا يتظاهر بأنه يعنى . ر . الأمير لمكيافلى ب ١٦ .

§ ١٣ — الاحترام . ر . الأمير لمكيافلى ب ١٧ ومنتسكيو ك ١٢ ب ٢٦ و ٢٧ من روح =

هو فى غاية الدقة ، لأن الطاغية يوشك أن يكون دائما موضعا للاحتقار ، ولكن لأجل أن يستجلب الاحترام يجب عليه ، حتى حين لا يحفل بصنوف كفاياته الأخرى ، أن يتشبث بالكفاية السياسية ، ويجعل لنفسه فى هذا الصدد شهرة لا تقبل الطعن . زد على هذا أنه ينبغى أن يمتنع وأن يمنع كل من حوله من انتهاك حرمة الشبيبة من ذكور وإناث . وأن يظهر نساؤه ذلك التحفظ مع النسوة الأخريات ، لأن الشجار النسوى قد أهلك أكثر من طغيان واحد .

§ ١٤ — فإذا أحب اللذة فلا يستسلم لها كما يفعل فى عهدنا بعض الطغاة الذين لم يكفهم الاستغراق فى صنوف التمتع منذ مطلع الشمس وطوال أيام متتالية، بل يريدون أيضا أن يعلنوا خلاعتهم تحت أعين المواطنين جميعا ليعجبوهم هكذا مما هم فيه من سعادة ونعيم . فى هذا الصدد على الأخص يجب على الطاغية أن يصطنع الاعتدال ، فإن لم يستطع فليستخف فى ذلك عن أنظار العامة . فإن المرء الذى يُستغفل و يحتقر ليس هو المرء المعتدل القنوع ، إنما هو الرجل السكران ، ليس هو بالمرء الذى يسهر، إنما هو ذاك الذى ينام .

§ ١٥ — الطاغية يتخذ خلاف كل هذه القواعد القديمة التى تقال على تصرف الطغيان . يلزمه أن يجمل المدينة كما لو كان مديرها لا سيدا لها . و يعنى بأن يعلم أنه على تقوى تضرب بها الأمثال . فإن الناس كثيرا ما لا يخشون ظلما

= القوانين . — يوشك أن يكون دائما موضعا للاحتقار . ر . المرجع السابق ب ١٩ — كفاياته الأخرى . ر . الأمير ب ١٨ — انتهاك ... . ر . الأمير ب ١٨ و ١٩ ومنتسكيوك ٧ ب ٢٨ حيث يذكر انتقام نرسيس وانتقام الكونت جليان وانتقام الدوقة منتبنسى من هنرى الثالث . — الشجار النسوى . ر . مقال مكيافلى على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٢٦ .

§ ١٥ — كل هذه القواعد القديمة . ر . فى هذا الباب ف ٣ ومابعدها و يمكن أن يقارب بين هذه النصائح التى يسديها أرسطو إلى الطغاة وبين النصائح التى يوجهها سيمونيد إلى طاغية سراقوزة فى كتيب إكسينوفون المعنون « هيرون » و يمكن الانتفاع أيضا بما قاله ديكرت على هذه الموضوعات عند تحليله للأمير لمكيافلى ج ٩ ص ٣٨٨ وما بعدها ، طبعة كوزان .

من قبـل رجل يظنونه مواظبا على جميع واجباته نحو الآلهـة و يقل اجتراؤهم على الائتمار به ، لأنهم يخالون السماء حليفة له . ومع ذلك يلزم للطاغية أن يحـذر من أن يدفع بظواهر أمره إلى حدّ الوسوسة المـؤدّية إلى السخرية . متى امتاز أحد بصنيع جميل جليل لزم أن يسبغ عليه من التشاريف ما لم يكن ليظن أنه يبلغ أكثر منه من لدن شعب مستقل. الطاغية يوزع بنفسه المكافآت من هذا القبيل، ويترك إلى الحكام الأقل درجة و إلى المحاكم أمر العقوبات . § ١٦ — كل حكومة فرد أيا كانت يجب أن تحترز من نماء قوة أحد الأفراد إلى ما بعد الحدود العادية ، أو إذا كان لا يستطاع اتقاء هـذا الأمر لزم حينئذ توزيع أمثال تلك الامتيازات على أشخاص كثيرين . وتلك هى الوسـيلة لجعلهم فى مستوى واحد . فإذا ألجأت الضرورة إلى خلق واحد من صـنوف ذلك التفوق فليكن من شأن الطاغيـة على الأقل ألا يوجهـه إلى رجل جرىء . لأن القلب الجرىء على اسـتعداد للمخاطرة فى أى أمر . و إذا لزم إسـقاط أى نفوذ سام فليكن ذلك بالتدريج وأن يعنى بألا يقضى البتة دفعة واحدة على الأسس التى عليها يرتكز .

§ ١٧ — وليكن على الطاغيـة إذ لا يسمح لنفسـه البتة أن تصـدر عنه أية إهانة من أى ضرب كان أن يجتنب على الخصوص منهـا اثنتين . ألا يبسط يده على أى كان وألا يهـين الشبيبة . وهـذا الاحتراس هـو على الأخص ضرورى فى حق النفوس النبيلة المعتزة بذواتها . إن النفوس الحريصة لا تطيق صبرا على أن تضارّ فى منافعها المـالية ، غير أن النفوس العزيزة والشريفـة تألم أكثر من ذلك لمـا يلحق بشرفها من أذى . فأحد الأمرين لازم إما أنه يلزم العـدول عن كل انتقام من الرجال الذين لهم هذا الخلق وإما أن تكون العقوبات التى يعاقبون بها

— واجباته نحو الآلهة . ر. الأمير ب ١٦ — أمر العقوبات . ر . ما سبق ك ٦ ب ٢ ف ١٠ والأمير لمكيافللى ب ١٩ ومنتسكيوك ٢ ب ٣٣ .

§ ١٧ — أية إهانة من أى ضرب كان . ر . منتسكيو ك ١٢ ب ٢٨ ومقالة مكيافللى على عاشورات تيت ليف ك ٢ ب ٢٦ و ٢٨ .

عليها مسحة من الأبوة وليست نتيجة للزراية . إذا كان للطاغية علاقات مع الشبيبة فيجب عليه أن يظهر بمظهر المنقاد لشهوته لا المجاوز حدود سلطانه . وعلى العموم متى جاز أن يكون فيها ظاهر من العار لزم أن يربى التعويض على الإهانة .

§ ١٨ — من الأعداء الذين يبغضون شخص الطاغية والذين هم أشد خطرا وأولى بالمراقبة هؤلاء الذين لا يحرصون على الحياة ما داموا يودون بحياته . من أجل ذلك وجبت العناية كل العناية بالاحتراس من الرجال الذين يحسبونهم قد أهينوا فى أشخاصهم أو فى أشخاص الذين هم أعزاء عليهم . فإن الشخص متى تأمر بعامل البغض لا يضن بنفسه ، وكما يقول هيرقليطس : «البغض عسير أن يتغلب عليه لأن حامله يجود فيه بنفسه» . § ١٩ — ولما أن الدولة تتألف دائما من حزبين متميزين الفقراء والأغنياء وجب إقناع هؤلاء وهؤلاء بأنه لا ضمان لهم إلا فى السلطان وأن يتقى كل ظلم متبادل بينهم . غير أن بين هذين الحزبين أقواهما هو دائما ذلك الذى يجب اتخاذه أداة للسلطان حتى لا يضطر الطاغية ، فى حالة متطرفة ، إلى أن يعطى الحرية العبيد أو أن يجرد المواطنين من السلاح . هذا الحزب يكفى دائما وحده لحماية السلطان الذى هو سنده وليحقق له الظفر على أولئك الذين يهاجمونه .

§ ٢٠ — على أننا قد نرى غير نافع أن ندخل فى تفاصيل أطول من ذلك . فإن الموضوع الأساسى هو ها هنا بيّن بالبداهة . يلزم للطاغية أن يظهر لرعاياه لا بمظهر مستبدّ بل بمظهر مدبر ، بمظهر ملك ، لا بمظهر رجل يعمل لمنافعه الشخصية

---

§ ١٨ — كما يقول هيرقليطس . هيرقليطس من إيفيز كان يعيش نحو القرن السادس قبل الميلاد . ر . الأمير ب ١٩ .

§ ١٩ — أداة للسلطان . ر . منتسكيوك ١٢ ب ٢٧ — يمكن تلقاء هذه الصورة التى رسمها أرسطو من الطاغية أن توضع الصورة التى رسمها أفلاطون فى آخر الكتاب الثامن وأول الكتاب التاسع من الجمهورية ترجمة كوزان ص ١٧٦ و ٢٠٠ وما بعدها .

§ ٢٠ — مدبر . احتفظت بهذه الكلمة التى هى واردة فى جميع المخطوطات ، وأما الرواية التى آثرها سلبورج ومن تبعه من الناشرين فهى توائم فى حقيقة الأمر تعابير أرسطو (ك ١ ب ١ ف ٢) ولكن لا شىء يسمح بها هنا وليست ضرورية .

بل رجل يدبر منافع الأغيار . يلزمه أن يطلب فى سلوكه كله الاعتدال دون الإفراطات . يلزمه أن يقبل فى مجلسهِ المواطنين الممتازين وأن يجاب إلى نفسه بوسائله محبة العامة . بذلك يكون واثقا قطعا لا من أن يجعل سلطانه أجمل وأشد استحقاقا للمحبة لأن رعاياه سيصيرون أحسن حالا و بمعزل عن كل إهانة ، وأنه لن يثير أى حقد ولا أى خوف فحسب ، بل أيضا ليجعل سلطانه أبقى على الزمان . و بالجملة يلزمه أن يظهر بمظهر الفاضل كل الفضل أو على الأقل نصف فاضل وألا يظهر أبدا بمظهر الرذيل أو على الأقل بمقدار ما يمكن الإنسان أن يكون .

§ ٢١ — ومع ذلك فعلى رغم كل هذه الحيطات فإن أقل الحكومات استقرارا هى الأوليغرشية والطغيان . فإن أطول طغيان بقاء كان طغيان أورطاغوراس وذريته فى سيسيون ، فقد بقى مائة عام . ذلك بأنهم عرفوا كيف يدبرون أمور رعاياهم بحذق وأن يخضعوا هم أنفسهم فى كثير من الأشياء لنير القانون . فإن كليستين اتقى الهوان بكفايته الحربية وصرف كل عنايته إلى كسب محبة الشعب بل ذهب كما يقال إلى أن توج بيديه القاضى الذى نطق بالحكم عليه لمصلحة خصمه . و إذا صدقت الرواية فإن التمثال الجالس الذى هو فى الميدان العام هو تمثال ذلك القاضى المستقل ، يقال أيضا إن بيزسترات رضى لنفسه أن يعلن قضائيا أمام المحكمة . § ٢٢ — الطغيان التالى فى طول البقاء هو طغيان السبسيليين فى كورنته ، لبث ثلاثة وسبعين عاما وستة أشهر .

§ ٢١ — أقل الحكومات استقرارا . هذا تأثيم جديد للطغيان . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٧ . و . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٨ ب ١٠ . — أورطاغوراس وذريته . استولى أورطاغوراس على الطغيان نحو الأولمب السادس والعشرين ٦٧٦ ق . م . ر . أوتو ملر . الدوريون ج ١ ص ١٦١ . وأشهر سلالة أورطاغوراس كان كليستين ، وأما الآخرون فلا يكادون يعرفون . وقد كانت سيسيون مجاورة لكورنته فى شمالها الغربى .

§ ٢٢ — طغيان السبسيليين . ملك سبسيل نحو الأولمب الثلاثين ٦٥٨ ق . م .

فإن سبسيل ملك شخصيا ثلاثين عاما و بريندر أربعة وأربعين و بسامتخوس بن غرديوس حكم ثلاث سنين . و إن الأسباب التى حفظت طغيان سبسيل زمانا طويلا هى الأسباب المتقدمة أنفسها ، لأنه الأخير كان ديماغوجيا أيضا ولم يشأ البتة طوال مدّة ملكه أن يكون له أتباع . وأما بريندر فكان مستبدا غير أنه كان قائدا عظيما . § ٢٣ — ثم ينبغى أن يوضع فى المرتبة الثالثة بعدهذين الطغيانين الأوّلين طغيان البيزستراتيين فى أتينا ، غير أنه كان متقطعا . فإن بيزسترات مدّة سلطانه قد اضطرّ أن يهرب مرتين فى ثلاث وثلاثين سنة ولم يكن يملك حقيقة إلا سبع عشرة سنة ، وملك أبناؤه ثمانى عشرة سنة : فالمجموع خمس وثلاثون سنة . ثم تجىء بعد ذلك طغيانات هيرون وجيلون فى سراقوزة ، ولم يكن هذا الأخير طويل المدّة ، فقد لبث اثناهما ثمانية عشر عاما . ومات جيلون فى السنة الثامنة من ملكه . وملك هيرون عشر سنين . وخلع طرازيبول فى نهاية الشهر الحادى عشر . وبالجملة فإن أكثر الطغيانات لم يلبث إلا مدّة قصيرة .

تلك هى على التقريب فى الحكومات الجمهورية وفى حكومات الفرد كل أسباب الدمار التى تهدّدها ، وتلك هى وسائل السلامة التى تثبتها .

— حكم ثلاث سنين . هنا خطأ واضح فى الأرقام فإنه إذا عد بسامتخوس من السبسيليين ، وسياق عبارة أرسطو لا يكاد يسمح باستثنائه ، فلا يكون ملك السبسيليين بعد ثلاثا وسبعين سنة بل ستا وسبعين . على أنه لا يعرف من هو بسامتخوس المصرى الاسم . يرى جوتلنج أنه ليس من سلالة السبسيليين وأنه لكونه كان قائدا لجيوش بريندر قد استوى على العرش مدّة ثلاث سنين فى آخرها وصل بريندر إلى خلعه . والتاريخ صامت تماما عن هذه الوقائع جميعا . والذى يظهر أنه الحق بناء على شهادة جميع المؤرخين هو أن سبسيل ملك ثلاثين سنة و بريندر أربعا وأربعين كما يقول أرسطو . ر . أوتو ملر . الدوريون ج ١ ص ٢٦٨ .

§ ٢٣ — طغيان البيزستراتيين . بيزسترات اغتصب الطغيان سنة ٥٦٠ ومات سنة ٥٢٨ ق . م . وطرد هيباس من أتينا سنة ٥١٠ ق . م . — ومات جيلون . ر . ما سبق ب ٨ ف ٩ وما بعدها . — وملك هيرون . ر . ما سبق ب ٩ ف ٣ من هذا الكتاب — طرازيبول . ر . ما سبق ب ٨ ف ٩ من هذا الكتاب ففيه بعض التفاصيل عن طرازيبول .

الباب العاشر

نقد نظرية أفلاطون على الثورات . أخطاء أفلاطون المتعلقة بالنظم الذى فيه تتعاقب الحكومات المختلفة فى الغالب من العادة . أفلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغى .

---

§ ١ — فى الجمهورية يتكلم سقراط أيضا على الثورات لكنه لم يجد معالجة هـذا الموضوع . حتى إنه لم يعين أى سبب للثورات خاص بالجمهورية الفاضلة أى بالحكومة الأولى . وعلى رأيه أن الثورات تأتى من أنه لا شىء فى هذه الدنيا

---

§ ١ — فى الجمهورية . ر . جمهورية أفلاطون ك ٨ ص ١٣٠ ترجمة كوزان وتعليقه الأخير ص ٣٢٣ . هـذا التعليق المطول الذى وضعه كوزان فيـه مناقشة وتلخيص لجميع بحوث الناشرين والمفسرين لفقرة أفلاطون هذه . والنتيجة العامة هى أن هذه الفقرة غير معقولة أصـلا . أفكانت كذلك عند القـدماء وهنا على الخصوص عند أرسطو ؟ هذا أمر لا يطاق . لا شىء فى إيراده يدل على ذلك . حق أنه يجـد نظرية أفلاطون باطلة ما دام ، على رأيه ، الجـزء الأخير هو وحده الذى ليس باطلا . لكنه لا يقول إن عبارة هـذه النظرية غير مفهومة عنده كما هى عنـدنا . بل ينبغى الاعتقاد بأنه كان يفهمها بلا عناء وإن كان لا يقرها ، كذلك يمكن أن يقال فى شأن المفسرين القدامى لأفلاطون إن هذه الفقرة لم تعتبر قط غير معقولة . فإذا كانت لا تؤدى عندنا أى معنى فذلك على الراجح لأن العبارات الهندسية المستخدمة فيها ليس لنا بهـا مرانة . والذى يظهر أنه الأشد احتمالا هو أن عمليات الضرب المتعاقبة يجب أن تنتج العدد خمسـة آلاف وأربعين الذى له أهمية عليا فى النظرية السياسـية لأفلاطون (ر . ما سبق ك ٢ ب ٣ ف ٢) . والذى هو يعين بلاشك العهد الطويل للثورات . وبعد أن درست طويلا هذه الفقرة لم أجد ما أقترحه حلا جديدا . وربمـا كان واجبا على أن أفعل كما فعل كوزان بأن أحذف من ترجمتى هذه الفقرة غير المرضـية . على أن نقد أرسـطو لا يصح أن يوجه إلى الكلمات فانه من الممكن أن تفهم هذه الفقرة حـق الفهم بصرف النظر عما أورده من كتاب أستاذه . وينبغى أيضا أن يراجع فى أسباب الثورات على رأى أفلاطون كتاب القوانين ك ٣ ص ١٣١ . وما بعدها . وقد خلق أفلاطون لاتقاء الثورات هيئة حراس القوانين . هذا نظام عجيب ينبغى أن يقرّ فى كل الدول على صورة أو على أخرى . ولعل أرسطو قد أخطأ فى عدم مناقشة فكرة أستاذه هذه . ر . القوانين آخر ك ٧ و . ر . ك ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من الجمهورية . ولقد رسم فولو بيوس ومكيافلى أيضا الدائرة التى تتبعها حتما ثورات الدول . ر . التاريخ العام ك ٦ ب ٥ وما بعده وب ٥٧ والمقالة على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ .

بباق إلى الأبد وأن كل شيء يجب أن يتغير فى حين من الزمان . و يزيد على ذلك أن «هذه الاضطرابات، التى جذرها المزيد بثلث زائد خمسة يؤتى لحنين، لا تبدأ إلا حين يرتفع العدد هندسيا إلى المكعب، ما دام أن الطبيعة تخلق حينئذ كائنات معيبة وغير قابلة للإصلاح أصلا » . هذا الجزء الأخير من تدليله يجوز أن ألا يكون باطلا لأن على ظهرها رجالا عاجزين بالطبع عن قبول التربية وعن أن يصيروا فضلاء . لكن لماذا تنطبق هذه الثورة التى يتكلم عليها سقراط على هذه الجمهورية التى يؤتينا إياها على أنها كاملة بخصوصها أكثر من انطباقها على كل دولة أخرى أو على أى شيء فى هذه الدنيا § ٢ — لكنه فى هذه اللحظة التى يعينها للثورة الكلية يتغير كل شيء دفعة واحدة حتى الأشياء التى لم تكن البتة قد ابتدأت أن تجتمع، و إن مخلوقا ولد فى اليوم الأوّل من الطامة سيكون مشمولا بها كالآخرين . يجوز أن يتساءل أيضا : لماذا تنقلب جمهورية سقراط الفاضلة إلى النظام اللقدمونى؟ إن نظاما سياسيا أيا كان أولى به أن ينقلب إلى النظام الذى هو المقابل له فى أكثر ما يكون من العادة من أن ينقلب إلى النظام الأقرب له . يمكن أن يقال هذا القول على جميع الثورات التى يسلم بها سقراط حين يؤكد أن النظام اللقدمونى ينقلب إلى أوليغرشية والأوليغرشية إلى ديماغوجية وهذه إلى طغيان . غير أن الأمر على ضد ذلك تماما . فالأوليغرشية مثلا يغلب عليها أن تخلف الديماغوجية أكثر مما تخلف حكومة الفرد .

§ ٣ — زد على هذا أن سقراط لا يقول هل تقع فى الطغيان ثورات أولا تقع . ولا يقول شيئا فى الأسباب التى تأتى بها ولا فى الحكومة التى تبدل منها . وقد يفهم بلا عناء سكوته الذى شدّما عالج عدم الاحتفاظ به . فكل الأمر هنا يجب أن يبقى مظلما تماما لأن فى أفكار سقراط يلزم أن يرجع من الطغيان إلى هذه الجمهورية الفاضلة التى تصوّرها ، وتلك هى الوسيلة الوحيدة

§ ٢ — على النظام اللقدمونى . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٣٤ من ترجمة كوزان .

للحصول على هذا الدور اللانهائى الذى تكلم عليه . غير أن الطغيان يخلف الطغيان أيضا . وشاهد ذلك طغيان كليستين إذ خلف طغيان ميرون فى سراقوزة . الطغيان يمكن أيضا أن ينقلب إلى أوليغرشية مثل طغيان أنتيليون فى خالسيس أو إلى ديماغوجية مثل طغيان جيلون فى سراقوزة، أو إلى أرستقراطية مثل طغيان شاريلاوس فى لقدمونيا أو كما قد رئى فى قرطاجة . § ٤ — الأوليغرشية فى دورها تنقلب إلى طغيان وهذا وقع فى الماضى لأكثر الأوليغرشيات فى صقلية . فليذكر أن الأوليغرشية قد خلفت طغيان پانسيوس فى ليونتيوم، وفى جيل خلفت طغيان كليندر، وفى ريجيس طغيان أنكسيلاس . وليذكر كثير غيرها يمكن الاستشهاد به على السواء . وهذا هو أيضا خطأ توليد الأوليغرشية من شره رؤساء الدولة واشتغالهم بالمكاسب التجارية . بل الذى ينبغى هو أن يطلب الأصل فى ذلك الرأى الذى يرتئيه أناس واسعو الثروة يظنون أن المساواة السياسية ليست عادلة بين أولئك الذين يملكون والذين لا يملكون شيئا . فى أية أوليغرشية الحكام لا يستطيعون أن يشتغلوا بالتجارة ، والقانون يحرم عليهم ذلك . بل أزيد من ذلك فى قرطاجة التى هى دولة ديمقراطية يتعاطى الحكام التجارة ومع ذلك لم يقع فى الدولة بعد ثورة . § ٥ — ومن الغرابة بمكان أيضا أن يقال إن الحكومة فى الأوليغرشية منقسمة

---

§ ٣ — الطغيان يخلف أيضا الطغيان . لا يجعل أفلاطون الطغيان يجىء إلا من الديمقراطية المتطرفة . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٦٥ و ١٦٩ .

— ميرون فى سراقوزة . كان ميرون من سلالة أورثاغوراس . ر . ما سبق ب ٩ ف ٢١ . — أنتيليون . لا يعرف هذا الاسم فى غير هذا الموضع . — فى قرطاجة . هذا يناقض تماما ما قاله أرسطو ك ٢ ب ٨ ف ١ . وما سيقوله فى الأسطر الآتية فى هذا الباب ف ٤ . وربما كان ينبغى أن يقال هنا خلقيدون بدلا من قرطاجة . ومعلوم أن الكلمتين تلتبسان إحداهما بالأخرى فى اللغة اليونانية .

§ ٤ — پانسيوس . ر . ما سبق ب ٨ ف ٤ — طغيان كليندر . ر . هيرودت (بولنى ب ١٥٤) وقد كان كليندر فى نحو الحرب الميدية — طغيان أنكسيلاس . ر . هيرودوت (إيراتو ب ١٨) وكان أنكسيلاس يعيش فى زمن كليندر — المساواة السياسية . ر . تنبيها مشابها ك ٣ ب ٣ ف ٣ و ٤ . — فى قرطاجة . ر . التعليق الخاص بقرطاجة فى هذا الباب ف ٣ .

إلى حزبين الفقراء والأغنياء ، أفيكون هذا شرطا أخص بالأوليغرشية منه بجمهورية أسبرتة مثلا أو بأية حكومة أخرى فيها المواطنون غير متساوى الثروات أو غير متساوين فى الفضيلة؟ حتى على فرض أنه لا أحد يُملِق فهذا غير مانع للدولة من أن تنقلب من الأوليغرشية إلى الديماغوجية إذا زادت كتلة الفقراء، ومن الديمقراطية إلى الأوليغرشية إذا صار الأغنياء أقوى من الشعب على حسب ما يتبطل البعض ويجد فى العمل البعض الآخر. إن سقراط ليهمل كل هـذه الأسباب المختلفة جد الاختلاف التى تسبب الثورات ليتشبث بسبب واحد إذ يسند الفقر إلى سوء السلوك وإلى الديون ليس غير كما لو كان جميع الناس أو بالأقل جلهم يولدون فى السعة. § ٦ — ذلك خطأ فاحش. والحق هو أن رؤساء المدينة يستطيعون متى فقدوا ثروتهم أن يلجأوا إلى الثورة. وأنه حين يفقد المواطنون الخاملون ثروتهم فهذا لا يمنع الدولة من أن تبق هادئة. هذه الثورات لا تجر كذلك إلى الديماغوجية أكثر مما يأتى بها نظام آخر. يكفى نفى سياسى أو ظلم أو إهانة لتكون علة عصيان أو انقلاب فى الدستور، دون أن يقع أى مساس بثروات المواطنين. ليس للثورة فى الغالب سبب آخر غير هـذه الرخصة التى تجعل كل فرد يعيش على ما يناسبه، رخصة يسند سقراط أصلها إلى إفراط فى الحرية. وأخيرا بين هذه الأنواع المتعددة للأوليغرشيات وللديمقراطيات لا يتكلم سقراط على الثورات فيها إلا كما لو كانت كل واحدة منها وحيدة فى نوعها.

---

§ ٥ — وإن سقراط ليهمل. ر. أفلاطون. الجمهورية ك ٨ ص ١٤١ لقد مدح تمان فى «تاريخ الفلسفة» ج ٣ ص ٣٢٥ كتاب السياسة هذا مدحا جميلا هو خير ما مدح به هذا الكتاب. إذ يقول «لقد أودع أرسطو هـذا الكتاب كنزا من التجربة ومعرفة الناس وهما مفيدتان وقابلتان للتطبيق أبدا.» وأضاف تمان إلى ذلك قوله: «إن وسائل البقاء التى وضعها للطغيان ليست فى باب العبقرية بأقل مما وضعه مكيافلل». ر. ما سبق ب ٩ ف ٥. ولقد حاكى بودن هـذا الكتاب الثامن فى الكتاب الرابع من جمهوريته.

§ ٦ — سقراط. يجب أن نلاحظ أن أرسطو بدأ مؤلفه بانتقاد نظريات أفلاطون وإنه ليختمه بهذا الانتقاد أيضا.

✦
✦ ✦

كَمُلَ طبع كتاب "السياسة لأرسطوطاليس" بمطبعة دار الكتب المصرية
فى يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٣٦٦ (٢٢ يوليه سنة ١٩٤٧) م

محمد نديم
مدير المطبعة بدار الكتب
المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٤/٣٠/١٥٠٠)

تصـــويب

في مواضع من المقدمة وردت «قرطاجنة» وصوابها «قرطاجة» تفريقا بينها وبين «قرطاجنة» الأسبانية .

في مواضع من الكتاب وردت «طيبة» وصوابها «ثيبة» المدينة الإغريقية .

ينقل آخر سطر من هامش ص ١٢١ الى هامش ص ١٢٢

في ص ١٢٦ س ١٥ «عما» وصوابها «ما» .

ص ١٣٠ س ١٠ «هي» وصوابها «هو» .

ص ١٦٥ س ٢١ «إعنهم» وصوابها «إعلانهم» .

ص ١٧٤ س ١٥ «المكلفون» وصوابها «المكلفين» .

ص ٢١٨ س ٢٣ «عشرين» وصوابها «عشرون» .

ص ٣٨٧ س ٥ «غير اللامحسوسة» وصوابها «اللامحسوسة» .

ص ٣٨٨ ينقل التعليق الأخير في الهامش إلى أول هامش ص ٣٨٩ .

ص ٣٩١ س ٩ «السلطان تلقفه يقع» وصوابها «السلطان يقع» .

ص ٣٩١ س ١١ «بنظام أوليغرشي» وصوابها «بالنظام الأوليغرشي» .

ص ٤٠١ س ٦ «الأسباب» وصوابها «العلل» .

ص ٤١٠ س ١٥ «التنزل لن يكفل» وصوابها «التنزل يكفل» .

ص ٤١٢ س ٣ «في : الصراحة» وصوابها «: في الصراحة» .

ص ٤١٦ س ١٢ «ليست إلا ذوات مكاسب» وصوابها «ليست ذوات مكاسب» .

ص ٤٢٥ س ١٨ «تعينه ،» وصوابها «تعنيه» .

ص ٤٤١ س ٨ «البغض» وصوابها «الغيظ» .

ص ٤٤٣ س ٣ «لأنه» وصوابها «لأن هذا» .


DATE DUE
JAFET LIB.
05 FEB 2001
Circulation Dept. 4
JAFET LIB.
-7 MAR 2002
Circulation Dept. 1
JAFET LIB.
-7 SEP 2007
Circulation Dept. 3
JAFET LIB.
-4 MAY 2008
Circulation Dept. 4

